النجف الاشرف 2050

رؤية مستقبلية

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

الباحثون

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. علي لفتة سعيد مال الله الاسدي

أ.د. حيدر نعمة بخيت أ. د. أحمد جاسم الياسري

أ.د. حيدر نزار السيد سلمان أ.د. علي جراد العبودي

أ. د. اياد مطشر صيهود أ.م.د. إبراهيم جاسم الياسري

أ. د. صفاء مجيد المظفر أ.م.د. احمد عبد الكريم النجم

م.د. حسن عبد الله احمد



النجف الاشرف 2050

رؤية مستقبلية

النجف الاشرف 2050

رؤية مستقبلية

النجف الاشرف 2050

رؤية مستقبلية

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

الباحثون

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي أ.د. علي لفتة سعيد مال الله الاسدي

أ.د. حيدر نعمة بخيت أ. د. أحمد جاسم الياسري

أ.د. حيدر نزار السيد سلمان أ.د. علي جراد العبودي

أ. د. اياد مطشر صيهود أ.م.د. إبراهيم جاسم الياسري

أ. د. صفاء مجيد المظفر أ.م.د. احمد عبد الكريم النجم

م.د. حسن عبد الله احمد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023



ISBN: 978 - 1 - 77472 - 194 - 0

يونيو/حزيران 2023

النجف الاشرف 2050

رؤية مستقبلية

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض

الباحثون

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي

أ.د. علي لفتة سعيد مال الله الاسدي

أ.د. حيدر نعمة بخيت

أ. د. أحمد جاسم الياسري

أ.د. حيدر نزار السيد سلمان

أ.د. علي جراد العبودي

أ. د. اياد مطشر صيهود

أ.م.د. إبراهيم جاسم الياسري

أ. د. صفاء مجيد المظفر

أ.م.د. احمد عبد الكريم النجم

م.د. حسن عبد الله احمد



الفهرس

الخرائط

الجداول

الاشكال

الصور

مقدمة المركز

تُعد النجف الأشرف واحدة من أهم المحافظات العراقية، بسبب تاريخها الحضاري العريق ومكانتها الدينية السامية ومركزها الاقتصادي المرموق، لذا وانطلاقاً من التزام مركز الرافدين للحوار R.C.D بأن يكون منصّة حوارية وعلمية تضع في مقدمة أولوياتها إعداد الدراسات ذات الجدوى الحقيقية، فقد أخذ على عاتقه تشجيع الأقلام المبدعة للكتابة في جوانب هذه المحافظة المختلفة وتعزيز وترسيخ الوعي العام بضرورة الارتقاء بها محلياً وإقليمياً وحتى على مستوى العالم، من خلال وضع بحوث متخصصة لكشف واقعها الحالي واستشراف مستقبلها، وإمداد الجهات المعنية برؤى وأفكار جديدة، تساعدها على تنفيذ برامج عصرية وخطط استراتيجية حديثة، تستجيب بأسلوب مدروس ومستدام للتوقعات المحتملة حتى عام 2050، والمتمثلة في زيادة معدلات الكثافة السكانية وتسارع النمو الحضري والتوسّع العمراني، فضلاً عن إيجاد الحلول المؤسسية والفنية في مجال تخطيط بيئة حضرية وريفية أفضل للجيل الحاضر ومراعات احتياجات أجيالها اللاحقة.

استغرق المركز مدة زمنية ناهزت العام لإعداد الخطوط الأولية والعامة للدراسة والاجتماع بالباحثين والاستماع إليهم ومناقشتهم حول طريقة جمع البيانات والمعلومات المطلوبة قبل وأثناء وبعد كتابة دراساتهم الشاملة التي بحثت بصورة دقيقة عن مصادر القوة ونقاط الضعف على الساحة النجفية واقتراح السياسات والفرص المتاحة أمامها والآليات الفاعلة المفضّل استخدامها من قبل الحكومتين المحلية والمركزية.

انقسم الكتاب على إثني عشر قسماً، نوقشت عناوينها بطريقة السيناريوهات الثلاث (المرجعي، التشاؤمي، التفاؤلي) وتقديم فرضية خاصة لكل واحدٍ منها. حدد الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وفرضياتها وأهدافها المرسومة لها، فيما تابع الثاني ملف واقع التنمية في مدن النجف الأشرف وريفها وصورتها المستقبلية. وحلّل الثالث الاقتصاد النجفي والكيفية التي يمكن أن يكون بها مزدهراً وفق برامج تحوّلية وطنية طموحة. ودرس الرابع قطاع التربية والخامس التعليم العالي والبحث العلمي، والعمل على إصلاح منظومتيهما

والسمو بهما نحو أساليب التدريس الذكية وجعلها موائمة مع التخصصات التي يحتاجها المجتمع. فيما عالج القسم السادس الحوزة العلمية في النجف الأشرف التي رجّح كاتبه ثباتها في المدينة وتطور بناها العلمية وتأثيراتها القيادية كمّاً ونوعاً.

وتخصص السابع في الحكومة المحلية وبرامج التطوير المؤسسي والتشريعي لتلبية احتياجات مجتمعها في التنمية المستدامة. وتناول القسم الثامن الموارد الطبيعية وابتكار الاستخدام الأمثل للموارد لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي والوطني العام، وتحقيق الاستثمارات الموجهة لجعلها الأكثر تمتعاً باقتصاد متطور وناضج ونظام إداري سلس، والأعلى نمواً وتطوراً. واشتغل القسم التاسع بواقع الطاقة الكهربائية، والبحث في سبل تنويع مصادرها وتوفيرها وحماية البيئة من الملوثات والانبعاثات. وفحص القسم العاشر في قطاع النقل، ووضع الحلول والدلائل التنفيذية لتحسين وتطوير منظومته داخل المدن وخارجها، وإيجاد حركة مرورية انسيابية تختصر عامل الزمن وتساعد على سهولة الوصول. وسلّط القسم الحادي عشر الضوء على السياحة في النجف والاستفادة من الطاقات المكتنزة بها قداسةً وتاريخاً، وتناول القسم الأخير المنافذ الحدودية، وعن إمكانية فتح منفذ تفيد منه المحافظة في إنماء النسيج الحضري والزراعي الممتدة على طريق الحج البري، مما يوفر نوعية حياة ذات جودة عالية لأبنائها.

القسم الأول

الفصل التمهيدي

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
مركز الرافدين للحوار RCD

يشهد العالم في هذه الألفية حقبة جديدة ومتميزة من تطورات البشرية في الصعد كافة، تتضمن مشاعراً وآمالاً مختلطة ومخاوف متباينة حيال المستقبل؛ بسبب ما يتضمنه من تغيرات فعلية لم تواجه الانسانية مثلها من قبل، مما يعني ضرورة أن يقف الانسان، سواءً أكان فردًا أو جماعة، وقفة تأمل لإدراك حقيقة ما سوف يحدث من تحولات بِنائية وما تحمله من تحديات، ومن ثم التفكير الجاد في كيفية استيعابها وتحديد الاسلوب الأنسب للتعامل معها.

إن التحولات التي يخبئها المستقبل للعالم ومن ضمنه العراق تفرض علينا السعي لاستقراء أبرز ملامحه، والبحث عن الصيغ المناسبة استعدادًا لمواجهة هذه الأنماط الهائلة في التغيير والتحولات والتحديات. ومن أجل كل ذلك وفهمه بصورة صحيحة وموضوعية جاء توجه مركز الرافدين للحوار للمساهمة الفاعلة في إثراء مسيرة المجتمع رصدًا لرفع غموض المستقبل وتحديات معالمه بصورة دقيقة لمحافظة النجف الأشرف، التي تعد واحدة من اهم المحافظات العراقية على الصعد كافة.

المدن والريف في النجف الأشرف

تصدّر الكتاب الحالي قسمٌ خاص بـ (المدن والريف في محافظة النجف الاشرف)، لما له من أهمية بالغة في رسم صورة دقيقة عن الواقع النجفي بحضره وريفه، وتضمن عدة محاور، جاء في مقدمتها توزيع المدن وواقعها في المحافظة، التي احتوت على عشرة مدن، تباينت من حيث السكان والمساحة والاهمية الاقتصادية، تأتي في مقدمتها مدينة النجف، تليها باقي المدن الاخرى المتمثلة بـ(الكوفة، الحيدرية، العباسية، الحرية، المناذرة، المشخاب، الحيرة، القادسية، الشبكة).

وبحث هذا القسم مستقبل المدن النجفية (مدن قديمة-مدن جديدة)، وتم فيه إلقاء الضوء على مدن المحافظة، باستعراض أعداد سكانها للأعوام (2020) و(2030) و(2040) وصولاً إلى عام الهدف (2050)، والتطرق إلى الزيادات السكانية التي سوف تشهدها، مع الاشارة إلى بدائل التوسع التي من الممكن ان تستوعب هذه الزيادة مستقبلاً. وتعرّض الباحث إلى ما يمكن أن يشهده سكان الحضر من ارتفاعٍ ملحوظٍ خلال السنوات المذكورة أعلاه، وبقائه مستمراً في الارتفاع حتى يصبح (2666094) نسمة في عام الهدف (2050م).

وركزّ القسم في محوره الثالث على (الريف النجفي: جدليات الانكماش)؛ إذ أوضح إن المناطق الريفية في محافظة النجف تعاني من مشكلة تناقص مساحة الأرض الزراعية واستمرار تدهورها، ما سيؤدي بمرور الوقت إلى تحول هذه الاراضي إلى اراضٍ متصحرة قليلة الإنتاجية، وبالتالي تشكل تهديداً واقعياً للأمن الغذائي في المحافظة خاصة وللعراق عامة، وهذا يعد بحدّ ذاته إساءة بحق الاجيال القادمة؛ إذ تراجعت المساحات المزروعة في ريف محافظة النجف الاشرف من (205522) دونم عام 2007 إلى (33241) عام 2018.

كما بحث في المحور الرابع موضوع تحديات المدينة والريف النجفي، وما تكابده مدنها من مشكلات سكانية، تلوث الهواء ومياه الانهار، التلوث السمعي والبصري والضوئي، مشكلات السكن، مشكلة العشوائيات السكنية، التجاوز على التصميم الاساسي للمدن، مشكلة الحرمان من خدمات البنى التحتية. كما يعاني الريف النجفي من مجموعة من التحديات منها: تدهور القطاع الزراعي بسبب ضعف الدعم الحكومي مما أدى إلى هجرة اليد العاملة الشابة من الريف والعمل من المدن المجاورة له، وتدني مستوى الخدمات المجتمعية (التعليمية، الصحية، الترفيهية)، فضلاً عن تدني الخدمات العامة (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي)، وتدهور خدمات طرق النقل، فلا زالت هناك طرق ترابية وغير معبدة موجودة في العديد من القرى، وتفشي البطالة لشريحة واسعة من سكان الأرياف، مما تسبب في تراجع مستوى الدخل لدى هؤلاء السكان، وبروز ظاهرة الزحف الحضري لمدن المحافظة على الارض الزراعية المجاورة لها، مما أدى إلى تقلص مساحة الارض الزراعية وتحويل الارض الخصبة إلى مناطق سكنية.

وحرص القسم المذكور على دراسة الاتجاهات المستقبلية للنمو المديني؛ إذ بحث فيه ثلاث سيناريوهات تتعلق بنمو المدن حتى عام 2050، مع افتراض ثلاث نسب للنمو السكاني وما يرافق ذلك من زيادة في مساحتها الحضرية الناجمة عن الزيادة السكانية المتوقعة،

وبالتالي وضع بدائل للتوسع الحضري، مع مراعاة المحددات (الطبيعية والبشرية) لتوسع هذه المدن واختيار الافضل لتوسعها في المستقبل.

وخلص القسم بتقصّيه للاستجابة الممكنة للتحديات، والتي تمثل معظمها في تركز اغلب مدن محافظة النجف في الجزء الشمالي الشرقي ضمن حدود السهل الرسوبي، حيث التربة الخصبة وتوافر الموارد المائية (نهر الفرات وتفرعاته)، بينما يقع المركز الحضري الوحيد في الجزء الاوسط الغربي من المحافظة وهو الشبكة (شبِجة)، حيث الهضبة الغربية ذات التربة قليلة الخصوبة والمياه الجوفية المتسمة بارتفاع نسبة الملوحة، فضلاً عما تعانيه المناطق الريفية من هُبُوط.

وقد تضمنت نقاط الاستجابة: الاهتمام بالجزء الغربي من المحافظة (مركز وناحية الشبكة) وما حولها، من خلال انشاء المشاريع الاستثمارية فيه واقامة عدد من الصناعات التي ستؤدي بدورها إلى استقطاب اليد العاملة، مما سيزيد من الحجم السكاني في هذا الجزء، وبالتالي يصبح منطقة آمنة ولا تستطيع الجماعات الارهابية من التوغل فيها وتهديد الأمن. ولاستيعاب التحديات التي تواجه الريف النجفي يجب: (الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال دعم الفلاح بكل ما يحتاجه من تسهيلات زراعية مع ضمان شراء منتوجه بأسعار جيدة لضمان بقائه في ارضه وعدم تركها والبحث عن عمل في المدينة، تحسين مستوى الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية في المناطق الريفية لضمان نوعية حياة جيدة في الريف، سنّ القوانين الصارمة التي تمنع الزحف الحضري على الارض الزراعية بأي شكل من الاشكال). كما تم وضع ثلاث سيناريوهات للتوسع المستقبلي المتمثل بعام 2050، وافترض الباحث ثلاث نسب للنمو (المستقر والمتدني والانفجاري)، وبعد تطبيق معادلة النمو السكاني لهذه الفرضيات الثلاث ظهرت حجوم سكانية متباينة لمدن محافظة النجف حسب اهمية كل مدينة واقترح محاور بديلة لكل سيناريو مع الاخذ بنظر الاعتبار خلوها من المحددات الطبيعية والبشرية.

الاقتصاد النجفي 2050

وتخصصت الدراسة في قسمها الثالث بـ (الاقتصاد النجفي 2050)، وتبيّن للكاتب إن الذي يروم تناول الموضوع سوف يصطدم بعقبة مهمة تتمثل بشحّة البيانات عن اقتصاد المحافظة، بل بندرتها أحياناً، وانْ توفّرت فإما أن تكون بيانات قديمة نسبياً وغير محدَّثة، أو انها تكون تقديرية، وبالتالي بعيدة عن الواقع الفعلي لاقتصاد المحافظة. لذلك يقاسي الباحث كثيراً

من هذه المشكلة، فضلاً عن قلّة الدراسات والبحوث التي تناولت الجانب الاقتصادي لها، ومعظمها يفتقر إلى البيانات اللازمة ة لإظهارها للمهتمين واصحاب القرار بالشكل الامثل.

قُسّم الفصل إلى خمسة محاور أساسية، تضمن الأول واقع الاقتصاد والأنشطة السائدة حالياً في المحافظة، وتكوّن من ثلاثة فروع رئيسة، تمثلت بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمات. وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فقد احتل مكانة مهمة في اقتصاد المحافظة، سواءً من حيث مساهمته برفده بالمحاصيل الزراعية المختلفة كالحبوب والفواكه والخضار، لاسيما محصول الرز الي يشكل انتاجه 54.2 % من اجمالي انتاج البلد، أو من حيث استيعابه لأعداد كبيرة من القوى العاملة في المحافظة، وبالتالي يساهم في تخفيف مشكلة البطالة، فضلاً عن الثروة الحيوانية التي يضمّها القطاع الزراعي كالجاموس والماعز والابل والابقار، وكذلك الصناعات المرتبطة به. اما القطاع الصناعي فهو انعكاس لما ما متوفر من موارد مادية ومهارات بشرية، لذا فإنّ الصناعات القائمة ناجمة عن كون محافظة النجف الاشرف تشتمل على مواد أولية وثروة معدنية متنوعة، نجم عنها الصناعة بشكلها الحالي، والتي ممكن ان تؤهلها لإقامة العديد من الصناعات التي ستطور اقتصادها وترفع من مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية فيما إذا استغلت بصورة مثلى. وتُعرف النجف بعراقتها تاريخياً في الأنشطة الصناعية، ووفقاً لبيانات عام 2020 تضم المحافظة 31 منشاة كبيرة و15 منشأة متوسطة و2112 منشأة صغيرة. اما النشاطات التجارية والخدمية والصناعية في النجف الاشرف لعام 2017، فكانت (61974) نشاطاً موزعاً على مجالات المهن الصحية والسياحية والغذائية والتجارية والصيانة والشركات المتنوعة وغيرها.

وخصص القسم محوراً لدراسة التحديات التي تواجه الاقتصاد النجفي، وصولاً لما هو متوقع لعام 2050، كان أبرزها: زيادة السكان والهجرة الداخلية؛ إذ يتوقع ان يصل سكان المحافظة في عام 2050 إلى 3.19 مليون نسمة، وريعية الاقتصاد العراقي، والاستقرار السياسي والأمني، والعامل البيئي وشحة المياه، وانخفاض التخصيصات المالية ومشاكل إدارة الميزانيات الاستثمارية، ونظام التربية والتعليم غير الملائم لاحتياجات التطور الاقتصادي والصناعي، والتحولات الاقتصادية في العالم؛ إذ يتغير العالم اقتصادياً بشكل سريع، اما التحدي الأكبر فتمثل في مشكلة الفساد الإداري والمالي الذي يعاني منه العراق والمحافظة منذ مدة طويلة.

كما تناول القسم موضوع آليات تحول الاقتصاد النجفي في المستقبل؛ إذ تبيّن أنه خلال الثلاثين إلى الأربعين عامًا القادمة، ستكون هناك تغييرات جذرية في الأنظمة الطبيعية للعالم،

وأن الأحداث الكبرى ستفاجئنا وستكون لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد النجفي، لذا فإنّ هذا المحور تكفّل بتصور ما سيكون عليه الاقتصاد النجفي في عام 2050 وطبيعة القطاع الزراعي والصناعي والخدمي آنذاك. وعرّج الباحث على سيناريوهات نمو الاقتصاد النجفي؛ إذ على ضوء العديد من الأبحاث بما فيها الدراسة الحالية والتوقعات المستقبلية، فقد تم صياغة ثلاث سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد النجفي عام 2050 لمدد زمنية متعددة، بُنيت على عدد من الافتراضات والعوامل الفاعلة، وهي السيناريو المرجعي (النمو المستقر)، والسيناريو التفاؤلي (النمو المتصاعد)، السيناريو التشاؤمي (انهيار الاقتصاد النجفي).

وتم تعيين الجزء الأخير من القسم لدراسة التحديات والخيارات المستقبلية، وهو يعد بمثابة توصيات لأصحاب القرار لغرض العمل بموجبها واللحاق بالركب العالمي المتغير بشكل متسارع، واهم هذه الخيارات هي: مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم في ظل الثورة الصناعية الخامسة، والعمل على استيراد التكنولوجيا وتطويعها للظروف المحلية للمحافظة للإرتقاء بالتكنولوجيا المحلية، وتطوير الكوادر الإدارية في المحافظة واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة شؤون المحافظة، وتحسين أساليب إدارة المياه من خلال استخدام الوسائل الحديثة، كذلك الاهتمام بالقطاع الخاص وتطويره وتعزيز دوره في ادارة اقتصاد المحافظة.

قطاع التربية في النجف الاشرف

سَعَى القسم الرابع إلى التعرف على واقع التربية والمؤسسات التربوية التعليمية في النجف بدءاً من عام 2021 وحتى 2050، وتحرّي الرؤى الحالية والمستقبلية، وعدد المدارس قياساً بحجم السكان وأعداد المعلمين والمتعلمين الفعلية، وكذلك معرفة مدى ملائمة اعدادهم للحاجة الفعلية والمستقبلية، وتقدير الفجوة بين الواقع الحالي والواقع المفترض أن تكون عليه فعلاً في النجف الاشرف. والبحث في الموارد التربوية وسبل تنميتها، كتشريع وتفعيل القوانين وتوفير الدعم المادي، وتهيئة الإعداد والتدريب المهني والحقيقي. فضلاً عن عرض التحديات وسبل معالجتها، كظاهرة العولمة والتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والنمو السكاني والتطور العلمي والتكنولوجي والحروب والأزمات.

كما تضمنت الدراسة عرضاً لتقدير الحاجة إلى المدارس في المستقبل، فيما عرّجت على موضوع التحديات، وتم الحديث عن سيناريوهات قطاع التربية. تقدّمها السيناريو المرجعي

الذي افترض السير في الاتجاهات الحالية نفسها وحدوث تحسّن محدود في القدرات التربوية واستيعاب المزيد من الطلبة وزيادة جودة المدارس. فيما قَدَّرَ السيناريو التفاؤلي المزيد من التحسن وسيادة المدرسة الذكية (مدرسة المستقبل) وما يتبعه تطوير المؤسسات التربوية التعليمية يعني زيادة فاعلية ادائها وجودتها لتحقيق أهدافها. وذهب السيناريو التشاؤمي إلى تراجع مؤشرات التربية وهبوط مستوى المؤسسات التعليمية وفق عدد من الافتراضات

أما جزئها الأخير فكان عن موضوع الاستجابة للتحديات، والتي تكمن في التخطيط السليم المبني على البحث العلمي والرؤية الشاملة، والتنفيذ الدقيق بأيدي ماهرة ونظيفة، وتطوير مهارات الكوادر التربوية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة بشكل عام: إن واقع المؤسسات التربوية التعليمية في المحافظة لا يناسب الاحتياج الفعلي والمستقبلي، وأُختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج التفصيلية والتوصيات والمقترحات.

التعليم العالي والبحث العلمي

أخذ القسم الخامس على عاتقه بحث موضوع التعليم العالي، وما ناله من اهتمامٍ خاص، لكونه أحد أساسات عملية التنمية المستدامة، ويمثل قوَّة العمل المتعلِّمة. لذا تُعنى جميع الدول والحكومات به عناية استثنائية. وتزداد أهميته في الدول النامية ومنها العراق؛ إذ تشير الاحصائيات إلى تزايد اعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات العراقية بشكل عام والجامعات والكليات في محافظة النجف الاشرف على نحو الخصوص.

واجه التعليم العالي في العراق العديد من التحديات، أثّرت في جودة التعليم، وبعد التغيير السياسي في العراق في نيسان (أبريل) 2003، تم إيلاءه أهمية بخاصة فيما يتعلق بالأجور الممنوحة للحاصلين على الشهادات العلمية، وهذا أدى إلى زيادة الطلب على التعليم العالي؛ إذ يتألف خلال العام الدراسي 2020/2019 من 31 جامعة حكومية، تضم 373 كلية أكاديمية و18 كلية تقنية وثلاثين معهداً.

وتكون الدراسات المستقبلية أكثراً تعقيداً عندما تشير بأننا سوف نعيش في عالم مختلف في عام 2050، حيث سيكون عدد سكان الكرة الأرضية بحدود عشرة مليارات نسمة، وهذا يعني أن الحياة ستكون مختلفة ويكون الصراع على أشده وستواجه البشرية تحديات لم تكن من قبل.

تمثل النجف الاشرف بيئة مناسبة في التوسع العمودي والافقي للتعليم، لما تمتلكه من خصائص تجعلها مركز جذب للمستثمرين لتأسيس جامعات تلبي الحاجة المجتمعية لأن من المؤمل أن يكون التوجه نحو التعليم الأهلي هو الرائد في قيادة التعليم العالي في العراق بشكل عام. ومن المتوقع أن يتم التوسع في مناطق الجذب والنجف الاشرف إحداها، ويتوقع خلال الثلاثين سنة القادمة أن يكون للجامعات المحلية دوراً مهماً في تحويل نتاج الجامعات إلى السوق من خلال إنشاء حاضنات الاعمال ودعم المشاريع الريادية، وهذا يفرض نوعاً من التفاعل بين الجامعات وقطاع الاعمال، سواءً العام أم الخاص، بغية تنويع اقتصاد المحافظة وخلق فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم وضع ثلاث سيناريوهات لمستقبل التعليم في النجف الاشرف، وكل واحدٍ منها يقوم على مجموعة من الافتراضات، التي تم وضعها بعد اجراء الاسقاطات السكانية واستخراج العدد المتوقع للذين سوف يدخلون الجامعات في النجف مع الاخذ بنظر الاعتبارات التغيرات التي يمكن أن تحدث بخاصة التغيرات في مجال تكنولوجيا التعليم والاتصالات، فكان السيناريو التفاؤلي الأكثر قبولاً.

وذهب السيناريو المرجعي إلى أن التطور في البنية التحتية في البلد لا يساعد على التوسع الافقي، بسبب الظروف التي يمر بها وحالات الفساد التي تعيق الاستثمار في التعليم، وقد تكون هناك مبادرات إلا أنها لا تحقق شروط النهوض المقبولة عالمياً، فضلاً عن أن بقاء الأجور مرتفعة في التعليم الأهلي يمثل عائقاً أمام التوسع في التعليم الأهلي.

وعلى الرغم من أن السيناريو التشاؤمي لم يكن هو المرجّح، لكن من الناحية النظرية تم وضع الافتراضات الخاصة بتراجع التعليم في محافظة النجف الاشرف، بالاستناد إلى أن الجامعات في المحافظة سوف لا تستوعب الاعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية التي هي مدخلات التعليم الجامعي، ويتوقع أن لا تمتلك هذه المدخلات المؤهلات المطلوبة لتطور التعليم العالي في المحافظة.

وفي ظل السيناريو التفاؤلي سيتم الانفتاح على الجامعات العالمية، وقبول الطلبة الأجانب وستلامس الجامعات في المحافظة التطورات الحاصلة في الجامعات الأجنبية من خلال التوأمة وتبادل الخبرات، وسيكون هناك طاقة فائضة تعطي المرونة بالتوسع العمودي.

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

وتطرّق القسم السادس إلى مكانة الحوزة العلمية ودورها في المستقبل النجفي؛ إذ أكد البحث المنزلة الرفيعة التي تحظى بها مرجعية النجف الدينية وحوزتها العلمية والقاعدة المتينة التي تقف عليها كحالة تاريخية، خلقتها المرجعية لنفسها على مدى أزمان متعاقبة، ووفّرت لها ظروف التجربة امكانات التأقلم والاستجابة للأحداث والتطورات على كل الاصعدة، بيد ان ذلك لا يلغي التحديات المعاصرة الخطيرة التي أشار إليها الكاتب في خضم دراسته، وتتمثل ببروز منافسين وتطور في اساليب التعليم.

تشكل المدارس الدينية العمود الفقري للحوزة العلمية النجفية، فهي المساحة التي تتحرك فيها المرجعية، وتبثّ افكارها، مثلما هي اداتها التثقفية وابقاء صلة الوصل مع جمهورها عبر وكلاء يتم تخريجهم من هذه المدارس. كما اشار البحث إلى الفاعلية الثقافية وآلياتها المعتمدة من المرجعية كوسيلة مهمة للترويج والحفاظ على العقيدة الدينية، وقد ساعدت الظروف التاريخية بعد 2003 على تصاعد نشاطها وقدراتها المؤسساتية والتقنية، وتجسد ذلك أيضاً في تزايد اعداد الطلبة الدارسين من مختلف الجنسيات، الأمر الذي أسهم في استعادة دورها المميز والمعروف بالرصانة، مقابل المنافسة المحتدمة من الحوزات الأخرى، لاسيما حوزة قم في إيران.

وأسهم الباحث في تبيان ما مرّت به مرجعية النجف الدينية من لحظات تاريخية مفصلية، مثّلت في قسمٍ كبير منها تحديات وجودية من جانب السلطة على وجه الخصوص، لكنها تمكنت من تجاوزها بفعل صمودها وقاعدتها الشعبية واستقلالها الاقتصادي، وقد أصبح لها موقع مميز وأثر فاعل في الشؤون العامة ومنها صياغتها لمستقبل العراق السياسي، متجسداً بالمشاركة بكتابة الدستور الذي اعترف لها بفقرات بمكانة موقرة ومؤثرة. لكن الامر لا يخلو من التحديات الجديدة التي تنبع من داخلها ومن بين صفوف اتباعها أنفسهم؛ إذ تمكن المحسوبون عليها تولي السلطة وقيادة البلد بعد التغيير الكبير في موازين القوى الحاكمة وتحولها التاريخي بعد 2003، ومع ذلك فإنّ هذه التحديات ستزداد بمرور الزمن مقابل حذر المرجعية وما اتخذته من احتياطات لدرء المخاطر عنها وعن وجودها المستقبلي.

وعلى الرغم من وجود تصورات تشاؤمية مهمة في ما يتعلق برصيدها الشعبي وقوتها

الاقتصادية، لكن هناك استشراف متفائل للمستقبل، مدعوم بهياكلها ومؤسساتها ونشاطها الثقافي والاجتماعي، خصوصاً انها خلقت لنفسها قاعدة اقتصادية يتمثل بإشرافها على العتبات المقدسة التي بدورها تتولى نشاطات اقتصادية كبيرة، توفّر لها امكانات مالية جيدة.

وأكد الباحث أن المرجعية الدينية وحوزتها العلمية ستبقى من المنظور الاستشرافي المستقبلي قوة فاعلة تتمتع بمزايا روحية ومادية شديدة التأثير في القضايا العامة، وكما يبدو فهي مدركة لمستقبلها وطبيعة التحديات، وتستجيب بمرونة مصلحية لما ستواجه من محاولات التقليل من قدرتها التأثيرية وفاعليتها، سواءً لأهداف تنافسية أو اقصائية، غير ان قدرتها المشار إليها تتوقف على ما ستجريه من تحديثات وعصرنة لخطابها وآليات عملها ومواقفها الفقهية التي لابد ان تنفذ لها نسائم الحداثة لإيجاد توازن وتفاهم معها في زمنٍ يتقدم بسرعة بعجلة العصرنة والافكار الجديدة.

الحكومة المحلية في النجف الاشرف

إن التقلبات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية المعاصرة وحتى المستقبلية على وفق الأمد المنظور، يتطلب من الحكومات المحلية مزيدًا من الاهتمام بمؤشرات التغيير في المناخ السياسي والاقتصادي المتقلب والاهتمام بالمنافسين وإدراك وتقدير أخطار الازمات السياسية والاقتصادية والاهتمام بمعدلات التغير الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما عكف على دراسته القسم السابع الخاص بالشكل المفترض أن تكون عليه الحكومة المحلية في النجف الأشرف مستقبلاً.

إن المحاور التي تعرّض لها هذا القسم تتضمن مؤشرات حالية واستشراقًا مستقبليًا لأهم القضايا والمحاور التي تواجه السلطة المحلية في المحافظة وحلولاً لفهم واقعها الحالي ومخاضاتها المستقبلية القريبة منها، وتلك التي ماتزال في نسيج المستقبل البعيد، بُغية الاستعداد للتعايش مع مختلف الجوانب المعروفة، لاسيما في ظل الكم الهائل من التحولات المعاصرة تزامناً مع السرعة الفائقة لمثل هذه الارهاصات والتغييرات.

تتمحور وظيفة هذا القسم أولاً حول مسيرة الحكم المحلي في النجف الاشرف منذ عام 2003، وبنيته ومكوناته (المؤسسات–الاحزاب– الأشخاص)، والتوقّعات المرتبطة بموظفي مجلس محافظة النجف الأشرف، والقراءات المتعلقة بالهيكل الاداري والتنظيمي للمجلس.

وحرص القسم على إعمال التفكير الآني والمستقبلي بالتحديات التي يواجها الحكم المحلي في النجف الاشرف، مثل النمو السكاني، التّنمية الاقتصادية، تنظيم الأسرة، التّعليم، معدّلات الوفاة ومستوى الدّعم الطّبي، الهجرة، مشاركة الإناث في سوق العمل، تحدي التغير المناخي والديمغرافي. مع تقديم بعض التحليلات المناسبة، لرسم بعض التوجهات العريضة المهمة لواقع مجلس المحافظة على الصعيدين الاجتماعي والسلطوي. كما درس الآثار المترتبة على تحدي النمو السّكاني في محافظة النجف الأشرف، كارتفاع تكلفة المعيشة ونضوب الموارد الطّبيعية وضعف الثقافة الاجتماعية والسياسية.

لعل من أبرز تحديات قراءة المستقبل واستشرافه ما يرتبط بثورة المعلومات وتأثيراتها المهمة في مختلف جوانب الحياة، وإحلال القوة الذهنية محل العضلية في الاقتصاد، اضافة إلى تحدي تدفق المعلومات والافكار بما يخلق واقعاً جديدًا بعيدًا عن أطره التقليدية. وما يصاحب ذلك من عدم استقرار سياسي واجتماعي وثقافي، لذلك خصص القسم مساحة مهمة لبحث سبل حوكمة الادارة المدنية في النجف الاشرف، وتفرعاتها (الاقتصادية، الإدارية) وغيرها، وفوائد تبني وتطبيق منظوماتها.

وعرض القسم أفكاراً ورؤىً استشرافية مقترحة للاستجابة للتحديات، وأكدت إن تركيز الحكومة المحلية في النجف الأشرف على الجوانب الصحية وحقوق الانسان والاهتمام بوسائل الاعلام ينبغي ان يتأطر مستقلاً بمؤشرات تنمية وتطوير هذه الوسائل، وأن يتجه صوب تبني القضايا الجوهرية المستقبلية المترافقة مع حاجات الانسان الأساس، وأن يتبنى إنشاء المناطق الاقتصادية والاستثمارية الأكبر حجماً والأهم استراتيجياً، بما يؤدي إلى خلق الثروة بصورة جيدة وجديدة، وبما ينتج مزيدًا من فرص العمل، وتقليصًا لحجم البطالة المتزايدة وتعظيمًا لموارد السلطة المحلية.

كما قام الكاتب بتمحيص الافتراضات الخاصة بسيناريوهات مستقبل الحكومة المحلية في النجف الاشرف، والتي تراوحت بين استمرار العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في النجف الاشرف على وفق الآليات الدستورية الحالية وتجمّد التعديلات الدستورية وانعكاسات ذلك على الواقع. وتطرّق إلى ما أسماه بـ(سيناريو التقاطع والجدل بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية-التشاؤمي) والاشكاليات والتداعيات الناتجة عنه. فيما كان السيناريو التفاؤلي زاخراً بالافتراضات والاقتراحات، والمضي قدماً في نقل الصلاحيات من بعض الوزارات الاتحادية إلى المحافظات وإيجاد جهة متخصصة بالتخطيط على المستوى

المحلي، وضرورة تنمية الموارد المالية والتفكير في آفاقها المستقبلية، لتنويع مصادر الدخل وتجاوز الازمات والتخلص من هيمنة قطاع النفط على الناتج المحلي الاجمالي.

الموارد الطبيعية في محافظة النجف الاشرف

وظّف الباحث في القسم الثامن جهده للتعرّف على المواد الطبيعية التي أودعها الله تعالى في النجف الأشرف، سواءً ما أُكتشف منها، أو ما زال كامناً غير مكتشفاً. وقد ازدادت أهمية الموارد الطبيعة في ظل التزايد الكبير لأعداد السكان وما رافقه من ازدياد الطلب على الموارد الطبيعية، مما دفع المختصين لتكثيف جهودهم في الدراسة والبحث والتأليف لغرض إلفات نظر الجهات المعنية بأهمية الموارد الطبيعية وبيان أنواعها وتباينها المكاني وتحديد المشكلات التي تعاني منها من أجل صيانتها، والإسهام في إسناد التخطيط لاستثمارها.

وقد تبيّن من خلال الدراسة إن الموارد الطبيعية تعاني بشكل عام من مشكلة استنزافها، أي في استغلالها بشكل مفرط وغير علمي، سواءً أكانت هذه الموارد متاحة للإنسان ويمكنه استغلالها بشكل مباشر أو من خلال المعامل أو المصانع التي تقوم باستغلالها وتقديمها كحاجات يستغلها الإنسان في حياته.

تمتاز محافظة النجف الاشرف بتعدد الموارد الطبيعية بأنواعها وكمياتها المختلفة؛ إذ أنَ هناك مواداً اولية كثيرة (موارد نباتية، حيوانية، موارد تعدينية)، فضلاً عن توافر التربة والموارد المائية)، وتدخل هذه الموارد في كثير من الصناعات، التي منها الصناعات الاستخراجية (معامل الحصى والرمل) والصناعات التحويلية (الجص والطابوق) التي تدخل في عملية البناء والتشييد وغيرها. أما انواع الترب الجبسية والترب الغرينية الطينية والاطيان الغنية في أرض النجف الأشرف فإنّها تدخل في البناء وصناعة المواد الإنشائية الأساسية كالطابوق والثرمستون والجيري، ويتم تسويقها إلى مناطق مختلفة داخل المحافظة وخارجها.

كما تتميز المحافظة بامتلاكها ثروة معدنية أو مختلطة يمكن استثمارها في المشاريع الصناعية والإنتاجية، لاسيما صناعة الاسمنت والزجاج والسيراميك، وذلك بسبب وفرة المواد الأولية لهذه الصناعات كالحصى والرمل وحجر الكلس ومعدن الفلدسبار والاطيان الموجودة بنسب عالية في منطقة بحر النجف بالقرب من منطقة الطار، ما ساعد في تطوير كثير من الصناعات، وجلب الاستثمارات اللازمة لإدارة المشاريع وتنميتها وتشغيلها وتطويرها،

واستيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، وان مساحة المحافظة وموقعها يعطيها أهمية بالغة من ناحية الامكانات المستقبلية لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة فيها، فضلاً عن الحاجة المستقبلية لكثير من المنتجات التي مصدرها تلك الموارد الطبيعية، مما يشكّل عاملاً مشجعاً لعمليات الاستثمار المختلفة.

وقد طرح الكاتب جملة من التساؤلات حول سيناريوهات دراسته، بدءاً من التفاؤلي (تنمية الموارد الطبيعية الحية واستثمارها)، واحتمال ازدياد نسبة الاستثمار في الموارد بشقّيها الحية وغير الحية لتؤدي دوراً حيوياً يمكن أن تصل النجف الأشرف من خلاله إلى أفضل انواع التنمية المستدامة في حال تم استغلالها بالشكل الصحيح والأمثل وتوفير الأرضية الملائمة والتعاون مع المجتمع الدولي لنقل المحافظة إلى مرحلة استقرار جديدة ومثالية. أما في حالة السيناريو التشاؤمي (تراجع مكانة الموارد الطبيعية وعدم القدرة على استثمارها) فقد أظهرت افتراضاته احتمال حصول التدهور للموارد الطبيعية وما قد تسببه بخطر إفساد التربة وتصحرها وتناقص المياه خلال السنوات المقبلة؛ إذا ما استمر تعرضها للتغيير والاستغلال غير الصحيح.

كما تم وضع التقديرات والتوقعات والعوامل الرئيسية المؤثرة في الاستجابة للتحديات بالمحافظة على مصادر الموارد الطبيعية وصيانتها واستغلالها الحكيم والأمثل، ويرتكز هذا المفهوم على عنصرين هما: الحماية والتخطيط.

الطاقة الكهربائية في النجف الأشرف

ويتحَرَّى كاتب القسم التاسع عن واقع الطاقة الكهربائية في النجف الأشرف ومستقبلها، لا سيما وهي تعد واحدة من المصادر المؤثرة في الاقتصاد، ولها دور اساسي في دفع عملية التنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والخدمات التعليمية والصحية، بفعل استخدامها في مختلف جوانب الاقتصاد.

حفل القسم بمعلومات وافية عن الواقع الحالي عن قطاع الكهرباء في المحافظة، من حيث أنواع المحطات ومقدار طاقاتها التصميمية وقدرتها الإنتاجية، وكذلك معدلات النمو السكاني حتى عام 2050، وكفاءاتها ومواصفات محطاتها التوليدية من حيث النوع والوقود المستعمل والأعداد وسنة الانشاء (عمر المحطة)، وهي بيانات ضرورية لتلبية متطلبات

القياس والمقارنة مع ما هو الواجب توفيره، والتعرف على مقدار العجز في التجهيز في المحافظة من خلال وضع سيناريوهات تعتمد على مجموعة من العوامل الفاعلة.

لذا سعى الباحث من خلال هذا القسم إلى تبيان كل ذلك، ووضع تصوراته للمواقف في المستقبل وتقدير الموارد والاموال والحاجات المفترضة من الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تحديد الطلب والعرض ومقدار الاستهلاك وقيم الضائعات وتقدير الزيادة في كمية الطاقة المعروضة سنوياً للمدة 2021-2050، من اجل تحقيق الاهداف باتباع مجموعة من السياسات والخطط, ويكون ذلك من خلال ثلاثة سيناريوهات، افترض الاول استمرار آليات ادارة قطاع الكهرباء الادارة السابقة نفسها في المستقبل, بمشكلاتها وتجلياتها، فيما يفترض السيناريو الثاني التفاؤلي تحسين آليات ادارة قطاع الكهرباء والقدرة على تلبية احتياجات السكان من الطاقة. أما الثالث فإنّه يفترض تدهور القطاع وعدم القدرة على تلبية الحاجات المستقبلية، اي حصول المزيد من التدهور في نشر واستخدام مصادر الطاقة الكهربائية وعدم تنويع مصادرها.

كما تم رصد التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في محافظة النجف الاشرف، والتي تقف في مقدمتها الفساد المالي والإداري وتقادم محطات انتاج الطاقة الكهربائية وتأثير التغيرات البيئية

وناقش الباحث بالتفصيل كل ما يرفع من الطاقة الإنتاجية ويصب في صالح المشاريع الاستثمارية ولا سيما تلك التي تعمل بالطاقة المتجددة لتضمن القضاء على العجز وسد الفجوة الحالية، خاصة ان المحافظة تعاني من مشاكل عديدة وفي مقدمتها العجز المستمر عن تلبية الطلب المتنامي للطاقة الكهربائية بسبب انخفاض الطاقة المنتجة. ومن اجل تطويره والنهوض بهذا القطاع فإنّه يحتاج إلى رؤوس اموال كبيرة لإقامة العديد من المشاريع في مختلف المراحل (الانتاج، النقل، التوزيع).

ومن جانب آخر سعت الدراسة إلى معرفة اهم الامكانات المتاحة التي تساعد للاستجابة للتحديات في المحافظة؛ إذ تمتلك النجف امكانيات الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي من الممكن ان تؤهله إلى استثمارها في مجال انتاج الطاقة والتي تكون مكملة إلى محطات الطاقة الكهربائية التي تعتمد على الوقود الاحفوري، لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية والتي تساعد في تلبية الطلب المتزايد. بالإضافة إلى ذلك

فإنّ تحول تكنولوجيا توليد الطاقة من المصادر التقليدية إلى التوليد المشترك أو التكنولوجيا الهجينة يساعد على تخفيض انبعاثات الكربون، بشرط استخدام التكنولوجيا المتطورة.

قطاع النقل في النجف الاشرف

وجاء القسم العاشر ليناقش الأسئلة المتعلقة بموضوع النقل، الذي قطاعاً حيوياً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ تتجلى أهميته بوصفه حلقة الوصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل على تأمين انتقال الافراد وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، فضلاً عن توفير فرص العمل وتشغيل الايدي العاملة لشريحة كبيرة من السكان، إلا ان هذا القطاع قد شهد تحديات عديدة، فخلال العقدين الأخيرين من القرن الحالي شهدت محافظة النجف نمواً ديمغرافياً متزايداً في السكان وارتفاعاً في معدلات التبادل التجاري، ولوحظ زيادة سريعة في ملكية السيارات وحركة التنقل، الامر الذي أدى إلى زيادة اعداد المركبات ومن ثم زيادة الطلب على النقل بشكل كبير.

ووفقاً لهذه التغيرات السريعة فقد عكفت هذه الدراسة على بيان واقع قطاع النقل في محافظة النجف الاشرف والتنبؤ بما سيكون عليه، وانشطته خلال العقود الثلاثة القادمة، كما من المتوقع في ضوء التنبؤ بطبيعة المشكلات التي يمكن ان تنشأ في المستقبل، زيادة الضغط على شبكة النقل ومن ثم تفاقم الاختناقات المرورية خلال العقود الثلاثة القادمة جراء ارتفاع معدل نمو السكان والزيادة في اعداد المركبات الخاصة والحكومية وخاصة في المناطق الحضرية نتيجة التوسع العمراني في المحافظة، فضلاً عن التوسع في الأنشطة الاقتصادية والصناعية.

وخلص الكاتب إلى أنّ تظافر هذه العوامل مجتمعة سوف تؤدي إلى إعاقة حركة المركبات في المحافظة خصوصا في أوقات الدوام الرسمي، وصعوبة تأمين سهولة الوصول للأشخاص والسلع والمواد الأولية بين المناطق، وما يتبع ذلك من تأثيرات بيئية من جراء الاستهلاك الزائد للوقود وتلوث الهواء، بسبب زيادة السيارات الخاصة.

واستقصت الدراسة تهيئة الأسباب الملائمة لتحضير طرق ووسائل لضبط الزيادة في استخدام السيارات؛ لعلاج الصعوبة التي سوف تواجه حركة النقل في محافظة النجف وليس شحة وسائلها، في ظل شبكة طرق متواضعة وغير قادرة على استيعاب تلك الزيادة

في المركبات لعدم وجود سياسة حكومية مركزية تحد من استيراد المركبات ضمن ضوابط وتشريعات قانونية. كما يواجه قطاع النقل في المحافظة مشكلات متعددة تتمثل في انخفاض حجم التمويل اللازم لاستحداث بنية تحتية جديدة أو لصيانة وتجديد البنية التحتية الموجودة حالياً، في ظل ارتفاع تكاليف توسعة شبكة الطرق؛ إذ ان نقص التمويل وانخفاض نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الطرق والجسور واستمرار الواقع الحالي بوضعها الراهن، ما سيجعلها تعاني من اختناقات مرورية خلال العقود القادمة من القرن الحالي وما يترتب عليه من ارتفاع معدل الضغط على الشبكة لعدم وجود تناسب بين حجم التوسع في الطرق والشوارع المعبدة واعداد المركبات الموجودة والداخلة إلى المحافظة، والتسبب في حدوث اثار سلبية متمثلة في انخفاض كفاءة الطرق والشوارع وتعرضها للتلف وعدم كفايتها للمتطلبات السكانية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية.

وبهدف النهوض بواقع قطاع النقل في المحافظة والأنشطة المرتبطة به وتحقيق متطلبات سهولة الحركة المرورية والقضاء على المشاكل الناتجة عن زيادة اعداد المركبات والتخفيف من حدتها؛ ينبغي على الحكومتين المركزية والمحلية وضع خطط وبرامج استراتيجية للتطوير في المحافظة من خلال إيجاد بدائل رفيعة الجودة للسيارات الخاصة تتمثل باستخدام وسائل النقل العام وتعزيز دورها باعتبارها المسار الأقوى والأمثل والتي تتضمن حافلات كبيرة واستحداث النقل السككي المستدام بقطارات (الترام) المعلقة والمترو (قطار الانفاق)، ويجب ان تكون مقترنة بشبكة مناسبة وجيدة من الطرق السريعة لتحقيق النقلة النوعية، إضافة إلى إيجاد إدارة مرورية أكثر كفاءة، تكون قادرة على تخفيف الاختناقات المرورية.

كما تحتاج محافظة النجف خلال العقود القادمة إلى التوسع في انشاء المرائب والطرق والجسور والممرات الثانوية والطرق الحلقية والطرق السريعة وإلغاء تقاطعات الطرق من خلال إقامة المجسرات لتحقيق سهولة النقل للأشخاص والبضائع، والعمل على تطوير النقل الجوي في المحافظة من خلال تطوير الخدمات داخل المطار ووسائط النقل للرقي إلى المستوى المطلوب وبما يضاهي أهميته، وإقامة مشاريع توسعة في أماكن وقوف الطائرات لتستوعب عدد أكثر، وإقامة مدرج إضافي لمواكبة الحركة المتزايدة من الطائرات الهابطة والمغادرة من خلال الاستعانة بالاستثمار الأجنبي لغرض الاستثمار في قطاع النقل وبكل اصنافه، بهدف نقل الخبرات والتكنولوجيا.

السياحة في محافظة النجف الاشرف

أسهم القسم الحادي عشر (السياحة في محافظة النجف الاشرف) في دراسة إمكانية تعزيز الجهود السياحية المبذولة لدعم اقتصاد المحافظة وانفتاحها الثقافي على العالم وكإحدى الوسائل المحفزة والمساعدة لتحقيق أهداف رؤية النجف 2050؛ إذ تشكّل الخدمات السياحية المحور الرئيس لاستقطاب السياح وتتضمن تأمين حاجاتهم المادية الاساسية والاجتماعية، كالنقل والإطعام، وخدمات الايواء، والمحلات التجارية، والخدمات الترفيهية وغيرها، ما يمثل حُزَماً متنوعة ومتعددة، واستخدام الوسائل الرقمية والتكنولوجية التي تكون لها القدرة على اغراء السياح، ودفعهم إلى زيادة معدلات الانفاق وإطالة مدة الاقامة.

وقد تناولت الدراسة خدمات الفنادق السياحية للمدة (2010-2020) وعدد المشتغلين ومجموع المزايا والاجور وعدد السياح المستفيدين منها، في حين الدراسة خدمات النقل الجوي من حيث الرحلات الداخلية والخارجية للمدة نفسها وحركة الطائرات والمسافرين الوافدين، كما وضحت الوظائف السياحية والإدارية التي يؤديها واهميته الاقتصادية والخدمية للسياح.

لقد ركزت الدراسة على تقدير الحاجة في تطوير القطاع السياحي الذي يمثل الركيزة الاساس والمهمة في تنوع الواردات المالية، ويساعد على القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، وخصوصاً فيما يتعلق بالفنادق الخضراء (الفنادق الصديقة للبيئة)، وذلك من خلال تطبيق المؤشرات البيئية التي تتطلب ممارسة رشيدة اتجاه البيئة والمجتمع المضيف، من حيث خفض تكاليف الطاقة والمياه العادمة والتخلص من النفايات، وهذا يعني توفير بيئة صحية خالية من الملوثات والامراض ومناسبة لاستقبال السياح الوافدين.

كما بيّنت الدراسة خصائص خدمات المطاعم السياحية بأنواعها والمرتبطة مباشرة بأذواق ورغبات السياح الوافدين وكيفية زيادة معدلات الاقبال عليها، وتناولت الجدوى الاقتصادية في بناء تلك المطاعم ومدى انسجام طاقتها الاستيعابية مع السياح. كما تم التطرق إلى خدمات شركات السفر والسياحة التي تمثل حلقة الوصل بين السائح وموردي الخدمة السياحية، ويمكن تحديد كفاءتها من خلال ضبط التزامها بدقة المواعيد وتحديد برامج سياحية تتلائم مع حاجات ومتطلبات السياح. وجاءت خدمات النقل السياحي من ضمن محاور الدراسة، بشقيها البري والجوي وطبيعة المشكلات التي تعاني منها مع تحديد اتجاهات الحركة

السياحية بالنسبة للمحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية ووضع الحلول والمتقرحات التي تعالج مشكلة النقل، مثل اقتراح خط (ترام) يربط مدينة النجف بالكوفة حتى سنة الهدف لعام 2050.

وقد تم تحديد منطقتين ترفيهيتين رئيسيتين في المحافظة، الاولى كورنيش شط الكوفة والثانية منخفض بحر النجف، لما تحتويه من بيئة طبيعية تساعد على استقطاب السياح كما صُنّفت الخدمات التي تقدمها للسياح من حيث الغرض ونوع الخدمة، وقد تم مناقشة استعمالات الارض المقترحة والفعاليات السياحية وتصميم الخدمات السياحية المقترحة فيها ضمن اعتبارات تخطيطية وسياحية وبيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وتحليل تطور الطاقة الايوائية لخدمات الفنادق السياحية لسنة الهدف (2050) حسب درجة التصنيف السياحي للفنادق الممتازة والدرجة الأولى حتى الخامسة، اعتماداً على تقديرات السياح الوافدين إلى محافظة النجف الاشرف.

لقد ناقشت الدراسة عدة سيناريوهات مستقبلية تخص القطاع السياحي، في مقدمتها (المرجعي) في حالة الإهمال واستمرار الوضع الحالي واتخاذ عدة اجراءات وتدابير لمعالجة انتشار الأوبئة فستتراجع السياحة الداخلية والاستثمار السياحي فضلاً عن انحسار المنتجات السياحية المحلية التي لها القدرة في منافسة السلع الخارجية المستوردة. في حين ركز السيناريو التفاؤلي (تطوير الموارد السياحية) على ان قطاع السياحة سوف ينمو، وانه الاكثر تعافياً من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وستظهر فعاليات سياحية جديدة مثل السياحة الثقافية والرقمية، مما سيؤدي إلى زيادة المهارات التدريبية للعاملين في قطاع السفر والسياحة، كما ناقش هذا السيناريو تحليل(SWOT) لقطاع السياحة والسفر من حيث نقاط القوة والضعف (للبيئة الداخلية) والفرص والتهديدات (للبيئة الخارجية)، في حين وضّح السيناريو التشاؤمي القيود التي فُرضت أو التي سوف تفرض على السياح من حيث الانتقال والاقامة والحجر الصحي وما تفعله من عرقلة الفعاليات السياحية وخسارة ملايين الوظائف والتي تؤثر بشكل مباشر على زيادة معدلات الفقر والبطالة.

ان مناقشة التحديات التي تواجه القطاع السياحي تعد من الضروريات المهمة لحل المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع، ويعمل على تقديم صورة حقيقية لأصحاب القرار من اجل اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة، كما تناولت الدراسة طريقة الاستجابة للتحديات وسبل معالجتها برؤية سياحية تعكس اهمية القطاع السياحي ومدى مساهمته في تحقيق

الانتعاش الاقتصادي للمجتمع المضيف، وقد وضعت في نهاية الدراسة الخاتمة التي تشير إلى اهم المحاور التي تناولتها الدراسة واساليبها البحثية ونتائجها العلمية.

المنافذ الحدودية في النجف الأشرف

أُختتم الكتاب بكتابة دراسة نوعية في القسم الثاني عشر عن المنافذ الحدودية، لخّص فيها الباحث رؤيته عن دورها في تنشيط الحركة السياحية والاقتصادية وزيادة حركة الزائرين للمراقد والمقامات المقدسة التي تزخر بها محافظة النجف الأشرف، وتوثيق صلتها مع باقي المحافظات، وتفعيل الأنشطة التجارية وتشغيل المشاريع المدرّة للربح ودفع عجلة الاستثمار في مختلف المجالات.

ويعد مطار النجف الأشرف الدولي كما بيّنت الدراسة رافداً مهماً وإيراداً مستقلاً للمحافظة، ويؤدي دوراً حيوياً في الارتقاء بمزاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا سيما في ضوء مكانتها الدينية السامية في نفوس المسلمين في أرجاء المعمورة، واستقبالها ملايين الزوار والسياح في المناسبات الدينية وغيرها، وقد كانت وما زالت جامعة للعلم والفقه والأدب، ومقراً للمرجعية الدينية العليا لمعظم المسلمين الشيعة، ومركز الحوزة العلمية، فإنّ قدوم الكثير من طلاب العلم ومن جنسيات مختلفة للدراسة فيها والتعرف على علمائها جعلها من العوامل المهمة والمؤثرة في السياحة الدينية في المحافظة، مما يستوجب النهوض بوسائل النقل بأنواعها كافة، وتطوير متطلبات أنشطة السياحة والتجارة وتوطيد العلاقات الثنائية بين البلدان المجاورة عبر المنافذ الحدودية التي تمثل قاعدة مهمة وأساسية للبنى التحتية لأي اقليم جغرافي، ومطلب اساسي لضمان الازدهار والتنمية المستدامة، وهناك جوانب اقتصادية واجتماعية أخرى تم ذكرها في القسم.

كما تناول البحث توضيحاً لضرورة إعادة إحياء طريق الحج البري وفتح منفذ جديد يربط العراق بالمملكة العربية السعودية عبر النجف الأشرف، وما يحمله من أهمية استراتيجية في تطوير وتوسيع شبكة الطرق، بالإضافة إلى كونه يمر بمناطق اثرية وتاريخية، مما يساهم في انسيابية حركة السياحة الدينية في موسمي الحج والعمرة وتسريعها واختصار الوقت والجهد على المسافرين، وكذلك تنشيط التبادل التجاري وتشجيع المشاريع الخاصة بالصناعات الانشائية لوجود مواد متعددة في الاراضي على جانبي الطريق لأغراض صناعية وجذب المستثمرين لإقامة المشاريع وتوفير فرص العمل. وتعرض الباحث للتحديات التي تواجه

المنافذ الحدودية في النجف الاشرف كالتخصيصات المالية، والعقبات الجيولوجية كالسيول وزحف التربة.

وتم كتابة سيناريوهات المستقبل بدءاً بالمرجعي: استمرار الوضع الحالي، الذي يفترض بقاء مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات على ما هي عليه، من وضع اقتصادي واجتماعي ومؤسسي وسياسي وبيئي، تعمل على مسار واحد دون تغيير أو تطوير إلا في نطاقٍ ضيق. فيما ذهب السيناريو الثاني: التفاؤلي (تطوير المنافذ) إلى نهضة المنافذ الحدودية وإحداث تغيرات للتطوير. اما الثالث: التشاؤمي (تراجع المنافذ القائمة)، فقد افترض إن هناك مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات يمكن أن تؤدي إلى تراجع المنافذ الحدودية.

وتم الوصول من خلال البحث إلى مجموعة من التوصيات والاستنتاجات الضرورية للارتقاء بالمنافذ الحدودية في النجف، وما ينبغي للحكومة المحلية في المحافظة أن تفعله لتطوير واستدامة ومتابعة عمل هذه المنافذ والتعاون مع الجهات المركزية مع الوزارات العاملة على متابعة وانشاء طريق الحج البري (تعاون فني واداري).

القسم الثاني

المدن والريف في محافظة النجف الاشرف

د. علي لفتة سعيد مال الله الاسدي
جامعة الكوفة - كلية الآداب - قسم الجغرافية

أولاً: توزيع المدن وواقعها

يتباين التوزيع الجغرافي للمدن في محافظة النجف الاشرف من منطقة إلى أخرى؛ إذ تتجمع في الجزء الشمال الشرقي من المحافظة ضمن منطقة السهل الرسوبي، بينما تقع واحدة من هذه المدن وهي الشبكة (شِبِجة) في الجزء الاوسط الغربي من المحافظة ضمن منطقة الهضبة الغربية. وفيما يأتي عرض موجز للتوزيع الجغرافي للمدن في المحافظة (انظر: خريطة 1):

1- مدينة النجف: وهي أكبر مدن المحافظة ومركزها الإداري؛ إذ بلغت مساحتها (9516,22)[1] هكتاراً وبلغ عدد سكانها (786968) نسمة حسب تقديرات عام 2020، تتنوع فيها استعمالات الأرض، مثل (السكني والتجاري والصناعي والزراعي والنقل)، فضلاً عن الخدمات المجتمعية (الصحية والتعليمية والترفيهية والدينية والادارية). وجاء هذا التنوع في الاستعمالات نتيجة للأهمية الدينية لهذه المدينة، كونها تحتضن مرقد أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (ع)، بالإضافة إلى وجود مراقد الانبياء والصاحين ومقبرة وادي السلام التي تعد احدى أكبر المقابر في العالم.

2- مدينة الحيدرية: وهي مدينة شريطة الشكل، تقع في منتصف المسافة تقريباً بين

(1) حسن عبد الحسين العبدلي، التحليل المكاني لتغيير استعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2021، ص120.

النجف وكربلاء، على امتداد الشارع العام بينهما، تتنوع فيها استعمالات الارض ولكن بمساحات اقل مما موجود في مدينة النجف، بسبب صغر مساحتها البالغة مساحتها (1332) هكتار[1]، وصغر حجمها السكاني البالغ (19542) نسمة حسب تقديرات عام 2020.

3- مركز ناحية الشبكة: وهي أصغر مدينة من حيث الحجم السكاني إذ بلغ عدد سكانها (489) نسمة ويمكن ارجاع ذلك إلى الطبيعة الصحراوية للمنطقة الطاردة للسكان مما انعكس على بساطة استعمالات الارض فيها والمتمثلة بالمساكن المبعثرة وبعض المحال التجارية ومركز صحي بسيط ومركز لإدارة الناحية، كما انها تتماز بصغر مساحتها البالغة (67,86) هكتار.

4- مدينة الكوفة: وهي ثاني أكبر مدن محافظة النجف من حيث عدد السكان البالغ (180407) نسمة حسب تقديرات 2020، كما انها تعد من المدن الدينية المهمة في المحافظة وذلك لوجود مرقد مسلم بن عقيل (ع) ومسجد الكوفة ومسجد السهلة والكثير من مراقد الاولياء والصالحين، وتتنوع فيها استعمالات الارض أيضاً وبمساحات كبيرة نسبياً وهي تكاد تكون ملاصقة لمدينة النجف، حتى أطلق الباحثون عليهما تسمية (النجف الكبرى). كما تمتاز أيضاً بمساحتها الكبيرة البالغة (1783,96) هكتار[2].

5- مدينة العباسية: وهي من المدن الصغيرة في المحافظة إذ بلغ عدد سكان (15019) نسمة. كما انها تتخذ الشكل الشريطي على امتداد طريق كوفة – حرية، وتتنوع استعمالات الارض فيها أيضاً ولكن بمساحات صغيرة نسبيها بسبب صغر حجمها السكاني. مما انعكس على صغر مساحتها البالغة (213,41) هكتار[3].

6- مدينة الحرية: وهي من المدن الصغيرة من حيث الحجم السكاني والبالغ (13010) نسمة وهي ذات امتداد شريطي أيضاً إذ تقع على الطريق المؤدي إلى محافظة الديوانية، كما تتنوع فيها استعمالات الارض ولكن بمساحات قليلة نسبياً نظراً لصغر حجمها السكاني. كما تبلغ مساحتها (148,20) هكتار.

---

(1) أَحمد نَور عَبد حَسين اَلسعبري، النمو الحضري ومشكلاته في مدينة الحيدرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2021، ص60.

(2) غانم صاحب عبد الكلابي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014، ص80.

(3) مصطفى جواد عبد الزهرة، التباين المكاني لظاهرة زحف المراكز الحضرية على الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2020، ص55.

7- **مدينة ابو صخير (المناذرة):** وهي ثالث أكبر مدينة في المحافظة من حيث الحجم السكاني إذ بلغ (33408) نسمة وذلك كونها مركز قضاء المناذرة، وتتنوع فيها استعمالات الارض وبمساحات كبيرة نسبياً تبعاً لكبر مساحة المدينة البالغة (609,74) هكتار واهميتها الادارية.

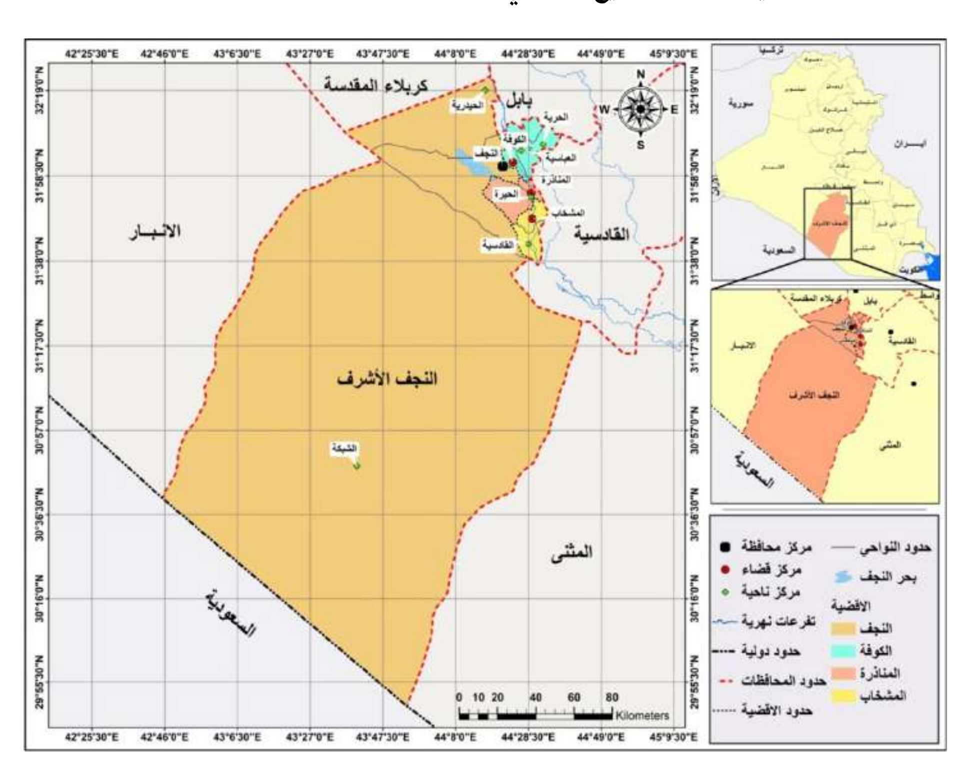
8- مدينة الحيرة: وهي مدينة صغيرة بحجمها السكاني البالغ (19189) نسمة وتظهر فيها استعمالات ارض متنوعة يطغى عليها الاستعمال السكني، وتأتي بعده الاستعمالات الاخرى بمساحات صغيرة مما انعكس على صغر مساحتها البالغة (214,99) هكتار.

9- مدينة المشخاب: وتأتي بالمرتبة الرابعة من حيث الحجم السكاني في المحافظة إذ بلغ (32287) نسمة حسب تقديرات عام 2020، مما جعلها تصبح مركزاً لقضاء المشخاب، تتنوع استعمالات الارض فيها ما بين سكني بالمرتبة الاولى وتجاري وخاصة تجارة الحبوب مع وجود بعض الصناعات الخاصة بجرش وطحن الحبوب فضلاً عن الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية والنقل الامر الذي انعكس على كبر مساحتها البالغة (433,2) هكتار[1].

10- مدينة القادسية: وهي مدينة صغيرة من حيث الحجم السكاني الذي يبلغ (6692) نسمة وهي شريطية أيضاً، تمتد على جانبي أحد فروع نهر الفرات، وتتقاسم استعمالات الارض المتنوعة، ولكن بمساحات صغيرة نتيجة لصغر حجمها السكاني. مما جعلها صغيرة المساحة والبالغة (166,8) هكتاراً.

(1) احمد جودي حمود الجنابي، تحليل جغرافي لكفاءة الخدمات الصحية والتعليمية في مدينتي المشخاب والقادسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2021، ص6.

خريطة (2-1): التوزيع الجغرافي لمدن محافظة النجف الاشرف 2019



المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة , خريطة محافظة النجف الأشرف الإدارية لعام 2019.

ثانياً: مستقبل المدن النجفية (مدن قديمة – مدن جديدة)

سنحاول في هذا المحور ان نلقي الضوء على مستقبل مدن محافظة النجف وذلك باستعراض اعداد السكان لهذه المدن وللأعوام (2020) و(2030) و(2040)، وصولاً إلى عام الهدف (2050)، والتطرق إلى الزيادات السكانية التي سوف تشهدها، مع الاشارة إلى بدائل التوسع التي من الممكن ان تستوعب هذه الزيادة مستقبلاً.

سيشهد السكان في المحافظة ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات المذكورة، فسيرتفع عدد السكان الحضر عام 2030 إلى (1438854) نسمة، وسيبقى هذا الارتفاع مستمراً في عام 2040 حتى يصبح (1770898) نسمة. وفيما يأتي عرضاً موجز للتطورات السكانية للمراكز الحضرية

في المحافظة، وحسب السنوات اعلاه مع التطرق إلى بدائل التوسع الممكنة لاستيعاب هذه الزيادة وكما يأتي:

جدول (2-1): عدد السكان واستعمالات الارض المتوقعة في مدن محافظة النجف للعام 2050

المدن	النجف	الحيدرية	الشبكة	الكوفة	العباسية	الحرية	ابو صخير	الحيرة	المشخاب	القادسية
الاستعمالات (هكتار)(**)	عدد السكان المتوقع لعام 2050 (*)									
	2073265	62275	1134	294063	51966	30183	54455	31278	54565	12910
السكني	10366,3	311,3	5,6	1470	259,8	150,9	272,2	156,3	272,8	64,5
التجاري	829,3	24,9	0,4	117,6	20,7	12	21,7	12,5	21,8	5,1
الصناعي	829,3	24,9	0,4	117,6	20,7	12	21,7	12,5	21,8	5,1
الصحي	207,3	6,2	0,1	29,4	5,2	3	5,4	3,1	5,4	1,2
التعليمي	1658,6	49,8	0,9	235,2	41,5	24,1	43,5	25	43,6	10,3
الترفيهي	2695	80,9	1,4	382,2	67,5	39,2	70,7	40,6	70,9	16,7
الديني والمقابر	207,3	6,2	0,1	29,4	5,2	3	5,4	3,1	5,4	1,2
الاداري	414,7	12,4	0,2	58,8	10,3	6	10,8	6,2	10,9	2,5
النقل	5183	93,4	1,7	441	77,9	45,2	81,6	46,9	81,8	19,3
المجموع	22391,3	610	10,8	2881,2	508,8	295,4	533	306,2	730,6	125,9

(*) تم استخراج عدد السكان لعام 2050 باستخدام معادلة التوقعات المستقبلية للسكان وهي:

($p\ n = p\ o\ 1+ r\ n$): حيث تمثل p n التوقعات السكانية لعام 2050 و p o التقديرات الحالية للسكان، اما r فتمثل نسبة النمو السكاني، وتمثل n عدد السنوات بين عام الاساس (2020) وعام الهدف (2050).

(**) تم استخراج المساحات المتوقعة لعام 2050 باستخدام المعادلة الاتية: المساحة الاستعمال لعام الهدف = (المعيار المحدد للاستعمال المعين م2 × عدد السكان لعام 2050) ÷ 10000. حيث حددت وزارة التخطيط المعايير بالشكل الآتي (سكني 50 م2) (تجاري وصناعي 4 م2) (تعليمي 8 م2) (الترفيهي 13م2) (الصحي والديني 1م2) (الاداري 2م2).

1- مدينة النجف

يتضح من الجدول (2-1) ان عدد سكان مدينة النجف سوف يشهد ارتفاعاً ملحوظاً فبعد ان كان (78698) في عام 2020 [(1)] نسمة سوف يزداد تباعاً ليصبح (1023058) و(1259149) و(2073265) نسمة في الاعوام 2030 و2040 و2050 على التوالي، وسوف تؤدي هذه الزيادة السكانية إلى ارتفاع مساحات استعمالات الارض المختلفة والتي ستبلغ (22391,3) هكتاراً، لذا فهي بحاجة إلى مساحات فارغة للتوسع عليها، وبعد نفاد محوري التوسع المتمثلة بـ(نجف – كوفة) و(نجف – ابو صخير) بقي محور واحد لتوسع المدينة المستقبلي إلا وهو محور (نجف – كربلاء) على امتداد طريق الرئيس الرابط بين المدينتين.

2- مدينة الحيدرية

ستشهد مدينة الحيدرية ارتفاعاً في عدد سكانها فبعد ان كان (19340) نسمة في عام 2020 سيزداد تدريجياً ليصبح في الاعوام 2030 و2040 و2050 (32878) و(46416) و(62275) نسمة على التوالي، وستزداد على أثر ذلك استعمالات الارض الحضرية فيها لتصل إلى (610) هكتاراً في عام 2050، وكما هو مبين في الجدول (2-1)، وعليه سوف تحتاج هذه الزيادة في استعمالات الارض إلى مساحة للتوسع، وهناك ثلاث محاور يمكن ان تتوسع فيها المدينة مستقبلاً، وهي محور (حيدرية – نجف) و(حيدرية كربلاء) و(المحور الغربي) باتجاه المناطق الفارغة غير المستغلة داخل التصميم الاساس للمدينة.

3- مركز ناحية الشبكة

يعد هذا المركز الحضري من المناطق ذا زيادة سكانية بطيئة جداً، وذلك كونه يقع في منطقة صحراوية نائية، لذا فهو طارد للسكان باستثناء بعض السكان الذين كيفوا حياتهم لهذه البيئة القاسية، ومن المتوقع ان يزداد عدد سكانه تباعاً ليصبح في الاعوام 2030 و2040 و2050 (685) و(880) و(1134) نسمة بعد ان كان (489) نسمة في عام 2020، كما سيشهد زيادة بسيطة في مساحة استعمالات الارض ليصل إلى (10,8) هكتاراً ويمكن ان تجد هذه الزيادة مساحات فارغة في جميع الاتجاهات لعدم وجود موانع طبيعية أو بشرية تمنع توسعها.

---

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاد المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة النجف للعام 2020، بيانات غير منشورة.

4- مدينة الكوفة

تعد الكوفة ثاني أكبر مدينة في محافظة النجف من حيث الحجم السكاني، وذلك لأهميتها الدينية والتجارية والزراعية، لذا فمن المتوقع ان يزداد عدد سكانها تدريجياً ليصبح في الاعوام 2030 و2040 و2050 (216488) و(252570) و(294063) نسمة على التوالي، بعد ما كان (180407) نسمة في عام 2020، وسوف تشهد زيادة في مساحة استعمالات الارض الحضرية كذلك نتيجة لزيادة سكانها، لذا فيجب ان تجد هذه الزيادة مساحات فارغة للتوسع، وهناك محورين للتوسع المستقبلي لتوسع المدينة هما، المحور الشمالي، الذي يمتد نحو محافظة بابل على شكل اشرطة تمتد على طول طريق قرية البو حداري، والمحور الشرقي في الضفة اليسرى لشط الكوفة وهي عبارة عن اراضي زراعية تم ضمها إلى التصميم الاساس لمدينة الكوفة.

5- مدينة العباسية

تمثل مدينة العباسية المركز الحضري لناحية العباسية المهمة من الناحية الزراعية وبالأخص زراعة الحبوب، لذا فستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في عدد السكان في الاعوام 2030 و2040 و2050 بواقع (27034) و(39049) و(51966) نسمة على التوالي، بعد ان كان (15019) نسمة عام 2020، وستزداد على أثر ذلك استعمالات الارض في مدينة العباسية؛ إذ ستبلغ (508,8) هكتار، وسوف تبحث هذه الزيادة في المساحة الحضرية عن اماكن للتوسع في المستقبل، وهناك ثلاث محاور للتوسع المستقبلي في المدينة هي المحور الشمالي عند منطقة البو فارس باتجاه محافظة بابل، اما المحور الثاني للتوسع الحضري باتجاه الغرب نحو مدينة الكوفة، بينما يتجه المحور الثالث نحو الجنوب باتجاه قرية آل دهيم.

6- مدينة الحرية

وهي من المدن المهمة في محافظة النجف، وذلك كونها مركزاً لناحية العباسية التي تمتاز بأهميتها الزراعية وخاصة زراعة محاصيل الحبوب وبساتين النخيل، وعليه سوف تشهد زيادة كبيرة في عدد سكانها إذ سيبلغ عدد سكانها في الاعوام 2030 و2040 و2050 (18214) و(23418) و(30183) نسمة على التوالي، بعد ان كانت (13010) نسمة في عام 2020، وستزداد تبعاً لذلك استعمالات الارض الحضرية بواقع (295,4) هكتاراً بحسب جدول (2-1)، وبطبيعة الحال تحتاج هذه الزيادة المساحية إلى محاور للتوسع، وهناك محورين مرشحين

للتوسع الحضري في مدينة الحرية، الأول باتجاه الشمال الغربي من المدينة، والثاني نحو الجنوب باتجاه الطريق الرئيس الرابط مدينة الحرية بمدينة المهناوية التابعة لمحافظة الديوانية.

7- مدينة أبو صخير

تعد مدينة ابو صخير واحدة من اهم المدن في محافظة النجف الاشرف، وذلك لكونها مركز قضاء المناذرة الذي يمتاز بأهميته الزراعية الكبيرة وخاصة زراعة الحبوب وزراعة اشجار الفاكهة وبساتين النخيل، كل ذلك سيسهم في زيادة عدد سكان هذه المدينة والذي سيبلغ (40090) و(46771) و(54455) نسمة في الاعوام 2030 و2040 و2050 على التوالي مقارنة بعدد سكان عام 2020 البالغ (33408) نسمة، وسينتج عن هذه الزيادة زيادة بمساحة استعمالات الارض في المستقبل والتي ستبلغ (533) هكتار، وعليه ستحتاج هذه الزيادة إلى مساحات اضافية للتوسع، وهناك محورين مرشحين للتوسع هما، الأول باتجاه الشمال الغربي نحو مدينة النجف، حيث الامتداد على الشارع الرئيسي أو بالقرب منه حتى نهاية حدود التصميم الأساس للمدينة، اما الثاني فيكون باتجاه الشرق بالقرب من نهر الفرات المجاور لمدينة ابو صخير.

8- مدينة الحيرة

تمثل مدينة الحيرة المركز الحضري لناحية الحيرة المهمة من الناحية الزراعية وبالأخص زراعة الحبوب واشجار النخيل، لذا فستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الاعوام 2030 و2040 و2050 بواقع سكاني (23026) و(26865) و(31278) نسمة على التوالي، بعد ان كان (19189) نسمة عام 2020، وستزداد على إثر ذلك استعمالات الارض في المدينة؛ إذ ستبلغ (306,2) هكتار، وسوف تفتش هذه الزيادة في المساحة الحضرية عن اماكن للتوسع في المستقبل، وهناك اربع محاور مرشحة للتوسع المستقبلي في المدينة، هي المحور الأول نحو الشمال نحو مدينة ابو صخير على جانبي الطريق الرئيس (ابو صخير – حيرة). اما المحور الثاني فسيأخذ الاتجاه الشمالي الشرقي بالقرب من نهر الفرات من هذه المنطقة، اما الثالث فيقع جنوب مدينة الحيرة حيث وجود الاراضي الزراعية الرخيصة الثمن اولاً وقرب هذه المنطقة من الجداول المائية المتفرعة من نهر الفرات ثانياً، اما المحور الرابع فيتجه نحو الجنوب الغربي لمدينة الحيرة باتجاه قرية الدسم، حيث توفر طرق النقل الحولية والفرعية.

9- مدينة المشخاب

تعد مدينة المشخاب واحدة من اهم المدن في محافظة النجف الاشرف، وذلك باعتبارها ثالث أكبر مدينة من حيث الحجم السكاني، كما انها تمثل مركز قضاء المشخاب الذي يمتاز بأهميته الزراعية الكبيرة وخاصة زراعة الحبوب وبالأخص محصول الرز (الشلب)، كل ذلك سيكون دافعاً لزيادة عدد سكان هذه المدينة والذي سيبلغ (38744) و(45202) و(54565) نسمة في الاعوام 2030 و2040 و2050 على التوالي مقارنة بعدد سكان عام 2020 البالغ (32287) نسمة، وسينتج عن هذه الزيادة زيادة بمساحة استعمالات الارض في المستقبل والتي ستبلغ (730,6) هكتاراً، وعليه ستحتاج إلى مساحات اضافية للتوسع وهناك ثلاث محاور مرشحة للتوسع وتتمثل في المحور الأول باتجاه الشمال مع امتداد نهر الفرات ومن الجانبين أو بالقرب منه في مقاطعتي المجيهيلة والجفلاوية، اما المحور الثاني فيكون بالاتجاه الشرقي لمدينة المشخاب نتيجة لتوفر طرق فرعية تكون محاذية للأراضي الزراعية، اما الثالث فيكون باتجاه غرب المدينة بالقرب من الموارد المائية المتفرعة من شط المشخاب.

10- مدينة القادسية

ستشهد مدينة القادسية ارتفاعاً في عدد سكانها، فبعد ان كان (6692) نسمة في عام 2020 سيصبح (8700) و(10707) و(12915) نسمة في الاعوام 2030 و2040 و2050 على التوالي وستزداد على أثر ذلك استعمالات الارض الحضرية فيها، لتصل إلى (125,9) هكتاراً في عام 2050، وكما هو مبين في الجدول (2-1). وعليه سوف تحتاج هذه الزيادة في استعمالات الارض إلى مساحة للتوسع وهناك ثلاث محاور يمكن ان تتوسع فيها المدينة مستقبلاً، وهي المحور الذي يقع شمال المدينة في مقاطعة الرمل وعلى امتداد طريق (مشخاب – القادسية) من جهة وبمحاذاة ذراع نهر الفرات الواقع من جهة الشرق من جهة اخرى. والمحور الواقع جنوباً على امتداد كل من الطريق الرابط بين مدينة القادسية ومحافظة الديوانية وأحد فروع نهر الفرات المجاور للمدينة، فضلاً عن المحور الذي يقع غرب المدينة الذي يتميز بتوفر طرق النقل الفرعية والحولية.

بعد هذا الاستعراض السريع لمستقبل المدن القديمة تاريخياً في محافظة النجف، تجدر الاشارة هنا بعدم وجود مدن جديدة في المحافظة، وذلك للظروف السياسية التي مرت بها المحافظة والبلد من (حروب وحصار وفتن طائفية وفساد اداري) كل ذلك حال عن وجود

مثل هكذا مدن، ولكن هناك مشروع انشاء مدينة النجف السياحية في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة النجف المطل على منخفض بحر النجف، وستقوم هيأة استثمار النجف بتنفيذ هذا المشروع في حال اكمال متطلباته الاخرى وقد تكون بادرة اولى إلى مثل هكذا مدن في المستقبل القريب.

ثالثاً: الريف النجفي: جدليات الانكماش

تعاني المناطق الريفية في محافظة النجف من مشكلة تناقص مساحة الأرض الزراعية واستمرار تدهورها، مما سيؤدي بمرور الوقت إلى تحويل هذه الاراضي إلى اراضٍ متصحرة قليلة الإنتاجية، وبالتالي تشكل تهديداً واقعياً للأمن الغذائي[1] في محافظة النجف خاصة وللعراق عامة، وهذا يعد بحد ذاته جريمة بحق الاجيال القادمة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معطيات الجدول (2-2) الذي يبيّن تراجع المساحات الزراعية المنتجة في معظم اقضية ونواحي محافظة النجف للمدة (2007-2018).

جدول (2-2): تراجع المساحات الزراعية في اقضية ونواحي محافظة النجف الاشرف للمدة (2007-2018)

الوحدة الادارية (الريف)	المساحات المزروعة لعام 2007 (دونم)	المساحات المزروعة لعام 2018(دونم)	مقدار المساحة المتناقصة (دونم)
ناحية مركز قضاء النجف	6015	5293	722-
ناحية الحيدرية	5860	12205	6345+
ناحية مركز قضاء الكوفة	11121	2079	9042-
ناحية العباسية	55773	2109	53664-
ناحية الحرية	20416	16461	3955-
ناحية مركز قضاء المناذرة	4643	373	4270-
ناحية الحيرة	27024	817	26207-
ناحية مركز قضاء المشخاب	36248	2285	33963-
ناحية القادسية	38422	8080	30342 -
مجموع ريف المحافظة	205522	33241	172281-

المصدر: مديرية زراعة محافظة النجف الاشرف، شعبة الاحصاء والتخطيط بيانات غير منشورة.

(1) مديح معبد محمد السيد، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مركز كفر شكر في الفترة من (1983-2015) «دراسة جغرافية»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2018، ص195.

يتضح من بيانات الجدول (2-1) الحقائق الآتية:

1- شهد ريف اقضية ونواحي محافظة النجف الاشرف تراجعاً واضحاً في الاراضي الزراعية المنتجة للمدة (2007-2018) وذلك للأسباب الآتية:

- ضعف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي مما حدا بالفلاح إلى ترك ارضه الزراعية لأن زراعتها تكلفه مبالغ كبيرة اتجاه ما يحصل عليه من ارباح.
- فتح باب استيراد الخضروات والفواكه على مصراعيه من دول الجوار وبأسعار رخيصة، مما أدى إلى ضعف منافسة المنتوج الزراعي الوطني للمنتوج الزراعي المستورد.
- أدى عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي إلى هجرة اليد العاملة الزراعية من الشباب إلى المدن المجاورة بحثاً عن فرص عمل فيها أو الانخراط في صفوف الجيش أو الشرطة. وبذلك تُركت الارض الزراعية واصبحت عرضة للتصحر أو للتجريف من قبل مالكيها وتغيير صنفها من زراعي إلى سكني، ومن ثم تقطيعها وبيعها بأسعار زهيدة وتحويلها إلى ارض سكنية.

لذا على اصحاب القرار اتخاذ الاجراءات الصارمة اتجاه هذه المشكلة التي تعصف بالريف النجفي بشكل خاص والعراقي بشكل عام ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع ما يأتي:

- زيادة الدعم الحكومي للفلاح من خلال توفير مستلزمات الزراعة بأسعار مدعومة مثل (البذور المحسنة، الاسمدة الكيميائية، الآلات الزراعية)، فضلاً عن دعم المنتج الزراعي الوطني، لكي يكون قادراً على منافسة المنتوج الزراعي المستورد.
- عدم استيراد المنتجات الزراعية التي من الممكن زراعتها في المحافظة، واقتصار الاستيراد على المنتجات الزراعية التي لا تزرع فيها، وذلك لحماية الزراعة الوطنية من المنافسة الخارجية.
- ان اتباع الاجراءات اعلاه سوف يقلل من هجرة اليد العاملة الشابة من الريف باتجاه المدن. وان عودة الزراعة بلا شك سوف يوفر فرص عمل للشباب ويقلص معدلات البطالة التي يعاني منها ريف المحافظة وريف العراق على التوالي.
- سنّ القوانين الصارمة التي تحرم تجريف الاراضي الزراعية وتقطيعها وتغيير صنفها،

لأنها تعد ثروة وطنية وهبها الله تعالى للناس من اجل استغلالها والانتفاع بها في توفير الغذاء لهم ومعاقبة كل من يخالف ذلك.

رابعاً: تحديات المدينة الريف النجفي

تعاني مدن محافظة النجف الاشرف من مجموعة من التحديات منها:

- مشكلات سكانية.
- تلوث الهواء ومياه الانهار.
- التلوث السمعي والبصري والضوئي في المدن.
- مشكلات السكن.
- مشكلة العشوائيات السكنية.
- التجاوز على التصميم الاساسي للمدن.
- مشكلة الحرمان من خدمات البنى التحتية.

كما يعاني الريف النجفي من مجموعة من التحديات منها:

- تدهور القطاع الزراعي في الريف النجفي بسبب ضعف الدعم الحكومي، مما أدى إلى هجرة اليد العاملة الشابة من الريف والعمل من المدن المجاورة له.
- تدني مستوى الخدمات المجتمعية في الريف (التعليمي، الصحي، الترفيهي) فضلاً عن تراجع خدمات البنى التحتية (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي).
- تدهور خدمات طرق النقل في ريف المحافظة، فلا زالت هناك طرق ترابية وغير معبدة موجودة في العديد من قرى المحافظة.
- تفشي البطالة لشريحة واسعة من سكان الأرياف، بسبب تراجع القطاع الزراعي كما ذكرنا أعلاه، مما تسبب في تدني مستوى الدخل لدى هؤلاء السكان.
- بروز ظاهرة الزحف الحضري لمدن المحافظة على الارض الزراعية المجاورة لها، مما أدى إلى تقلص مساحة الارض الزراعية وتحويل الارض الخصبة إلى مناطق سكنية.

وسنحاول هنا ان نركز بشكل موجز على اثنان من التحديات المهمة التي تواجه المدن والريف في محافظة النجف الاشرف وهما: (مشكلة العشوائيات السكنية في مدن المحافظة) و(ظاهرة الزحف الحضري لمدن المحافظة على الارض الزراعية المجاورة لها).

1- مشكلة العشوائيات السكنية:

أ- مفهومها: عرّف المعهد العربي لإنماء المدن للأحياء العشوائية بأنها مناطق أُقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالباً ما تُقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم اعتراف الدولة بها[1].

ب- **اسبابها:**

1 ـ اتساع ظاهرة النمو الحضري والناتجة عن تظافر ثلاث اسباب هي (الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف إلى المدن وضم المناطق الريفية المحيطة بالمدن.

2 ـ ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في المدن والناتج عن ارتفاع المستوى المعاشي وتحسن المستوى الصحي والعادات والتقاليد القاضية بالزواج المبكر والرغبة بتكوين العوائل الكبيرة.

3 ـ الهجرة الداخلية وهي على نوعين الهجرة من المدن الطاردة للسكان بسبب عدم توفر فرص عمل إلى المدن الجاذبة للسكان لتوفر العمل فيها، اما النوع الثاني فهي الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدهور القطاع الزراعي.

4 ـ غياب التخطيط الإقليمي وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية، مما أدى إلى الهجرة من الريف إلى المدن.

5 ـ الدوافع القهرية التي تضطر السكان إلى ترك ديارهم واللجوء إلى مناطق السكن العشوائي عن طريق الكوارث الطبيعية أو الحروب أو السياسات التعسفية لبعض الحكومات.

(1) دنيا شكر عباس النجار، التحليل المكاني لظاهرة السكن العشوائي في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2017، ص12.

ت- التوزيع المكاني لمناطق السكن العشوائي في مدن محافظة النجف:

بلغ عدد المناطق العشوائية في مدن المحافظة (53) منطقة، في حين بلغ عدد المساكن فيها (26843) مسكناً بحسب جدول (2-3).

جدول (2-3): اعداد ونسب مناطق السكن العشوائي ومساكنها للمدن في محافظة النجف لعام 2019

الوحدات الإدارية	عدد المناطق العشوائية	%	عدد المساكن	%
م. ق. النجف	7	13,2	14295	53,2
م. ن. الحيدرية	1	1,8	29	0,1
م. ق. الكوفة	13	24,6	3501	13
م. ن. العباسية	6	11,3	551	2
م. ن. الحرية	3	5,7	341	1,2
م. ق. المناذرة	11	20,8	4420	16,5
م. ن. الحيرة	5	9,4	1136	4,3
م. ق. المشخاب	5	9,4	2210	8,3
م. ن. القادسية	2	3,8	360	1,4
المجموع	53	100	26843	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية بلديات (النجف، الكوفة، العباسية، الحرية، المناذرة، الحيرة، المشخاب، القادسية)، شعبة تنظيم وتخطيط المدن، بيانات غير منشورة لعام 2019.

يتضح من الجدول السابق التوزيع الجغرافي لمناطق السكن العشوائي بحسب المحلات والاحياء وعدد المساكن في كل منها في محافظة النجف لعام 2019. وكما يأتي:

1- **المناطق العشوائية في مركز قضاء النجف**، وهي (الرضوية، حي الرحمة، منخفض بحر النجف، الشوافع، خلف حي القدس، عشوائيات الجديدة الثالثة/هـ، عشوائيات الجديدة الثالثة)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الثالثة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (13,2 %)، واحتلت المرتبة الاولى بعدد المساكن بنسبة (53,2 %).

2- **المناطق العشوائية في ناحية الحيدرية**، وهي (القطعة المرقمة 1/4و 2/4 مقاطعة 10)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الاخيرة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (1,8 %)، واحتلت المرتبة الاخيرة أيضاً بعدد المساكن بنسبة (0,1 %). ولكن الدراسة الميدانية والصور الفضائية اثبتت ان المناطق العشوائية الزاحفة أكثر من ذلك؛ إذ بلغ عددها (303) مسكناً.

3- **المناطق العشوائية في مركز قضاء الكوفة،** وهي (قطعة 87 و85 في مقاطعة 26/ البو ماضي، مقاطعة 1 حي السفير جهة الآثار، مقاطعة 6/الكريشات الجنوبية، مقاطعة 14/ المنطقة الواقع بين الكورنيش وجسر الامام علي، قطعة 13 في مقاطعة 18/علوة الفحل، مقاطعة 7/السهيلية، مقاطعة 14/السهيلية، قطعة 66 في مقاطعة 26/البو ماضي الصوب الصغير، قطعة 86 في مقاطعة 26/البو ماضي الصوب الصغير، محرمات كري سعدة جزء من مقاطعات 7 و14/السهيلية، قطعة 202545 مقاطعة 4/جزيرة النجف، مقاطعة 4/السهيلية الثانية وجزء من مقاطعة 18/علوة الفحل، ق100 مقاطعة 14/السهيلية)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الاولى بعدد المناطق العشوائية بنسبة (24,6 %)، واحتلت المرتبة الثالثة بعدد المساكن بنسبة (13 %).

4- **المناطق العشوائية في مركز ناحية العباسية،** وهي (الخدية مقاطعة 21، مباني متفرقة مقاطعة 36، البو عبيد مقاطعة 47، البياتي، البلانة وام بصل مقاطعة 56، عربيات السادة مقاطعة 33)، احتلت هذه المنطقة المرتبة السادسة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (5,7 %)، واحتلت المرتبة السادسة بعدد المساكن بنسبة (2 %).

5- **المناطق العشوائية في مركز ناحية الحرية،** وهي (جزء من مقاطعة 38، جزء من مقاطعة 51، جزء من مقاطعة 52 سبعة وام رفش)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الثالثة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (11,3 %)، واحتلت المرتبة الثامنة بعدد المساكن بنسبة (1,2 %).

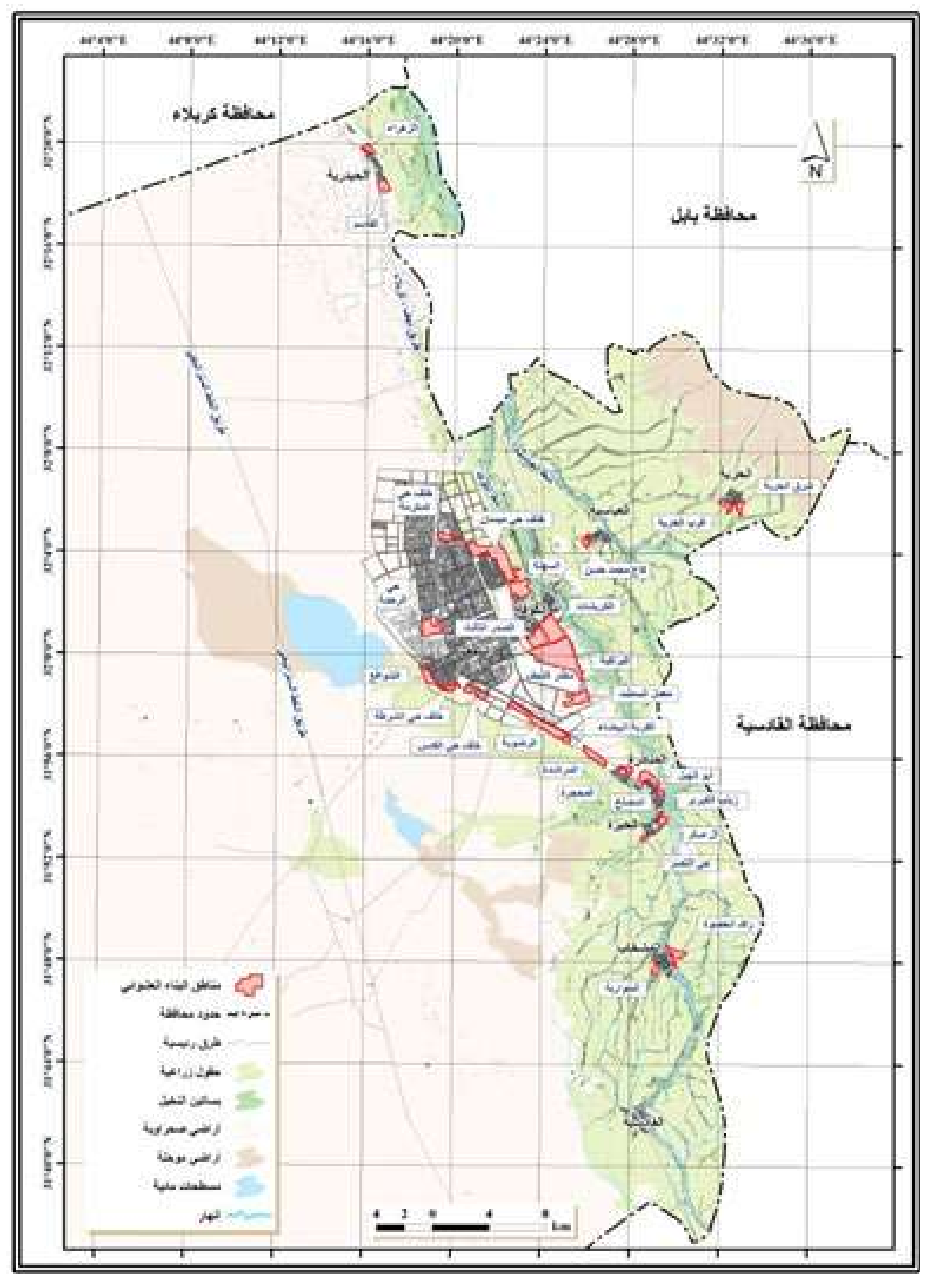
6- **المناطق العشوائية في مركز قضاء المناذرة**، وهي (قرية الجزرة والجزار، حي الجمعية، حي الجمهورية، حي الزهراء، منطقة سيد حمزة والمراشدة، حي العسكري، المنطقة الصناعية، حي الهادي، مقاطعة 10/اراضي وبساتين المحجرة، مقاطعة 3/اراضي وبساتين البركات، مقاطعة 14/وبساتين البركات)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الثانية بعدد المناطق العشوائية بنسبة (20,8 %)، واحتلت المرتبة الثانية أيضاً بعدد المساكن بنسبة (16,5 %).

7- **المناطق العشوائية في مركز ناحية الحيرة**، وهي (ملحق حي الكويت مقاطعة 22، ملحق حي الخضراء مقاطعة 33، التركية مقاطعة 45، ال صكر مقاطعة 33، ملحق حي الزهور مقاطعة 44)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الرابعة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (9,4 %)، واحتلت المرتبة الخامسة بعدد المساكن بنسبة (4,3 %).

8- المناطق العشوائية في مركز قضاء المشخاب، وهي (جزء من المقاطعة 8/السوارية، جزء من المقاطعة 45/بريهي، جزء من المقاطعة 2/الدبينية، جزء من المقاطعة 9/المجيهيلة، جزء من المقاطعة 17/راك الحصوة)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الخامسة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (9,4 %)، واحتلت المرتبة الرابعة بعدد المساكن بنسبة (8,3 %).

9- المناطق العشوائية في مركز ناحية القادسية، وهي (المقاطعة 1/ الرمل، المقاطعة 36/الشويلة)، احتلت هذه المنطقة المرتبة الثامنة بعدد المناطق العشوائية بنسبة (3,8 %)، واحتلت المرتبة السابعة بعدد المساكن بنسبة (1,4 %).

خريطة (2-2): تجمعات المساكن العشوائية في مدن محافظة النجف لعام2019



المصدر: أنوار مهدي هدهد محمد، الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لسكان العشوائيات في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2019، ص 122.

ث- الآثار السلبية للعشوائيات في مدن محافظة النجف:

1- الآثار الديموغرافية: وتتمثل في عدم الانسجام بين طبيعة السكان الديموغرافية للعشوائيات وبين سكان المدينة الأصليين؛ إذ تختلف العوائل القادمة من حيث التركيب العمري والنوعي والمستوى التعليمي وحجم العائلة فضلاً عن أثرهم في الزيادة السكانية في منطقة الدراسة(1).

2- الآثار الاجتماعية: هناك آثار سيئة على السكان في المناطق التي تنتشر فيها العشوائيات ويكون تأثيرها سلبياً على سكان المنطقة؛ إذ تتسبب العشوائيات بمشكلة الضغط على الخدمات في المناطق التي تنتشر فيها، فضلاً عن ظهور مشكلات عديدة منها زيادة حوادث السرقة والجرائم، فالعشوائيات ليست مكاناً للفقراء والمحتاجين فقط بل هناك جماعات استغلت هذه المناطق لممارسة اعمالها الاجرامية.

3- الآثار البيئية: وتتمثل بالتواجد غير النظامي للسكن العشوائي في مدن محافظة النجف أدى إلى وجود مشاكل بيئية لم تكن موجودة سابقاً، أبرزها المشاكل الصحية وتراكم النفايات السائلة والصلبة وعدم وجود آلية لجمع النفايات وانتشار الأوبئة وعدم دخول أشعة الشمس والتهوية المناسبة بالقدر الكافي لهذه المناطق وانعدام الصرف الصحي وشبكات تصريف، فضلاً عن التلوث البصري الذي يؤدي إلى تشوه المظهر الحضاري والعمراني(2) لمدن المحافظة.

ج- الآفاق المستقبلية لمعالجة السكن العشوائي:

- **سياسة تحسين وتطوير خدمات المنطقة العشوائية موقعياً.**
- **برامج إعادة تأهيل المناطق العشوائية وتطويرها:** مثل (شق الطرق المعبدة، مد شبكة خدمات اساسية (ماء، كهرباء، صرف صحي)، توفير الخدمات المجتمعية (مدارس، مستوصفات).
- **سياسة التجديد الحضري:** والتجديد الحضري هنا هو العمل على تحسين مستوى العيش في المدينة عن طريق استبدال تلك المناطق العشوائية ببيئة صحية تتوافر فيها جميع الخدمات الضرورية (3).

---

(1) صلاح هاشم زغير الأسدي، مشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة، المؤتمر العلمي الأول، كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة،2012، ص293.

(2) سحر أمين حسين، موسوعة التلوث البيئي، دجلة للنشر، عمان،2010، ص194، ص68.

(3) خالص الاشعب، إقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة، مطابع جامعة الموصل، منشورات دار الحكمة، بغداد، 1989، ص254.

- **أثر برامج التخطيط التنموي**: وتهدف هذه البرامج إلى: 1- توفير المأوى من منطلق تحسين نوعية الحياة.
- **اعتماد الديمقراطية** شرط مهم لتطبيق وإنجاح (استراتيجيات الهادفة إلى توفير مأوى مناسب لكل أسرة.

2- ظاهرة الزحف الحضري لمدن المحافظة على الارض الزراعية المجاورة لها:

أ- مفهومها: يُطلق على الزحف الحضري في بعض الاحيان الانتشار الحضري أو التمدد الحضري وهو توسع المراكز الحضرية خارج حدود التصاميم الأساسية التي وُضعت لها وزحفها على ما حولها من المناطق الزراعية بطريقة غير مقيدة[1].

ب- اسبابها:

1- العجز السكني: والمقصود به زيادة عدد السكان مقابل قلة عدد المساكن مما يؤدي ظهور المساكن العشوائية الزاحفة ذات الاسعار الرخيصة على الارض الزراعية المجاورة للمدن.

2- الرغبة في الانفصال عن العائلة الام: ويقصد به رغبة انفصال الابناء عن عوائلهم بعد الزواج وبعد كبر عوائلهم؛ إذ يصبح مسكن العائلة غير كافٍ لاستيعابهم، لذا يلجأ الابناء إلى شراء مساكن رخيصة الثمن في المناطق الريفية القريبة من المدن.

3- ارتفاع تكاليف البناء: وهو من العوامل المهمة أيضاً فبناء المساكن أصبح في الآونة الاخيرة مكلف جداً، وتتوزع هذه الكلفة المرتفعة على ارتفاع تكاليف مواد البناء من جهة، وارتفاع كلفه اجور الايدي العاملة من جهة اخرى، مما يؤدي إلى ظهور البناء العشوائي، وهو غير مكلف مادياً بطبيعة الحال، وهو ما تشتهر به معظم المساكن الزاحفة في مدن المحافظة.

4- ارتفاع اسعار الارض والمساكن وايجارها: يعد ارتفاع اسعار الارض واسعار المساكن الذي ينعكس بدوره على سعر الايجار أحد العوامل المؤثرة في بروز ظاهرة الزحف الحضري على الارض الزراعية، وذلك لرخص اسعار هذه الاراضي المعروضة من قبل بعض المزارعين؛ إذ بلغ سعر الـ(200) م2 مربع في بعض المناطق حوالي (200) مليون دينار عراقي أو أكثر.

---

(1) خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في تغيير استعمالات الاراضي الزراعية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص17.

5- ضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي: ان ضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي في المحافظة دفع أصحاب الاراضي الزراعية إلى تقطيع ارضيهم الزراعية وبيعها بأقل الأسعار، وان هدف المشتري لهذه الارض هو السكن فقط دون النظر إلى السبب أيا كان، وحتى لو كان على حساب الارض الزراعية الخصبة.

6- تدني المستوى الاقتصادي في الريف: وهذا السبب نتاجاً لما تقدم ذكره، فعدم الاهتمام الحكومي أدى إلى تدني المستوى الاقتصادي للفلاح، مما دفعه إلى تحويل ارضه إلى قطع سكنية وبيعها للاستفادة المادية.

7- **عدم الالتزام بالقوانين والتخطيط العمراني**: ان غياب القانون جعل من الفلاح يتصرف بأرضه كيما يشاء دون الالتزام بالقوانين والتجاوز على المخططات الاساسية للمدن باتجاه الاراضي الزراعية.

ت - محاور توسع مدن محافظة النجف على الريف المجاور لها[1]:

1- مدينة النجف: هنالك اتجاهات للزحف في مدينة النجف والأكثر امتداداً هما الاتجاه الشمالي نحو مدينة الحيدرية، وقد بلغ امتداد الزحف الحضري (3,61) km شمالاً. ومن اسباب وجود الزحف على هذا المحور رخص الاراضي الزراعية ووجود الطريق الرئيس الرابط بين النجف وكربلاء، والاتجاه الثاني نحو الجنوب الشرقي للمدينة وباتجاه قضاء المناذرة، حيث بلغ امتداد الزحف km(5,27) نحو الجنوب الشرقي من مدينة النجف، وجاء نتيجة لوجود ارض زراعية رخيصة وقريبة من الطريق الرئيس الرابط بين النجف والمناذرة.

2- مدينة الحيدرية: يوجد محور واحد للزحف الحضري في مدينة الحيدرية يسير باتجاه الغرب والجنوبي الغربي من المدينة، ويتميز بامتداده المبعثر والعشوائي كلما ابتعد عن المدينة، وذلك لأسباب عديدة، اهمها غياب التخطيط من قبل الجهات المعنية. وبلغ امتداد الزحف الحضري في المدينة (2,12) km.

3- مدينة الكوفة: هنالك محورين للزحف الحضري في مدينة الكوفة، الأول يمتد نحو محافظة بابل على شكل اشرطة تمتد على طول طريق قرية البوحداري. وقد بلغ اتجاه الزحف

---

(1) مصطفى جواد عبد الزهرة، التباين المكاني لظاهرة زحف المراكز الحضرية على الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف، المصدر السابق، ص70-78.

في هذه المحور (4,47) كيلومترا. ومن أسباب هذا الامتداد هو وجود نهر الفرات الذي يشق مدينة الكوفة من شمالها إلى جنوبها، اما محور الزحف الثاني فيمتد جنوب مدينة الكوفة بمسافة (1,90) كيلومترا حيث يتميز هذا المحور بوجود تجمعات سكنية متواصلة الامتداد في منطقة الكريشات التي تعد من أكبر التجمعات السكنية الزاحفة في مدينة الكوفة، ويعود ذلك لعدم وجود تخطيط مسبق.

4- **مدينة العباسية:** توجد ثلاث محاور متباينة بالمسافات وهي، المحور الشمالي عند منطقة البو فارس بمسافة (0,49) كيلومترا، باتجاه محافظة بابل، حيث تميز هذا الزحف على شكل تجمعات سكنية محتشدة، سببه صلة القرابة بينهم عن طريق العشيرة أو النسب. اما المحور الثاني للزحف الحضري فبلغت مسافته (0,57) كيلومترا من المدينة باتجاه الشرق نحو مدينة الكوفة، وشجع هذا الزحف وجود الطريق الحولي الرابط بالشارع الرئيسي (عباسية – كوفة)، اما المحور الثالث للزحف فيتجه نحو الجنوب بمسافة بلغت (0,60) كيلومترا، باتجاه قرية آل دهيم. ومن اسباب التجمعات السكنية في هذا الاتجاه هو قربهم من أراضيهم الزراعية التي يملكونها، كذلك صلة القرابة بينهم.

5- **مدينة الحرية:** هنالك محورين للزحف الحضري في مدينة الحرية، الأول باتجاه الشمال الغربي من المدينة والذي يبلغ مسافته (0,76) كيلومترا، ويعود سبب هذا الاتجاه من الزحف إلى تحويل قسم من الاراضي الزراعية إلى مناطق سكنية من قبل مالكيها وبيعها بأسعار رخيصة، ويليها المحور الجنوبي الذي بلغ امتداده (0,68) km، وهذا الامتداد له أسباب عدة، منها امتداد المساكن الزاحفة على الطريق الرئيس الرابط مدينة الحرية بمدينة المهناوية التابعة لمحافظة الديوانية.

6- **مدينة أبو صخير:** تأخذ مدينة ابو صخير محورين مختلفين من الزحف، الأول باتجاه الشمال الغربي نحو مدينة النجف حيث يبلغ امتداده (4,89) كيلومترا، على الشارع الرئيسي أو بالقرب منه حتى نهاية حدود التصميم الأساس للمدينة، اما المحور الثاني للزحف الحضري فيمتد لمسافة بلغت (0,83) كيلومترا، وهذا الاتجاه يقترب كثيراً من مصادر المياه لنهر الفرات في مدينة المناذرة والذي يسهم في جذب السكان وبناء المساكن على الاراضي الزراعية التي باعها اصحابها بأسعار رخيصة.

7- **مدينة الحيرة:** وُجد فيها ثلاث محاور للزحف الحضري، الأول نحو الشمال والذي بلغ

امتداد الزحف فيه (0,50) كيلومترا نحو مدينة ابو صخير وتركز اغلب العمران على الطريق الرئيس (ابو صخير – حيرة) والأراضي الزراعية المجاورة للطريق الرئيسي وعلى شكل عشوائيات، اما المحور الثاني فبلغ امتداده (0,34) كيلومترا أي باتجاه الشمال الشرقي، وجاء هذا الزحف نتيجة لقرب نهر الفرات من هذه المنطقة. اما المحور الثالث فقد بلغ امتداد الزحف فيه (0,53) كيلومترا جنوب مدينة الحيرة، ومن اسباب وجود الزحف هنا وجود الاراضي الزراعية الرخيصة الثمن اولاً وقرب هذه المنطقة من الجداول المائية المتفرعة من نهر الفرات ثانياً.

8- مدينة المشخاب: تتميز المشخاب بثلاث محاور رئيسية للزحف الحضري، الأول باتجاه الشمال والذي بلغ امتداده (1,81) كيلومترا والذي يتميز بالزحف العشوائي المبعثر مع امتداد نهر الفرات ومن الجانبين أو بالقرب منه في مقاطعتي المجيهيلة والجفلاوية، اما المحور الثاني في الاتجاه الشرقي لمدينة المشخاب والذي بلغ امتداد الزحف فيه (1,28) كيلومترا والذي يتميز بتكتل مجمعات سكنية غير منتظمة أو غير مخططة والتي زحفت نتيجة لتوفر طرق فرعية لتكون محاذية للأراضي الزراعية، اما المحور الثالث والذي بلغ امتداده (0,91) كيلومترا بتجاه الغرب من المدينة.

9- مدينة القادسية: تميزت مدينة القادسية بوجود ثلاث محاور أو اتجاهات للزحف الحضري، الأول يقع شمال المدينة والذي بلغ امتداده (0,68) كيلومترا والذي يظهر الزحف العشوائي المتناثر في مقاطعة الرمل وعلى امتداد طريق (مشخاب – القادسية) من جهة، وبمحاذاة ذراع نهر الفرات الواقع من جهة الشرق من جهة أخرى. اما المحور الثاني فقد بلغ امتداد زحفه (0,88) كيلومترا جنوباً والذي يتميز بوجود المناطق الزاحفة المبعثرة على امتداد كل من الطريق الرابط بين مدينة القادسية ومحافظة الديوانية، وأحد فروع نهر الفرات المجاور للمدينة. اما المحور الثالث والذي يقع غرب المدينة والذي بلغ امتداده (0,58) كيلومترا والذي يتميز بتوفر طرق النقل الفرعية والحولية التي أدت إلى تجمعات احتشد فيها السكان لأسباب تتمثل بالصلة القرابة والعلاقات الاسرية.

ث- المشاكل الناتجة عن زحف المراكز الحضرية على الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف:

- تناقص مساحة الاراضي الزراعية وتراجع نصيب الفرد منها.
- تراجع نصيب الفرد من مساحة الاراضي الزراعية.
- ظهور المناطق العشوائية.

- الضغط على شبكات البنية الاساسية: (مياه الشرب، الكهرباء، الصرف الصحي).
- تتسبب المناطق الزاحفة ببعض مظاهر التلوث مثل: (تلوث المياه السطحية، تلوث التربة، التلوث بالمخلفات الصلبة (القمامة).

ج- السياسات والاجراءات التي تحد من زحف المراكز الحضرية على الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف:

- دور التخطيط العمراني في حل مشكلة المساكن الزاحفة: مثل (التوسع بالبناء العمودي، توفير القروض السكنية).
- تفعيل الإجراءات القانونية لحماية الاراضي الزراعية.
- توزيع قطع سكنية على المواطنين بأسعار مناسبة في مناطق غير زراعية.
- بناء مشاريع سكنية ذات كلفة واطئة.
- اهتمام الحكومة بالقطاع الزراعي.

خامساً: سيناريوهات النمو المديني

سنبحث في هذا المحور ثلاث من السيناريوهات المتعلقة بنمو المدن في محافظة النجف الاشرف في المستقبل والمتمثل بالعام 2050، مع افتراض ثلاث نسب لنمو السكاني وما يرافق ذلك من زيادة في مساحتها الحضرية الناجمة عن الزيادة السكانية المتوقعة وبالتالي وضع بدائل للتوسع الحضري لهذه المدن مع مراعاة المحددات (الطبيعية والبشرية) لتوسع هذه المدن واختيار البديل الافضل لتوسعها في المستقبل. وفيما يلي استعراض لكل سيناريو من هذه السيناريوهات وبالشكل الآتي:

1 - السيناريو المرجعي (النمو المستقر للمدن):

لقد تم افتراض نسبة نمو ثابتة لنمو مدن محافظة النجف الاشرف وهي (3 %) وبعد تطبيق معادلة تقديرات النمو السكانية المذكورة سابقاً ظهرت لنا حجوم سكانية متباينة لمدن المحافظة، وذلك تبعاً لأهمية كل مدينة مع تقديرات المساحات الحضرية في المستقبل وفقاً لهذه الحجوم السكانية وكما هو واضح في الجدول (2-4).

جدول (2-4): عدد السكان التقديري والمساحة المقترحة حسب السيناريو الاول في مدن محافظة النجف حسب نسبة النمو (3 %)

ت	المدينة	عدد السكان لعام 2020(نسمة)	عدد السكان التقديري لعام 2050(نسمة)(*)	الزيادة السكانية (نسمة)(**)	المساحة المستقبلية (هكتار)(***)
1	النجف	786968	1459239	672271	6722,7
2	الحيدرية	19340	36746	17406	174,06
3	الشبكة	489	929	440	4,4
4	الكوفة	180407	342773	162366	1623,66
5	العباسية	15019	28536	13517	135,17
6	الحرية	13010	24719	11709	117,09
7	ابو صخير	33408	63475	30067	300,67
8	الحيرة	19189	36459	17270	172,7
9	المشخاب	32287	61345	29058	290,58
10	القادسية	6692	12714	6022	60,22

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة النجف لعام 2020.

(*) تم استخراج عدد السكان لعام 2050 باستخدام معادلة التوقعات المستقبلية للسكان وهي:

$p\ n = p\ o\ (1+ r\ n)$؛ حيث ان $p\ n = 786968\ (1+ 0,03 \times 30)$

(**) الزيادة السكانية = عدد سكان في العام الهدف - عدد السكان في العام الاساس.

(***) المساحة المستقبلية = حاصل ضرب الزيادة السكانية × معدل نصيب الفرد من المساحة الكلية للمدينة حسب المعيار التخطيطي البالغ (100) م2/فرد ÷ 10000.

وبعد استخراج المساحات الحضرية المضافة في عام الهدف 2050 في حالة استقرار نسبة النمو السكاني لمدن المحافظة ينبغي علينا ان نبحث عن بدائل التوسع المستقبلي لهذه المساحات المضافة وبالشكل الآتي:

- بما ان مدينة النجف قد استنفدت محاور التوسع المشار اليها سابقاً بسبب وجود المحددات الطبيعية (منخفض بحر النجف) والبشرية (مقبرة وادي السلام)، لذا بقي المحور الشمالي (نجف – كربلاء) الذي يمتاز بعدم وجود محددات تمنع توسع المدينة مستقبلاً.

- تتمتع مدينة الحيدرية بوجود العديد من محاور التوسع (الشمالية والجنوبية والغربية) مع عدم وجود محددات توسع مما سيتيح فرصة جيدة للمساحات الحضرية المضافة في المستقبل.
- تعد الشبكة (شبِجة) منطقة طاردة للسكان، لأنها صحراوية، واذا ما زاد عدد سكانها في المستقبل وزادت المساحات الحضرية فيها فإنّ هناك المزيد من المساحات الفارغة والغير مستغلة ممكن ان تستوعب الزيادة المستقبلية.
- نظراً للأهمية الدينية والسياحية والتجارية لمدينة الكوفة فإنّ من المتوقع ان يزداد عدد سكانها في عام 2050، وستزداد على أثر ذلك المساحات الحضرية، وسيكون المحور الشمالي باتجاه محافظة بابل هو البديل الاقوى للتوسع خاصة مع طرق النقل والموارد المائية المتمثلة بشط الكوفة.
- تمتاز مدينة العباسية بوجود ثلاث محاور للتوسع تم التطرق اليها سابقاً، وفي حال زيادة عدد سكانها مستقبلاً ستكون هذه المحاور المنفذ الوحيد لتوسع المدينة وبالأخص المحور الغربي باتجاه مدينة الكوفة؛ إذ لا يزال يمتلك مساحات واسعة للتوسع بالمقارنة مع المحورين السابقين.
- تحتوي مدينة الحرية على محورين رئيسين للتوسع تمت الاشارة اليهما سابقاً ويمكن ان يستقطبا الزيادة المساحية الناجمة عن زيادة السكان في عام 2050، وبالأخص المحور الشمالي، فهو لم يستنفد كل المساحات المخصصة للتوسع المستقبلي في التصميم الاساس للمدينة، عكس المحور الجنوبي.
- تمتلك مدينة ابو صخير محورين للتوسع شمالي وشرقي، تم ذكرهم في السابق أيضاً، وفي حال زيادة المساحة العمرانية في المدينة مستقبلاً فسيكون المحور الشمالي الاكثر استقطاباً للتوسع العمراني، نظراً لما يمتلكه من مساحات واسعة مقارنة بالمحور الشرقي الذي يكاد يستنفد ما تبقى من المساحة المعدة للتوسع.
- اما مدينة الحيرة فتمتلك أربع محاور للتوسع المستقبلي تمت الاشارة اليهم فيما سبق، وفيما إذا زاد عدد سكانها والمساحات العمرانية المرافقة لذلك فإنّ المحورين الشمالي الغربي والجنوبي الغربي هما الاكثر استيعاباً للتوسع مقارنة بالمحورين الآخرين، بسبب كبر المساحة غير المستغلة فيهما.

- يوجد في مدينة المشخاب ثلاث محاور للتوسع تم ذكرها سابقاً وعند حدوث زيادة سكانية وعمرانية مستقبلية سيكون لهذه المحاور دور في استيعاب الزيادة الحاصلة وبالأخص المحورين الشمالي والشرقي، لأنهما يتملكان مساحات كافية للتوسع المستقبلي.
- وبخصوص مدينة القادسية فإنّها تمتلك ثلاث محاور أيضاً تم التطرق اليها سابقاً، وعليه فإنّ أي زيادة سكانية وعمرانية مرتقبة مستقبلاً فسوف تستوعب بواسطة هذه المحاور وبالأخص المحور الشمالي الذي يعد أكبر المحاور مساحةً.

2 - السيناريو التفاؤلي (النمو المتباطئ للمدن)

لقد تم افتراض نسبة نمو متباطئة لمدن محافظة النجف الاشرف، وهي (1,5 %) وبعد تطبيق معادلة تقديرات النمو السكاني المذكورة سابقاً ظهرت لنا حجوم سكانية متباينة لمدن المحافظة، وذلك حسب أهمية كل مدينة مع تقديرات المساحات الحضرية بالهكتار لعام 2050 وفقاً لهذه الحجوم السكانية، وكما هو مبين في الجدول (2-5).

جدول (2-5): عدد السكان التقديري والمساحة المقترحة حسب السيناريو الثاني في مدن محافظة النجف بحسب نسبة النمو (1,5 %)

ت	المدينة	عدد السكان لعام 2020(نسمة)	عدد السكان التقديري لعام 2050(نسمة)(*)	الزيادة السكانية (نسمة)	المساحة المستقبلية (هكتار)
1	النجف	786968	1141104	354136	3541,36
2	الحيدرية	19340	28043	8703	87,03
3	الشبكة	489	709	220	2,2
4	الكوفة	180407	261590	81183	811,83
5	العباسية	15019	21778	6759	67,59
6	الحرية	13010	18865	5855	58,55
7	ابو صخير	33408	48442	15034	150,34
8	الحيرة	19189	27824	8635	86,35
9	المشخاب	32287	46816	14529	145,29
10	القادسية	6692	9703	3011	30,11

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة النجف لعام 2020.

(*) تم استخراج عدد السكان لعام 2050 باستخدام معادلة التوقعات المستقبلية للسكان وهي:

$p\ n = p\ o\ (1+ r\ n)$، حيث ان $p\ n = 786968\ (1+ 0,015 \times 30)$

وبعد ما تم استخراج المساحات الاضافية المتوقع وجودها في عام 2050 وبناءً على الزيادة السكانية الحاصلة والتي افترضت على اساس النمو المتباطئ لمدن محافظة النجف، وجب علينا ايجاد محاور للتوسع المستقبلي، وبما اننا حددنا محاور التوسع في السيناريو الاول من هذه الدراسة بما يضمن التوسع على اساس النمو المستقر للمدن فيرى الباحث ان هذه المحاور ستكون ملائمة جداً لتوسع المساحات العمرانية المضافة على اساس النمو المتباطئ دون الحاجة إلى ايجاد بدائل توسع أخرى.

3 - السيناريو التشاؤمي (النمو الانفجاري للمدن):

تم افتراض نسبة النمو الانفجارية لمدن محافظة النجف الاشرف بواقع (7 %)، وبعد تطبيق معادلة تقديرات النمو السكاني المشار اليها سابقاً ظهرت لنا حجوم سكانية متباينة لمدن المحافظة، وذلك وفقاً لأهمية كل مدينة مع تقديرات المساحات الحضرية بالهكتار لعام 2050، وذلك حسب الحجوم السكانية وكما هو مبين في الجدول (2-6).

جدول (2-6): عدد السكان التقديري والمساحة المقترحة حسب السيناريو الثالث في مدن محافظة النجف حسب نسبة النمو (7 %)

ت	المدينة	عدد السكان لعام 2020(نسمة)	عدد السكان التقديري لعام 2050(نسمة)(*)	الزيادة السكانية (نسمة)	المساحة المستقبلية (هكتار)
1	النجف	786968	2439601	1652633	16526,33
2	الحيدرية	19340	59954	40614	406,14
3	الشبكة	489	1516	1027	10,27
4	الكوفة	180407	559262	378855	3788.55
5	العباسية	15019	46559	31540	315,4
6	الحرية	13010	40331	27321	273,21
7	ابو صخير	33408	103565	70157	701,57
8	الحيرة	19189	60416	41227	412,27
9	المشخاب	32287	100090	67803	678,03
10	القادسية	6692	20745	14053	140,53

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة النجف لعام 2020.

(*) تم استخراج عدد السكان لعام 2050 باستخدام معادلة التوقعات المستقبلية للسكان وهي:

$p\ n = p\ o\ (1+ r\ n)$؛ حيث ان $p\ n = 786968\ (1+ 0{,}07 \times 30)$

وبعد ان تم استخراج الحجوم السكانية لمدن محافظة النجف الاشرف بناءً على نسبة النمو الانفجارية المفترضة (7 %) في عام 2050، ظهرت لدينا حجوم سكانية اضافية كبيرة، وتحتاج بطبيعة الحال إلى مساحات حضرية اضافية تتوسع ضمن محاور بديلة شريطة ان تكون هذه المحاور ملائمة للتوسع الحضري، بمعنى ان تكون خالية من المحددات الطبيعية والبشرية، وتكون ضمن المخطط الاساس للمدينة دون التجاوز على الاراضي الزراعية المجاورة لها. وفيما يأتي عرض موجز لأهم محاور التوسع البديلة المفترضة من قبل الباحث وكما يأتي:

- نظراً لوجود المحددات الطبيعية والبشرية التي تعيق التوسع الحضري في مدينة النجف والتي تم الاشارة اليها سابقاً، لذا سيبقى المحور الشمالي باتجاه محافظة كربلاء هو المحور الوحيد للتوسع الحضري مستقبلاً حتى في حالة وجود نمو انفجاري، لذا على الجهات التخطيطية في المدينة ان تتحكم بالتوسع الحضري في هذا المحور، وذلك من خلال تشجيع بناء المجمعات السكنية الاستثمارية وعدم اللجوء إلى توزيع قطع الاراضي على المواطنين بشكل كيفي مما يؤدي إلى اهدار المساحات المخصصة لأغراض التوسع ومن ثم التجاوز على التصميم الاساس للمدينة.
- تمتلك مدينة الحيدرية مساحة كافية للتوسع الحضري حتى في حالة النمو المتزايد للسكان وذلك لعدم وجود موانع طبيعية أو بشرية تقف بوجه هذا التوسع فهنالك المحور الغربي الذي يحتوي على مساحات كافية للتوسع المستقبلي.
- لا توجد مشكلة في حال تزايد السكان في المركز الحضري في الشبكة وهو أمر مستبعد في حال بقاء واقع الحال كما هو عليه فتحيط بهذا المركز الحضري مساحات كبيرة من الصحراء التي من الممكن استغلالها للسكن شريطة ان تتوفر فيها الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية وخدمات طرق النقل.
- لقد تمت الاشارة سابقاً ان مدينة الكوفة ستعتمد على المحور الشمالي باتجاه محافظة بابل للتوسع المستقبلي ولكن في حالة زيادة السكان في عام 2050 فإنّها ستكون بحاجة إلى محاور أخرى ويرى الباحث ان المحور الشرقي للمدينة الوقع عبر شط الكوفة سيكون مهيأً للتوسع المستقبلي لاحتوائه على مساحات كافية من الاراضي الزراعية والفارغة.

- يوجد في مدينة العباسية بالإضافة إلى محاور التوسع السابقة الذكر محور بديل يقع شرق المدينة عبر شط العباسية ممكن الاستفادة منه في التوسع المستقبلي في حال حدوث زيادة كبيرة في عدد سكان المدينة.
- تمتلك مدينة الحرية محورين بديلين للتوسع المستقبلي في حال تزايد عدد السكان فيها بشكل مفاجئ عن طريق الهجرة مثلاً ويقع هذان المحوران شرق المدينة وغربها حيث المساحات الفارغة المهيأة للتوسع في عام 2050.
- اما بخصوص مدينة ابو صخير فيعد المحور الشمالي الشرقي هو البديل المناسب للتوسع العمراني للمدينة في حال زيادة عدد السكان فيها عام 2050 إذ يحتوي على مساحات فارغة يمكن الاستفادة في التوسع الحضري.
- يوجد في مدينة الحيرة محورين بديلين لتوسع المستقبلي هما المحور الشمالي الغربي باتجاه مدينة النجف وهو البديل الاول وذلك لاحتواه على مساحات فارغة واسعة والمحور الجنوبي الغربي باتجاه قرية الدسم وهو البديل الثاني من حيث سعة المساحة المتوفرة.
- تمتلك مدينة المشخاب ثلاث محاور بديلة للتوسع المستقبلي في حال زيادة انفجارية للسكان وهي، المحور الشرقي الذي يحتل المرتبة الاولى بسبب احتواءه على مساحات فارغة واسعة، والمحور الشمالي الغربي بالمرتبة الثانية، والمحور الجنوبي الغربي بالمرتبة الثالثة من حيث مساحة التوسع.
- اما مدينة القادسية فتحتوي هي الاخرى على ثلاث محاور بديلة للتوسع المستقبلي هي، المحور الشمالي باتجاه مدينة المشخاب ويحتل المرتبة الاولى من حيث سعة المساحة الفارغة فيه، والمحور الجنوبي باتجاه محافظة الديوانية بالمرتبة الثانية، والمحور الغربي باتجاه ناحية مركز قضاء النجف بالمرتبة الثالثة من حيث المساحة.

سادساً: التحديات والاستجابة

التحديات

1- تتركز اغلب مدن محافظة النجف في الجزء الشمالي الشرقي ضمن حدود السهل الرسوبي حيث التربة الخصبة وتوفر الموارد المائية المتمثلة بنهر الفرات وتفرعاته، بينما يقع

المركز الحضري الوحيد في الجزء الاوسط الغربي من المحافظة وهو الشبكة حيث الهضبة الغربية ذات التربة قليلة الخصوبة والمياه الجوفية التي تمتاز بارتفاع نسبة الملوحة. ان هذا التباين بالتوزيع يشكل تحدياً كبيراً للمحافظة من خلال توفر مساحة كبيرة من الارض غير مستغلة زراعياً أو رعوياً أو حضرياً وهي بالتالي تكون منطقة رخوة أمنياً إذ تستطيع الجماعات الارهابية استغلالها في تهديد أمن مدن المحافظة.

2- تعد مدن محافظة النجف من المدن القديمة تاريخياً وهي تعاني من سوء التخطيط نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار وغياب الامن والفساد الاداري، كما أثرت هذه التداعيات على عدم انشاء مدن جديدة مبنية على اسس تخطيطية صحيحة كما هو الحال في مدينة النخلة في الامارات العربية المتحدة.

3- تعاني المناطق الريفية في محافظة النجف إن مشكلة تناقص مساحة الأرض الزراعية واستمرار تدهورها سيؤدي بمرور الوقت إلى تحويل هذه الاراضي إلى اراض متصحرة قليلة الانتاجية وبالتالي تشكل تهديداً واقعياً للأمن الغذائي في محافظة النجف خاصة وللعراق عامة.

4- تعاني مدن محافظة النجف من مجموعة من التحديات أهمها (مشكلات السكن، العشوائيات السكنية، التجاوز على التصميم الاساس، الحرمان من خدمات البنى التحتية).

5- يعاني الريف في المحافظة أيضاً من تحديات كثيرة أهمها (تدهور القطاع الزراعي، تدني مستوى الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية، الزحف الحضري على الارض الزراعية).

الاستجابة

1- الاهتمام بالجزء الغربي من المحافظة (مركز وناحية الشبكة) من خلال انشاء المشاريع الاستثمارية فيه واقامة عدد من الصناعات التي ستؤدي بدورها إلى استقطاب اليد العاملة مما سيزيد من الحجم السكاني في هذا الجزء من المحافظة وبالتالي يصبح منطقة آمنة ولا تستطيع الجماعات الارهابية من التوغل فيها وتهديد أمن مدن المحافظة.

2- التأكيد على اتباع السياسيات التخطيطية في توجيه استعمالات الارض داخل التصميم الاساس لمدن المحافظة وبالشكل الذي لا يسبب التجاوز على هذه التصاميم، فضلاً عن بناء المدن الجديدة في المناطق التي تعاني من تخلخل سكاني مع توفير البيئات الملائمة لذلك حتى تستطيع استقطاب الزيادات السكانية التي ستحصل في المستقبل.

3- لتلافي مشكلة تناقص المساحات الزراعية في ريف المحافظة على الجهات المسؤولة اتباع ما يلي:

أ- الدعم الحكومي للقطاع الزراعي.

ب- منع استيراد المحاصيل الزراعية التي من الممكن زراعتها في البلد والمحافظة.

ت- سن القوانين التي تجرم تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها إلى اراضي سكانية.

4- للتغلب على التحديات التي تواجه المدن على الجهات المعينة اتخاذ بعض التدابير اللازمة مثل، انشاء المجمعات السكنية واطئة الكلفة ولجميع شرائح المجتمع في مدن المحافظة للتخلص من ازمة السكن، تشجيع السكن العمودي، وضع خطط كفيلة للتخلص من العشوائيات السكنية بما يضمن وجود مسكن بديل لساكني هذه المناطق، فرض القوانين الصارمة على كل شخص أو جهة تتجاوز على التصميم الاساس للمدن، تشديد الإجراءات القانونية لانتهاك تغيير جنس الأراضي وتحويلها من زراعية إلى سكنية، الاهتمام بخدمات البنى التحتية بالشكل الذي يجعلها تعمل بكفاءة عالية).

5- لمواجه التحديات التي تواجه الريف النجفي يجب اتباع ما يأتي (الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال دعم الفلاح بكل ما يحتاجه من تسهيلات زراعية مع ضمان شراء منتوجه بأسعار جيدة لضمان بقاء الفلاح في ارضه وعدم تركها والبحث عن عمل في المدينة، تحسين مستوى الخدمات المجتمعية وخدمات البنى التحتية في المناطق الريفية لضمان نوعية حياة جيدة في الريف، سن القوانين الصارمة التي تمنع الزحف الحضري على الارض الزراعية باي شكل من الاشكال).

6- تم وضع ثلاث سيناريوهات للتوسع المستقبلي المتمثل بعام 2050، وقد افترض الباحث ثلاث نسب للنمو (المستقر والمتدني والانفجاري)، وبعد تطبيق معادلة النمو السكاني لهذه الفرضيات الثلاث ظهرت لنا حجوم سكانية متباينة لمدن محافظة النجف بحسب اهمية كل مدينة واقترح الباحث محاور بديلة لكل سيناريو مع الاخذ بنظر الاعتبار خلوها من المحددات الطبيعية والبشرية.

قائمة المصادر

1 ـ أحمد جودي حمود الجنابي، تحليل جغرافي لكفاءة الخدمات الصحية والتعليمية في مدينتي المشخاب والقادسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2021.

2 ـ أَحمد نَور عَبد حسين السعبري، النمو الحضري ومشكلاته في مدينة الحيدرية، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2021.

3 ـ أنوار مهدي هدهد محمد، الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لسكان العشوائيات في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2019.

4 ـ جمهورية العراق، وزارة الاعمار والاسكان والبلديات والاشغال العامة، مديرية بلديات (النجف، الكوفة، العباسية، الحرية، المناذرة، الحيرة، المشخاب، القادسية)، شعبة تنظيم وتخطيط المدن، بيانات غير منشورة لعام 2019.

5 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاد المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة النجف للعام 2020، بيانات غير منشورة.

6 ـ حسن عبد الحسين العبدلي، التحليل المكاني لتغيير استعمالات الأرض السكنية في مدينة النجف الأشرف، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2021.

7 ـ خالص حسني الاشعب، إقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة، مطابع جامعة الموصل، منشورات دار الحكمة، بغداد، 1989.

8 ـ خولة غريب فرج المالكي، التوسع الحضري وأثره في تغيير استعمالات الاراضي الزراعية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.

9 ـ دنيا شكر عباس النجار، التحليل المكاني لظاهرة السكن العشوائي في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2017.

10 ـ سحر أمين حسين، موسوعة التلوث البيئي، دجلة للنشر، عمان،2010.

11 ـ صلاح هاشم زغير الأسدي، مشكلة السكن العشوائي في مدينة البصرة، المؤتمر العلمي الأول، كلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة،2012.

12 ـ غانم صاحب عبد الكلابي، التحليل المكاني لاستعمالات الأرض الحضرية في مدينة الكوفة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2014.

13 ـ مديح معبد محمد السيد، الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في مركز كفر شكر في الفترة من (1983- 2015) «دراسة جغرافية»، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 2018.

14 ـ مديرية زراعة محافظة النجف الاشرف، شعبة الاحصاء والتخطيط بيانات غير منشورة.

15 ـ مصطفى جواد عبد الزهرة، التباين المكاني لظاهرة زحف المراكز الحضرية على الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2020.

16 ـ وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة النجف الأشرف الإدارية لعام 2019.

القسم الثالث

الاقتصاد النجفي 2050

أ.د. حيدر نعمة بخيت

جامعة الكوفة-كلية الإدارة والاقتصاد

أولاً: واقع الاقتصاد والأنشطة السائدة

لا يعد الاقتصاد النجفي مستقلاً بحد ذاته، وانما هو جزء من الاقتصاد العراقي ومرتبط به إدارياً ومالياً، وبقرارات وسياسات الحكومة الاتحادية وقوانين وتشريعات الدولة، لذا فإنّ مستقبل الاقتصاد النجفي لن يبتعد كثيراً عن مستقبل الاقتصاد العراقي واتجاهه، كون الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات (قبل إيقاف العمل بها في عام 2019 من قبل البرلمان نتيجة الاحتجاجات الشعبية) وللمحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية تعد محدودة نسبياً، ولا تتعدى ادارة شؤون المحافظة من خلال إقامة المشاريع المختلفة وتقديم الخدمات للسكان. لذلك فإنّ اقتصاد المحافظة سيرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العراقي ولا يستقل إلا بحدود معينة، ناجمة من خصوصية المحافظة وطبيعتها الدينية وما تمتلكه من موارد طبيعية وثروات معدنية.

قُسّمت الدراسة إلى خمسة محاور أساسية، تضمن المحور الأول واقع الاقتصاد النجفي والأنشطة السائدة حالياً، وقُسم إلى ثلاثة فروع رئيسة تمثلت بالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات. اما المحور الثاني فقد خُصص إلى أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد النجفي، وصولاً لما هو متوقع لعام 2050. والمحور الثالث قد تناول مستقبل الاقتصاد النجفي: آليات التحول. وتمثل المحور الرابع من الدراسة بسيناريوهات نمو الاقتصاد النجفي؛ فعلى ضوء العديد من الدراسات بما فيها الدراسة الحالية والتوقعات المستقبلية للاقتصاد النجفي، تم

صياغة ثلاث سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد النجفي لمدد زمنية متعددة، مبنية على عدد من الافتراضات والعوامل الفاعلة، وهي السيناريو المرجعي (النمو المستقر)، والسيناريو التفاؤلي (النمو المتصاعد)، السيناريو التشاؤمي (انهيار الاقتصاد النجفي). اما المحور الخامس والأخير من الدراسة فقد خُصص إلى الاستجابة للتحديات والخيارات المستقبلية، وهو يعد بمثابة توصيات لأصحاب القرار لغرض العمل بموجبها واللحاق بالركب العالمي المتغير بشكل متسارع.

1- القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعمل في زراعة المحاصيل المختلفة، وأشجار الفاكهة، وتربية المواشي، والدواجن، والأسماك، بما في ذلك حصاد وتسويق هذه المنتجات الزراعية، والذي يوفر الغذاء للسكان وللحيوانات والمواد الأولية الزراعية للصناعة. يتميز مناخ محافظة النجف الاشرف بارتفاع درجات الحرارة صيفاً وانخفاضها شتاء»[1]. اما معدل المجموع السنوي لكميات سقوط الامطار في المحافظة للمدة 1977-2007 فهو يبلغ (104) ملم والتي تتساقط خلال 8 اشهر من السنة تبدأ من تشرين الأول/أكتوبر، وتنتهي بشهر آيار/مايس، واعلى معدلات الامطار تكون في أشهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير؛ إذ سجلت معدلات (16.4، 17.7، 17.3) ملم على التوالي، واقل المعدلات سُجلت في اشهر مايس وتشرين الأول (4.8، 4.7) ملم على التوالي، بينما انعدمت الامطار تقريبا في اشهر (حزيران، تموز، اب، أيلول/يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر) خلال المدة ذاتها[2]. اما معدل المجموع السنوي للمدة 1970-2014 فقد انخفض إلى (97.7) ملم. اما الرياح السائدة في المحافظة فهي الرياح الشمالية الغربية والرياح الشمالية والرياح الغربية والتي غالباً ما تسبب عواصف غبارية ينجم عنها تصاعد الغبار، والتي تتكرر من شهر نيسان/أبريل ولغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، وتقل في فصل الشتاء بشكل كبير[3]. وتتكون مصادر المياه في المحافظة من المياه السطحية والمتمثلة بنهر

(1) حسين جعاز ناصر، منيرة محمد مكي، الخصائص الطبيعية وأثرها في النشاط الاقتصادي (الزراعي) في محافظة النجف الاشرف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 26، كلية التربية للبنات، 2017، ص82.

(2) وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، دائرة الأنواء الجوية في محافظة النجف، (بيانات غير منشورة).

(3) تغريد احمد علوان القاضي، أثر المنظومات الضغطية السطحية والعليا في تكوين العواصف الغبارية في العراق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001، ص61.

الفرات الذي يتفرع جنوب مدينة الكفل إلى فرعين هما شط الكوفة الذي يصل طوله داخل المحافظة إلى 72.2 كم ويتفرع منه 78 جدولاً ونهراً فرعياً، وله اسم خاص بكل قضاء أو ناحية يمر بها، لذا يسمى بشط المناذرة والمشخاب والقادسية[1]. اما الفرع الثاني فهو شط العباسية الذي يبلغ طوله داخل المحافظة 28 كم، ويتفرع منه 20 جدولاً ونهراً فرعياً. وهنالك مصادر المياه الجوفية المتمثلة في الكثير من الآبار الموجودة في المحافظة والتي تستخدم منذ القدم للشرب وللاستخدام المنزلي وللزراعة وارواء الحيوانات[2].

كوّنت هذه الميزات المناخية المناخ الزراعي الخاص بمحافظة النجف الاشرف والذي يكون مشابهاً بدرجة كبيرة لمناخ محافظات الفرات الأوسط، ومن ثم تحديد نوعية المحاصيل الممكن زراعتها فيها، لذا فإنّ الاقتصاد الزراعي في المحافظة له دور كبير في تنشيط اقتصادها وتوفير الغذاء لسكانها وللثروة الحيوانية وتوفير فرص العمل. ووفقاً لبيانات وزارة الزراعة لعام 2020 تبلغ مساحة النجف 11529600 [3] دونم وهي تشكل 7.3 % من اجمالي المساحة الكلية للعراق (باستثناء إقليم كردستان) بينما المساحة المزروعة هي 512319 دونم وتشكل 3.4 % من المساحة الكلية للعراق، اما المساحة الصالحة للزراعة فهي وفقاً لبيانات عام 2015 (11196470) دونم وتشكل 21.4 % من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة في العراق والبالغة 52301029 دونم، مما يعكس كبر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بالقياس إلى باقي المحافظات[4]. أما عدد الفلاحين فهو 23899 فلاحاً، يشكلون 7.5 % من اجمالي الفلاحين العراقيين (باستثناء إقليم كردستان)، اما عدد المزارعين فكان 8784 مزارعاً، يشكلون 5.4 % من اجمالي المزارعين، ويعملون في بساتين تبلغ مساحتها 30946 دونم، وتشكل 2.1 % من اجمالي البساتين في العراق[5].

(1) احمد عبد الكريم كاظم النجم، التوجهات المستقبلية لتنمية واستثمار السياحة البيئية في محافظة النجف، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد 9، عدد 34، العراق، 2015، ص631.

(2) ضياء جعفر عبد الزهرة النجم، تحليل جغرافي ديموغرافي لهرم السكان في محافظة النجف (1977-1987-1997) وتوقعاته عام 2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص17-18.

(3) هنالك عدم دقة في البيانات الصادرة من وزارة الزراعة العراقية ومن الجهاز المركزي للإحصاء، لذا تم ذكر البيانات بحسب ما جاء في الإحصاءات الرسمية لكلٍ منهما.

(4) وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2015، العراق، ص3.

(5) وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2020، العراق، ص4.

تميزت النجف بزراعتها لمحاصيل الحبوب الرئيسة، ووفقاً لبيانات عام 2020 الموضحة في جدول (3-1) فإنّ الأراضي المزروعة بمحصول الشلب بلغت 205810 دونم بمعدل غلة 1222.4 (كغم/دونم) وإنتاج بلغ 251580 طن، مشكلاً أكثر من 54 % من اجمالي انتاج العراق، ويتوقع ان ينخفض الإنتاج بشكل كبير جداً لهذا العام (2022) نتيجة شحة المياه، اما الأراضي التي زُرعت بمحصول الحنطة، كانت 254948 دونم، حققت إنتاجية مقدارها 732.4 (كغم/دونم) لينتج عنها 186730 طن مشكلاً 2.99 % من اجمالي انتاج العراق، والشعير بلغت مساحته المزروعة في المحافظة 8192 دونم، وغلة الدونم حققت 430.66 (كغم/دونم) ليصل الإنتاج إلى 3528 طن، وهو بذلك يشكل 2 % من اجمالي انتاج البلد من الشعير. وعلى الرغم من زراعة 1050 دونم من محصول الذرة الصفراء إلا انه لم يتم حصاد أي دونم حسب بيانات وزارة الزراعة العراقية، في حين لم تتم زراعة أي دونم من محصول الذرة البيضاء.

جدول (3-1): المساحة المزروعة ومعدل غلة الدونم والإنتاج للمحاصيل الرئيسة في النجف لعام 2020

المحصول	المساحة المزروعة (دونم)	الغلة (كغم/دونم)	الإنتاج (طن)	نسبته إلى اجمالي البلد %
الشلب	205810	1222.4	251580	54.2
الحنطة	254948	732.4	186730	2.99
الشعير	8192	430.66	3528	2.0
الذرة الصفراء	1050(*)	-	-	-

(*) لم يتم حصد أي دونم بحسب بيانات وزارة الزراعة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2020، العراق، ص10-13.

وفقاً لبيانات عام 2020 فإنّ عدد أشجار النخيل في محافظة النجف وكما في الجدول (3-2) وصل إلى 580440 نخلة، بعد ان كان في عام 2013 (568909) نخلة بزيادة قدرها 11531 نخلة، وهذه الزيادة تعد قليلة وسببها الزحف المستمر على البساتين وتجريفها وتحويلها إلى مناطق سكنية، بسبب مشكلة السكن وارتفاع أسعار الأراضي، وبهذا العدد من النخيل فإنّ محافظة النجف تحتل التسلسل الثاني عشر من بين المحافظات العراقية بعد كل من محافظات (ديالى، بغداد، بابل، كربلاء، الديوانية، المثنى، البصرة، الانبار، ذي قار، واسط، صلاح الدين)، ويشكل حوالي 3.35 % من اجمالي النخيل في العراق (باستثناء إقليم كردستان) والبالغ عدد اشجاره (17.35) مليون نخلة بضمنها أشجار النخيل من الذكور. أما

انتاج المحافظة من التمور فقد وصل في عام 2020 إلى 30464 طن وهو مقارب لإنتاج عام 2013 والبالغ 30473، وبهذا الإنتاج لعام 2020 فإنّ المحافظة تحتل المرتبة الحادية عشر من بين المحافظات العراقية بعد كل من محافظات (ديالى، بغداد، بابل، كربلاء، الديوانية، المثنى، البصرة، الانبار، ذي قار، واسط) [1].

جدول (3-2): أعداد اشجار النخيل والانتاج في محافظة النجف للمدة 2013-2020

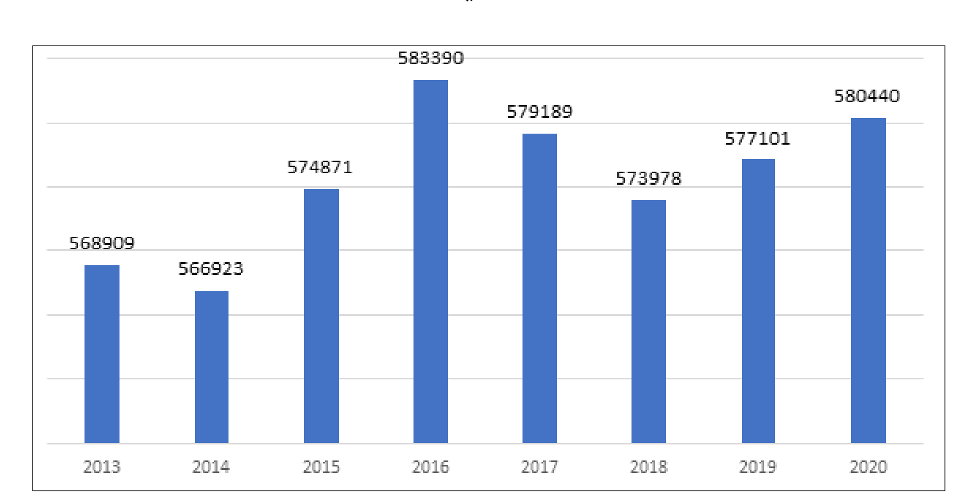
السنة	عدد أشجار النخيل (نخلة)	معدل التغير	الإنتاج (طن)	معدل التغير
2013	568909	-	30473	-
2014	566923	-0.35	30895	1.38
2015	574871	1.40	29666	-3.98
2016	583390	1.48	31883	7.47
2017	579189	-0.72	31866	-0.05
2018	573978	-0.90	33724	5.83
2019	577101	0.54	29376	-12.89
2020	580440	0.58	30464	3.70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة الزراعة، البيانات الزراعية للمدة 2013-2020، العراق، صفحات متفرقة.

(1) وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2020، العراق، ص12.

شكل (3-1): تطور أعداد اشجار النخيل في محافظة النجف للمدة 2013-2020



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

كما تمتلك المحافظة ثروة حيوانية مهمة تدعم الإنتاج الزراعي وتدعم الصناعة المحلية بما تحتاجه من منتجات أولية زراعية كالحليب والاصواف والجلود، وعند معاينة الجدول (3-3) نلاحظ ان عدد الابقار لعام 2008 كان 64587 رأس، وهي تشكل 2.5 % من اجمالي الابقار الموجودة في العراق البالغة 2552113 رأس (بضمنها محافظات إقليم كردستان)، لتحتل المحافظة التسلسل الرابع عشر من بين المحافظات العراقية، وتمتلك المحافظة 88439 رأس من الغنم، لتأتي بالتسلسل السادس عشر من بين المحافظات، ويشكل هذا العدد 1.1 % من اجمالي رؤوس الأغنام في البلد، بينما تحتل المرتبة الأخيرة من بين المحافظات العراقية من حيث امتلاكها للماعز؛ إذ انها لا تضم سوى 6969 رأس ماعز وهو يشكل 0.5 % من الاجمالي، اما من حيث الجاموس فتأتي المحافظة بالمرتبة الخامسة على مستوى محافظات البلد بعدد وصل إلى 21303 رأس وهو يشكل 7.5 % من اجمالي الجاموس في البلد والبالغ 285537 رأس، بينما تمتلك المحافظة 2838 رأس من الابل لتشكل 4.9 % من الذي في البلد محتلةً بذلك المرتبة الثامنة، وبذلك يكون اجمالي الثروة الحيوانية في المحافظة 184136 رأس[1].

(1) وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2020، العراق، ص25-34.

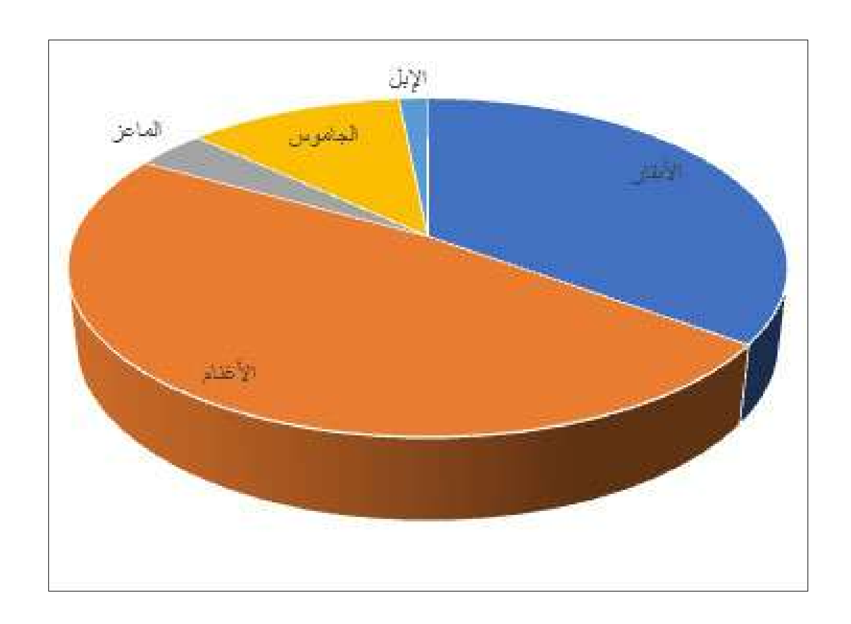
جدول (3-3): الثروة الحيوانية في النجف ونسبتها إلى اجمالي العراق لعام 2008* (بضمنها إقليم كردستان)

النوع	العدد في المحافظة/رأس	العدد في اجمالي البلد	نسبتها إلى اجمالي العراق %	تسلسل المحافظة
الأبقار	64587	2552113	2.5	14
الأغنام	88439	7722375	1.1	16
الماعز	6969	1474845	0.5	18
الجاموس	21303	285537	7.5	5
الإبل	2838	58293	4.9	8
المجموع	184136	12093163	1.5	

(*) هذه البيانات تمثل أحدث مسح متوفر في وزارة الزراعة العراقية، تم نشره ضمن الإصدار الاحصائي الأخير للوزارة لعام 2020.

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة الزراعة، البيانات الزراعية لعام 2020، العراق، ص25-34.

شكل (3-2): الثروة الحيوانية في محافظة النجف لعام 2008



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

ووفقاً لبيانات عام 2020، تضم المحافظة ثلاث معامل لأعلاف الدواجن من أصل 68 معمل في العراق، تعود ملكيتهن إلى القطاع الخاص وبطاقة إنتاجية تصل إلى 52 طن/ساعة، ومشروع متوسط لإنتاج بيض المائدة بطاقة 79488 دجاجة بياضة من أصل 12 مشروع صغير ومتوسط في العراق، و45 حقل دواجن لفروج اللحم وخمسة حقول للدجاج البياض.

2- القطاع الصناعي

من الناحية التاريخية فإنّ القطاع الصناعي في النجف قبل قيام الدولة العراقية الحديثة في عام 1921 كان يقتصر على بعض الصناعات اليدوية كالفخار والانسجة اليدوية والحدادة وطحن الحبوب والمعجنات والخياطة والصناعة الجلدية والعطور والمصوغات والطباعة وغيرها، والتي تعتمد على الفنون الإنتاجية البسيطة وعلى المهارة اليدوية المتوارثة[1]. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي تم إقامة اول مصنع آلي في المدينة والمتمثل بمعمل النسيج، وبعدها توالت المشاريع الصناعية في المحافظة ومعظمها يعود إلى القطاع الخاص، إلا ان هذه المشاريع لم تكن بمستوى الكثير من باقي محافظات البلد، وذلك نتيجة سياسات الدولة الصناعية خلال العقود التي سبقت عام 2003، فقد كانت التخصيصات المالية لقطاع الصناعة في النجف ولباقي القطاعات الاقتصادية تعد منخفضة إذا ما قورنت مع تخصيصات محافظات مماثلة للنجف من حيث حجم السكان. فقد خُصص إلى قطاع الصناعة في محافظة النجف 103.3 مليون دينار ضمن تخصيصات خطة التنمية 1976-1980 وهي تشكل 2.3 % فقط من اجمالي التخصيصات لعموم المحافظات العراقية، بينما نجد هذه النسبة تصل إلى 12.6 % في محافظة الانبار و10.1 % في صلاح الدين، وقد انخفضت التخصيصات للمحافظة خلال خطة 1981-1985 إلى 49.6 مليون دينار نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية وهي تشكل 1.6 % من التخصيصات الكلية بينما كانت التخصيصات في الانبار 10.8 % وفي صلاح الدين 20.6 %[2].

واستمرت تخصيصات القطاع الصناعي بالانخفاض مع استمرار الحرب فقد خصص إلى القطاع الصناعي في النجف ضمن خطة 1986-1990 (22.3) مليون دينار فقط وهي تشكل 0.7 % من اجمالي التخصيصات الصناعية. وخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين كان

(1) عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1984، ص19-26.

(2) فلاح خلف علي الربيعي، تقييم تجربة التصنيع في العراق «خلال المدة 1975-1990، اوراق MPRA، رقم 8331، 19-أيلول 2008، ص37.

مجموع التخصيصات للقطاع الصناعي خلال الخطة 1991-1995 (86) مليار دينار، حصة النجف منها 5.1 %.

تضم محافظة النجف الاشرف مواد أولية وثروة معدنية متنوعة، تؤهلها لإقامة العديد من الصناعات التي ستطور اقتصاد المحافظة وترفع من مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية، فيما إذا ما استغلت بصورة مُثلى. واهم الثروة المعدنية الاولية في المحافظة هي حجر الكلس، الحصى والرمل، أطيان السمنت، القشرة الجبسية، الدولومايت، الكبريت، اليورانيوم، السلستايت[1]. كذلك تضم المحافظة الرمال الحاملة الفلدسبار Feldspars التي تتواجد في تكوين (الدبدبة) في رمال هضبة النجف ورمال بعض المناطق القريبة من طريق النجف-كربلاء، والذي ممكن استغلاله واستخدامه في صناعة السيراميك وبعض أنواع المنظفات المنزلية. كما تضم المحافظة (الرمال المستخدمة للأغراض الصناعية) والتي تستخدم في البناء والمرشحات وفي صناعة الطابوق الجيري والثرمستون[2].

ان هذه الثروة المعدنية والموارد التي تضمها المحافظة ستلعب دوراً كبيراً في دعم الصناعات القائمة كمعامل السمنت الثلاثة في المحافظة، مع إمكانية إقامة معامل أخرى تغطي طلب المحافظة وباقي المحافظات العراقية، مع إمكانية تصدير جزء من الإنتاج إلى الخارج. كذلك إمكانية إقامة صناعات مستقبلية في المحافظة كصناعة الزجاج والصناعات الدوائية والصناعات المرتبطة بقطاع البناء، وصناعات ترتبط بقطاع الطاقة كصناعة الالواح الشمسية وغيرها.

اما فيما يتعلق بواقع المنشآت الصناعية في النجف، فوفقاً لبيانات وزارة التخطيط لعام 2018 فإنّ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة النجف هو 2112 منشأة تشكل 8.2 % من اجمالي المنشآت في عموم البلد (عدا إقليم كردستان) والبالغة 25747 منشأة، يعمل فيها 7965 مشتغل بأجور ومزايا تصل إلى 13.04 مليار دينار، وتحقق انتاج قيمته 208.69 مليار دينار ويشكل 10.76 % من اجمالي الإنتاج المتحقق في عموم البلد والبالغ حوالي 1.94 ترليون دينار، واحتياجاتها من مستلزمات الإنتاج تبلغ 26.72 مليار دينار. اما المنشآت

(1) محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص50-51.

(2) شوكت كاظم طالب الطالقاني، الاستثمارات في محافظة النجف الاشرف المعوقات وسبل المعالجة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2012، ص64.

الصناعية المتوسطة في المحافظة فوفقاً لبيانات وزارة التخطيط لعام 2020 كان عددها 15 منشأة تشكل حوالي 8 % من العدد الكلي في العراق البالغ 188 منشأة صناعية متوسطة، وعدد المشتغلين فيها 223 مشتغل، باجور ومزايا تصل إلى 1.52 مليار دينار، وحققت انتاج مقداره 19.97 مليار دينار وهذا الإنتاج يشكل 17 % من اجمالي الإنتاج لعموم العراق (عدا إقليم كردستان)، وقيمة مستلزمات الإنتاج للعام ذاته كانت 13.5 مليار دينار، وكما موضح في الجدول. وهذه المنشآت معظمها يعود إلى القطاع الخاص ويكون انتاجها مخصص إلى الاستهلاك المحلي في المحافظة وجزء منه يصدر إلى المحافظات الأخرى.

جدول (3-4): المنشآت الصناعية في محافظة النجف الاشرف والعراق لعام 2020 (مليار دينار)

نوع المنشأة	العدد	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
الصغيرة في النجف*	2112	7965	13.04	208.69	26.72
الصغيرة لكل العراق**	25747	83375	298.80	1939.29	1027.28
نسبتها إلى كل العراق %	8.20	9.55	4.36	10.76	2.60
المتوسطة في النجف	15	223	1.52	19.97	13.50
المتوسطة لكل العراق**	188	2639	16.70	117.51	65.79
نسبتها إلى كل العراق %	7.98	8.45	9.09	17.00	20.52
الكبيرة في النجف	31	5357	34.01	92.8	50.8
الكبيرة لكل العراق**	719	126317	1407.9	6716.8	3476.32
نسبتها إلى كل العراق %	4.3	4.2	2.4	1.4	1.46

(*) بيانات عام 2018

(**) باستثناء إقليم كردستان

من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء الصناعي ص29 وص45؛ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الكبيرة لسنة 2020، ص59-60.

اما المنشآت الكبيرة فوفقاً لبيانات عام 2020 كان عددها في العراق 682 منشأة كبيرة، موزعة ملكيتها بواقع 24 منشأة تعود إلى القطاع الحكومي و33 منشأة تعود إلى القطاع العام و6 منشأة كانت ملكيتها مختلطة، بينما يمتلك القطاع الخاص 619 منشأة وتشكل حوالي

90.8 % من اجمالي المنشآت الكبيرة في العراق، ويعمل بها 112022 مشتغل، وقيمة انتاجها الصناعي 6346161 مليون دينار[1]. ووفقاً لبيانات عام 2018 فإنّ عدد المنشآت الكبيرة في محافظة النجف 31 منشأة وتشكل 4.9 % من اجمالي المنشآت الكبيرة في البلد (عدا إقليم كردستان) والبالغة 627 منشأة، وهي بذلك تشترك مع محافظة كركوك بالتسلسل الحادي عشر من بين المحافظات العراقية الخمسة عشر محافظة، وعدد المشتغلين فيها 4931، وتحقق انتاج قيمته 122925.6 مليون دينار[2]. وفي عام 2020 انخفضت نسبة المنشآت الكبيرة إلى 4.3 % من اجمالي المنشآت في البلد نتيجة ارتفاع عددها إلى 719 منشأة كبيرة (عدا إقليم كردستان) بينما بقي العدد في محافظة النجف عند 31 منشأة كبيرة، يعمل بها 5357 مشتغل من ضمنهم 1104 مشتغل مؤقت، يضاف لهم 14 مشتغل بدون اجر. اما الأجور والرواتب والمزايا كانت 34.01 مليار دينار، وقد حققت انتاج قيمته 92.8 مليار دينار، اما قيمة مستلزمات الإنتاج كانت 50.8 مليار دينار[3].

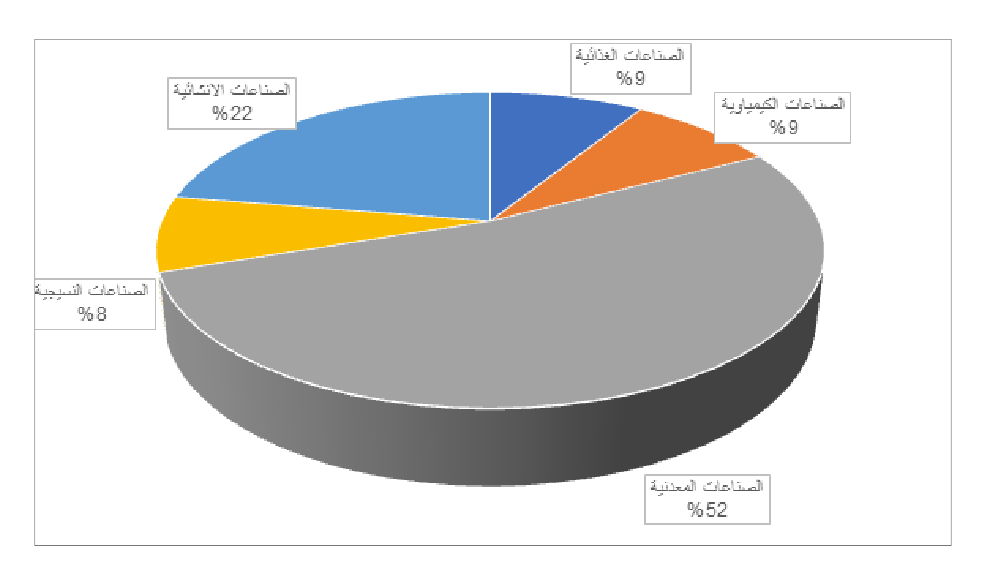
اما ملكية هذه المنشآت فإنّ اثنين منها يملكها القطاع الحكومي ويعمل بها 30 مشتغل، ومجموع الأجور والمزايا التي يحصلوا عليها 280 مليون دينار، اما مجموع قيمة الإنتاج السلعي وغير السلعي حوالي 2.9 مليار دينار. وأربعة منشآت تعود ملكيتها إلى القطاع العام ويعمل بها 3993 مشتغل، ويشكلون 75 % من اجمالي القوى العاملة في المنشآت الكبيرة في المحافظة، ويتلقوا ما مقداره 24.6 مليار دينار كرواتب واجور سنوياً، اما مجموع قيمة الإنتاج السلعي وغير السلعي فهي حوالي 43 مليار دينار. اما باقي المنشآت والبالغة 25 منشأة كبيرة؛ فإنّ ملكيتها ملكية خاصة ويعمل بها 1334 مشتغل ويتلقوا أجور ورواتب مقدارها 9.1 مليار دينار سنوياً، وقيمة الإنتاج كانت 46.8 مليار دينار[4].

وعلى ضوء بيانات وزارة الصناعة والمعادن لعام 2022 والصادرة من المديرية العامة للتنمية الصناعية فإنّ محافظة النجف تأتي بالمرتبة الرابعة من حيث اجمالي المشاريع الصناعية بعد كل من محافظات بغداد ونينوى والبصرة، بعدد 1383 مشروع وتشكل أكثر من

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء الصناعي ص3.
(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الكبيرة لسنة 2018.
(3) المصدر نفسه، سنة 2020، ص59-60.
(4) المصدر نفسه، ص65 وص70.

6.7 % من اجمالي المشاريع الصناعية في عموم محافظات البلد، وتتوزع بواقع 123 مشروع للصناعات الغذائية وتشكل نسبة 8.9 % من اجمالي المشاريع الصناعية في النجف، و118 مشروع للصناعات الكيمياوية، تشكل نسبة 8.5 % من اجمالي مشاريع المحافظة الصناعية، و725 مشروع للصناعات المعدنية، وهي تشكل أكثر من نصف (52.4 %) من مشاريع المحافظة، و107 مشروع للصناعات النسيجية التي تشكل 7.7 % من المشاريع الصناعية في المحافظة و310 مشروع للصناعات الانشائية مشكلة ما نسبته 22.4 % من المشاريع الصناعية في محافظة النجف. وكما مبين في الجدول والشكل.

شكل (3-3): التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية في محافظة النجف لغاية 1-6-2022



من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

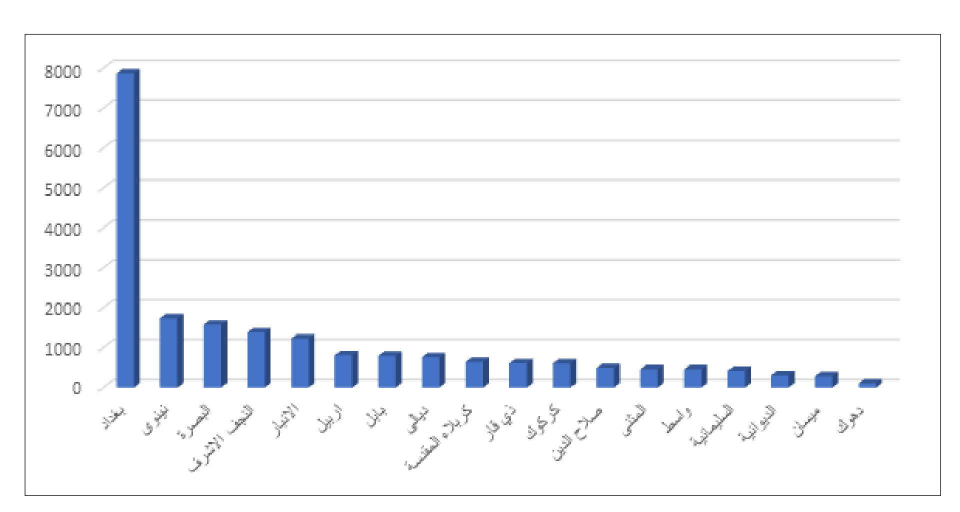
جدول (3-5): المشاريع الصناعية في المحافظات العراقية لغاية 1-6-2022

المحافظة	الصناعات الغذائية	الصناعات الكيمياوية	الصناعات المعدنية	الصناعات النسيجية	الصناعات الانشائية	المجموع
بغداد	1157	1443	2293	2083	894	7870
نينوى	379	140	306	271	635	1731
البصرة	206	120	836	16	401	1579
النجف الاشرف	123	118	725	107	310	1383
الانبار	104	116	327	69	610	1226
اربيل	104	40	266	140	260	810
بابل	188	79	208	137	181	793
ديالى	171	90	189	67	242	759
كربلاء المقدسة	118	120	195	89	120	642
ذي قار	112	42	68	7	378	607
كركوك	151	119	145	24	166	605
صلاح الدين	120	46	89	18	216	489
المثنى	37	13	153	4	247	454
واسط	91	24	154	10	175	454
السليمانية	89	32	78	78	139	416
الديوانية	76	21	54	5	147	303
ميسان	67	20	63	1	129	280
دهوك	33	4	14	14	37	102
المجموع	3326	2587	6163	3140	5287	20503

وزارة الصناعة والمعادن، المديرية العامة للتنمية الصناعية، المشاريع الصناعية. منشور على الموقع الآتي:

https://gdid.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=442-

شكل (3-4): المشاريع الصناعية في المحافظات العراقية لغاية 1-6-2022



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول 5

3- قطاع الخدمات

اما قطاع الخدمات أو كما يسمى بالقطاع الثالث أو قطاع صناعة الخدمة فهو يعد ثالث قطاع رئيسي بعد القطاع التقليدي الأول والمتمثل بالزراعي والثاني والمتمثل بالقطاع الصناعي. وقطاع الخدمات هو الذي يضم المؤسسات التي تقدم خدمات للعملاء بدلاً عن المنتجات المصنعة. وقد برز كأكبر القطاعات الاقتصادية والقوة الدافعة للاقتصاد؛ إذ يساهم بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والتوظيف في معظم بلدان العالم[1].

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء العراقي والتي تعود إلى عام 2007 فإنّ معدل النشاط الاقتصادي الإجمالي في محافظة النجف هو 47.8 % موزع للرجال بنسبة 82.3 % والنساء 15.3 %، وهذه النسبة تعد مقاربة للمعدلات العامة للاقتصاد الوطني. بينما معدل البطالة العام في المحافظة كان 10.7 %، ومعدل البطالة بين الرجال 9 %، بينما وصل المعدل بين النساء إلى 19.3 %[2].

(1) UNCTAD, The role of the services economy and trade in structural transformation and inclusive development, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 18–20 July 2017, P.2.

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، أحوال المعيشة، ص34.

اما فيما يتعلق بتوزيع العاملين بعمر 10 سنوات فأكثر في محافظة النجف على مختلف الانشطة الاقتصادية، فوفقاً لبيانات عام 2012 فإنّ أكثر من نصف العاملين في النجف (54.7 %) يتوزعون ضمن فئة العمل الأجري (مدفوعة الاجر)، يتلقى خلالها المشتغلون الراتب المعتاد عن العمل الذي يؤدونه[1]، والباقي (45.3 %) يتوزعون على مختلف الاعمال غير الاجرية (غير مدفوعة الاجر)، وهي على عكس الأجر. وعادة ما يكون الأفراد في هذه الوظائف يعملون لحسابهم الخاص ويتلقون دخلًا غير منتظم؛ إذ يتلقى الأفراد مدفوعات نقدية أو عينية مقابل العمل[2]. وكما مفصلة بالجدول.

جدول (3-6): توزيع العاملين بعمر 10 سنوات فأكثر حسب نوع النشاط الاقتصادي التي مارسها خلال 12 شهراً الماضية لسنة 2007

نوع النشاط	نسبة المساهمة %
1- العمل الاجري	54.7
2- الاعمال غير الاجرية وتشمل:	45.3
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	17.2
التعدين والمقالع	0.1
صناعة تحويلية	3.4
كهرباء، غاز وماء	0.0
البناء والتشييد	0.1
تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية	16.3
مطاعم وفنادق	0.4
نقل واتصالات	5.4
الأنشطة العقارية والايجارية والمشاريع التجارية ومالية وبنوك	0.7
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الالزامي	-
التعليم	0.0
الصحة والعمل الاجتماعي	0.5
أنشطة خدمية اخرى	1.1
غير مبين (غير محدد)	0.2

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، أحوال المعيشة، ص39 وص41.

(1) Michael L. Hansen, and others, Strategies for Private-Sector Development and Civil-Service Reform in the Kurdistan Region—Iraq, RAND Corporation, 2014, P.11.

(2) Michael L. Hansen, and others, op cit, P.11.

ويتوزع العاملون في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى بين القطاعين الحكومي والخاص وكالآتي:

القطاع الحكومي والعام: وفقاً لبيانات عام 2019 فإنّ عدد موظفي الدولة 2941986 موظف ويشكلون 7.48 % من سكان العراق، منهم 682021 موظف في إقليم كردستان ويشكلون حوالي 23.2 % من اجمالي الموظفين في العراق، وبضمنهم 872645 موظف ورجل أمن في وزارتي الداخلية والدفاع، ويشكلون حوالي 30 % من اجمالي عدد الموظفين في العراق. اما في محافظة النجف الاشرف فوفقاً لبيانات عام 2017 يعمل في القطاع الحكومي الخدمي آلاف الموظفين في مختلف الدوائر والمؤسسات الخدمية في المحافظة ويشكلون 4 % من اجمالي الموظفين الحكوميين في العراق، وهؤلاء الموظفين يتوزعون بمختلف القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والنقل والقطاع المالي والقطاعات الصناعية والقوات الأمنية[1].

نلاحظ من خلال الجدول وجود اختلاف كبير في نسب التوظيف بين مختلف المحافظات العراقية، مما يعكس التوزيع غير العادل في التوظيف الحكومي؛ إذ يعد بعيداً عن النسب السكانية لكل محافظة، مثلاً محافظة أربيل الذي يبلغ تعداد سكانها (1.9) مليون نسمة لعام 2019 نسبة الموظفين لديها تبلغ 6 % وهي اعلى من نسبة الموظفين في محافظة بابل (5 %) الذي يبلغ حجم سكانها (2.12) مليون نسمة للعام ذاته[2].

(1) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، العراق، أيلول 2018، ص24.

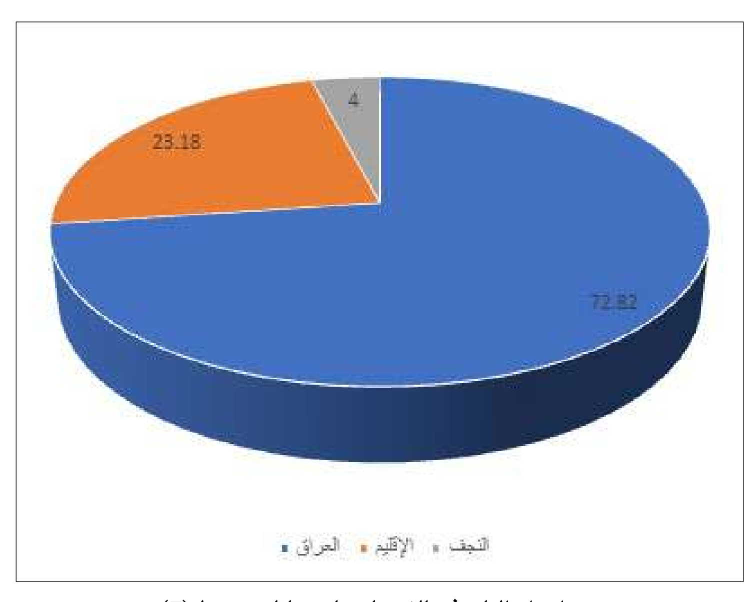
(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء السكاني، ص9.

جدول (3-7): نسبة التوظيف الحكومي بحسب المحافظات لعام 2017

التسلسل	المحافظة	نسبة الموظفين	التسلسل	المحافظة	نسبة الموظفين
1	بغداد	21	10	ديالى	4
2	نينوى	9	11	دهوك	4
3	البصرة	7	12	كربلاء المقدسة	4
4	أربيل	6	13	واسط	4
5	السليمانية	5	14	صلاح الدين	4
6	كركوك	5	15	النجف الاشرف	4
7	بابل	5	16	القادسية	4
8	ذي قار	5	17	ميسان	3
9	الانبار	4	18	المثنى	2
المجموع		100			

وزارة التخطيط، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الإطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، العراق، أيلول 2018، ص24.

شكل (3-5): نسب موظفي محافظة النجف بالقياس إلى موظفي العراق والاقليم



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(7)

ب- القطاع الخاص

على الرغم من الاقبال الكبير على التوظيف في القطاع الحكومي لأسباب متعددة، منها الاجر الثابت والضمان الاجتماعي المتمثل بالراتب التقاعدي وثقافة الشاب العراقي والنجفي، إلا ان الطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي تبقى محدودة بالقياس إلى حجم القوى العاملة في المحافظة، لذا فإنّ القوى العاملة المتبقية تلجأ إلى القطاع الخاص لغرض الحصول على فرص العمل، وعادة ما يكون مستوى الاجر في هذا القطاع اقل من القطاع الحكومي باستثناء بعض الاعمال، وظروف العمل تكون اصعب، إلا الإنتاجية تكون مرتفعة، وعادة ما تكون أجور النساء اقل من الرجال، ويزيد متوسط مستويات الأجور في هذا القطاع في المحافظة بنسبة 9 % عن متوسط مستوى الاجر في العراق، وهذه النسبة ترتفع إلى 13 % في محافظي بغداد والبصرة[1].

ووفقاً لبيانات غرفة تجارة النجف لعام 2014 فإنّ محافظة النجف تضم 125 شركة متنوعة كشركات الاستيراد والتصدير والشركات الصناعية والخدمية وشركات المقاولات مصنفة بواقع 17 شركة ممتازة و55 شركة ضمن تصنيف الصنف الأول و53 شركة ضمن الصنف الثاني[2]. كما ضمّت المحافظة 231 مكتب عقارات و31 مكتب عقود السيارات. اما الأسماء التجارية فهي تبلغ 7159 اسم تجاري ولمختلف أنواع الأنشطة الخدمية ومحلات تجارية وغيرها، موزعة بواقع 80 اسم تجاري ضمن التصنيف الممتاز، و334 اسم تجاري ضمن فئة تصنيف اول، 1095 اسم تجاري ضمن فئة تصنيف ثاني، و1530 ضمن فئة تصنيف ثالث، اما الفئة الأخيرة والمتمثلة بتصنيف رابع فقد ضمّت 4120 اسم تجاري لمختلف أنواع الأنشطة موزعة في مختلف مدن وقرى المحافظة[3].

اما بيانات غرفة تجارة النجف لعام 2017 والتي تعد البيانات المنظمة الاحدث للمحافظة وصل تعداد النشاطات التجارية والخدمية والصناعية في النجف الاشرف لعام 2017 (61974) نشاط موزعة بواقع المحلات 50641 محل ومجمعات وأسواق 82 وصالونات وحلاقة 82 وطبية 595 ومخابز وافران 39 وفنادق 513 ومطاعم 154 ومحال لتصليح وصيانة السيارات

(1) سلم الرواتب والأجور في النجف 2022، دراسة منشورة في الموقع الاتي:

-http://www.salaryexplorer.com/ar/salary-survey.php?loc=1167&loctype=3

(2) دليل النجف لعام 2014، غرفة تجارة النجف الاشرف، العراق، 2014، ص63-69.

(3) المصدر السابق، ص97-321.

141 ومكاتب 6488 ومحلات صياغة 442 ومعامل مختلفة 1548 ومطابع 12 ومقاهي 42 وورش 15 وتصوير 218 والشركات 646 [1]. وكما مبين في الجدول.

جدول (3-8): جدول النشاطات التجارية والخدمية والصناعية في النجف الاشرف لعام 2017

المحلات	50641	مكاتب	6488
مجمعات واسواق	82	صياغة	442
صالونات وحلاقة	398	معامل	1548
طبية	595	مطابع	12
مخابز افران	39	مقاهي	42
فنادق	513	ورش	15
مطاعم	154	تصوير	218
السيارات	141	الشركات	646
المجموع		61974	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات غرفة تجارة النجف لعام 2017

اما وفقاً لبيانات غرفة تجارة النجف لعام 2022 فإنّ المعامل المسجلة وصلت إلى 21 معمل و210 شركة مختصة بمختلف الاعمال والخدمات كالتجارة والمقاولات والاستيراد والتصدير وطحن الحبوب والسياحة والسفر والخدمات النفطية والاستشارات والصناعات والمستلزمات الطبية وغيرها. اما الأسماء التجارية فإنّها وصلت إلى 9554 اسم تجاري موزعة بواقع أسواق وصالون حلاقة وحمام ودلالية وسينما وصالة العاب وصياغة وصيدلية وفرن وفندق وقاعة ومجزرة ومجمع ومحطة ومحل ومخبز ومخزن ومذخر ومركز ومستشفى ومصور ومطبعة ومطحنة ومطعم ومعرض ومعهد ومقهى ومكتب ومكتبة وملهى (مدينة العاب)[2].

(1) بيانات غرفة تجارة النجف لعام 2017.

(2) غرفة تجارة النجف، بيانات عام 2022.

ثانياً: تحديات الواقع الاقتصادي

هنالك العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد النجفي في العقد الحالي والعقود المقبلة، وصولاً لما هو متوقع لعام 2050. أهمها:

1- زيادة السكان والهجرة الداخلية

ان المشكلة الرئيسة التي يتوقع ان تنفجر خلال المدة القادمة هي المشكلة السكانية؛ إذ سيخلق وضع السكان مستقبلا ضغطاً كبيراً على الموارد، وسيزيد من الطلب على العمل ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة. يبلغ معدل النمو السكاني في العراق 2.6 % وفقاً لوزارة التخطيط العراقية، الامر الذي يعني إضافة ما يقارب من مليون نسمة سنوياً. ووفقاً للتقديرات المستقبلية يتوقع ان يصل سكان العراق عام 2030 إلى 50.19 مليون نسمة بزيادة مقدارها حوالي 25 % من حجم السكان خلال العقد المذكور، وفي عام 2040 يتوقع ان يصل حجم السكان إلى 60.58 مليون نسمة بزيادة مقدارها 20.7 % خلال العقد، ويستمر حجم السكان في الزيادة مع انخفاض معدلات الزيادة ليصل في عام 2100 إلى 107.7 مليون نسمة بنسبة زيادة 4.36 %[(1)].

اما محافظة النجف إلى جانب محافظات بغداد وكربلاء والبصرة فهي تشهد هجرة من باقي المحافظات العراقية، مما يزيد من معدل النمو السكاني والذي يتجاوز معدل النمو للبلد. ووفقاً لبيانات عام 2020 يبلغ سكان محافظة النجف 1549788 نسمة، يتوزعون بواقع 1106811 نسمة. ويشكل سكان الحضر (71.4 %) من اجمالي السكان، و442977 نسمة سكان الريف يشكلون (28.6 %)، ويشكل سكان النجف 3.86 % من سكان العراق البالغ عددهم 40150174 نسمة[(2)]. ووفقاً لإسقاطات سكان العراق فإنّه يتوقع ان يصل سكان محافظة النجف في عام 2030 إلى 1.94 مليون نسمة بزيادة قدرها حوالي 400 ألف نسمة، ثم يرتفع في عام 2040 إلى 2.34 مليون نسمة أي بزيادة قدرها حوالي 400 الف نسمة، وفي عام 2050 يصل السكان إلى 2.74 مليون نسمة أي بزيادة قدرها 400 الف نسمة أيضاً. وفي حالة استمرار الهجرة إلى المحافظة فإنّ السكان سيتجاوز حاجز الــ 3 مليون شخص في عام 2050. وعلى ضوء بيانات عام 2015 فإنّ خمس محافظات في العراق بضمنها النجف (بغداد،

(1) Population Pyramids of the World from 1950 to 2100, A study published on the following website :- https://www.populationpyramid.net/iraq/2019/

(2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء السكاني، ص8.

كركوك، النجف، ذي قار، البصرة)، سجلت معدلات عالية لعمالة الأطفال بين النازحين داخليًا، وخاصة الفتيان. كون العائلات النازحة تعاني من الفقر والديون والظروف المعيشية الصعبة ونقص الغذاء ونقص المياه والصرف الصحي[1].

ان هذه الزيادة السكانية ستكون سيف ذو حدين، فمن جهة ستكون قوة بشرية نشطة تعمل على بناء اقتصاد المحافظة وتنشيطه إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة من فرص العمل ومستوى تعليمي معين، ومن جهة ثانية ستضغط على قطاع الصحة والتعليم والبنية التحتية بشكل كبير، ويزداد الضغط مع استمرار الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، ومن ثم زيادة عرض العمل الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في حالة تعذر خلق فرصة عمل مماثلة. وهذه الهجرة الداخلية والخارجية ليس جديدة على المحافظة فمن الناحية التاريخية كانت المدينة بحكم قدسيتها لدى المسلمين يقصدها الكثير من المسلمين الشيعة من بقية المحافظات ومن مختلف بلدان العالم لغرض الدراسة والإقامة أو العمل. فوفقاً لبيانات عام 1922 فإنّ السكان الأجانب يشكلون 33.3 % من اجمالي سكان المحافظة، ارتفعت هذه النسبة في عام 1930 إلى 37 %، وتشكل الجالية الإيرانية 90 % منها والباقي البالغ 10 % يعود إلى باقي الجنسيات[2].

جدول (3-9): اسقاطات سكان العراق ومحافظة النجف لغاية 2050 (مليون نسمة)

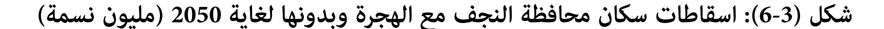
السنة	عدد سكان العراق	معدل النمو %	عدد سكان النجف بدون الهجرة	عدد سكان النجف مع الهجرة
2020	40.15	-	1.55	1.55
2030	50.19	25	1.94	2.26
2040	60.58	20.70	2.34	2.73
2050	70.94	17.10	2.74	3.19

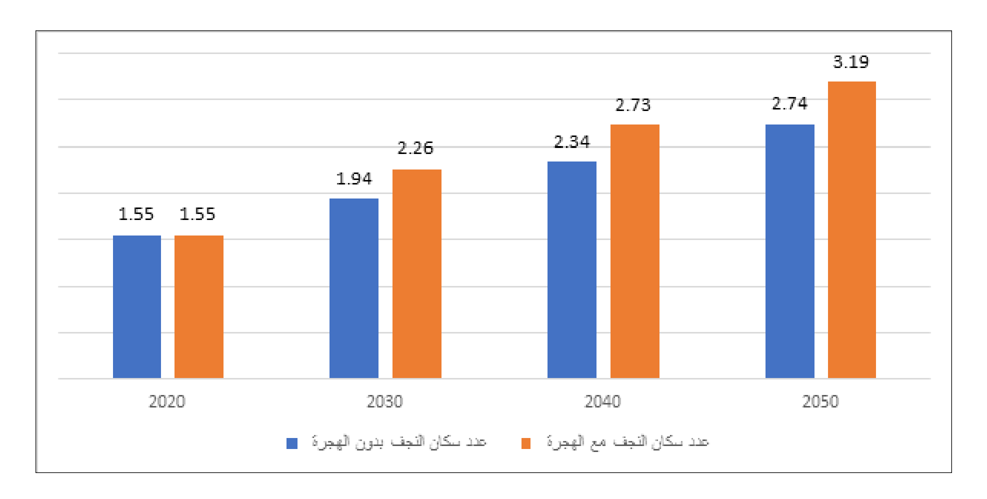
الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على اسقاطات الموقع:

/https://www.populationpyramid.net/iraq/2019

(1) League of Arab States, and Others, CHILD LABOUR IN THE ARAB REGION A Quantitative and Qualitative Analysis, First published, Egyp, 2019, P.74.

(2) د.عبد الستار شنين الجنابي، غرفة تجارة النجف الاشرف: دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية، الطبعة الأولى، غرفة تجارة النجف، النجف الاشرف، 2013، ص44.


شكل (3-6): اسقاطات سكان محافظة النجف مع الهجرة وبدونها لغاية 2050 (مليون نسمة)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

2- ريعية الاقتصاد العراقي

ان الاقتصاد العراقي يعاني من هذه المشكلة منذ عقود طويلة، بسبب الاعتماد المتزايد للدولة على ريع النفط وتعقد البيئة السياسية التي شابتها التحديات الأمنية والمصالح السياسية المتنوعة والتنافسية. علاوة على ذلك، فإنّ المشهد القانوني والمؤسسي يمثل تحديات تضع العصي في عجلة تنويع الاقتصاد العراقي[1].

ان هذه الريعية يتوقع ان تبقى خلال العقود المقبلة الامر الذي يعني اعتماد التخصيصات المالية للمحافظة على العوائد النفطية للعراق، والتي ترتبط بمتغيرات خارجية بالدرجة الأساس كون السوق النفطية تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية تنعكس على كل من العرض والطلب[2]، ومن ثم على الأسعار النفطية، ويمكن ان تتعرض الصادرات النفطية داخلياً إلى التوقف الكلي، كما حصل خلال العقوبات الاقتصادية في التسعينيات من القرن الماضي

(1) Djene Bajalan and Bilal Wahab, Escaping the Rentier Model: Reforms in Iraq and the KRI, American University of Iraq, January 2016, Sulaimani, P.11.

(2) For more see :- Gyagri M. , Amarfio, E. M. and Marfo. S A, Determinants of Global Pricing of Crude Oil-A Theoretical Review, International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering, Volume 3, Issue 3, 2017, PP 7-15.

أو إلى التوقف الجزئي نتيجة صعوبات التصدير نتيجة حدوث مشاكل فنية أو حدوث مشاكل واضطرابات امنية وسياسية واجتماعية. لذلك ستكون التخصيصات المالية للمحافظة متذبذبة وغير مستقرة، ترتفع مع زيادة العوائد النفطية، وتقل مع انخفاضها.

3- الاستقرار السياسي والأمني

ينظر الاقتصاديون إلى عدم الاستقرار السياسي على أنه مشكلة خطيرة تضر بالأداء الاقتصادي، وقد يؤدي أيضاً إلى حدوث تقلبات وبالتالي التأثير سلبًا على أداء الاقتصاد الكلي[1].

تعد محافظة النجف من المحافظات المستقرة امنياً وسياسياً الامر الذي انعكس على الاستقرار الاجتماعي للمحافظة. ان هذا الاستقرار ستكون له اثار اقتصادية مهمة؛ إذ سيشجع الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية ولاسيما السياحية والترفيهية والصناعية والخدمية والزراعية، وبالتالي استقرار اقتصاد المحافظة وازدهاره.

4- العامل البيئي وشحة مياه نهر الفرات

يعاني العراق كدولة من آثار تغير المناخ بطرق مماثلة أو حتى أسوأ من العديد من البلدان الأخرى في المنطقة والعالم. وتظهر مظاهر هذه التغيرات المناخية في ظاهرة الاحتباس الحراري، والتغيرات في عوامل الطقس الدافعة وارتفاع مستوى سطح البحر. وتؤدي زيادة درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، إلى جانب زيادة التبخر، إلى إجهاد مائي في العراق. إن الضغوط الكبيرة التي تواجه جميع الحكومات سوف تتصاعد في المستقبل ما لم تتخذ الحكومة التخطيط السليم والحلول الوقائية. وتشكل سلسلة هطول الأمطار المنتظمة طويلة الأجل أهمية كبيرة في دراسة التقلبية الطبيعية للمناخ والهيدرولوجيا (علم المائيات)[2]. ومع ذلك، فإنّها تؤدي إلى تغييرات أخرى في نوع من ردود الفعل المتسلسلة، مثل الجفاف والتصحر والعواصف الرملية. العراق ليس في مأمن حتى من عواقب ارتفاع مستوى سطح البحر إذ يتعرض الجزء الجنوبي من دلتا دجلة والفرات للتهديد بالفيضان وموانئ العراق وخط

(1) Ari Aisen and Francisco Jose Veiga, How Does Political Instability Affect Economic Growth?, IMF Working Paper , WP/1112/, International Monetary Fund, January 2011, P.3.

(2) Omar M. A. Mahmood Agha , S. Çağatay Bağçacı , Nermin Şarlak , Evidence of Climate Change in Iraq, Journal of Applied Geology and Geophysics,.Volume 5, Issue 3, May - June 2017, P.57.

الساحل البحري معرضة للخطر بسبب هذا الارتفاع المتوقع. وقد تضرر القطاع الزراعي في العراق بشدة من نقص المياه المتاحة للأراضي الصالحة للزراعة، سواء الأراضي البعلية كما في الجزء الشمالي، أو الأراضي المروية باستخدام التصريف المتناقص لنهري دجلة والفرات كما في الأجزاء الجنوبية والوسطى. وقد تم بالفعل خفض هذه التصريفات بسبب المشاركة غير العادلة التي مارستها تركيا والتي تأتي منها معظم موارد مياه النهرين[1]. وقد تم تصنيف العراق في المرتبة الخامسة بين أكثر البلدان عرضة للانهيار المناخي؛ إذ تأثر بارتفاع درجات الحرارة، وتناقص هطول الأمطار ومن ثم عدم كفايتها، وتزايد موجات الجفاف وندرة المياه، والعواصف الرملية والترابية المتكررة، والفيضانات[2].

تأثرت محافظة النجف بشكل واضح من الاتجاهات السلبية لتغير المناخ، وهذه التأثيرات في ظل الوضع الحالي ستستمر في المستقبل من خلال ارتفاع درجات الحرارة، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التصحر وارتفاع الملوحة وموجات الجفاف المتكررة والعواصف الرملية ومن ثم تدهور الزراعة، مما يؤدي إلى زيادة معاناة السكان في المستقبل وحدوث اضطرابات اجتماعية. ومما زاد في حجم المشكلة أن سياسات المياه في البلدان المجاورة قلّصت مصادر المياه بشكل كبير، كذلك فإنّ النمو السكاني السريع في المحافظة، والتوسع الحضري، والاستخدام المفرط للمياه في قطاعي الزراعة والصناعة يدفعان باتجاه زيادة الطلب على المياه. وقد تأثرت محافظات النجف وكربلاء والقادسية والمثنى وواسط من الهجرة المناخية، بسبب ندرة المياه. ففي عام 2021 ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة نزح 5838 شخصًا (973 أسرة) من هذه المحافظات بسبب ندرة المياه وارتفاع الملوحة والتلوث، حصة النجف منها (150) اسرة [3]. وفقاً لبيانات عام 2019 فإنّ الأراضي الزراعية التي تصحرت في محافظة النجف 66568 دونم، اما الأراضي المهددة بالتصحر 10287900 دونم وهي تشكل ما يقارب من 11 % من اجمالي الأراضي المهددة بالتصحر في العراق، اما مساحة الكثبان الرملية في المحافظة كانت 31597.3 دونم، والمعدل السنوي للغبار المتساقط على

(1) Nasrat Adamo, and others, Climate Change: Consequences on Iraq’s Environment, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, vol. 8, no. 3, 2018, P.43.

(2) International Organization for Migration (IOM), Migration, Environment, and Climate Change in Iraq, 9 Aug 2022, P.5.

(3) International Organization for Migration (IOM), op cit , P.11 and P.12.

المحافظة 25 (غم/م^2/شهر)، وهو يعد من المعدلات الأعلى في العراق باستثناء معدلات محافظتي ذي قار وديالى والتي كانت (35، 25) (غم/م^2/شهر) على التوالي[1].

وعلى الرغم من تزايد الوعي العام بمخاطر التغيرات المناخية، إلا ان قليلاً من القادة السياسيين وأصحاب القرار في الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية تعطي الأولوية لهذه القضية، مما يعني مستقبلاً احتمال نشوء الصراعات جراء تأثيرات المناخ[2]. لذا فإنّ التحديات البيئية ستبقى واحدة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد النجفي.

5- انخفاض التخصيصات المالية ومشاكل إدارة الميزانيات الاستثمارية

ان مصدر الأموال الاستثمارية في المحافظة يأتي من الميزانيات التي تتلقاها المحافظة من الحكومة المركزية وهي:

موازنة تنمية الأقاليم: يتم توزيع التخصيصات الاستثمارية على مستوى المحافظات حسب عدد السكان لكل محافظة، وتستقطع المحافظة بدورها نسبة للمشاريع الاستراتيجية العامة والباقي يوزع على الاقضية والنواحي وحسب عدد السكان.

موازنة البترودولار من خلال مصفى النجف. يعود اقتراح تخصيص أموال إلى المحافظات المنتجة للنفط الخام أو الغاز أو التي لديها مصافي تكرير النفط إلى عام 2010؛ إذ تلتزم وزارة المالية بتخصيص 5 دولار عن كل برميل نفطي منتج أو مكرر، خُفّض بعدها إلى دولارين لكل برميل منتج ودولارين لكل 150 متر مكعب منتج من الغاز، ثم خُفض إلى دولار لكل برميل منتج، ومعظم الأموال المخصصة لم تصل إلى المحافظات، وانما بقيت قوانين مجمدة. وهذه الأموال يفترض ان تُخصص إلى المشاريع المرتبطة بالبيئة إلا ان الواقع اثبت عكس ذلك[3]، ففي النجف يتم تخصيص معظم هذه الأموال ضمن هذه الموازنة إلى المشاريع الخاصة مثل قصر الثقافة والمحكمة الرئيسية والمشاريع الاستراتيجية والتي تعود بالنفع إلى جميع افراد المحافظة.

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاءات البيئية، ص24 وص49.

(2) Nussaibah Younis, EARLY WARNING: HOW IRAQ CAN ADAPT TO CLIMATE CHANGE, EUROPEAN COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS, July 2022, P.1.

(3) منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات، واخرون، الحكومات المحلية ودورها في المسائلة في الإيرادات النفطية: كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد في العراق، العراق، 2015، ص45.

موازنة الفقر: تحدد من قبل وزارة التخطيط ضمن استراتيجيات تخفيف الفقر، وتخصص إلى بعض المشاريع في المناطق الأكثر فقراً، مثلاً يخصص للمدارس في المناطق الفقيرة. وفي احدى الفترات كانت تدار من قبل دائرة التخطيط في المحافظة. وقد حدث تلكؤ بإدارتها، لذا أُحيلت إلى هيئة الاعمار.

المساعدات والمنح الدولية ومشاريع منظمات المجتمع المدني: وهي الأموال التي قد تحصل عليها المحافظة كمساعدات ومنح من مختلف المؤسسات الدولية والمحلية، وهذا المصدر يعد من المصادر غير المستقرة وعادة ما يخصص إلى مشاريع محددة دون تدخل مباشر من قبل المحافظة.

الإيرادات المحلية التي تحصل عليها المحافظة من الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين كالخدمات البلدية والرسوم، ومن الاستثمارات المحلية كمطار النجف الدولي؛ إذ تخصص نسبة معينة إلى المحافظة ويرسل الباقي إلى الخزينة الاتحادية وحسب الوزارات المعنية.

ان ما يخصص إلى المحافظة لا يلبي الاحتياجات الفعلية لمتطلبات سكانها من الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والبنية التحتية وغيرها، كما ان الإجراءات والتعقيدات المتبعة من قبل وزارة المالية ووزارة التخطيط وضعف الإدارة المالية للإدارات المتعاقبة للمحافظة تساهم بشكل كبير في تخفيض نسب التنفيذ من الأموال المخصصة للمحافظة. ووفقاً لبيانات عام 2021 فقد خُصص إلى المحافظة كميزانية استثمارية 243.703 مليار دينار، تم صرف 101.043 مليار دينار منها، أي بنسبة تنفيذ 41.4 %، وهذه النسبة تعد اقل من المتحقق في العام (2020)، وتزيد عن متوسط التنفيذ على مستوى البلد والبالغ 35.66 %، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (3-10): التخصيصات الاستثمارية المخصصة والمبالغ المصروفة للمحافظات العراقية لعام 2021

المحافظة	المبلغ المخصص (مليار دينار)	المبلغ المصروف (مليار دينار)	نسبة التنفيذ (الصرف) %	زيادة أو انخفاض النسبة عن العام الماضي
النجف الاشرف	243.703	101.043	41.4	انخفاض
بغداد	1087.188	66.470	6.1	انخفاض
نينوى	543.044	115.767	21.3	انخفاض
البصرة	1074.969	467.877	43.5	انخفاض
الانبار	518.610	388.138	74.8	ارتفاع
بابل	428.221	106.058	24.7	انخفاض
ديالى	240.713	78.294	32.5	انخفاض
كربلاء المقدسة	176.910	107.211	60.6	ارتفاع
ذي قار	289.421	68.227	29.7	انخفاض
كركوك*	-	-	-	
صلاح الدين	309.091	82.986	26.8	انخفاض
المثنى	182.000	85.623	47	انخفاض
واسط	227.083	82.927	36.5	انخفاض
الديوانية	197.241	56.527	28.6	انخفاض
ميسان	239.482	61.798	25.8	انخفاض
المجموع	5757.676	1868.946	المتوسط: 35.66	انخفاض

(*) البيانات غير متوفرة

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات عام 2021، العراق، 2021.

6- نظام التربية والتعليم غير الملائم لاحتياجات التطور الاقتصادي والصناعي

يعد التعليم أحد العوامل الأساسية للتطور الاقتصادي؛ إذ لا يمكن لأي بلد أن يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً دون استثمار كبير في رأس المال البشري؛ إذ يثري التعليم فهم الناس لأنفسهم والعالم، ويحسن نوعية حياتهم ويؤدي إلى فوائد اجتماعية كبيرة للأفراد والمجتمع، ويرفع إنتاجية الناس وإبداعهم[1].

(1) Ilhan OZTURK, THE ROLE OF EDUCATION IN ECONOMIC DEVELOPMENT: A THEORETICAL PERSPECTIVE, Journal of Rural Development and Administration, Volume XXXIII, No. 1, Winter 2001, P.39.

ان نظام التربية والتعليم في محافظة النجف الاشرف بكونه جزءاً من نظام التربية والتعليم في العراق يعد غير ملائم لمتطلبات التطور الاقتصادي في المحافظة ولا سيما التطور الصناعي، فالمناهج الدراسية المعتمدة في المؤسسات التعليمية المختلفة في عموم المحافظة تكون مخرجاتها غير متوافقة مع متطلبات سوق العمل، وتتميز المخرجات بافتقارها إلى الأدوات والمهارات اللازمة لتطوير اقتصاد المحافظة، ولا تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة في العالم في ظل الثورة الصناعية الرابعة وما تمخض عنها من أتمتة عالية لمختلف أنواع الصناعات وانترت الأشياء والروبوتات الذكية والاتجاه نحو الطاقة النظيفة.

7- التغيرات الاقتصادية في العالم

تتسارع التطورات الاقتصادية في العالم، منها ان حجم الاقتصاد العالمي يمكن أن يتضاعف بحلول عام 2050، وهو ما يفوق بكثير النمو السكاني، بسبب استمرار تحسين الإنتاجية المدفوعة بالتكنولوجيا المتطورة، ويتوقع ان تهيمن الاقتصادات الناشئة على القرن الحادي والعشرين. وتكون الصين بحلول عام 2050 أكبر اقتصاد في العالم بفارق كبير عن الولايات المتحدة الامريكية، بينما من الممكن أن تتخطى الهند الولايات المتحدة لتحتل المرتبة الثانية عالمياً. كما يتوقع تغيير كبير في سياسات الدول والشركات في مجالات مثل المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والطاقة وتغير المناخ والنقل والإسكان وطبيعة الاستثمار في البنية التحتية[1]. كما ستكون نتائج الثورة الصناعية الخامسة 5IR قد ظهرت اثارها على العالم بشكل كبير، وتسمى أيضاً بالثورة الاقتصادية الخامسة، وتتمثل بعصر ما بعد الذكاء الاصطناعي، وانترت الأشياء، وهي تصور أو استشراق مستقبلي لما يكون عليه العالم بعد الثورة الصناعية الرابعة. فالتغير سيكون من نصيب الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن الجمع بين الروبوتات والبشر في مكان العمل، والعمل على إيجاد الألفة بينهما كون ستكون الروبوتات المستقبلية ذات عاطفة تستطيع قراءة تعابير وجه الانسان والتعامل مع لغة الجسد.

ولذلك على الرغم من ان الثورة الصناعية الخامسة ستشهد المزيد من الابتكار والتطور والإبداع، من خلال مستويات عالية من الأتمتة مدعومة من الذكاء الاصطناعي، إلا انها ستكون عكس الثورة الصناعية الرابعة؛ إذ تتجه نحو خدمة الإنسانية. وبينما استمرت الفترة بين

(1) PWC, The Long View How will the global economic order change by 2050?, February 2017, P.3.

الثورتين الصناعية الأولى والثانية قرابة 90 عامًا، فقد تقلصت إلى 44 عامًا بين الثورتين الثانية والثالثة، وما يقرب من 31 عامًا بين الثالثة والرابعة، مما يعني أن المستقبل يحدث بشكل أسرع مما نتخيل وأن الثورة الخامسة قد تطرق أبوابنا في العقد المقبل. والثورة الصناعية الخامسة ستلغي الحواجز بين العالمين الطبيعي والافتراضي، وستكون التقنيات الجديدة أكثر تقدمًا من أي شيء عرفناه من قبل، وستكون أسرع وأكثر قابلية للتطوير، وسيكون لدى الأشخاص وصول أكبر إلى الأجهزة؛ إذ يمكن استخراج كميات هائلة من البيانات ومعالجتها بذكاء لتحسين الكفاءة والإنتاجية مع خلق فرص عمل جديدة [1].

هذه التطورات المتسارعة بحد ذاتها تعد تحدي كبير لأصحاب القرار، وستكون لها اثار مهمة على اقتصاد محافظة النجف. ولغرض مسايرة الاقتصاد العالمي وتلافي العيش في عزلة اقتصادية، يجب على اصحب القرار معرفة ما هو المطلوب من المحافظة؟ سواء للتحضير لوظائف غير موجودة حاليًا، أو تحديد استخدام التقنيات التي لم يتم اختراعها، أو حل المشكلات التي لم تحدد بعد، واي تقاعس في هذا المجال ستكون له اثار سلبية على اقتصاد المحافظة ومستقبل سكانها.

8- الفساد الإداري والمالي

يبدو ان مشكلة الفساد الإداري والمالي ستظل ظاهرة شبه مستديمة في ظل الأوضاع الحالية؛ إذ لاتوجد بوادر حقيقية تحد من تفشي هذه الظاهر في العراق بشكل عام وفي محافظة النجف بشكل خاص. فهذه الافة لعب دورا كبيرا في تقويض فرص تحسين الأداء وتطوير الاقتصاد نتيجة هدر المال العام والمبالغة في تكاليف المشروعات والمشتريات الحكومية وتنفيذها بكفاءة اقل، وضعف الاستثمار الاجنبي. فوفقاً لتقرير هيئة النزاهة لعام 2021 فإنّ عدد الاخبارات المسجلة وصلت إلى 1444 اخباراً، وعدد المتهمين في القضايا الجزائية في مكتب النجف 492 متهم، منهم متهم بدرجة وزير، وبعدد قضايا وصل إلى 646 قضية، وعدد أوامر القبض بلغ 98 أمراً[2].

(1) Sabah Hameed Ali, Hayder Ayad, Mithaq Taher Al Rubaie, Fifth Industrial Revolution (New Perspectives), International Journal of Business, Management, and Economics, Vol. 3 No. 3, August 2022, P.203.

(2) جمهورية العراق، هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، العراق، ص79 وص86 وص88.

ثالثاً: مستقبل الاقتصاد النجفي.. آليات التحول

سعت البشرية منذ فترة طويلة للتنبؤ بالمستقبل، لدرجة عُدّ التنبؤ بمثابة لعبة للبعض، وهوس للكثيرين. وقد يلعب عنصر الصدفة والاحداث غير المتوقعة دورا مهما في التأثير على المشهد المستقبلي، ويتطلب التنبؤ بمستقبل أي اقتصاد بُعد نظر ورؤية وفطنة تكتيكية. وذلك لأن وتيرة التغيير غير مسبوقة، مع التطور السريع في مجالات التكنولوجيا والموارد الطبيعية والبيئة والجغرافيا السياسية والأمن على وجه الخصوص.

إنّ القرن الحادي والعشرين هو عصر التعقيد المتزايد والتغيير المتسارع، وهو عصر يتميز بوجود المعلومات في كل مكان وتغيير سريع من الصعب التنبؤ به. لذا يمكن أن نقول بشيء من اليقين أنه خلال الثلاثين إلى الأربعين عامًا القادمة، ستكون هناك تغييرات جذرية في الأنظمة الطبيعية للعالم، وأن الأحداث الكبرى ستفاجئنا[1]. لذلك ستكون الحياة الاقتصادية في عام 2050 مختلفة جذريًا عن الحياة التي نعيشها اليوم من حيث طبيعة الأنماط الاستهلاكية وسبل اشباعها، نتيجة حدوث تغييرات جذرية في السياسة والاقتصاد وأسلوب الحياة وطبيعة الأعمال وتغير الأسواق والقطاعات المشاركة في الدخل، وتمكين التعليم للجميع مع تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

هنالك العديد من المخاوف التي تثير قلق العالم حول مستقبل الاقتصاد العالمي، منها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في عام 2020 وفقاً لاستفتاء عام 2016 لتبدأ إجراءات الخروج من الاتحاد في عام 2017 [2]، وهذا قد يؤسس إلى تحولات هيكلية أعمق في الاقتصاد العالمي، مدعوماً برد الفعل الشعبي العنيف ضد العولمة والأتمتة والتأثير الملحوظ لهذه الاتجاهات في زيادة عدم المساواة في الدخل وإضعاف التماسك الاجتماعي[3]. والحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية ولاسيما في مجال الطاقة والغذاء، والصراع التجاري الصيني -الأمريكي ومستقبل تايوان، كذلك زيادة سكان العالم في عام 2050

---

(1) Ministry of Cabinet Affairs and the Future, WHAT WILL THE WORLD LOOK LIKE IN 2050?, First Edition, Dubai, October 2017, P.5-9.

(2) HM Government, The United Kingdom's exit from and new partnership with the European Union, February 2017, P.5.

(3) PWC, op. cit, P.3.

إلى 9.74 مليار نسمة[1]. كما ان منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة ساخنة وغير مستقرة أمنيا نتيجة الصراع العربي-الإسرائيلي.

تشكل هذه الاتجاهات تحديات سياسية حقيقية في جميع أنحاء العالم المتقدم والنامي، تتطلب جهودًا حازمة من قبل الحكومات لتعزيز جودة التعليم والتدريب، ومعالجة الظلم الملحوظ من خلال سياسات مالية فعالة تستهدف الحد من هذه المخاوف. كما أنها تتطلب قيادة سياسية حقيقية لمقاومة الدعوات إلى زيادة الحمائية والحفاظ على الزخم في القضايا طويلة الأجل مثل تغير المناخ والحد من الفقر العالمي، مع الحفاظ على المرونة الكافية للتغلب على العواصف السياسية والاقتصادية المستقبلية[2].

ان الاقتصاد النجفي لا يعد اقتصاداً مستقلاً بحد ذاته، وانما هو جزء من الاقتصاد العراقي ومرتبط إدارياً ومالياً بهذا الاقتصاد، وبقرارات وسياسات الحكومة الاتحادية وقوانين وتشريعات البرلمان العراقي، لذا فإنّ مستقبل الاقتصاد النجفي لن يبتعد كثيراً عن مستقبل واتجاه الاقتصاد العراقي، كون الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات (قبل إيقاف العمل بها في عام 2019 من قبل البرلمان العراقي نتيجة الاحتجاجات الشعبية) وللمحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية تعد محدودة نسبياً ولا تتعدى ادارة شؤون المحافظة من خلال إقامة المشاريع المختلفة وتقديم الخدمات للسكان. لذلك فإنّ اقتصاد المحافظة سيرتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العراقي ولا يستقل إلا بحدود معينة ناجمة من خصوصية المحافظة وطبيعتها الدينية وما تمتلكه من موارد طبيعية وثروات معدنية.

بشكل عام يتوقع ان يأخذ مسار الاقتصاد النجفي أحد الاتجاهين: الأول، توافقاً مع توقعات منظمة اوبك سيبقى اقتصاد محافظة النجف يعتمد على التخصيصات المالية الحكومية التشغيلية والاستثمارية والمتأتية من الريع النفطي، كون النفط سيبقى يشكّل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة. وتشير الدراسات المستقبلية إلى زيادة انتاج العراق من النفط في ظل توقعات أوبك التي ترى بأن النفط سيبقى هو الوقود الذي يحتل الحصة الأكبر من مزيج الطاقة العالمية حتى عام 2045 وبنسبة 28 % من ميزان الطاقة العالمي وبحدود (99) مليون

(1) https://www.populationpyramid.net

(2) PWC, op. cit, P.3.

برميل يومياً، ومن المتوقع أن النفط والغاز معاً يبقيان يمثلاًن أكثر من 50 %[1]. بينما نجد سيناريو اخر لمجموعات شركة Total Energies يتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط في عام 2050 إلى 35 مليون برميل فقط، نتيجة انخفاض تكلفة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات بمعدل 10 في المائة تقريبًا سنوياً لعقود متعددة[2]. لذلك فإذا تحقق هذه السيناريو فستنخفض التخصيصات المالية للمحافظة بشكل كبير، وقد تصل إلى أكثر من 50 % من التخصيصات الحالية.

من المتوقع حدوث توسع اقتصادي عالمي في العقود القادمة من خلال الزيادة الإجمالية في الإنتاجية الاقتصادية والنمو اللاحق للثروة [3]. ولن يكون الاقتصاد النجفي بعيداً عن ذلك، على الرغم من تباطؤ النمو واحتمال حدوث ركود في بعض الاوقات، لينجم عنه تحسن المستوى المعاشي لعموم طبقات المجتمع النجفي ومن ثم التحول التدريجي إلى أنماط الاستهلاك الغربية والاستهلاك المظهري، الذي ظهرت ملامحه منذ سنوات عديدة في المحافظة.

اما الاتجاه الثاني، فإنّ هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة ولا سيما في مجال الطاقة ستؤول إلى تحول هيكلي في اقتصاد المحافظة، كون في عام 2050 قد تنخفض التخصيصات المالية بحوالي أكثر من 50 % كما أسلفنا، فضلاً عن انخفاض كبير للتوظيف في القطاع الحكومي، بسبب التغيرات الهيكلية المتوقعة في بنية الاقتصاد العراقي وانخفاض مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة انخفاض مساهمة النفط في ميزان الطاقة العالمي. وفيما يلي تصور لآفاق الاقتصاد النجفي عام 2050:

1 ـ القطاع الزراعي: نتيجة ارتفاع حجم السكان في عام 2050 إلى 2.74 مليون نسمة وإلى 3.19 مليون نسمة عند إضافة الهجرة الداخلية المتوقعة، فإنّ القطاع الزراعي سيشهد تغيرات مهمة، منها الاستغناء عن المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه كالرز واستبدالها بمحاصيل تحتاج إلى مياه اقل أو تغيير خصائص البذور وتقليل حاجتها إلى الماء، مع استخدام الأساليب الزراعية الحديثة كالري بالتنقيط واستخدام القنوات المبطنة

(1) OPEC, Monthly Oil Market Report, Vienna, 6-7-2022, P.51.

(2) Energy In 2050: OPEC's rosy oil forecast in sharp contrast to Total Energies' alarming 'rupture' scenario, An article published on the following link:
-https://financialpost.com/commodities/energy/big-oil-splits-on-oils-future

(3) Ministry of Cabinet Affairs and the Future, op cit, P.13.

والاستفادة من المياه الجوفية، بسبب انخفاض واردات نهر الفرات بشكل كبير كما متوقع، وزيادة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي لغرض تعزيز الامن الغذائي لسكان المحافظة وتوفير فرص العمل لشباب المحافظة. ووفقاً للتكنولوجيا المتوقعة عام 2050 فإنّه يمكن مضاعفة الإنتاج الزراعي دون زيادة مساحة الأرض أو المياه المستخدمة[1]. كما متوقع ان تشهد مساحات شاسعة من صحراء النجف الاستثمار الخاص بشقيه الأجنبي والمحلي من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية والاعتماد على المياه الجوفية وزراعتها بالمحاصيل التي تعد كمدخلات لبعض أنواع الصناعات، وإقامة المصانع القريبة منها، كإنشاء مزارع الزيتون ومعامل انتاج زيت الزيتون، وزراعة أشجار الفاكهة والنخيل وإقامة مصانع تعليب وتغليف قربها[2]. هذه التطورات المتوقعة للقطاع الزراعي ستلعب دور كبير في تعويض النقص الحاصل في التخصيصات المالية للمحافظة، وتعزيز الامن الغذائي لسكانها، وتزويد الصناعة المحلية والمحافظات المجاورة بما تحتاجه من مدخلات زراعية. كما ستشهد المحافظة إقامة الكثير من حقول العجول والدجاج والاغنام والنعام وغيرها، لإدامة سلة الغذاء لسكان المحافظة في ظل الزيادة السكانية. كما سيتميز المزارع النجفي بثقافة تنويع مصادر الدخل الزراعي والاستفادة من الأرض اقصى استفادة ممكنة مستفيدا من زيادة الطلب على منتجات القطاع الزراعي وتطور التكنولوجيا الزراعية، لاسيما وان مناخ المحافظة كجزء من العراق والعالم سيشهد تغيرات مناخية تزيد من مخاطر الزراعة.

2 ـ القطاع الصناعي: كان هناك إهمالاً كبيراً للقطاع الصناعي من قبل الحكومة الاتحادية والمحلية على مرّ السنين؛ إذ كان معظم التركيز على صناعة النفط، لذا بقي العراق يعتمد بشكل كبير على النفط ويفتقر إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى اعتماد القطاع الصناعي على الأموال المتولدة من النفط[3]. ومع مرور الوقت ووصولًا إلى عام 2050 يتوقع ان ينمو القطاع الصناعي بشكل تدريجي من خلال توطّن العديد من الصناعات الجديدة، كونها تكون مشاريع مجدية اقتصادياً لتوفر الكثير من الموارد في المحافظة والمحافظات القريبة،

(1) Samuel A. DiPiazza, and others, Vision 2050: The new agenda for business, World Business Council for Sustainable Development, April 2010, P.4.

(2) للاطلاع على مستقبل التطورات التكنولوجية في مجال الزراعة، انظر في: ماتيو دي كليرسك، أنشو فاتس، ألفارو بيل، مستقبل تكنولوجيا الزراعة، القمة العالمية للحكومات، شباط/فبراير، 2018.

(3) Iraqi Industrial Overview, giz, P.2. Study published at the following link:
- https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Industrial-Sector-in-Iraq-KAPITA.pdf

وتوفّر الايدي العاملة ذات المستوى المهاري المتوسط والخبرة الجيدة، فزيادة حجم سكان المحافظة سيكون له تأثير مزدوج على إقامة العديد من الصناعات، فمن جهة تساهم زيادة السكان في توسع حجم السوق وزيادة الطلب على مختلف السلع الصناعية، لتصبح بعض المشاريع العملاقة مجدية اقتصاديا طبقاً لمنطوق النظرية الاقتصادية والاستفادة من وفورات الحجم Economies Scale وتدنية التكاليف[1]. ومن جهة ثانية توفر هذه الزيادة السكانية الايدي العاملة الرخيصة للصناعة من خلال زيادة عرض العمل وتشجيع المنتجين على زيادة الاستثمار والاستخدام ومن ثم تدوير عجلة الاقتصاد. كما ستشهد المحافظة إقامة العديد من الصناعات الغذائية كصناعة التعليب وصناعة الزيوت وتعبئة التمور وصناعة معجون الطماطم وصناعة الدبس وغيرها من خلال الاستفادة من انتاج القطاع الزراعي للمحاصيل الزراعية المتعددة، مع التوقع بازدهار الصناعات الانشائية وصناعات مواد البناء واطئة الكلفة وصديقة للبيئة وتطور الصناعات النسيجية والخياطة والصناعات الجلدية وظهور الصناعات التجميعية لبعض الأجهزة الكهربائية والصناعات الرقمية كونها تكون صناعات مجدية من الناحية الاقتصادية نتيجة توسع السوق المحلية. ويمكن الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال استخدام المواد؛ إذ يتوقع أن يحصل في عام 2050 تحسيناً من أربعة إلى عشرة أضعاف في استخدام الموارد والمواد[2]. كما سيشهد هذا القطاع تدفق الاستثمار الأجنبي المحلي والاجنبي للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة ونقل الخبرات الأجنبية إلى المحافظة في ظل اقتصاد أقرب ما يكون إلى اقتصاد السوق بعد هفوت بريق الريع النفطي وانخفاض التخصيصات المالية إلى المحافظة.

في عام 2050 تسعى إدارة المحافظة إلى قيادة الطريق في الجمع بين القاعدة الصناعية الأساسية للاقتصاد الحديث مع التخفيضات العميقة للانبعاثات المطلوبة لتحقيق الأهداف المناخية. وهذا من شأنه أن يجعل الانبعاثات الصناعية إحدى العقبات الرئيسية أمام صافي الانبعاثات الكلية. وهنا التحدي يتمثل بالآتي: هل من الممكن خفض الانبعاثات الناجمة من الصناعة إلى صافي الصفر net zero بحلول عام 2050؟. وهل من الممكن الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال من خلال احتجاز الكربون وتخزينه باعتباره الخيار

(1) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، الاقتصاد الجزئي: النظريات والسياسات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص181.

(2) Samuel A. DiPiazza, and others, op cit, P.4.

الرئيسي لإجراء التخفيضات المطلوبة، أو اللجوء إلى الاقتصاد الدائري circular economy كحل اخر مهم يمكن من خلاله تخفيض الانبعاثات، بالتزامن مع الابتكارات في العمليات الصناعية والرقمنة وتقنيات الطاقة المتجددة وغيرها[1]. وتطوير حلول وأنماط حياة وسلوكيات أكثر فعالية من الناحية البيئية، ودمج تكلفة العوامل الخارجية، بدءًا من الكربون وخدمات النظام البيئي والمياه؟. لذا فإنّ القطاع الصناعي في المحافظة لن يكون في معزل عن هذه التطورات في ظل توقعات تزايد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة والمناخ.

3 ـ **قطاع الخدمات:** لن يكون المجتمع النجفي في عام 2050 بعيداً عن مفهوم المجتمع الشبكي network society، وهي تسمية لوصف المجتمع الحديث؛ إذ تقوم الشبكات الاجتماعية والإعلامية بتشكيل النمط الأساسي للهياكل التنظيمية، من خلال وجود شبكة مهنية واجتماعية كبيرة ذات أهمية كبيرة للفرد والمجتمع، ويكون الإنترنت المحرك الأساس لهذا التطور، لأن الويب يجعل من السهل على المنتجين والمشترين الاتصال مباشرة ببعضهم البعض، متجاوزًا قنوات التوزيع التقليدية المركزية. وتعد أسواق واحد إلى واحد P2P (Peer-to-peer) أحد أبرز مظاهر مجتمع الشبكة في المحافظة، لتكون جزءاً من نظام اجتماعي اقتصادي مبني حول الإنشاء والإنتاج والتوزيع والتجارة والاستهلاك المشترك للسلع والخدمات من قبل مختلف الأشخاص والمنظماتٍ[2]. كما يتوقع ان تقوم الحكومات المحلية في المحافظة بتصميم الجيل التالي next generation من البنية التحتية الاجتماعية والشروع ببنائها في حالة توفر السيولة المالية وتشغيلها بطريقة أكثر ذكاءً مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للمجتمع.

وخلال عام 2050 يتوقع ان يكون الدور الريادي للقطاع الخاص من خلال خصخصة معظم الأنشطة الاقتصادية والخدمية؛ إذ سيتخلى القطاع الحكومي بشكل تدريجي عن دوره في تقديم الدعم المستمر إلى الخدمات العامة كخدمات الطاقة والماء والوقود والغذاء والصحة والطرق الرئيسة، لغرض تقليل الانفاق العام والتوجه نحو المشاريع الاستراتيجية التي يعجز القطاع الخاص عن تنفيذها، لأسباب اقتصادية كانخفاض ربحيتها أو تحقيقها للخسارة، أو

(1) European Climate Foundation, and Others, material economics, Industrial Transformation 2050: Pathways to Net-Zero Emissions from EU Heavy Industry, Executive Summar, University of Cambridge Institute for Sustainability Leadership, 2019, P.7.

(2) Ministry of Cabinet Affairs and the Future, op. cit., P.15.

اسباب فنية، أي تحتاج إلى إمكانيات كبيرة أو لها ارتباط بالأمن القومي. كما يتوقع ان تزداد نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي للمحافظة بشكل يفوق مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية.

4 ـ **قطاع السياحة:** تتميز محافظة النجف الاشرف بقدسيتها الدينية لدى مئات الملايين من المسلمين لوجود مرقد الامام علي بن أبي طالب ع، وهو من أهم مواقع السياحة الدينية، الذي يستقبل ما يقارب 40 مليون زائر سنوياً[1]. وابن أخيه مسلم ابن عقيل ع في قضاء الكوفة، ووجود العديد من قبور الأنبياء والاولياء والصالحين والمقامات الدينية المختلفة. وكذلك وجود مقبرة وادي السلام التي تعد واحدة من أكبر المقابر في العالم والتي بدأ الدفن بها منذ أكثر من 13 قرن، وهي ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، ويمتلك العراق أربعة مواقع للتراث العالمي معترف بها من قبل اليونسكو بالإضافة إلى أحد عشر موقعًا إضافيًا في القائمة المؤقتة[2]. كذلك فإنّ المحافظة تضم العديد من الاثار والمعالم التاريخية والطبيعية، لذا سيكون لهذا القطاع دور مهم وحيوي في تنشيط اقتصاد المحافظة بعد عقود طويلة من اعتمادها على حصتها من الريع النفطي. ستزداد في عام 2050 نسبة مساهمة قطاع السياحة في دخل المحافظة وسيوفر الاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة لسكان المحافظة فضلاً عن تحقيقه عوائد غير مباشرة تتمثل بتنشيط الصناعات والخدمات المرتبطة بالسياحة؛ إذ سيكون هذا القطاع جاذبا للاستثمار الخاص المحلي والاجنبي.

رابعاً: سيناريوهات نمو الاقتصاد المحلي

ازداد الاهتمام بالدراسات المستقبلية نتيجة المخاطر الكبيرة التي تهدد العالم، وأصبحت تدار من قبل المستويات العليا للقيادات التنفيذية وإدارات التخطيط في المنظمات والمؤسسات والدول في جميع أنحاء العالم المتقدم والنامي. وقد تطورت بحيث أصبحت تسعى إلى استقراء المستقبل والانتقال من «المستقبل» إلى المستقبل البديل[3].

(1) National Investment Commission, Governorate of Holy Najaf, Iraq, 2013, P.2.

(2) Rahim M. Alabdali, Geographical analysis of mortality in Najaf city, Iraq: prospects for Tourism, African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 7 (4) , 2018, P.2.

(3) Sohail Inayatullah, Futures Studies: Theories and Methods, WORLD FUTURES STUDIES FEDERATION, January 2013, p.37. Research published on the following site:
- https://wfsf.org/futures-studies-theories-and-methods-sohail-inayatullah-2013/

يتم التحليل المستقبلي من خلال صياغة افتراضات (سيناريوهات) مستقبلية حول ظاهرة معينة وما تؤول إليه لمدد زمنية متعددة تكون مبنية على عدد من الافتراضات والعوامل الفاعلة، تظهر خلالها التغيرات المحتملة في المسار الزمني المستقبلي المراد استشرافه. وعلى ضوء العديد من الدراسات بما فيها الدراسة الحالية والتوقعات المستقبلية للاقتصاد النجفي. فإنّه سيتم صياغة ثلاث سيناريوهات مستقبلية للاقتصاد النجفي عام 2050 والمتمثلة بالآتي:

1- السيناريو المرجعي (النمو المستقر)

يشير هذا السيناريو إلى الحالة الوسط بين التفاؤل والتشاؤم أي الحالة الواقعية للتوقعات المستقبلية، وعادة ما تكون الأقرب إلى الواقع الفعلي، والمبني على الافتراضات الآتية:

- استمرار التخصيصات المالية الاتحادية إلى المحافظة المتأتية من العائدات النفطية.
- يكون معدل نمو السكان ضمن المتوقع، وعدم حدوث موجات نزوح أو هجرة للمحافظة.
- استمرار الاستقرار الأمني في العراق بشكل عام، وفي محافظة النجف بشكل خاص.
- حسن الإدارة والتخطيط والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة في ظل الثورة الصناعية الخامسة وتطوير البنية التحتية للمحافظة.
- استغلال الموارد البشرية والمادية الحالية والتي ستكتشف مستقبلا بشكل أمثل من خلال إقامة العديد من الصناعات.
- انحسار مشكلة الفساد الإداري والمالي
- استقرار حصة المحافظة من المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية.
- ارتفاع مساهمة السياحة في اقتصاد المحافظة.

أما فيما يتعلق بأهم العوامل الدافعة لهذا السيناريو هي:

1 ـ استمرار أسعار النفط بالارتفاع وعدم هبوطها إلى مستويات متدنية: على ضوء توقعات منظمة أوبك فإنّ النفط سيبقى مصدر مهم يحتل نسبة كبيرة من مزيج الطاقة العالمي حتى عام 2045 وبنسبة 28 في المائة من ميزان الطاقة العالمي وبحدود (99) مليون

برميل يومياً، ومن المتوقع أن يمثل النفط والغاز معا أكثر من 50 في المائة[1]. وعلى ضوء ذلك ستبقى الأسعار والواردات مستقرة بحدود معقولة لسيناريو أوبك، مما يعني استمرار التخصيصات المالية الاتحادية التشغيلية والاستثمارية للمحافظة، والتي ستلعب دوراً كبيراً في استقرار اقتصاد المحافظة ورفع مستوى التنمية الاقتصادية لسكانها.

2 ـ استقرار معدل نمو السكان ضمن المعدل المتوقع: وفقاً للتوقعات السابقة، فإنّ عدد سكان محافظة النجف في عام 2050 سيصل إلى 2.74 مليون نسمة، وعند إضافة الهجرة المتوقعة سيكون السكان 3.19 مليون نسمة، هذا العدد متوقع نتيجة ميول الاسرة النجفية في العقود المقبلة على تخفيض النسل مع تحسن مستوى الدخل وارتفاع معدلات التنمية. وهذا الحجم لن يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد والبنية التحتية للمحافظة في ظل استمرار حصول المحافظة على الميزانية التشغيلية والاستثمارية وفقاً للعامل الأول المتعلق بأسعار النفط.

3 ـ تعديل الدستور والاستقرار السياسي والاجتماعي: وفقاً لما هو متوقع سيستقر العراق سياسياً واجتماعياً بعد ان شهد انسداد سياسي لفترات زمنية متقطعة، مما ينعكس على الاستقرار الأمني في جميع المحافظات العراقية ومنها محافظة النجف؛ إذ ان الأحزاب والكتل السياسية تصل إلى قناعة مفادها ضرورة تعديل بعض فقرات الدستور العراقي لسنة 2005 لغرض تشكيل الحكومة بشكل اسرع وبدون مشاكل وعراقيل كبيرة وحسب الاستحقاق الانتخابي.

4 ـ حصول اتفاق حول حصة العراق من المياه مع دول الجوار. وفقاً لهذا السيناريو من المتوقع ان يحصل اتفاق مع الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات ولاسيما مع تركيا وتثبيت حصته المائية، الامر الذي ينعكس على حصة المحافظة من نهر الفرات ومن ثم استمرار الزراعة بشكل طبيعي مدعوم بتطور أساليب الري والترشيد باستهلاك المياه في القطاع المنزلي والصناعي نتيجة السياسة السعرية للمياه المستهلكة، وتنصيب العدادات الذكية على أساس الدفع المسبق لجميع المشتركين.

(1) OPEC, Monthly Oil Market Report, 62022-7-, op cit, P.51.

5 ـ تطور القطاع السياحي: من المتوقع في عام 2050 ان ترتفع نسبة مساهمة السياحة الدينية والترفيهية في اقتصاد المحافظة من خلال استقطابها للاستثمار الأجنبي، عبر إقامة الفنادق الفخمة وتطوير وطرق ووسائل النقل وازدهار الصناعات الشعبية (الفلكلورية) وتطوير الأماكن التاريخية والترفيهية كبحر النجف، وقد اثبتت الوقائع ان السياحة الدينية لم تنقطع حتى في اسوء الظروف الأمنية والاقتصادية التي مرت على البلد.

6 ـ تطوير نظام التربية والتعليم ليستجيب لحاجات سوق العمل، لاسيما في مجال التعليم والتدريب المهني ورفد القطاع الصناعي بما يحتاجه من مهارة ومعرفة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع عالمياً.

2- السيناريو التفاؤلي (النمو المتصاعد)

يشير هذا السيناريو إلى الحالة التفاؤلية (النمو المتصاعد) لاقتصاد محافظة النجف في عام 2050، والمبني على الافتراضات الآتية:

- زيادة التخصيصات المالية التشغيلية والاستثمارية للمحافظة بشكل كبير.
- يكون معدل نمو السكان اقل من التوقعات الحالية.
- استمرار الاستقرار الأمني في العراق بشكل عام وفي محافظة النجف بشكل خاص.
- حسن الإدارة والتخطيط والاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة في ظل الثورة الصناعية الخامسة وتطوير البنية التحتية للمحافظة.
- استغلال الموارد البشرية والمادية الحالية والتي ستكتشف مستقبلا بشكل أمثل من خلال إقامة العديد من الصناعات.
- القضاء بشكل نهائي على مشكلة الفساد الإداري والمالي.
- ارتفاع حصة المحافظة من المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية وازدهار القطاع الزراعي.
- ارتفاع مساهمة قطاع السياحة في اقتصاد المحافظة.

جدول (3-11): الصناعات المستقبلية التي يمكن اقامتها في النجف حتى عام 2050

الصناعة	عدد المنشآت	الصناعة	عدد المنشآت
الادوية	1	الصناعات البتروكيماوية	1
الاسمنت	2	الاصباغ	1
المستلزمات والمعدات الطبية	1	الاسفلت الكونكريتي	1
الطابوق	2	الأبنية الجاهزة	1
تجميع السيارات	1	البلاط والرخام والكاشي الموزائيك	1
معدات الطاقة النظيفة*	1	الخزف	1
الزجاج	1	الأجهزة الكهربائية	1
المطاط والبلاستيك	1	الصناعات الغذائية	2
الحواسيب والأجهزة الذكية	1	الاسمدة	1
صناعة الروبوتات	1	النسيج	1

(*) لاسيما الالواح الشمسية

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموارد المحلية في المحافظة

وهنالك عدد من العوامل الدافعة لهذا السيناريو هي:

1- ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة انتاج العراق وارتفاع الإيرادات النفطية: وفقاً للتوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) فإنّه بحلول عام (2050) قد تصل فإنّ أسعار النفط إلى (185) دولارًا للبرميل، ومن المتوقع أن يكون سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط حوالي (64) دولارًا بحلول عام (2025)، ثم يرتفع إلى (86) دولارًا بحلول عام (2030)، و(128) دولارًا بحلول عام (2040)، و(178) دولارًا بحلول عام (2050)[1]. وهذا الارتفاع الكبير في السعر يكون مصحوباً بزيادة الإنتاج والتصدير للعراق، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، ومن ثم تنعكس على زيادة التخصيصات المالية لمحافظة النجف، مع استمرار القطاع الحكومي بسياسات التوظيف العام.

2- تعزيز الإيرادات المحلية: وفقاً لهذا السيناريو فإنّ المحافظة ستعمل على تعزيز الإيرادات المحلية من الضرائب والرسوم وثمن الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخدمية

(1) U.S. Energy Information Administration. «Total Energy: Production: Crude Oil and Lease Condensate.» Accessed Nov. 10, 2021.

في المحافظة وايرادات المشاريع الاستراتيجية كمطار النجف الدولي، وغيرها. وهذا من شأنه تعزيز نمو اقتصاد المحافظة وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والبشرية.

3- عدم حصول زيادة كبيرة في حجم السكان: سيكون هنالك دفع كبير باتجاه تقليص النسل وانعدام الرغبة لدى الاسر بزيادة أبنائها، نتيجة التطورات السريعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة، كما هو الحال مع البلدان المتقدمة. وهذا من شأنه ان يؤدي إلى ان تكون الزيادة في حجم السكان اقل من المتوقع، الامر الذي لا يشكل ضغطاً كبيراً على الخدمات وعلى البنية التحتية وعلى حصة الفرد من التخصيصات المالية، مما يساهم في رفع مستوى معيشة السكان وتطوير البنى التحتية للمحافظة.

4- القضاء على الفساد الإداري وزيادة الاتمتة: وفقاً لهذه السيناريو فإنّه سيتم القضاء على مشكلة الفساد الإداري والمالي في المحافظة وزيادة الشفافية من خلال تعديل بعض القوانين واتخاذ القرارات المناسبة والقضاء على الروتين والبيروقراطية الإدارية من خلال الاتمتة العالية في ظل التطور التكنولوجي؛ إذ يمكن أن تساعد الأتمتة في تقليل التعطل وتقليل نفقات الإنتاج وتحسين جودة المنتج[1].

5- وجود التخطيط العلمي: من العوامل الدافعة لهذا السيناريو هو وجود التخطيط السليم المبني على أسس علمية رصينة والخطط تعد من قبل خبراء ومختصين في مجال الاقتصاد والإدارة والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير اساليب الإدارة لمؤسسات ودوائر المحافظة المختلفة.

6- زيادة حصة النجف من المياه: وفقاً لهذا السيناريو من المتوقع ان تزداد حصة المياه من نهري دجلة والفرات، نتيجة اتفاق العراق مع الدول المتشاطئة لنهري دجلة والفرات ولاسيما مع تركيا، مدعوما بحسن إدارة المياه في العراق من خلال إقامة السدود والخزانات واستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، مما يؤدي إلى زيادة حصة المحافظة من نهر الفرات ومن ثم استمرار الزراعة بشكل طبيعي مع توفير المياه الكافية للاستهلاك المنزلي والصناعي.

7- ازدهار القطاع السياحي: نظراً لما تتميز به محافظة النجف من قدسية لدى مئات الملايين من المسلمين، فإنّه وفقاً لهذا السيناريو فإنّ القطاع السياحي سيتطور بشكل كبير

(1) Uthayan Elangovan, Industry 5.0: The Future of the Industrial Economy, CRC Press, 2021, P.1.

وسيكون بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي، وسيخلق الكثير من فرص العمل لأبناء المحافظة والمحافظات الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع مساهمته في اقتصاد المحافظة وسيعزز من فرص النمو والتنمية الاقتصادية.

3- السيناريو التشاؤمي (انهيار الاقتصاد النجفي)

يُعد السيناريو التشاؤمي أسوء تصور لطبيعة اقتصاد محافظة النجف في عام 2050، والذي في حالة حدوثه سيؤدي إلى انهيار اقتصادها، وهو مبني على الافتراضات الآتية:

- انخفاض حجم التخصيصات المالية التشغيلية والاستثمارية إلى المحافظة بشكل كبير.
- ارتفاع حجم السكان بشكل أكثر من المتوقع.
- انعدام الاستقرار الأمني في العراق بشكل عام وفي محافظة النجف بشكل خاص.
- سوء الإدارة والتخطيط وعدم الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة في ظل الثورة الصناعية الخامسة.
- سوء استغلال الموارد البشرية والمادية الحالية والتي ستكتشف مستقبلا.
- استمرار مشكلة الفساد الإداري والمالي.
- انخفاض حصة النجف المائية وتدهور القطاع الزراعي.
- تدهور القطاع السياحي

اما أهم العوامل المتوقع ان تدفع باتجاه حصول هذا السيناريو هي الآتي:

1- انخفاض أسعار النفط وانخفاض الصادرات العراقية: وفقاً لشركة Total Energies يتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط في عام 2050 إلى 35 مليون برميل فقط[1]. على ضوء هذا السيناريو ستنخفض الإيرادات النفطية للعراق إلى أكثر من النصف، الامر الذي يؤدي إلى شحة كبيرة في تمويل النفقات التشغيلية والاستثمارية للعراق، مما ينعكس على انخفاض التخصيصات المالية لمحافظة النجف، وهو ما يؤدي إلى الكساد الاقتصادي للمحافظة في ظل تعذر الحصول على بدائل مالية محلية، وما يعزز هذا السيناريو الصراع

(1) Energy In 2050: OPEC's rosy oil forecast in sharp contrast to Total Energies' alarming , op cit.

الروسي-الغربي عبر بوابة أوكرانيا؛ إذ زاد الانفاق على مصادر الطاقة البديلة بشكل كبير مما يسرع من وتيرة التحول من الوقود الاحفوري والدفع باتجاه الطاقة الخضراء green energy وهي طاقة نظيفة وغير ملوثة تأتي من مصادر متجددة بنسبة 100٪، مما يجعلها بديلاً أكثر صداقة للبيئة واستدامة للوقود الأحفوري[1].

2- فقدان الأمن: وفقاً لهذا السيناريو فإنّ العراق لن يستقر سياسياً واجتماعياً وامنياً خلال العقود المقبلة. وبدون الاستقرار السياسي لن يكون هنالك استقرار اجتماعي ومن ثم ينعدم الامن، الامر الذي ينعكس على استقرار محافظة النجف والذي ستكون له اثار سلبية على الاقتصاد النجفي، فإما تنشب حالة صراع داخلي أو حرب خارجية، كون العراق يعيش في منطقة ساخنة وغير مستقرة، لذا فإنّ النتائج المتوقعة ستكون أكثر تشاؤمية.

3- الانفجار السكاني: يتوقع حصول زيادة كبيرة في سكان المحافظة باعتبارها من المحافظات الآمنة في العراق؛ إذ نتيجة حصول حدث معين كالكوارث الطبيعية والحروب كما حصل خلال الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980، وظهور تنظيم داعش الإرهابي عام 1914، فإنّ المحافظة ستشهد هجرة داخلية من باقي المحافظات بحيث تؤدي إلى الضغط على الخدمات والسكن وفرص العمل، أو تحصل الهجرة نتيجة انعدام فرص العمل في الكثير من المحافظات العراقية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية للعراق.

4- انخفاض حصة المحافظة من المياه: وفقاً لهذا السيناريو ستشهد النجف موجة جفاف وشحة مياه، بسبب انخفاض حصة العراق المائية لنهر الفرات، وعدم استغلال المياه الجوفية بالمحافظة بالشكل الأمثل، مع سوء إدارة المياه، الامر الذي يؤدي إلى تدهور القطاع الزراعي في المحافظة وحصول هجرة داخلية من الريف باتجاه المدن، بحثاً عن فرص العمل، مما يهدد الامن الغذائي للمحافظة وتصحر مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة.

5- تدهور القطاع السياحي: ان السياحة في المحافظة لن تتطور كثيراً؛ إذ ستبقى تعاني من الإهمال وسوء الإدارة للمرافق السياحية وتخلف البنية التحتية وستقتصر على السياحة الدينية، والنتيجة يبقى القطاع السياحي قطاعا هامشيا لا يحقق سوى عوائد متدنية لا تتناسب مع مقومات السياحة في المحافظة.

(1) Raquel Ibar-Alonso, Raquel Quiroga-García, and d Mar Arenas-Parra, Opinion Mining of Green Energy Sentiment: A Russia-Ukraine Conflict Analysis, MDPI, 21 July 2022, P.2.

خامساً: الاستجابة للتحديات والخيارات المستقبلية

وفقاً للتحديات السابقة لاقتصاد محافظة النجف فإنّ الاستجابة لهذه التحديات والخيارات المستقبلية لإدارة المحافظة تتمثل في الآتي:

1- مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة في العالم في ظل الثورة الصناعية الخامسة، والعمل على استيراد التكنولوجيا وتطويعها للظروف المحلية للمحافظة وتطوير التكنولوجيا المحلية.

2- تطوير الكوادر الإدارية في المحافظة واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة في إدارة شؤون المحافظة، من خلال الدورات التطويرية وورش العمل داخل وخارج المحافظة.

3- تحسين أساليب إدارة المياه في المحافظة من خلال استخدام الأساليب الحديثة في الري كاستخدام القنوات المبطنة والري بالتنقيط، وإعادة تدوير المياه ونصب العدادات الذكية للاستخدام المنزلي والصناعي وبأسعار عادلة تراعي مستوى الدخل في المحافظة.

4- الاستفادة من المياه الجوفية المتجددة في المحافظة، وحفر الآبار الارتوازية وفقاً لحسابات دقيقة كي لا تعرض خزين المياه إلى خطر النضوب، كون الأولية لهذه المياه في المناطق الصحراوية هي لسد حاجة السكان وحيواناتهم.

5- دعم القطاع الزراعي وتطويره من خلال زيادة التخصيصات المالية وتقديم القروض المصرفية الميسرة وإقامة المشاريع الاستراتيجية التي تطور القطاع.

6- استغلال الأراضي الصحراوية من خلال الاستثمار المحلي والاجنبي عبر إقامة المزارع الكبيرة وزراعة المحاصيل التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه على غرار بعض التجارب الدولية كالسعودية، والتي ستكون لها آثار اقتصادية وبيئية في الوقت ذاته.

7-تنويع مصادر الدخل المحلي للمحافظة من خلال المشاريع الاستراتيجية وتحسين الخدمات البلدية والقضائية والصحية والتعليمية، وغيرها.

8- تطوير السياحة الدينية من خلال الشروع ببناء الفنادق الحديثة والشقق الفخمة والفلل السياحية وتطوير طرق النقل المرتبطة بهذه الأماكن، والاعتماد على خريجي أقسام وكليات السياحة كعاملين واداريين للمرافق السياحية.

9- تطوير السياحة الترفيهية من خلال الاستفادة من تاريخ محافظة النجف وطبيعتها، وتطوير المعالم السياحية التاريخية كآثار مملكة الحيرة وقصر الامارة والخانات القديمة، وتطوير المعالم الطبيعية كبحر النجف، والمحافظة على كهوف وتلال طارات النجف كمعلم طبيعي. واشراك القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

10- الاهتمام بالقطاع الخاص وتطويره وتعزيز دوره في ادارة اقتصاد المحافظة، وفي توفير فرص العمل، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي لاسيما في الزراعة والصناعة.

11- الاهتمام بالجانب البيئي للمحافظة، من خلال إقامة الصناعات الصديقة للبيئة، واستحداث ضريبة بيئية تراعي التكلفة الخارجية للمشاريع الاقتصادية، والحد من انبعاث الغازات الدفينة من الصناعة والاقتراب من سيناريو صافي الصفر net zero بحلول عام 2050.

12- إقامة الاحزمة الخضراء حول المحافظة وزيادة المساحات الخضراء بمختلف اقضية ونواحي المحافظة لغرض التخفيف من اثار التغيرات المناخية.

13- تطوير قطاع النقل في المحافظة من خلال إقامة شبكات طرق حديثة وادامة الطرق الحالية، مع ربط المحافظة بالطريق الدولي، واقامة مترو معلّق يغطي الأمان الرئيسية في المحافظة، وانشاء سكك حديد تربط المحافظة مع باقي المحافظات لاسيما مع محافظتي بغداد وكربلاء وجلب قطارات سريعة من خلال طرحها كفرص استثمارية.

14- تقليل نسبة النفقات التشغيلية وزيادة نسبة النفقات الاستثمارية للتخصيصات المالية للمحافظة، والعمل على زيادة الموجودات الرأسمالية.

15- تطوير المؤسسات الخدمية وتحسين أدائها بالشكل الذي يعزز من تقديم الخدمات للمواطنين والأجانب، وخصخصة قسم منها عندما تكون القوانين الاتحادية لا تعارض ذلك.

16- إقامة بعض الصناعات الاستراتيجية والمهمة في المحافظة كصناعة الادوية والاسمنت.

17- تطوير قطاع التربية والتعليم في المحافظة من خلال زيادة الانفاق وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية وتعديل المناهج الدراسية وفتح معاهد لتكنولوجيا المعلومات iti، والعمل على ان تكون المخرجات التعليمية مواكبة لسوق العمل المستقبلي في المحافظة.

قائمة المصادر

1 ـ احمد عبد الكريم كاظم النجم، التوجهات المستقبلية لتنمية واستثمار السياحة البيئية في محافظة النجف، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد 9، عدد 34، العراق، 2015.

2 ـ تغريد احمد علوان القاضي، اثر المنظومات الضغطية السطحية والعليا في تكوين العواصف الغبارية في العراق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2001.

3 ـ حسين جعاز ناصر، منيرة محمد مكي، الخصائص الطبيعية واثرها في النشاط الاقتصادي (الزراعي) في محافظة النجف الاشرف، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 26، كلية التربية للبنات، 2017.

4 ـ دليل النجف لعام 2014، العراق، 2014.

5 ـ شوكت كاظم طالب الطالقاني، الاستثمارات في محافظة النجف الاشرف المعوقات وسبل المعالجة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2012.

6 ـ ضياء جعفر عبد الزهرة النجم، تحليل جغرافي ديموغرافي لهرم السكان في محافظة النجف (1977-1987-1997) وتوقعاته عام 2017، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2009.

7 ـ عبد الستار شنين الجنابي، غرفة تجارة النجف الاشرف: دراسة تاريخية اقتصادية وثائقية، الطبعة الأولى، غرفة تجارة النجف، النجف الاشرف، 2013.

8 ـ عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1984.

9 ـ غرفة تجارة النجف، بيانات عام 2017 و2022.

10 ـ فلاح خلف علي الربيعي، تقييم تجربة التصنيع في العراق «خلال المدة 1975-1990، اوراق MPRA، رقم 8331، 19-أيلول 2008.

11 ـ كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، الاقتصاد الجزئي: النظريات والسياسات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

12 ـ ماتيو دي كليرسك، أنشو فاتس، ألفارو بيل، مستقبل تكنولوجيا الزراعة، القمة العالمية للحكومات، 2018.

13 ـ محمد جواد عباس شبع، الصناعة وأثرها في التنمية الإقليمية في محافظة النجف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2007.

14 ـ منظمة أوان للتوعية وتنمية القدرات، واخرون، الحكومات المحلية ودورها في المسائلة في الإيرادات النفطية: كيفية دعم وتعزيز شفافية الموارد في العراق، العراق، 2015.

15 ـ هيئة النزاهة الاتحادية، التقرير السنوي لعام 2021، العراق.

16 ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الكبيرة لسنة 2018.

17 ـ = = =، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء السكاني.

18 ـ = = =، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاء الصناعي.

19 ـ = = =، المجموعة الإحصائية لعام 2020-2021، الإحصاءات البيئية.

20 ـ = = =، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الاطار الاستراتيجي للتنمية الحضرية في محافظات العراق، العراق، أيلول 2018.

21 ـ وزارة الزراعة، البيانات الزراعية للأعوام 2015-2020.

22 ـ وزارة النقل والمواصلات، الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، دائرة الأنواء الجوية في محافظة النجف، (بيانات غير منشورة).

23 ـ Gyagri M. , Amarfio, E. M. and Marfo. S A, Determinants of Global Pricing of Crude Oil-A Theoretical Review, International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering, Volume 3, Issue 3, 2017.

24 - https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Industrial-Sector-in-Iraq-KAPITA.pdf

25 - https://wfsf.org/futures-studies-theories-and-methods-sohail-inayatullah-2013/

26 - https://www.populationpyramid.net/iraq/2019/

27 - Ari Aisen and Francisco Jose Veiga, How Does Political Instability Affect Economic Growth?, IMF Working Paper , WP/1112/, International Monetary Fund, January 2011.

28 - Djene Bajalan and Bilal Wahab, Escaping the Rentier Model: Reforms in Iraq and the KRI, American University of Iraq, January 2016, Sulaimani.

29 - Energy In 2050: OPEC's rosy oil forecast in sharp contrast to Total Energies' alarming 'rupture' scenario, An article published on the following link: https://financialpost.com/commodities/energy/big-oil-splits-on-oils-future

30 - European Climate Foundation, and Others, material economics , Industrial Transformation 2050: Pathways to Net-Zero Emissions from EU Heavy Industry, Executive Summar, University of Cambridge Institute for Sustainability Leadership, 2019.

31 - HM Government, The United Kingdom's exit from and new partnership with the European Union, February 2017.

32 - -http://www.salaryexplorer.com/ar/salary-survey.php?loc=1167&loctype=3

33 - -https://financialpost.com/commodities/energy/big-oil-splits-on-oils-future

34 - https://www.populationpyramid.net

35 - Ilhan Ozturk, The Role of Education In Economic Development: A Theoretical Perspective, Journal of Rural Development and Administration, Volume XXXIII, No. 1, Winter 2001.

36 - International Organization for Migration (IOM), Migration, Environment, and Climate Change in Iraq, 9 Aug 2022.

37 - League of Arab States, and Others, Child Labour In The Arab Region a Quantitative and Qualitative Analysis, First published, Egyp, 2019.

38 - Michael L. Hansen, and others, Strategies for Private-Sector Development and Civil-Service Reform in the Kurdistan Region—Iraq, RAND Corporation, 2014.

39 - Ministry of Cabinet Affairs and the Future, What Will The World Look Like In 2050?, First Edition, Dubai, October 2017.

40 - Nasrat Adamo, and others, Climate Change: Consequences on Iraq's Environment, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, vol. 8, no. 3, 2018.

41 - National Investment Commission, Governorate of Holy Najaf, Iraq, 2013.

42 - Nussaibah Younis, Early Warning: How Iraq Can Adapt To Climate Change, European Council On Foreign Relations, July 2022.

43 - Omar M. A. Mahmood Agha , S. Çağatay Bağçacı , Nermin Şarlak, Evidence of Climate Change in Iraq, Journal of Applied Geology and Geophysics,.Volume 5, Issue 3, May - June 2017.

44 - OPEC, Monthly Oil Market Report, Vienna, 6.2022-7-

45 - Population Pyramids of the World from 1950 to 2100, A study published on the following website: https://www.populationpyramid.net/iraq/2019/

46 - PWC, The Long View How will the global economic order change by 2050?, February 2017.

47 - Rahim M. Alabdali, Geographical analysis of mortality in Najaf city, Iraq: prospects for Tourism, African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, Volume 7 (4) , 2018.

48 - Raquel Ibar-Alonso, Raquel Quiroga-García, and d Mar Arenas-Parra, Opinion Mining of Green Energy Sentiment: A Russia-Ukraine Conflict Analysis, MDPI, 21 July 2022.

49 - Sabah Hameed Ali, Hayder Ayad, Mithaq Taher Al Rubaie, Fifth Industrial Revolution (New Perspectives), International Journal of Business, Management, and Economics, Vol. 3 No. 3, August 2022.

50 - Samuel A. DiPiazza, and others, Vision 2050: The new agenda for business, World Business Council for Sustainable Development, April 2010.

51 - Sohail Inayatullah, Futures Studies: Theories and Methods, WORLD FUTURES STUDIES FEDERATION, January 2013, p.37. Research published on the following site: https://wfsf.org/futures-studies-theories-and-methods-sohail-inayatullah-2013/

52 - U.S. Energy Information Administration. «Total Energy: Production: Crude Oil and Lease Condensate.» Accessed Nov. 10, 2021.

53 - UNCTAD, The role of the services economy and trade in structural

transformation and inclusive development, United Nations Conference on Trade and Development, Geneva, 18–20 July 2017.

54 ـ Uthayan Elangovan, Industry 5.0: The Future of the Industrial Economy, CRC Press, 2021.

القسم الرابع

قطاع التربية في النجف الاشرف

أ.د. علي جراد يوسف العبودي

جامعة الكوفة

أولا: المقدمة

تأخذ المؤسسات التربوية التعليمية أهمية كبيرة جداً في اي مجتمع، وهي الاساس الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة في نهضتها في مختلف المجالات (الثقافية والاقتصادية والتكنلوجية.. الخ)، وكان يجب أن تأخذ دراسة واقع التربية ومؤسساتها التعليمية في مدينة النجف الاشرف واستشراق المستقبل حيزاً أوسع من اهتمام الباحثين، لما لها من أهمية في رصد اعداد هذه المدارس لمراحلها (رياض الاطفال- الابتدائية- الثانوية) وقادتها من المربين (المعلمين والمدرسين)، واعداد المتعلمين الفعلية والواقعية، وتقدير الحاجة الآنية والمستقبلية على وفق رؤى علمية تحليلية، مع عرض التحديات وسبل مواجهتها.

نتعرف من خلال هذا القسم على واقع التربية والمؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف لعام والرؤى الحالية والمستقبلية حتى عام 2050، ونتناول موضوع أعداد المدارس قياساً بحجم السكان واعداد المتعلمين الفعلية، وكذلك معرفة مدى ملائمة اعداد المدارس والمعلمين والمتعلمين مع الحاجة الفعلية والمستقبلية للمحافظة، فضلاً عن عرض التحديات وسبل معالجتها، وعرض السيناريوهات الواقعية والتفاؤلية والتشاؤمية. لذا فقد تضمنت الدراسة مقدمة لأهمية البحث ومشكلته، واستعراضاً لأهمية التربية والمؤسسات التربوية التعليمية في المبحث الاول، أما المبحث الثاني فتناول الواقع التربوي الحالي للمؤسسات التعليمية في النجف الاشرف، وتم في المبحث الثالث عرض تقدير الحاجة إلى المدارس في

المستقبل، وتناول الرابع موضوع الموارد التربوية وسبل تنميتها، فيما تعرض المبحث الخامس إلى موضوع التحديات، وتم الحديث عن سيناريوهات قطاع التربية في المبحث السادس، اما السابع فكان لموضوع الاستجابة للتحديات. ويمكن القول عن اهم ما توصلت اليه الدراسة بشكل عام: ان واقع المؤسسات التربوية التعليمية في المحافظة لا يناسب الاحتياج الفعلي والمستقبلي، واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج التفصيلية والتوصيات والمقترحات.

وعرضنا الأسئلة الآتية:

- هل عدد المؤسسات التربوية وكوادرها التعليمية في محافظة النجف مناسب لعدد المتعلمين وحجم السكان؟.
- ما هي الحاجة الفعلية الآنية والمستقبلية لأعداد المدارس والكوادر التربوية على وفق معدل النمو السكاني واحتياجات المجتمع ومتطلبات الوضع الراهن؟.
- ماهي التحديات التي تواجه التطوير وسبل مواجهتها؟.
- ما هي التوقعات الحالية والتفاؤلية والتشاؤمية للمؤسسات التربوية التعليمية؟.

اما حدود الدراسة فتضمنت محافظة النجف الاشرف للعام 2021 والرؤية المستقبلية بحدود العام 2050. واعتمد الباحث في انجاز هذه الدراسة على البيانات الوصفية من مصادرها الرئيسة (قسم التخطيط في مديرية تربية النجف الاشرف، والجهاز المركزي للإحصاء في محافظة النجف، والجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية)، وكذلك على الادبيات والدراسات المتوافرة

ثانياً: أهمية التربية والمؤسسات التربوية التعليمية

إن عالم اليوم فيه العديد من التطورات في مختلف المجالات، وهذا يتطلب تأهيل وتدريب افراد المجتمع بشكل مستمر لمواجهة هذه التحديات، من خلال اكتساب المعرفة التي تحقق ذات الانسان، وتكشف عالمه، وتوضّح دوره في الحياة[1]. وتعد هذه التطورات المعيار الذي على اساسه يًقاس تقدم الأمم، ولا يمكن ان يحدث هذا إلا من خلال العناية

(1) حسن بحر العلوم، العولمة بين التصورات الإسلامية والغربية، لندن، معهد الدراسات العربية والإسلامية، 2003، ص11.

بالتربية والتعليم[1]، لأن التربية أصبحت العامل المؤثر في دفع حركة المجتمعات، لذا قامت دول العالم باستحداث أنظمة تربوية ومؤسسات تعليمية تستوعب عطاء الحياة[2].

والتربية منذ القدم أخذت مكانة مهمة في حياة الشعوب، فعن طريقها تتوافر أهم عناصر تنمية المجتمع، وذلك عبر إعداد القوة البشرية المدربة والمؤهلة[3]، اما التربية حديثاً فلم تعد تعني تلقين المعلومات، بل صارت صناعة كبرى، تحشد من اجلها الموارد المالية والطاقات البشرية، لمجابهة التغيرات والتطورات في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية والمعرفية، لاسيما ونحن نعيش عصر التفجر المعرفي والعلمي والتكنولوجي[4].

التربية عملية مقصودة ومنظمة ولا تحدث عشوائياً، بل على اساس تخطيط علمي منظم يكون على أعلى درجاته في المؤسسات التربوية التعليمية، لأن الهدف من التربية هو إحداث التعديل المنشود في سلوك الانسان، وان وسيلة التربية لتحقيق أهدافها هي المؤسسات التربوية التعليمية، فتقوم هذه المؤسسات بوظيفة التربية، من خلال تزويد المتعلمين بالمعلومات والحقائق والمفاهيم والاتجاهات التي تسهم في تشكيل وصقل شخصياتهم، وكذلك تحدد مسار المتعلم مستقبلاً باختصاصات متنوعة، وعليه جرت محاولات عديدة للنهوض بواقع تلك المؤسسات، وتطوير الحالة التعليمية فيها بما يتناسب ومتطلبات العصر[5].

إن التعليم بكل مراحله ومستوياته يمثل اساس البناء الاجتماعي، لأنه يتفاعل مع كل الانظمة الاجتماعية الاخرى المكونة لهذا البناء، في علاقات تأثير وتأثر، ولذلك هناك ضرورة لاستمرار تطوير النظام التعليمي على المستوى الحالي والمستقبلي، لأنه يساعد افراد المجتمع على ان يكونوا أكثر انتاجية واقل استهلاكاً، مما يعني تنمية قدرات الابداع، وهذا يمثل هدفاً قومياً تسعى اليه الدول الكبرى، والتي ترى ان تطوير التعليم لا يعني حل المشكلات الحالية فقط، بل الوعي بتحديات المستقبل[6].

---

(1) محمد محمود الحيلة، التصميم التعليمي (نظرية وممارسة)، ط 1 عمان، الاردن، دار المسيرة، 1999، ص 19.

(2) إبراهيم مهدي الشبلي، التعليم الفعال والتعلم الفعال، ط 1، عمان، الأردن، دار الأمل، 2000، ص 34.

(3) سعيد التل وآخرون، المرجع في مبادئ التربية، ط 1، عمان، الأردن، دار الشروق، 1983، ص 1.

(4) عبد الدائم عبد الله، التربية في البلاد العربية، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، 1983، ص 1.

(5) منى يونس بحري وعايف حبيب العاني، المنهج والكتاب المدرسي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1987، ص 65.

(6) محمد صبري الحوت، اصلاح التعليم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2008، ص 14.

ومعروف جداً ان المجتمعات التي تهتم بتحقيق اهدافها التنموية، تعتقد بأن التحدي الذي يواجه التطوير هو ليس فقط الموارد المادية ومدى توافرها، بل وجود العنصر البشري المبدع، وهنا يأتي دور المؤسسات التربوية التعليمية في تأهيل هذا النوع من القدرات البشرية التي تعتمد على نفسها في البناء والتطوير، وليس استيراد كل شيء من الخارج، بل الاستفادة من خبرات وتجارب الاخرين في ضوء الفلسفة الاجتماعية السائدة[1].

إن التطور الذي يشهده العالم المعاصر، والنهضة العلمية في مختلف فروع المعرفة، فرض على المؤسسات التربوية التعليمية مواكبة التقدم المتسارع في هذا العصر، انطلاقاً من دور هذه المؤسسات في تنمية القوة البشرية، ونشر المعرفة، وهذا ينعكس على تطور المجتمع، ولم يعد اثر المؤسسات التعليمية مقتصراً على تزويد المتعلمين بالمهارات الأكاديمية، بل تتعدى ذلك إلى بناء شخصياتهم بشكل متوازن ليحقق التوجه الصحيح نحو العلم والمعرفة وتأهيلهم لما يقع على عاتقهم من وظائف عديدة وأعباء كبيرة، من ضمنها جعل الطلبة أكثر قابلية للمعرفة والاتجاه نحوها[2].

وقد جرت محاولات عديدة للنهوض بواقع المؤسسات التربوية التعليمية في الدول المتقدمة، لتطويرها بحسب حاجات المجتمع وسوق العمل، ومنها مناسبة اعداد هذه المؤسسات على وفق معدل النمو السكاني ومتطلبات المجتمع، والتطور الثقافي الحالي[3].

ثالثاً: الواقع التربوي الحالي للمؤسسات التعليمية في النجف الاشرف

أكدت الكثير من البحوث والدراسات التربوية والنفسية في العراق بوجه عام، على ان واقع التربية والتعليم يعاني من مشاكل كثيرة، ومن خلال اطلاع الباحث على واقع التربية في محافظة النجف الاشرف، تم تشخيص البعض من هذه المشاكل والتوصل اليها من خلال اسئلة استطلاعية أو معايشة حقيقية أو نتائج دراسات وبحوث علمية ومنها:

1- هناك فجوة كبيرة بين مخرجات المؤسسات التربوية التعليمية واحتياجات سوق العمل من جهة، وانخفاض مستوى السلوك بشكل عام للمتعلمين المنتمين لهذه المؤسسات على المستوى الثقافي والديني والخلقي والاجتماعي من جهة اخرى، وقد يكون السبب هو

(1) المصدر نفسه، ص 16.

(2) احمد محمد كريم ومحمد خلقان الراوي، في أصول التربية، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1992، ص 96.

(3) تركي رابح، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص75.

غياب التنسيق مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تستقبل هذه المخرجات، وقد يكون هناك سوء تخطيط للمؤسسات التربوية والذي يمثل واقع حال نشهده الآن[1].

2- عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين افراد المجتمع (الاثرياء والفقراء)، بسبب وجود مدارس اهلية مدعومة من قبل المؤسسين، مقابل مدارس حكومية متهالكة بسبب قلة الدعم، والذي انعكس على خدماتها التعليمية، مما يعني توجه العديد من الاسر إلى القطاع الاهلي والدروس الخصوصية رغم مجانية التعليم.

3- زيادة اعداد المتعلمين بسبب النمو السكاني، يقابله بطء في انشاء المؤسسات التربوية التعليمية، لاستيعاب هذه الاعداد، مما شكل ضغطاً كبيراً جداً على مستوى وجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها هذه المؤسسات.

4- زيادة تسرب المتعلمين من المدارس لأسباب اقتصادية أو ثقافية أو قانونية، وغيرها، فكثير من اولياء الامور بدأ يعتمد على موضوع عمالة اولادهم من الاطفال أو المراهقين، من اجل كسب المال، وتعويض النقص الحاد في توفير متطلبات العائلة التي تعقدت كثيراً في العصر الحالي، كما ان الوعي الثقافي لدى بعض الاسر أصبح دون مستوى الشعور بالمسؤولية، وكذلك غياب القوانين التي تحد من هذه الظاهرة.

5- لا تؤدي بعض الكوادر التربوية التعليمية واجبها بالصورة الصحيحة، أو تعمل دون فاعلية أو شعور بالمسؤولية، وهذا أدى إلى انخفاض مستوى الخريجين، وعليه يجب تفعيل الدور الرقابي وتشديد الحساب على المقصرين، وهي مشكلة تضاف إلى مشكلة النقص الحاد في عدد المدارس.

ان واقع المؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف يؤكد المعاناة الحقيقية للوضع التربوي الحالي، فهناك المدارس الطينية وأخرى هياكل حديدية لم تنجز وتلكؤ المشاريع التربوية، وهناك مدارس تم هدمها أو محاولة ترميمها ولم يكتمل العمل، وهذا لا يعني ان باقي المدارس تعمل بأفضل حالاتها، بل تواجه مشاكل في الامكانات المادية والقدرات البشرية وزيادة اعداد الطلبة رغم الدوام المزدوج بشكل ثنائي أو ثلاثي[2].

(1) إبراهيم عبد الله ناصر، أصول التربية والوعي الإنساني، ط 1، عمان، مكتبة الرائد العلمية، 2004، ص 91.
(2) www.ina.iq، قلة المدارس تحدٍ يواجه واقع التعليم، مقالة

وسيقوم الباحث الآن بعرض تفصيلي لواقع المؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف بحسب الاحصائيات التي حصل عليها من مديرية تربية النجف الاشرف (قسم التخطيط- شعبة الاحصاء) (ملحق رقم1) وموقع وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء- احصاء مدينة النجف) (ملحق رقم 3)، بالإضافة إلى الاعتماد على أحد الابحاث العلمية (ملحق رقم 2) وكما يأتي:

مرحلة رياض الاطفال

تعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التي تساعد في تنمية مهارات وقدرات واتجاهات الطفل وقيمه الدينية والخلقية، من خلال توافر مثيرات بيئية تعليمية متنوعة، وان الخبرات والانشطة التي تقدم للطفل تساهم في تقوية شخصيته في الجوانب الجسدية والروحية والمعرفية..الخ[1]، وسيقوم الباحث بعرض واقع حال هذه المرحلة في محافظة النجف الاشرف:

جدول (4-1): واقع مدارس رياض الاطفال في محافظة النجف للعام الدراسي

عدد المدارس		عدد الابنية		عدد المتعلمين			عدد المعلمين والمحاضرين	عدد المدارس المفترض
الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية	ذكور	اناث	المجموع		
53	6	48	6	5459	5117	10576	301	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مدينة النجف الاشرف.

بالنسبة لعدد المعلمين فإن الدراسات العلمية الحديثة تشير إلى ان نسبة (10) متعلمين لكل معلم هي النسبة المثالية، وتتفاوت نسب المتعلمين إلى المعلمين بين البلدان المتقدمة، فمعدل النسبة يتراوح بين (11 إلى 40) في دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2]، ولنأخذ النسبة الاكبر وهي (40) متعلم. ومن اجل الوصول إلى عدد تقريبي للمعلمين، نقسم عدد المتعلمين كما في الجدول (4-1) على (40) فتكون النتيجة بحدود (270) معلم، وهذا يعني ان العدد كاف، لكن هذا فقط للمتعلمين الموجودين فعلاً في هذه المرحلة، لعدم وجود احصائية دقيقة لعددهم ضمن الاعمار (4 إلى 5) سنوات، وقد يكون السبب هو زيادة

(1) هدى محمد قناوي واخرون، مدخل الى رياض الاطفال، ط 5، الرياض، مكتبة الرشد، 2014، ص 11.

(2) https://ar.wikipedia.org

نسبة التسرّب أو عدم إلزامية التعليم في هذه المرحلة، أو غياب الوعي الثقافي بالنسبة لبعض الاسر التي لا تسجل اولادها في هذه المرحلة المهمة، اما عدد المدارس فيلاحظ في الجدول رقم (1) ان عدد المدارس والابنية غير متساوي، ولا يتناسب عددها مع عدد المناطق السكنية، لأن مدينة النجف الاشرف فقط يوجد فيها بحدود (51) منطقة (حي سكني)، وبافتراض ان المنطقة السكنية الواحدة يجب ان تتوافر فيها مدارس تناسب عدد السكان، وان كل منطقة سكنية تحتاج (2) مدارس، بحسب مساحة المناطق، وكثافة السكان فيها، لأسباب تتعلق بأزمة السكن ووجود عدد من العوائل في البيت نفسه أو تقسيم البيت إلى اجزاء، ستكون الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (100) فقط لمدينة النجف الاشرف.

المرحلة الابتدائية

تكمن أهمية المرحلة الابتدائية في كونها البداية الفعلية للعملية التعليمية، حيث يكتسب المتعلم المهارات والمعارف الاساسية من قراءة وكتابة وحساب وثقافة دينية وصحية واخلاقية وغيرها، كما تعمل هذه المرحلة على صقل مواهب المتعلم وتنمية الابداع[1]، وسيقوم الباحث بعرض واقع حال هذه المرحلة في محافظة النجف الاشرف:

جدول (4-2): حال مدارس المرحلة الابتدائية في محافظة النجف

عدد المدارس		عدد الابنية		عدد المتعلمين			عدد المعلمين والمحاضرين	عدد المعلمين المفترض	عدد المدارس المفترض
حكومية	اهلية	حكومية	اهلية	ذكور	اناث	مجموع			
635	99	433	53	168929	150372	319301	11616	10000	834

يتضح من خلال الجدول (4-2) ان عدد المتعلمين هو(319301) لهذه المرحلة، ومن اجل الوصول إلى عدد المعلمين نسبة إلى عدد المتعلمين (كما تم في مرحلة رياض الاطفال) من خلال تقسيم اعداد المتعلمين على (30) (لخصوصية هذه المرحلة) لنجد اننا بحاجة إلى (10000) معلم تقريباً، وهذا يعني ان عددهم كاف، وقد يكون سبب هذا الاكتفاء هو كثرة تسرب المتعلمين، وان هذا العدد هو فقط للمتعلمين الموجودين فعلاً في هذه المرحلة، لعدم وجود احصائية دقيقة لعدد المتعلمين ضمن الاعمار (6 إلى 11) سنة، اما عدد المدارس فيلاحظ في الجدول رقم (2) ان عدد المدارس والابنية غير متساوي بسبب الدوام الثنائي أو

(1) علي راشد، تنمية الابداع، عمان، الاردن، دي بونو للطباعة، 2010، ص 55.

الثلاثي، ووجود أكثر من مدرسة في بناية واحدة، وعليه ستكون الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس الحكومية والاهلية هو بحدود (248) مدرسة اضافية لمعالجة موضوع شحة الابنية المدرسية، واذا أخذنا بنظر الاعتبار كثافة اعداد الطلبة في صفوف الكثير من المدارس، ويتم اضافة (100) مدرسة اخرى على الاقل لتكون اعداد الطلبة مقبولة نوعاً ما، وسيكون العدد الكلي المطلوب هو بحدود (838) مدرسة بشكل كلي.

المرحلة الثانوية

تختلف اهمية المرحلة الثانوية عن المرحلة الابتدائية بسبب اختلاف المتعلمين في المرحلة العمرية وخصائصها، وطريقة تفكيرهم واحتياجاتهم، وهذا يعني انها مرحلة تنمية معارفهم الثقافية بشكل عام، وتوجيه طاقاتهم بشكل مناسب[1]، وسيقوم الباحث بعرض واقع حال هذه المرحلة في محافظة النجف الاشرف:

جدول (4-3): حال مدارس المرحلة الثانوية في محافظة النجف

عدد المدارس		عدد الابنية		عدد المتعلمين			عدد المدرسين والمحاضرين	عدد المعلمين المفترض	عدد المدارس المفترض
حكومية	اهلية	حكومية	اهلية	ذكور	اناث	مجموع			
309	55	199	40	84415	70911	155326	8124	5177	464

المصدر: قسم التخطيط في مديرية تربية النجف الاشرف (2021/12/23)

يتضح من خلال الجدول (4-3) ان عدد المتعلمين هو (155326) لهذه المرحلة، ومن اجل الوصول إلى النسبة الفعلية لعدد المدرسين نسبة إلى عدد المتعلمين، من خلال تقسيم اعداد المتعلمين على (30) (لخصوصية هذه المرحلة) نجد اننا بحاجة إلى (5177) مدرس تقريباً، وهذا يعني ان عدد المدرسين فيه فائض، وقد يكون السبب هو كثرة تسرب المتعلمين، وان هذا العدد هو فقط للمتعلمين الموجودين فعلاً في هذه المرحلة، لعدم وجود احصائية دقيقة لعدد المتعلمين ضمن الاعمار (12 إلى 17) سنة. اما عدد المدارس فيلاحظ في الجدول (4-3) ان عدد المدارس والابنية غير متساوي بسبب الدوام الثنائي أو الثلاثي، ووجود أكثر من مدرسة في بناية واحدة، وعليه ستكون الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو بحدود (125) مدرسة اضافية، واذا أخذنا بنظر الاعتبار كثافة اعداد الطلبة في صفوف الكثير من

(1) المصدر السابق نفسه، ص 95.

المدارس، ونضيف (100) مدرسة اخرى على الاقل لتكون الاعداد مقبولة نوعاً ما، سيكون العدد الكلي المطلوب هو بحدود (464) مدرسة بشكل كلي.

اما التعليم المهني ضمن المرحلة الثانوية فهو مهمل جداً من اصحاب القرار على امتداد السنين السابقة في العقود الخمسة الاخيرة للتعليم المهني، وكان من الواجب ان يتم الاهتمام بالجانبين المهني والاكاديمي، بسبب الدور الكبير الذي يلعبه التعليم المهني في الجوانب الاقتصادية للدولة على المستوى الانتاجي وعلى المستوى الوظيفي، حيث يمكن الاعتماد على المهارة المحلية في الجوانب التجارية والصناعية والصحية، واستيعاب الشباب واستثمار قدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم الكامنة، وسيقوم الباحث بعرض واقع حال التعليم المهني في محافظة النجف الاشرف:

جدول (4-4): حال مدارس التعليم المهني في محافظة النجف

عدد المدارس		عدد الابنية		عدد المتعلمين			عدد المدرسين
حكومية	اهلية	حكومية	اهلية	ذكور	اناث	مجموع	
9	-	9	-	1638	467	2105	153

يتضح من خلال الجدول (4-4) ان عدد المتعلمين هو (2105) للتعليم المهني، ومن اجل الوصول إلى النسبة الفعلية لعدد المدرسين نسبة إلى عدد المتعلمين (كما تم سابقاً) نجد ان عدد المدرسين كاف، وقد يكون السبب هو كثرة تسرب المتعلمين، وان هذا العدد هو فقط للمتعلمين الموجودين فعلا في هذه المرحلة، لعدم وجود احصائية دقيقة لعددهم ضمن الاعمار (12 إلى 17) سنة، اما عدد المدارس فيلاحظ في الجدول (4-4) ان عددها قليل جداً قياساً بحاجة سوق العمل. ويبدو ان ثقافة المجتمع أثّرت كثيراً على موضوع اهمية التعليم المهني (التجاري والصناعي والتمريض)، حيث يُنظر اليه بأنه أدنى من التعليم الأكاديمي، ومخرجاته تذهب إلى المعاهد وليس إلى الكليات، وان الطلبة الذين يحصلون على درجات متدنية يذهبون إلى العليم المهني، وعليه نحن بحاجة إلى مجموعة اجراءات حقيقية لتطوير واقع التعليم المهني ومنها:

1- نشر الوعي الثقافي بين اولياء الامور والطلبة وبيان اهمية التعليم المهني من خلال وسائل الاعلام وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي توضح ان الاعداد الكبيرة من مخرجات التعليم الأكاديمي قد لا يحتاجها سوق العمل في الوقت الحالي والمستقبلي،

وبالتالي يصعب الحصول على وظيفة في القطاع العام، مما يعني التشجيع على العمل في القطاع الخاص وبصورة رسمية.

2- تشريع قوانين لحماية المهن المختلفة وتوفير الضمان الاجتماعي بشرط الحصول على شهادة علمية تتيح له ممارسة المهنة، ومن ثم إلزام جميع ذوي المهن بإكمال الدراسة العلمية في هذه المؤسسات المهمة، وتشجيع العمل في القطاع الخاص بعد ان عجز القطاع العام من استيعاب الاعداد الهائلة من الخريجين الأكاديميين.

رابعاً: تقدير الفجوة بين الواقع الحالي والواقع المفترض أن تكون عليه فعلاً في مدينة النجف الاشرف

في ضوء واقع الحال الذي تم عرضه في المحور السابق للمؤسسات التربوية التعليمية في مدينة النجف الاشرف (الحكومية والاهلية)، سيقوم الباحث بعرض تفصيلي للحاجة الفعلية للمؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف من خلال الاعتماد على احصائيات حديثة (ملحق رقم 1 و2 و3) وكما يأتي:

مرحلة رياض الأطفال

نعرض واقع حال هذه المرحلة والحاجة الفعلية للمؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف وكالآتي:

جدول (4-5): تقدير الحاجة لعدد مدارس مرحلة رياض الاطفال في محافظة النجف

الواقع الحالي		الحاجة الفعلية (2021)	
عدد المدارس	عدد الابنية	عدد المدارس المفترض	النقص في عدد المدارس
59	54	100	46

يلاحظ في الجدول (4-5) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (100) مدرسة على الاقل وبنقص بعدد المدارس (46) مدرسة بحسب ما ورد في المبحث الثاني من اجل استيعاب المتعلمين وتوفير الرعاية التربوية والتعليمية المناسبة.

المرحلة الابتدائية

نعرض واقع حال هذه المرحلة والحاجة الفعلية للمؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف وكالآتي:

جدول (4-6): تقدير الحاجة لمدارس المرحلة الابتدائية في محافظة النجف

الواقع الحالي		الحاجة الفعلية (2021)	
عدد المدارس	عدد الابنية	عدد المدارس المفترض	النقص في عدد المدارس
734	486	834	348

يلاحظ في الجدول (4-6) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (834) مدرسة على الاقل وبنقص بعدد المدارس (348) مدرسة بحسب ما ورد في المبحث الثاني من اجل استيعاب المتعلمين وتوفير الرعاية التربوية والتعليمية المناسبة.

المرحلة الثانوية

سيقوم الباحث بعرض واقع حال هذه المرحلة والحاجة الفعلية للمؤسسات التربوية التعليمية في محافظة النجف الاشرف:

جدول (4-7): تقدير الحاجة لمدارس المرحلة الثانوية في محافظة النجف

الواقع الحالي		الحاجة الفعلية الان(2021)	
عدد المدارس	عدد الابنية	عدد المدارس المفترض	النقص في عدد المدارس
364	239	464	225

يلاحظ في الجدول (4-7) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (464) مدرسة على الاقل وبنقص بعدد المدارس (225) مدرسة بحسب ما ورد في المبحث الثاني من اجل استيعاب المتعلمين وتوفير الرعاية التربوية والتعليمية المناسبة.

خامساً: الموارد التربوية وسبل تنميتها

تضم المؤسسات التربوية التعليمية في مدينة النجف الاشرف بحدود (20041) معلم ومدرس من الذكور والإناث، وهو رقم كبير وقادر على تحويل الخطط والاستراتيجيات التعليمية والتنموية إلى مشاريع ناجحة، لكن نحتاج إلى إدارة وتنمية هذه الموارد المهمة لتواكب تطلعات المجتمع حتى نلحق بركب التقدم والتطور الذي يشهده العالم، ويمكن تنمية هذه المواد بالاعتماد على الاستراتيجيات الآتية:

1 ـ **تشريع وتفعيل القوانين:** يجب التعامل مع الموارد التربوية كمورد مهم وقادر على الإنجاز والتفوق والابداع من خلال استثمار طاقاتها، وهذا يكون على اساس تشريع وتفعيل

قوانين تمنح الكوادر التربوية حقوقها من جهة، وتحاسب المقصرين منهم من جهة ثانية، وان سنّ مجموعة من التشريعات يساهم في ان يأخذ المتميز حقه، بدلاً عن المساواة بين المجتهد والمقصر، ولعل اولى القوانين التي يجب ان تُفعّل أو يتم تعديلها أو تشريعها من جديد هي قوانين حماية ورعاية الكوادر التربوية، خصوصاً بعد ان شعر المعلم في الفترة الاخيرة انه الحلقة الاضعف، كما يجب تفعيل قوانين الضمان الصحي بشكل حقيقي، بالإضافة إلى قوانين تنظيم السلوك المهني والتقاليد المدرسية والاخلاق التربوية وتقييم الاداء العلمي بشكل يساهم في تنمية هذا الاداء.

2 ـ الدعم المادي: الاستقرار المادي ورفاهية العيش تؤدي حتماً إلى الاستقرار النفسي، ومن المهم ان يتحقق الاستقرار المادي والنفسي وتوافر سبل العيش المناسبة للكوادر التعليمية التربوية، من اجل التفرغ لممارسة العمل المهني بشكل تتحقق فيه الجودة في العمل، فلا يمكن ان نتصور انه بمجرد توفير الراتب الشهري ستحل جميع الامور بالنسبة للمعلم، فهناك متطلبات كثيرة فرضتها الحياة الجديدة، وما تشكله من ضغوط كبيرة تثقل كاهل الموظف التربوي الذي يتقاضى مبلغاً محدوداً من المال يكاد ان يكفي للبقاء في هذه الحياة دون تطور، ومن هذه المتطلبات السكن الملائم والادوات والاحتياجات التكنلوجية التي تعين المعلم على تطوير عمله، فضلاً عن متطلبات الاسرة الكثيرة، وغيرها من الضغوط المادية، وعليه يجب دراسة الموضوع بشكل يضمن توافر الدعم الازم للكوادر التعليمية.

3 ـ الإعداد والتدريب: من المهم جداً ان يتم رؤية الموضوع من جانبين مهمين، الاول هو الاعداد المثالي للكوادر التربوية من خلال التنسيق والتخطيط بين مؤسسات الاعداد (كليات التربية والتربية الاساسية) وبين المؤسسات التربوية التعليمية، ويكون ذلك من خلال برامج تدريبية وتعليمية حديثة ورصينة وملائمة لحاجات سوق العمل، ومن جهة ثانية فإن الكوادر التربوية الحالية تحتاج إلى تدريب مستمر، من اجل مواكبة كل المستجدات في مجال العمل المهني، بما في ذلك صناعة القادة المربين وتأهيلهم وابتعاثهم ودعم برامج التأهيل المهني وزيادة الوعي بأهمية التطوير الذاتي.

سادساً: تحديات

تميز عالم اليوم بأنه عالم لا تهدأ حركته أو تتوقف مسيرته، فأصبح موضوع التطوير هو الاول في عالم سريع التغيير في كافة المجالات، ومنها المجال التربوي الذي يستهدف بناء الانسان، لان التطوير يتم بالإنسان وللإنسان باعتباره اداة ووسيلة وغاية، وعليه فإن المؤسسات التربوية التعليمية اصبحت امام مجموعة تحديات لا يمكن تجنبها:

1: التطوير والاصلاح يقوم على اساس فكر(ثقافة) شاملة وعلمية، من اجل ان يكتب له النجاح، ففرض التطوير العلمي الهائل على التربية ان تطور فلسفتها لإعداد الاجيال، لذلك فمن المعوقات التي تواجه الاصلاح والتطوير هو مقاومة العاملين لهذا الموضوع، وهذا يفرض على صاحب القرار ان يتفهم اسباب هذه المقاومة وتحليلها والتغلب عليها بوسائل علمية، فما دام الاصلاح يعني الانتقال من حالة إلى حالة اخرى لم يعتاد عليها العامل، فمن الطبيعي ان تكون ردود الافعال قائمة على اساس عدم الرضا في بداية الامر، فالكثير من نتائج الابحاث العلمية بينت ان المؤسسات التربوية لها ثقافات تنظيمية تتسم بالثبات نسبيا، وتغيير هذه الثقافات يمثل تحدي بوجه التطوير، وعلى الرغم من ان التطوير هو من طبيعة الحياة البشرية، وان كل الحضارات سعت إلى الافضل، لكن نرى اليوم في بلدان العالم الثالث ومنها العراق وجود ثقافة مقاومة للتطوير في البداية، لان هذه الثقافة مبنية على اساس اتباع الموجود(المجرب) دون المجازفة بالجديد، لذلك من الضروري ان يتم التحرك لتغيير هذه الثقافات عن طريق التخطيط الدقيق والتنفيذ السليم والتوجيه المنضبط والمنظم، وعلى هذا الاساس يجب ان يتم التطوير من خلال استراتيجية عقلانية مناسبة، ومبررات مقبولة وبشكل تدريجي، لان العكس قد يؤدي إلى ردود فعل سلبية تساهم في تكوين حالة من الاحباط[1].

2: ظاهرة العولمة والتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها كل المجتمعات العالمية ومنها المجتمع العراقي، تمثل تحدي اخر يواجه عملية الاصلاح، وهذا يتطلب من المؤسسات التربوية التعليمية الاخذ بنظر الاعتبار هذه المتغيرات عند اجراء التطوير، فلم يعد البقاء للأقوى، بل للأذكى والاكثر انتاجاً للمعرفة والتكنلوجيا والاكتشافات العلمية، فعملية التطوير تعتمد على الوعي، أي استيعاب الحياة الجديدة على اساس فكر تربوي يستفيد من الماضي ويعي الحاضر ويستشرق المستقبل.

---

(1) اسامة محمد سيد علي، ادارة التغيير التربوي، القاهرة، مؤسسة عالم المعرفة، 2012، ص 3-5.

3: ان ما يحدث من محاولات اصلاحية من هنا وهناك هي في الغالب ردود افعال ارتجالية، بسبب اندفاع عاطفي أو ضغوط شعبية تؤدي إلى قناعات معينة عند بعض الافراد لتنشر بين الجمهور فيستجيب المسؤول بشكل عاجل وغير مخطط له وليس بشكل علمي، فلا تكون النتائج جيدة، لذلك دخل المجتمع في حالة فوضى نتيجة للسلوك الغاضب والمشاعر المكبوتة، وهذا دليل غياب الرؤية الواضحة والقيم العملية المعاصرة والادوات العلمية المناسبة للتطوير.

4: اعتماد المؤسسات التربوية التعليمية على الموارد المالية بشكل اساس لتسيير الامور أصبح تحدي اخر يضاف إلى باقي التحديات، وهذا يتطلب ان تقوم هذه المؤسسات بتعديل اوضاعها من اجل تحسين جودة الخريجين (الثروة البشرية) التي تكون قادرة على دفع عجلة التطوير في مجالات مختلفة لتعوض الكلف المادية التي تم صرفها لأعداهم (اطباء- مهندسين- مدرسين.. الخ) وهذا ينعكس على مدى قبول المؤسسات المالية لهذه الرؤية الواقعية، وبالتالي زيادة الدعم المالي بعد القناعة بان هذه المؤسسات التربوية هي انتاجية وبجودة عالية، وليس ضمن المؤسسات التي تستهلك الاموال دون مردود ملموس[1].

5: النمو السكاني: يمثل تزايد اعداد افراد المجتمع تحدياً كبيراً على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية ومنها والتربوية، وهذا يشكل ضغط كبير جدا وخطير على المؤسسات التربوية التعليمية، لأنها تتطلب توافر المزيد من الامكانات المادية والقوة البشرية لاستيعاب هذه الزيادات.

6: التطور العلمي والتكنلوجي: دخول التكنلوجيا على خط التحديات مثل ضغط كبير على المؤسسات التعليمية، والامر هنا مختلف، لان الموضوع متشابك، فمن جهة نحتاج إلى اعداد افراد قادرين على مواكبة هذه التحديات واستيعابها، ومن جهة اخرى نحتاج إلى قوة بشرية عاملة توظف هذه التكنلوجيا في عملها، اما المؤسسات التربوية التعليمية فعليها توفير هذه التكنلوجيا.

7: الحروب والازمات الاجتماعية والاقتصادية: مرّ المجتمع العراقي بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية استثنائية، فلم يستقر العراق الحديث منذ تأسيس الدول العراقية وإلى اليوم، فالانقلابات السياسية والحروب والازمات الاقتصادي اثرت بشكل كبير على افراد هذا

(1) اسامة محمد سيد علي، المصدر السابق، ص 6- 9.

المجتمع، وبالتالي نحن بحاجة ماسة لبناء الانسان نفسيا قبل كل شيء، وانتشاله من الخبرات المؤلمة التي مرّ بها سابقاً، وهذا يحتاج إلى جهود استثنائية وخبرات عالية المستوى من قبل الكوادر التعليمية والمؤسسات التعليمية التربوية.

8: تطور الثقافة المجتمعية: أصبح موضوع التطور الثقافي للمجتمع تحدي جديد يواجه المؤسسات التربوية التعليمية، فلم يعد افراد المجتمع كما كان الوضع سابقا، فاتجاهاتهم نحو التربية والتعليم تغيرت، وصار الاهتمام واضح بهذا الموضوع من خلال الاقبال على المدارس الجيدة (الاهلية أو الحكومية) من اجل ضمان مستقبل اولادهم، والتركيز والتوجه نحو التخصصات التي تحقق التوظيف في مؤسسات الدولة.

9: اداء العاملين: انخفاض مستوى اداء العاملين بسبب عدم التدريب وقلة الدعم من جهة، والشعور بالإحباط بسبب ضغوط المجتمع والمسؤولين لتقديم الافضل من جهة ثانية، وهذا يشكل تحدي حقيقي في طريق التطوير، كما ان وجود طاقات شبابية ينقصها الخبرة والاعداد الجيد بسبب الظروف التي مر بها البلد، والتي ادت إلى ان ينجز المتعلم دراسته باقل مستوى مطلوب، من اجل النجاح والتخرج، والحصول على عمل بحسب تخصصه المهني، بالإضافة إلى سياسة الدولة بتعجيل خروج الكوادر الخبيرة للتقاعد، استجابة للمطالب الشبابية بالتوظيف، اضف إلى ذلك ان الاختلاف الثقافي بين الجيلين(الخبرة والشباب) ولّد نوعاً من الحساسية وعدم التعاون فيما بينهم، ولذلك نجد نسبة من العاملين في المجال التربوي يؤدي عمله على اساس اتمام الاداء بشكل روتيني، مع رغبة حقيقية لاصطياد الفرص للغياب عن العمل، كما ان معايير اختيار القيادات التربوية فيه نوع من الضبابية بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعرض البعض من بنود القوانين والانظمة والتعليمات للمجاملات والتعاطف، فصار هناك تراجع في تطبيق القوانين للمتعلم والمعلم.

10: ضعف التكامل بين المؤسسات التربوية الاجتماعية (الاسرة والمدرسة والاعلام.. الخ).

11: البيروقراطية[1] الادارية: هي مفهوم يشير إلى تطبيق القوانين في المجتمعات المنظمة، حيث تعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية، وعليه يجب اجراء دراسات تقويمية لكل الامور التي تتعلق بنقل الصلاحيات بين الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات التابعة لها في المحافظات، وما تركته عملية تحويل

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki

الاشراف والإدارة من الوزارات إلى المحافظات، وهذه الدراسات العلمية قطعا ستساهم في وضوح الرؤية وتعديل المسار.

سابعاً: سيناريوهات قطاع التربية والتعليم

السيناريو المرجعي: تحسّن القدرات التربوية والاستيعابية وزيادة جودة المدارس.

ان تطوير المؤسسات التربوية التعليمية يعني زيادة فاعلية ادائها وجودتها لتحقيق اهدافها[1]، ويمكن ان نرى مؤسساتنا التربوية بحالة من التحسن إذا تم الآتي:

- التخطيط المناسب والمتكامل والمستمر لعمل المؤسسات التربوية من جهة، ومع باقي المؤسسات الاجتماعية من جهة اخرى بحسب الوضع الراهن.
- تخصيص موازنة مالية كفيلة بتنفيذ الخطط التربوية (بناء مدارس لتعويض النقص الحالي- اعداد وتدريب كوادر تربوية بمستوى عال- تجهيز هذه المؤسسات بكافة المستلزمات المادية- تفعيل المكافئات المادية والمعنوية للمعلمين والمتعلمين المبدعين).
- تشريع وتفعيل القوانين والانظمة والتعليمات التي تنصف أو تعاقب (المعلم والمتعلم)، بحسب نوعية السلوك المرغوب أو المنبوذ.
- ويرى بعض الباحثين ان الاسباب التي يمكن استثمارها من اجل التطوير هي ايمان اصحاب القرار بأن الامور يجب ان تتحرك من مكانها، وان يكون هناك وضوح بما مطلوب من خلال الاطلاع على التجارب العالمية، واستثمار ما موجود الآن، وتوقّع التهديد (التنبؤ بحدث سلبي مستقبلي) والعمل على تجاوزه[2].

وعليه، وفي ضوء تقدير الحاجة إلى المدارس في المستقبل في مدينة النجف الاشرف، وعلى اساس واقع الحال الذي تم عرضه في المبحث الثاني، والواقع المفترض للوقت الحالي الذي تم عرضه في المبحث الثالث للمؤسسات التربوية التعليمية في مدينة النجف الاشرف، سيقوم الباحث الآن بعرض تفصيلي للحاجة المستقبلية للمؤسسات التربوية التعليمية في

(1) اسامة محمد سيد علي، ادارة التغيير التربوي، القاهرة، مؤسسة عالم المعرفة، 2012، ص 60.
(2) المصدر نفسه، ص 17.

محافظة النجف الاشرف من خلال الاعتماد على احصائيات حديثة (ملحق رقم 1 و2 و3) وكما يأتي:

مرحلة رياض الاطفال: سيقوم الباحث بعرض تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمعلمين في هذه المرحلة لمحافظة النجف الاشرف في الوقت الحالي والمفترض والمستقبلي:

جدول (4-8): تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمعلمين لمرحلة رياض الاطفال في محافظة النجف

السنة/العدد	عدد المدارس	عدد المتعلمين	عدد المعلمين
الواقع الحالي (عدد المدارس وليس الابنية)	59	10576	301
الحاجة الفعلية لسنة (2021)	100	تحتاج إلى احصائية دقيقة لعدد المتعلمين ضمن هذه المرحلة العمرية، وليس فقط للموجودين فعلا في المدارس	301
سنة 2030	120	13000	380
سنة 2040	150	16000	475
سنة 2050	185	20000	600

يلاحظ في الجدول (4-8) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (100) مدرسة، اما تقدير الحاجة المستقبلية فسيكون على اساس نسبة النمو السكاني بالاعتماد على تقديرات وزارة التخطيط (الجهاز المركزي للإحصاء) وتقديرات (الجهاز المركزي للإحصاء في مدينة النجف) (ملحق رقم 3) ويبدو ان نسبة النمو السكاني بشكل عام في العراق هي (2.5 %) وفي مدينة النجف الاشرف هي (2.1 %) بكل عشر سنوات تقريباً، وعليه فإن الحاجة الفعلية خلال السنوات (من 2030 إلى 2050) هي كما تم تثبيتها في الجدول بالاعتماد على نسبة نمو السكان وهي (من 2.1 % إلى 2.5).

المرحلة الابتدائية: سيقوم الباحث بعرض تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمعلمين في هذه المرحلة لمحافظة النجف الاشرف في الوقت الحالي والمفترض والمستقبلي:

جدول (4-9): تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمعلمين للمرحلة الابتدائية في محافظة النجف

السنة/العدد	عدد المدارس	عدد المتعلمين	عدد المعلمين
الواقع الحالي (عدد المدارس وليس الابنية)	**734**	**319301**	**11616**
الحاجة الفعلية لسنة (2021)	**834**	**تحتاج إلى احصائية دقيقة لعدد المتعلمين ضمن هذه المرحلة العمرية، وليس فقط للموجودين فعلاً في المدارس**	**11616**
سنة 2030	**1000**	**400000**	**14000**
سنة 2040	**1250**	**500000**	**17500**
سنة 2050	**1550**	**625000**	**22000**

يلاحظ في الجدول (4-9) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (834) مدرسة، اما تقدير الحاجة المستقبلية فسيكون على اساس نسبة النمو السكاني والتي تم توضيحها في مرحلة رياض الاطفال قبل قليل، وعليه فإن الحاجة الفعلية خلال السنوات (من 2030 إلى 2050) هي كما تم تثبيتها في الجدول بالاعتماد على نسبة نمو السكان وهي (من 2.1 % إلى 2.5).

المرحلة الثانوية: سيقوم الباحث بعرض تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمدرسين في هذه المرحلة لمحافظة النجف الاشرف في الوقت الحالي والمفترض والمستقبلي:

جدول (4-10): تقدير الحاجة لعدد المدارس والمتعلمين والمدرسين للمرحلة الثانوية في محافظة النجف

السنة العدد	عدد المدارس	عدد المتعلمين	عدد المدرسين
الواقع الحالي (عدد المدارس وليس الابنية)	**364**	**155326**	**8124**
الحاجة الفعلية لسنة (2021)	**464**	**تحتاج إلى احصائية دقيقة لعدد المتعلمين ضمن هذه المرحلة العمرية، وليس فقط للموجودين فعلا في المدارس**	**10000**
سنة 2030	**600**	**190000**	**12500**
سنة 2040	**750**	**240000**	**15500**
سنة 2050	**900**	**30000**	**19000**

المصدر: قسم التخطيط في مديرية تربية النجف الاشرف (2021/12/23)

يلاحظ في الجدول (4-10) ان الحاجة الفعلية التقريبية لعدد المدارس هو (464) مدرسة، اما تقدير الحاجة المستقبلية فسيكون على اساس نسبة النمو السكاني والتي تم توضيحها في مرحلة رياض الاطفال قبل قليل، وعليه فان الحاجة الفعلية خلال السنوات (من 2030 إلى 2050) هي كما تم تثبيتها في الجدول بالاعتماد على نسبة نمو السكان المذكورة.

السيناريو التفاؤلي: المزيد من التحسن وسيادة المدرسة الذكية

إذا تمكّنا من انجاز مرحلة تحقيق الاهداف الواقعية على اساس نتائج البحوث العلمية، فيمكن التحول إلى مرحلة أكثر تطوراً، وهي بناء المدارس الذكية، والمدرسة الذكية أو مدرسة المستقبل هي مدرسة مزودة بصفوف دراسية إلكترونية مجهزة بحواسيب وبرمجيات تكنلوجية تعليمية تمكّن المتعلمين من التواصل إلكترونياً مع المعلمين والمناهج الدراسية. ليس هذا وحسب، بل ان المدرسة الذكية لديها نظام ادارة الكترونية للأنشطة المدرسية (الحضور- الواجبات- الامتحانات- التواصل مع اولياء الامور)، وعليه فإنها تتميز بالأداء العالي في العملية التعليمية، وتساعد على تطوير فكر ومهارات المعلم في توضيح المعلومات لجعل الدروس أكثر فاعلية[1].

ان اعتماد هذا النوع من المدارس في مجتمعنا يحقق مواكبة التطور العلمي وتأثيره على أسلوب الحياة، حيث أصبح ضرورة؛ إذ يجب أن تعمل المؤسسات كافة ومنها المدرسة على التكيّف مع الحياة العصرية ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات، وهذا يتطلب ما يأتي:

- التعاون والتكامل بين وزارة التربية (من اجل التنسيق والتخطيط والتنفيذ) ووزارة المالية (من اجل الدعم) ووزارة الاتصالات (من اجل الحصول على المستلزمات) والمشروع الانمائي للأمم المتحدة (من اجل الخبرات).
- الدعم الاعلامي لهذا المشروع الرائد من اجل زيادة الوعي الجماهيري والتفاعل مع المشروع.
- تدريب الكوادر التعليمية وتنمية قدراتهم، من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي تبنت هذا النوع من المدارس كما في مصر والسعودية وماليزيا والولايات المتحدة وغيرها.

---

(1) سلمى الصعيدي، المدرسة الذكية، المنيا، دار فرحة، 2005، ص 14

المدرسة الذكية في محافظة النجف الاشرف (شكلها- عددها التقريبي- توزيعها)

قامت البلدان المتقدمة بتطوير التعليم على وفق الثورة التكنلوجية الحديثة، وتعد المدرسة الذكية احدى هذه الاهتمامات، حيث تم اعادة تنظيم ادارة المؤسسة التعليمية وممارساتها ووسائلها التعليمية ومناهجها الدراسية وكادرها التربوي وعلاقتها مع اولياء الامور بشكل يتوافق مع تقنيات تكنلوجيا المعلومات بهدف تحسين العملية التعليمية، وهذا يعني تغييراً جذرياً في النظام التعليمي وتشجيع الحصول على المعلومات ذاتياً، وتم بالفعل تطبيق هذا المشروع في ماليزيا للمرة الاولى وبشكل تجريبي لتدارك الأخطاء والصعوبات، ثم بدا تطبيق هذه التجربة في الكثير من دول العام المتقدم مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وغيرها، وقامت هذه الدول بتهيئة المدارس تكنلوجياً، وبما يناسب امكانية العمل بهذا المشروع، فتم حوسبة المناهج الدراسية، وتأهيل الكوادر التعليمية والادارية والكوادر الفنية الساندة، وتثقيف الطلبة واولياء الامور[1]، وبعد ذلك قامت بعض الدول النامية ومنها العراق بتطبيق هذه التجربة، لكن ليس بنحو كبير، وعليه، هل يمكن العمل بهذا المشروع في مدينة النجف الاشرف؟ وما هي الاجراءات الصحية لإنجاح هذه الفكرة؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب العالمية، وهذا كله يعتمد على مقدار الجدية لدى اصحاب القرار للعمل وبشكل فعلي وميداني لوضع اللمسات الاولى للمشروع من خلال تشكيل اللجان المختصة (العلمية والتربوية والفنية والساندة).

ان مشروع المدرسة الذكية يهدف إلى تطبيق تكنلوجيا التعليم للاستفادة من المزايا التي تسهّل الوصل السريع للمعلومات بأقل جهد وتكلفة، وضمان التفاعل البشري (طلبة واولياء امور وكوادر تعليمية وادارية وفنية) مع التقنيات الالكترونية، وان تكنلوجيا التعليم وجدت في هكذا مشاريع ليس لاستخدامها فقط، بل وسيلة للتطوير والابداع والانتاج وحل المشكلات.

ومن المهم ان يؤخذ بنظر الاعتبار ان المدارس الذكية هي ليست مدارس تقليدية تم تجهيزها بتكنلوجيا التعليم، بل هناك مجموعة مميزات ومنها: ان المعلم يقوم بدور توجيه المتعلمين للبحث عن المعلومات والتفاعل معها ذاتيا، وليس المصدر الوحيد للمعلومات كما في المدرسة التقليدية، كما ان المدرسة الذكية تعمل على بناء الفكر الابداعي على وفق

(1) بشار احمد، مشروع المدارس الذكية بين الواقع والطموح وتجارب الدول المتقدمة. ط 1، القاهرة، دار الفجر، 2018، ص15.

مبدأ الفروق الفردية والتميز للجميع بحسب امكانياتهم وتوجهاتهم (جماعات أو افراد) وليس التركيز على الحفظ فقط[1].

وبما ان هكذا مشاريع تحتاج إلى امكانيات مادية ضخمة، لذلك قامت العديد من الدول بإقامة شراكة مع القطاع الخاص لوضع خطة واضحة لتنفيذ المشروع، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الغربية أو الاسيوية أو الاوربية في تطبيق مشروع المدرسة الذكية في العراق، والمهم ان يكون التوجه إلى البلدان التي نضجت لديها الفكرة وتمت تجربتها ونجحت، وهذا يساعد كثيراً الفريق العلمي الذي يكلف للقيام بهذا العمل، علماً ان هذا لا يتم في فترة قصيرة، بل يحتاج إلى وقت يصل من (6) سنوات كما في ايرلندا، وإلى (18) سنة كما في الولايات المتحدة[2]. وعليه يمكن ان تكون تجربة مدينة النجف الاشرف بإنشاء مدرسة في كل قضاء، ثم تعميم التجربة بعد استيفاء كل الشروط ونجاح التجربة.

وتحتاج المدارس الذكية إلى فلسفة تربوية تستطيع من خلالها إدارة شؤونها، وذلك بتحديد الاهداف، وسن القوانين والتشريعات والتعليمات والضوابط التي تقوم عليها، حتى يتم تنفيذ الخطوات الاجرائية المتعلقة بأمور الادارة المدرسية وأوقات الدروس والدوام، وآلية تقييم الطلبة ونوعية المنهج الدراسي وكميته، كذلك اختيار طرائق واساليب التدريس المناسبة، وضوابط سلوك الطلبة والمعلمين(علمياً وثقافياً واخلاقياً)، وطريقة التواصل مع اولياء الامور، والشروط الخاصة بأداء المعلم، والمحافظة على امن وسلامة الجوانب المادية والمعنوية من خلال استخدام التقنيات التعليمية ويبدأ دور الطالب على وفق الخطة التعليمية بتعرفه على ملاحظات الاساتذة للقيام بالواجبات المطلوبة بشكل متزامن أو غير متزامن، اما المعلم فيقوم بالتحقق من تفاعل المتعلم ومدى التطور الذي تحقق في كل مرة يتواصل بها مع طلبته، وهذا كله يكون بأشراف الكوادر الادارية والفنية ومتابعة اولياء الامور[3].

السيناريو التشاؤمي: تراجع مؤشرات التربية

ان المؤسسات التربوية التعليمية حالها حال أي مؤسسة اخرى (اجتماعية أو مالية أو سياسية أو ثقافية..الخ) ممكن ان (تفلس) وتخسر تحقيق اهدافها التي تسعى اليها، وبما ان

(1) المصدر نفسه، ص 31.

(2) سلمى الصعيدي، المدرسة الذكية، مصر، المنيا، دار فرحة، 2005، ص 23

(3) بشار احمد، المصدر السابق ص 113

(المدرسة) يطلق عليها أيضاً انها (مصنعاً تربوياً) فإن موضوع الربح والخسارة وارد، فهناك مدخلات (المتعلمون)، وعمليات (طبيعة المنهج واداء المعلم وتفاعل المتعلم وغيرها)، وهناك مخرجات أو نتائج (سلوك المتعلم) وعليه فان المؤسسات التربوية التعليمية إذا لم تستجب لحاجات المجتمع ومتطلبات العصر، واذا لم يكن هناك دعم مادي من الجهات المعنية، ستكون النتيجة حتماً في تراجع

ويمكن تحديد اهم النقاط التي تؤشر التراجع المحتمل:

- الجوانب اللوجستية والدعم المادي: بقاء الابنية المدرسية على حالها دون توسع أو معالجة حقيقية لواقعها المتردي، مع زيادة معدلات النمو السكاني، ستكون النتيجة تراجع واضح في الخدمات التعليمية التي تقدمها تلك المؤسسات، لان كل شيء في هذه المؤسسات يحتاج إلى متابعة وتطوير(اداء المعلم- المناهج الدراسية- الاثاث والمستلزمات التعليمية- الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية للمتعلم..الخ) وان ضعف أو بطء الاستجابة من قبل المسؤولين لتقديم الدعم المادي يحول دون تطويرها، وبالتالي بقائها تراوح في نفس المكان أو بالأحرى تراجعها.
- الوعي الثقافي: بقاء رؤية المسؤول والكوادر التربوية وبعض افراد المجتمع بنفس الثقافة التي ترى ان المؤسسات التعليمية هي مؤسسات استهلاكية، لا انتاجية، يجعل موضوع التطوير امر صعب للغاية، وبالتالي بقاء أي شيء بدون تدخل مباشر لتطويره يعني تراجعه لا محالة.
- التخطيط الصحيح والتنفيذ السليم: أي عمل بدون تخطيط يؤدي إلى الوقوع في الأخطاء والارتجال وعدم وضوح الرؤية والاهداف، وحتى ان تم التخطيط، فيجب ان يكون بالشكل الصحيح، أي ان يكون على اساس الواقع الحقيقي والامكانات المتوفرة، اما التنفيذ فيعني اتباع استراتيجية تحقق الاهداف باقل كلفة ووقت وجهد، وعليه فإن غياب التخطيط الصحيح والتنفيذ السليم يعني تراجع مستوى هذه المؤسسات.

ثامناً: الاستجابة للتحديات

إذا كان ثمن التطوير كبير، فعدمه ثمنه أكبر، فنحن الان بحاجة إلى التطوير أكثر من أي وقت مضى لأن كل مقومات التطوير موجودة (اموال- عقول- دعم شعبي) كما ان التغييرات السريعة التي يشهدها العالم تجعلنا امام تهديد خطير، فإما أنْ نواكب أو ننتهي، بالإضافة

إلى التغيير السياسي القابل للانفتاح، ووجود المنافسة بين المؤسسات الحكومية والاهلية، وزيادة ثقافة ووعي الجماهير، ومن اجل تجاوز التحديات، يجب ان يكون الاصلاح والتطوير قائم على اساس النقاط الاتية:

- **وضوح الاهداف والرؤية والرسالة:** لابد ان تتضح الاهداف التي توضع للمؤسسات التربوية التعليمية، ويتم بناءها وصياغتها بالشكل الذي يلائم الواقع من جهة، وحاجات المجتمع ومتطلبات الحياة المعاصرة من جهة ثانية، ويجب ان تكون هذه الاهداف قابلة للتطوير وليست ثابتة، كما يجب ان تكون مرنة لتستوعب كل الآراء والمقترحات (المختص- ولي الامر- المعلم- المتعلم- المدير..الخ).
- **التخطيط**: ان تدوين كل ما تحتاجه المؤسسات التربوية التعليمية يمثل جوهر التخطيط، لكن المهم ان يتم هذا التدوين بالشكل الذي يحقق التكامل بين مؤسسات المجتمع من جهة، وكل عناصر ومحتويات ومجالات هذه المؤسسات التربوية من جهة اخرى.
- **التنفيذ**: تقديم وعرض المشروع واخراجه للواقع بعد تجريبيه واجراء التعديلات المناسبة، يجب يكون ضمن الضوابط والتوجيه الصحيح حتى لا يخرج الموضوع عن السيطرة.
- **تلبية طموح العاملين والفئة المستهدفة وتطلعات المجتمع:** ويكون من خلال الاعلام الموجّه من جهة، والدعم المادي الذي يحقق هذه الامور من جهة ثانية.
- **التحسين والمعالجة:** العمل على معالجة نقاط الضعف ودعم الجوانب الايجابية وازالة العوائق والمشاكل التي تعترض طريق الاصلاح والتطوير.
- **تطوير مهارات الكوادر التربوية:** بما ان الحياة في تطور دائم، وان البقاء على حال نفسه لا يحقق الفائدة المنشودة، إذا أصبح موضوع التدريب المستمر للكوادر التربوية امراً مفروضاً ولا غنى عنه، لان المعلم يعمل على إعداد متعلم يتطلع لمستقبل تكثر فيه التعقيدات، وليس ليومه فحسب، وكذلك يجب استثمار القوى البشرية المبدعة وخلق البيئة الداعمة لهم.
- **استثمار التكنلوجيا:** يمكن للمجال التربوي ان يستفيد من التكنلوجيا الحديثة

بشكل يشابه الفائدة التي حققتها باقي المجالات (الاقتصادية السياسية والعسكرية وغيرها) لان التكنلوجيا اصبحت تمثل لغة العصر الحديث، وهي من تتحكم بكل مفاصل المؤسسات على مختلف مسمياتها، فمن خلالها يتم استثمار الوقت والجهد وترشيد الاموال، بل اصبحت وسيلة يتفاعل معها الانسان بشكل كبير جدا، لذلك نجحت المؤسسات التعليمية التي تبنت فكرة تكنلوجيا التعليم أو المدرسة الذكية وغيرها.

- **إعتماد نتائج البحوث العلمية:** في كل بلدان العلم المتقدم نجد ان المسؤول يعتمد على نتائج البحوث العلمية لاتخاذ القرار المناسب، ولا يعتمد فقط على الخبرة أو الاستشارة، لان نتائج البحوث تكون موضوعية، ولا تخضع للتحيّز الذي يتميز به الانسان بشكل عام.

توصلت الدراسة الحالية إلى النتائج والتوصيات والمقترحات الآتية:

1: النتائج

- تُعدُّ محافظة النجف الاشرف من المدن الجاذبة للسكان، بسبب مكانتها التاريخية والدينية، لذا تطورت المدينة ونمت سكانياً ومكانياً، وأخذ الطلب يزداد على الخدمات التعليمية.
- تعد المؤسسات التربوية التعليمية اداة رئيسة في تطوير المجتمع.
- تسرّب العديد من المتعلمين من المؤسسات التعليمية لأسباب اقتصادية وثقافية وبطء في تنفيذ القوانين أو عدم تفعيلها أو تشريعها.
- زيادة اعداد الطلبة مقابل النمو البطيء في اعداد المدارس أو تأهيلها، وعدم مناسبة هذه الاعداد في الوقت الحالي والمستقبلي.
- نحتاج الان إلى عدد من المدارس يفوق العدد الحالي بمرة أو مرتين، ونحتاج إلى اعداد أكثر في المستقبل.
- نقص كبير في اعداد المدارس في الوقت الحالي والمستقبلي.
- وجود تحديات (مالية- ثقافية- بشرية) تعيق التطوير.

2: التوصيات

- نحن بحاجة إلى احصاء دقيق وشامل لأعداد افراد المجتمع ضمن المراحل العمرية التي تناسب كل مرحلة دراسية، وليس فقط احصاء أعداد المتعلمين الملتحقين فعلاً بهذه المؤسسات، لمعرفة اعداد التسرب.
- الحاجة إلى تخطيط صحيح للمؤسسات التربوية التعليمية، وتخطيط مشترك يحقق التكامل مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى لتحقيق الاهداف المنشودة.
- هناك حاجة ملحة للإعداد والتدريب الرصين للكوادر التربوية.
- يجب تفعيل وتشريع القوانين التي (تحمي أو تحاسب) المعلم والمتعلم.
- ينبغي زيادة الدعم المادي والعمل على تبويب الصرف بشكل يناسب الاحتياجات الحقيقية، بشرط عدم المساس بهذا الدعم مهما تغيرت الظروف.
- تهيئة الارضية المناسبة للتطوير، من خلال بث الوعي الثقافي بين المسؤولين والعاملين والمتعلمين واولياء الامور، وترسيخ مبدأ (ان المؤسسات التعليمية انتاجية وليست استهلاكية).
- العمل على تغيير ثقافة المجتمع باحترام كل التخصصات العلمية، وليس التركيز على بعض التخصصات التي يعتقد الكثير من اولياء الامور، وحتى المتعلمين انها تضمن مستقبلهم المادي من خلال التوظيف المركزي.

3: المقترحات

- عمل دراسات تتناول مشكلات تربوية تعيق التطوير تتعلق بـ (المعلم- المتعلم- اولياء الامور)، وتقديم الحلول المقترحة.
- اجراء دراسة مسحية عن المشكلات التي تتعلق بالمناهج الدراسية واساليب التقويم وطرائق التدريس والادارة التربوية.

قائمة المصادر

1 ـ إبراهيم عبد الله ناصر، أصول التربية والوعي الإنساني، ط 1، عمان، الأردن، مكتبة الرائد العلمية، 2004.

2 ـ إبراهيم مهدي الشبلي، التعليم الفعال والتعلم الفعال، ط 1، الأردن، دار الأمل، 2000.

3 ـ احمد محمد كريم ومحمد خلقان الراوي، في أصول التربية، ط 1، الكويت، مكتبة الفلاح، 1992.

4 ـ اسامة محمد سيد علي، ادارة التغيير التربوي، القاهرة، مؤسسة عالم المعرفة، 2012.

5 ـ تركي رابح، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

6 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء محافظة النجف، تقديرات مدينة النجف لعام 2020.

7 ـ حسن بحر العلوم، العولمة بين التصورات الإسلامية والغربية، لندن، معهد الدراسات العربية والإسلامية، 2003.

8 ـ سعيد التل وآخرون، المرجع في مبادئ التربية، ط 1، عمان، الأردن، دار الشروق، 1983.

9 ـ سلمى الصعيدي، المدرسة الذكية، مصر، المنيا، دار فرحة، 2005.

10 ـ ضلال جواد وزين العابدين عزيز، تقييم كفاءة واقع المدارس الأهلية في مدينة النجف الأشرف لسنة ٢٠١٧ وآثارها المستقبلية، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2019.

11 ـ عبد الدائم عبد الله، التربية في البلاد العربية، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، 1983.

12 ـ علي راشد، تنمية الابداع، عمان، الاردن، دي بونو للطباعة، 2010.

13 ـ قسم التخطيط في مديرية تربية النجف الاشرف، (2021/12/23).

14 ـ محمد صبري الحوت، اصلاح التعليم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2008.

15 ـ محمد محمود الحيلة، التصميم التعليمي (نظرية وممارسة)، ط 1 عمان، الاردن، دار المسيرة، 1999.

16 ـ منى يونس بحري وعايف حبيب العاني، المنهج والكتاب المدرسي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، 1987.

17 ـ هدى محمد قناوي واخرون، مدخل إلى رياض الاطفال، ط 5، الرياض، مكتبة الرشد، 2014.

18 ـ https://ar.wikipedia.org

19 ـ www.ina.iq

القسم الخامس

التعليم العالي والبحث العلمي في النجف الاشرف

الأستاذ المتمرس الدكتور

كامل علاوي كاظم الفتلاوي

أولاً: مقدمة

يعد التعليم المرتكز الذي تقوم عليه عملية التنمية؛ إذ يُسهم في تحقيقها على نحو مباشر، وله دور فاعل في تكوين قوَّة العمل المتعلِّمة، لذا تُعنى جميع الدول والحكومات بالتعليم عناية خاصَّة؛ لما له من أثرٍ بالغٍ في عملية التنمية بمعناها الشامل. ولكونه شرطٌ أساس في نجاح عملية التنمية والتطور الحضاري؛ فإنَّ جميع خطط التنمية واستراتيجياتها تضع التعليم في مقدَّمة الأغراض الرئيسة التي تسعى إلى تحقيقها. وفي أجندة التنمية المستدامة فإن الهدف الرابع منها: التعليم الجيد والمنصف والشامل.

تشير الاحصائيات إلى تزايد اعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات العراقية بشكل عام والجامعات والكليات في محافظة النجف الاشرف بشكل خاص، وأن النسبة الكبيرة منهم يرغبون في الالتحاق بالكليات العلمية، إلا أن استيعاب تلك الكليات محدود، مما يضطرهم إلى الالتحاق بالكليات الإنسانية وقبولهم في التخصصات النظرية التي لا تحتاج بنية تحتية كتلك التي تحتاجها الكليات العلمية، وهذا ولّد أولاً اختلالاً بين التخصصات العلمية والإنسانية، أو أن الطلبة يدرسون في الجامعات الأجنبية والإقليمية بخاصة في تركيا وايران ولبنان والهند، وزج خريجيين جدد قد لا تحتاجهم سوق العمل، وهذا يتطلب إعادة النظر في الاستحداثات الجديدة وفي استراتيجية التعليم العالي لتواكب مخرجات التعليم التطورات التقنية بخاصة أن الدلائل تشير إلى التعامل مع الثورة الصناعية الرابعة القائمة على الذكاء الاصطناعي. وبهذا

الخصوص فإن أساليب التعليم تعد من أهم التحديات التي تواجه رسم مستقبل التعليم، فضلاً عن عدم التكامل بين مخرجات التربية وبرامج التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

وتشير التوقعات بأننا سوف نعيش في عالم مختلف في عام 2050، حيث سيكون عدد سكان الكرة الأرضية بحدود عشرة مليارات نسمة، وهذا يعني أن الحياة ستكون مختلفة ويكون الصراع على أشده وستواجه البشرية تحديات لم تكن من قبل، ولكن السؤال هل سيواكب التعليم تلك التحديات، ومن خلال التجربة التاريخية، فإن التعليم يتأقلم مع الاحداث التي يمر بها العالم، لاسيما ما شهده التعليم خلال جائحة كورونا واستخدام أنماط متعددة في التعليم لم تستخدم من قبل، ساعد في ذلك التطورات التقنية والابتكارات والتعلم الالكتروني.

إن حال التعليم العالي في العراق يتطلب اصلاحاً جذرياً وفي المجالات كافة؛ إذ لازالت الجامعات تعمل وفق الأساليب التقليدية القائمة اغلبها على التلقين بخاصة التخصصات الاجتماعية والإنسانية، وعدم مواكبة التطورات التقنية الحديثة في التعليم، ولازالت الجامعات تعمل بالتعليمات والقرارات المركزية، ولا تمتلك أي نوع من الاستقلالية على الرغم من أن قانون وزارة التعليم العالي رقم 40 لسنة 1988 ينص في مادته العاشرة على الاستقلالية، إلا أن تمويل الجامعات يعتمد على الموازنة العامة للدولة، مما يقيد الانفاق على التعليم وفق الحالة الاقتصادية التي يمر بها البلد، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الجامعات هي القيادات العليا غير الكفوءة، ويعمل بعضها وفق ما يحمل من توجه سياسي معين، مما يؤثر في مسيرة التعليم.

وتوزيع ثمار التعليم مكانياً من القضايا الأساسية التي تواجه المجتمعات، بخاصة في المناطق التي تمتلك الإرث الثقافي والاجتماعي والديني، والنجف الاشرف تمثل بيئة مناسبة في التوسع العمودي والافقي للتعليم لما تمتلكه من خصائص، تجعلها مركز جذب للمستثمرين لتأسيس جامعات تلبي الحاجة المجتمعية، لكون أن الأنظار تتوجه نحو التعليم الأهلي الذي من المؤمل أن يكون هو الرائد في قيادة التعليم العالي في العراق بشكل عام[1]. ومن المتوقع أن يتم التوسع الرأسي والافقي في مناطق الجذب، والنجف الاشرف أحد تلك المناطق، ويتوقع خلال الثلاثين سنة القادمة أن يكون للجامعات المحلية دوراً مهماً في تحويل نتاج الجامعات

(1) تصريح السيد وزير التخطيط في ملتقى الرافدين بتاريخ 30 آب/أغسطس2021، بأن الجامعات الحكومية غير قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من طلبة الدراسات الإعدادية.

إلى السوق من خلال إنشاء حاضنات الاعمال ودعم المشاريع الريادية، وهذا يفرض نوع من التفاعل بين الجامعات وقطاع الاعمال سواءً العام أم الخاص[1]. بغية تنويع اقتصاد المحافظة وخلق فرص عمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يأتي شرحاً موجزاً عن أنواع التعليم ومهامه التي يضطلع بها

ثانيا: التعليم العالي الحكومي في النجف

يتألف التعليم العالي في العراق من 31 جامعة حكومية خلال العام الدراسي 2020/2019 وتضم 373 كلية أكاديمية و18 كلية تقنية وثلاثين معهداً، والجدول الآتي يوضح عدد الكليات الحكومية وعدد الطلبة الموجودين فيها بحسب الجنس.

جدول (5-1): عدد الكليات والمعاهد الحكومية وعدد الطلبة الموجودين خلال العام الدراسي 2020/2019

الكلية	العدد	ذكور	اناث	المجموع	النسبة من المجموع
الكليات الاكاديمية	373	258724	282731	541455	85.46
الكليات التقنية	18	12716	9983	22699	3.58
المعاهد التقنية	30	39048	30395	69443	10.96
المجموع	421	310488	323109	633597	100.00

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم

أما التعليم العالي الحكومي في النجف فقد ظهر في عام 1977 عند فتح كلية طب تابعة إلى الجامعة المستنصرية والتي بدأ التدريس فيها في العام الدراسي 1979/1978، وبعد عشر سنوات تم تأسيس جامعة الكوفة (عام 1987) بكليتين هما (الطب والتربية للبنات)، وفي عام 1989 تأسست كلية الآداب، وبعد الانتفاضة الشعبانية في آذار 1991 دمجت جامعة الكوفة مع جامعة بابل، وأُعيد افتتاحها في السنة نفسها بقرار سياسي. ومن الجدير بالذكر أن جامعة الكوفة كانت مشروعاً لجامعة أهلية في ستينات القرن الماضي إلا أنها لم تحصل على موافقة الجهات الرسمية لافتتاحها. وقد اتسعت الجامعة أفقياً لتضم في العام الدراسي 2021/2020 اثنتين وعشرين كلية.

(1) وسن هادي فيحان، دور التعليم العالي في تأهيل حاضنات الاعمال في العراق (واقع وتحديات) مع إشارة خاصة لدولة الامارات العربية المتحدة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 40، حزيران 2019، ص127.

وفي العام الدراسي 2014/2013 تأست جامعة جابر بن حيان الطبية وتضم كلية الطب وكلية الصيدلة. وتأسست جامعة الفرات الأوسط التقنية في العام الدراسي 2015/2014، وتضم خمس كليات، ثلاث منها في محافظة النجف الاشرف، وهي الكلية التقنية الطبية والصحية والكلية التقنية الهندسية والكلية التقنية الإدارية، واثنتان في محافظة بابل، فضلاً عن أنها تضم ثمان معاهد تقنية، اثنان منهما في محافظة النجف الاشرف هما: المعهد التقني في النجف الاشرف والمعهد التقني في الكوفة.

وفي العام الدراسي 2014/2013 إفتتحت كلية الامام الكاظم الجامعة التابعة إلى الوقف الشيعي فرعاً لها في محافظة النجف، وتضم في العام الدراسي 2020/2019 ست أقسام علمية. والجدول الآتي يوضح الجامعات والكليات الحكومية.

جدول (5-2): الجامعات والكليات الحكومية في محافظة النجف الاشرف للعام الدراسي 2020/2019

الجامعة/الكلية	الكليات	الكليات	الكليات
الكوفة	1.الطب	2.الاداب	3.التربية للبنات
	4.الفقة	5.طب الاسنان	6.التربية الاساسية
	7.الصيدلة	8.الآثار	9.الطب البيطري
	10.الزراعة	11.التمريض	12.العلوم
	13.التربية البدنية وعلوم الرياضة	14.التربية المختلطة	15.الادارة والاقتصاد
	16.علوم الحاسوب والرياضيات	17.التخطيط العمراني	18.اللغات
	19.القانون	20.الهندسة	21.العلوم السياسية
	22.الدراسات العليا		
جابر بن حيان	الطب	2.الصيدلة	
الفرات الأوسط التقنية	1.المعهد التقني/كوفة	2.المعهد التقني/نجف	3.الكلية التقنية الطبية والصحية/النجف
	4.الكلية التقنية الهندسية/ النجف	5.الكلية التقنية الإدارية/ الكوفة	
كلية الامام الكاظم(ع) فرع النجف	1.قسم هندسة تقنيات الحاسوب	2.قسم القانون	3.قسم علوم القرآن
	4.قسم الشريعة	قسم العلوم المالية والمصرفية	6.قسم الاعلام

المصدر: المواقع الالكترونية للجامعات والكليات

ثالثا: التعليم العالي الأهلي في النجف

بدأ التعليم العالي في النجف أهلياً بتأسيس كلية الفقه في عام 1958 من قبل جمعية منتدى النشر، التي اهتمت في بداية تأسيسها بالموائمة بين الدراسات الاكاديمية الحوزوية، وبعد الانتفاضة الشعبانية عام 1991 أُلغيت الكلية، وادمجت مع كلية الشريعة في جامعة بغداد، وبعد التغيير في نيسان 2003 تم احياء الكلية ضمن التعليم الحكومي، لكن المؤسسين للكلية طالبوا فتح الكلية مجدداً ضمن التعليم الأهلي، وأجزيت في 2014 بمسمى «كلية الفقه» الجامعة، مع بقاء الكلية الحكومية ضمن تشكيلات جامعة الكوفة.

توسَّع التعليم الأهلي بعد عام 2003 بشكل كبير ليلبي حاجة المجتمع، ولكونه أحد القطاعات التي تتميز بقصر فترة الاسترداد والربحية العالية، وبما أن محافظة النجف تعد من المحافظات ذات الجذب في تأسيس الجامعات والكليات الاهلية لذا حدث توسعاً كبيراً فيها.

بلغ عدد الكليات الأهلية العاملة في العراق (75) خمسا وسبعين كلية وجامعة حتَّى العام الدراسي 2019/2018، إحدى عشرة منها في إقليم كردستان العراق، اعترفت بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الاتحادية، وأربع وستون في العاصمة وبقية محافظات البلد. في حين كان عدد الكليات الأهلية (11) إحدى عشرة كلية حتَّى عام 2003؛ أي أنَّها ازدادت بسبعة أضعاف. وبلغ عدد الجامعات الأهلية (52) اثنتين وخمسين كلية جامعة أو جامعة لغاية عام 2017، وبلغ عددها على مستوى الكليات 165 كلية أهلية، تضم 212535 طالباً خلال العام الدراسي 2020/2019 [1]، وقد نظَّم القانون رقم (13) لسنة 1996 [2] وتعديله بالقرار (57) لسنة 2002 [3]، تأسيس الجامعات والكليات الأهلية، ومن ثمَّ شُرِّع قانون (25) لسنة 2016 [4]، وقد جاء في المادة الثانية من هذا القانون أنَّ قانون التعليم الأهلي يسعى إلى توفير الفرص الدراسية الجامعية الأولية والعليا (النظرية والتطبيقية)، ونشر المعرفة في البلد وتطويرها، وإجراء البحث العلمي وتشجيعه وتطوير مناهجه[5].

بلغ عدد الجامعات الاهلية المعترف فيها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

---

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.

(2) الوقائع العراقية 3634 في 1996/9/9.

(3) الوقائع العراقية 3958 في 2002/11/25.

(4) الوقائع العراقية 4416 في 2016/9/19.

(5) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم: تحدي الفرصة الاخيرة، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2020، ص 118

في محافظة النجف الاشرف حتى العام الدراسي 2020/2019 ثلاث جامعات وكليتين، تضم تخصصات مختلفة، فضلاً عن معهد العلمين للدراسات العليا والذي يمنح شهادة الماجستير والدكتوراه في القانون والعلوم السياسية، وكما موضح بالجدول الآتي:

جدول (5-3): الكليات الاهلية في محافظة النجف الاشرف حتى العام 2020/2019

الجامعة/الكلية	الكلية/القسم	الكلية/القسم	الكلية/القسم
كلية الفقه الجامعة	1.قسم الفقه الإسلامي واصوله	2.قسم علوم القرآن الكريم	
جامعة الكفيل	1.كلية طب الاسنان	2.كلية الصيدلة	3.كلية التقنيات الطبية والصحية
	4.كلية الهندسة التقنية	5.قسم السياحة الدينية(تعليق القبول)	6.قسم الاعلام (تعليق القبول)
	7.قسم الشريعة (تعليق القبول)	8.كلية القانون	
الجامعة الإسلامية	1.طب الاسنان	2.الصيدلة	3.التقنيات الطبية
	4.الهندسة التقنية	5.التربية	6.القانون
	7.الاعلام	8.العلوم الاسلامية	
جامعة الامام الصادق(ع) فرع النجف	1.قسم تقنيات الحاسوب	2.قسم القانون	3.قسم التربية الاسلامية
	4.قسم الشريعة	5.قسم العلوم المالية والمصرفية	6.قسم الاعلام
كلية الشيخ الطوسي	1.قسم القرآن الكريم	2.قسم تقنيات المختبرات الطبية	3.قسم التربية الإسلامية
	4.قسم التمريض		

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التعليم الجامعي الاهلي.

رابعا: التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في النجف

1- نقص البنى التحتية

تعاني الجامعات والكليات بخاصة الحكومية من نقص في البنى التحتية كالقاعات الدراسية والمختبرات والأجهزة والمرافق العامة الأخرى، فضلاً عن تقادم المنشآت القائمة، وهذا أدى إلى الاكتظاظ بالطلبة سواءً بالقاعات الدراسية أم في المختبرات مما أثّر في العملية التعليمية. ويشير واقع الحال أن بعض الكليات القائمة في المحافظة قد أُستحدثت ولا تمتلك بناية مستقلة، فهي توجد ضمن كليات أخرى مثل كلية الرياضيات والحاسوب التي

خُصص لها بناية من بنايات كلية الهندسة في جامعة الكوفة، وتشغل كلية طب الاسنان جزءً من بناية جامعة جابر بن حيان، وهناك كليات لا تمتلك بنايات على وجه الاستقلال، تصلح كجامعة مثل كلية الامام الكاظم. ومن الجدير بالذكر بأن جامعة متخصصة بالعلوم الطبية مثل جامعة جابر بن حيان تأسست وهي لا تملك بناية مستقلة على وجه الخصوص.

2- نقص الموارد البشرية

تعد الموارد البشرية بخاصة التدريسيين إحدى أهم الركائز في منظومة التعليم العالي، وأصبح التدريسي يوصف بالندرة، ويعبّر الهيكل النوعي للتدريسين عن كفاءة ومستوى الأداء الفكري والعلمي للمنظومة التعليمية، والتحدي الذي يبرز في هذا المجال هو هيمنة حملة درجة الماجستير على هيكل التدريسيين في جامعات النجف، فضلاً عن هيمنة الألقاب العلمية (مدرس مساعد، مدرس) على حساب الألقاب العلمية العليا (أستاذ، أستاذ مساعد) وهذا مؤشر خطير أمام منظومة التعليم. ويؤكد مبدأ الندرة في التدريسيين، علماً أن الحالة معكوسة في عدد محدود من الأقسام.

3- الشحّ المالي بالنسبة للتعليم الحكومي

تفتقد الجامعات الحكومية إلى الاستقلال المالي، ويرتبط تمويلها بالموازنة العامة للدولة لذا فهي تتأثر بالتغيرات التي تحدث بحال الموازنة، فخلال جائحة كوفيد -19، تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة انهيار أسعار النفط، التي أدت إلى عدم قدرة الحكومة في تمويل حتى رواتب الموظفين. ومن جهة أخرى، لم يكن هناك إنفاق استثماري، وهذا أثّر على وضع الجامعات، حيث لا توجد مخصصات للبحث العلمي. ويعد هذا أبرز تحدي يواجه الجامعات الحكومية.

4- التركيز على التخصصات الاجتماعية والإنسانية

لم تكن في المحافظة جامعات متخصصة سوى جامعة جابر بن حيان الطبية، وتسمية الجامعات الأخرى بخاصة الاهلية لا يدل على توجهها العلمي، مثلاً الجامعة الإسلامية لم تختص بالعلوم الإسلامية، بل فيها كليات الصيدلة وتقنية التحليلات المرضية وغيرها، أما التوجه العام في الجامعات فنجد هيمنة التخصصات الإنسانية والاجتماعية، مثلاً في جامعة الكوفة ثلاث كليات للتربية (كلية التربية المختلطة، كلية التربية الأساسية، كلية التربية للبنات) –مع وجود بعض الأقسام العلمية فيها-، وكلية الاثار والتخطيط العمراني، وجدير بالذكر أن الآثار كان قسماً تابعاً إلى كلية الآداب، وهذا ما كان عليه في الجامعات الأخرى، وفي جامعة الكوفة نفسها. لذلك كان هناك تحدياً في خدمة المجتمع وفي انتاج المعرفة.

5- الاكتظاظ بالطلبة

إن نقص الأبنية وتهالك القائمة منها وتزايد القبول في جامعات المحافظة أدى إلى تزايد الاكتظاظ بالطلبة؛ إذ لم تعد مساحات الكليات تستوعب الزيادات الحاصلة في أعداد الطلبة. ومن جهة أخرى لا زالت هناك كليات تشغل أبنية لا تصلح أن تكون كليات، مثل كلية الإدارة والاقتصاد والتربية للبنات في جامعة الكوفة وكلية الطب في جامعة جابر بن حيان، وكلية الامام الكاظم.

6- انخفاض القيد الاجمالي بالتعليم العالي

من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي انخفاض القيد العام في التعليم العالي على مستوى البلد، إلا أن النسبة على مستوى محافظة تقريباً ضعف مثيلتها على مستوى البلد، وذلك بسبب وجود طلبة من خارج المحافظة، سواءً في الكليات الحكومية أم في الجامعات والكليات الاهلية. (ينظر الجدول الآتي)

جدول (5-4): القيد العام الإجمالي للتعليم العالي في العراق ومحافظة النجف الاشرف للمدة 2019/2016

السنة	القيد في النجف	القيد في العراق
2016	39.18	19.34
2017	35.15	21.63
2018	34.24	22.45
2019	37.78	23.36

7- غياب جامعات اجنبية

من مشاكل التعليم العالي على مستوى محافظة النجف الاشرف هو عدم وجود جامعات أجنبية أو فروع لجامعات أجنبية، على غرار ما موجود في بغداد أو في إقليم كردستان، لأن وجود مثل هذه الجامعات يساعد على انتاج المعرفة، لما تمتلكه من الخبرة والتطور العلمي في مجال النظام التعليمي. وبخاصة أن البعد الدولي أصبح من أهم المؤشرات في تصنيف الجامعات من خلال عدة مؤشرات، لعل أهمها تأسيس فروع لجامعات من دولة في دولة أخرى، أو وجود توأمة بين الجامعات في عدة دول أو وجود اتفاقات علمية وتبادل الطلاب والتدريسين وإنجاز بحوث مشتركة بين الجامعات الأجنبية والمحلية[1].

(1) علي السلمي، جامعات المستقبل في زمن التميز والعالمية، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 405.

8- تلبية حاجات سوق العمل

يعد سوق العمل المحلي والعالمي المحرك الأساس في اعتماد نظام تعليمي مرن وديناميكي قادر على دعم النمو القائم على المعرفة، إلا أن اغلب الجامعات المحلية تعمل وفق مبدأ تحقيق أعلى الأرباح، وهذه تنصب في بعض التخصصات مثل المجموعة الطبية، بغض النظر عن حاجة السوق ونمط الاعمال المطلوبة التي تتغير بسرعة وكما سنرى لاحقاً.

9- مواكبة التغيرات العالمية

إن الغايات الاساسية للجامعات تتركز في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بيد أن الجامعات التقليدية تركز على التعليم، وبشكل ضعيف تقدم خدماتها إلى المجتمع، أما بالنسبة للبحث العلمي فلم يكن بالمستوى المطلوب، ويأتي القيام به لضرورة الحصول على التدرج العلمي وليس حلّ مشاكل المجتمع، مما أثّر على تصنيف الجامعات المحلية ضمن التصنيفات العالمية. ويوضح الجدول الآتي تصنيف جامعة الكوفة في عام 2019.

جدول (5-5): تصنيف جامعة الكوفة عام 2019

التصنيف	عالمياً	محلياً
Qs العالمي	701-750	2
Qs للجامعات الأقل 55 سنة	101-150	1
RUR	646	2
Times Impact Ranking	301 +	2

المصدر: https://uokufa.edu.iq/ %d9 %85 %d9 %84 %d8 %ae %d8 %b5

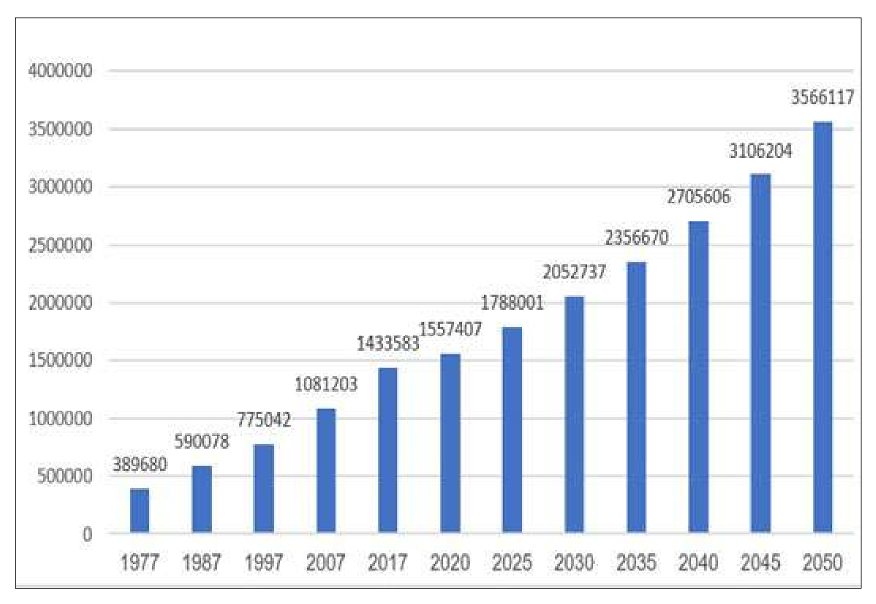
خامساً: سيناريو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إن رؤية مستقبل التعليم في النجف الاشرف حتى عام 2050 أمر يكتنفه كثير من التعقيد، في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتشابكة والدعوات التي تنادي بتغيير شكل الحكم في العراق وتغيير الدستور، مما له آثارها في تشكيل المستقبل في المحافظات. ومع ذلك فان إستشراف التعليم العالي في النجف الاشرف يأتي في إطار محاولة رسم صور المستقبل الممكنة والمأمولة في ظل تلك الأوضاع التي تفرضها مسارات تطور التعليم في البلد ككل. وتهدف عملية وضع المشاهد إلى حصر الخيارات المتاحة أمام المحافظة، وتقوم محاولة الاستشراف على وضع ثلاث سيناريوهات للتطور المستقبلي، وكما يأتي:

- السيناريو الأول يمثل السيناريو المرجعي الذي يقوم على افتراض استمرار أوضاع التعليم الحالية في المستقبل.
- السيناريو الثاني السيناريو التفاؤلي الذي يقوم على صعود مكانة التعليم العالي في النجف محلياً واقليمياً.
- السناريو التشاؤمي وهو السيناريو الثالث الذي يقوم على افتراض تراجع مكانة الجامعات النجفية محلياً واقليمياً.

وتتطلب عملية الاستشراف تقدير سكان محافظة النجف حتى عام 2050، استناداً إلى البيانات المتوفرة من قبل وزارة التخطيط والاسقاطات التي قام بها الباحث لسكان المحافظة، وكما موضح في الشكل الآتي:

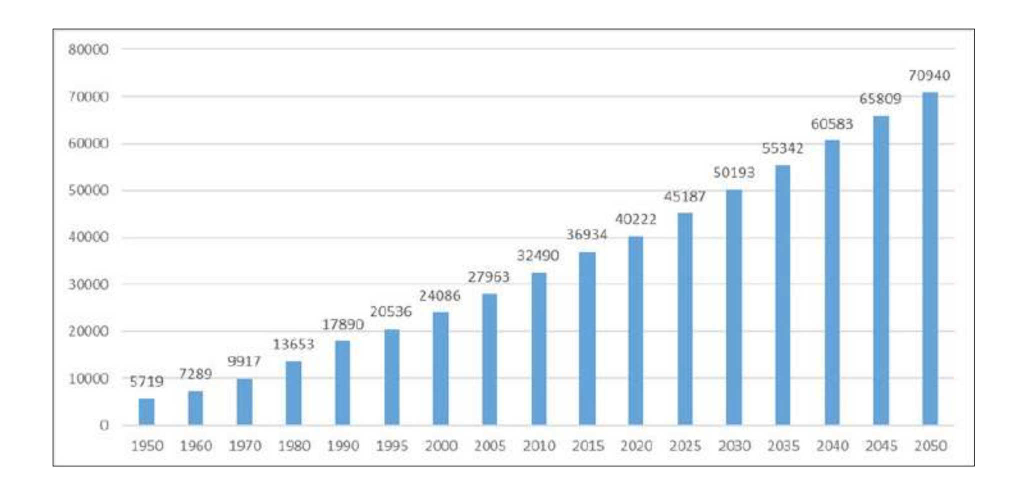
شكل (5-1): توقعات السكان في محافظة النجف الاشرف حتى عام 2050



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى اسقاطات السكان

ويمثل الشكل الآتي تقدير سكان العراق حتى عام 2050.

شكل (5-2): توقعات سكان العراق حتى سنة 2050 (ألف نسمة)



والجدول الآتي يوضح المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم العالي التي ستكون الأساس الذي يتم بناء السناريوهات في ضوئها، كونها تمثل الأساس التاريخي لتطور التعليم العالي.

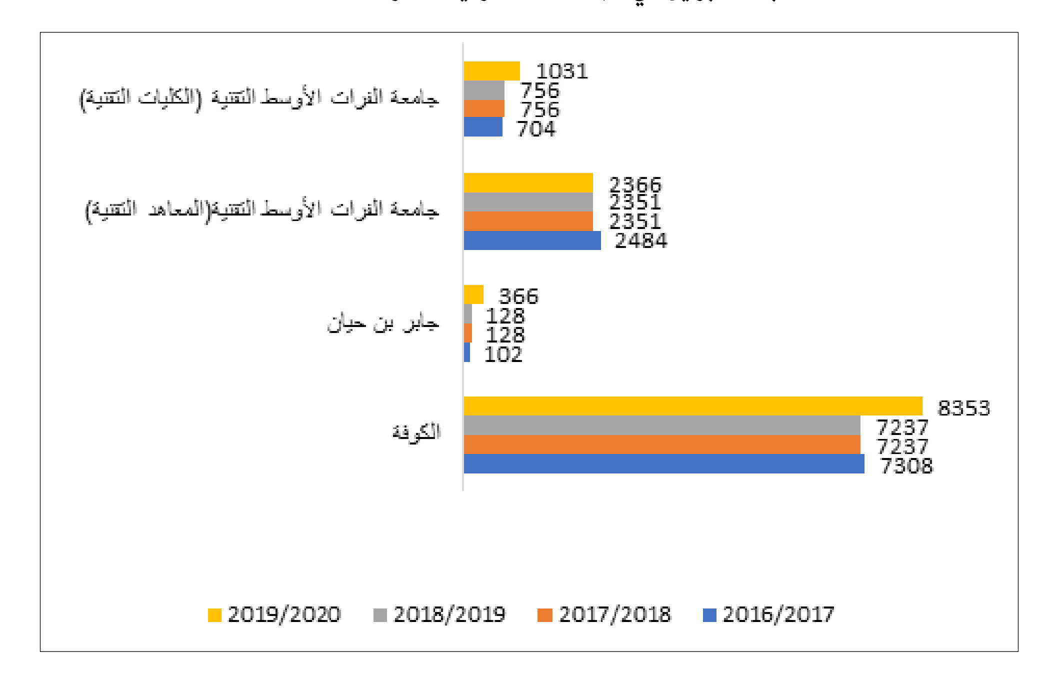
جدول (5-6): المؤشرات الكمية والنوعية للجامعات العراقية في السنوات (2005-2020)

السـنة	عدد الجامعات	عدد الطلبة (الموجودين)	عدد الخريجين	عدد الأساتذة	طالب/ جامعة	طالب/ أستاذ
2005/2004	17	368753	74518	21046	21691,4	17,5
2010/2009	19	416414	73988	34016	21916,5	12,2
2015/2014	33	574997	79335	35362	17424.2	16.3
2016/2015	35	608554	103537	38643	17387.3	15.7
2017/2016	35	647770	116623	41233	18507.7	15.7
2017/2018	35	743825	120834	47951	21252	15.5
2018/2019	35	792553	124345	49753	22644	15.9
2019/2020	35	846132	ـــــــ	50791	24175	16.7

المصادر:

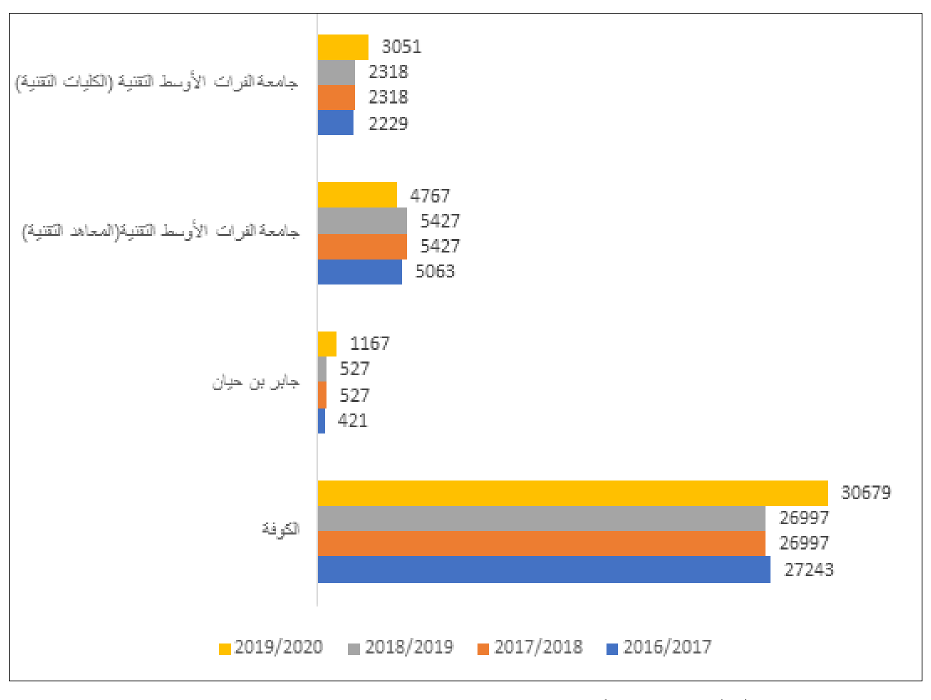
- **العمودان الأخيران احتسبا من قبل الباحث.**
- **كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم: تحدي الفرصة الاخيرة، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2020، ص 67.**
- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء**
- **أما المؤشرات الكمية والنوعية في الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية فتوضَّح في الاشكال البيانية الآتية والتي تمثل المرتكز الذي تقوم عليه السيناريوهات الثلاثة.**

شكل (3-5): الطلبة المقبولين في الجامعات الحكومية للسنوات 2016/2017-2019/2020



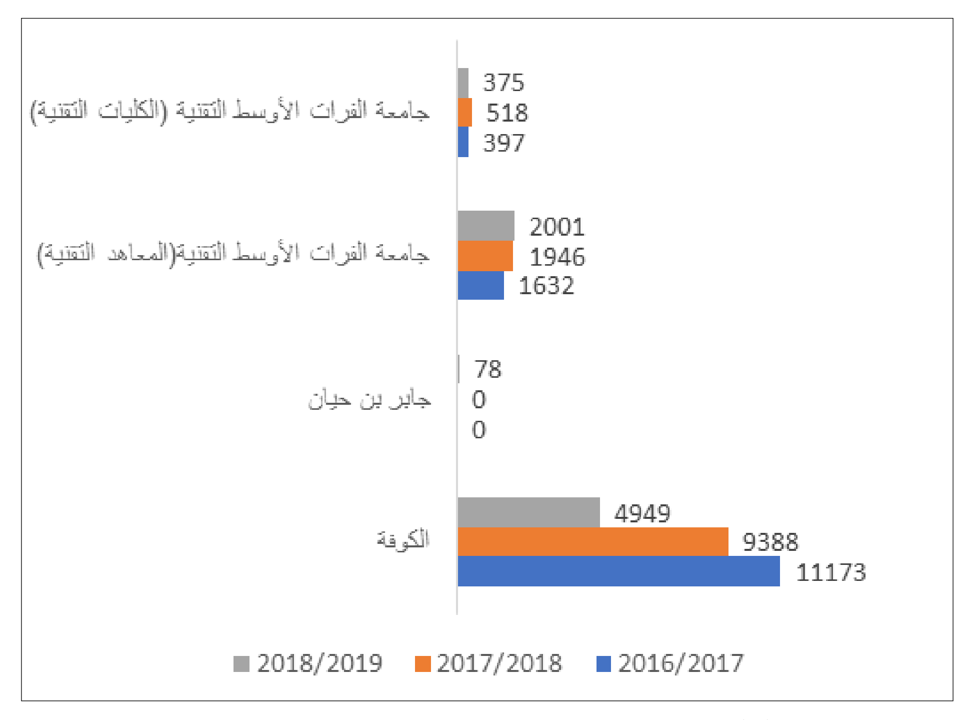
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم

شكل (5-4): الطلبة الموجودون في الجامعات الحكومية للسنوات 2017/2016-2020/2019



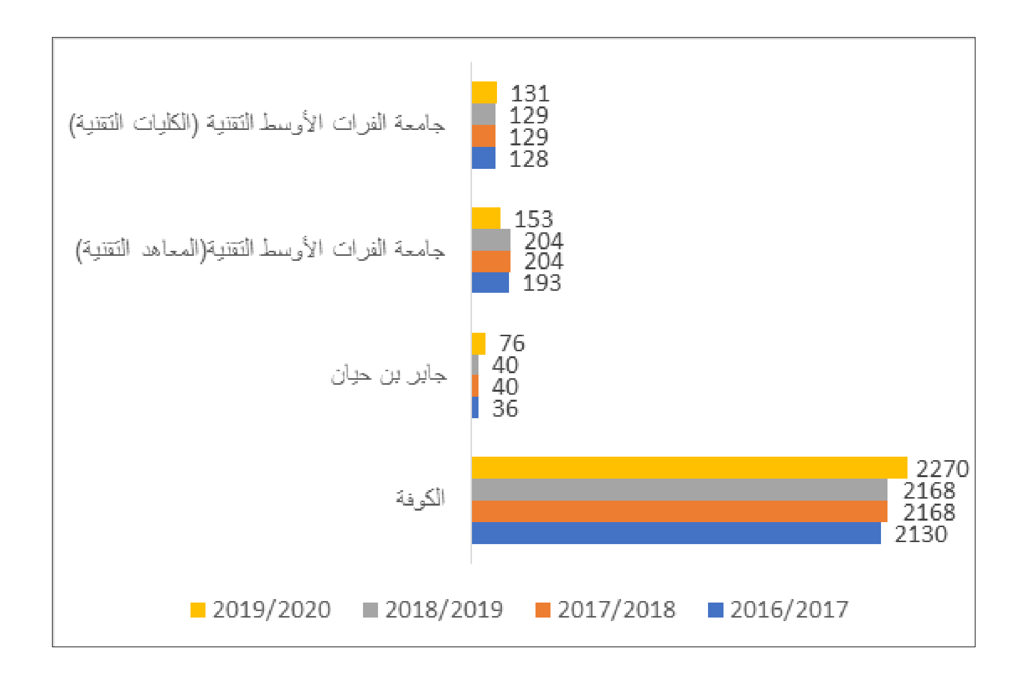
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم

شكل (5-5): الطلبة الخريجون في الجامعات الحكومية للسنوات 2016/2017-2018/2019



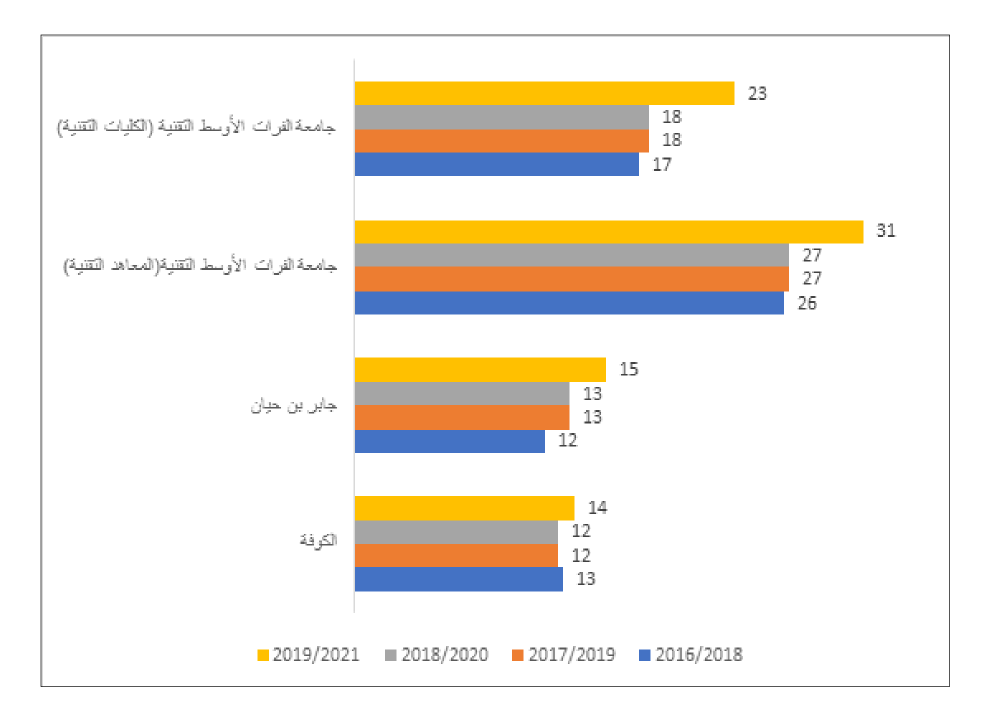
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم

شكل (5-6): عدد التدريسين في الجامعات الحكومية للسنوات 2016/2017-2019/2020



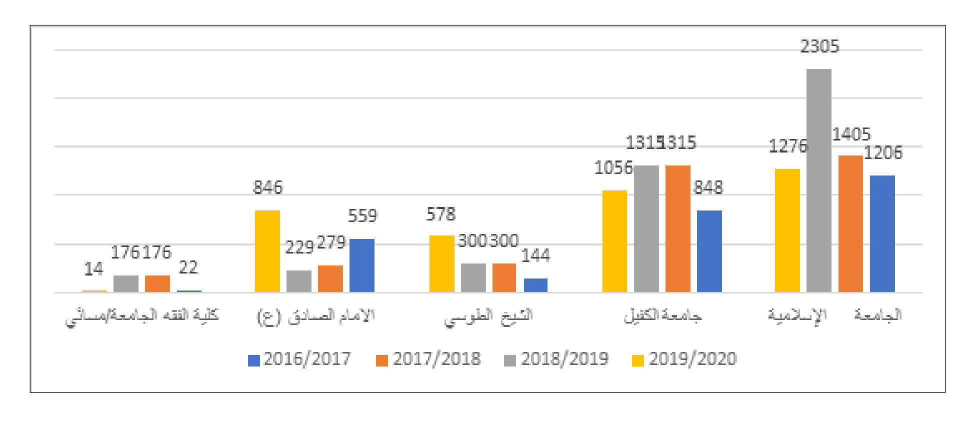
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.

شكل (5-7): طالب/تدريسي في الجامعات الحكومية للسنوات 2016/2017-2019/2020



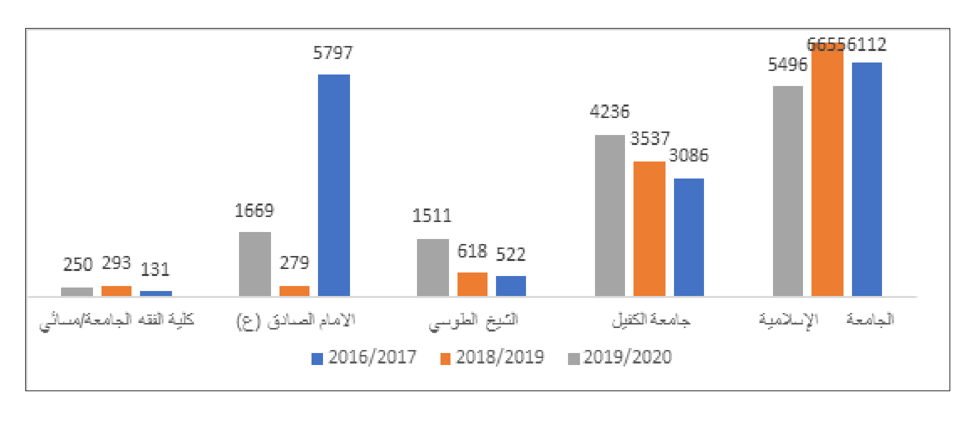
المصدر: من عمل الباحث.

شكل (5-8): الطلبة المقبولين في الجامعات الاهلية للسنوات 2016/2017-2019/2020



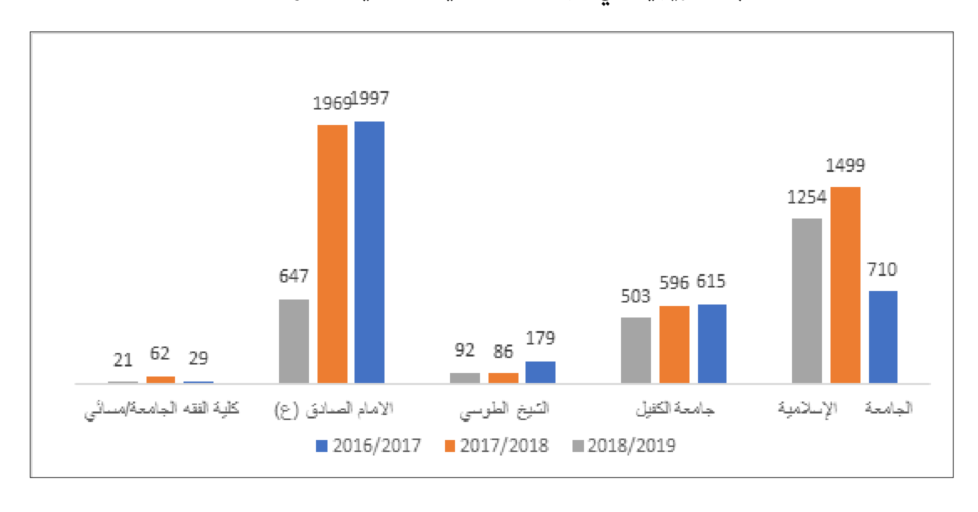
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم

شكل (5-9): الطلبة الموجودون في الجامعات والكليات الاهلية للسنوات 2016/2017-2019/2020



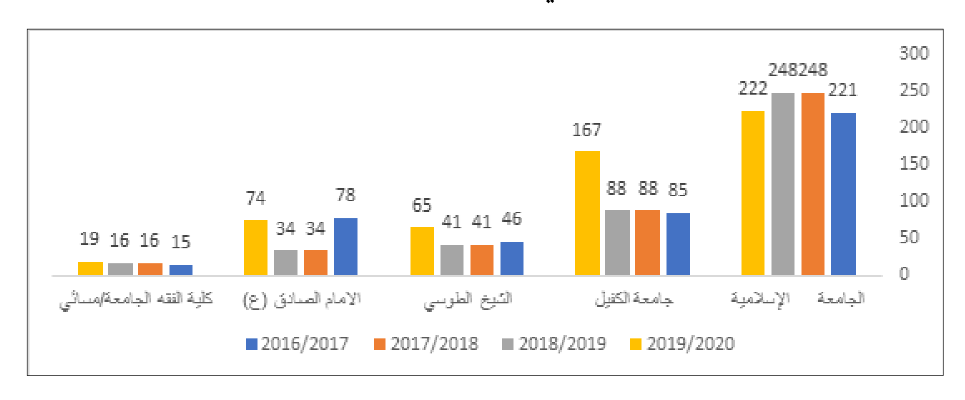
المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.

شكل (5-10): عدد الطلبة الخريجين في الجامعات والكليات الاهلية للسنوات 2016/2017-2018/2019



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.

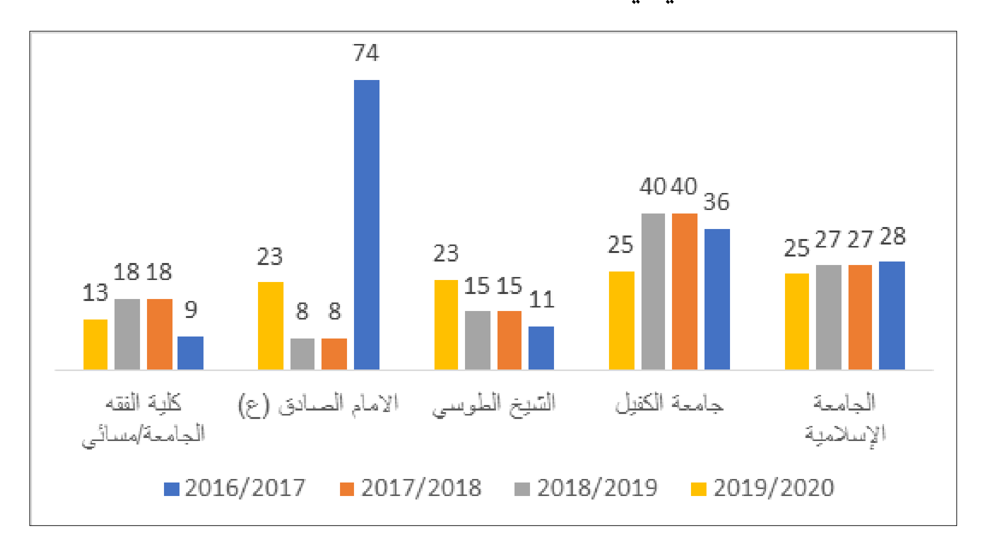
شكل (5-11): أعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات والكليات الاهلية 2016/2017-2019/2020



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.



شكل (12-5): طالب/تدريسي في الجامعات والكليات الاهلية للسنوات 2016/2017-2019/2020



المصدر: من عمل الباحث.

السيناريو المرجعي

يقوم هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

- بقاء النسب جامعة/طالب، تدريسي/طالب على حالها.
- استعمال النسب الواردة في الفقرة أعلاه المحتسبة على مستوى العراق كدليل استرشادي.
- استمرار معدل النمو السكاني المعتمد من قبل وزارة التخطيط العراقية والبالغ 2.56 في المائة، خلال مدة الاستشراف.
- استمرار التخصصات في الجامعات القائمة في محافظة النجف حتى 2050، فضلاً عن استحداث تخصصات أخرى جديدة، إلا انها لا ترتقي إلى التطور الكبير والمطلوب.
- بقاء نسبة الانفاق العام على التعليم الحكومي كما هي.
- التوسع يكون في التعليم الحكومي والأهلي عمودياً وافقياً.
- تطور طبيعي في مستويات المعيشة، واستمرار الانفاق الاسري على التعليم بحدود

معينة، واستمرار توجه الاسر الحالي بشأن الرغبة في تعليم أبنائهم وبناتهم بالاتجاهات التاريخية الماضية مع حصول تطور بطيء في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي.

وبناء على الافتراضات السابقة نقدّر التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة من خلال الجدول الآتي:

جدول (5-7): تقدير التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة: السيناريو المرجعي

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة الموجودون3 %	39664	40854	42080	43342	44642	45982	47361
التغير في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي	37	40	50	50	55	55	55
عدد الجامعات الحكومية	3	3	5	5	5	7	7
عدد الجامعات الاهلية	5	5	7	7	8	8	8
احتمالات استحداث تخصصات جديدة	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات انشاء جامعات اجنبية	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات قبول طلبة أجانب	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات استقطاب أساتذة أجانب	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الاستجابة لحاجات سوق العمل	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

التحليل والنتائج

توجد في محافظة النجف الاشرف ثلاث جامعات حكومية، هي جامعة الكوفة وتضم 22 كلية وجامعة جابر بن حيان وتضم كليتين وجامعة الفرات الأوسط. وتقع في المحافظة ثلاث كليات، هي الكلية التقنية الإدارية والكلية والتقنية الطبية والصحية والكلية التقنية الهندسية، فضلاً عن معهدين (المعهد التقني في الكوفة والمعهد التقني في النجف الاشرف) وكلية الامام الكاظم فرع النجف وهي تابعة إلى الوقف الشيعي.

أما التعليم الأهلي فيتكون من الجامعات والكليات الآتية:

- الجامعة الإسلامية فرع النجف.
- جامعة الكفيل.
- كلية الشيخ الطوسي.
- جامعة الامام الصادق فرع النجف.
- كلية الفقه الجامعة وتضم قسمين.
- معهد العلمين للدراسات العليا وفيه قسمان.

يقوم هذا السيناريو على استمرار الوضع كما هو عليه، حيث تبقى النسب المذكورة في الافتراضات كما هي، وان التوسع الذي سيحصل سيكون توسعاً عمودياً وتبقى مستويات القبول والتعامل مع التطورات التقنية كما هو الحال، وبهذا فإن مخرجات التعليم قد لا تتلاءم مع متطلبات السوق، وهذا يمثل تحدياً كبيراً أمام هذا السناريو، بخاصة وأن الثورة الصناعية الرابعة سوف تعمل على إخفاء 70 في المائة من الوظائف الحالية[1]. ويؤثر في هذا السيناريو أن التطور في البنية التحتية في البلد لا تساعد على التوسع الافقي، بسبب الظروف التي يمر بها وحالات الفساد التي تعيق الاستثمار في التعليم، وقد تكون هناك مبادرات إلا أنها لا تحقق شروط النهوض المقبولة عالمياً. وبقاء الأجور مرتفعة في التعليم الأهلي عائقاً أمام التوسع فيه.

وستبقى النسب المعيارية كما هي، وقد لا يساعد البحث العلمي في وضع الحلول الناجعة لمشاكل البلد في مناحي الحياة كافة؛ إذ سيبقى الوضع كما هو ببقاء الأولوية للتعليم الحكومي من وجهة نظر المجتمع على الرغم من عدم قابليته في استيعاب الاعداد المتزايدة من خريجي الدراسات الإعدادية.

وحتى يتم استيعاب خريجي المدارس الإعدادية فإن التوسع سيكون في التعليم الأهلي مع بقاء المعايير النوعية والكمية كما هي، وتبقى تصنيفات الجامعات على ما هي عليه.

إن الوضع الحالي يشير إلى الاختلال بين عرض الخريجين والطلب عليهم، ويشمل الاختلالين، سواءً الكمي أم النوعي، حيث ستبقى معدلات بطالة الخريجين مرتفعة، بسبب ذلك، لكون توظيف الخريجين يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الجامعات المحلية. وأن

(1) علي أسعد وطفة، مستقبل التعليم العالي الخليجي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة-قراءة نقدية في إشكالية الصيرورة والمصير-، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2020، ص27.

الجامعات الاهلية والحكومية تبقى غير مستوعبة لأعداد الطلبة المتزايد، مما يظهر بقاء الفجوة بين الطاقة الاستيعابية وبين الاعداد المتزايدة، وكما موضح بالجدول الآتي.

جدول (5-8): تقدير فجوة العرض والطلب على خدمات التعليم: السيناريو المرجعي

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من الاعداديات	18000	20000	25000	30000	35000	40000	45000
القدرة الاستيعابية للجامعات في النجف	15886	16363	16853	17359	17880	18416	18969
الطلبة المتوقع قبولهم في جامعات خارج النجف	----	250	300	500	600	700	1000
الفجوة	2114	3637	8147	12641	17120	21584	26031

السيناريو التفاؤلي

إن حال التعليم العالي في الدول المتقدمة خلال الثلاثين سنة القادمة يختلف عما هو عليه في الدول النامية، ففي الوقت الذي سوف يشهد فيه العالم المتقدم انحساراً في اعداد الجامعات واستغلال بعض الأبنية القائمة في مجالات أخرى، لأنه سوف يتم الاستغناء في بعض التخصصات عن المكان حيث سيكون التعليم الكترونياً، مما يعني انخفاض اعداد الطلبة في الحرم الجامعي وارتفاع نسبة طالب تدريسي إلى 1:100، وستكون مهام الموظفين في أنشطة التسويق والقبول والشؤون المالية، ويتم الاستغناء عن الأساتذة والتعويض عنهم بالروبوتات(1)، بيد أن الوضع في العراق وفي محافظة النجف سوف يكون مختلفاً؛ إذ سيكون هناك توسع في اعداد الجامعات وفي اعداد التدريسين والطلبة بسبب طبيعة المجتمعات. ومن الجدير بالذكر أن الجامعات المحلية سوف تتعامل مع التقدم التقني وفقاً لظروف البلد. والسيناريو التفاؤلي يتعايش مع أوضاع الجامعات في البلدان المتقدمة، ويستند هذا السيناريو إلى الافتراضات الآتية:

- التحسن في النسب المعيارية.
- تأسيس جامعات متخصصة قوامها الاختصاصات في حافات العلوم.
- التوسع في التعليم الخاص، مع حصول تحول في النظرة إليه.

(1) Duc Pham, Higher Education in 2050, http://www.cmmmagazine.com/cmm-articles/higher-education-in-2050

- تطبيق معايير ضمان الجودة بشكل دقيق.
- التحسن في الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- حدوث تطور في البنية التحتية في محافظة النجف الاشرف وفي العراق.
- بقاء معدل النمو السكاني على حاله.
- الانفتاح على الجامعات العالمية الرصينة وتأسيس جامعات اجنبية في المحافظة، بحيث تكون الجامعات المحلية محل جذب للطلبة الأجانب.
- حدوث هجرة للنجف لكونها منطقة جذب لما تمتلكه من ارث وثقافة وإنها مركز ديني.
- تزايد الترابط بين التعليم العالي وخدمة المجتمع، بخاصة في مجال حاضنات الاعمال.

وبناء على الافتراضات السابقة نقدر التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة من خلال الجدول الآتي:

جدول (5-9): تقدير التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة: السيناريو التفاؤلي

	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة الموجودون	39664	40854	42080	43342	44642	45982	47361
التغير في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي	37	40	45	50	50	55	55
عدد الجامعات الحكومية	3	5	5	5	6	6	8
عدد الجامعات الاهلية	5	7	7	8	8	10	10
احتمالات استحداث تخصصات جديدة	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات انشاء جامعات اجنبية	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات قبول طلبة أجانب	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات استقطاب أساتذة أجانب	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الاستجابة لحاجات سوق العمل	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

النتائج والتحليل

يستند هذا السيناريو على الوضع التفاؤلي، حيث سيكون للجامعات في محافظة النجف الاشرف دور في التعايش مع الثورة الصناعية الرابعة القائمة على الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية؛ إذ ستتوفر البنية التحتية لهذا التحول، وسوف يزيد الانفاق على التعليم وبخاصة على البحث العلمي وما يتبع ذلك من الابتكار وبراءات الاختراع، وهذا يقوم على الاستقلالية التامة للجامعات في المحافظة، وبذلك تكون الجامعات خلال هذه المدة مصدر الابداعات والاكتشافات العلمية التي هي نتاج التفكير العلمي في الجامعات المتخصصة، لأن أصحاب العمل يدركون الحاجة إلى المهارات، وسيكون هناك جامعات متخصصة في الاختصاصات المختلفة، وسيكون الاهتمام منصباً على حافات العلوم. ومن المتوقع أن تأخذ الجامعات المتخصصة التي سوف تُنشأ، التخصصات الآتية:

الجامعة الطبية وتضم التخصصات الطبية الآتية:

- كلية الطب البشري
- كلية الطب البيطري
- كلية الصيدلة
- كلية التحليلات المرضية

جامعة العلوم التطبيقية وتضم الكليات الآتية:

- كلية الهندسة بفروعها (الهندسة المدنية، المعمارية، الميكانيك، الكهرباء، الليزر، والهندسة الكيميائية).
- كلية التقنيات الطبية
- علوم الفيزياء التطبيقية
- علوم الكيمياء التطبيقية
- علوم الاحياء التطبيقية
- جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتخصصاتها كافة.
- جامعة العلوم الاقتصادية والإدارية بتخصصاتها كافة يضاف لها كليات التقنيات الإدارية.

يفترض هذا السيناريو تحسين النسب المعيارية بخاصة نسبة تدريسي/طالب وفق المعايير الدولية؛ إذ ستكون 10/1 في الكليات والجامعات العلمية، و15/1 في الكليات الأخرى، وكما هو في الدول المتقدمة كفرنسا والولايات المتحدة واليابان[1]. وتعد جامعة الكوفة وكلية الفقه الجامعة هي الأفضل في الوضع الحالي من حيث تلك النسبة، مع التأكيد على تأهيل الأساتذة بشكل يجعلهم يواكبون التطور العلمي والتقني، وتقليل حملة شهادة الماجستير وعدم السماح لهم بالتدريس إلا في حدود ضيقة وممن يمتلك الخبرة المتراكمة. وأن تأخذ الجامعة دورها في انتاج المعرفة وفي خدمة المجتمع، وأن تواكب الجامعات عملية التحول نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، لكون هذه الجامعات سوف تقوم بإنتاج الكوادر المؤهلة والتي تمتلك المواهب والمهارات المؤهلة تأهيلاً عالياً للانخراط في سوق العمل، لكي تسهم في بناء المجتمع النجفي، ومن ثم تؤثر في ازدهاره وازهار البلد بأكمله.

إن مسألة استقلال الجامعات مهمة في هذا المجال وبأشكاله كافة، (الاستقلال الوظيفي والأكاديمي والمالي والإداري) وفي مجال التعليم العام أن يكون وفق عقد يتم بين الجامعات الحكومية والجهة المسؤولة (وزارة التعليم العالي الاتحادية)، يتم في ضوئه المنح المالية للجامعات التي تكون مسؤولة عن انفاقه، وفقاً للأوجه التي تضعها، استناداً إلى خطتها المالية. ويمنح الاستقلال الأكاديمي الحق للجامعة في تحديد برامجها العلمية واللغات التي تدرس بها وعلاقتها بالجامعات الأخرى.

وحتى يتحقق هذا السيناريو ويمكن أن نخلص إلى مكامن القوة التي لابد من توافرها في الجامعات في المحافظة بما يأتي:

- أن يكون الكادر التعليمي مؤهل تأهيلاً علمياً عالياً، يحاكي التطورات في أساليب التعليم القائمة على الذكاء الاصطناعي وقادر على الاسهام في انتاج المعرفة والتميز بها محلياً واقليمياً.
- توفر البنى التحتية المتكاملة في الجامعات في المحافظة، من حيث المختبرات والأجهزة المختبرية.

(1) شامل محمود محمد الشماع، نموذج مرن مقترح للتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي (دراسة تحليلية في بعض الجامعات العراقية)، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص59.

- المناهج التي يجب أن تواكب حالات الابداع والابتكار.
- أن تمتلك الجامعات المحلية قدرة تنافسية تكون قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة سواءً من داخل المحافظة أو من المحافظات الأخرى أو الطلبة الأجانب لكون محافظة النجف تمتلك الإرث الثقافي والديني الذي يسهم بأن تكون الجامعات النجفية مركز جذب للطلبة.

وأن يتم تجاوز العقبات كافة التي قد تحدّ من مكامن القوة التي سوف تتمتع بها الجامعات، والعمل على وضع استراتيجية بعيدة المدى تحدد بها الآليات التي يمكن اتباعها لمواجهة تلك العقبات، فضلاً عن مواجهة المخاطر التي يمكن أن يواجه التعليم العالي بخاصة التعليم الأهلي بقلة الموارد المالية المخصصة للاستثمار في التعليم أو اشتداد المنافسة ومحدودية سوق العمل في استيعاب مخرجات الجامعات المحلية.

تأثر التعليم بالظروف التي عصفت بالعالم بخاصة أزمة كوفيد-19 وفي التعليم بشكل كبير، بحيث أُدخلت أنماطاً للتعليم لم تستخدم من قبل في كثير من الدول، ومن إيجابيات الازمة أنها أدت إلى التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وذلك بالتعليم الالكتروني عن بُعد وعن قرب. وأجبرت الجائحة أصحاب العلاقة للخوض في تجربة الفضاء الالكتروني، وأن يكون هناك ادماج بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي، ويتوقع أن يكون هذا منهجاً عاماً لمستقبل التعليم العالي في محافظة النجف.

إن التطور الاقتصادي في المحافظة سوف يكون من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب التعاون بين منظومة التعليم في المحافظة وقطاع الاعمال، ودعم تلك المشاريع من خلال انشاء حاضنات الاعمال التي سوف تُسهم في تطور المحافظة الاقتصادي، فضلاً عن تأثيراتها بالمحافظات الأخرى، مما يسهم في خلق بيئة تنافسية تكون المنشآت قادرة على الاستحواذ من خلالها على الحصة الأكبر من السوق.

إن وجود حاضنات الاعمال سوف يخلق نوعاً من التفاعل بين الجهات ذات العلاقة، وإلى توظيف مخرجات الجامعات العلمية والابتكارية والابداعية وتحويلها إلى مشاريع ريادية، تسهم في تنويع الاقتصاد وإلى خلق فرص عملٍ وتنمية الموارد البشرية.

وعلى وفق هذا السيناريو سيتم الانفتاح على الجامعات العالمية ويتم قبول الطلبة الأجانب، وسوف تلامس الجامعات في المحافظة التطورات الحاصلة في الجامعات الأجنبية

من خلال التوأمة وتبادل الخبرات، وسيكون هناك طاقة فائضة في الجامعات، تعطي المرونة بالتوسع العمودي، وكما يظهر في الجدول الآتي:

جدول (5-10): تقدير فجوة العرض والطلب على خدمات التعليم: السيناريو التفاؤلي

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من الاعداديات	18000	20000	25000	30000	35000	40000	45000
القدرة الاستيعابية للجامعات في النجف	15886	19000	23000	27500	34000	39000	45000
الطلبة المتوقع قبولهم في جامعات خارج النجف	0	250	500	750	1000	1000	2000
الفجوة	2114	750	1500	1750	0	0	-2000

السيناريو التشاؤمي

يقوم هذا السيناريو على الافتراضات الآتية:

- بقاء النسب كما هي بخاصة طالب/تدريس.
- التوسع في التخصصات الإنسانية
- بقاء الكليات العلمية والهندسية على ما هي.
- استمرار هيمنة الجامعات الحكومية على مسيرة التعليم في المحافظة.
- بقاء حال التعليم على حاله من حيث ضمان الجودة.
- استمرار معدل النمو السكاني بمعدل 3.0 في المائة.
- استمرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على ما هي.

وبناء على الافتراضات السابقة نقدر التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة من خلال الجدول الآتي:

جدول (5-11): تقدير التطورات المحتملة في التعليم العالي في المحافظة (السيناريو التشاؤمي)

	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة الموجودون	39664	40000	41000	41000	42000	42000	44000
التغير في معدل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي	37	37	37	40	40	40	40
عدد الجامعات الحكومية	3	3	3	5	5	5	5
عدد الجامعات الاهلية	4	4	4	6	6	6	7
احتمالات استحداث تخصصات جديدة	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات انشاء جامعات اجنبية	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
احتمالات قبول طلبة أجانب	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
احتمالات استقطاب أساتذة أجانب	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
الاستجابة لحاجات سوق العمل	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم

من المرجح أن لا يكون هذا السيناريو هو المتوقع، لكن من الناحية النظرية تم وضع الافتراضات الخاصة بتراجع التعليم في محافظة النجف الاشرف، ويستند هذا السيناريو على أن الجامعات في المحافظة سوف لا تستوعب الاعداد المتزايدة من خريجي المدارس الثانوية التي هي مدخلات التعليم الجامعي، ويتوقع أن لا تمتلك هذه المدخلات المؤهلات المطلوبة لتطور التعليم العالي في المحافظة.

والتدهور في قطاع التعليم هو نتاج التدهور العام في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن عدم الاهتمام في البنية التحية في البلد بشكل عام والتعليم بشكل خاص.

وعلى وفق هذا السيناريو سوف تزداد النسب الواردة آنفاً سوءاً، مما يؤثّر في جودة التعليم، وسوف لن تكون هناك استقلالية للجامعات، وانما تعمل تحت مظلة التعليمات والقوانين الاتحادية، ويكون تمويلها ضمن الموازنة العامة للدولة، وبذلك ستفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى وتكون متلقية للأوامر العليا، وستفتقر الجامعات الأهداف ووضوح الرؤية، من حيث خطة القبول في الدراسات الأولية والعليا، والبحث العلمي، ولن يكون هناك افتتاح جامعات وكليات حكومية، ولن يكون هناك توسع في التعليم الأهلي

بسبب الظروف الذاتية الخاصة في التعليم العالي أو بسبب الظروف الخارجية المتمثلة في السياسة العامة للدولة وعدم حصول تحسن في الوضع السياسي والاقتصادي، وقد يكون هناك تناقض بين خريجي الجامعات وحاجة السوق لبعض التخصصات لكون الثقافة السائدة هي تفضيل كليات المجموعة الطبية والمجموعة الهندسية مما يؤدي إلى حدوث بطالة من نوع خاص لفئة معينة من الخريجين كونها غير قادرة للعمل في مجالات غير اختصاصها.

وتتأثر القيادات الجامعية بالوضع والاعتبارات السياسية، وسيكون تعيينها وفقاً لتلك الاعتبارات، مما يعني ضعف علاقتهم بالمهام العلمية، ويكون اهتمامهم بالجوانب المالية والإدارية أكثر من الجوانب العلمية، وستكون هناك هيمنة لرأس المال على قرارات الكليات والجامعات القائمة بما يتلاءم مع مصالح المستثمر، وهذا يكون على حساب العملية التعليمية.

جدول (5-12): تقدير فجوة العرض والطلب على خدمات التعليم: السيناريو التشاؤمي

السنة	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من الاعداديات	18000	20000	25000	30000	35000	40000	45000
القدرة الاستيعابية للجامعات في النجف	15886	16363	16853	17359	17880	18416	18969
الطلبة المتوقع قبولهم في جامعات خارج النجف	0	0	0	0	0	0	0
الفجوة	2114	3637	8147	12641	17120	21584	26031

الاستجابة للتحديات

في ضوء ما ورد في السيناريوهات السابقة فإن من المتوقع أن يكون السيناريو المتفائل هو السائد خلال الثلاثين السنة القادمة؛ إذا توفّرت مقومات التطور سواءً البشرية أم المادية أم التقنية. وقد أدت جائحة كورونا دوراً إيجابياً في استخدام الأنماط الجديدة كالتعليم عن بُعد والتعليم المدمج وغيرها من الأنماط، بيد أن هذه الأنماط لاقت عدم قبول من كثير من ذوي الشأن، ومع ذلك فإن هذه الأنماط هي التي ستسود، وسوف يستغني التطور التقني عن السبورة السوداء والبيضاء والقلم، ويتراجع التعليم العالي التقليدي، وفي مراحل متقدمة سوف يتم الاستغناء عن الحضور، وسيكون التعليم العالي متاحاً من خلال شبكة الانترنت وللطلاب من مختلف دول العالم.

إن فحص منظومة التعليم العالي القائمة في المحافظة وفي العراق عموماً وفحص أدائها الجامعي عادة ما يتم وفقاً إلى الكفاءة الداخلية التي تستند إلى الأستاذ والمنهج والطالب والبحث العلمي والبنية التحتية، أما الكفاءة الخارجية فتركز على علاقة الجامعة بالبيئة الخارجية المتمثلة بسوق العمل ونوعية الخريجين المطلوبة ومهاراتهم وفاعليتهم وحالات الابداع والابتكار، وتعد الكفاءة الداخلية أساس الكفاءة الخارجية[1].

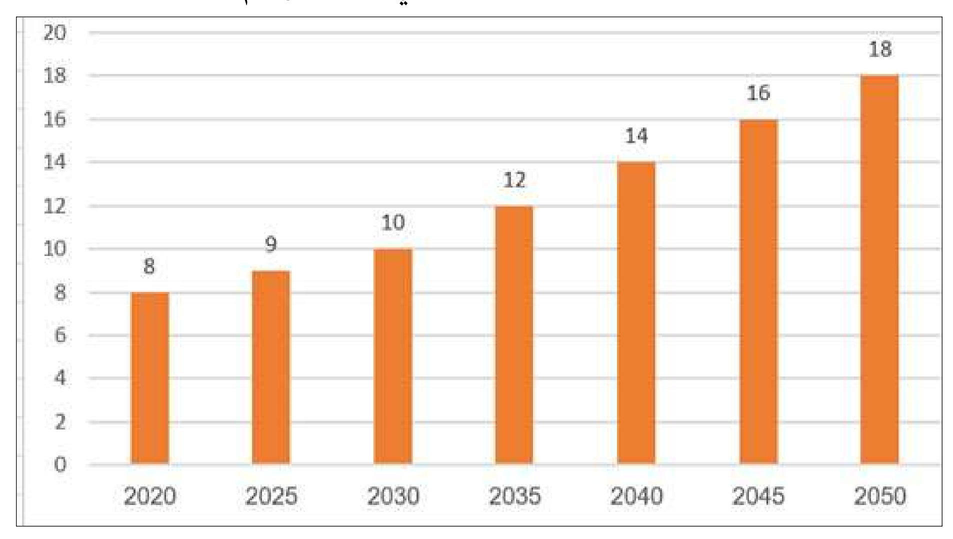
- يشير السيناريو التفاؤلي إلى الحاجة للجامعات المتخصصة، فضلاً عن الجامعات القائمة لمواجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الوعي بأهمية المهارات والابتكارات المتولدة في التعليم.
- الاستجابة لسوق العمل: إن إعداد الطلبة يجب أن يواكب التطورات التي تحصل في سوق العمل الذي أصبح يتبدل بسرعة، وهذا يتطلب وضع استراتيجية بعيدة المدى لتجديد المهارات المطلوبة والقائمة على حالات الابداع والابتكار، التي يجب على الجامعات المحلية الاخذ بها، وأن يكون اعدادهم بشكل فوري ليستوعبهم سوق العمل، فضلاً عن أن يكون الطلبة مستعدون لمواكبة التطورات التي تحصل فيه، بمعنى أن الجامعات المحلية عليها أن تتأقلم مع سوق العمل، ليس في المحافظة فحسب بل على المستوى الإقليمي والدولي وتسليح طلبتها بالمهارات الجديدة التي تساعدهم في التفكير النقدي وإدارة الافراد ومعرفة فن التفاوض والمرونة والعمل الإبداعي، ومن جهة أخرى يجب أن لا يتوقف دور الجامعات المحلية على الاطار بل أن تأخذ دورها في رسم السياسات سواءً على مستوى المحافظة أم على مستوى البلد، وأن تنصب رؤية الجامعات المحلية على ردم الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل وتوجيه الطلبة نحو التخصصات المهنية والوظيفية الملائمة.
- ضرورة أن تؤدي الجامعات في المحافظة دوراً في التغيير المجتمعي الفاعل، استجابة إلى التطور المعرفي. وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت الجامعات تتمتع بالاستقلال الأكاديمي والمالي والإداري، وتمتلك الحرية، سواءً بالنسبة إلى الأساتذة أم للطلبة وأن تعمل في جو حر وديمقراطي، وأن تتحول الجامعات المحلية بالاستناد إلى التعاون الدولي والشراكة إلى جامعات منتجة للمعرفة وليست مستهلكة.

(1) كامل علاوي كاظم وحسن لطيف الزبيدي، الاقتصاد السياسي...، مصدر سبق ذكره، ص 138-145.

- قد تواجه الجامعات عوائق من ذوي الشأن الذين لا يؤمنون بالتغيير، ولتجاوز هذه العقبة، على الجامعات المحلية وما دام أنها سوف تتمتع بالاستقلال الإداري عليها أن تعمل على تغيير هياكلها التنظيمية القائمة لتستوعب التطورات المتسارعة مع تزايد استخدام الذكاء الصناعي.
- تشير التجربة التاريخية أن الجامعات القائمة لا تستوعب الخريجين من الدراسة الثانوية بفروعها المختلفة، وهذا يتطلب التوسع الافقي والعمودي في الجامعات، مع مواكبة التطورات التقنية الحديثة والجامعات المتخصصة. وأن تلبي البرامج الجامعية حاجة المجتمع بشكل يضمن كفاءة تلك البرامج.
- يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد على النفط بحركته، وتشير التوقعات إلى أن النفط سيبقى المصدر الأساس للطاقة في العالم، ويتوقع أن تستثمر الموارد المالية المتأتية من النفط فضلاً عن الاستكشافات النفطية في المحافظة، مما يولّد تحسناً في المستوى الاقتصادي والمعاشي وتوفير الوظائف التي ستكون مدخلاتها ذات مؤهلات عالية، مما يعني أن الجامعات المحلية سوف ترفد تلك المؤسسات والمشاريع بما تحتاجه من أيدي عاملة وبمختلف التخصصات.
- يشكل البحث العلمي أحدى أهم وظائف الجامعات بحيث تقاس جودة الجمعات وفاعليتها بحسب انتاجها العلمي والمعرفي وقدرتها التنافسية في هذا النطاق، ومن المؤمل أن تحقق الجامعات المحلية أعلى مستوى من الابداع والابتكار وتحويلها إلى طاقات إنتاجية في الاقتصاد، بخاصة مع التوقع أن ينتقل الاقتصاد العراقي والمحلي إلى اقتصاد معرفي، وهذا يتطلب زيادة الانفاق العام على التعليم، فضلاً عن الاستثمار الخاص في التعليم العالي، مما يؤثر في الحياة الاقتصادية، لكون الجامعات سوف تعرض نتاجاتها العلمية وخريجيها ذوي المهارات العالية لتخلق طلباً عليهم، بخلاف ما كان سائداً بأن الطلب يسبق العرض. وتساعد الحرية الاكاديمية في رفع النشاط المعرفي في الجامعات.
- وإذا افترضنا أن نسبة جامعة إلى عدد السكان في المحافظة ستبقى كما هي ونفترض أن الجامعات سوف ترتقي إلى التعليم النوعي لا الكمي، فإن محافظة النجف تحتاج

في عام 2050 بحدود سبعة عشر جامعة، تنحصر أغلبها في التعليم الأهلي، وذلك أن الاستثمار في التعليم سيخلق عائداً أعلى من الاستثمار في المجالات الأخرى. وستلعب عوامل كثيرة في التوسع الافقي في الجامعات الاهلية منها: الهجرة إلى محافظة النجف الاشرف كونها محافظة جاذبة، فضلاً عن النمو السكاني وتحسن البنية التحتية. ويوضّح والشكل البياني الآتي عدد الجامعات المتوقعة حتى عام 2050، بافتراض أن النسبة جامعة/عدد الافراد ستكون جامعة إلى مائتي ألف كما هي:

شكل (5-13): عدد الجامعات المتوقعة في النجف حتى عام 2050



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مؤشرات التعليم في المحافظة والتطور السكاني.

- إن التوسع في أعداد الطلبة الدارسين في الجامعات الأجنبية للحصول على الشهادات الجامعية الأولية والعليا، والتطور في نظام الاتصالات والانفتاح والتعاون الدولي، سيُنتج الانفتاح على الجامعات الرصينة بخاصة الاوربية والأمريكية والعمل بأسلوب التوأمة بين الجامعات المحلية والأجنبية وتبادل الخبرات والأساتذة مع الجامعات الاجنبية. وهذه التوأمة تقوم على التعاون والتبادل العلمي، تتكامل فيه العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، بشكل يؤدي إلى بناء فكري فلسفي خاص، وليس استعارة نماذج جاهزة من الجامعات الغربية، قد يولد أزمة في التطبيق، وتنتج الفشل في بناء مجتمع المعرفة.

- إعادة تأهيل الأساتذة وابتعاثهم لمدد محدودة للاطلاع على التجارب العالمية وتنمية مهارات التفكير العلمي، والعمل على مختلف طرق وأساليب التعليم الحديثة.
- إن من التحديات التي تواجه الجامعات مسألة التمويل، وهذا يستدعي من الجامعات المحلية العمل مع المؤسسات الإنتاجية والشركات لتقديم الدراسات والأبحاث التي من شأنها أن تعالج مشاكل تلك الشركات مقابل الدعم المالي، وواحدة من الأساليب هو حاضنات الاعمال الصناعية.
- ومن التحديات التي ستواجه جامعات المستقبل ومنها جامعات النجف الاشرف هو التغير في المهن المطلوبة في سوق العمل، سواءً المحلية أم الدولية، وهذا يتطلب من الجامعات التكيّف مع هذا التحول. ويوضّح الجدول الآتي أكثر المهن المطلوبة خلال العشرة سنوات المقبلة.

جدول (5-13): أكثر عشرة مهن مطلوبة خلال العشرة سنوات المقبلة مرتبة بحسب الاجر

المهن	التغير في العمالة 2020-2030	نسبة التغير في العمالة 2020-2030	متوسط الاجر السنوي (دولار)
المهن الإدارية	906.8	9.3	109,760$
المهن الحاسوبية والرياضية	734.9	14.1	91,350$
المهن القانونية	116.6	8.8	84,910$
المهن المعمارية والهندسية	146.0	5.6	83,160$
مهن العمليات التجارية والمالية	750.8	8.0	72,250$
الممارسون الصحيون والمهن الفنية	974.6	10.8	69,870$
مهن الحياة والفيزيائية والاجتماعية	113.8	7.9	69,760$
الفنون والتصميم والترفيه والرياضة والمهن الإعلامية	349.2	13.1	53,150$
التدريس التربوي والمهن المكتبية	920.5	10.1	52,380$
مهن التركيب والصيانة والإصلاح	392.5	6.7	48,750$
مهن البناء والاستخراج	400.0	5.7	48,610$
مهن الخدمة المجتمعية والاجتماعية	346.9	12.4	47,520$
المهن الخدمية الوقائية	286.4	8.4	43,710$
الوظائف المكتبية والإدارية المساندة	539.2-	2.8-	38,720$
مهن الإنتاج	39.0-	0.4-	37,440$
مهن النقل ونقل المواد	1,120.1	8.8	34,080$
المبيعات والمهن ذات الصلة	202.9-	1.4-	31,500$
وظائف دعم الرعاية الصحية	1,580.1	23.1	29,960$
مهن تنظيف المباني والأراضي وصيانتها	386.8	7.5	29,940$
مهن الزراعة والصيد والحراجة	26.6	2.5	29,670$
العناية الشخصية ومهن الخدمة	841.0	21.7	28,120$
تحضير الطعام وتقديمه للمهن ذات الصلة	2,267.6	19.6	25,500$
المجموع، جميع المهن	11,879.9	7.7	41,950$

https://www.bls.gov/emp/ind-occ-matrix/occupation.xlsx

قائمة المصادر

1 ـ تصريح السيد وزير التخطيط في ملتقى الرافدين بتاريخ 30 آب/أغسطس2021، بأن الجامعات الحكومية غير قادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من طلبة الدراسات الإعدادية.

2 ـ وسن هادي فيحان، دور التعليم العالي في تأهيل حاضنات الاعمال في العراق (واقع وتحديات) مع إشارة خاصة لدولة الامارات العربية المتحدة، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 40، حزيران 2019.

3 ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التعليم.

4 ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة التعليم الجامعي الاهلي.

5 ـ الوقائع العراقية 3634 في 9 أيلول/سبتمبر1996.

6 ـ الوقائع العراقية 3958 في 25 تشرين الثاني/نوفمبر2002.

7 ـ الوقائع العراقية 4416 في 19 أيلول/سبتمبر 2016.

8 ـ كامل علاوي كاظم وحسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم: تحدي الفرصة الاخيرة، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2020.

9 ـ علي السلمي، جامعات المستقبل في زمن التميز والعالمية، دار سما للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017

10 ـ سامي محمد نصار وآخرون، تاريخ التعليم، ثورة صامتة مستمرة من فجر الحضارة إلى ما بعد الحداثة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2010.

11 ـ شامل محمود محمد الشماع، نموذج مقترح للتخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي (دراسة تحليلية في بعض الجامعات العراقية)، بيت الحكمة، بغداد.

12 ـ استراتيجية التربية والتعليم في العراق لسنة 2012.

13 ـ جيمس ي. غروشيا وجوديث ي. ميللر (تحرير)، الوصول إلى جامعة منتجة: استراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي، ترجمة: فاطمة عصام صبري، مكتبة العبيكان، الرياض، 2006.

14 ـ علي أسعد وطفة، مستقبل التعليم العالي الخليجي في ضوء الثورة الصناعية الرابعة- قراءة نقدية في إشكالية الصيرورة والمصير-، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2020.

15 ـ Duc Pham, Higher Education in 2050,

16 ـ http://www.cmmmagazine.com/cmm-articles/higher-education-in-2050

17 ـ https://www.bls.gov/emp/ind-occ-matrix/occupation.xlsx

18 ـ https://uokufa.edu.iq/ %d9 %85 %d9 %84 %d8 %ae %d8 %b5

القسم السادس

الحوزة العلمية والثقافة في النجف الاشرف

أ.د. حيدر نزار السيد سلمان

كلية الآثار/جامعة الكوفة

أولاً: الحوزة العلمية: مدرسة النجف الأشرف

تُعَدّ المرجعية الدينية وحوزتها العِلميّة في النجف مركزاً روحياً وعقائدياً وتعليمياً، ذو إمكانات هائلة في قوّة التأثير وسعة النفوذ والكيان الراسخ في الوجدان الشيعي بأعماقه التاريخية البعيدة، ولمّا كان هذا الكيان بهذه السمات فهو يشكّل قوةَ نفوذٍ صلبة تتمتع بقدرة الفعل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال تمكّنها من صياغة اتجاهات عامة مضادّة أو مؤيدة للأنظمة السياسية، وإحداث رأي عام مُقاد بحكمِ خاصية التقليد والتقديس، كما تتجلّى قدرتُها بالفعلِ الثقافي عبر صناعة أنماطٍ ثقافية تتناغَم مع وظيفته الدينية. يستند كلُّ ذلك على بناء ايديولوجي صلد، ترسَّخ في الجماعة المسلمة الشيعية، وبرز بهويةٍ مميزة وطقوس وشعائر ومناسبات دينية، بالإضافة إلى سرديات عقائدية مُحكَمة البناء.

يُقدّم هذا البحثُ مجموعة مِن الرؤى والقراءات، تدور حول مستقبل المرجعية الدينية وحوزتها ومدى قدرتها على الصمود، بافتراضٍ استشرافي بَحثي لِلسنين الثلاثين المستقبلية، المتمحورة على احتمالَين: يمثّل الأولُ قراءةً لِحالةِ التراجع وفقدان النفوذ كقراءة تشاؤمية، والثانية تفاؤلية استشرافية تفترض تمكّن الحوزة من المحافظة على نفوذها ودورها المميَّز. واعتمدت الرؤيتان جملةً من الدعائم أهمها: الجانب التاريخي، وطبيعة التعليم الحوزوي وأنشطته الثقافية والأداء الاجتماعي لِلمرجعية الدينية وما تواجهه من تحديات واستجابة لها.

اعتمد البحثُ منهجيةَ الوصف والتحليل لِتمرير الإجابة عن سؤال محوري؛ هل ستتمكن المرجعية الدينية وذراعها الحوزة العلميّة من الصمود والاستجابة للتحديات الآنية والمستقبلية؟.

كان هدف التساؤل الذي سارت عليه منهجية البحث، الحصول على إجابة تقترب مِن الاستشراف الممكن، بالاستناد إلى أدوات نقديّة مدعومة مِن شواهد ووقائع وأحداث، حاولنا استعمالَها كنماذج إثبات أو نفي، بعيداً عن أسلوب التقديس المتَّبَع في أغلب البحوث المتعلّقة بالموضوعات المشابهة.

ويمكن لنا التأكيد على أن البحث قد أشار إلى مجموعةٍ مِن الفعاليات والنشاطات الخاصة بهذه المؤسسة، مع وجود الكثير منها، غير أن طبيعة البحث ومنهجيته اقتضت ذلك رغبةً في ضرورة الابتعاد عن أسلوب التجريح والخدش بتاريخٍ عريق، أو المجاملة على حساب الحقيقة فيكون العمل دون جدوى.

المرجعية الدينية والحوزة

لا يمكن الفصل بين المرجعية الدينية (المرجع الديني الأعلى)، والهيئة العلمية (الحوزة)[1] بمدارسها وكيانها المكاني والروحي ومدارسها ونشاطاتها الثقافية والفكريّة والدعائية. فالحوزةُ يمكن عدّها الجهاز التنفيذي لِلمرجع الأعلى، وقناة اتصاله بالمؤمنين في كلّ الأماكن التي يتواجد فيها مقلّدوه وأنصاره ومركز نفوذه. وفي الوقت نفسه هي المؤسسة التعليمية التي تتولّى وظيفة التعليم الديني والحفاظ على طرقه ومناهجه، وتأخذ على عاتقه الجانب التثقيفي وربط الناس عقائدياً بالمراجع الدينيين. وعلى ذلك يمكن وصف الحوزة كتجلٍ لسيطرة المرجع ومدى قدراته.

وقد ظلَّت النجف مقراً للمرجعية الدينية طوال تاريخها باستثناء فترات قصيرة كان ينتقل فيها مقرّ المرجعية إلى مدن أخرى داخل العراق[2].

(1) الحوزةُ في اللغة بمعنى الناحية، والموضع الذي تتخذ حواليه مسنّاة لِمنعه وتحصينه ضدّ المياه. وتسمية المدارس الدينية بالحوزة إمّا تعني أن العلوم الدينية في ناحية من المدينة أو أنها بمثابة المسنّاة التي تحصل بواسطتها عند الناس المناعة والحصانة ضدّ الأفكار المنحرفة والكافرة. يُنظَر: محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ط1، دار الأضواء، بيروت، 1994، ص7.

(2) عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي، 1900-1924، ط1، دار العالمية للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص100 ص101.

إنَّ المرجعَ الأعلى[1] الذي تتوفَّر فيه شروط تبوّء السلطة الدينية العليا في الهرمية المرجعية يمثّل الأصلَ في الفعل والتمثيل لبقيةِ المراجع الكبار، الذين يتناغمون مع طروحاته وخطبهِ وتوجيهاته، وينسجمون مع مواقفه لاسيما السياسية منها، رغم التنافس داخل الإطار المرجعي الذي يتم التغطية عليه ومنع إظهاره للعلن[2]؛ وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى قضية توزيع المعاشات الشهرية لطلبة العلوم الدينية؛ إذ يكون الراتب الذي يدفعه مكتب المرجع الأعلى أكبر من الذي يدفعه بقية المراجع[3]. وتعد كلمته بمثابةِ تعبير عن رأي المراجع الآخرين. فضلاً عن خُطب الجمعة الدينية المترافقة في مدينة كربلاء التي يتولّى إقامتها وكيلا المرجع الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني. كما توضَع تحت إدارته المدارس الدينية والأوقاف وموافقات السكن في البيوت الخاصة بالطلبة الملحقة بالمدارس، وكل هذه يُطلَق عليها «الحوزة الدينية»،

(1) المرجع الأعلى: يتم اختيار المرجع الديني المجتهد ضمن معايير معروفة وشروط قاسية ومقبولية من قبل كبار علماء الدين النافذين، وعملية الاختيار معقدة لصعوبة الفرز بين عدد من المجتهدين الحاصلين على درجات علمية عالية في العلوم الدينية، غير إن التقليد المتبع قد وضع حلول ومعالجات لمشكلة الاختيار بالإضافة إلى ضرورة توفر مجموعة من الشروط الذاتية والموضوعية تساعد في حسم العملية. لتفاصيل أوفر؛ يُنظَر: حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية والأوضاع السياسية في العراق من عام 1958 -1968، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت 2010، ص24-31.

(2) الزهد والابتعاد عن الأضواء هي صفة لازمت المرجعية الدينية ورجالها ونشاطاتها الخاصة منذ زمن بعيد وربما يعود ذلك إلى ما تعرّضت له في حُقب تاريخية من ملاحقات واضطهاد وتدخل من السلطات لفت عضدها والتأثير عليها، ويبدو إنها لجأت إلى هذه الوسيلة كدرع لحماية نفسها لكن التنافس بغية الحصول على الزعامة الدينية لا يتوافق بين علماء الدين الكبار فكل واحد منهم يرى في نفسه الأكثر علمية وجدارة في الأمور الدينية. ومع هذا فإن هناك روح تضامنية تظهر عند التعرض إلى الخطر واتفاق غير مكتوب على ضرورة التكاتف والتعاضد لمواجهة الإخطار ودرئها.

(3) بوصفه المرجع الأعلى فهو الأول في الحصول على أموال الزكاة والخمس والتبرعات الأخرى، كما إن من المتعارف عليه مرجعياً أن المرجع الأعلى هو مَن يدفع الراتب الأعلى لطلبةِ الحوزات الدينية، إذ يتلقى الطالبُ مبالغ مالية من المراجع الدينية تُصرَف له حسب مقدرة المرجع المالية ومكانته. وفي هذا السياق حدث أمرٌ مثير داخل صفوف المرجعية الدينية في النجف بعد 2003 وتمثّل بقيام رئيس السلطة القضائية الإيرانية محمود الهاشمي الشاهرودي بفتح مكتب له في مدينة النجف بوصفه مرجعاً دينياً، وفي محاولته لحصد المزيد من الأتباع؛ أخذ يمنح الطلبةَ رواتب شهرية تتجاوز ما منحه المرجع السيستاني مِن راتب، الأمر الذي أثار حفيظةَ مكتب الأخير وبقية المراجع، في خطوة عدّها تجاوزاً للأعراف والتقاليد الحوزوية. وفي عام 2017 زار الهاشمي الشاهرودي مدينةَ النَّجف وبقي فيها سبعة أيام حاول خلالها لقاء السيستاني، غير أنَّ كل محاولات التوسط والحصول على موافقة مكتب المرجع الأعلى باءت بالفشل. للتفاصيل يُنظَر: دليل النجف، (جريدة)، العدد 143، في 7 أيلول/سبتمبر 2017.

وهي تمثّل بالمعيارِ المرجعي قوةً وسلطةً توفّر لِلمَرجع أهمية وقدرة لِدعم مواقفه وتحريك الرأي العام.

لكن هذه الصيغة التوافقية السائدة تنكسر في حالات قليلة الحدوث[1]؛ حين يأخذ مرجعٌ دينيٌ نمطاً مختلفاً، فإنّه رغم ذلك يبقى تحت مظلّة الإجماع والتضامن المعهودة بغية الحفاظ على مركزية المرجعية الدينية ومكانتها الروحية، وبما لا يمسّ سمعتَها المقدسة عند اتباعها، وحتّى لا يفقد رجالُها قدراتَهم في الهيمنة والتأثير والطاعة.

على هذا الأساس يمكن أن نعزو أهمية التراتبية في السلَّم المرجعي، ومدى التقليد المعتمد، وعليه يكون المرجع الأعلى ناطقاً عن المرجعية الدينية ومُمثلاً لها؛ إذ تُسمّى بياناته وخطبه وإرشاداته وفتاواه باسم المرجعية، الأمر الذي يمكن ملاحظته في مرجعية السيد علي السيستاني، فكلّ ما يصدر عنه مِن أقوال وأفعال، يتمّ وسمها بفعلِ وقولِ المرجعية الدينية العليا.

تختلف مدرسة النَّجف الدينية عن مدرسة مدينة قم الإيرانية في مسألة ولاية المرجع الديني وصلاحياته ومديات ما يتحصّل عليه من سلطة ونفوذ في كلّ المجالات العامة والخاصة. ولعلَّ في هذه المسألة تكمن عملية التنافس بين الطرفَين، فالسمة الغالبة على المرجعية في النجف إنها لا تعتقد بالولاية العامة **(ولاية الفقيه)**، بل تعدّ هذا المنصب شأناً دينياً تقتصر مهامه على الإفتاء ومراجعة الناس له في الأحكام الشرعية والقضاء؛ وفي هذا تحديد لِدَور المرجع بقضايا الدين والعقيدة، ولا يأتي التدخل السياسي إلا عند الأزمات وعند الحاجة دون الدخول في التفاصيل، بوصفه جزءً من الحضور الفكري والديني، المعتمد على النصح والإرشاد، ذلك[2]. أمّا مدرسة قم الإيرانية فهي تمنح المرجعَ الديني صلاحيات وسلطات مطلقة

---

(1) في أحيان يحدث تنافس على الصعود لقمة هرم المرجعية الدينية ويرافق هذا التنافس حملات كلامية لإضعاف كل طرف للطرف الآخر، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى الصراع بين السيد محمد محمد صادق الصدر الذي أغتاله نظام البعث عام 1999 وبين بقية المراجع لاسيما السيد علي السيستاني، وتقديمه لنفسه كأعلم المراجع وأعلاهم شاناً. وقد شهدت مدينة النجف حينها بروزاً لهذا التنافس الحاد من خلال نقاشات ونشرات وتبادل الاتهامات من قبل المحسوبين على تلك الأطراف أو من يدّعون تمثيلهم. لمزيد من التفاصيل يُنظَر: مجلة الدراسات الإيرانية: ((مجلّة))، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر – نيسان/أبريل 2020، بحث كتبه علي آل مظلوم بعنوان: المرجعية الشيعية في العراق البنية الاجتماعية والثقافية وآليات التكليف، ص15-28.

(2) محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الأشرف، 1340 -1364، 1921-1945، ط1، مطبعة ستارة 2004، ص143.

ضمن ما يُعرَف بولايةِ الفقيه وتتعدى فيها وظيفته الأمورَ الدينية إلى ولاية عامة في القضايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية بوصفه وليَّ أمر المسلمين[1]. وواجهت نظريةُ ولاية الفقيه منذ البداية اعتراضات ورفض مِن علماء الدين في مدرسة النجف، منذ ظهور ملامحها الأولى قبل بضعة قرون مضت [2]. وبعد عام 2003 قطع المرجع الديني الأعلى علي السيستاني الطريقَ أمام محاولات تجديد مثل هذه الدعوات عندما رفض إقامة حكم على غرار ولاية الفقيه المطلقة كونه غير وارد، داعياً الحكمَ الجديد في العراق إلى احترام الدين الإسلامي باعتباره دين أغلبية العراقيين[3].

وتمتعت المرجعية الدينية في النجف باستقلال مالي كامل عن أية سلطة حكومية طوال تاريخها، ولم تخضع مع أيّ مِن مؤسساتها إلى تأثيرات حكومية مالية، وقد مكّن هذا الاستقلالُ المالي المراجعَ الدينيين الكبار من الحفاظِ على علاقات متينة مع مقلّديهم، وفي الوقت نفسه جعلتهم بعيدين عن التأثيرات الحكومية ووفَّرت لهم قوةً في مواقفهم وآرائهم[4]. ومِن هذه السمات دخلت مرجعية النجف في خضم الأوضاع العامة التي أعقبت سقوط نظام البعث عام 2003، وعلى الرغم من إشارات مرجعية النجف المتكررة إلى عدم أداء دور سياسي يجعلها طرفاً في هذا المجال غير أنها بررت مواقفها كونها تبدي رأيها في ما وصفتها بالمنعطفات المهمّة في حياة الشعب[5].

المدارس الدينية

تُعَد المدارس الدينية واحدة من أهم المجالات التي تتبع المرجعية الدينية، وتخضع لإشراف المرجع الديني الأعلى في النجف الأشرف. ونظراً لأهميتها فقد أولتها المرجعية الدينية رعايةً كبيرة، فمِن هذه المدارس الحوزوية يتخرّج علماءُ الدين والذين يصبح بعضهم، بعد تميّزه وتوسّعه الدراسي، من المجتهدين، وآخرين يصبحون وكلاء ومعتمدين لِلمرجعية

(1) محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، الإمام الحكيم، ج3، ط1، النجف، 2005، ص186-187.

(2) حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية والأوضاع السياسية في العراق من عام 1958-1968، ط1، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 2010، ص33.

(3) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص336.

(4) يُنظَر: حيدر السيد سلمان، المرجعية الدينية، ص34-36؛ إسحاق نَقّاش، شيعة العراق، ط1، انتشارات المكتبة الحيدرية، قُم، 1998، ص278.

(5) حامد الخفاف، المصدر السابق، ص338.

الدينية في النجف الأشرف في بقية المدن العراقية وفي العالم الإسلامي. ويشكّل آخرون مبلّغين ينتشرون في كلّ مكان من أجل نشر التعاليم الدينية وتوعية الناس بعقيدتهم[1].

تُشكّل المدرسة كمكان حيزاً أساسياً للتجمع الطلابي، وكرمزية للبنى المادية للمؤسسة الدينية، يضم عدداً من الغرف لسكن الطلبة غير المتزوجين ودائماً ما تكون غرفة صغيرة مخصصة لشخص واحد، أما بقية مرافق المدرسة الخدمية فتمتاز بطابعها المشترك كالحمامات والمطبخ والطابق تحت الأرض (السرداب)، وتضم أغلب المدارس مكتبة وقاعة للدرس. وعلى الرغم من إن أكثر الدروس يتلقاها طالب العلوم الدينية في المساجد والجوامع والحسينيات، لكن هناك بعض المدارس ما يجمع صفتي الإقامة والتدريس. وما يلاحظ وجود باحة داخلية تتوسطها حوض وصنبور مياه يستخدمهُ الطلبة في حالة الوضوء لغرض الصلاة. ويشرف على المدرسة الدينية شخص مُكلف من أحد المراجع، يُطلق عليه لقب (المتولي)، وظيفته الأساسية تنظيم شؤون الطلبة والاشراف على سلوكهم الحوزوي والتزامهم الديني والتحقق من تواجدهم ومنع الغرباء من المبيت فيها، أو أي عمل يتنافى مع مكانتها كمدرسة دينية ويتولى أيضاً متابعة احتياجاتهم من المياه والكهرباء والوقود، كما إنه يشكل حلقة وصل بينهم وبين المرجع الديني، وعادة ما يكون المتولي من الذين تتوافر فيهم شروط الاستقامة والنزاهة والسلوك القويم والتقوى ويتم اختياره من الطلبة المتميزين الذين قطعوا شوطاً في دراستهم الحوزوية، وأصبحت لهم مكانة قريبة من مكاتب المراجع، ويساعده في وظيفته خدم يتولون أعمال ادامة المرافق الخدمية، وأضيف إلى المساعدين في هذا الوقت الحراس.

تشرف المرجعيةُ الدينية -وعلى وجه الخصوص المرجع الأعلى- على المدارس العلمية الدينية في النجف وإداراتها وتحديد المواد الدراسية لطلّابها وصرف الرواتب والإعانات لهم[2].

أما اعداد المدارس الدينية والتي تتركز بنسبة 95% منها داخل المدينة القديمة فيمكن القول إنها لا تزيد عن 30 مدرسة، كما أُضيف إليها بعد 2003 عدداً من المدارس الحديثة، يقع بعضها خارج المدينة القديمة، وهي كبيرة وبنيت بعدة طوابق، تضم مكتبات واسعة، وأماكن للدرس الحوزوي، بالإضافة إلى توفر ظروف معيشية مريحة.

---

(1) جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدّسة قسم النَّجف، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1987، ص83.
(2) إسحاق نقاش، المصدر السابق، ص345؛ جعفر الخليلي، المصدر السابق، ص83.

وتجذب الدراسة في حوزات ومدارس النجف الطلابَ مِن مختلف البلدان، وعلى الرغم مِن المعاناة الشديدة لسكنهم ومعيشتهم، فهؤلاء الطلاب يفضّلون الدراسةَ في النجف الأشرف على غيرها من الحوزات لما تتمتع به من سمعةٍ علمية وتعليمية عالية بوجود أفضل الأساتذة فيها[1].

ويبدو أن مسألة الالتحاق بحوزة النجف كانت دافعاً جعلت الأسر تهاجر إلى النجف وتتخذها مسكناً، منذ أن هاجر الشَّيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي[2]عام (448هـ-1056م)، ومن المؤكد أن أكثر البيوت النجفية الموجودة اليوم والمنقرضة كان مبدأ هجرتها الحصول على نصيب مِن العلم والأدب[3].

وبعد أن ترسَّخت المكانةُ العلمية والثقافية لِلنجف أصبحت مركزاً يُجذَب إليه طلابُ العلوم الدينية والزائرون المسلمون من مختلف البلدان الإسلامية؛ إذ يتخرج مِن حوزاتها العلمية ومدارسها ومعاهدها المجتهدون ورجال الدين الأقل رتبةً ومِن سائر أنحاء العالَم الإسلامي. والحقيقة المعروفة أن المدارس الدينية ليس لها علاقة بالأوقاف[4] التي تتولاها الحكومة، وكثيراً ما تكون هذه المدارس مساكن لِلطلبة المهاجرين إلى النجف مِن المدن العراقية الأخرى أو من خارج العراق[5]، ودائماً ما يزداد فتح المدارس الدينية كلّما كان المرجع الأعلى نشطاً وقوياً.

(1) النجفي القوجاني، سياحة في الشرق، ط1، دار البلاغة للطباعة والنشر، بيروت 1992 ص196 ص197.

(2) أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي: المعروف بشيخ الطائفة، وهو أول مَن فتح باب الاجتهاد، واستحدث فروعاً وأبواب جديدة في الفقه وأعاد فروع الفقه إلى أصولها وطبق القواعد الكلية على المصاديق الخارجية وأظهر المرونة والقابلية بالانسجام مع أحداث الحياة وشؤونها، للتفاصيل يُنظَر: حسن عيسى الحكيم، الشيخ الطوسي، ط1، مطبعة الآداب، النجف 1975، ص102 ص106.

(3) جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، جـ1، مطبعة الآداب، النجف، 1958، ص376.

(4) رفض المرجع الديني السيد أبو الحسن الموسوي الأصفهاني عرض (صالح جبر) السياسي المعروف ورئيس الوزراء في العهد الملكي بربط الحوزة العلمية في النجف بالأوقاف العراقية كسائر المدارس والمراكز الإسلامية في العراق، وأصر الأصفهاني على بقاء الحوزة مستقلة عن تأثير الحكومة من الجانب الإداري والمالي. يُنظَر: محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية فيها، مطبعة النعمان، النجف 1384هـ ص20.

(5) محمد تقي الفقيه، المصدر السابق، ص104.

ثانياً: تقدير أعداد الطلبة في حوزة النجف

تفتقر الجهات المعنية إلى وجود قاعدة بيانات يُعتمد عليها لبيان أعداد طلبة الحوزة العلمية وجنسياتهم وسيرهم الذاتية وغير ذلك. لذا لاقينا الكثير من المعاناة كي نحصل على معلومات بخصوصها. ويمكن الاعتماد على سجلّات وقوائم الرواتب الشهرية لِطلبة الحوزة كقاعدة بيانات أساسية ووحيدة لمعرفة أعداد الطلبة الدارسين في الحوزة النجفية وحصرها. غير أن الصعوبات في الحصول على إحصاء رقمي حقيقي تتمثل في أمورٍ عدّة، أهمّها: إن توزيع الرواتب الشهرية يقع على عاتق عدد من مكاتب المَراجع، وليس واحد، ورغم أن العدد الأكبر من الطلبة يتسلمون رواتبهم من مكتب المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، لكنَّ هناك مراجع آخرين ينفقون في هذا الباب، وبعضهم لا يتمتع بمكانة عالية في السُلَّم القيادي المرجعي.

أمّا الأمر الآخَر فهو يتعّلق بالطلبةِ أنفسهم، فبعضهم لا يأخذ راتباً حوزوياً، بل يعتمد على نفسه وماله الخاص، وآخرون لا يداومون بشكل ثابت بل بصورة متقطعة، وهناك عدد آخر حُرِموا من الراتب الشهري لأسباب أهمّها عدم الالتزام بالحضور أو لسوء سلوكياتهم واعتناقهم أفكاراً تُعَد في الأوساط الحوزوية (منحرفة)، وعلى العموم تبقى أيّة عملية إحصاء حقيقي تواجه العُنت، لاسيما أن فكرة اللامؤسساتية هي السائدة وتجعل من الحصول على معلومات دقيقة غير آمنة.

وطبقاً لما سبق، لدينا أرقام إحصائية عن أعداد طلبة الحوزة في النجف المسجّلين ضمن سجلات الرواتب بالنسبةِ للطلبة العراقيين، وضمن بيانات دائرة الإقامة في النجف بالنسبة لِلطلبة الأجانب، استطعنا الحصول عليها بصعوبةٍ بالغة. بيد أن ما يجب التنويه إليه هو ما يتعلَّق بعدم إعطاء رقم إحصائي ثابت بالأعداد الحقيقية، نتيجة التغيرات الدائمة في عملية الالتحاق والخروج عن المدرسة الحوزوية؛ إذ يتم التحاق طلبة جدد وفي المقابل انسحاب آخرين، لأسباب شتّى، قد تكون متعلّقة بالوفاة أو إيجاد عمل آخر أو التخلّي عن الاستمرار في الدوام. وهذا يشمل العراقيين أكثر من غيرهم. وهناك ما يجب التنويه إليه لضرورته، وهو أن بعض الطلبة يلتحقون بالحوزة العلمية لأسبابٍ معاشية بحتة، حيث يجدون فيها مصدراً للدخل لعدم امتلاكهم مصدراً للمَعيشة.

أمّا في ما يتعلَّق بالطلبةِ الأجانب فهم أيضاً تشملهم التغيّرات الإحصائية، تبعاً لظروفٍ

مختلفة، فبعضهم يعود إلى بلده بعد إكماله زمناً دراسياً من دون أن يُشطب اسمه، وعلى سبيل المثال؛ بعض منهم لا يطيق المعيشة في النجف لأسباب ثقافية واجتماعية، وآخرون يُبعثون كوكلاء معتمدين إلى بلدانهم لأحد المراجع، وبعضهم يستغلّ حصولَه على سمة الإقامة الدراسية فيجد لنفسه عملاً آخر[1] فيترك الدراسة الحوزوية دون موقف من المكتب الديني الذي ساعده بحصوله عليها.

وعلى العموم يتراوح عدد الطلبة العراقيين اليوم (2021) بين 28-30 ألف طالب علوم دينية، بعد أن كانوا عام 2003 لا يتجاوزون الـ 3 آلاف فقط، يتوزعون من ناحية الارتباط المدرَسي والتقليدي على عدد من المراجع الدينيين وينحدرون مِن كلّ المدن العراقية، ويتوزع غير المتزوجين على عدد من المدارس الدينية لِلسكن في غرفٍ مخصصة لهم. أما المتزوجون فيستأجرون بيوتاً لِلسكن مع عوائلهم، وآخرون يسكنون في بيوتٍ ضمن مجمَّعات سكنيّة، وأبرزها ذلك الذي تم إنشاءه خصيصاً لطلبة الحوزة على أرض معسكر تدريب مشاة النجف القديم، الواقع على الشارع المقابل لحَيّ الأنصار، وفي المجمع نفسه خُصِصَت بيوت لطلبةٍ أجانب، وقدر تعلق الامر بالزيادة أو النقص في عدد الطلبة مستقبلاً فهو يستند إلى الحالة الاقتصادية في جانب منه، وعلى افتراض استقرارها فان الأعداد تبقى مستقرة وتزداد، وبالعكس فإن تدهورها يؤدي إلى تناقصهم.

لا يمكن إغفال حضور المئات من الأشخاص لحلقات الدرس الديني التي تقام في المدارس أو الجوامع، وهؤلاء لا يمكن اعتبارهم منتظمين حوزوياً، بل يحضرون لرغبات شخصية ولحُبّ الاطلاع ولتعليم أنفسهم الأمور الفقهية. لكنّهم في كلّ الأحوال ليسوا طلبة مسجّلين رسمياً، وهذا التنويه هدفه الإشارة إلى مشاهدة الحضور الكثيف لحلقات الدروس مما يشي بأعدادٍ كبيرة جداً، ليتجاوز العدد الـ (30) ألف طالب[2]، وطبقاً لمعلومات شخصية أفاد بها عدد من طلبة الحوزة المخضرمين فإن العدد الأكبر من الطلبة العراقيين هم من مدينة بغداد، وربما

---

(1) يسبب تسّرب عدد من طلبة الحوزة العلمية في النجف خصوصاً الباكستانيين عن الدراسة والعمل في اماكن تجارية وخدمية ارباكاً للأجهزة الأمنية. والملاحظة الأكثر وضوحاً إن هؤلاء الطلبة يجلبون معهم عوائلهم ويستقرون في مدينة النجف متخذين من السكن العشوائي منازل لهم.

(2) حسب حديث مع أحدِ طلبة الحَوزة في النَّجف إنَّ أعداد مِن الموظفين المتقاعدين التحَقوا بالدراسة الحوزوية رغبة بالاطلاع والدراسة الدينية، ولشعورهم بالملل من فراغ حالة التقاعد ومن هؤلاء نواب ضبّاط سابقين ومدرسين ومعلّمين ومهندسين ومن مختلف التخصصات الوظيفية، مقابلة مع الشيخ مهدي الضيفي بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2021.

ذلك يعود إلى عدد سكانها الاكبر في العراق، لكن ذلك لا يقلل من أعداد الطلبة من المدن الأخرى.

أمّا أعداد الطلبة الأجانب الدارسين في الحوزة النجفية حسب إحصاء أمني مُحدَّث فيبلغ (3608) طالباً من دون عوائلهم المرافقة لهم. وإذا أضفنا أفراد العوائل فإن متوسط العدد الحالي يصل إلى أكثر من (10000). وينتمي هؤلاء بأصولِهم إلى جنسيات متنوعة تتجاوز (58) دولة من مختلف دول العالَم، يتقدّمهم الباكستانيون بعدد (1279)، بما يقارب نصف المجموع الكلّي. ومما يثير الانتباه التنوّع المثير في الدول التي جاء منها هؤلاء، ويمكن الاطلاع على أعداد الطلبة الدارسين في حوزة النجف والحاصلين على سمات الإقامة في الجدول التالي[1]:

جدول (6-1): عدد طلبة الحوزة الأجانب مع أفراد عوائلهم

ت	اسم الدولة	عدد المقيمين	ت	اسم الدولة	عدد المقيمين
1	باكستان	1279	35	مصر	2
2	أفغانستان	500	36	جنوب افريقيا	2
3	إيران	426	37	جورجيا	2
4	الهند	357	38	الكاميرون	2
5	السعودية	193	39	كندا	1
6	البحرين	88	40	هولندا	1
7	أذربيجان	117	41	فلسطين	1
8	أندونسيا	66	42	روسيا	1
9	لبنان	132	43	مالي	1
10	مدغشقر	63	44	فيتنام أثيوبيا	1
11	نيجيريا	60	45	أوكرانيا	1
12	تنزانيا	46	46	تونس	1
13	سوريا	36	47	الجزائر	1
14	تركيا	33	48	الدنمارك	1
15	تايلند	23	49	زامبيا	1
16	الكويت	28	50	غينا بيساو	1
17	السنغال	15	51	كمبوديا	1

(1) معلومات الجدول مُستقاة مِن مصدرٍ أمني موثوق تحفَّظ عن ذكر اسمه.

ت	اسم الدولة	عدد المقيمين	ت	اسم الدولة	عدد المقيمين
18	اليمن	18	52	اثيوبيا	1
19	غانا	11	53	كوسوفو	1
20	الولايات المتحدة	13	54	ليبيريا	1
21	المملكة المتحدة	11	55	موريتانيا	1
22	الفلبين	7	56	موزمبيق	1
23	فرنسا	7	57	النرويج	1
24	بروندي	7	المجموع 3608		
25	جزر القمر	6			
26	عمان	5			
27	ميانمار	5			
28	عينيا	5			
29	ساحل العاج	5			
30	كينيا	5			
31	بنغلادش	5			
32	الإمارات	3			
33	بوركينافاسو	3			
34	رواندا	3			

الأمر الآخَر اللافت للانتباه هو أن الكثير منهم يستوطن النجفَ، مستغلاً عدم وجود تحديد زمني لِلدراسة الحوزوية، كما يستغل قانون الجنسية العراقية الذي يمنحها لِمَن أقام عشر سنين في العراق[1].

وبكلّ الأحوال يمكن لهذهِ الأعداد مِن الطلبة أن تزداد أو تتناقص وفقاً لِلظروف السياسية والاقتصادية. غير أنها تؤكّد أن الحوزة العلمية النجفية ما زالت جاذبة للدراسة فيها، وهي نوعية في وضعها العام أكثر مِن كونها باحثة عن الأعداد الكبيرة، وفي الوقت نفسه فإن وجود المرجع الديني الأعلى في مدينة النجف والمُقلد مِن الأكثرية الشيعية في العالَم سيُبقي هذه المدرسة نشطةً وفاعلةً رغم التحديات، وسوف يستمر تدفق الطلبة الاجانب ومن جنسيات مختلفة في العقود الثلاث القادمة، لأن هذه الحوزة لم تتوقف عن ذلك في أحلك الظروف التي مر بها العراق عامة والنجف خصوصاً، وما تعرضت له المرجعية الدينية وحوزتها من

(1) يُنظَر: قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، المادة السادسة البند الأول.

مضايقات وتنكيل، وهذا مؤشر صريح يمكن الاستناد إلى حيثياته للتأكيد على دوام حال قدوم طلبة العلوم الدينية من الاجانب إلى النجف لإكمال دراساتهم الدينية في مدرستها.

ثالثاً: الحوزة العلمية والثقافة في النجف

شهدت الحوزة العلمية في النجف بعد 2003 وحتى اليوم (2022) ازدهاراً غير مسبوق مِن جميع النواحي، وأهمها حصولها على حريات واسعة وغير معهودة في نشاطاتها وحرية التدريس وإدخال مناهج جديدة، ونموّاً مضطرداً في أعدادها وأعداد الطلبة الملتحقين بها؛ إذ أصبح من السهولة وبعيداً عن القيود الأمنية والمراقبة السلطوية الشرسة تدفق أعداد كبيرة من الراغبين في الدراسة الحوزوية من داخل العراق وخارجه على حدٍ سواء. وبالنسبة للأخيرين فقد فسحت الأوضاع السياسية الجديدة في البلاد المجالَ أمام قدومهم إلى النجف من غير عوائق تُذكَر، كما أصبح لِلحوزة دورها الاجتماعي والثقافي وعلى نطاق واسع من حرية الحركة والفعالية. وقد افتتحت ولا زالت عشرات المدارس الدينية والمؤسسات الثقافية العاملة بشكلٍ علني وتدور فيها نقاشات سياسية وثقافية كانت مُحرَّمة من السلطة، والتي كانت تواجهها بالشدة والقسوة. أما مِن الناحية المعيشية فقد تحسّنت أحوالُ الطلبة الدارسين إلى حد كبير، بيد أن ذلك فتح شهية البعض منهم إلى ولوج عالم السياسة بصراعاتها ومشكلاتها.

وتنهض مرجعيةُ النجف وحوزتها بأداءِ دورٍ تثقيفي عقائدي وأخلاقي هدفه:

- ترسيخ العقيدة الشيعية.
- التصدي لمحاولات التشكيك والانحرافات العقائدية.
- نشر وترويج الفقه الشرعي بما يتعلّق بالضرورات الدينية التعاملية والعبادية كمسائل الحلال والحرام والردود على الأسئلة الشرعية.
- تكوين جبهة صلبة مِن المؤمنين بالمرجعية من خلال إدامة زخم التواصل بين الطرفين.
- ايضاح مواقف المرجعية الدينية من الأحداث والتطورات العامة، خصوصاً السياسية منها.
- الترويج لِلسلوكيات الأخلاقية الإسلامية، المأخوذة عن سلوكيات وأحاديث أهل البيت ع لدي الشيعة، بوصفهم القدوة والرمز الأعلى لِلمثالية الأخلاقية.

وبعد أن تصدَّرت المرجعيةُ الدينيةُ المشهدَ العراقيَّ وأصبح لها نفوذ وصوت مؤثّر فقد واجهت مجموعةً كبيرة من التحديات الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي من الصعب تناوله بشكل تفصيلي؛ فمنذ تسيّد الفوضى وانتشار السلاح وظهور مثير للجماعات المسلحة بأسماء متنوعة، وما حدث من أعمال النهب والسلب، بدأت تتصاعد في أدائها ودخولها المباشر في الشأن العام بعد أن لجأ إليها الناسُ، يطلبون رأيَها في ظل الفوضى الخطيرة. فيما رفض السيد السيستاني بشدّة تولي رجال الدين مواقعَ المسؤوليات السياسية (الإدارية والتنفيذية) في الدولة وضرورة الابتعاد عن هذا المسار، فلرجال الدين مكانتهم الروحية التي قد تصيبها الشوائب حين اشتغالهم بالأعمال السياسية والإدارية وخشية الانحراف إلى ما يتناقض مع الأخلاق العامة كالحيلة والمَكر، ومن ثمّ يبتعد عن أصل وظيفته الاجتماعية والعقائدية[1]، وهذا الوضوح في رفض تولي رجال الدين الشؤون التنفيذية والسياسية في الدولة لم يكن قادراً على منع توجه العديد منهم إلى العمل السياسي.

والحقيقة التي لابدَّ مِن ذكرها أن الحوزات العلمية في النجف الأشرف كانت إلى جانب دورها التعليمي الديني ونشاطها الثقافي والفكري، تمثّل حاضنة لأغلب المثقفين والمفكرين الشيعة من داخل هذه الحوزات، حتى عُدَّت الثقافة النجفية خارجة مِن معطف الحوزة الدينية؛ إذ طغت النزعةُ الروحانية الدينية على أغلب الأدب النجفي وما يمكن أن ينطبق على المثقفين والأدباء يُقال أيضاً عن السياسيين في بدايات القرن العشرين[2].

المؤسسات الثقافية الحوزوية في النجف

يتولى طلبة الحوزة وظائف دينية بوصفهم وكلاء أو معتمدين، بالإضافة إلى مهامهم الأخرى المتعلقة بجمعِ الخمس والزكاة والتبرعات والنذور، وكان هذا النسق القديم في القيام بالمسؤوليات المناط بهم يعتمد على الحضور الشخصي لرجلِ الدين باستعمال الجوامع والمساجد والحسينيات كمقرّات لهم، وتكاد تنحصر بهم عملية تنفيذ النشاطات الثقافية. بيد أن ما حصل بعد 2003 أضاف أساليب أخرى مع بقاء الأسلوب المعتاد. وقد تمثَّلت المستحدَثة منها في إنشاء مؤسسات تقوم بعملها بآليات إدارية وهيكلية تراتبية جديدة، يديرها طلبةُ

(1) حيدر السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيستاني أنموذجاً، ط1، دار العارف، بيروت 2015، ص83-84.

(2) الصباح الجديد (جريدة)، العدد 588، السنة الثالثة، 2006/5/23.

الحوزة النبهين وذوو الإمكانات العِلمية، فضلاً عن مدى قربهم من مكاتب المرجعية الدينية وموثوقيتهم مِن قبلها والتي تتولّى مهمّة الإشراف والتوجيه والإنفاق. وفي هذا المجال نُشير إلى دور تلك المؤسسات والمراكز الثقافية التي وُلدت في رحم الحوزة العلمية النجفية، وتعمل أكثرها بتمويل وإشراف مِن مكاتب المراجع، مثل مؤسسة الحكمة الثقافية، ومؤسسة المرتضى لِلثقافة والإرشاد، ومركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي، ومؤسسة كاشف الغطاء، ومؤسسة الأنوار النجفية.

وفي هذا المجال نُشير إلى دور تلك المؤسسات والمراكز الثقافية مستندين إلى تابعيتها أولاً، وسمعتها ودَورها العام ثانياً، مع التنويه إلى وجود عدد كبير منها ومن الصعوبة ذكرها جميعاً. ومن ذلك مؤسسة الحكمة الثقافية، للمرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم، وتتفرَّع عنها أقسام عدّة، تتنوع بنشاطها[1]. وهناك مؤسسات ثقافية هامّة مقرّها النجف، منها مؤسسة المرتضى لِلثقافة والإرشاد، تعمل بتمويل وإشراف مِن مكتب السيد السيستاني، ويديرها طلبةُ حوزة معتمدين عند المكتب، وهي لا تختلف بأهدافها عن المؤسسات الأخرى.

أمّا المؤسسة المهمّة التي توليها مرجعية النجف اهتماماً خاصاً والتي عُرِفَ عنها كثرة الإصدارات التي يكتبها طلبةُ حوزة متميزون وقد بلغوا مرحلةً متقدّمة مِن الدراسة هي (مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي)، المنشأ بدعمٍ وإشراف مكتب السيد السيستاني. وبحسب تعريف المركز فإن وظيفته الدفاع عن العقيدة المهدويّة بوصفها الأساس الذي يقوم عليه المذهب الشيعي. وينهض المركز بمهام التعريف بهذه العقيدة عالميّاً وترسيخها شيعياً، والتصدي لِكلّ محاولات استغلالها من أشخاص أدعياء يستخدمونها لتحقيق مآرب لهم، وهو يتابع كلَّ ما يتعلّق بهذا الموضوع الخطير [2].

إضافة لما سبقَ ذكرُه مِن مؤسسات ثقافية حوزوية يمكن الإشارة إلى مؤسسات أخرى تُعَد بالمستوى الثاني من ناحية الإمكانات المالية والنشاط العام، وأهم ما يمكن التنويه إليه هي: مؤسسة كاشف الغطاء[3]ومركز آل البيت لِلمعلومات ويهتمّ برفع المستوى الثقافي والعِلمي

(1) يُنظَر موقعها على الإنترنت، مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية: https://www.instagram.com/alhikmeh/

(2) يُنظَر: موقع مركز الدراسات التخصصية على الإنترنت https://m-mahdi.net/main/pages-1

(3) مؤسسة كاشف الغطاء وهي مؤسسة أنشأت بأشراف الدكتور الشيخ عباس كاشف الغطاء، https://iraq.shafaqna.com/AR/88701/ %D9 %85 %D8 %A7- %D9 %87 %D9 %8A- %D8

لطلبة الحوزة، ومؤسسة الإرشاد الديني التي تعنى بالإرشاد، ومؤسسة الأنوار النجفية المموّلة مِن الشيخ بشير النجفي، ورابطة خطباء المنبر الحسيني[1].

ويتمثّل الفعل الثقافي لهذه المؤسسات في الإصدارات الصحفيّة والإعلام الرقمي وإصدار النشرات والكتب، وتهتم جميعها بنشر الوعي العِلمي والثقافي والاجتماعي في العراق والعالَم والتصدي لِلشبهات الاجتماعية والفكرية والعقائدية والغزو الثقافي الغربي[2]، ونشر الثقافة الشيعية بأساليب عصرية. والأهم في أهدافها: تعزيز روح الثقة بالدينِ والعقيدة عند المؤمنين وسط الطغيان المادي وتعقيدات الحياة العصرية، وما ينتج عنهما من إحباط وضغوطات نفسية واقتصادية وشيوع الروح الانهزامية عند الأفراد[3]. ويمكن أن نعزو إنشاء هذه المؤسسات إلى محاولة إعادة اللحمة بين المرجعية الدينية والمؤمنين أمام انتشار الفكر اللاديني أو التخلّي عن خاصية التقليد لمراجع الدين. وفي ذلك تحديث للأساليب المعتمدة واستبدالها بخطابٍ معتدل وجديد. وهذا ما يمكن ملاحظته في مجلّة (النجف الأشرف)، وهي مجلّة تصدر شهرياً بمحتوى متنوّع[4].

وتشكّل هذه المؤسسات الجهود الاعلامية والدعائية لِلمرجعية الدينية في النجف وحوزتها العلمية، ومن الانفاق المالي المستثمر فيها يمكن لنا التنبّه والاستنتاج على أهميتها ومدى اعتماد المرجعية عليها، ليس في نشر الثقافة والإرشاد العقائدي فحسب، بل لمُبَاراة المؤسسات الثقافية التابعة لحوزة قم بإمكاناتها الهائلة والتأكيد على الدور القيادي المرجعي للنجف. ومِن جانب آخر تُعد حركة جديدة تتميز بالنشاط ومواكبة الحداثة التقنية والإعلامية، وكسب الأتباع والحفاظ على قوّة العقيدة في نفوسِهم؛ وهذه المؤسسات وما سنشير إليه

%A3 %D9 %87 %D9 %85- %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %A4 %D8 %B3 %D
8 %B3 %D8 %A7 %D8 %AA- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AD %D9 %88 %D8 %B2
%D9 %88 %D9 %8A %D8 %A9- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D8 %A7 %D9 %8
5 %D9 %84 %D8 %A9- %D9 %81 %D9 %8A/

(1) يُنظَر موقع شفقنا على الإنترنت، ما هي أهم المؤسسات الحوزوية العاملة في مدينة النجف الأشرف: https://ar.shafaqna.com/AR/139485/

(2) يُنظَر: حيدر نزار السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، ط1، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف 2007، ص137 -143.

(3) يُنظَر موقع مؤسسة المرتضى للإرشاد على الإنترنت، https://wocoshiac.org/ar/shia-centers-ar/asia-ar-c/iraq-ar/center12-ar

(4) مجلة النجف الأشرف، صدرت في 2003/4/20.

لاحقاً يعزز مِن المكانة المؤثرة لِمرجعية النجف وحوزتها وتمنحها قدرة الاستجابة للتحديات المتلاحقة ومجابهة التنافس مع الحوزات الأخرى بالتنظيم والعمل المؤسساتي. وفي هذه الحالة يمكن لنا الاستنتاج أن مأسسة الحوزة سوف يكون أمراً محققاً في المستقبل رغم مبدأ اللانظام الذي تسير بمنهجه وآلياته في الوقت الحاضر.

رابعاً: مستقبل الحوزة العلمية

السيناريو التفاؤلي: صعود حوزة النجف وتراجع مكانة الحوزات الأخرى

إذا حاولنا أن ننظر بتفاؤل إلى مستقبل الحوزة واحتمالية ارتقائها إلى مصاف المراكز العلمية العالمية، وعدم رضوخها لعوادي الزمن مهما صَعُبت وتعملقت، فلا بد من إجراء تقييم تاريخي لِلمراحل التي مرّت بها الحوزةُ العِلمية في النجف في مجال الإجراءات المضادّة لوجودها والذي تحرّكت فيه السلطة لإخماد تأثيراتها وإضعافها، فإننا سنجد المقاومةَ الشديدة التي أبدتها الحوزة النجفية في ظروفٍ قاهرة لِكلّ محاولات الإلغاء والإضعاف السلطوي. ويمكن لنا التركيز على مقطعٍ زمنيّ يمكن أن يمنحنا قدرة تقييمية واضحة ومعززة بالأدلة، ونعني هنا المدّة الزمنية الممتدّة من عام 1968 إلى عام 2003، والتي مثّلتْ بِحَقّ طبيعةَ شراسةِ القوى السلطوية وعملها المُمنهَج المضادّ لِلمرجعية الدينية وحوزتها العلميّة والسعي للقضاء عليها، وكان حُكم البعث أشدّ ضراوةً في هذه المحاولات[1].

مما يُميّز الحوزةُ العلميةُ وطلبتها إنها صِلةَ الوصل بين المرجعية الدينية والمجتمع، وصورةً لتمثلاتها وأفعالها وتجسيداً لقوّتها. كما يحظى رجلُ الدين كطالبٍ حَوزويّ باحترامٍ وتقديرٍ عاليَين اجتماعياً؛ إذ يُلقّب بـ«طالب العِلم»، وهو وصف دالّ على مَدى ما يحوزه مِن أهميّة شعبية، ويقدّم المرجعُ الديني محمد سعيد الحكيم رؤيةً تفاؤلية لبقاء الحوزة العِلميّة و(خلودها)، ويستدلّ على ذلك بشواهد وأحداث تاريخية واجهت فيها الحوزةُ قوى مضادّة استهدفتها بالاجتثاث والإخضاع، وقد تمثّلت هذه

(1) للاطلاع بشكلٍ أوفر على إشكالية العلاقة التصادمية بين مرجعية النجف الدينية وحوزتها ومحاولات السيطرة عليها يُلاحَظ: حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية...، ص205-209. ويمكن متابعة مساعي الحكومة العراقية بالسيطرة على أوضاع المرجعية الدينية وما كانت تعتمده من أساليب لِلرصد والمراقبة وفي رؤيتها في: عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي، ط1، دار الرافدين، بيروت 2018.

القوى المعادية والمخاطر بمجموعةٍ من التحديات أهمّها؛ الصراع الداخلي داخل الحوزة والمرجعية الدينيتَين، والفِرَق الدينية التي كفّرت الشيعة كالوهابية والهجمات التبشيرية المسيحية وجوهرها القوى الاستعمارية التي فرضت احتلالَها على البلدان الإسلامية، والخطر الداهم الآخَر متمثلٌ بالفكرِ الإلحادي الذي تغلغل اجتماعياً وثقافياً، وغير ذلك من التحديات حتّى انتهى الأمر بانتصار الحوزة العلمية والمرجعية الدينية[1].

ويمكن ان ندعم الموقفَ التفاؤلي لاستمرارية احتفاظ الحوزة العلميّة بقوّتها وتأثيرها المستقبلي على دعامات متأصّلة ومتَينة في كيانها، مستمدة مِن مدرسة أئمة أهل البيت عليهم السلام، لابد من تطويرها والتركيز عليها، وهي (كما أوردها بشكلٍ أو بآخر احد المراجع المعاصرين) [2]:

- الثقافة الحقيقية والعِلم النافع المَبني على قوّة الحجّة ودقّة الحساب والملاحظة.
- الإخلاص في طلب العِلم والمعرفة، وأداء الواجب، لا طلباً لِلدنيا من أجل المكاسب المادية أو المعنوية والمراتب والمناصب.
- المساعي المبذولة لرأب الصدع، واحتواء أزمة الثقة بين بعض مِن رجال الدين والمجتمع، التي ألحقت ضرراً بمكانة الحوزة الرفيعة. ويرجع السبب في ذلك إلى شهوة البعض للحصول على المال والسعي الحثيث إلى تحصيله لمصالح شخصية، بدلاً عن إنفاقه بما يخدم الترويج الديني ورفع أعلامه وإغاثة ذوي الحاجة والمحتاجين مِن الفقراء. وقد تعدّى بعضهم ذلك إلى بلوغ مرحلة الترف والبطر، مما ألحق سمعةً سيئةً بِرجلِ الدين وشوَّه صورتَه عند الكثير مِن الناس. وبغية الحفاظ على صورةِ طالب الحوزة المحترمة واستعادة ثقة الناس به فلا بد له من الابتعاد عن مواقع «التّهمة»[3]، وأن يعودوا لتعففهم في طلبِ المال، وأن لا يتوسَّعوا في كسبه وإنفاقه لأنفسِهم، وأن يبتعدوا عن البذخِ والترفِ، حتّى لو كان المالُ مِن مكاسبهم وأعمالهم الشخصية[4].

(1) محمد سعيد الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا أخرى الحلقة الأولى والثانية، ط5 دار الهلال، النجف 2010، ص169-178.

(2) المصدر نفسه، ص 169-178.

(3) ربما في إشارة المرجع الحكيم الموجهة لطلبة الحوزة والداعية لابتعادهم عن مواقع التهمة يقصد بها الاشتغال بالعمل السياسي والتنفيذي الذي كان مسبباً للنقمة الشعبية وإحداث فجوة بينهم وبين الناس.

(4) محمد سعيد الحكيم، المصدر السابق، ص85-87.

- المضي في إصلاح الحال وتحسين سمعة رجال الدين والحوزة، وتأكيد صلابة الكيان الحوزوي والمرجعي وقدرته على تجاوز الأزمات، والإقرار بضرورة الإشارة إلى أخطاء وتصرفات طلبة الحوزة بغية بقاء الأخيرة وخلودها. ويمكن الاستشهاد بقول للمرجع السيد محمد سعيد الحكيم في هذا الشأن: «أن رجلَ الدين والتبليغ إذا كان مستهدفاً لِلنقد والتمحيص صار حذراً متيقظاً وحاول تجنّب المزالق والبعد عن مواقع التهم وتحفيز للتكامل والرقي»[1].
- لعلَّ التجسيد الأكثر صراحةً يتمثّل في التركيز على إنشاء مؤسسات خيرية وخدمية عدّة تأخذ على عاتقها العملَ في مجالات الإغاثة والمَعونة ودعم الأُسَر الفقيرة ورعاية الأيتام، بالإضافة إلى مشاريع الاستشفاء والمساعدة على الزواج. والمثير أن عمل هذه المؤسسات ونشاطاتها يحدث بهدوءٍ ودون ضجيج دعائي، في زمنٍ أصبح فيه الإعلام صانعاً مؤثّراً في الرأي العام وبناء المواقف.

وَبخصوص هذه المؤسسات فإنَّ عَيّنة منها يمكن أن تمنحنا معلومات عن أثر الحوزة العلمية الاجتماعي وتغلغلها في بُنيانه كقوّةِ نفوذٍ فاعلة، يمكن أن تسندها في البقاء كفاعلٍ مؤثّر على المدى البعيد، لا سيما أنها تقدم نفسَها كجهةٍ متناغمة مع وسطها الشعبي لتحصد رضاه وتمتين صلاتها به، الأمر الذي يُبقيها مؤثرة بفاعلية من ناحية الإجابة على تساؤلات الناس عن المنافذ التي تنفق فيها موارد الخمس والزكاة والحقوق الشرعية، وتغلق الأبواب أمام كلّ محاولات التشكيك والشبهات التي تدور حول مواردها المالية الكبيرة، خصوصاً إن هذه الواردات قد تزايدت من خلال إشراف المرجعية الدينية على العتبات الدينية[2] ذات الموارد الكبيرة؛ إذ تمكّنَت بأعمالها من توفير الآلاف مِن فرص العمل وإنشاء مشافي متطوّرة كمستشفى الكفيل التخصصي من قبل العتبة العباسية في كربلاء[3]، ومستشفى السفير

(1) المصدر نفسه، ص83-84.

(2) يمكن ملاحظة إن من يدير العتبات الدينية يُعين من الوقف الشيعي وهي جهة حكومية، بيد إن الموافقة على الشخص المعيّن لا بد أن تحظى بموافقة المرجع الديني الأعلى، وطبقاً لذلك تم استحداث منصب (المتولي الشرعي) الخاضع لتوجيهات المرجعية الدينية، إذ يعود أمر العتبات لها بحكم الشرع. لتفاصيل أوفر يُنظَر: مسؤول في ادارة العتبة الحسينية يكشف (أين تذهب أموال العتبة وكيف تدار مشاريعها.) http://non14.net/public/107733

(3) يُنظَر: مستشفى الكفيل التخصصي https://kh.iq/medical_sections/view_list

الجراحي التخصصي من العتبةُ الحسينية[1]، ومستشفى أمير المؤمنين التخصصي ومستشفى الإمام علي ع في مدينة النجف من قبل مرجعية السيد السيستاني، اللذين يعدان من أحدث المشافي المتخصصة وذات الأجهزة الطبية التقنية[2]، ومن الضروري الإشارة إلى أنَّ هذه المشافي تقدّم خدمات مجّانية للأشخاص غير المقتدرين أو بأجور رمزية.

إن التوسّع في هذا التوجه في مجال الخدمات الاجتماعية التي تديرها وتنفق عليها المرجعية الدينية ويقودها حوزويون كبار ومتنفذين، يؤدي إلى توطيد أواصر العلاقة مع حاضنتها الاجتماعية من المقلّدين والأتباع وترصين الثقة. كما أن هذه الخدمات تتيح لِلمرجعية الدينية استجابة شعبية لفتاواها وإرشاداتها وتُبقيها طرفاً أساسياً في التأثير وعدم انفكاك الرابطة التقليدية التي تجمع الطرفَين برباطٍ روحي في ظلّ التحوّلات الاجتماعية والثقافية. وحتماً إن كل هذه الأعمال تعمل على إدامة بقاء النظام الديني كاملاً من المرجعية الدينية وحوزتها.

وضمن السياق الخدماتي يمكن لنا الإشارة إلى أن حوزة النجف يمكن لها ان تمضي قُدماً في إنشاء مؤسسات بأشراف ورعاية المرجعية الدينية، الأمر الذي يفعل فعله في كسب قلوب الناس وبقائهم على صلاتهم الروحية المعروفة مع المرجعية الدينية، كما تشي هذه المؤسسات إلى كونها فاعل اجتماعي لا يمكن أن يضعف.

وفي هذا السياق فإن حوزة النجف سوف تستطرد في صعودها ونهضتها في تطوير المؤسسات الموصوفة ضمن فعل الخدمات الاجتماعية والتي تقدّم خدمات جليلة وتتمتع بسمعةٍ مرموقة في الأوساط الشعبية، مثل مؤسسة العَين لِلرعاية الاجتماعية، ومؤسسة اليتيم، ومؤسسة الوارث الدولية للأورام، وهذه المؤسسات هي الأوسع في تقديم الخدمات والإمكانات المادية والبشرية وغيرها تشكّل سَداً لفراغٍ كبير يتمثّل بإهمالٍ حكومي في هذه المجالات عالجته بنجاح.

---

(1) يُنظَر: مستشفى الكفيل https://kh.iq/medical_sections/view_list

(2) للتفاصيل عن مستشفى أمير المؤمنين التخصصي زيارة الرابط التالي:
https://www.tabeebee.com/ar/doctors/ %D9 %85 %D8 %B3 %D8 %AA %D8 %B4 %D9 %81 %D9 %8- %D8 %A3 %D9 %85 %D9 %8A %D8 %B1 %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %A4 %D9 %85 %D9 %86 %D9 %8A %D9 %86- %D8 %B9- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AA %D8 %AE %D8 %B5 %D8 %B5 %D9 %8A- %D9 %81 %D9 %8A- %D8 %A7 %D9 %84 %D9 %86 %D8 %AC %D9 %81- %D8 %A7 %D9 %84 %- D8 %A7 %D8 %B4 %D8 %B1 %D9 %81

يشكّل هذا النجاح في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية أسلوباً جديداً في ما يتعلّق بأنواعها وآلياتها، سوف تستعيد فيه المرجعية والحوزة أداءها داخل حاضنتها الاجتماعية وأتباعها حتى عام 2050 في أقل تقدير. بيد أن ذلك لا يعني مهرها بوسم التفرّد براحة، وهو ما سنشير إليه لاحقاً. فضلاً عن أن دورها هذا قد امتدَّ لجغرافية أوسع من مناطقها الحاضنة وتجلّى الأمرُ التوسعي بوضوح خلال سنوات الحرب على الإرهاب بين 2014 و2017. وبالإضافة إلى المشاركة المؤثرة في الحرب ضدّ الإرهاب[1]، فقد نشرت المرجعية الدينية العشرات من فرق الإغاثة التي يقودها طلبة حوزويون في أغلب المدن المنكوبة ناقلين أطنان من المعونات الغذائية والطبيّة والمَعاشية، ما ساهم في التخفيف من آلام آلاف الأشخاص المشرّدين مِن مُدُنِهم وقُراهم[2]. ورغم أن كل ذلك كان يجري دون صخب إعلامي، لكن بدا واضحاً دور الحوزة في حالات الطوارئ والدعم اللوجستي دون تفريق بين الناس المنتفعين من المساعدات على أسس عقائدية أو عِرقية؛ وأظهرت المرجعيةُ قدرتها على أداء أفضل، والتعامل مع قضايا الناس بمهارة.

ومن جانبٍ آخر، وفي ضوء ما سبق وما يمكن تفحّصه تاريخياً بخصوصِ المنافسة لحوزة النجف في مسائل الرصانة والتقاليد والتدريس والمناهج والسُّمعة المعروفة، فإن حوزة النجف يمكن لها أن تواصل تغلّبها، بحكمِ عوامل عدّة على منافستها الرئيسة حوزةَ قم الإيرانية؛ ومِن هذه العوامل التي ذكرناها سابقاً يُعد الارتباط بين المرجعية والحوزة بالنظام السياسي وسلطته عاملاً مؤثراً. فالاستقلالية التي تتمتع بها النجف منحتها سلطةَ نفوذ وقوة ودعامة بعدم خضوعها لإملاءات السلطة وتقلباتها ومواقفها التي تكون أحياناً مرفوضة شعبياً أو تتناقض مع الشريعة الدينية. ولعلَّ الارتباط المالي يشكّل خطورةً في هذا الجانب؛ إذ يفقدها هذا الارتباط استقلالَها الاقتصادي، مما يفضي لتماهيها مع رغبات السلطة وإرادتها،

(1) بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرها المرجع الديني السيد علي السيستاني في حزيران 2014 على خلفية الاحتلال الإرهابي لعدة مدن عراقية اندفع المئات من طلبة الحوزة العلمية في النجف تلبية لهذه الفتوى والقتال ضمن صفوف المتطوعين وبالفعل قدّم الكثير منهم أرواحه في خضم المعارك وكانوا حافزاً لالتحاق الاف المقاتلين ورفع الروح المعنوية للتفاصيل حول الفتوى: يُنظَر: حيدر السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، ط1، دار العارف بيروت 2015، ص168-175.

(2) لتفاصيل حول الدعم اللوجستي وفرق الاغاثة الحوزوية بالإضافة الى دعم الفقراء وتقديم المساعدات المالية ودفع نفقات العلاج لأشخاص بحاجة لعمليات جراحية وأمور حياتية أخرى يُنظَر: المصدر نفسه ص32.

وهو ما معمول به في حوزة قم التي تعيش في حالة شبه اندماج بالسلطة والنظام السياسي في إيران، لا سيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الوليَّ الفقيه يُعد أعلى شخصية قيادية للسلطتَين السياسية والدينية، وبيده زمام الأمور الحوزوية من المؤسسات والأموال إلى المواقف العامة، وهذا ما لا نجده في حوزة النجف المستقلة[1].

أمّا العامل الآخر فيتمثل بتاريخية الحوزة النجفية، كأصل وجوهر لبقيةِ الحوزات والمُنشأ الأول للتقاليد فيها، وصاحبة الريادة في اختيار المناهج التدريسية، ومنها انطلقت العمليةُ التعليمية السائدة حالياً[2]، وهي بذلك تحظى بسمعةِ الرصانة والتأسيس، والكتب المؤلَّفة من علمائها هي الأصل في مناهج كلّ الحوزات، بالإضافة إلى ما تمنحه مِن صفة التقدير لحاملِ إجازتها وشهادتها لكلّ طالبِ علوم دينية تلقّى تعليمَه في مدرستها.

ويأتي العاملُ المؤثر نفسياً بِبُعده التقديسي، كون النجف تضمّ مرقدَ الإمام عليّ (ع) الذي يقوم المذهب الشيعي على التشيع له وموالاته.

هذه العوامل وغيرها تجعل مِن الصعوبة الكبيرة منافسة الحوزة النجفيّة والحلول محلّها، فصمودها التاريخي وخبرتها المتراكمة والمكتسبة تمكّنها مِن التعامل مع منافسيها وحتّى أعدائها، ويمكن لنا القول بثقة أنها سوف تبقى قويةً، ولها نفوذها الكبير وتأثيرها الفعّال على مدى العقود الثلاثة القادمة (2050)، بِحُكمِ جذورها الراسخة في البنية الاجتماعية الشيعية، وقدرتها على إحداث تغييرات في خطابها ونهجها وآليات عملها يساعدها في ذلك تاريخ مُمتَد إلى ألف عام، شهدت خلالها مِحن وأزمات وحرباً لتحطيم دورها وكيانها. لكنّها خرجت منها دون تحقيق ما سعى إليه أعدائها والأكثر إنه زاد مِن هيبتها ونفوذها.

وفي كل الاحوال فأن صعود حوزة النجف المستقبلي سيمثل تقدماً على بقية الحوزات المنافسة، ومن ثمّ التصاعد في تأثيراتها الاجتماعية والروحية وزيادة في قدراتها حتى في صناعة رأي عام في مختلف القضايا، لا سيما السياسية ان دعت الضرورة.

---

(1) بغية التعرّف بدقة على الطبيعة الاندماجية بين الحوزة الدينية في قم بالنظام السياسي في إيران يُنظَر: محمد خلجي، مستقبل الزعامة في المجتمع الشيعي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطبعة الكتاب، بغداد 2017.

(2) هجرة الشَّيخ الطوسي إلى النجف وتأسيس الحوزة عام 448هـ كانت اللَّبنات الأولى لِتدريس الفقه الشيعي في مدرسة النجف.

بيد إن التساؤل الذي يبدو منطقياً ومتداولاً داخل الاوساط الاكاديمية والبحثية والمتعلق بإمكانية إحداث تغيرات في الطرق الدراسية المعتمدة، وحتى في السعي لتأسيس جامعة حوزوية منظمة بدرجة تقترب من التعليم الحديث يجد جزء من اجابته في المبدأ السائد داخل أوساط حوزة النجف ومرجعيتها والذي يتلخص بالعرف القائل (النظام باللانظام). وبحسب هذه الرؤية في تنظيم الدراسة سيفضي إلى فقدانها رونقها وهيبتها وتقاليدها المتوارثة قبل بلوغ سنة 2050. غير إن ذلك لم يمنع من وجود دعوات باتجاه إيجاد دراسة منظّمة ومحددة بمدة زمنية، لكنها أُعيقت، ولدينا في هذا السياق انموذجين لم يحققا ما كان يراد منهما، ونعني بهما فتح جمعية منتدى النشر لدراسة منظّمة في ثلاثينيات القرن العشرين، وكذلك تأسيس جامعة (الكلانتر) للدراسة الدينية، ورغم اتخاذها موقع مميز في أحد أرقى أحياء المدينة وإنشائها بناية متكاملة في خدماتها بيد إنها لم تتحول إلى انموذج يُؤخذ به حوزوياً.

وعلى العموم إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار موجات التنظيم والتحديث العالمية الضاغطة حتى على أشد المؤثرين الاجتماعيين تمسكاً بالقديم فإن المرجعية الدينية قد تضطر في نهاية المطاف إلى تنظيم الدراسة الحوزوية استجابة لمتطلبات العصر والحفاظ على تأثيرها الاجتماعي، لكن تبقى هذه ضمن الافتراضات القابلة للتحقق أو عدمه، ومن خلال الاطلاع الميداني وجدنا تحديثاً أولياً في تنظيم الدراسة الدينية وعلى سبيل المثال استخدام أجهزة الحاسوب وبدايات إنشاء صفوف دراسية، يمكن أن تُنبأ بتطور مستقبلي في هذا السياق.

السيناريو التشاؤمي: تراجع مكانة حوزة النجف وصعود الحوزات الأخرى

بعد أن تصدّرت المرجعيةُ الدينيةُ في النجف المشهدَ العراقي وأصبح لها نفوذ وصوت مؤثّر، فإنها مرشّحة لمواجهة مجموعةً كبيرة من الإشكالات الاجتماعية والسياسية، نُجملها بالآتي:

التجاذبات السياسية

منذ تسيّد الفوضى وانتشار السلاح وظهور مثير للجماعات المسلّحة بأسماء متنوعة، استغلَّ بعض رجال الدين هذه الأوضاع، وتولّوا إدارة بعض المؤسسات الحكومية، وادعوا انتسابهم إلى مكاتب الحوزة الدينية. وبعد ذلك بدأت تتصاعد في أدائها ودخولها المباشر في الشأن العام بعد أن لجأ اليها الناسُ يطلبون رأيَها في ظلّ الفوضى الخطيرة. وعلى الرغم من

رفض المرجعية الدينية العليا في النجف بشدّة تولّي رجال الدين مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية في الدولة، والدعوة الملحة للابتعاد عن هذا المسار، لكن ذلك لم يكن قادراً على منع توجه العديد منهم إلى العمل السياسي والإداري التنفيذي، وهذا ما سوف يهز أركان الحوزة ويُضعف تماسكها.

إن رغبة بعض المنتمين إلى الحوزة النجفية في استغلال «العِمّة» الدينية بالضدّ من رغبة المرجعية، سوف يُفضي إلى إحداث ريبة لدى الناس، ومن ثمّ تراجع مكانة الحوزة، ولا بديل من بذل الجهود لِلحفاظ على التقاليد الحَوزوية العريقة وعلى اسم المدرسة النجفيّة من التلوّث بالنزاعات السياسية والمصلحية. بيد أن هذه المحاولات جوبهت بالمطامح والاغراءات السلطوية من عدد من طلبة الحوزة الذين اندفعوا بقوّة في هذا الاتجاه؛ إذ تولَّوا مهامّ حكومية ومناصب ذات طبيعة سياسية، وبدت تظهر على بعضهم سمات الثراء وامتيازات السلطة، غير آبهين بالشروطِ الحوزوية التقليدية لرجلِ الدين، على الرغم من كونهم قلة قياساً بطلبة وأساتذة هذه المؤسسة ذات التقاليد المتعارضة بثقافتها لِلثراء الفاحش والعمل السياسي. ورغم أن الناس في البداية لم يكونوا مهتمّين لهذه الأمور بجدية غير أن بوادر السخط والتذمر من ذلك أخذت بالتفاقم بمرورِ الوقت، وأصبحت الاتهامات ضدّ رجال الدين صريحةً، بدعوى كونهم منتفعين من السلطة ومتحالفين مع أحزابها، لاسيما إذا استمر تدهور الأوضاع المعيشية والخدمية وفساد الفئة الحاكمة.

إذا استمر ما ذكرناه اعلاه، فسوف لن يُخفي الناس، وخصوصاً شريحة الشباب، امتعاضهم الصريح مما يُسمى بدعم الحوزة العلمية أو المحسوبين عليها لكتل سياسية وانتخابية محددة، وما ستؤول إليه الأمور من وصول شخصيات انتهازية وفاسدة لِقمّة السلطة وإلحاقها ضرراً فادحاً بسُمعة الطبقة السياسية الشيعية ذات الإيديولوجيا الإسلامية. وغير بعيد ان الناس سوف يعدّون المرجعيةَ سبباً في بلوغ هذه القوى السلطة، لا سيما إذا ترافق ذلك مع حثّ المرجعية الدينية ووكلائها في تحفيز الناخبين لنصرة هذه الجهة أو تلك[1]. وقد تنبّهت المرجعية الدينية لذلك السخط الشعبي، وقد جاء رَدّ فِعلها المتأخر بمقاطعة السياسيين

(1) يُنظَر على سبيل المثال: تصاعد الحملات العدائية ضدّ المرجعية الشيعية مع تصاعد دورها السياسي، المونيتور،

https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/201802//iraq-najaf-shiite-sistani-election.html

والامتناع عن استقبالهم كجزءٍ مِن الاستجابة لردود الأفعال المتذمرة والحفاظ على مقلّديها وأتباعها. لكن ذلك لا ينفي أن مواقفها السابقة سبَّبَ لها حرجاً أمامهم وثلمة في مكانتها ودورها التاريخي.

الخطاب التقليدي

يتعلق الخطاب الديني بطرقَ وأساليب التوجيه والإرشاد في داخل الحوزة الدينية وتقاليدها وأهدافها، والعشرات من الشروط والمعايير التي لابدَّ مِن توفّرها في الأستاذ وطالب العِلم وصيغة العلاقة بينهما وكيفية التصدّي لقيادة المجتمع حتّى من الناحية الشكلية المظهرية[1]. وتستندُ هذه القواعد وغيرها إلى أرضية صلبة سارت عليها مدرسةُ النجف، تمثّل بعضها بالزهدِ والبساطة ونبذ السلطة. لكن فئة من المنتمين إليها ربما يخرجون عن هذا النسق العريق. وطبقاً لذلك فقد رفض السيستانيُّ بشدّة تولّي رجال الدين مواقع المسؤوليات الإدارية والتنفيذية في الدولة، داعياً إلى ضرورة الابتعاد عن هذا المسار، فلِرجالِ الدينِ مكانتهم الروحية التي قد تصيبها الشوائب حين اشتغالهم بالأعمال السياسية والإدارية [2]. وهذا الوضوح في رفض تولي رجال الدين الشؤونَ التنفيذية والسياسية في الدولة لم يكن قادراً على منع توجه العديد منهم إلى العمل السياسي والإداري التنفيذي. واتساقاً مع ذلك فقد تحدّث خطيبٌ حسينيٌ (وهو حوزوي مؤثر)[3] مِن منبر عاشورائي إلى جمهور محتشد عن ضرورة القبول بحكمِ السلطة الحالية رغم فسادها وتغوّلها. وعند هذا الخطيب تُعدّ ممارسة الطقوس الدينية بحُرية هي الأصل وليس الحكم الرشيد[4].

ويغفل الكثيرون سواءً مِن رجال الدين أو من السياسيين عن حقيقة بروز جيلٍ شيعي جديد يمتلك روحاً باحثة عن تطلعات جديدة وله طموحات مختلفة، فشلت النسقية القديمة

(1) للتفاصيل حول هذا الموضوع يُنظَر: زين الدين بن علي بن أحمد العاملي، (الشَّهيد الثاني)، ط1، تحقيق علي جهاد الحساني، دار المتقين لِلثقافة والعلوم والطباعة والنشر، بيروت 2010، ص47، ص202.

(2) حيدر نزار السيّد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت 2015، ص83-87.

(3) الخطيب الحسيني يُعد حَوزوياً بكلّ المعاني، فهو لا يمكن له أن يتصدّى لهذه المهمة دون أن يكون دارساً في المدرسة النجفية ومطلعاً على منهاجها وتقاليدها، خصوصاً رفض الظلم وحكم الطغيان والفساد، وبعد 2003 أصبح لهؤلاء الخطباء المنبريين مكانة مؤثرة.

(4) يمكن الاطلاع على حديث الشَّيخ صَلاح الطُفَيلي على اليوتيوب:

https://www.youtube.com/watch?v=Hk_YaWT6qbU

في إخضاعه وفرض الهيمنة عليه[1]. ويمكن أن يسبب هذا الجيل قلقاً ليس لِلمرجعية والحوزة الدينية بل لِمستقبلها التأثيري وقدراتها على الاخضاع والسيطرة عليه. وفي هذا السياق يمكن لنا ملاحظة ضرورة الخروج عن الأنماط التقليدية في السياق الإرشادي التقليدي والابتعاد عن الخطاب القديم لِخطباء المنبر وقرّاء المَراثي (وهو ما انتبه له الكثير منهم وأصبحوا من المشاهير)، والمنافسة جارية بين جيل هؤلاء الذين يخوضون في قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية تَمسّ حياةَ الأفراد، ودور أولئك أصحاب الخطابات العَتيقة ذات الصبغة الطائفية أو الوعظية المباشرة.

ومن الأمور التي نفترض أنها سوف تؤدي إلى وهن الحوزة، هي تغير صورة رجل الحوزة العلمية شكلاً ومضموناً؛ إذ ستبقى راسخة في ذاكرة النجفيين، بوصفهم أكثر احتكاكاً ومعايشة مع رجال الدين من طلبة الحوزة العلمية، صورة طالب الحوزة الزاهد، المستقيم، الهادئ، النابذ لِملذات الحياة ومشكلاتها، ذو الملبس الدال على ضيق الحال وعفة النفس. وقد أفاض هذا على طلبة الحوزة بالمزيدِ من التعاطف والاحترام والاستماع لإرشاداتهم الدينية والحياتية؛ بيد أن ما أصبح ظاهرة تحوّل البعض منهم إلى حال يتناقض تماماً مع هذه الصورة، فقد بدأ منهم اقتناء السيارات الحديثة وشراء العقارات والبيوت المرفّهة وارتداء ملابس دالّة على الرفاهية، والتكبر ومخالفة القانون والانخراط في أحزاب سياسية، بالإضافة إلى تمتّع بعضهم بالحمايةِ الشخصية واستغلال «العمامة» كوسيلةِ إلى المنافع الشخصية، وهناك الكثير من الأمور التي صدرت عن هذا البعض أساءت كثيراً لطلبة الحوزة ورجال الدين.

الجانب العلمي

يبدو أن هذه النمطية التقليدية، وهي من أهم متبنيات الحوزة ضمن التعليم الديني، أخذ بريقُها يخفت، وذلك يعود إلى أسبابٍ أشرنا لبعضها، وأخرى تتعلّق بالانفتاح الذي يشهده العالَم ككلّ، وما أحدثته الثَّورة الاتصالية والتقنية وشيوع فكرة التنوير والتعليم العَصري الذي أخذ مأخذه كمنافسٍ وخصم قويّ لِلتعليم الحوزوي. وفي هذا السياق حدث تنافسٌ بين دَور الحوزة التعليمي ودور الجامعات والكليات التي فتحت أقساماً لِتعليم الفقه والأصول[2]،

(1) يُنظَر: حيدر السيد سلمان، جيلٌ شيعيٌ جديد، المَدى (جريدة)، العدد 4269، في 2018/9/9.

(2) بدأ التعليمُ الموازي لِلحوزة في تأسيس جمعية مُنتدى النشر وما أنشأتهُ من مدارس وكلية، وكذا الحال في كلية اصول الدين في بغداد، ولتفاصيل أكثر شمولية حول تحديث التعليم الديني وتنظيمه يُنظَر: حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية، ص222-241، ويُنظَر: إسحاق نقّاش، المصدر السابق، ص360 -361.

وتكاد تتطابق الكثير من موادها الدراسية مع المواد والموضوعات التي تُدرَس في الحوزة. وشهد التعليم المؤسساتي توسعاً مثيراً بعد 2003 من خلال تأسيس عدد من الأقسام ذات المنحى الحوزوي، فضلاً عن إعادة افتتاح كلية الفقه التابعة لجامعة الكوفة[1]. وأُسست في النجف عدد من كليات بمسحة إسلامية، تضم أقساماً للدراسات العقائدية والقرآنية والفقهية وبمناهج لا تفترق كثيراً عن المناهج الحوزوية[2].

سوف تعمل هذه الأقسام على إعداد متعلّمين مؤهلين لتدريس مناهج دينية في المدارس الحكومية بالإضافة إلى نشر الثقافة الإسلامية. وفي المقابل فإنَّ الحوزة تعمل على إعداد مبلّغين ووكلاء دينيين وخطباء منبريين، وظيفتهم الأساس هي الحفاظ على القيم والثقافة المجتمعية الإسلامية. وفي كلّ الأحوال فإن هذه الأقسام الجامعية لا يبدو أنها ستكون عامل مساند لِلحوزة بقدر ما ستكون عامل ضعف وابتعاد عنها، وحلول متعلّمين أكاديميين محلَّ طلبتها، وسيكون لهؤلاء أثر في الارشاد والتوجيه الديني مِن جانب، والفَت بعضد التعليم الديني من جانبٍ آخر. ورغم المحافظة التي أبدتها المرجعيات الدينية ولِعقودٍ طويلة وهي تقف أمام دعوات وعملية مأسسة التعليم الحوزوي ونقله إلى مرحلة التنظيم وتحديث المناهج الدراسية وايجاد صيغ لتحديد مُدد لِلدراسة بدل ابقائها مفتوحة دون نهاية[3]، بيد أن التعليم الديني الأكاديمي سيفعل فعلَه في إضعاف الحوزة على المدى البعيد، إن لم تعمل هي نفسها على تحديث مناهجها وأساليب الدراسة فيها وتطويرها، بما يتلائم مع المنافسة التي تواجهها. وعلى أية حال فإن الكفّةَ تميلُ لِصالحها عند الناس الذين يرون التعليم الحوزوي أكثر اتساقاً مع التخصص في هذا المجال.

إن الأداءُ العام لِمرجعية النَّجف وحوزتها مثيراً في بعض تفاصيله لِلرأي العام؛ إذ يجب مراعات الطبيعة الاجتماعية والثقافة المتجذّرة التي ترفض البذخَ والتوسعَ في النفوذ، والأخذ بنظر الاعتبار الثقافةَ الشعبيةَ القائمة على نموذج زهد الإمام علي (ع)، ويبدو أنها انتبهت

---

(1) إضافة إلى هذه الكلية فقد أعاد عددٌ مِن المؤسسين افتتاح كلية الفقه الأهلية مِن جديد التي تعود في تاريخها إلى عام 1957، وفي موقعها في منطقة خان المخضَّر ككلية أهليّة.

(2) يُنظَر على سبيل المثال مناهج الجامعة الإسلامية في النجف لِقسم الدراسات القرآنية واللغوية كالفقه والنحو والصرف والبلاغة وعلوم الحديث وأحكام التلاوة والمنطق والفلسفة وأصول الفقه.

(3) يُنظَر: الدعوات لِتنظيم الدراسة الحوزوية وتحديث مناهجها في: حيدر نزار السيد سلمان، المصدر السابق، ص213-223.

إلى طبيعة التحريض الممنهَج ضدّ أنشطتها وفعالياتها، رغم الاحترام والتعظيم الذي تحظى به. وقد جاء رَدّ فِعلها بمقاطعة السياسيين والامتناع عن استقبالهم كجزءٍ مِن الاستجابة لردود الأفعال الشعبية المتذمرة.

واعتماداً على التطورات الحاصلة وآثارها على الحوزة في ما حازته مِن حرية في العمل والحركة، فإن التوسع الأفقي لِلدراسة والتعليم الحوزويين شكَّلَ هو الآخَر تحديّاً آخر، ولعلَّ هذا يستكمل مفاصله بظهورِ شخصيات طامحة في السلطة الدينية، وادعاء الاجتهاد والموقع المرجعي. فما حصل هو افتتاح حوزات في مدنٍ ومناطق عراقية مختلفة، يديرها ويشرف عليها رجالُ دين مِن مستويات علمية، أحياناً غير مرموقة، وبعضها غير معروف بتمتعه بمكانة اجتهادية عالية، بل هو في تنافر فكري وسلوكي مع مرجعيات النجف العتيدة[1]. ويمكن القول إن هذا التوسع والانفراط في عقدِ الحوزة ضمن حرية التصرّف والانقسام يفقد حوزةَ النجف جزءاً من مركزيتها وتقليديتها التي وفَّرت لها التفرّد بالتعليم الديني، ومنحت مدرسةَ النجف رصانةً ومهابةً، وشهادتها تمنح صاحبَها المزيد من الاعتبار والتميّز.

خامساً: الاستجابة للتحديات

بمرور الزمن ستواجه مرجعيةُ النَّجف الدينية ومدرستها (الحوزة) مجموعةً معقّدة من المشكلات التي تُعَد بمثابة تحديات؛ كما واجهت حوزة النجف طوال تاريخها الحافل بالتحديات وقدرة الاستجابة. وقد أشرنا في مبحثٍ سابق إلى نماذج منها[2]، وحسب معطيات هذه التحديات وسُبل الاستجابة لها فقد عركتها التجارب ووهبتها خبرةً تاريخية متراكمة، يمكن النهل منها في زمن الأزمات.

ويمكن لِلمطلع الجيّد أن يستخلص مجموعةً من التحديات وأغلبها تتعلق بالصيرورة التاريخية لِروح العصر وتقدّمه المضطرد.

(1) يُنظَر على سبيل المثال حوزة السيد الصرَّخي، حوزة الإمام الجواد في الديوانية، المرجع العراقي محمود الصَّرخي في حوار مع جريدة الشَّرق الأولى، https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=308564

(2) يمكن الاستناد في هذا الشأن بعلاقتها المتذبذبة بالسلطة في العهد الملكي وكذا مع العهد الجمهوري، والصراع ضد الشيوعية وأزمة التسفيرات وحزب الدعوة والتدخل بالسياسة، لمزيد من التفاصيل التعريفية بهذه العلاقة الملتبسة يُنظَر: عبد الحليم الرهيمي، المصدر السابق، ص269 -276، وحيدر السيد سلمان، المرجعية الدينية، ص65 -68 وص203-209، وص99-103.

- من ذلك الأفكار الحديثة المتغلغلة في البنيان الشيعي بفعل العَولمة الناعمة[1] المُمزِقة لِلحدود الجغرافية. ومن خلال تتبع دقيق لِموقف مرجعية النجف وحوزتها فإنها اتخذت خطوات بالاستجابة لِهذا التحدي. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى مبحثَي (المؤسسات الثقافية وصعود حوزة النجف).
- أما التحدي الآخَر فيتمحور حول استمرار شحّة وارداتها من المال ضمن موارد الحقوق الشرعية كالخمس والزكاة والتبرعات والنذور. على الرغم من وجود مؤشرات تدل على استمرار تدفّق هذه الموارد خلال المستقبل البعيد. كما أن المرجعية الدينية يبدو أنها قد فطنت بنباهة وذكاء عاليَين لذلك، فاتخذت اجراءات اقتصادية شديدة التحصين لِضمان حماية دخلها مِن المال مِن خلال إشرافها وسيطرتها غير المباشرة على إدارات العتبات والمزارات الدينية[2] التي شقَّت لها طريقاً معلوماً في النشاط الاقتصادي عبر سلسلة من المشاريع الصناعية والزراعية والطبيّة والتجارية التي ستوفّر على المدى البعيد مواردَ مالية كبيرة، وهذه ستمدّ المرجعيةَ في حالات الضرورة بموارد جيدة.
- وفي ما يتعلّق بالمنافسة مع حوزات أخرى، فالأمرُ سيكون لِصالحِ مدرسة النجف بالاستناد إلى اعتبارات أهمها؛ عَراقة هذه المدرسة، وتقليد الأكثرية من المؤمنين الشيعة للمرجع الأعلى في النجف، بالإضافة إلى عاملٍ لا يمكن تجاوزه من أية جهة والقفز فوق جوهريته ومركزيته الروحية، ونعني هنا القداسة المبهرة لِلمدن العراقية المقدّسة في كلٍ مِن النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية، بالإضافة إلى قائمةٍ طويلة من المزارات. وبكلّ الأحوال يُعطي المرقدُ المقدّس للإمام عليّ بن أبي طالب (إمام التشيع

(1) العَولَمة الناعمة: ظاهرة تتأثر بتجربة الحياة اليومية وبنشر الأفكار والسلع كما تعمل على توحيد اشكال التعبير الثقافي في جميع أنحاء العالم فهي اتجاه نمو التجانس الإنساني بفعل كفاءة وجاذبية الاتصالات والتجارة الالكترونية، وعلى سبيل المثال للعولمة الناعمة تتمثل في انتشار الكتب والأفلام والموسيقى في جميع أنحاء العالم وكذلك التقاليد والثقافات المتنوعة. يُنظَر على الإنترنت ما هي العَولَمة الثقافية في: https://mawdoo3.com/ %D9 %85 %D8 %A7_ %D9 %87 %D9 %8A_ %D8 %A7 %D9 % 84 %D8 %B9 %D9 %88 %D9 %84 %D9 %85 %D8 %A9

(2) يُنظَر: قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005 المادة (4) التي منحت سلطة مطلقة للمرجع الديني الأعلى في الموافقة على المدراء والأمناء العامون للعتبات والمزارات: http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=290320062659346

الأوّل) النجفَ ميزتها التي لا تنافَس. الأمر الذي يصعّد مِن مرتبة مرجعية النجف الدينية وحوزتها ذات التقاليد العريقة والرصانة الشهيرة، وهو ما يغفل عنه الكثير مِن الباحثين في حالة المقارنة مع حوزة قم الإيرانية التي سيُضعفها الدمج السياسي على المدى البعيد، في الوقت الذي تحاول مرجعيةُ النجف النأي بِنفسِها عن هذا المعترك[1]. ويبدو أنها تدرك جيداً خطورة سلوك هذا الدرب المُفضي إلى إضعافها والتقليل من خاصيتَي التعظيم والتكريم اللذان تحظيان بهِما مِن عامة الناس، وبوصفها ملاذاً لهم حين تصيبهم الأزمات، ومنها استبداد السلطة وظلمها. وبالتالي هناك إدراك واع عند رجال المرجعية أن تدخلها المباشر في العملِ السياسي سيفقدها قواعدَها الشعبية، وهي بكلّ الأحوال لا يمكن لها التضحية بهذه القواعد والوقوف مع السلطة مهما كانت، وبالرجوع لتاريخها يمكن لنا العثور على نماذج مطابقة لهذا السلوك الحذر.

- وهناك حالة تحدٍ آخَر تزيد من اتساع الفجوة بين الحوزة العِلمية والمؤمنين، التي تتلخَّص بضعفِ إدراك روح العصر ومقتضيات العالَم الجديد والجيل الحاضر. ورغم أن رجال الحوزة دائماً ما يتصرّفون في تعاملِهم مع بعض الأمور الحياتية من باب دورهم الديني وواجباتهم العقائدية، غير أن ذلك يتصادم مع التحولات الثقافية والاجتماعية الحاصلة، ودون أن يحاول الكثيرون تغيير خطابهم وسلوكياتهم بما يتناسب مع هذه التحوّلات الاجتماعية المعزَّزة بِسلوكيات وأنماط حياتية جديدة. وقد بدا ذلك في موقفِ أفراد مِن الحوزة في الحملات العنيفة ضد بعض المهرجانات الفنية، بوصفها تمثل الفسق والفجور، وما قابلها من ردود فعلٍ قاسية؛ إذ ضجَّت مواقعُ التواصل الاجتماعي بعبارات السخرية والتنديد، مطالبين رجالَ الحوزة إلى اظهار اعتراضهم على الفساد السلطوي وأعمال القتل وسوء الخدمات الحكومية. وهنا نقول إن تدخّل رجال الدين في الحياة الشخصية لِلناس يحتاج إلى قدرٍ كبير من الحكمة والكياسة.
- الحذر مما قد يسبب النفور والتدهور في العلاقة بين المرجعية والحوزة الدينية من جهة والكثير مِن الناس، لاسيما الشباب من جهة أخرى. ورغم أن ما يقوم به طلبةُ

(1) في خطاباتها سواءً في خطبة الجمعة بمدينة كربلاء أو بياناتها ولقاءاتها بالزائرين من السياسيين وغيرهم تؤكد مرجعية النجف الدينية بإصرار عال على إن دورها توجيهي ارشادي وليس لها علاقة بالحكومة والسياسة.

الحوزة تكمن بواعثُه في دَورِهم الإرشادي وحراسة العقيدة، بيد أن ذلك لا يساعد على تَمتين العَلاقة بالمجتمع، بل يجعل من حالتَي النفور والتحدي طبيعية، تبلغ أحياناً مرحلةَ التمرد. وعلى العموم فإن ما جرى التنويه إليه يُعدّ تحدياً لدورِ الحوزة العِلمية، خصوصاً في التأثير الاجتماعي، لا سيما إذا علمنا المكانةَ المحترمة التي تحظى بها شعبياً. بيد إن الاستجابة لِلتقارب مع روحِ الجيل الجديد وتفهّم حاجاته الحياتية التي تفرضها تطورات العصر ستتحقق على المدى القريب كما يحصل في الانفتاح الذي تشهده حوزةُ قم الإيرانية.

- وَفي كلّ الأحوال فإن ما نتحدَّث عنه يدخل ضمن نطاق الحقل الحوزوي ومن صلب اهتمامه؛ فالحوزةُ ومِن خلفِها المرجعيةُ الدينيةُ تشكّلان المجتمعَ [الديني] وتوجهاته الثقافية كأولوية عندها، وهي تستهدف الناسَ في نشاطاتها عبر عملية الصقل والتنميط الثقافي وإبقائهم تحت هيمنتها الثقافية وتأثيراتها الفكرية ضمن العلاقة العقائدية المستندة إلى ثوابت وسرديات عقائدية وطقوس، وضخ روح الجماعة الواحدة المهمَّشة تاريخياً والمتضامنة كالجسدِ الواحد تتجاوز الجغرافية واللغة والأنظمة السياسية الوطنية. وفي كل ما سبق تتشكل هذه الجماعة بهمومٍ مشتركة وأمل واحد بالخلاص وإقامة المجتمع الفاضل والدولة الصالحة ذات الصبغة الإلهية[1].
- لكنَّ الأكثر خطورة هو ما يتعلَّق بالحركات الفكرية الانشقاقية التي بدأت بالظهورِ من داخل صفوف الحوزة ومن بين طلبتها، وكانت اليمانية واحدةً مِن أخطر الحركات التي واجهتها الحوزة؛ وهي حركة ادّعى فيها زعيمها بالعقيدةِ المهدويّة، وإنه المُمهّد اليماني لِظهور الإمام المهدي المنتظَر حسب العقيدة الشيعية[2]، واستطاع كسب

(1) بغية التمعّن في هذا السياق يمكن النظر إلى وصية المرجع الشَّيخ محمد مهدي شَمس الدين في موقع أوراق الوَرد:

https://awraq-79.blogspot.com/201112//blog-post_4703.html

(2) يمكن الاطلاع على آراء أحمد بن الحسن اليماني وهو أحد مدّعي السَّفارة عن المهدي المنتظر والتي شرحها أحد أنصاره في: ناظم العقيلي، يا مهدي عصر الظهور، سلسلة أنصار الامام المهدي، العدد (44)، دون مكان أو تاريخ، وفي المنحى ذاته يُنظَر: حيدر الزَّيادي، اليماني صحبة الله، إصدارات أنصار الإمام المهدي، دون مكان وتاريخ، وفي الوقت ذاته ظهر عددٌ مِن مدّعي المَهدوية كعبد الزهرة الكرعاوي والمُعرَّفة جماعته بِجُندِ السَّماء وصاحب كتاب (قاضي السَّماء).

أنصار وأتباع مِن بين صفوف طلبة الحوزة في البداية. ثمَّ توسَّعت حركته في مدن جنوب العراق بشكلٍ مثير بين أوساط الطبقات الفقيرة والباحثين عن خلاص من أوضاعهم البائسة. واستجابةً لِهذا التحدي الذي يُهدّد وحدةَ الحوزة ومستقبلها فقد انبرى مركزُ الدراسات التخصصية في الإمام المهدي -الذي أُنشأ لغرض الدفاع عن العقيدة المهدويّة وتقديم دراسات عقائدية معتبرة والوقوف بوجه محاولات استغلالها مِن الطامحين- انبرى لتقديم ردودٍ يكتبها طلبة حوزويون تهدف إلى إيقاف نشر هذه الدعاوى التي وسمتها بـ«بالباطلة»، وانتشارها بشكل واسع بين طلبة الحوزة والناس العاديين[1]. وإذا كانت هذه الاستجابة تتمثل بالرَّد العقائدي فإنَّ الرأي العام الشيعي -إنْ صحَّ التعبير- أصبح يَنظر إلى هذه الحركات بمزيجٍ من الغضب والنفورِ. وقد حققت المرجعية النجفية التقليدية نجاحاً في التعامل مع هذا الانقسام وكذا الحال في التعامل مع الحركات المهدويّة.

- ويمكن لنا القول إن تراجع الحوزة يمكن مواجهته وكما أشرنا سابقاً بعملية التنظيم والتحديث ومراعاة روح العصر ومتطلباته ومنها: الأخذ بنظام الدراسة المحددة زمنياً، وادخال بعض العلوم الحديثة ضمن مناهجها والتأكيد على النوع بدل الكم في مسألة قبول الطلبة بالدراسة الحوزوية وفك ارتباط نشاطها بالجانب السياسي الذي يسبب صدعاً في علاقاته مع المجتمع، فهذه اجراءات نافعة لتجاوز حالة التراجع في التأثير وجذب الطلبة وتمتين العلاقة الروحية مع المقلدين والاتباع.
- وفي المحصلةِ النهائية -وكما جرى التنويه إليه- فإنَّ الحوزةَ النجفيةَ تمتلكُ خبرات متراكمة شكّلتها الأزمات والظروف التاريخية التي مرّت بها؛ إذ أن تمكّنها من الاستجابة العقلانية لِلتحديات، وطبقاً لذلك ستبقى فاعلاً اجتماعياً مؤثّراً يحوز على سلطات روحية ورأسمال رَمزي وثقافي تستند على دعائمه في بقائها والحفاظ على كيانها لزمنٍ مستقبلي طويل الأمد. وإذا حاولنا التنبؤ حولَ قوة مرجعية النجف الدينية وحوزتها لمدّة تاريخية مُقبلة تتجاوز الخمسين عاماً فإنه يمكن أن نستشرف المستقبلَ بثقةٍ

(1) كنماذج لهذه الردود المنسقة من قبل المركز التابع للمرجعية الدينية يُنظَر: ضياء الخبّاز، الرَّد الساطع على بن كاطع التمسك بالمرجعية في زمن الغيبة الكبرى، تقديم مركز الدراسات التخصصية في الامام المهدي، رقم السلسلة (8)، ط1، النجف 1436هـ.

الواثق من أدواته المعرفية وبلوغ مرحلة الاستنتاج المقترن بالأدلة والشواهد التاريخية، فيمكن لنا حينها التأكيد على محافظتها على نفوذها وقوّة أدائها العقائدي دون أن تسلبها التحديات والأزمات والظروف الصعبة قدرةَ البقاء والقيادة الدينية الروحية.

قائمة المصادر

1 ـ إسحاق نَقّاش، شيعة العراق، ط1، انتشارات المكتبة الحيدرية، قُم، 1998.

2 ـ جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدّسة قسم النَّجف، ط2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1987.

3 ـ جعفر الشيخ باقر آل محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، جـ1، مطبعة الآداب، النجف، 1958.

4 ـ حسن عيسى الحكيم، الشيخ الطوسي، ط1، مطبعة الآداب، النجف 1975.

5 ـ حيدر السيد سلمان، جيلٌ شيعيٌ جديد، المَدى (جريدة)، العدد 4269، في 2018/9/9

6 ـ حيدر السيد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، ط1، دار العارف بيروت 2015.

7 ـ حيدر نزار السيد سلمان، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ودوره الوطني والقومي، ط1، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف 2007.

8 ـ حيدر نزار السيد سلمان، المرجعية الدينية والأوضاع السياسية في العراق من عام 1958 -1968، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت 2010.

9 ـ حيدر نزار السيّد سلمان، سلطة النص الديني وبناء الدولة السيد السيستاني أنموذجاً، ط1، العارف للمطبوعات، بيروت 2015.

10 ـ دليل النجف، (جريدة)، العدد 143، في 7 أيلول/سبتمبر 2017.

11 ـ الصباح الجديد (جريدة)، العدد 588، السنة الثالثة، 2006/5/23.

12 ـ ضياء الخبّاز، الرَّد الساطع على بن كاطع التمسك بالمرجعية في زمن الغيبة الكبرى، تقديم مركز الدراسات التخصصية في الامام المهدي، رقم السلسلة (8)، ط1، النجف 1436هـ.

13 ـ عباس كاظم، الحوزة تحت الحصار دراسة في أرشيف حزب البعث العراقي، ط1، دار الرافدين، بيروت 2018.

14 ـ عبد الحليم الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق الجذور الفكرية والواقع التاريخي، 1900-1924، ط1، دار العالمية للطباعة والنشر، بيروت 1985.

15 ـ قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006، المادة السادسة البند الأول.

16 ـ مجلة الدراسات الإيرانية: ((مجلّة))، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر – نيسان/ أبريل 2020، بحث كتبه علي آل مظلوم بعنوان: المرجعية الشيعية في العراق البنية الاجتماعية والثقافية وآليات التكليف.

17 ـ محمد الغروي، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، ط1، دار الأضواء، بيروت، 1994.

18 ـ محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الأشرف، 1340 -1364، 1921-1945، ط1، مطبعة ستارة 2004.

19 ـ محمد باقر الحكيم، موسوعة الحوزة العلمية والمرجعية، الإمام الحكيم، ج3، ط1، النجف، 2005.

20 ـ محمد خلجي، مستقبل الزعامة في المجتمع الشيعي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطبعة الكتاب، بغداد 2017.

21 ـ محمد سعيد الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا أخرى الحلقة الأولى والثانية، ط5 دار الهلال، النجف 2010.

22 ـ محمد مهدي الآصفي، مدرسة النجف وتطور الحركة الإصلاحية فيها، مطبعة النعمان، النجف 1384هـ.

23 ـ النجفي القوجاني، سياحة في الشرق، ط1، دار البلاغة للطباعة والنشر، بيروت 1992.

24 ـ مؤسسة الحكمة للثقافة الإسلامية: https://www.instagram.com/alhikmeh

25 ـ مركز الدراسات التخصصية على الإنترنت:https://m-mahdi.net/main/pages

26 ـ مؤسسة كاشف الغطاء:https://iraq.shafaqna.com/AR/88701/

27 ـ شفقنا على الإنترنت، ما هي أهم المؤسسات الحوزوية العاملة في مدينة النجف الأشرف:https://ar.shafaqna.com/AR/139485

28 ـ مؤسسة المرتضى للإرشاد على الإنترنت:-https://wocoshiac.org/ar/shia-centers ar/asia-ar-c/iraq-ar/center12-ar

29 ـ مستشفى الكفيل التخصصي https://kh.iq/medical_sections/view_list

30 ـ مسؤول في ادارة العتبة الحسينية يكشف (أين تذهب أموال العتبة وكيف تدار مشاريعها)http://non14.net/public/107733

31 ـ مستشفى أمير المؤمنين التخصصي: https://www.tabeebee.com/ar/doctors

32 ـ تصاعد الحملات العدائية ضدّ المرجعية الشيعية مع تصاعد دورها السياسي، المونيتور، /02/https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2018 iraq-najaf-shiite-sistani-election.html

33 ـ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي، (الشَّهيد الثاني)، ط1، تحقيق علي جهاد الحساني، دار المتقين لِلثقافة والعلوم والطباعة والنشر، بيروت 2010، ص47، ص202. https://www.youtube.com/watch?v=Hk_YaWT6qbU

34 ـ حوزة السيد الصَّرخي، حوزة الإمام الجواد في الديوانية، المرجع العراقي محمود الصَّرخي في حوار مع جريدة الشَّرق الأولى: .https://www.ahewar.org/debat/s asp?aid=308564

35 ـ ما هي العَولَمة الثقافية: https://mawdoo3.com/ %D9 %85 %D8 %A7_%D9 %87 %D9 %8A_ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D9 %88 %D9 %84 % D9 %85 %D8 %A9

36 ـ قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005 المادة (4): http://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=290320062659346

37 ـ موقع أوراق الوَرد: blog-post_4703./12/https://awraq-79.blogspot.com/2011 html

القسم السابع

الحكومة المحلية في النجف الاشرف حتى عام 2050

أ. د. اياد مطشر صيهود

جامعة ذي قار

أولاً: واقع الحكم المحلي في النجف الاشرف

تم استحداث محافظة النجف الاشرف بالمرسوم الجمهوري بالعدد 42 لعام 1976, لتمثل المحافظة الـ14 من بين باقي المحافظات العراقية آنذاك. وبعد تغيِّر نظام الحكم في 9 نسيان/أبريل 2003، أخذ التفكير يتجه إلى اعادة صياغة شكل الدولة العراقية وجعلها دولة اتحادية، فظهرت اللامركزية، كضرورة لبناء توازن داخلي للسلطة؛ الغرض منها حظر تولي السلطة من نظام واحد، أو جهة واحدة، فكانت علاجاً ناجعاً، تفوَّض من خلاله السلطات المحلية بعض الصلاحيات لإدارة المحافظات، مع بقاء رقابة المركز عليها.

من المنظور التاريخي، تعد التجربة اللامركزية معاصرة جدًا، فقد ظهرت بصدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004، الذي نصّت مادته الرابعة على: «ان نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي». ثم جاء بعد ذلك الدستور العراقي رقم 5 لسنة 2005، لينص في المادة 116 منه على ان: «يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية». ثم قُنِنَت هذه اللامركزية الادارية لأول مرة في القانون رقم (21) لسنة 2008 (قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم)، الذي نصّ بوضوح على تحديد الصلاحيات الممنوحة للمحافظات، مع اتاحة سلطة ادارية ومالية أكبر للفاعلين على المستوى المحلي، بما يشمل مجالس المحافظات والمحافظين.

على اساس هذه التفويضات والصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات، كان لمجلس محافظة النجف الاشرف الصلاحيات التي نصّت عليها المادة (7) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم[1].

اما فيما يتعلق بمؤسسات الحكم المحلي في النجف الاشرف، فكان للدستور العراقي لسنة 2005 الفصل في تحديد المؤسسات التي تنتظم في المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وذلك عندما نصّ في الباب الخامس (سلطات الاقاليم) في الفصل الثاني منه (المحافظات التي لم تنتظم في اقليم)، فجاءت المواد (122 و123) لتحدد الوحدات الادارية التي تنضوي بتكوين المحافظات، ليتكفل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم المُعدل ذكر هذه المؤسسات، محدِّداً اختصاصها بالتفصيل[2].

واستناداً لما تقدم ذهبت محافظة النجف إلى تشكيل أول مجلس للمحافظة بشكل مؤقت وتسمية محافظ لها من خلال قيام الدوائر الموجودة في الحدود الادارية للمحافظة باختيار ممثل لها يمثلها في تشكيل أول مجلس محافظة؛ وبذلك تشكلت أول الحكومات المحلية في المحافظة بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 على اساس تمثيلي، وعمل المجلس مع

(1) صرحت المادة 7 على الاتي بيانه بإيجاز: يختص مجلس المحافظة بما يلي:
- انتخاب رئيس المجلس ونائبه بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس.
- إقالة رئيس المجلس أو نائبه من المنصب بالأغلبية المطلقة.
- إصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من أدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية.
- رسم السياسة العامة للمحافظة وتحديد اولوياتها في المجالات كافة وبالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنية وفي حالة الخلاف تكون الاولوية لقرار مجلس المحافظة.
- إعداد مشروع الموازنة الخاصة بالمجلس لدرجها في الموازنة العامة للمحافظة.
- الرقابة على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة لضمان حُسن اداء عملها.
- انتخاب المحافظ ونائبيه واستجوابهم وإقالتهم، الموافقة على ترشيح اصحاب المناصب العليا في المحافظة وإعفائهم.
- المصادقة على الخطط الأمنية المحلية المقدمة من قبل المؤسسات الأمنية في المحافظة، وعلى إجراء التغييرات الإدارية على الاقضية والنواحي والقرى.
- تحديد أولويات المحافظة في المجالات كافة، ورسم سياستها ووضع الخطط الاستراتيجية لتنميتها بما لا يتعارض مع التنمية الوطنية.

(2) نصت المادة (8) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم على اختصاصات مجلس القضاء، والمادة (12) على اختصاصات مجلس الناحية.

قوات التحالف المتمركزة في المحافظة في تسيير شؤون المواطنين لحين تشكيل المؤسسات الدستورية والقانونية، وكانت مدة تولي المجلس المؤقت قد استمرت لمدة (9) أشهر.

ثانياً: مسيرة الحكم المحلي في النجف الاشرف منذ عام 2003

من أجل توضيح نشأة مجلس محافظة النجف الاشرف بعد 2003، والتعرف عليها بصورة أكثر تفصيلاً، سيتم تقسيم هذا الموضوع على محورين؛ نبحث في المحور الاول نشأة المجلس، وفي الثاني نتطرق إلى بنية مجلس محافظة النجف الاشرف لسنة 2009, وعلى النحو الآتي:

مجلس محافظة النجف الاشرف بعد 2003 [1]:

جاءت متطلبات التحول الديمقراطي في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003، لتمثل مُرتكزاً رئيساً في بلورة أطر وأبعاد النظام السياسي الديمقراطي الجديد في العراق ككل وعلى مستوى المحافظات بوجه خاص، ليرتكز على اساس اشتراك المواطنين بإدارة شؤونهم والمشاركة في صنع القرار بأنفسهم بمشاركتهم في انتخاب مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم بالتزامن مع انتخابات مجلس النواب الاتحادي، فأسهمت هذه الامور كلها في توفير أرضية ملائمة لمشاركة الشعب في ممارسة السلطة وفي صنع القرار بصورة فعلية.

لقد حددت سلطة الائتلاف المؤقت أولويات الخطوات التي رأتها مناسبة لتفعيل تأسيس مجالس المحافظات وتحديد المسارات التي تجسد وتبلور الحكومات المحلية في العراق تماشياً مع قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بما فيها القرار رقم 1483 لسنة 2003 والقرار المرقم 1511 لسنة 2003، والذين أكدا على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية.

وقد مرّت عملية التحول إلى النظام اللامركزي بمجموعة من المتغيرات والمنعطفات، منها

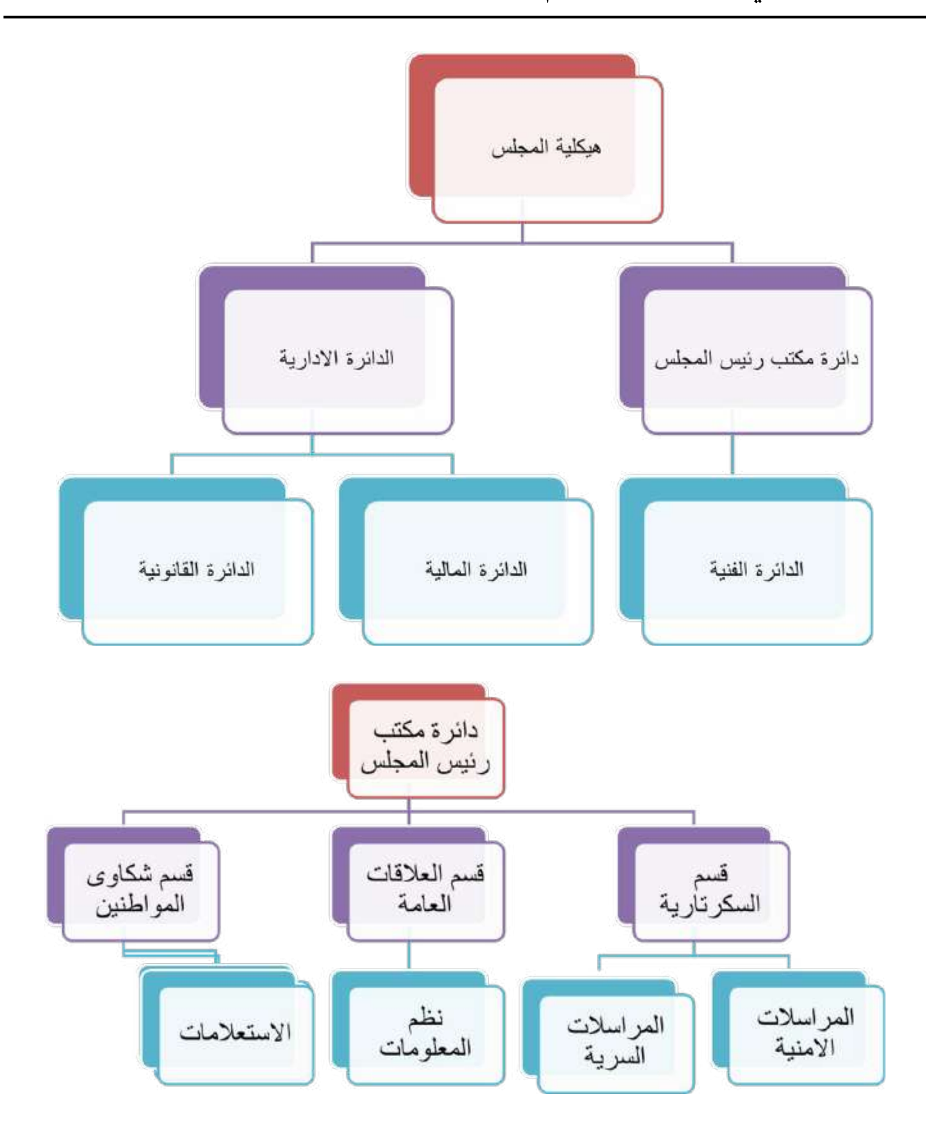
(1) من مصادر هذا المحور:
- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق (الواقع والمستقبل)، بغداد، بدون مكان نشر، 2005، ص10.
- اسماعيل صعصاع البديري ومحمد هدام العامري، التنظيم القانوني للاختصاص الرقابي لرؤساء الوحدات الادارية في القانون العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، ع2، س4، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، 2013، ص5 وما بعدها.
- ضياء عبدالله الجابر، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج6، ع3 (انساني)، 2008، كربلاء، العراق، ص103 وما بعدها.

إجراء أول انتخابات لتشكيل مجالس المحافظات في العراق عموماً بتاريخ 15 كانون الاول/ ديسمبر 2005, كما انه وبتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2009 أُجريت ثاني انتخابات لتشكيل مجالس المحافظات في العراق باستثناء إقليم كردستان ومحافظة كركوك، وهكذا لتستمر مسيرة التجربة الديمقراطية في مجال اختيار مجالس المحافظات.

بنية مجلس محافظة النجف لسنة 2009 [1]

- هيئة رئاسة مجلس محافظة النجف الاشرف، وتتكون هذه الهيئة من رئيس مجلس المحافظة ونائبه وأمين سر المجلس.
- اعضاء مجلس محافظة النجف الاشرف.
- لجان مجلس محافظة النجف وتتكون من نوعين: لجان دائمة ومؤقتة.
- آليات عمل مجلس محافظة النجف الأشرف بحسب نظامه الداخلي، والمقصود بالوثيقة التي تتضمن قائمة لترتيب القضايا والإجراءات التي يناقشها المجلس أو يتعامل معها.

(1) حيدر عبد اللطيف موسى التميمي، تجربة مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2013، ص 171.


هيكلية المجلس
الدائرة الادارية
دائرة مكتب رئيس المجلس
الدائرة القانونية
الدائرة المالية
الدائرة الفنية
دائرة مكتب رئيس المجلس
قسم شكاوى المواطنين
قسم العلاقات العامة
قسم السكرتارية
الاستعلامات
نظم المعلومات
المراسلات السرية
المراسلات الامنية

جدول (7-1): عدد أعضاء مجلس المحافظة 2020-2050

السنة		عدد السكان	عدد الأعضاء
2020		1,500,520	29
2030		1,800,50	31
2040		2,100,30	33
2050		2,400,30	35

جدول (7-2): البنية الادارية المتوقعة في المحافظة وفقاً للاحتياجات السكانية والتنموية في المحافظة 2020-2050

السنة	عدد الموظفين
2020	220
2030	480
2040	530
2050	600

ثالثاً: التوقّعات المرتبطة بموظفي مجلس محافظة النجف الأشرف

بحسب المؤشرات الواقعية التي انطلقنا منها، فإن عدد الموظفين في مجلس المحافظة لعام 2020، بلغ 220 موظف على الملاك الدائم، و260 موظف تم تثبيتهم في نهاية السنة المالية 2021، بالاستناد لأحكام المادة 61 من قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2021 ممن مضى على مدة عقده خمس سنوات.

إن مؤشرات الزيادة المتوقعة في عدد موظفي مجلس محافظة النجف الأشرف، أمر طبيعي جداً من خلال القراءات المتوفرة حالياً بالالتفات إلى مفردة العقود والأُجراء اليوميين والتعاظم المرتبط بأعدادهم الحالية أو المستقبلية؛ نتيجة اسلوب التعاقد المعتمد خلال هذه الفترة.

لن تستطيع الحكومة المحلية في النجف الاشرف- ولا الحكومة الاتحادية أو اي حكومة محلية اخرى- إيقاف موجة التعاقد والاجور، ولا حتى آلية انتقال الموجودين الحاليين إلى توصيفات وظيفية مرتبطة بالملاك الوظيفي الدائم؛ بحسب استقراء الوضع القائم سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

إن هذه المؤشرات المتصاعدة لا ترتبط أبداً بدراسة اكاديمية أو تخصصية أو استراتيجية أو

مرحلية؛ وإنما مجرد استحسانات ترتبط بمصالح آنية أو بتحالفات سياسية أو حتى اجتماعية؛ بما يُنتج تضخماً عددياً على حساب نوعية الموجود في رأس المال البشري.

يفترض في قراءة المسائل المرتبطة بأعداد الموظفين أن تكون معتمدة على أُسس علمية ومعرفية ناتجة عن حاجات واقعية، وليس الأمر مجرد وليد مصلحة سياسية أو علاقات شخصية.

إن التأمل في الاختصاصات المناطة-المذكورة في بداية البحث- بمجلس محافظة النجف- مثله مثل باقي نظرائه- يستولد توجهاً واضحاً نحو الاعداد الحقيقية المطلوبة من الموظفين.

كما إن القراءة المتأنية في احصائيات الموظفين النهائية إلى الآن-2022- يستتبع تساؤلات جدية حول آلية توزيع الموظفين على الاقسام والشعب والوحدات واللجان المنضوية تحت لواء مجلس محافظة النجف الاشرف، وكذا التساؤل حول اسلوب التقويم المعتمد للموظف المحلي وطريقة ادائه لمهامه.

إن الاحصائيات المؤشرة في أعلاه تقتضي من مجلس محافظة النجف الأشرف إعداد خطة أو أكثر لمواجهة هذا الواقع، واستثماره باتجاهات متعددة، منها: التأهيل الوظيفي، التوزيع العادل مهنياً، اعتماد اسلوب نقل الفائض إلى الدوائر الأكثر إفادة من الموظف المعني وغيرها من الطرق الممكنة.

من الأجدى النظر بعين التطور لواقع المجلس آنياً وفي الاستقبال؛ إعداد رؤى وتصورات قادرة على فهم الواقع الحالي وفي المستقبل المنظور أو البعيد حتى، ولا يكون ذلك إلا بالانفتاح على التجارب المقاربة محلياً-داخل العراق- أو إقليمياً أو حتى دولياً، لما في هذه التجارب والحالات من رصيد مهم يُضاف إلى حقيقة ضرورة تطوير واقع المجلس نحو المأمول منه في اداء وظائفه.

الأُفق السائد في تنظيم عمل مجالس المحافظات يعتمد سياسة التسالم الوظيفي؛ بمعنى الاعتماد على الاسلوب والطريق الذي كان سائداً سالفاً والسير على ذات الخُطى في المجالس المنتخبة الجديدة. دون السعي الجدي والواقعي لإعادة تقويم التجربة الوظيفية السابقة ومؤشرات الفشل والنجاح فيها؛ بما يستدعي دعم التجارب الوظيفية الناجحة ومعالجة تلك التي يشوبها الخلل في الاداء.

يتطلب الامر الاستقبالي القريب أو حتى البعيد، أن يعمد مجلس محافظة النجف الأشرف إلى اجراء مزاوجة وتجربة على المستويين النظري والعملي، وعلى التصور الآتي:

ينبغي اعتماد سياسة تطوير وانتاج معرفة وفكر ونظريات قادرة على اقتراح تصورات من شأنها دفع واقع ومستقبل المجلس إلى أُفق اوسع واشمل تنظيمياً وادارياً، ويمكن لهذه السياسة النظرية أن تتأتى مما يأتي:

- البناء الذاتي: من خلال تطوير قدرات وامكانات وكفاءات رأس المال البشري في بنية المجلس، ووضع استراتيجية واضحة المعالم لإنجاز هذا الامر، بالورش والندوات والمؤتمرات والمحاضرات- حتى الالكترونية منها. أو من خلال المزاوجة مع المؤسسات الحكومية التي تكون ذات تخصص في دعم المسيرة الحالية أو المستقبلية، كوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ بطريق جامعاتها أو مراكزها البحثية المنتشرة في بغداد وجميع المحافظات العراقية الأُخرى.
- البناء التفاعلي: من خلال الاعتماد على خبرة وكفاءة وتجارب المجالس والهيئات والمنظمات الحكومية أو حتى غير الحكومية، سواء في داخل العراق أو حتى خارجه؛ بما يُعزز من واقع المجلس وتجربته السابقة وإعادة انتاج ظروف وعوامل قادرة على دفع المسيرة المستقبلية للمجلس المحلي.
- إن واقع التجربة الادارية العراقية أو المقارنة تشهد ان الاسلوب الأمثل للتطوير الاداري هو ذاك الذي يعتمد اسلوب التقويم الذاتي أولاً، لينطلق إلى أُفق التجارب المماثلة أو المشابهة بما يستتبع التكامل والابداع والمساهمة الفاعلة في اداء المهام المطلوبة ويعكس تطلعات المجتمع الذي تتأتى منه هذه المجالس.

القراءات المتعلقة بالهيكل الاداري والتنظيمي لمجلس محافظة النجف الأشرف:

1 ـ لا يكاد يختلف متابع أن التقسيم الهيكلي أعلاه، ليس إلا اسلوباً تقليدياً متبنى منذ أمد غير بعيد، وبما يستتبع عدم وجود جديد في الهيكل العام لمجلس محافظة النجف الأشرف.

2 ـ يمكن ببساطة تصور ان الواقع الحالي، وحتى المستقبل المنظور لن يشهد أي تغيير في الهيكل الاداري والتنظيمي لمجلس محافظة النجف؛ وذلك التصور متأتٍ من طبيعة الأُفق المعرفي والنفسي والاجتماعي لأعضاء مجلس المحافظة أو حتى رأس المال البشري الموجود- والذي لا يخرج عن هذا الواقع الجماعي.

3 ـ يمكن في هذا المجال، افتراض ضرورة التغيير في الهيكل التنظيمي بما يستدعي معالجة التقسيم الاداري للواقع المنظور أو المستقبل؛ بما يعني ان الهيكل التنظيمي ينبغي ان يكون مرناً، لا أقل في أُفق اللجان أو الوحدات والشُعب-دون الاقسام مثلاً، بما يستلزم مواجهة التحديات والمشاكل المستجدة، وليس التصنّم والتجمّد في مسار محدد دون تطوير.

4 ـ التمعن في واقع الهيكل التنظيمي والاداري الحالي يستنتج ان هذا التقسيم لا يتضمن أي جديد يتعلق بالرقمنة والحوكمة والاتمتة، أو أي مجال مرتبط بالتطور التكنولوجي أو التقني المعاصر، وكأن المجلس المحلي لا ربط له بواقع التطور العالمي.

5 ـ الحقيقة ان التنظيم الاداري والهيكلي في مجلس محافظة النجف الأشرف –كباقي محافظات العراق- لم يكن مبنياً ومصمماً على اساس الوظيفة والكفاءة والواجبات الرئيسة للمجلس المحلي والكيفية المُثلى لأدائها؛ لتأتى الاجابات الصادقة لتلك الاسئلة، بل انه تنظيم اجتهادي وترضيات ومصالح عبر زمن طويل.

6 ـ إن تطوير واقع هيكلة المجلس ينتج أولاً من تشخيص المشكلة الاساس في المقام، والمرتبطة بأزمة الوعي السياسي لغالبية ابناء المجتمع العراقي، وعدم التحرر التام من مُخلفات العهود السابقة، إلى الحد الذي باتت فيه ممارسة الوظيفة الادارية والتنظيمية انعكاساً لظاهرة التمزق السياسي؛ بما يعني ان الوظيفة مُصممة اساساً لإنجاز مهام الدولة ومصالح المجتمع وبرامج العمل المحددة وليس استحقاقات ومغانم وتقاسم الامتيازات.

7 ـ في الغالب فإن واقع مجالس المحافظات المنتخبة يعكس صورة التدافع المحموم على المكانة العليا والمواقع القيادية والسلطة والمكانة؛ وهذا أمر ليس بغريب، فهو واقع ملموس من واقع انتخابات مجلس النواب الاتحادي، من هنا ستسود حتماً ثقافة الاستحداث الوظيفي والمكاثرة الجنونية في مراكز القرار، ونثر الصلاحيات لتضيع المسؤولية وتفشل المؤسسة.

8 ـ الدراسة التي تقف عند الاشكاليات ينبغي ان تنبري لرسم ملامح الحلول أيضاً، ومن هنا فإن معالجة وتصحيح التنظيم باعتماد وثيقة وخارطة طريق تنظيمية معاصرة معتمدة

على اسس علمية وعملية ومنهجية تستحضر فهماً حقيقياً للوظيفة التي ينبغي ان تؤديها مجالس المحافظات، ولكن بشرط ان تكون هذه التصحيحات معلومة وقابلة للملاحظة.

9 ـ نقترح هنا انشاء لجنة التنسيق الاداري والتنظيمي لتتولى مهمة معالجة التبعثر في المهام والتشظي في الاستحداث، وضبط مسار النفقات المالية والالتزام بقواعد موحدة لعمل كل مفاصل المجلس، ودفع التنافر المعيب في العمل والرؤى والمشاريع.

10 ـ اعتماد سياسة تقوم على وضوح التخصص وخفض التكاليف وسيطرة اجهزة المجلس على النشاطات التي يمارسها، وتقليل عدد وحدات اتخاذ القرار وتسهيا الأشراف والرقابة، والانتقال إلى الاسلوب التنموي والارتقاء بنوعية الأداء، وحماية الحقوق وسيادة القانون، والنزاهة بمعنى شامل.

11 ـ السعي الجدي لتفعيل الموارد البشرية للقطاعات كافة، وتحسين الخدمات العامة، ومراعاة الاهداف العملية التي ينبغي ان تجري على مراحل محددة زمنياً، وتسهيل الحوار في ثنايا هذا الموضوع الشائك والمعقد.

12 ـ من المهم جداً في هذا المجال الاستشرافي والمستقبلي الوقوف عند جانب من التجارب المتطورة للانتهال منها في مجال التطوير الاداري والتنظيمي، فمثلاً البنك الدولي يعتمد مؤشر «المُساءَلة والتعبير» لقياس فعالية ادارة شؤون الحكومات، في حين يُركز الاتحاد الأوربي على اجراءات من نوع آخر مثل «الحكومة الالكترونية».

13 ـ إن اهمية السياسات التصحيحية والتقويمية تكمن في تأثيرها على اعادة النظر بمفهوم الشرعية وأُسسها وخطوطها العريضة، والاسهام حتى في مساحات اختيار القيادة السياسية-مستقبلاً-.

14 ـ ضرورة الانفتاح على مشاركة المواطن في الأنشطة العامة بما يضمن تزايد فعالية المشاركة الديمقراطية، بالمقايسة بأنماط المشاركة الديمقراطية التقليدية- كالأدلاء بالأصوات في الانتخابات والعضوية في الاحزاب السياسية... الخ-.

15 ـ في هذا المجال يمكن الافادة مثلاً، ما يُسمى بمبادرة «شراكة الحكومة المنفتحة Open Government Partnership»، وهي منصّة من الاجراءات العامة الدولية

المتعلقة بالمُساءلة والاستجابة للمواطنين؛ إذ أُطلقت شراكة الحكومة المنفتحة في عام 2011 بهدف توفير منصة دولية للإصلاح الوطني للقادة العازمين على جعل حكوماتهم أكثر انفتاحاً وخضوعاً للمساءلة والاستجابة للمواطن.

16 ـ لقد تنامى عدد الدول الأعضاء في هذه المبادرة، المستوحاة من الرئيس الأمريكي- أوباما- في عام 2009 من 8 دول إلى 70 دولة مشاركة، ومن المفترض ان تتكاتف جهود الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في تلك الدول من أجل التنمية والاصلاحات الحكومية الطموحة وتنفيذها فيما يتعلق بالانفتاح.

17 ـ مجال تطوير الخدمات العامة، والنهوض بمستوى النزاهة العامة، وتنمية الفاعلية في ادارة الموارد العامة، وانشاء مجتمعات أكثر أماناً، وزيادة مساءَلة الشركات.

18 ـ إن تجربة شراكة الحكومة المنفتحة بمثابة المساهمة في منهج جديد للمسؤولية الحكومية، فضمان قدرة الحكومة على تلبية توقعات المواطنين، يجعلنا نعيد النظر بمفهوم «المسؤولية الحكومية» بمعنى أكثر شمولية وأعم من الأدبيات الكلاسيكية، فالشفافية والأشكال الجديدة من المسؤوليات الاجتماعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أدوار الحكومات.

رابعاً: تحديات الحكم المحلي في النجف الاشرف

1: تحدي النمو السكاني

يراد بالنّمو السّكاني زيادة أو نُقصان في حجم السّكان بسبب العمليّات الطبيعية كالولادة، والموت أو حتى غير الطبيعية كالهجرة والحروب والكوارث مثلاً[1].

---

(1) حُرر هذا المحور بالاعتماد على المصادر العلمية الاتية:

- صلاح محسن جاسم، نمو سكان العالم وتحديات المستقبل، بحث منشور في مجلة الدراسات التربوية، العدد21، لسنة 2013.
- عبد الصاحب ناجي البغدادي ونصير عبد الرزاق البصري، السياسة الاسكانية الملائمة لمحافظة النجف الاشرف (دراسة اقليمية عن السياسة الاسكانية الملائمة في محافظة النجف الاشرف) بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2015.
- حسين جعاز ناصر الفتلاوي، التركيب التعليمي للسكان في النجف الاشرف، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 48.

إن اجمالي عدد السكان في محافظة النجف الأشرف لعام 2019 يصل إلى (1500522) نسمة، بمعدل نمو سكاني يصل إلى (2.1 %) سنوياً، بنسبة سكان اقل من 15 سنة (614305) نسمة، ونسبة (814831) للأعمار من 15-64 سنة، ونسبة (42456) للأعمار أكثر من 64 سنة.

اما العوامل المؤثرة في زيادة السّكان في محافظة النجف الاشرف، فيمكن ان تتجلى بما يلي:

التّنمية الاقتصادية: تميل معظم الشعوب التي تكون في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية إلى أن تكون معدلات نمو السكان فيها أعلى، وفي المجتمعات التي يقل فيها الدعم الحكومي-كالضمانات المالية والتقاعدية- يرغب الآباء في الكثير من الأحيان أن ينجب المزيد من الأطفال كضمان لتقدمهم في العمر، ومن المتوقع أن يعتني الأطفال بالوالدين في سن الشيخوخة؛ نظرًا لأن معدلات وفيات الأطفال غالبًا ما تكون أعلى (بنسبة تصاعدية تتجاوز 23 حالة وفاة لكل 250 ولادة طفل)؛ لذا فمن الضروري وجود عدد أكبر من الأطفال لضمان أن يكون للوالدين أطفال لرعايتهم في سن الشيخوخة. ويُنظر إلى الأطفال في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة على أنهم مصادر دخل محتمل، ويمكنهم المساعدة في الأعمال المنزلية، ومراحل الانتاج الزراعي كافة، فبحسب الاحصاءات الحكومية الاتحادية لعام 2019 نلاحظ أن معدل الاعالة في الريف يصل إلى 94 % مقارنة إلى 76 % في الحضر، كما يصل متوسط نصيب الفرد-النجفي- من الناتج المحلي بالأسعار الجارية إلى حدود 6،077،687.1 دينار عراقي).

كما ان العوامل الاجتماعية، والثّقافية: كالارتباطات الاجتماعية القوية تقضي بوجود أسر كبيرة، وهو على نقيض تام في المجتمعات الحديثة فالأسر الأصغر هي القاعدة.

تنظيم الأسرة: في الوقت الحاضر أصبح من الممكن للنّساء المحافظة على حجم الأسرة بشكل أقرب للمستوى المطلوب؛ وذلك بسبب زيادة استخدام الوسائل الطبية المانعة للإنجاب، ولأن توافر هذه الوسائل في العراق قد يكون غير منضبط، فقد يؤدي ذلك إلى حالات إنجاب غير مخطط لها وإلى نُمو سكاني أسرع؛ إذ إنّ في محافظة النجف الاشرف في عام 2019 قُدّر أنّ 33٪ فقط من النّساء لديهن معرفة باستخدام هذه الوسائل، بينما بلغت نسبة من يستخدمن منهن لهذه الوسائل في حدود 52 % فقط.

التّعليم: يكون التّعليم في العادة إلزامياً حتى سن 16 عاماً في الدول المتقدمة، ولأن

التعليم يصبح إلزامياً، لم يعد الأطفال يمثلون أصولاً اقتصادية بل تكاليف اقتصادية؛ لذلك فإن تكلفة تربية الأطفال تعد حافزاً لتقليل حجم الأسرة، وعلى وفق معطيات الدراسات البحثية يتجلى أن الآباء –قد- يختارون عدد الأطفال على أساس التّكلفة، وتحليل المنافع في البلدان المتقدمة التي ترتفع فيها معدلات عوائد التعليم، بما يعني ان يكون لدى الآباء حافز لإنجاب عدد أقل من الأطفال، وإنفاق المزيد على تعليمهم؛ لتزويد أطفالهم ليس فقط بالتعليم الجيّد، ولكن بتعليم أفضل نسبياً من غيرهم؛ ولإعطاء الأطفال أفضل بداية في الحياة، بما يتطلب أُسر أصغر؛ تؤثر في ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي الحقيقي عموماً في العائلات الصغيرة.

وبحسب الاحصائيات الرسمية الاتحادية لعام 2019 تبلغ نسبة الأُمية بين النساء-مثلاً- بحدود 34.6 % للأعمار بين (15-49) سنة. أما عدد الطلبة في المدارس الابتدائية في المحافظة فهو (319301) طالباً فقط، موزعين على 738 مدرسة فقط، وفي المدارس الثانوية في حدود (155326) طالباً فقط، مقسمين على 368 مدرسة فقط، في حين لا يتجاوز عدد طلبة المدارس المهنية (2105) طالباً فقط موزعين على 9 مدارس فقط.

معدّلات الوفاة ومستوى الدّعم الطّبي: في الغالب يكون العمل على تخفيض معدلات الوفيات قبل حدوث تباطؤ في معدلات المواليد؛ وذلك يتسبب بطفرة في حجم السكان عند نقطة معينة في التنمية الاقتصادية للبلد. وبحسب الاحصاءات الرسمية يبلغ عدد المؤسسات الصحية في محافظة النجف الأشرف لعام 2019 حوالي 190 مؤسسة، بينما يبلغ عدد المستشفيات (الحكومية والاهلية) في المحافظة (18) فقط، أما عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية فهو (83) فقط. وعدد الاطباء فهو (1385) طبيباً فقط، وعدد الصيادلة 689، وعدد ذوي المهن الصحية (4571)، في حين ان عدد الملاكات التمريضية (4490) فقط.

الهجرة: كما ان الهجرة في بعض البلدان تكون هي الدافع الأكبر للنمو السكاني، ويمكن ان تكون كذلك على الصعيد الداخلي، فمحافظة النجف الاشرف تعد مركز جذب سكاني مقايسةً بمناطق ومحافظات أخرى؛ وبما يؤدي إلى تفاعل نمو السكان فيها؛ لأسباب اقتصادية واجتماعية ودينية وسياحية. وبحسب الاحصائيات الرسمية الاتحادية فإن نسبة السكان في مدينة النجف يصل إلى ما يتجاوز 71 %، في حين ان نسبة السكان في الريف تصل إلى اقل من 29 % فقط.

مشاركة الإناث في سوق العمل: يكون تعليم الإناث والحراك الاجتماعي في الكثير من الأحيان أقل في اقتصاديات السوق النجفي من المجتمعات التي تحصل فيها المرأة على تعليم أفضل؛ إذ وبحسب الاحصائيات الرسمية الحكومية الاتحادية تقل نسبة النساء المتعلمات بما يُعادل 4 % عن النسبة المحددة للذكور؛ إذ تكون هناك ميول أكبر لتأسيس أسرة، أما في العالم المتقدم فغالباً تختار النساء تأجيل الزواج والإنجاب، أو عدم الإنجاب؛ لأنهن يفضلن العمل والتركيز على مهنتهن.

2: تحدي التغير المناخي والديمغرافي

من التحديات الخطيرة جداً في هذا المجال، أزمة شحة المياه والجفاف الناجمة عن المستويات القياسية المنخفضة لمعدل هطول الأمطار، وسوء الادارة المائية والتغير المناخي، وزيادة درجات الحرارة، لنقف على نقص كبير في امدادات المياه ابتداءً من عام 2021؛ لتنتج لنا ازمات عدة: في انخفاض انتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، والتأثير على المجتمعات المستضعفة التي تأثرت بالصراع والنزوح، لتكون الحصيلة تضرر ما لا يقل عن 7 مليون شخص في العراق بسبب الجفاف في السنوات الاخيرة.

لقد تم تقويم العراق باعتباره خامس دولة مُعرّضة للخطر المناخي على مستوى العالم من حيث انخفاض المياه والغذاء، ودرجات حرارة مرتفعة جداً، والمشاكل الصحية المرتبطة بها؛ بما يفترض اتخاذ تدابير مساعدة وسياسات دعم حكومية لمعالجة اشكاليات النزوح والدمار لحياة السكان المحليين، ولقد بلغ-بحسب دراسات أُجريت عام2020-2021 ان حجم الأثر الضار للجفاف على المجتمعات الزراعية-ومنها النجف الأشرف-بلغ أكثر من ثلث المزارعين، فـ37 % يعانون من تلف محصول القمح، و30 % من تلف محصول الشعير. اضافة إلى آثار التغير المناخي المدمرة على مربي الثروة الحيوانية نتيجة نقص المياه والاعلاف والامراض.

وكذلك أنتج هذا الامر انخفاضاً واضحاً في الدخل والانفاق الشهري نتيجة الخسائر في انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ونقص فرص العمل للعمالة اليومية، والحاجة الفعلية للمساعدات الغذائية والصحية والخدماتية للأُسر المعنية، وهو أمر يفرض التفات عاجل من السلطات الاتحادية والمحلية لمواجهة هذه الازمات الجدية والخطيرة جداً- آنياً ومستقلاً-.

الآثار المترتبة على تحدي النمو السّكاني على صعيد عملية الحُكم المحلي في محافظة النجف الأشرف:

من اهم مفاعيل هذا التحدي المهم وتفرعاته في ضوء عمل هذا المجلس، يمكن ملاحظة ما يأتي:

ارتفاع تكلفة المعيشة: مع تزايد الفرق بين الطلب والعرض في التوسع بسبب الزيادة السكانية في محافظة النجف الاشرف، فإن أسعار مختلف السلع بما في ذلك الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية سترتفع، وهذا يعني أن على المجتمع النجفي دفع المزيد من أجل البقاء وإطعام أسرهم؛ بما يستلزم على اجهزة الحكم المحلي الأخذ في الاعتبار هذا المؤشر المهم سواء على صعيد إعداد الموازنات السنوية للمحافظة أو توفير وسائل معالجة بُغية تخفيف هذه الآثار على المواطن النجفي، كاعتماد سياسة تسعير السلع والبضائع أو دعم المنتوج المحلي لسلة الغذاء اليومية، وهو أمر مهم جداً في سياق المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي للمحافظة.

نضوب الموارد الطّبيعية: تؤثر الزيادة السكانية على الموارد الطبيعية إذ تسبب استنزافها، ويمكن للأرض أن تنتج كمية محددة من الماء والغذاء والتي –قد- تقل عن الاحتياجات الحالية، وتعد زيادة أعداد الافراد في محافظة النجف الاشرف سبباً لمعظم الأضرار البيئية التي ظهرت في السنوات الماضية، ومثالها الواضح تحويل الاراضي الزراعية في محافظة النجف الاشرف إلى مناطق سكنية.

إن هذه الإشكالية لا تقل خطورة وتأثيراً عن سابقتها، لذا يُفترض على مجلس محافظة النجف الأشرف الالتفات الدقيق لخطورة هذا الموضوع الذي يمثل مشكلة باتت تأخذ طابع الاستقرار والديمومة، وهو ما يُلاحظ جلياً في مسألة تخصيص الاطلاقات المائية الاتحادية للمحافظة فيما يتعلق بزراعة محصول الشلب مثلاً، الأمر الذي أنعكس سلباً على كميات المساحات المخصصة للزراعة والناتج المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا التقليص في التخصيص، وهو ما تأشر بحسب الاحصائيات الرسمية التي قدرت قيمة مؤشر الواردات المائية للمحافظة بـ40.69 % فقط، في حين بلغ عدد محطات انتاج المياه الكلية 157 فقط، وعدد محطات المعالجة المركزية(2) محطة فقط، ونسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري 60 % من مجموع السكان، أما عدد المؤسسات البلدية الكلي فهو 9 فقط.

فمسألة التعامل مع نضوب الموارد الطبيعية أو تعرضها لتحدي التخصيص غير المُلبي للحاجة الفعلية، يفترض بالمجلس الاتجاه صوب رسم سياسة واضحة المعالم دقيقة التفصيل بُغية توفير أبسط مقومات حياة المواطن النجفي والحيلولة دون تفاقم المشاكل التي قد تؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة كتلك التي ترتبط بالانعكاسات البيئية الخطرة والمرتبطة بالتصحر وامتداد البناء والسكن على حساب الزراعة والمحافظة على البيئة.

ارتفاع معدل البطالة: عندما يزداد عدد السكان في محافظة النجف الاشرف، فإنّ ذلك يؤدي إلى زيادة البطالة؛ إذ يوجد عدد أقل من الوظائف لدعم عدد كبير من الناس، كما يؤدي الارتفاع في معدل البطالة إلى الجريمة، وبحسب الاحصائية التي قام بها مركز الاحصاء في وزارة التخطيط فأن نسبة البطالة قد ارتفعت في الاعوام (2014-2019) من (8.3 %) إلى (9.5 %) بالنسبة لمن تزيد اعمارهم على (15) سنة، في حين قلّ النشاط الاقتصادي من (43.9 %) إلى (41.6 %)، اما بالنسبة للفئة التي انحصرت اعمارهم (15-24 سنة) فقد زادت البطالة لديهم من (10.6 %) إلى (16.4 %)، بينما قلّت نسبة النشاط الاقتصادي من (39.1 %) إلى (38.6 %).

ليست البطالة إلا إحدى انعكاسات الواقع اليومي المُعاش في أغلب المحافظات العراقية، ومنها النجف الأشرف، فالنتيجة الطبيعية لتقصير المجالس في اداء واجباتها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة للأفكار والرؤى والحلول العلمية والمنهجية يُنتج آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية خطيرة في الواقع الاجتماعي اليومي.

إن مؤشرات الارتفاع المستمرة في نسب البطالة وارتفاع مؤشرات الفقر وقلة التعليم وانخفاض الدخل اليومي للفرد والعائلة النجفية أمرٌ يترافق مع سوء التخطيط ووعي مشكلة الواقع الاجتماعي اليومي في النجف الاشرف، وهو دليل على بقاء مجالس المحافظات على حالها السابق في تعاطيها مع التحديات المشخصة ودون وجود مؤشر حقيقي على خلق وابداع أي مناخات قادرة على تجاوز هذه الازمات الخانقة في الأمد المنظور.

ضعف الثقافة الاجتماعية والسياسية: لعل الهدف الأسمى والأهم لعمل مجالس المحافظات يتجلى في السعي نحو خلق ثقافة اجتماعية جديدة أو تعزيز تلك الموجودة باتجاه تنظيم الأسرة وتحسين نوعية التّعليم وتبني نظام الحوافز الحكومية وتمكين المرأة.

تلك المؤشرات-وغيرها- من دلائل نجاح هذه المجالس في عملها؛ تمهيداً لإضافة مزيد من الانضاج والتجدد لهذه الأسس السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

إن أي تقصير في رسم ملامح هذه الثقافات وتعزيزها سيُشكل رُكاماً من الازمات العاصفة في بنية الواقع الاجتماعي النجفي؛ وبما يؤدي إلى اخطار وتحديات قد تعصف بالوجود الفعلي لهذه المجالس والبقاء على وجودها الدستوري فقط، كالتحدي الذي واجه اغلب مجالس المحافظات من تدمير وحرق وتخريب وتعطيل في المحافظات التي لم تستطع فيها حكوماتها المحلية من مُجاراة الواقع المتهالك في ابعاده السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية.

إن أي تحدي ينتج عن بيئة التعاظم السُكاني سيكون عاملاً لخلق أزمات واشكاليات خطيرة وعاصفة في كيان المجتمع النجفي، إذا لم يُواجه باستعدادات فكرية وثقافية وتبني اسس تخطيط واضحة المعالم لاحتوائها وبلورتها في مسار الاحتواء البناء والفعال من جهة مجالس المحافظات، وهو أمرٌ تتجلى ملامحه الاضافية في الأسطر المقبلة من البحث أيضاً.

3: تحدي التركيبة الاجتماعية والخدمات

من المسائل التي ينبغي عدم اغفالها في رؤى واولويات عمل مجالس المحافظات تلك التي ترتبط بالبُعد الخدماتي، لاسيما ذاك الذي تأشر بشدة في الجانب الصحي، ومستوى الخدمة والرعاية الصحية الذي ينبغي على السلطة المحلية تبنّيه، خصوصاً في سنوات الجائحة الخطيرة التي المت بالعراق وجميع دول العالم.

إن مؤشر الخدمات الصحية والرعاية والمؤسسات التي ينبغي توافرها واعتمادها لتوفير الصحة ومعاييرها أمرٌ مهم في بيئة نجفية مترامية الاطراف وموزعة بين الحضر والريف، وتصاعد التحدي العلاجي في قِبال الامراض الخطيرة المنشرة؛ وبما يُسهم في رفع نسبة النجاح في ضمان الأمن الصحي للمواطن والحيلولة دون الانحدار الخطير في مؤشرات زيادة معدلات الوفاة.

وما تحدي تعظيم مكانة المرأة وتفعيل دورها الاجتماعي إلا إحدى المؤشرات الخطيرة التي ينبغي أخذها بالحسبان ورعايتها والاهتمام بها على جميع الصُعد الفنية والاجرائية والتنفيذية، كما ان المرأة تمثل عاملاً مهماً في تعزيز الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ومفردة مهمة في سوق العمل سواء على الصعيد الحكومي أو القطاع الخاص.

إن التحديات المؤشرة أعلاه-في جوانبها الصحية والخدمية والهجرة وتمكين المرأة- تفرض ضغطاً كبيراً على حكومة النجف المحلية في كل جوانب الاهتمام المتعلقة بعملها من خلال الانفتاح الكبير على تقدير قيمة هذه التحديات أولاً، والعمل الجدي ثانياً على رعايتها والالتفات لها وتبني الافكار المتعلقة بها بإدراجها في الخطط السنوية للمحافظة ورعاية مفرداتها في الموازنة السنوية للمحافظة أو حتى المساهمة في نشر الثقافة المتعلقة بها من خلال الندوات والمؤتمرات وورش العمل.

خامساً: سبل حوكمة الادارة المدنية في النجف الاشرف

لا سبيل امام الادارة المحلية في النجف الاشرف إلا باتباع نظام الحوكمة سواء أكانت اقتصادية أو ادارية...الخ، واتباع الحلقة الثلاثية من تخطيط وتنفيذ ورقابة، لكي تأتي هذه الخطوة الفاعلة أُوكلها، على وفق التفريد الآتي[1]:

الحوكمة الاقتصادية

لعل أهم مبادئ الحوكمة الاقتصادية وسماتها تلك المتعلقة بكفاءة استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في محافظة النجف الاشرف وتوظيف الموارد البشرية بمؤهلاتها المختلفة، فضلاً عن القضاء على الفساد والعمل بحكم القانون وتنفيذ أحكامه.

ومن أهم أهداف الحوكمة الاقتصادية في محافظة النجف الاشرف ما يأتي:

(1) حرر هذا المحور بالاعتماد على المصادر العلمية الاتية:

- محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، بحث منشور في وقائع المؤتمر العملي الدولي (حوكمة الادارة في عصر المعرفة) جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، 2021.
- عبد الرحمن تيشوري، مفهوم الحوكمة ومبادئها واهدافها الاساسية وحاجة الدولة الى العمل بها، بحث منشور في وقائع مؤتمر جامعة دمشق- سوريا، 2020.
- حالة الحوكمة والادارة العامة في الدول العربية، مجموعة من بحوث واوراق مؤتمر (حالة الحوكمة والادارة العامة في الدول العربية – خيارات ام تحديات – ومتطلبات جديدة) عمان- المملكة الاردنية الهاشمية، 2013.
- احمد معيوف الدرمكي، الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد، كتاب صادر عن دار مدارك، المملكة العربية السعودية,2019.
- لينا محمد درويش كريون، النزاهة والشفافية، كتاب صادر عن دار روزا للنشر، قطر, 2020.
- حاكم جبوري الخفاجي و ولاء محسن علي، فجوة الهوية التنظيمية وتأثيرها في سلوك العاملين العكسي(دراسة استطلاعية في تربية محافظة النجف الاشرف) بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 53، ج 1.

- القضاء على الفقر وتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبناء القدرات الذاتية.
- تعزيز السياسات وآليات تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وتوفير الماء والكهرباء للمواطنين النجفين كافة، وخصوصاً في القرى والأرياف.
- إتاحة فرصة المشاركة في القرارات لجميع الأطراف المعنية وعلى كل المستويات.
- إزالة التشوهات التي تعتري الأسواق والأسعار والضرائب ودعم السلع والخدمات.
- العمل على ضبط الخلل في الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية.
- تعزيز مناخ الاستثمار في محافظة النجف الاشرف وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة.

الحوكمة الإدارية

أن التطبيق السليم للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى قدرة الادارة المدنية في النجف الاشرف على تحقيق أعلى مستويات ومعايير جودة مجموعتين من الضوابط:

- الضوابط الخارجية (البيئة الادارية العامة ومناخ الأعمال في محافظة النجف الاشرف).
- الضوابط الداخلية (الإجراءات المؤسسية الداخلية لكل مؤسسة).
- مع ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات المحلية الفعالة المناسبة على تشجيع فرص العمل والاستدامة والتعاون النشط بين المؤسسة وأصحاب المصلحة بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ويمكن ان تتحقق جملة من الفوائد نتيجة تبني وتطبيق منظومة الحوكمة الادارية في محافظة النجف الاشرف:

- تشجع الحوكمة الادارية، المؤسسات في محافظة النجف الاشرف على الاستخدام الأمثل لمواردها.
- تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.

- تقليل كلفة واستقرار رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسهل عمليات الرقابة المالية والإشراف على نمو وتطور وأداء مؤسسات محافظة النجف الاشرف.
- تهدف الحوكمة الادارية إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها: الشفافية – المساءلة - المسؤولية - المساواة.
- فهم وتصنيف ومراعاة حقوق وواجبات جميع فئات أصحاب المصلحة والمعنيين بالمؤسسة أو مختلف مؤسسات محافظة النجف الاشرف في حالة الحوكمة الذكية.

الشفافية والنزاهة

إطلاع المواطن النجفي على المعلومات المختلفة عن سياسات الادارة المدنية في محافظة النجف الاشرف وقراراتها وميزانياتها يساعد على الحد أو القضاء على الفساد؛ إذ يوفر هذا النظام الفرصة لتقويم جميع مؤسسات محافظة النجف الاشرف في أوجه النزاهة والشفافية والمساءلة، وكذلك كيفية تفاعل وتعاون هذه المؤسسات لأداء مهامها، وعندما يضعف أداء الأجهزة الحكومية وتنعدم المساءلة فمن البديهي أن ينتشر الفساد ويؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية غير محمودة العواقب، وبالعكس من ذلك فعندما ترتفع مؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات محافظة النجف الاشرف ترتفع ثقة المواطنين في نظامها وتتحسن نوعية الحياة والتنمية المستدامة وسيادة القانون وتتلاشى فرص ومظاهر الفساد.

في البيئات التي تكون فيها سيادة القانون ضعيفة والإفلات من العقاب مرتفعاً، فإن الاعتماد على العقوبات وحدها قد يكون بالتالي غير فعال لعدد من الأسباب:

- أولها: للكشف عن الفساد، غالباً ما يكون التعاون بين عدة أطراف ضرورياً فقد تميل الجهات الفاعلة التي تواجه نهج العقوبات فقط إلى رفض مثل هذا التعاون في مثل هذه الحالات؛ إذ تخشى الجهات الفاعلة من العقاب غير المتناسب، وتفضل التستر على المشاكل بدلاً من التعاون بشكل استباقي لإيجاد حل.
- ثانيها: قد تكون العقوبات كعقوبة على فعل فاسد غير كافية لتحفيز الجهات الفاعلة على تنفيذ تدابير وقائية أو اتباع نُهج استباقية أخرى لمكافحة الفساد.
- أخيرًا، يمكن للعقوبات أن تساعد في تشكيل السلوك، بطريقة تشجع على الالتزام

بمعيار معين، لكنها نادراً ما توفر دافعاً لتجاوز هذا الحد الأدنى، والذي غالبًا ما يكون قانونيًا.

- من خلال تجاوز التركيز على المعايير الدنيا والاستراتيجيات الوقائية لمكافأة الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم عززوا النزاهة بنشاط، قد توفر الجوائز وسيلة لحث الآخرين على فعل الشيء نفسه، مما يؤدي إلى تغييرات إيجابية في ادارة محافظة النجف الاشرف، وإن كانت تدريجية.

الكفاءة

تهدف جميع المؤسسات إلى تحقيق أهدافها ضمن الخُطط التي تضعها، وإلى تفاعل جهود الأفراد والجماعات لتحقيق أهداف المُؤسسة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعليّة، وتوجد مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الكفاءة، وهي:

- استخدام الموارد المتاحة بشكل صحيح.
- تحسين الإنتاجية.
- الاهتمام بالمواضيع المحددة.
- الكفاءة ترتبط بالتعليم.
- القدرة على تقييمها.

ويعتبر مفهوم الكفاءة ملازماً لمفهوم الفاعلية، فإذا اجتمعا معاً ستُصبح المُؤسسة من أنجح المُؤسسات التي تحقق الأهداف دون نسيان دور العاملين فيها، وإعطاء كُل موظف حقه وكذلك وضعه في المكان الذي يتناسب مع قدراته.

سادساً: سيناريوهات مستقبل الحكومة المحلية في النجف الاشرف

بادئ الامر يجب التأكيد على ما يأتي:

أ. من الأهمية بمكان الالتزام بالتآزر بين القانون المحلي والاتحادي، بمعنى أن المساحة التي يمنحها القانون لمجالس المحافظات لممارسة دورها التشريعي محدودة، لذا فإن أي تشريع يتجاوز هذه المساحة يعد باطلاً ومخالفًا للدستور والقوانين؛ لذلك فإن التشريع الذي

سيصدر في هذا المجال صحيح ومتوافق مع القانون، ولكن - أي التشريع المحلي - يجب أن يكون متكاملاً مع التشريع الاتحادي من أجل تنفيذه وتطبيقه.

ب- تبقى جميع التشريعات والقرارات الصادرة عن مجالس المحافظات - وكذلك الأداء - خاضعة لرقابة مجلس النواب العراقي وفق أحكام المادة 3/2 من القانون رقم 21 لسنة 2008 بشأن المحافظات غير المنتظمة. وهي المنطقة التي تنص على أن: (تخضع المجالس لرقابة مجلس النواب) وتسمح السلطة الرقابية الممنوحة لمجلس النواب للأخير بالعديد من الحقوق، ولعل أبرزها حل مجلس المحافظة. وإقالة المحافظ.

ت- يتطلب اعتماد النظام اللامركزي إرادة ورغبة حقيقيتين من الحكومات المركزية للتنازل عن وظائفها للسلطات المحلية من أجل المساهمة في تنميتها. بإيجاد التشريعات المناسبة وتزويدها بالموارد البشرية والمالية التي تعزز قدرتها على القيام بالوظائف المحلية المطلوبة منها. بالإضافة إلى تخويلها بجميع الوظائف المحلية والقادرة على القيام بها.

ث. يمكن أن تسهم اللامركزية في تخفيف العبء الإداري والتنموي لمؤسسات وأجهزة الحكومة المركزية. تخلصت من عدة مهام وممارسة صلاحيات مختلفة بإسنادها إلى جهات محلية، وهذا الوضع يمكن أجهزة التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي للإشراف الفعلي والعملي على متابعة خطط التنمية

بعد هذا التقديم، نبين ما يأتي:

السيناريو المرجعي: ركود العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية

إن القول باستمرار أو الثبات النسبي للعلاقة البينية-الحكومة الاتحادية والمحلية- على مسار السياقات الدستورية الموجودة الآن، يفترض الوقوف عند مجموعة من الفرضيات المهمة، ومنها ما يأتي:

أ. تجمّد التعديلات الدستورية: أي توقف مسيرة التعديلات الدستورية المقترحة، وعدم اعتمادها- لاسيما تلك التعديلات المرتبطة بالعلاقة البينية الاتحادية والمحلية-؛ وذلك لأسباب متنوعة، منها:

- عدم التوافق السياسي لتبني أصل فكرة التعديل لمثل هذه التصورات المرتبطة بالاختصاصات الموزعة بين الداخل المحلي والاتحاد.

- عدم وضوح الرؤية في تبني توجه محدد متعلق بطبيعة هذه التعديلات ومساحاتها والجهات المنوط بها تفعيل مسارات التعديلات المقترحة.
- عدم ثقة الحكومة الاتحادية في قدرة الحكومة المحلية على اعتماد التعديلات الدستورية المقترحة أو المعروضة؛ نتيجة الاداء المقلق لهذه الحكومات المحلية خلال التجربة المعاصرة أو حتى المستقبلية المنظورة.
- عدم استعداد الحكومات المحلية لتبني سلطات وامكانات تفوق تلك التي عايشتها خلال هذه الفترة المنصرمة من عمر الزمن السياسي والاقتصادي المعاش، فالموضوع هنا مرتبط بذاتيات قدرة تلك السلطات المحلية على تطوير وتنمية امكاناتها الحالية.
- عدم تشجيع الدراسات البحثية والتخصصية على تبني تعديلات دستورية تُغيِّر من مساحات السلطات المخصصة للسلطات المحلية، أو حتى اقتطاع اي إمكانات مرتبطة بالسلطة الاتحادية؛ لقدرة الاخيرة على ادارتها بشكل أفضل من المقايسة بقدرة السلطات المحلية على التعاطي مع هذه الصلاحيات الدستورية.

ب. آثار القوانين المتعلقة بعمل المحافظات غير المنتظمة في إقليم: في هذا المجال يمكن تصور الثبات النسبي لنصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم سواء أكان القانون النافذ أو حتى التغييرات المتصورة فيه، وعلى نحو ما يأتي:

- التجربة الماضية: أثبتت التجربة السابقة لعمل مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم، إن مسارات التعديلات القانونية المرتبطة بها، لم تُسهم في تقدم هذه السلطات أو تنمية قدرتها على انجاز ما كان يتوقع منها على الرغم من كل التغييرات والتعديلات على التشريعات الناظمة لها.
- الرغبة السياسية في الحفاظ على المنجزات المرتبطة بها من خلال المحافظة التامة أو حتى النسبية على نسب التمثيل التي حصلت عليها، وبما يدفع بها للحيلولة دون ايراد اي تعديلات جوهرية على النصوص النافذة للقوانين الخاصة بالمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
- العامل المرتبط بالبيئة المحلية لعمل الحكومات المحلية، وما تتركه من تأثيرات حاسمة باتجاه اثبات أو تغيير النصوص الحاكمة لعمل هذه السلطات، ومنها ضمان الحفاظ على الصورة النمطية لهذه الحكومات وآليات عملها.

- مساحة الامتيازات والضمانات التي تمنحها القوانين النافذة الخاصة بعمل هذه المجالس، والرغبة المباشرة من المنتفعين بها، أو غير المباشرة من الطامحين لها، في ثباتها واستمرارها والتنافس في سبيل التمتع بها، دون السعي للاكتفاء بها، ولكن على الاقل المحافظة عليها، وهو ما يتم من خلال عدم تعديل هذه التشريعات أو تعديلها ولكن بشكل نسبي دون المساس بأصل ومساحة هذه الامتيازات.

ج. العوامل المرتبطة بثبات الصلاحيات والحدود الادارية:

هي المسائل التي ترتبط بمفردتي الثبات النسبي في سعة الصلاحيات الممنوحة للسلطة المحلية في محافظة النجف الأشرف أو تلك التي تتعلق ببقاء الحدود الادارية والقانونية لمجلس محافظة النجف على حاله دون تحوله إلى اقليم خاص أو حتى الارتباط بإقليم جغرافي آخر داخل جمهورية العراق الاتحادية، الامر الذي يتطلب منا البيان الآتي:

- -إن مسألة توسيع ونقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية إلى الحكومة المحلية، من المسائل التي قد تبقى على ذات المسار والحدود التي هي عليها الان، دون تصور المزيد من المرونة في هذا المجال؛ وذلك لرغبة كلٍ من الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في مزيد من الوقت لتقويم التجربة وقياس مدى نجاحها، ولعل هذا الزمن المطلوب قد يستمر إلى امد غير منظور بحسب حداثة التجربة.
- -لم تكن مسألة نقل الصلاحيات من المسائل الواضحة من حيث القاعدة والتصور والمساحات-في حدودها الحالية- لذلك قد يتجه المشرّع الاتحادي لإبقاء الحال على ما هي عليه، نتيجة الاداء المتذبذب للحكومات المحلية في قراءة وتنفيذ هذا الاجراء المرتبط بنقل الصلاحيات أو توسيعها الامر الذي قد يُعزز من القناعات الاتحادية بالإبقاء على الوضع الحالي أو حتى ثباته.
- عدم توجه الحكومة الاتحادية إلى منح مزيد من التفاعل والايجابية في التعاطي مع مثل هكذا ملفات، مثّلت أو ماتزال محل جدل وعدم توافق اتحادي أو حتى محلي بما يفترض الاستمرار مع معالجة هذه الامور في حدود ما تفرزه من نتائج واشكاليات عملية وميدانية.
- -رغبة الحكومة المحلية في محافظة النجف الأشرف في المحافظة على استقلاليتها

الادارية والمالية والقانونية؛ بما يحول دون سعيها أو حتى موافقتها على طرح التصور المرتبط بتشكيل اقليم النجف الاشرف أو الانضمام إلى مشروع اقليم الفرات الاوسط المقترح.

- إن حداثة التجربة الادارية بكل تنوعاتها-المالية والقانونية- كفيلة في عدم التفاعل مع الافكار المتعلقة بالانتقال إلى فكرة الاقليم-الذاتي أو المشترك-؛ إذ أن الانتقال المقترح ليس إلا صورة أُخرى للتحديات الهائلة التي تتطلب قدرات وامكانات تفوق تلك التي تتمتع بها السلطات المحلية، في مثل الظروف الانتقالية أو الاستثنائية التي يمر بها العراق عموماً، والنجف الاشرف خصوصاً.
- التذبذب وعدم التوازن المُرافِق للدعوات المتعلقة بتأسيس الاقاليم الجديدة- كإقليم البصرة مثلاً-، أو تلك التي ترتبط بالصيرورة التي تمر بها التجربة الماثلة المرتبطة بالإقليم الموجود- كإقليم كردستان العراق وطرحه للمشروع الخاص باستفتاء الانفصال عن العراق الاتحادي-.
- عدم الانسجام الفكري والثقافي والسياسي بين البيئة المحلية النجفية وتلك التي تسود باقي المحافظات التي يمكن ان تكون شريكاً في تأسيس اقليم جديد، أو حتى ان هذه الطبيعة الداخلية هي التي قد تقف عائقاً امام تشكيل اقليم خاص بمحافظة النجف الأشرف؛ وبما يُنتج ذلك خلق عائق حقيقي امام هذا التشكيل المقترح.

د. العوامل المالية:

أي المفردات التي تُسهم في بقاء الوضع السياسي والاداري على حاله، نتيجة عدم تغير حال التخصيص المالي الاتحادي أو حتى ذاك المرتبط بالمنافذ المالية البديلة والممكنة لتعزيز قدرة السلطة المحلية لمحافظة النجف الأشرف؛ ويُعزى ذلك للأسباب المحتملة الآتية:

- التذبذب الذي يشهده الواقع السياسي العام على مستوى السلطة الاتحادية المركزية، بما أنتج آثره على الموازنة الاتحادية والقوانين المرتبطة بها الامر الذي ينعكس سلباً على الواقع المالي للحكومات المحلية كحكومة النجف الأشرف.
- اعتماد الموازنة الاتحادية على مصدر ريعي شبه متفرد متعلق بتصدير النفط الخام، افرز اضطراباً واضحاً في حجم التخصيصات وصرفها بما يتولد عن حجم الصادرات

النفطية واسعار النفط والتحديات المرتبطة بتوزيع الوارد النفطي على عموم المحافظات.

- العمل الاتحادي بمنهج الاستصحاب، اي استمرار التخصيصات الموجهة لمحافظة النجف الأشرف على وضعها السابق- دون تغيير ملموس-؛ نتيجة مؤثرات عدة قد يكون من ضمنها ضعف الاداء السياسي لممثلي المحافظة في المجلس النيابي أو قلة تأثير البيئة الداخلية النجفية الضاغطة باتجاه مزيدٍ من التخصيصات لهذه المحافظة المهمة.
- عجز الحكومات المحلية عن توليد منافذ مالية جديدة قادرة على اسناد التخصيصات المالية المركزية؛ لأسباب عدة منها ما يرتبط بالصلاحيات والسلطات الممنوحة اصلاً لهذه الحكومات المحلية، بما يحول دون قدرتها على تخطي هذا العجز.
- عدم وجود انفتاح كبير من جهة الحكومات المحلية على البيئة الداخلية النجفية، سعياً وراء ابتكار منافذ وطرق بديلة منافذاً للحصول على موارد مالية تساهم في تعزيز القدرة المالية للحكومة المحلية في المحافظة.
- عدم وجود رغبة جدية للحكومات المحلية في المطالبة بتخصيصات اتحادية اضافية من جهة، أو حتى البحث الحثيث نحو منافذ جديدة وجدية لتعزيز القدرة المالية في المحافظة، والاتكاء على المتوفر الاتحادي من تلك التخصيصات، واعتبار ان ما يُخصص اتحادياً للمحافظة عذر كاف شماعةً لعدم التفات الحكومة المحلية لقيمة واهمية وخطورة هذا الموضوع.
- عدم وجود مشاريع علمية وعملية لدى الحكومة المحلية سعياً لإقناع الحكومة الاتحادية بأهمية تعزيز القدرة التمويلية المركزية للمحافظة، أو حتى الاتجاه لخلق بيئة اتحادية دافعة باتجاه تعزيز السُلطات والصلاحيات الادارية والقانونية للحكومة المحلية بُغية تعزيز هذه الامكانات المادية والنقدية.

من هنا، ولكي تستمر العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في النجف نعتقد بضرورة اعتماد **الحلول المقترحة الآتية، لمواجهة التحديات والتداعيات المُشخّصة:**

- الالتزام التام من قبل الطرفين بما جاء في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 حول

توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في المحافظات، والذي جعل بعضها حصرياً للحكومة الاتحادية، كونها ذات صلت بسيادة الدولة ووحدتها السياسية، وهناك اختصاصات ذات طابع مشترك، يتوجب على الطرفين التعاون في سبيل القيام بها دون تجاوز من احد الطرفين، اما الاختصاصات الاخرى التي لا تدخل ضمن الحصرية أو المشتركة فيجب ان تناط بالحكومة المحلية حسبما ورد في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، لأن التزام كل طرف بالاختصاص المناطة به كفيل في ضمان استمرار العلاقة دون حدوث تنازع حول الاختصاصات.

- ضرورة استمرار دعم الحكومة الاتحادية للحكومة المحلية على مختلف الاصعدة، والعمل على تطوير الكوادر العاملة في محافظة النجف الاشرف، عبر اقامة الدورات والايفادات لغرض الاستفادة من تجارب الدول في مجال الادارة المحلية، وتخفيف أو ازالة جميع العقبات التي تحول دون قيامها بالواجبات المسندة لها.
- ينبغي تشكيل لجان مشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في النجف الاشرف تعمل على وضع الحلول للمشاكل التي تواجه الحكومة المحلية والعمل على تجاوز كافة العقبات التي تشكل عائقاً دون تطور وازدهار الوحدات المحلية.
- يجب ان تراعي الحكومة الاتحادية المصالح المحلية لمحافظة النجف الاشرف وتلبية احتياجات سكانها الاساسية؛ لأن من مرتكزات النظام اللامركزي وجود مصالح محلية إلى جنب المصالح الوطنية يتطلب تلبيتها بالشكل المطلوب، مع ضرورة خضوع اعمال الهيئات المحلية لرقابة السلطات الاتحادية لغرض ضمان موافقتها للقانون، لان تطبيق هذا المبدأ سوف يسهم في ترصين العلاقة على اساس من الدستور والقوانين النافذة.
- نقترح اقامة مؤتمر سنوي بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية يناقش واقع العلاقة بينهما، يهدف إلى تشخيص المشاكل والتوصية بوضع الحلول الناجعة لها، لضمان استمرارية العلاقة والتعاون بين الطرفين وفقا للدستور والتشريعات النافذة؛ لان اقامة هكذا مؤتمرات سيسهم في تشخيص الاخطاء والتحديات والعمل على وضع الحلول لها، لان تجاهل المشاكل وتراكمها سينعكس سلباً على طبيعة العلاقة بينهما.

- المراجعة الدورية للقوانين والانظمة والتعليمات التي تنظم العلاقة بين الحكومتين، ومدى ملاءمتها للوضع القائم واستجابتها للحاجات المحلية، وتعديل البعض منها أو الغائها واستبدالها بقوانين اخرى تكون أكثر استجابة لمتطلبات الادارة المحلية
- التمثيل العادل لمحافظة النجف الاشرف في مختلف مؤسسات الدولة الاتحادية، لأنه يعزز الشعور لدى سكان مدينة النجف الاشرف وحكومتها المحلية في مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار واتخاذه.
- كما أن هناك صيغ أُخرى للمعالجة المرتبطة بالتحديات السالفة، سنقف عليها في السيناريو الآتي.

السيناريو الثاني: التقاطع والجدل بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية

يعتمد هذا السيناريو على المؤشرات العملية والواقعية والتصورات المستقبلية المرتبطة بها في سياق محور التقاطع والجدل في العلاقة البينية، على وفق مؤشرات يمكن رصدها بما يأتي:

- واجه قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 تعديلان: الاول بالعدد 15 لسنة 2010 والثاني بالعدد 19 لسنة 2013.
- قدّمت الحكومة الاتحادية المركزية (في الولاية الثانية لرئيس الوزراء نوري المالكي) طعناً في التعديل الثاني بحجة ان مجلس النواب أدخل تعديلات جوهرية على مشروع القانون دون استشارة الحكومة.
- كانت الاشكالية الاساس لتقديم هذا الطعن من الحكومة مُرتبطة بحجم التغييرات الواردة في التعديل الثاني والمرتبطة –مثلاً- بتخصيص مبلغ 5 دولار عن كل برميل منتج في حقول محافظة البصرة وتقييد المبلغ بحدود دولار واحد فقط من قِبل حكومة المالكي. وكذلك التغييرات المرتبطة بحجم الصلاحيات المنقولة للمحافظات فيما يخص (الدوائر الفرعية والاجهزة والوظائف والخدمات والاختصاصات والاشغال العامة والاعمار والاسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، التربية، الصحة، الزراعة، المالية، الشباب والرياضة،.... مع بقاء دور الوزارات في التخطيط للسياسة العامة) بحسب الفقرة الاولى من المادة 45/أولاً من قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات.

- في حين عمدت حكومة السيد حيدر العبادي في 30 كانون الأول/ديسمبر2014 إلى سحب الطعن الحكومي مع الدعوة للدائرة القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء لإعداد دراسة قانون واقتراح التعديلات اللازمة لتحقيق الانسجام وانسيابية العمل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية على وفق دستور 2005 النافذ.
- -من الجدير بالذكر الاشارة هنا إلى ان المادة 45 من التعديل الثاني لقانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم نصت على تأسيس (الهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزراء البلديات والاشغال العامة والاعمار والاسكان والعمل والشؤون الاجتماعية والتربية والصحة والتخطيط والزراعة والمالية والرياضة والشباب إلى جانب وزير الدولة لشؤون المحافظات والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات).
- بما تقدم يؤشر وجود حِراك مهم وتفاعل مستمر في العلاقة البينية باتجاه الاستئثار بالصلاحيات من جانب السلطة الاتحادية وجهد فعلي لاستنقاذ ما يمكن من امكانات وسلطات تضاف إلى رصيد جهات الحكم المحلي في المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبما يولد التقاطع والتنافر احياناً. وما ذلك إلا نتيجة ملاحظة مسيرة التعديلات الواردة على أصل قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، أو بملاحظة صراع طرفي المعادلة الاتحادية والمحلية بُغية تعزيز مركز الثقل باتجاه أحد الاطراف على حساب رصيد الطرف الآخر.
- إن التنافس والتقاطع-احياناً- مقياس على ان التجربة اللامركزية في العراق ماتزال في مهدها وتعيش ارهاصات الصيرورة والتكوّن؛ بما يستنتج عدم الوضوح في الرؤية وتقسيم الادوار أو حتى فهم حدود المفاهيم وانعكاساتها العلمية والعملية.
- إن احدى اسباب التقاطع والتنافس البيني يتجلى بعدم تفعيل النص الدستوري الخاص بإنشاء مجلس الاتحاد (المادة 65) وهو مجلس تشريعي يضم ممثلين عن الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبما يؤدي-عدم التفعيل- إلى نقص البنيان التشريعي في الدولة الاتحادية العراقية، باقتصارها على مجلس النواب فقط دون قرينه مجلس الاتحاد.

- إن عدم تبني فاعلية النص الدستوري-كنص المادة أعلاه- يستولد معضلات عدة منها: ضعف تمثيل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في السلطة التشريعية، كذلك صعوبة الاتفاق والتوصل إلى حلول بشأن المعالجات القانونية المرتبطة بهذه المحافظات-كملف ادارة الموارد الطبيعية والنفط والغاز مثلاً-.
- إن غياب الفاعلية التشريعية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم سيؤدي إلى تطبيق تشريعات اتحادية قد تكون صادرة بالأغلبية على الرغم من معارضة أو تحفظ ممثلي الاقليم في مجلس النواب الاتحادي، وهو أمر يشكل عائقاً امام منح هذه التشريعات الفاعلية العملية أو التفاعل المستقبلي في اطارها.
- إن من الثغرات الخطيرة في العلاقة البينية والتي تستدعي دوام التقاطع والتجاذب في العلاقة المعنية الغفلة أو التغافل عن تفعيل النصوص الدستورية الحاكمة لأُطر هذه العلاقة، فمثلاً: نصت المادة 105 من الدستور على تأسيس هيئة عامة لضمان حقوق الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في المشاركة العادلة في ادارة مؤسسات الدولة الاتحادية والبعثات والزمالات الدراسية والوفود والمؤتمرات. كما نصّت المادة 106 منه على تشكيل هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيئة من خبراء في الحكومة الاتحادية والمحافظات أو الاقاليم من اجل ضمان العدالة في التوزيع للمنح والقروض والمساعدات والتحقق من الاستخدام الامثل للموارد المالية الاتحادية وضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال للمحافظات أو الاقاليم وفقاً للنسب المقررة.
- كما يمكن تشخيص نقاط اضافية داعمة للتقاطع والتشاحن في العلاقة البينية الاتحادية والمحلية، كتلك التي ترتبط بنص الفقرة الخامسة من المادة 122 من الدستور النافذ والتي تنص على: «لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو اشراف اية وزارة أو اية جهة غير مرتبطة بوزارة وله مالية مستقلة». في حين ان قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم لسنة 2008 نص على اخضاع مجلس المحافظة لرقابة مجلس النواب، كذلك نصت المادة 47 منه على اخضاع دوائر المحافظة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية. فلا شك ان تمسك كل طرف باتجاه معين-الاستقلالية التامة أو الخضوع للرقابة- يمكن ان يُسهم في تعميق الازمات والتشظي في العلاقة البينية.

أما في جانب المعالجات المرتبطة بهذه الإشكاليات، يمكن-بالإضافة إلى الصفحات المقبلة من البحث- طرح ما يلي:

- ضرورة وجود نخبة سياسية ديمقراطية وارادة وظيفية فاعلة تعتقد بأهمية اللامركزية كنظام اداري يُتيح ضبط حدود ومسار الصلاحيات الموزعة بين الاتحاد والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
- تنمية قدرات الكوادر المحلية بما يتناسب وحجم المهام والصلاحيات الموكلة اليها مع بقاء الحكومة المركزية راعية واجهة استشارة في عملية التحول الديمقراطي.
- من المهم جداً فهم الإطار الحقيقي لنقل الصلاحيات وتنظيم اطار العلاقة البينية؛ من أجل نهوض مجالس المحافظات بمسؤولياتها، ولفك التداخل والارتباط بين عمل الوزارات والجهات المحلية، ولكي تكون مجالس المحافظات مستجيبة لمطالب ابناء المحافظة.

السيناريو الثالث: تعزيز اللامركزية

نقف فيه على الآتي:

1- من ركائز النظام اللامركزي وجود هيئات محلية تتولى تلبية متطلبات المواطنين الضرورية على مستولى الوحدات الادارية، ولتحقيق ذلك ينبغي تمتعها بالصلاحيات اللازمة للقيام بهذا الواجب، مما يستلزم معه اجراءات تعديلات على القوانين التي تحكم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية، لا سيما قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (21) لسنة 2008 المعدل، وجعلها أكثر استقلالية في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية

2-المضي قدماً في نقل الصلاحيات من بعض الوزارات الاتحادية إلى المحافظات، كونه يسهم في الاشراف المباشر على تلك الدوائر والاسراع في انجاز المشاريع المهمة ذات الصلة بحاجات المواطنين الضرورية على المستوى المحلي، على ان ترد المعالجة في نقل الصلاحيات بشكل جلي دون ان يترك غموضاً في العلاقة بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية ليجعلها محلاً للنزاع مستقبلاً.

3. العمل على اصدار تشريعات كفيلة بتجاوز البيروقراطية الادارية ومنح الهيئات المحلية

الصلاحيات المطلوبة في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى المساهمة في تشخيص المشاكل ومعالجتها بشكل لا يتعارض مع طبيعة النظام اللامركزي واعتبارات احترام توزيع الاختصاص بينها وبين الحكومة الاتحادية.

4-ان تسعى الحكومة الاتحادية إلى تفويض بعض الصلاحيات للحكومة المحلية في المجالات التي تعتقد ان الحكومة المحلية أقدر على تحقيقها، وهذا ينسجم مع ما ورد في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 حول امكانية تفويض الاختصاصات بين الطرفين.

5-اجراءات التعديلات اللازمة على تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 والقوانين الاخرى ذات العلاقة، بالشكل الذي يضمن منح الحكومات المحلية قدرا من الحرية في التعاقد، على ان يكون ذلك خاضعا لرقابة الحكومة الاتحادية لضمان مشروعية تلك الاعمال القانونية.

6- بما ان محافظة النجف من مدن السياحة الدينية المهمة في العراق والعالم، لذلك ينبغي ايلاء هذا القطاع اهمية استثنائية، كونه يسهم في رفد موازنة الدولة والحكومة المحلية من جهة، وتشغيل الايدي العاملة لأبناء المحافظة من جهة اخرى، وهذا يتطلب منح المحافظة صلاحيات استثنائية، مع ضرورة تخصيص جزء من اجور سمة الدخول للمحافظة بهدف النهوض بالواقع العمراني للمحافظة.

إن السيناريوهات المفترضة للعلاقة المستقبلية، لا تقتصر على الأُطر المتقدمة، وإنما يمكن ان تتجسد عملياً- أيضاً- بما يأتي:

- ضرورة وجود جهة معنية بالتخطيط على المستوى المحلي في محافظة النجف الاشرف تكون مهمتها إعداد الخطط السنوية بالتنسيق مع وزارة التخطيط.
- توجيه الاستثمارات بصيغة مشاريع استراتيجية ذات كلفة عالية ومدد زمنية طويلة إلى المناطق والمواقع البعيدة عن مرمى النظر الاستثماري الحالي، كما يمكن ان يتم ذلك من خلال معالجة الاختلالات التنموية الناتجة عن التفاوت في توزيع الاستثمارات بين مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها.
- ضرورة أن تكون هناك هيأة عليا في المحافظة تعنى بتطبيق ضوابط النوعية على المشاريع الحكومية والأهلير المواصفات الدولية للجودة.

- الانفتاح على الجامعات-كجامعة الكوفة مثلاً- والمراكز البحثية والهيئات الاستشارية في كل ما يتعلق باستراتيجيات عمل مجلس المحافظة من النواحي المتعددة المرتبطة بلجانها الدائمة، لإسناد وتطوير واستشراف الرؤى المستقبلية.
- الالتفات الواقعي إلى الافتراض المتعلق بالتوسع المستقبلي للرقعة السكانية والحضرية والانمائية لمحافظة النجف الاشرف، دون التأثير على المساحات المرتبطة بالزراعة أو السياحة فيها، والارتكان إلى توجهات استشارية، تأخذ بنظر الاعتبار المشاريع المرتبطة بتحقيق التوازن في الدوائر الخدمية بين مركز المحافظة وتوابعها من الاقضية والنواحي.
- الالتفات إلى الدور المهم والمحوري للمنظمات الدولية العامة والمتخصصة، في جوانب الاستشارة والدعم المادي والمعنوي والتنفيذ؛ لما في ذلك من اهمية استثنائية في توسعة الرؤية والوسائل والاهداف ومجالات التطبيق.
- من المحوري جداً استثمار الدور الديني والحضاري والارث التاريخي العميق لمحافظة النجف الأشرف، والانفتاح على المجتمع الدولي بكل تنوعاته؛ بُغية الاسهام في خلق بيئة عالمية للسلام والحوار والتقاء الاديان والشرائع، والتفاعل العالمي بإرثه التاريخي الكبير ومساهماته الجادة، والتي تكللت بزيارة قداسة الحبر الاعظم البابا فرنسيس إلى سماحة المرجع الاعلى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله الوارف.
- تقويم الاداء من الجهات الاتحادية لتلك المحلية، أو اعتماد مبدأ التقويم الذاتي للسلطات المحلية، دون إغفال حقيقة ان التقويم ينبغي إلا يتقيد بصورة مقدار الانفاق المالي فقط، وإنما الانفتاح على أُسس التقويم المعتمدة عالمياً لقياس مؤشرات النجاح والتقدم.
- أن بناء النظام اللامركزي لابد أن يتم وينفذ بالتدريج على نطاق ضيق بشكل يسهل السيطرة والتقويم والضبط، مع الإشارة إلى أن نقل الصلاحيات للكوادر المحلية لابد أن يكون بعد أن يتم تعليمها وتدريبها.
- خلق موارد مالية اضافية لرفد وتعزيز قيام السلطة المحلية بأداء ادوارها على أتم وجه، كالسياحة والزراعة والضرائب والرسوم والاستثمار، دون الاقتصار على الموازنة الاتحادية..

- آن الاوان للبدء بإشاعة مفاهيم المشاركة المجتمعية) اللامركزية الادارية (من خلال تشجيع السكان على الاسهام بممارسة مبدأ اللامركزية، وتوعية المواطنين على حقوقهم وواجباتهم، دون اغفال دور منظمات المجتمع المدني في رصد وتقديم الدعم المناسب في هذا المجال.
- محاولة تجنّب الوقوع في اخطاء التجارب الدولية السابقة نفسها، التي منها تعدد المستويات الادارية المحلية؛ لتفادي التضاد في الاختصاصات وتعقيد الاجراءات.
- زيادة فرص التعاون والشفافية والتنسيق والتكامل بين القطاعين العام والخاص؛ من خلال ايجاد بيئة مناسبة لهذه الفرص وايجاد المرجعية الادارية المناسبة من قبل السلطة المحلية في محافظة النجف الاشرف، سعياً لخلق مثال يُحتذى به في معالجة الاشكاليات الماثلة.
- إن مواجهة التحديات ضرورة ومعضلة اساس تواجه السلطة المحلية مستقبلاً، بما يتطلب رسم السياسات الكفيلة بمعالجتها، لاسيما في مجال تمكين المرأة، والبطالة، والامن، والصحة، وتحديات الجيل الناشئ المرتبط بمخاطر التكنولوجيا والجريمة والتشظي الاجتماعي.

تنمية الموارد المالية في محافظة النجف وآفاقها المستقبلية

صرّح الباب الثالث من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم لعام 2008 المعدّل وتحت عنوان (الموارد المالية) في المادة 44 منه على ما يأتي:

تتكون الموارد المالية للمحافظة مما يأتي:

- الموازنة المالية الممنوحة للمحافظة من قبل الحكومة الاتحادية حسب المعايير الدستورية المعدة من وزارة المالية والمصادق عليها من مجلس النواب.
- الإيرادات المتحصلة للمحافظة من جراء الخدمات التي تقدمها والمشاريع الاستثمارية التي تقوم بها.
- الإيرادات المتحصلة من الرسوم والغرامات المحلية والمفروضة وفقاً للدستور والقوانين الاتحادية النافذة.

- التبرعات والهبات التي تحصل عليها المحافظة بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية النافذة.
- الإيرادات المتحصلة من بدلات بيع وإيجار أموال الدولة المنقولة وغير المنقولة وفقاً لقانون بيع وإيجار أموال الدولة والقوانين الأخرى النافذة.

من هنا يمكن اضافة البيان الآتي:

يتزايد اهتمام معظم الدول (أن لم يكن جميعها) في الوقت الحاضر بدراسة الموارد الاقتصادية؛ إذ يُقاس غِنى الدول وفقرها ليس فقط بما في حوزتها من موارد، ولكن أيضاً بمقدرتها على استغلالها بكفاءة بمعنى وصولها إلى التخصيص الأمثل. ولا يمكن لأي خطة اقتصادية أو برنامج اقتصادي أن يكون واقعياً إلا إذا اعتمد على معلومات دقيقة عن الموارد الاقتصادية المتاحة والمعدة للاستخدام.

الاستجابة للتحديات (رؤية استشرافية)

ويكون ذلك من خلال تظافر الجهود وكالآتي:

- تفعيل دور السياسات الحكومية للنهوض بمستوى التعليم والصحة والثقافة العامة لتأثيرها في حسن استخدام الموارد ورفع كفاءتها والمحافظة عليها.
- التحرر من الاتكال المفرط على عوائد تصدير النفط والمباشرة في تطوير وتنويع القطاعات الاقتصادية غير النفطية تمهيداً لخلق اقتصاد متنوع ومتوازن، من شأنه أن يكفل اشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية. ويفتح الطريق لتوجيه الاقتصاد نحو التصدير.
- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الانتاج والاستثمار في كافة القطاعات والعمل على تهيئة المناخ المناسب لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي، واعتماد استراتيجية واضحة المعالم لتحقيق مبدأ المشاركة بين القطاع العام والخاص بغية اعادة بناء الاقتصاد العراقي.
- التوسع في الاقراض والتمويل الزراعي وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية إلى القطاع الزراعي للتخلص من التدهور المريع الذي يعاني منه.

- التوسع في تقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة واعادة تأهيلها وتنشيطها؛ إذ تعد من الصناعات كثيفة العمالة، بحيث تسهم في توفير فرص عمل كثيرة وتخفيف الزخم عن كاهل القطاع العام.
- دعم برامج التنمية الريفية لإحداث التوازن بين الريف والمدينة من خلال تمويل انشاء مشاريع البنية التحتية واصلاح الاراضي الزراعية واقامة المناطق الصناعية والسياحية. وتقديم الدعم للفلاحين وإنشاء وتطوير شبكات الإرواء.
- الاستفادة من الفرص الاستثمارية المعلن عنها في محافظة النجف كإنشاء المدن والمجمعات والفنادق السياحية وتطوير واعادة تأهيل منطقة بحر النجف وانشاء مدينة سياحية وفنادق ضخمة وتطوير البنى التحتية من طرق ومواصلات وكهرباء لاستقبال السواح والزائرين على مدار السنة. وتطوير مطار النجف الاشرف وتزويده بأحدث الاجهزة والخدمات التي تليق بسمعة مدينة النجف الاشرف باعتبارها اهم معلم من معالم العلوم الدينية والسياحة الدينية
- التخلص من الآثار البيئية الضارة المتمثلة بزحف الكثبان الرملية بين محافظة القادسية والنجف الاشرف على الطريق الصحراوي، والحد من التصحر وحماية التربة من الانجراف، وذلك بواسطة تشجير المنطقة بأنواع معينة من النباتات التي تلائم البيئة الصحراوية.
- تطبيق مكثف لبرامج التنمية البشرية وبرامج إعادة تأهيل المهارات وتحسين الإنتاجية.
- تعزيز سلطة النظام والقانون، واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.
- اعتماد المناهج والاساليب الدولية المقارنة بُغية الافادة من تجاربها دعماً لضمان نجاح الحكومات المحلية في اداء مهامها، كالتجربة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية ابتداءً من عام 2009 بانتهاج اسلوب انشاء وتأسيس مؤسسات التخطيط الحضري والتي تتولى تقديم النصح والارشاد والتوجيه الخاص بتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي لكل بلدية يتجاوز عدد سكانها ال 20000 نسمة، وهي تجربة اثبتت نجاحها واهميتها وفاعليتها في تحقيق الغايات المنشودة منها.

حيث توجد أكثر من 318 مؤسسة تخطيط حضري إلى الآن غايتها الربط بين ممثليات هذه التجمعات السكانية والحكومات المحلية أو حتى المساعدة على التواصل الفعال مع الحكومة الاتحادية.

- الافادة من تجربة عمل صندوق التنمية الاقليمية الاوربي؛ وذلك بمحاولة نقل ايجابيات هذه التجربة لمحافظة النجف الأشرف، حيث يكون تركيز الاستثمار على المجالات التي تحتاج الدعم لمسايرة طريق التنمية في الاصلاح الهيكلي وتنمية الابداع والابتكار والجدة والاجندة الرقمية والتطوير التكنولوجي في الاتصالات والمعلومات وخلق فرص العلم وتقليل البطالة حيث ساهم في ايجاد أكثر من 600000 ألف فرصة عمل للفترة بين 2007 إلى 2012.

قائمة المصادر

1 ـ احمد معيوف الدرمكي، الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد، كتاب صادر عن دار مدارك، المملكة العربية السعودية، 2019.

2 ـ اسماعيل صعصاع البديري ومحمد هدام العامري، التنظيم القانوني للاختصاص الرقابي لرؤساء الوحدات الادارية في القانون العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية، ع2، س4، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، 2013، ص5 وما بعدها.

3 ـ حاكم جبوري الخفاجي وولاء محسن علي، فجوة الهوية التنظيمية وتأثيرها في سلوك العاملين العكسي (دراسة استطلاعية في تربية محافظة النجف الاشرف)، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 53، ج 1.

4 ـ حالة الحوكمة والادارة العامة في الدول العربية، مجموعة من بحوث واوراق مؤتمر (حالة الحوكمة والادارة العامة في الدول العربية – خيارات ام تحديات – ومتطلبات جديدة) عمان- المملكة الاردنية الهاشمية، 2013.

5 ـ حسين جعاز ناصر الفتلاوي، التركيب التعليمي للسكان في النجف الاشرف، بحث منشور في مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 48.

6 ـ حيدر عبد اللطيف موسى التميمي، تجربة مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2013، ص 171.

7 ـ رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق (الواقع والمستقبل)، بغداد، بدون مكان نشر، 2005.

8 ـ صلاح محسن جاسم، نمو سكان العالم وتحديات المستقبل، بحث منشور في مجلة الدراسات التربوية، العدد21، لسنة 2013.

9 ـ ضياء عبدالله الجابر، التأصيل التاريخي لمجالس المحافظات في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، مج6، ع3 (انساني)، 2008، كربلاء، العراق، ص103 وما بعدها.

10 ـ عبد الرحمن تيشوري، مفهوم الحوكمة ومبادئها واهدافها الاساسية وحاجة الدولة إلى العمل بها، بحث منشور في وقائع مؤتمر جامعة دمشق- سوريا، 2020.

11 ـ عبد الصاحب ناجي البغدادي ونصير عبد الرزاق البصري، السياسة الاسكانية الملائمة لمحافظة النجف الاشرف (دراسة اقليمية عن السياسة الاسكانية الملائمة في محافظة النجف الاشرف)، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2015.

12 ـ لينا محمد درويش كريون، النزاهة والشفافية، كتاب صادر عن دار روزا للنشر، قطر، 2020.

13 ـ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، بحث منشور في وقائع المؤتمر العملي الدولي (حوكمة الادارة في عصر المعرفة)، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان، 2021.

القسم الثامن

الموارد الطبيعية في محافظة النجف الأشرف

أ. د. صفاء مجيد المظفر

جامعة الكوفة – كلية الآداب

اولاً: الموارد الطبيعية في محافظة النجف الاشرف

للموارد الطبيعية أهمية كبرى في ديمومة الحياة على سطح الأرض وبمختلف اشكالها، وهي التي تقرر المستوى الاقتصادي للسكان، وتسهم في تحديد الرفاه، كما تعتمد جميع الخطط التنموية على حجم الموارد الطبيعية ونوعيتها، وكذلك فإن قوة الدولة ووزنها السياسي تتوقف إلى حد كبير على الموارد الطبيعة. وقد ازدادت أهمية الموارد الطبيعة في ظل التزايد الكبير لأعداد السكان وما رافقه من ازدياد الطلب على الموارد الطبيعة، مما دفع المختصين لتكثيف الجهود في الدراسة والبحث والتأليف لغرض التعريف بأهمية الموارد الطبيعية وبيان أنواعها وتباينها المكاني وتحديد المشكلات التي تعاني منها، من أجل صيانتها، مما يسهم في إسناد التخطيط لاستثمارها، فضلاً عن زيادة التوعية عند أبناء المجتمع مما يسهم في شراكتهم في التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والحد من عمليات التبديد وتلوث البيئة[1].
تعد الموارد الطبيعية من المصادر المهمة في إقامة المشاريع التنموية في محافظة النجف الاشرف، لأن أغلب الانشطة التنموية تعتمد عليها لاسيما النشاط الزراعي والصناعي، فضلاً عن السياحي ومن ثمَّ يعزز اقتصاد المنطقة، فضلاً عن أنّ المحافظة تمتلك إمكانات طبيعية واضحة على مستوى توافر الموارد الأولية، ما يجعل استثمارها بالشكل الامثل وسيلةً لخلق

(1) محمد مهدي الصحاف، وفيق حسين الخشاب، الموارد الطبيعية – ماهيتها – تعريفها – اصنافها وصيانتها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976، ص44.

قاعدة اقتصادية متطورة. وتبعا لتباين خواص الامكانات الجغرافية الطبيعية في المحافظة، تتباين الموارد الطبيعية، لذا كان لدراسة الامكانات الجغرافية في محافظة النجف أهمية كبيرة في استثمار الموارد الطبيعية الموجودة فيها.

تنقسم الموارد الطبيعية في محافظة النجف الاشرف إلى نوعين وحسبما يأتي:

الموارد الطبيعية غير الحية:

وتتمثل في (التربة والموارد المائية والمعادن)

أ- التربة

ويمكن تمييز انواع الترب في المحافظة خريطة (1):

1 ـ ترب اقليم السهل الرسوبي: تكون نطاق تربة السهل الرسوبي من خلال عمليات الترسيب لشبكة الانهار وجداول الري للمواد الصخرية المفتتة والاملاح الذائبة، فضلاً عن الترسبات التي تجلبها الرياح، مما يدخلها ضمن الترب المنقولة[1]، وتنقسم إلى:

ترب كتوف الأنهار: تمتد هذه الترب على جانبي شطي الكوفة والعباسية والجداول المتفرعة منهما، ويتراوح ارتفاعها بين (2-3) م تقريباً، ويكون هذا الارتفاع واضحاً في شمال النجف وخصوصاً عند قضاء الكوفة[2] والتي تتميز بخصوبتها وانتاجيتها العالية.

ترب احواض الأنهار: تمتد تربة احواض الانهار جغرافياً ضمن الاراضي التي تقع بجوار مناطق كتوف الانهار، وفي الاراضي ذات المستوى الواطئ نسبياً، وتتميز هذه التربة بأنها ذات انحدار بسيط تسود فيه النسجة الناعمة، تتوزع جغرافياً ضمن المنطقة المتاخمة لمنطقة كتوف الانهار في الجزء الشمالي من المحافظة من الاراضي الواقعة إلى الشرق من شط العباسية وغرب شط الكوفة[3]، وتتميز بأنها ترب طينية ذات ملوحة واضحة.

ترب الاهوار والمستنقعات: تغطي هذه الترب مساحة 75 % من السهل الرسوبي، وتشمل

(1) رسل علاء محسن الخالدي، التحليل المكاني للتلوث البكتريولوجي لترب محافظة النجف، جامعة الكوفة، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2016، ص38.

(2) المصدر نفسه.

(3) عايد جاسم الزاملي، تحليل جغرافي لتباين اشكال سطح الارض في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2001، ص44.

تربة اراضي هور ابن نجم وبحر النجف وهور الطوك وهور صليب والتي كانت مغطاة بمياه الاهوار والمستنقعات، ولكنها جففت حديثاً حيث استغلت بالزراعة[1]. وتمتاز تربها بأنها طينية ذات ملوحة مرتفعة.

2 ـ ترب الهضبة الغربية (الصحراوية): تغطي ترب منطقة الهضبة الغربية مساحات واسعة من النجف، وتغطي سطحها الاحجار الكلسية، وتعد فقيرة بموادها العضوية التي تصل إلى اقل من (1 %)، وتعد من التربة الضحلة التي لا يتجاوز عمقها عدة سنتمترات لتعرضها لعمليات التفريغ الريحي، نتيجةً عوامل التعرية. وتتميز هذه التربة بخصائص، منها احتوائها على نسبة من الجبس تتراوح (0،1 – 81 %). وتقسم ترب هذا الاقليم إلى ثلاث انواع رئيسية[2]:

الترب الصحراوية الجبسية: توجد في المنطقة الواقعة إلى الغرب من شط الكوفة ضمن منطقة الوديان السفلى، وهي جزء من ترسبات نهر الفرات. تمتاز بنسجتها الخشنة وتتكون من مفتتات طينية وغرينية ورملية متفاوتة الاحجام، فضلاً عن بعض المواد الجيرية والحصى، ويوجد ضمن هذا النطاق سلاسل من الكثبان الرملية، تمتاز هذه التربة بارتفاع محتوى الجبس فيها؛ إذ تصل نسبته إلى (25 %) ويعود ارتفاع نسبة الجبس إلى تبخر المياه الجوفية القريبة من السطح المحملة بأملاح كبريتات الكالسيوم.

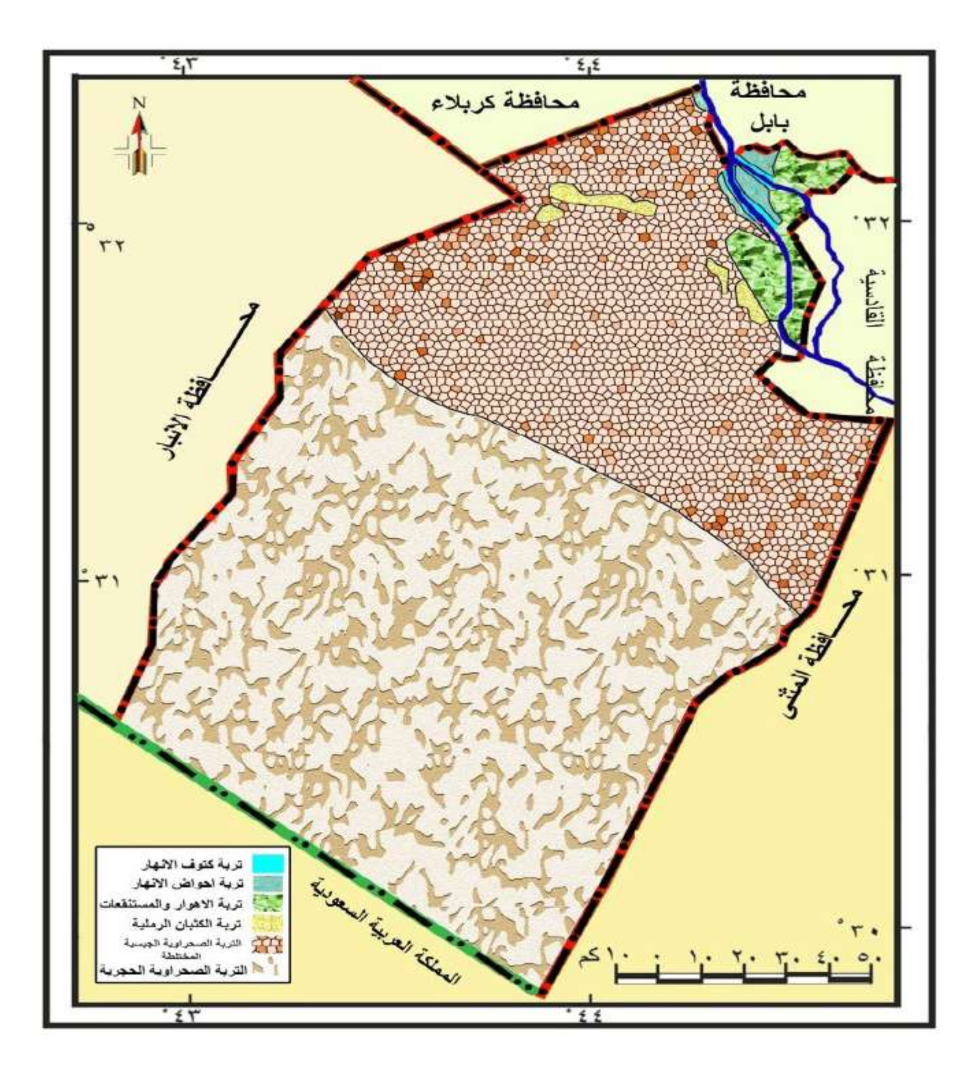
الترب الصحراوية الحجرية: تقع هذه الترب في نطاق منطقة الحجارة وتغطيها الحجارة والصخور الكلسية الخشنة ذات الزوايا الحادة، وتكون الترب السائدة هي الترب الرملية، تضم حوالي نصف المساحة التي تغطيها التربة في هذا الإقليم، وتمتد على شكل نطاق واسع من وسط المنطقة حتى حدود جمهورية العراق مع المملكة العربية السعودية، يتراوح سمك هذه التربة بين (10-20) سم، تتكون من حجر الكلس والرمل، وهي تربة ضحلة، مما جعلها تتدفق على شكل سيول جارفة لذرات التربة الدقيقة إلى المناطق المنخفضة التي تستقر عليها.

---

(1) صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، التباين المكاني لتلوث الترب في محافظة النجف، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2007، رسالة ماجستير، ص47.

(2) علي حسين عبود الظويهر، تحليل جغرافي لخصائص الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2007، ص277.

خريطة (8-1): ترب محافظة النجف



المصدر:

P.Buringh، soils and soil conditions in Iraq،(wagenigen: H. veenman and Zonen N.V، 1960) Map1،.

تم الرسم وفق برنامج 2020 arq Gis10.6

ترب الكثبان الرملية: تقع هذه التربة في نطاق الكثبان الرملية الذي يمتد على بعد (15-25) كم من غرب مدينة النجف وإلى الجنوب الغربي منها، وترتفع عن الاراضي المجاورة لها بحدود (12) م وتتميز بتذبذب ارتفاعها نسبياً لتذبذب سرعة الرياح.

من خلال ما تقدم نستنتج بأن التربة كونها احد الموارد الطبيعية في محافظة النجف لها اهمية وفوائد متعددة، فتعد التربة من الموارد الطبيعية المهمة؛ إذ تعد مخزناً للمياه ومسكناً للكثير من الكائنات الحية، مما جعلها المقوم الأساس للنشاط الزراعي، ولذلك فان التربة تؤثر بصورة غير مباشرة في التوزيع الجغرافي للسكان من خلال ارتباطهم في النشاط الزراعي، ولاسيما أنها المادة الأولية المعتمدة في صناعة اغلب المواد الإنشائية التي تستخدم في المباني السكنية، وأساساً لإقامة المنشآت العمرانية، كما تحتوي الترب على العديد من الموارد المعدنية، مما جعلها تكتسب أهمية في النشاط الصناعي. كذلك للتربة تأثير مباشر في الموارد المائية من خلال حجم التسرب الداخلي. واتضح بأن للإنسان دوراً مهما في تغير خصائص التربة من خلال استثمار الأراضي في الزراعة؛ إذ تسهم عمليات الحراثة في تغير بنية التربة وتزيد نفاذيتها. وفي المقابل قد يعمل النشاط الزراعي غير المدروس على إجهاد التربة واستنزاف مواردها وتدهور خصوبتها وزيادة ملوحتها لاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة.

ب- الموارد المائية

تضم الموارد المائية في محافظة النجف جميع اشكال مصادر المياه كالأمطار والمياه السطحية (الانهار والبحيرات) والمياه الجوفية. وتقسم تلك الموارد إلى[1]:

1. المياه السطحية

تتمثل المياه السطحية بنهر الفرات وتفرعاته، والذي يدخل المحافظة من الجهة الشمالية بعد تفرعه إلى الجنوب من مدينة الكفل بمسافة (1كم)؛ إذ ينشطر إلى شطرين، يُعرف الشطر الغربي منه بشط الكوفة اما الشرقي فيعرف بشط العباسية (خريطة 8-2)، لذا فأن الاهتمام بالموارد المائية كأحد الموارد الطبيعية يعد أمراً حيوياً لتغطية الاستعمالات الحياتية للإنسان وتأمين متطلبات الحياة النباتية والحيوانية والاغراض الزراعية والتعدينية والصناعية.

(1) رسل علاء محسن الخالدي، التحليل المكاني للتلوث البكتريولوجي لترب محافظة النجف، المصدر السابق، ص42.

شط الكوفة: يدخل نهر الفرات (شط الهندية) قضاء الكوفة؛ إذ يصل طوله في محافظة النجف الاشرف حوالي (75.200 كم)، ويسمى بأسماء المدن التي يخترقها، فهو شط الكوفة عندما يخترق قضاء الكوفة، وشط ابي صخير وشط المشخاب وشط القادسية حينما يعبر من خلالها، ويتفرع من شط الكوفة من بداية دخوله قضاء الكوفة إلى آخر نقطة منه في المحافظة، أكثر من جدول ونهر فرعي.

شط العباسية: يدخل شط العباسية ناحية العباسية وناحية الحرية، ويتفرع من شط العباسية من بداية دخوله ناحية العباسية إلى آخر نقطة (ناحية الحرية) مجموعة من الجداول والانهر الفرعية تبلغ (23) جدولاً ونهراً فرعياً.

2. المياه الجوفية:

تتمثل المياه الجوفية في محافظة النجف في الآبار الارتوازية والعيون المائية والتي تختلف بأعماقها من منطقة إلى اخرى؛ إذ يكثر استعمال المياه الجوفية في منطقة الهضبة الغربية، وذلك لقلة الامطار وفصليتها وعدم وجود مصدر للمياه السطحية في المنطقة، وتتواجد معظم المياه الجوفية المستثمرة في الزراعة حالياً ضمن تكوين الدبدبة الذي يتكون من الرمل والحصى والصخور الرملية والطين، ذات نفاذية جيدة مما يسهل حركة الماء خلالها، ويُعتمد على المياه الجوفية في ارواء المساحات الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة على اساس انها مصدر اروائي ثانٍ[1].

خلاصة القول تعد الموارد المائية كأحد الموارد الطبيعية في المحافظة المرتكز الذي تعتمد عليه الانشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، فالعلاقة بين الموارد المائية والمشاريع التنموية تكون وثيقة، حيث يقترن توزيع السكان ومشاريعهم بمجاري الانهار عادةً، وتحتضن محافظة النجف بين ربوعها مقومات مائية فريدة ومتميزة، إلا ان هذه المواقع غير مستغلة حالياً وتحتاج إلى الخدمات الضرورية لها، لتشكل عامل جذب ولتسهم في ايجاد نوع من انواع الخدمات المائية أو ترفيهية أو علاجية والتي تعتمد على وجود الماء.

(1) شذى عبد الكريم جاسم، إمكانية استثمار الموارد الطبيعية في منطقة بحر النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة،2017، ص53.

خريطة (8-2): المياه السطحية في محافظة النجف

المصدر: وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة النجف، قسم المدلولات المائية، بيانات غير منشورة، ينظر: أحمد يحيى عبد، استخدام نظام المعلومات الجغرافية في دراسة التباين المكاني للموارد الطبيعية في الهضبة الغربية في محافظة النجف، رسالة الماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008.

ت- الموارد المعدنية

إن الترسبات المعدنية في محافظة النجف مرتبطة بطبيعة اطارها الجيولوجي، وقد حققت عمليات التحري والتنقيب اكتشاف العديد من هذه الترسبات أو رصد لشواهد منها، وتبقى الاحتمالات واردة في تحقيق اكتشافات اخرى، وهنا عرض لبعض المعادن والصخور الصناعية المكتشفة في محافظة النجف[1] (خريطة 8-3):

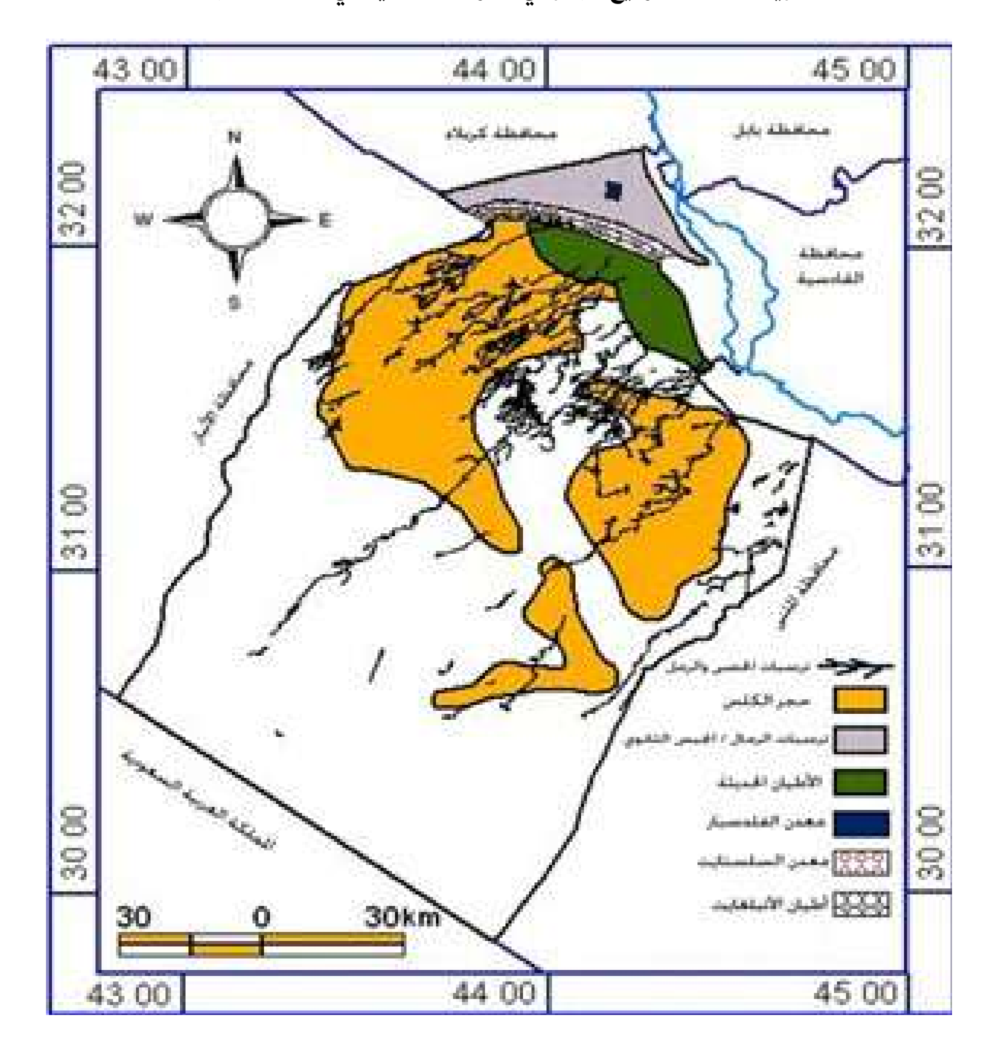
1. حجر الكلس

استعمالات هذه الصخور واهميتها واسعة، فهي تدخل في صناعة السمنت، حيث تستخرج حالياً صخور تكوين الفرات القريبة من مدينة النجف (مقلع معمل سمنت الكوفة في منطقة عيون الشجيج)، وتستخدم في صناعة النورة، وكذلك في مجال التقطيع للبناء حيث تستغل من قبل الاهالي كأحجار للبناء، وهناك دراسات على الصخور الكلسية لاستعمالها في البناء الداخلي والواجهات، يصلح بعض منها كبدائل للرخام وتكون بمواصفات فيزيائية ملائمة من حيث اللون والصلابة والمسامية، واظهرت الفحوصات الهندسية ملائمة الصخور الكلسية التي تعود إلى تكوين الدمام في منطقة الرحبة لهذا الغرض[2]. ويوجد حجر الكلس في هضبة النجف وتُقدر كميته بآلاف الاطنان.

(1) المصدر نفسه، ص 65.

(2) يحيى عباس حسين، المياه الجوفية في الهضبة الغربية من العراق واوجه استثمارها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص88.

خريطة (8-3): التوزيع الجغرافي للموارد المعدنية في محافظة النجف



المصدر: جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، المؤسسة العامة للمعادن، المديرية العامة المسح الجيولوجي والتحري المعدني، خريطة النجف الاقتصادية؛ أحمد يحيى عبد، استخدام نظام المعلومات الجغرافية في دراسة التباين المكاني للموارد الطبيعية في الهضبة الغربية في محافظة النجف، كلية الآداب، جامعة الكوفة.

2 ـ **الاطيان**: هناك نوعان من الاطيان في المحافظة (الاطيان الحديثة واطيان الاتبلغايت) وكالآتي:

أ ـ الاطيان الحديثة: تتكون بشكل عام من مزيج من عدة معادن طينية وغير طينية، اهمها الكلسايت والدولومايت 30-40% والكوارتز 20-25 % ومعادن الاطيان30- 35% تشمل الكاؤولين والايلايت والكلورايت والباليغورسكايت. تنتشر هذه الاطيان في منطقة بحر النجف، واطيان الدفن لا تستوجب مواصفة محددة بينما يجب ان تكون اطيان صناعة الطابوق ملائمة لتلك الصناعة، ويتم التأكد من ذلك وفق فحوصات تجريها الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين مختبرياً.

ب ـ اطيان الاتبلغايت (الزولايت): تعرف هذه الاطيان محلياً بـ (طين الخاوة) وتوجد في بعض مناطق طار النجف إلى الغرب من مدينة النجف على شكل عدسات ضمن طبقات متعاقبة من الصخور الرملية والوحلية، يتراوح سمكها بين نصف متر إلى متر واحد، ويمكن تمييزها حقلياً من خلال ملمسها الدهني ولونها الذي غالباً ما يتدرج من الاخضر المزرق إلى الرمادي. وتعد هذه الاطيان من المظاهر الجيولوجية أو من الموروث الجيولوجي لمدينة النجف والمناطق المجاورة، وقد اكتسب شهرة واسعة بين النساء؛ إذ يستخدم من قبلهن لغسل الشعر واكسابه نعومة، ذلك انه ذو تركيب بلوري، مما اكسبه خاصية امتصاص الشوائب واقتناصها في القنوات الليفية بكفاءة عالية بالمقارنة مع الانواع الاخرى للأطيان التي تتخذ الهيأة الصفائحية في تبلورها[1].

3- **ترسبات الرمال**: وهي من المواد الاولية ذات الاصل الرسوبي الميكانيكي، بفعل الرياح وترسبات الانهار المكونات الرئيسة لهذه الرمال فهي الكوارتز وقطع من الجبس ونسبة من الاطيان، إلا ان هناك مناطق واسعة من هذه الرمال شبه نقية يمكن قلعها وتسويقها دون معالجة أو غربلة أو غسل. ويُستثمر الرمل في المنطقة لعدة اغراض منها البناء وصناعة الطابوق الجيري والثرمستون، ويُستثمر الرمل لأغراض البناء من منطقة جزيرة النجف، ويتم استثمار الرمل لأغراض صناعة الطابوق الجيري والثرمستون، وذلك من خلال مصنعي الطابوق الجيري والثرمستون في منطقة حصوة الخورنق[2].

---

(1) محمد ازهر، نعمان دهش العقيلي، آزاد محمد امين، جغرافية الموارد المعدنية العراق والوطن العربي، ط 1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1982.ص 201

(2) منى سلمان حسين، معدنية وجيوكيميائية الترب الجبسية في منطقتي النجف – كربلاء والفلوجة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم، جامعة بغداد، 2005، ص34

4-ترسبات الحصى والرمل: ترسبات الحصى والرمل محدودة الانتشار في محافظة النجف واحتياطها قليل، وإن اهم مناطق تواجدها (وادي الخمسات في بحر النجف، ترسبات وادي حسب ابو صخير – الرحبة، ترسبات حصوة الخورنق)، يُستثمر الحصى في المنطقة لأغراض البناء من منطقة وادي الخمسات والرهيمات ومنطقة عيون الشجيج، ويكون الاستثمار من هذه المناطق بطريقة المقالع السطحية المفتوحة[1].

5-: **ترسبات الجبس الثانوي**: يتواجد الجبس الثانوي مخلوطاً مع الترب ومنتشراً سطحياً بمساحات واسعة ضمن ترسبات تكوين الدبدبة، ويُستثمر لأغراض صناعة الجص من مناطق الحيدرية وبحر النجف بطريقة المقلع السطحي المفتوح. وبالرغم من احتواء ترسبات الجبس في المنطقة على نسب عالية من الشوائب إلا ان الجص المنتج له سوق رائجة في محافظة النجف، وتستخدم ترسبات الجبس المستخرجة من منطقة بحر النجف في صناعة السمنت، حيث تخلط مع الكلنكر لغرض إبطاء التصلب[2].

6- معدن السلستايت: من المعادن الصناعية المهمة والثقيلة، ويعتقد انه تكون من جراء العمليات التحويرية الناتجة من ترسب الاملاح الموجودة في المياه الجوفية الصاعدة إلى السطح من خلال فالق الفرات. يستخدم السلستايت في مجالات متعددة[3]، ويوجد بمساحات كبيرة في الهضبة الصحراوية لمحافظة النجف الاشرف.

7- **الفلدسبار:** هو مجموعة من المعادن الرئيسة في تشكيلة مكونات الصخور النارية، فهو عديم اللون في بعض الاحيان أو ان يكون موجوداً بألوان مختلفة كاللون الابيض، الرمادي، الاصفر، الأحمر. يعد الفلدسبار من الخامات التعدينية ذات الاهمية الصناعية، وذلك لاستخدامه في العديد من الصناعات[4] ويوجد في اجزاء محددة من الهضبة الغربية لمحافظة النجف، وبالإمكان استخراجه واستخدامه في مجالات كثر.

8- الكبريت: يُعد الكبريت من المعادن محدودة الوجود في محافظة النجف، وتعرف

---

(1) محمد أزهر، جغرافية الموارد المعدنية المصدر السابق، ص220.

(2) أحمد يحيى عبد، استخدام نظام المعلومات الجغرافية في دراسة التباين المكاني للموارد الطبيعية في الهضبة الغربية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008، ص97.

(3) رعد محمد داوود، معدنية واصل السلستايت والعوامل المتحكمة في توزيعه في طار النجف – هضبة النجف، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة بغداد، 2000، ص.105

(4) محمد أزهر، المصدر السابق، 245.

المناطق التي يوجد فيها بالمناطق الكبريتية، وتتميز فيها ما يسمى (البالوعات) تنبعث منها رائحة كريهة من جراء انبعاث غاز ثنائي كبريتيد الهدروجين. وإنَ الكبريت من المواد المعفرة التي تستخدم في معالجة الامراض الجلدية للابل والمواشي، فضلاً عن الامراض الجلدية للإنسان[1]. يوجد الكبريت جنوب محافظة النجف ضمن الهضبة الغربية، حيث العيون الكبريتية كعين الامام الحسن في الحيرة، علاوة على وجود الآبار الارتوازية ذات الكبريت العالي، كما يوجد في ناحية الشبكة (الشبِجة) العديد من العيون الكبريتية والتي لم تستغل إلى الآن.

ومن خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج بأن المعادن في محافظة النجف متنوعة وباحتياطات ضخمة جداً، فالموارد المعدنية في المنطقة تعتمد على طبيعة المكونات الصخرية للتكوينات الجيولوجية والعوامل الطبيعية المؤثرة عليها؛ إذ ارتبط نشوء المعادن بشكل غير مباشر بالحركات البنيوية الاقليمية وقد كان للخصائص الجغرافية التي كانت سائدة قديماً دوراً كبيراً في تهيئة الظروف المناسبة لتكوّن هذه الرواسب، ان الترسبات المعدنية الموجودة في المحافظة على الرغم من كونها محدودة التنوع إلا أنها مهمة من الناحية الاقتصادية كمصدر للثروة وموادٍ أولية، تسهم في تطوير الصناعة العراقية، فضلاً عن اسهامها في تطوير النمو الاقتصادي لمحافظة النجف الاشرف.

الموارد الطبيعية الحية في محافظة النجف

1- النبات الطبيعي: يتنوع النبات الطبيعي في النجف، ويمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ- النبات الطبيعي في إقليم السهل الرسوبي

تنتشر أغلب النباتات الطبيعية في هذا الإقليم عند مناطق كتوف الأنهار ومجاريها، وتحتاج هذه الانواع من النباتات إلى كمية معتدلة من المياه، وأهمها الصفصاف والغرب والسيسبان والطرفة الحلفا والسدر في الحقول الزراعية ونباتات الشوك والعاقول والطرطيع عند ضفاف الأنهار والجهات المنخفضـــــة. والنباتات الطبيعية الاخرى التي تنمو في الاراضي المتاخمة لضفاف الجداول وقنوات الري تتمثل بالحشائش ومنها نبات الثيل[2].

(1) يحيى عباس حسن، الينابيع المائية بين كبيسة والسماوة وأستثماراتها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص34

(2) علي حسين عبود الظويهر، تحليل جغرافي لخصائص الترب في محافظة النجف، المصدر السابق،ص230

ب- النبات الطبيعي في إقليم الهضبة

تنمو في هذا الإقليم النباتات الطبيعية التي كيفت نفسها لظروف المُناخ الصحراوي السائد كالصمغة والهرطمان والكمأة، والحلبة البرية والطرطيع والشوك والشفلح والرشاد البري، وهي نباتات حولية، تبدأ دورة حياتها عند سقوط الامطار في فصل الشتاء وتنتهي عند انحباسه، كما تنتشر في هذا الإقليم النباتات المعمرة مثل العاقول الشيح والكيصوم والرمث والعرفج والعجرش والجداد والعوسج والشنان والجنيبرة والخباز البري، والحرمل والحنظل والزعتر. وهذه النباتات خلال مدة حياتها التي تتباين من نبات لآخر، أعشاب وشجرات سواء أكانت حولية أو دائمية تضيف كميات كبيرة من مخلفاتها إلى التربة[1].

ت- النبات الطبيعي في إقليم المنخفضات والأهوار

تنمو في المنخفضات والاهوار النباتات الطبيعية المعروفة التي تكيفت على الظروف البيئية السائدة في المنطقة وهي نباتات محبة للماء. أما الأهوار والمتمثلة بـ (هور الجبسة، هور ابن نجم) فتنمو فيها النباتات الطبيعية التي تتكيف مع الملوحة العالية مثل نبات القصب والبردي والجولان. وكما تظهر هذه النباتات في بعض مقاطعات بحر النجف، وكذلك عند نهايات الجداول وقنوات التصريف[2]. وتحتوي بعض نباتات المنطقة على مواد علاجية مهمة وهي المصدر الرئيسي للعديد من الصناعات الدوائية.

2- الحيوانات

توجد أنواع كثيرة من الحيوانات والاسماك والطيور البرية في محافظة النجف؛ إذ يمكن جمع هذه الحيوانات بشكل يجعلها ضمن منطقة محمية طبيعية، وقد أجرت مديرية البيئة في محافظة النجف الاشرف دراسات ميدانية عن مدى امكانية تواجد أعداد من الحيوانات والطيور المحلية والمهاجرة، لما لذلك من أهمية في مدى جعل تلك الطيور مستقرة في المنطقة لأغراض انشاء محمية طبيعية فيها، وقد وُجد أنواع من تلك الطيور والمتمثلة بالحمام البري.

وغالبا ما نجد أنَ أغلب سكان المحافظة في المناطق الريفية والمنخفضات والاهوار

---

(1) شذى عبد الكريم جاسم، إمكانية استثمار الموارد الطبيعية في منطقة بحر النجف، المصدر السابق، ص 150

(2) الدراسة الميدانية بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

يعتمدون في معيشتهم على تربية الجاموس وصيد الاسماك والطيور والزراعة والرعي. يفيدون من لحومها أو حليبها أو بيوضها، وتتركز هذه الحيوانات في مناطق المسطحات المائية كالجاموس. وفي ما يخص حيوانات كتوف الأنهار (الشطوط والجداول المتفرعة عن الفرات) فيمكن مشاهدة وجود حيوان (ابن اوى الاعتيادي)، يسكن في الحفر والفجوات المفتوحة في الترب والصخور، وأيضاً حيوان (سنجاب الأشجار العادي) وهو حيوان كالفأر إلا أنه أكبر جسما منه وشعره ناعم جدا. اما بالنسبة لحيوانات الأهوار والمستنقعات والجداول المائية فيوجد الخفاش الشمالي والقط البري العراقي والخنزير، اما حيوانات حوض النهر (الحقول والبساتين المحيطة بسهل دلتا النهر) فتتمثل بالقط البري العراقي الذي يتردد على البساتين والمزارع لاصطياد الطيور وبعض القوارض من الارانب والفئران، وله أصابع القط الأهلي، ويمكن استئناسه وتدجينه، والذئب والقنفذ (القنفذ الاوربي) وابن عرس، والطيور متمثلة بالعصافير وكذلك البلابل والحمام (الفاختة)[1].

وتتمثل حيوانات اهوار النجف (هور الجبسة- هور ابن نجم) بالخنزير والثعابين، اما حيوانات منطقة الهضبة الغربية (الوديان السفلى والحجارة) فهي الافاعي والقوراض والثعلب والارنب البري.

ثانياً: استثمار الموارد الطبيعية في محافظة النجف الاشرف

يمكن استغلال الموارد المتاحة، ووضع توقّعات وخطة مستقبلية لزيادتها والاستفادة منها. وذلك بإدارة الموارد الطبيعية المتاحة وتنميتها بالشكل الأمثل واستدامتها، والقيام بمشاريع انتاجية من شأنها أن تسد حاجة الطلب المحلي والإقليمي.

إنّ تنوع الموارد الطبيعية في محافظة النجف جعلها محط أنظار المستثمرين؛ إذ أنَ مساحتها الشاسعة وموقعها المتميز يعطيها أهمية إضافية من الممكن أن تلفت الأنظار المستقبلية اليها لاستثمار الموارد الطبيعية الموجودة فيها فضلاً عن وجود حاجة مستقبلية تطويرية للمنطقة؛ إذ تعد عاملاً جيداً للاستثمار، ومن خلال الدراسات للمنطقة تبين بأنها تتميز بكثير من المزايا التي تؤهلها أن تكون منطقة جذب استثماري، ومنها:

(1) ايمان عبد الحسين شعلان العتابي، التحليل المكاني للمجموعات النباتية والحيوانية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008، ص87.

- توافر الموارد المائية
- توافر التربة والارض الملائمة
- توافر النبات الطبيعي والثروة الحيوانية
- توافر الموارد المعدنية

تعد اراضي محافظة النجف من الاراضي التي تتمتع بغطاء نباتي وإنتاج زراعي وفير، يساعد في تأمين الغذاء اللازم لسكانها والمناطق المجاورة، إلى جانب امكانيته لتوطّن كثير من المشاريع التنموية سواء تلك الموجهة نحو الاستهلاك المحلي أمَ الموجهة نحو التصدير، وهناك علاقة متبادلة بين المستوى الاستثماري وبين زيادة الطلب على المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية). وتعد الزراعة حافزاً مهماً في تنشئة منطقة ذات نفع مجتمعي ومن ثمَ استقطاب أكبر عدد ممكن من السكان، حيث وجود مصدر معيشة من خلال توافر الانتاج الزراعي، وبالنظر لما تمتاز به المنطقة من أرض خصبة وموارد مائية سطحية دائميه متمثلة بالجداول النهرية المتفرعة من نهر الفرات، والمياه السطحية الاخرى يمكن استغلالها للأغراض الزراعية المختلفة.

وللقطاع الحيواني أيضاً اهمية كبيرة في محافظة النجف؛ إذ تتسم المنطقة ببيئة حيوانية متنوعة يمكن فيها استثمار هذا القطاع الحيوي لتوافر مصادر التنمية الحيوانية في الجوانب كافة، وتعد الاسماك مثلاً من مصادر الثروة الحيوانية، لاسيما أنَ هناك كثير من الوسائل لمعيشتها ومن ثمَ تكاثرها وتنميتها، الغذاء متوافرة بكثرة

وتبين من خلال دراسة الموارد الطبيعية في محافظة النجف بأنواعها وكمياتها المختلفة، أنَ هناك مواداً اولية كثيرة، سواء أكانت مواد اولية (نباتية، حيوانية، موارد تعدينية، فضلاً عن توافر التربة والموارد المائية)، وتدخل هذه الموارد في كثير من الصناعات، ومنها الصناعات الاستخراجية (معامل الحصى والرمل) والصناعات التحويلية (الجص والطابوق) التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة، والتي تدخل في عملية البناء والتشييد، فضلاً عن قيام صناعات اخرى بالنظر لتوافر تلك الموارد الطبيعية، اما انواع الترب الجبسية والترب الغرينية الطينية والاطيان الموجودة فإنها تدخل في صناعة الجص بالنسبة للنوع الأول، وفي صناعة الطابوق بالنسبة للنوع الثاني، ان هذه المواد تستغل في عملية البناء والتشييد ويتم تسويقها إلى مناطق مختلفة داخل محافظة النجف الاشرف وإلى خارجها.

كما تتميز المحافظة بامتلاكها ثروة معدنية يمكن استثمارها في المشاريع الصناعية والإنتاجية، لاسيما صناعة الاسمنت وصناعة الزجاج والسيراميك وصناعات الطابوق والثرمستون والجيري، وذلك بسبب توفر الموارد الطبيعية (المواد الاولية) لهذه الصناعات المتمثلة بالحصى والرمل وحجر الكلس ومعدن الفلدسبار والاطيان الموجودة بنسب عالية في منطقة بحر النجف بالقرب من منطقة الطار والتي ساعدت هذه المعادن والمواد الاولية في تطوير كثير من الصناعات. ونلاحظ اعتماد المحافظة والمحافظات المجاورة عليها لسد احتياجاتها من مادة النورة المادة الرئيسة لصناعة الطابوق الجيري والثرمستون، علماً ان المحافظة لها القدرة على تطوير هذه الصناعات واقامة صناعات انشائية جديدة تلبي حاجة السوق المتزايدة، لوفرة المواد الخام التي تكفي للاستثمار، وكذلك وفرة الايدي العاملة والكفاءات العلمية القادرة على ادارة المشاريع وتنميتها وتشغيلها وتطويرها، ويعطي مساحة المحافظة وموقعها أهمية بالغة من ناحية الامكانات المستقبلية لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة فيها، فضلاً عن الحاجة المستقبلية لكثير من المنتجات التي مصدرها تلك الموارد الطبيعية، والتي تعد عاملاً مشجعاً لعمليات الاستثمار المختلفة.

ثالثاً: عقبات الاستثمار في الموارد الطبيعية (تحديات الاستثمار)

هناك الكثير من المشاكل التي تواجه الانتاج والاستثمار الزراعي في محافظة النجف ويعاني منها المستثمرون للموارد الطبيعية، ويمكن توضيحها بالنقاط الآتية:

1 ـ ضعف الخدمات الارشادية ومواعيد الزراعة، ومواعيد اضافة المبيدات والاسمدة، وانواعها المستخدمة، ومكافحة الامراض وطرائق الري الحديثة في بعض المناطق من المحافظة.

2 ـ عدم توافر بذور بكميات تكفي لسد حاجة المزارع وذات انتاجية عالية مقاومة للملوحة، ووجود فرق كبير بين المنتجين المحليين والتكنلوجيا الحديثة المستخدمة في الزراعة في العالم.

3 ـ من المشاكل المهمة في المحافظة وجود كثير من الاراضي الزراعية متروكة من دون زراعة، وهذا ما يعرضها إلى الملوحة، ويجعلها غير مهمة من ناحية المواد العضوية، ولا يمكن استثمارها بسهولة.

4 ـ ضعف استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الحكومية في التعبئة والخزن المبرد للمحاصيل والخضروات الورقية؛ إذ يتم تعبئة المحاصيل والخضروات بطريقة تقليدية لا تحافظ على القيمة الغذائية للمحاصيل، بسبب سوء الخزن والنقل وتنقل بوساطة سيارات حمولة بحمولة متوسطة وغير مبردة.

5 ـ يجري استخراج الموارد الموجودة والمعادن بالطرائق التقليدية التي تهدر كميات كبيرة من تلك الموارد.

6 ـ هناك تجاوز كبير وواضح لأصحاب المقالع ومعامل الطابوق على الاراضي الزراعية وبطريقة حفر الآبار.

7 ـ لا تتوافر طرق نقل معبدة بالصورة الصحيحة، ولا تتحمل حمولة السيارات التي تنقل الحصى والرمل والجص من اماكن المقالع إلى المحافظة والمحافظات المجاورة.

8 ـ لا توجد رقابة حكومية واضحة على أصحاب المقالع، ولا على طريقة الاستخراج والغربلة والنقل.

9 ـ تُترك مخلفات المقالع ومعامل الطابوق وترمي في منخفض بحر النجف الامر الذي يعمل على تلوث منظر البحر وتشويهه.

10 ـ قلة الخبرات الفنية والادارية في معامل الطابوق والمقالع؛ إذ تنقصهم الخبرات وهم عمال حرفيين.

11 ـ عدم وجود تعاون بين الجهات الحكومية الاستثمارية والقطاع الخاص مما يعد عقبة في تؤثر في الاستثمار.

12 ـ وجود معاناة واجراءات معقدة ومتعبة للحصول على القروض الممنوحة للمشروعات الصناعية الخاصة

13 ـ عدم وجود حماية قانونية وامنية للمستثمر من قبل الحكومة المحلية.

14 ـ عدم تشجيع مؤسسات الدولة للصناعات المحلية ويتم استيراد السلع والمنتجات المطلوبة من الدول المجاورة ما يدفع المستثمر في التراجع عن الاستثمار

15 ـ اهمال كبير للموارد الطبيعية الموجودة في المحافظة، وعدم وجود رقابة على معامل

الطابوق الموجودة والمقالع، وعدم توفير الخدمات فيها على جميع القطاعات، بل تجد هناك مشاكل كثيرة، منها التلوث في منطقة بحر النجف، فيقوم بعض أصحاب الأسواق والمطاعم وأصحاب بعض المعامل برمي مخلفاتهم من المنتجات المنتهية الصلاحية في مياه بحر النجف فيسبب ذلك التلوث للمياه والتربة.

رابعاً: سيناريوهات استثمار الموارد الطبيعية

السيناريو التفاؤلي (تنمية الموارد الطبيعية الحية واستثمارها)

يظهر من الجدول (8-1) والشكل (8-1) ان نسبة الاستثمار المتوقع الحصول عليها للموارد الطبيعية الحية المتمثلة بالنباتات والحيوانات قدرت بـ5 % خلال الخمس السنوات الواقعة بين (2021-2026)، ويعود السبب إلى استخدام بعض الطرائق الاستثمارية التي اسهمت في تطورها من خلال منع الصيد الجائر والمحافظة على النبات الطبيعي وغرس الاشجار.

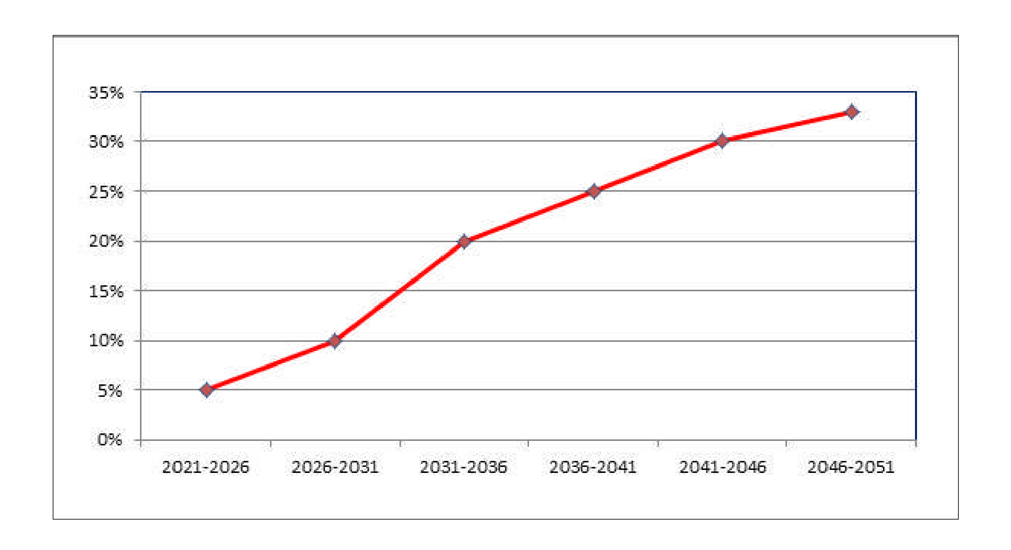
كما من المحتمل ان تزاد نسبة الاستثمار إلى حوالي 10 % خلال المدة (2026-2031) في حال تم المحافظة على تلك الموارد الطبيعية بطريقة صحيحة واستثمارها بشكل أفضل مما هو عليه الآن. ومن المتوقع ان تزداد نسبة الاستثمار إلى 20 % خلال المدة (2031-2036) إذا تم اتباع طرائق جديدة لاستغلال تلك الموارد بشكلها الصحيح عن طريق خفض حالات الانقراض عشرة اضعاف مما هي عليه ومنع الصيد الجائر، من خلال اقامة محميات طبيعية للمحافظة على النظم الايكولوجية والتقليل من عمليات النبات الطبيعي وزراعة نباتات واشجار بشكل مستمر محل النباتات والاشجار التي يتم قطعها، ومن المحتمل ان تزاد نسبة الاستثمار إلى حوالي 25 % خلال المدة (2036-2041) من خلال الاهتمام بالثروة السمكية والاستفادة منها وزراعة الأشجار بشكل مستمر، خصوصاً الأصناف التي تستخدم لصناعة الاخشاب ولأغراض مختلفة وإعادة تدوير المواد المصنوعة من الاخشاب، وكذلك غرس الأشجار لمنع تآكل التربة الناجم عن الرياح والمياه لأنها ضرورية للحفاظ على النظام البيئي، كما أنها بمثابة موطن لمعظم الحشرات والطيور وبعض النباتات التكافلية، وهذا بدوره يخلق موطنًا للحياة البرية، وبالتالي يحافظ على الحياة البرية تمامًا في المستقبل. ويمكن ان نتوقع انه من الممكن ان تزداد نسبة استثمار الموارد الطبيعية خلال المدة (2041-2046) إلى 30 % تقريباً، وإذا ما تم اتباع كل هذه الطرق الحديثة والوسائل المتبعة فمن المحتمل أن تزداد نسبة الاستثمار بحلول عام 2051 إلى أكثر من 33 %، كما يظهر من الجدول (8-2) والشكل (8-2).

جدول (8-1): السيناريو التفاؤلي لاستثمار الموارد الطبيعية (الحية) خلال 30 سنة القادمة

نوع المادة	السنة	نسبة الاستثمار الامثل	طرائق الاستثمار الامثل لتنمية الموارد الطبيعة
الموارد الطبيعية الحية (النباتات والحيوانات)	2021-2026	% 5	من خلال الحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة، واستعادة النظم البيئة، ومكافحة التدهور وعكس مساره، والحفاظ على الحيوانات ومنع الصيد الجائر والحفاظ على النباتات الطبيعية
	2026-2031	% 10	خفض حالات الانقراض عشرة اضعاف ماهي علية من خلال اقامة محميات طبيعية للمحافظة على النظم البيئية والتقليل من عمليات ازالة النبات الطبعي بأي شكل كان.
	2031-2036	% 20	زراعة الأشجار بشكل مستمر خصوصاً الأصناف التي تستخدم لصناعة الاخشاب. ويمكن الاستفادة منها لأغراض مختلفة وإعادة تدوير المواد المصنوعة من الأخشاب.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	% 25 % 30 % 33	ترك الأشجار الميتة للتحلل الطبيعي مما يساعد في بناء التربة مرة أخرى. زراعة الأشجار مرة أخرى بدلاً من تلك التي تقطع. عدم تكرار زراعة المحصول نفسه في المكان نفسه بمرور الوقت يؤدي إلى تدمير التربة وضعف قدرتها الانتاجية. إنشاء الحدائق والمحميات البرية. من اجل حفظ الحياة البرية وهذا يستلزم الحفاظ على الحيوانات والنباتات في موائلها الطبيعية، كما تشمل حماية المناطق المحمية المخصصة وبالتأكيد سيساعد هذا في الحفاظ على الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض

المصدر: الباحث

شكل (8-1): النسب المتوقعة لاستثمار موارد الطبيعية الحية (النباتات والحيوانات) خلال (30) سنة قادمة



المصدر: بيانات الجدول (8-1).

ان الموارد الطبيعية غير الحية المتمثلة بالتربة قد قُدّرت نسبة استثمارها 5% خلال المدة (2026-2021)، وذلك من خلال الابتعاد عن اتباع أساليب الزراعة الخاطئة، وزراعة أنواع متعددة من المحاصيل للتقليل من آثار تآكل التربة. وعدم اتباع أسلوب الحصاد الجائر، والذي يؤثر سلباً على الترب اضافة إلى استثمار بعض الأراضي المتروكة والأراضي الصالحة للزراعة غير المستعملة. ومن المتوقع ان تصل نسبة الاستثمار إلى 8% في خلال المدة (2031-2026) إذا تم استخدام طرائق صحيحة واستغلالها بالشكل الامثل من اجل المحافظة على التربة من التدهور وحمايتها ومنع تدميرها من خلال اتخاذ اجراءات وقائية مختلفة. وقد تزداد نسبة الاستثمار حسب التقديرات المتوقعة إلى 10% خلال المدة (2036-2031) في حال اتبعت تلك الطرائق بشكل صحيح والمتمثلة مثلاً بمنع الابنية العشوائية على الاراضي الزراعية، وكذلك الدعم الحكومي المستمر من اجل الاستثمار الامثل للمورد الطبيعي.

ومن المتوقع ان تقدر نسبة الاستثمار خلال المدة (2041-2036) إلى أكثر من 16% مما هي عليه الآن، كما من المحتمل ان تصل إلى أكثر 26% في غضون عام 2051 في حال تم استخدام الأنابيب البلاستيكية في عملية نقل المياه، استخدام طرق الحصاد المائي بأحدث الطرق المبتكرة، وكذلك اكتشاف سلالات جديدة من المحاصيل الزراعية التي تسهم في

المحافظة على خصوبة التربة لأطول فترة ممكنة، ويتم ذلك من خلال تقنيات وتطبيقات الهندسة الوراثية في مجال استنباط سلالات زراعية اقل استهلاكاً للمياه.

من خلال ما تقدم يمكن ان نوضح بأن العمل على تحقيق الاستقرار بجميع المفاصل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البيئية له الاثر الايجابي على نقل محافظة النجف إلى مرحلة جديدة أكثر تطوراً بالاعتماد على ثرواتها الطبيعية المختلفة في حال تم استثمارها بأفضل الطرائق.

اما بالنسبة إلى الموارد المائية فمن المتوقع ان تزداد نسبة استثمارها إلى حوالي 7 % خلال المدة (2021-2026) شكل (8-3)، من خلال استخدام تقنيات وتطبيقات الهندسة الوراثية في مجال استنباط سلالات زراعية اقل استهلاك للمياه وتحليه المياه المالحة سواء أكانت مياه سطحية أو جوفية والاستفادة منها قدر الامكان في مختلف المجالات، اضافة إلى معالجة المياه العادمة من خلال اعادة تدويرها بأحدث الوسائل والعمل على صيانة الآبار وإعادة تأهيلها من قبل الدوائر المعنية. ويتوقع أيضاً زيادة استثمارها خلال المدة (2026-2031) لتصل إلى 15 % في حال تم ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها ومعرفة كيفية استغلالها بالشكل الأمثل. اما خلال المدة (2031-2036) فيتوقع زيادة استثمار المياه بنسبة 22 %، وذلك من خلال استخدام الأنابيب البلاستيكية، للحفاظ على أكبر كمية من المياه من الضياع، إقامة سدود اصطناعية دائميه لغرض حجز المياه والاستفادة منها في أوقات العجز المائي، تحلية المياه المالحة سواء أكانت مياه سطحية أو جوفية والاستفادة منها قدر الامكان في مختلف المجالات. ومن المتوقع ان تزداد نسبة الاستثمار إلى 22 % بحلول عام (2036-2041) حسب التقديرات المبينة في الجدول، بينما قد تصل نسبة الاستثمار في حلول عام (2041-2046) إلى 24 % وهذا يعتمد على الطرق والوسائل المتبعة في الاستثمار للموارد المائية، وفي هذه الحالة عند وصولنا إلى سنة 2051 من المتوقع ان تصل نسبة الاستثمار للموارد المائية إلى حوالي 33 % في حال تم توفير إدارة حكيمة تكون مدربة وصارمة وجديرة بذلك، لأن ما يحتاجه العراق اليوم هو ارادة وطنية جامعة تضع في اولوياتها المصلحة الوطنية كسياسة عليا، وتطبق برامج تنموية مستدامة باستخدام أفضل الموارد الطبيعية لكي تنهض بمقدرات البلد.

جدول (8-2): السيناريو التفاؤلي لاستثمار الموارد الطبيعية غير (الحية) خلال 30 سنة القادمة

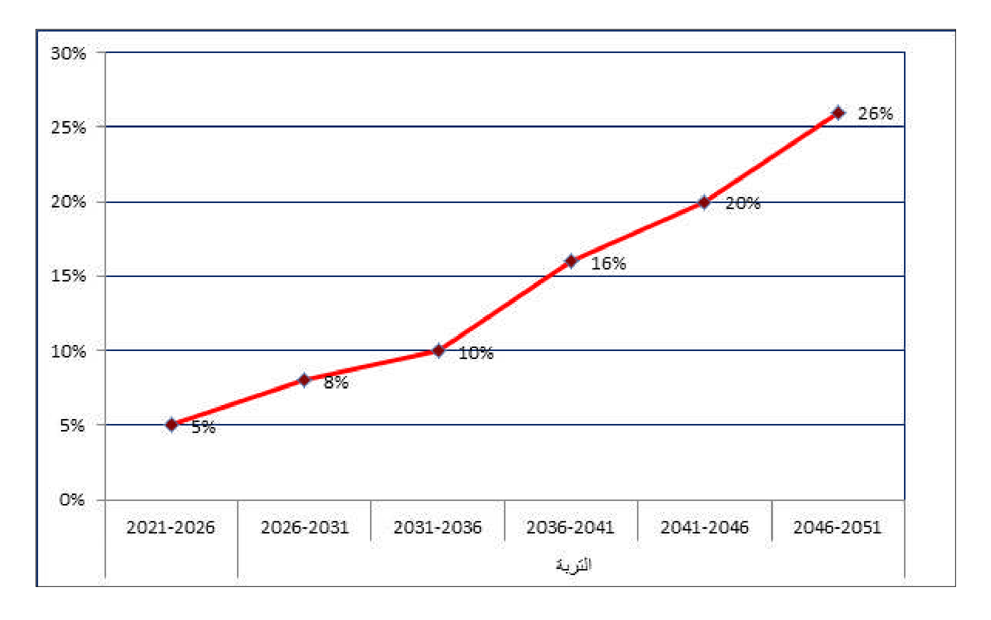
نوع المادة	السنة	الاستثمار الامثل %	طرائق الاستثمار الامثل للموارد غير الحية
الموارد الطبيعية غير الحية (التربة)	2021-2026	5 %	من خلال الابتعاد عن اتباع أساليب الزراعة الخاطئة، زراعة أنواع متعددة من المحاصيل وذلك للتقليل من آثار تآكل التربة، عدم اتباع أسلوب الحصاد الجائر والذي يؤثر سلباً على الترب، القيام باستثمار بعض الأراضي المتروكة والأراضي الصالحة للزراعة غير المستعملة.
	2026-2031	8 %	نشر ثقافة المحافظة على التربة من التدهور وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية لحماية الأراضي الجافة من التصحّر، ويتطلّب ذلك تحفيز الحكومات وسكان الأراضي الجافة على تبني الاراضي بطريقة إيجابية.
	2031-2036	10 %	منع البناء العشوائي في المناطق الزراعية الخصبة؛ إذ إن ذلك سيؤدي حتماً إلى كارثة بيئية خطيرة،لا تحمد عواقبها مستقبلا وسيؤدي أيضاً إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة شيئا فشيئاً.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	16 % 20 % 26 %	ا يجب الاخذ بعين الاعتبار من اجل المحافظة على التربة استثمارها بأفضل الطرق لأنها المسيطر الاول على القطاع الزراعي وبالتالي فإن اي نقص فيها سوف يُنقص الإنتاج، وهذا يعني نقص في كل مجالات الحياة. وإن أي خلل يصيب المحاصيل الزراعية سوف يصيب كافة القطاعات ويؤدي بالتالي إلى الوصول إلى كارثة بيئية مستقبلية، لذا يجب اتباع أفضل الطرق من اجل المحافظة عليها.

الموارد المائية	2021-2026	7 %	من خلال ترشيد استهلاك المياه ومعالجة المياه ليتم استخدامها مرة أخرى؛ وذلك عن طريق التخلص من المواد السامة فيها من أجل إعادة استخدامها في مجالات مختلفة، ونشر الوعي لدى السكان خاصة المناطق التي تُعاني من تلوث أو استنزاف في الموارد المائية، عن طريق وسائل الإعلام والمدارس والمعاهد والجامعات.
	2026-2031	15 %	حماية المياه الجوفية من الاستنزاف عن طريق ترشيد استهلاك المياه؛ وذلك من أجل إعادة التوازن في المياه الجوفية، من خلال التوازن بين كميات المياه التي تنسحب وكميات المياه التي يتم تعويضها عن طريق الأمطار. ويمكن البحث عن مصادر مائية جوفية؛ وذلك من أجل تخفيف الضغط عن المياه التي تقع تحت الاستغلال، حتى يتاح لها المجال إعادة تجديد مخزونها. والعمل قدر الاماكن بالحد من تلوث المياه من خلال فرض القوانين خاصة على المصانع ومراقبة مصادر التلوث جميعها من اجل فرض الانظمة والقوانين والمعايير الصحيحة.
	2031-2036	22 %	توفير إدارة حكيمة تكون مُدرّبة وصارمة، من أجل توزيع المياه بشكل صحيح، تعتمد بالاعتماد على أسس علمية وتقنية حديثة واستعمال الطرق الحديثة في الارواء وزيادة كفاءة شبكات الري من اجل تقليل الفاقد.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	24 % 28 % 33 %	-استخدام الأنابيب البلاستيكية في عملية نقل المياه بدلاً عن القنوات المفتوحة للحفاظ على أكبر كمية من المياه من الضياع. -إقامة سدود اصطناعية دائمة لغرض حجز المياه والاستفادة منها في أوقات العجز المائي. -استخدام طرق الحصاد المائي بأحدث الطرق المبتكرة. -اكتشاف سلالات جديدة من المحاصيل الزراعية، ويتم ذلك من خلال تقنيات وتطبيقات الهندسة الوراثية في مجال استنباط سلالات زراعية اقل. -استهلاك للمياه تحليه المياه المالحة سواء كانت مياه سطحية أو جوفية والاستفادة منها قدر الامكان في مختلف المجالات -معالجة المياه العادمة من خلال اعادة تدوير المياه.

الثروة المعدنية	2021-2026	5 %	-اعطاء اهمية لجانب البحث والتطوير في معالجة الخامات والمعادن وسبل تحسين نوعيتها لرفع قدرتها الانتاجية من خلال توفير المعلومات الجيولوجية والمعدنية وتطوير المختبرات وتحديث الأجهزة في المسح الجيولوجي لكي تكون مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في البحث عن المعادن والعمل على إيقاف عمليات التعدين الجائر.
	2026-2031	8 %	التوجه نحو السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في المشاريع الانتاجية لغرض تنشيط مشاريع طويلة الامد ولتشجيعه في اكتساب الخبرة، بحيث تحتفظ الدولة بنسبة 25 % من رأس المال واعلان المتبقي حصصاً للعاملين. والبحث عن مستثمرين اجانب في المشاريع التي تتطلب خبرة واستثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة مثل الكبريت والفوسفات، مما يُسهم في اعادة هذه النشاط، خصوصاً انها مشاريع ذات مردود اقتصادي.
	2031-2036	13 %	العمل على ايجاد خامات ومعادن جديدة موجودة في الارض واستغلالها بشكل مباشر أو بعد تحويلها وتوظيفها في عملية الانتاج من اجل تحقيق منافع للإنسان مستقبلاً، مما يجعل لها قيمة استعمالية وسوقية.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	20 % 22 % 32 %	وضع استراتيجية طويلة الأمد لسياسة الاستثمار المعدني تكون ملزمة للقطاعين الخاص والعام، والمراقبة المستمرة لعمليات الاستخراج المعدني من قبل الجهات المسؤولة، بما يضمن حسن الاستغلال وعدم التفريط بالثروة المعدنية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بعمليات التنقيب المعدني للمناطق الواعدة مستقبلاً بوجود المعادن فيها.

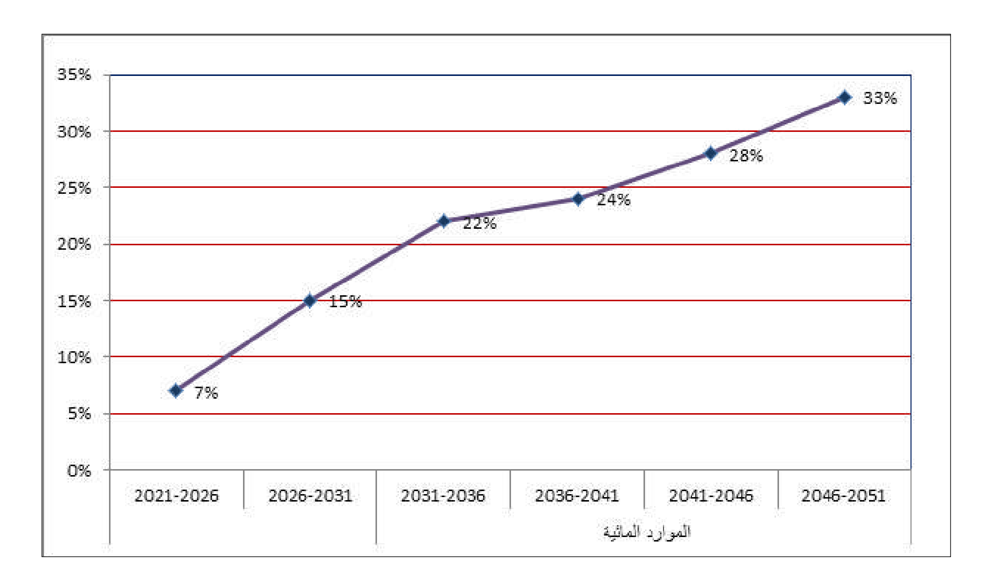
المصدر: الباحث

شكل (8-2): النسب المتوقعة لاستثمار موارد الطبيعية غير الحية (التربة) خلال (30) سنة القادمة



المصدر: بيانات جدول (8-2)

شكل (8-3): النسب المتوقعة لاستثمار موارد الطبيعية غير الحية (الموارد المائية) خلال (30) سنة القادمة

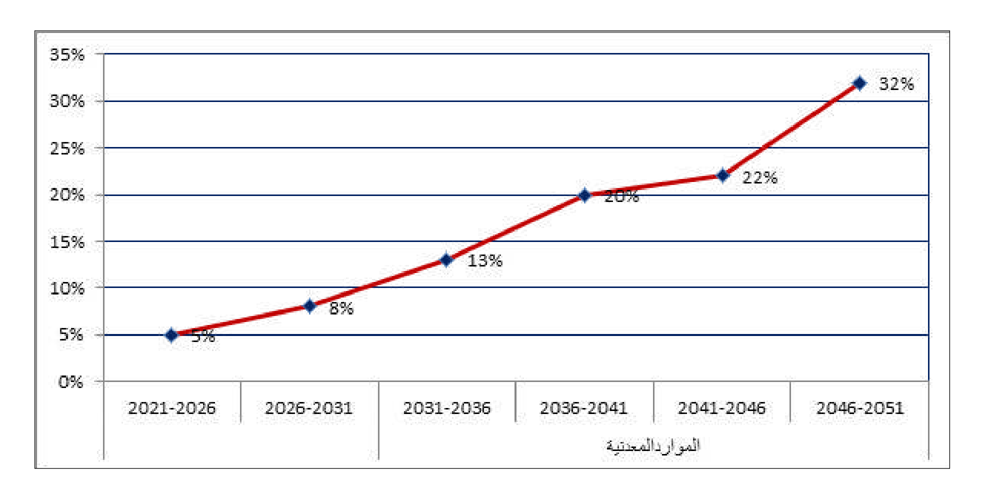


المصدر: بيانات جدول (2)

أما الثروة المعدنية فيتوقع ارتفاع الاستثمار فيها خلال المدة (2021- 2026) بنسبة تقدر بـ5 % شكل (8-4)، ومن المحتمل ان تصل إلى 8 % في حلول عام 2026-2031 من خلال التوجه نحو السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في المشاريع الانتاجية لغرض تنشيط مشاريع طويلة الأمد، وتشجيعه في اكتساب الخبرة، بحيث تحتفظ الدولة بنسبة من 25 % من رأس المال واعلان المتبقي حصصاً للعاملين. والبحث عن مستثمرين اجانب في المشاريع التي تتطلب خبرة واستثمارات ضخمة وتكنولوجيا متطورة لمعادن مختلفة مما يتطلب اعادة هذه النشاط خصوصا انها مشاريع ذات مردود اقتصادي، ومن المتوقع ان تصل نسبة الاستثمار وحسب تقديرات الجدول اعلاه إلى 13 % خلال المدة (2031-2036) في حال تم العمل على ايجاد خامات ومعادن جديدة موجودة في الارض واستغلالها بشكل مباشر أو بعد تحويلها وتوظيفها في عملية الانتاج من اجل تحقيق منافع للإنسان مستقبلاً، مما يجعل لها قيمة استعمالية وسوقية كبرى. ومن المحتمل ان تصل نسبة الاستثمار إلى 20 % خلال المدة (2036-2041) في حال تم استغلال تلك المعادن بطريق حديثة، في حين يتوقع أن تصل نتائج الاستثمار إلى 22 % خلال المدة (2041-2046)، كما قد تصل نسبة استثمارها إلى 32 % في غضون سنة 2051 وذلك بأتباع احدث الطرائق للاستثمار الامثل ووضع استراتيجيات طويلة

الأمد لسياسة الاستثمار للثروة المعدنية تكون ملزمة للقطاعين الخاص والعام، والمراقبة المستمرة لعمليات استخراج المعادن من قبل الجهات المسؤولة بما يضمن حُسن الاستغلال وعدم التفريط بالثروة المعدنية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بعمليات التنقيب المعدني المناطق الواعدة مستقبلا بوجود المعادن فيها.

شكل (8-4): النسب المتوقعة لاستثمار موارد الطبيعية غير الحية (الموارد المعدنية) خلال (30) سنة القادمة



المصدر: بيانات جدول (2)

من خلال ما تقدم يمكن ان نستنتج بأن للموارد الطبيعة بشقيها الحية وغير الحية دوراً حيوياً يمكن أن تصل من خلاله إلى أفضل انواع التنمية المستدامة في حال تم استغلالها بالشكل الصحيح والأمثل والتعاون مع المجتمع الدولي لنقل المحافظة إلى مرحلة استقرار جديدة ومثالية، خالية من جميع محددات النهوض والتنمية التي أربكت تنفيذ المشاريع لفترة طويلة.

السيناريو التشاؤمي: تراجع مكانة الموارد الطبيعية وعدم القدرة على استثمارها

يظهر من الجدول (8-3) والشكل (8-5) ان هنالك اختلاف واضح في نسب التدهور للموارد الطبيعية (الحية) خلال السنوات المقبلة؛ إذ يتبين بأنها تتعرض للتغير باستمرار، وقُدرت نسبة التدهور لها بـ(-12 %) خلال المدة (2021-2026)، ويعود السبب إلى عوامل متعددة منها سوء الاستغلال والحراثة الخاطئة وسوء الادارة والرعي الجائر والاهمال من قبل الفلاحين وصيد الاسماء والحيوانات بطرق تقليدية والزيادة في انتشار الامراض والاوبئة والآفات التي تصيب النباتات والاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات، مما أدى إلى تدني نسبة هذه الموارد الطبيعية، بينما يتوقع ان تزداد نسبة التراجع للموارد الطبيعية الحية (النباتية والحيوانية) إلى (-16 %) خلال المدة (2026-2031)، وذلك بسبب الزيادة السكانية والضغط على الموارد والتلوث الحاصل بسبب التطور والتقدم العلمي مما يزيد من الحاجة إلى تلك الموارد وتعرضها إلى الضغط المستمر. ويتوقع ازدياد نسبة التدهور خلال المدة (2031-2036) لتصل إلى (-20 %) بسبب التوسع في الأنشطة البشرية وارتفاع معدلات التلوث وقطع الاشجار وتحويلها إلى سكن عشوائي والصيد غير المنظم، ومن المحتمل ان يصل نسبة التدهور إلى (-23 %) خلال المدة (2036-2041) (وهذه سوف يؤثر على كمية النبات الطبيعي والحيوانات. وقد يعرضها إلى التدهور والتراجع في كميتها ونوعيتها نتيجة الطلب المتزايد عليها. وقد تزداد نسبة التدهور خلال لتصل إلى (-25 %) خلال المدة (2041-2046) نتيجة للاستغلال غير الصحيح والبقاء على طرق لا تجدي نفعاً لتلك الموارد وتؤدي إلى تدمير العديد من الموائل الطبيعية الحية بذلك. ومن المحتمل خلال السنوات القادمة ان نصل إلى نتيجة غير مرضية، وبذلك يمكن ان نتوقع انه المدة من (2046-2051) فأكثر، وقد تصل نسبة التراجع إلى (-30 %)، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير تغير المناخ بصورة تدريجية ليهدد الموارد الطبيعية الحية ويدمرها في السنوات المقبلة، اضافة إلى الانقراض الذي سيحصل للكثير من النباتات والحيوانات مستقبلا،

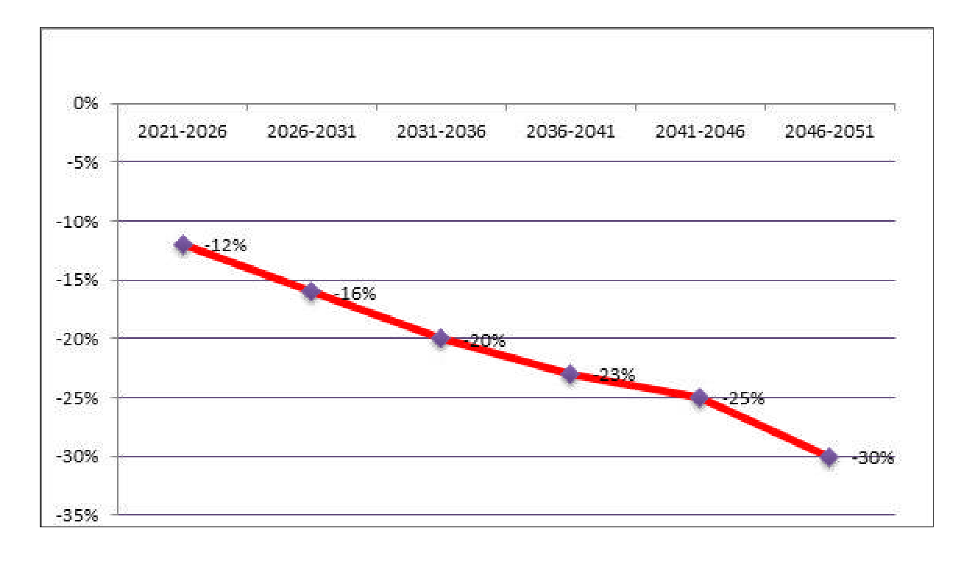
وكل هذه التغيرات المحتملة والنظرة المستقبلية التشاؤمية لهذه الموارد من الممكن ان تحدث فعلاً في حال عدم الاهتمام بالموارد الطبيعية بالشكل الصحيح واستغلالها بطرق غير مدروسة. لذا يجب اعادة النظر في كيفية الاهتمام بهذه الموارد والمحافظة عليها قدر المستطاع.

جدول (8-3): السيناريو التشاؤمي لاستثمار الموارد الطبيعية (الحية) خلال الـ30 سنة القادمة

السنة	نسبة التدهور	اسباب التدهور
2021-2026	-12 %	سوء الاستخدام والاستخدام المفرط والإهمال.
2026-2031	-16 %	الآفات والامراض التي تصيب النباتات والصيد الجائر للحيوانات والضغط على تلك الموارد.
2031-2036	-20 %	الزيادة السكانية والضغط على الموارد والتلوث الحاصل بسبب التطور.
2036-2041 2041-2046 2046-2051	-23 % -25 % -30 %	من المتوقع ان يؤثر تغير المناخ بصورة تدريجية إلى تهديد وتدمير الموارد الطبيعية الحية في السنوات المقبلة اضافة إلى الانقراض الذي سيحصل للكثير من النباتات والحيوانات مستقبلا نتيجة لهذه التغيرات.

المصدر/الباحث

شكل (8-5): النسب المتوقعة لتدهور موارد الطبيعية الحية (النباتات الحيوانات) خلال الـ(30) سنة القادمة



المصدر: بينات جدول (8-3)

ويظهر من الجدول (8-4) والشكل (8-6) تدني القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية غير الحية (الترب) بنسبة (7- %) خلال المدة (2026-2021) بسبب انخفاض وتراجع حجم ونوعية الغطاء النباتي والحيواني واساليب الزراعة والحراثة الخاطئتين. ويتوقع زيادة تدهور التربة خلال المدة (2031-2026) بنسبة -14 %، ويعود السبب في هذا إلى التدهور البيئي المتمثل في تدهور الغطاء النباتي والحيواني، وتعرية وانجرافات للتربة، حيث تنخفض قدرة الارض الانتاجية بمقدار 25 %، بسبب زيادة انجراف التربة وتعريتها الناتج من الزيادة السكانية وكثرة الضغط على التربة، ومن المحتمل ان تتدهور انتاجيتها بشكل كبير خلال المدة (2036-2031) بنسبة تقدر بـ(-18 %)، ويعود ذلك إلى زيادة ارتفاع معدل ملوحة التربة ودرجة تعريتها لينخفض إنتاجها إلى حد كبير أو قد تنعدم قدرتها على الانتاج، وتبدأ النباتات بالانقراض، ويمكن القول إن الوقت قد تأخر في هذه المرحلة من اجل تدارك الأمور، وأن تكلفة الاستصلاح ستكون مرتفعة وصعبة للغاية، ويتوقع في خلال المدة (2041-2036) زيادة نسبة التدهور التي قد تصل إلى(-20 %). فيما يتوقع أيضاً خلال المدة (2041- 2046) زيادة نسبة التدهور لتصل إلى (-24 %).

من خلال ما تقدم نلاحظ بأن محافظة النجف تواجه خطر تدهور التربة وتصحرها، وما

يسببه ذلك من تدمير للنظام البيئي والتنوع الحيوي، خاصة المناطق الجافة وشبه الجافة. وما تتركه من تأثيرات سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعليه فالعراق أحد الدول التي تعاني مشكلة التصحر ومن ضمنها النجف، لما تتصف به من الخصائص الطبيعية والتي تأتي في مقدمتها خصائص التربة الفيزيائية والكيميائية، وكذلك الخصائص المناخية الجافة، اضافة إلى سوء الاستغلال والإهمال، ويسهم تدهور التربة في انعدام الامن الغذائي والمجاعة والفقر، ويمكن ان يتسبب في حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، يمكنها ان تحدث صراعات ومزيداً من الفقر وتدهور الأراضي.

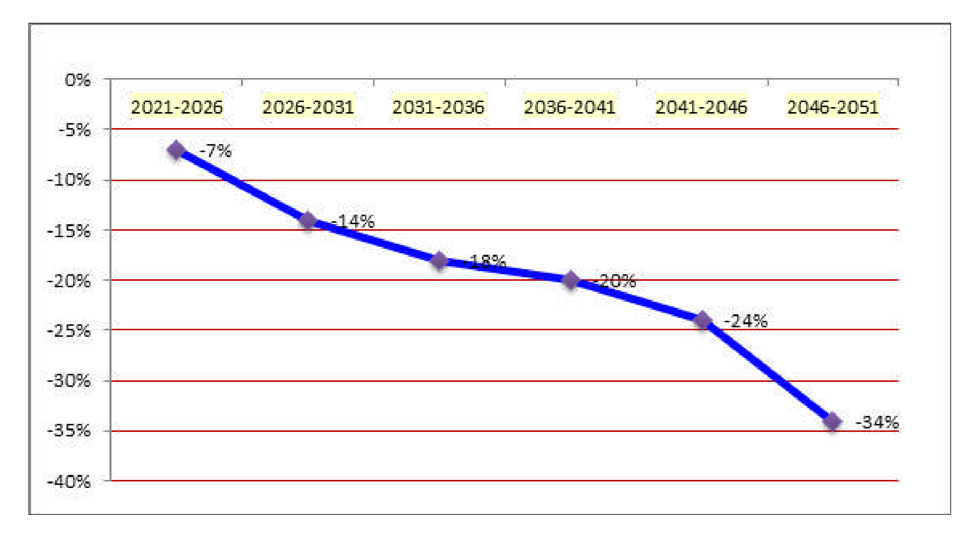
جدول (8-4): الرؤية المستقبلية التشاؤمية للموارد الطبيعة غير حية

نوع الموارد	السنة	نسبة التدهور	اسباب التدهور
التربة	2021-2026	7 %	انخفاض وتراجع في حجم ونوعية الغطاء النباتي والحيواني واساليب الزراعة الخاطئة والحراثة الخاطئة وتقدير قدرة الارض الانتاجية بـ50 %.
	2026-2031	14 %	التدهور البيئي والمتمثل في تدهور الغطاء النباتي والحيواني وتعرية وانجرافات للتربة حيث تنخفض قدرة الارض الانتاجية بمقدار 25 %، وذلك بسبب زيادة انجراف التربة وتعريتها الناتج من الزيادة السكانية وكثرة الضغط على التربة.
	2031-2036	18 %	زيادة ارتفاع معدل ملوحة التربة ودرجة تعريتها لينخفض إنتاجها إلى حد كبير أو قد تنعدم قدرتها على الانتاج، وتبدأ النباتات بالانقراض، ويمكن القول إن الوقت قد تأخر في هذه المرحلة من اجل تدارك الأمور، وأنّ تكلفة الاستصلاح ستكون مرتفعة وصعبة للغاية.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	20 % 24 % 34 %	من المتوقع ان تتدهور التربة إلى حد كبير في حال استمرت الزيادة السكانية واستمر الضغط عليها بحيث تصل إلى اقصى درجات التصحر وتنعدم قدرتها على الانتاج.
الموارد المائية	2021-2026	8 %	سوء إدارة الموارد المائية من حيث حجم الاستثمار وكفاءة الاستخدام والتلوث.
	2026-2031	12 %	ارتفاع نسبة التلوث وسياسة الدول المجاورة وتداعيات سياسية واقتصادية وبيئية تؤدي إلى شحة المياه.
	2031-2036	17 %	هنالك اسباب طبيعية وبشرية وراء تراجع نسبة المورد المائي مستقبلا متمثلة بالتغيرات المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة من جانب وانخفاض هطول الأمطار من جانب آخر. ارتفاع نسبة الهدر في مياه الري إذ تصل لأكثر من 50 %، وعدم وجود نظام إمداد مياه حديث وفعال في المنطقة.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	20 % 27 % 35 %	من المتوقع انه إذا تم استكمال أو انشاء مشاريع مائية اخرى للدول المجاورة، ستؤثر على الموارد المائية في العراق بشكل كبير وتؤدي إلى انخفاض الامدادات المائية من 43 م3 عام 2020 إلى 28 م3 تقريباً في عام 2051.

الثروة المعدنية	2021-2026	6 %	طرق استخراج المعادن هي طرق تقليدية وتؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المعدن وقلة الخبرات الفنية والادارية وعدم وجود رقابة حكومية واضحة على الاماكن التي يستخرج منها تلك المعادن.
	2026-2031	12 %	وعدم وجود أي اهمية حول النشاط الاقتصادي في مجال التعدين بسبب ضعف الخدمات وقلة الاستثمار والهدر المستمر بدون تخطيط.
	2031-2036	19 %	الاهمال الكبير للمورد الطبيعي والسحب المستمر لهذا المورد الناتج من الزيادة السكانية المستمرة سوف يعرض بعض المعادن إلى النضوب بمرور الوقت.
	2036-2041 2041-2046 2046-2051	25 % 28 % 33 %	من المتوقع نضوب بعض المعادن مستقبلا خاصة تلك المعادن التي تدخل في صناعة الاجهزة الذكية نتيجة الطلب المتزايد عليها بسبب التطور التكنلوجي.

المصدر: الباحث


شكل (8-6): النسب المتوقعة لتدهور موارد الطبيعية غير الحية(التربة) خلال (30) سنة القادمة



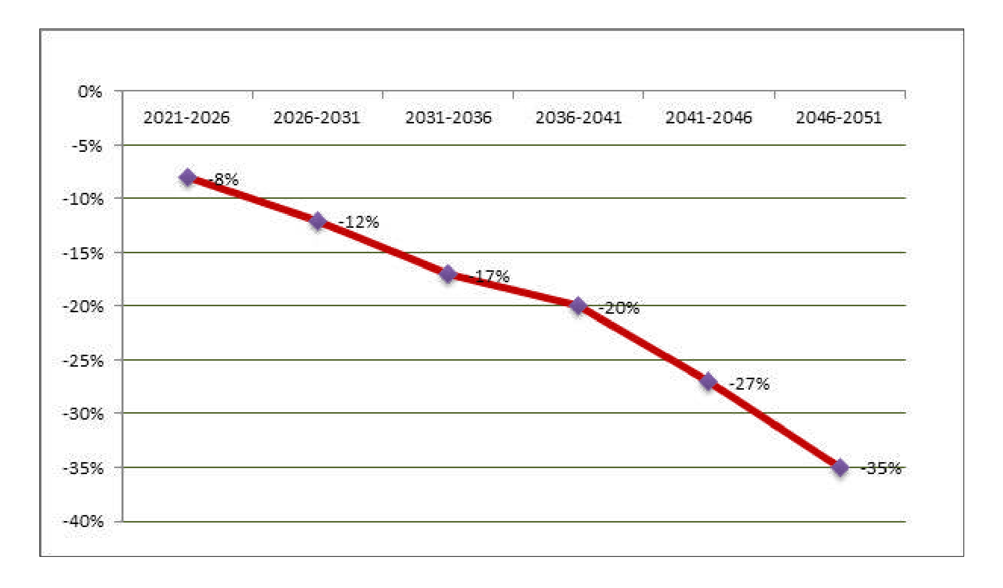
المصدر: بيانات جدول (8-4).

وتشير التقديرات التي بينت في الجدول أعلاه بأنه لو استمر الاستغلال للموارد الطبيعية بهذه الطريقة فسوف تتسبب في ارتفاع نسبة الاملاح في التربة وتدهور الغطاء النباتي، ونحن نعلم بأن المراعي الطبيعية (الاعلاف) تعد المصدر الاول والاساس للثروة الحيوانية، وبتدهورها تتراجع الثروة الحيوانية ويحدث النقص في الغذاء السكاني، وبالتالي يؤثر سلباً على الانسان وصحته. ونلاحظ كذلك بأنه نتيجة تملّح التربة وتدهورها وتدمير الغطاء النباتي تظهر لنا مشكلة اخرى هي الكثبان الرملية والعواصف الغبارية، خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية، كما هو الحال في النجف، ولو استمر هذه التدهور للسنوات المقبلة فسوف تصبح الترب جرداء قاحلة، وبحلول عام 2051 قد تصل نسبة التدهور إلى 34 % بحسب التوقعات، وقد يزداد التدهور إلى أكثر من ذلك.

ويبين الجدول اعلاه والشكل (8-7) بأن الموارد المائية تعاني من تدهور وتراجع في نسبتها، لتصل إلى (-8 %) في عام 2021-2026، بسبب سوء إدارة الموارد المائية من حيث حجم الاستثمار وكفاءة الاستخدام والتلوث وانشاء السدود والخزانات للدول المجاورة، وغالباً ما يتم ترحيل المشاكل إلى المستقبل وعدم معالجتها مما يجعلها متراكمة ومركبة ومن

أبرز هذه المشاكل انخفاض الموارد المائية التي انعكست سلباً على العديد من مجالات الحياة مستقبلاً، ويتوقع أيضاً ازدياداً في نسبة التدهور خلال المدة (2026-2031) لتصل إلى (-12 %)، ويتوقع ان الموارد المائية آخذة في التراجع وسوف تنخفض كميتها خلال المدة 2031-2036 بنسبة تقدر بـ(-17 %)، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة التلوث وسياسة الدول المجاورة وتداعيات اقتصادية وبيئية تؤدي إلى شحة المياه، بينما يتوقع انخفاض انتاجية وكمية المياه وتراجع نسبتها إلى(-20 %) خلال المدة (2036-2041).

شكل (8-7) النسب المتوقعة لتدهور موارد الطبيعية غير الحية (الموارد المائية) خلال (30) سنة القادمة



المصدر/بيانات جدول (8-4).

وإذا ما أردنا تشخيص حجم الاختلال المائي بشكل دقيق فسنواجه صعوبة كبيرة في ذلك، بسبب عدم وجود بيانات كافية، وبالخصوص جانب الطلب عليها؛ إذ لا توجد بيانات رسمية تتعلق بها؛ وتشير التوقعات إن العراق بصورة عامة سيعاني من نقص حاد في المياه خلال المدة (2041-2046) ويُقدر النقص بأكثر من 10 مليارات متر مكعب حسب التوقعات وقد تصل نسبة التدهور إلى (-27 %).

وما يزيد من تعميق المشكلة هو استمرار انخفاض الإمدادات المائية مقابل استمرار الاحتياجات لها؛ إذ تشير التقديرات إلى أن تصريفات نهري دجلة والفرات ستستمر في

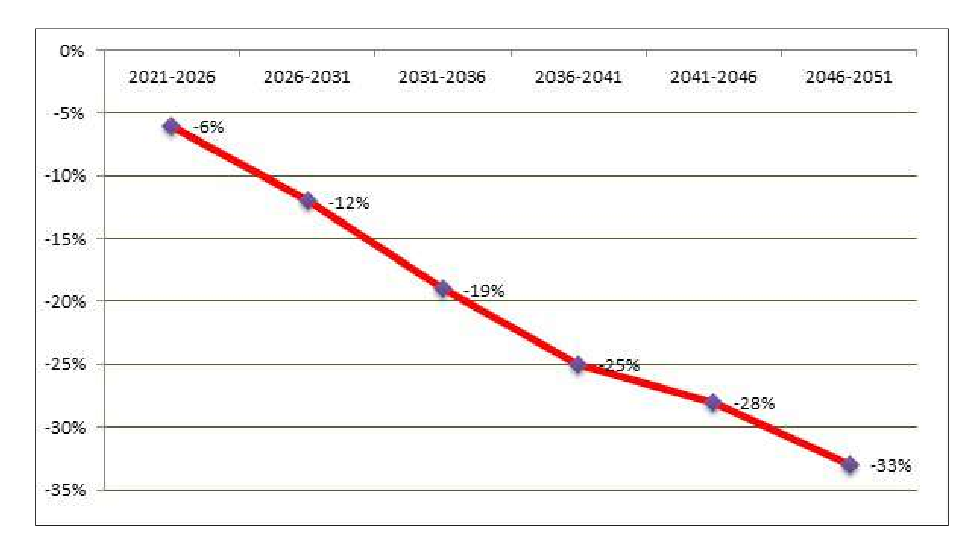
الانخفاض مع مرور الوقت، وستجف تمامًا بحلول عام 2050 فأكثر، بمعنى إن مشكلة المياه في العراق تنمو وتكبر مع مرور الزمن. وحسب التوقعات المشار اليها في الجدول قد تصل نسبة التدهور إلى (- 35 %)

وبحسب تقديرات المتوقعة إذا ما استمر هذا الاختلال في المورد المائي بعيداً عن التوازن سيفضي لمزيد من التداعيات السلبية على مختلف المجالات في نطاق المديات المختلفة القريبة والمتوسطة والبعيدة.

خلاصة القول بالاستناد إلى ما سبق، وحسب تقديرات وتوقعات الجدول (4) هناك اربع عوامل رئيسية مؤثرة في تناقص المياه في الوضع الحالي والمستقبل البعيد، تتمثل في البلدان المجاورة، تركيا وايران، حيث انهما يقطعان المياه عن كردستان والعراق وهما جزءاً من مشكلة نقص المياه. وثانياً: قلة الامطار الساقطة بسبب تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة والتبخر من المسطحات المائية المخزونة. وثالثاً: الحروب والعنف التي قامت بتفجير مخازن المياه وتدميرها وبقيت اثارها السلبية. ورابعاً: حكومة العراق هي أيضاً عامل مؤثر، حيث ليس لديها سياسة عصرية تخص الامن المائي. وفي الوقت نفسه يقوم العراقيون باستخدام المياه بصورة مبذرة بعيداً عن الاستخدام الرشيد، وكلما استمر الوضع بهذه الطريقة سوف نصل مستقبلاً إلى جفاف النهرين.

اما بخصوص المورد الطبيعي الآخر المتمثل في المعادن، فيتبين من خلال التوقعات جدول (8-4) والشكل (8-8) بأن هنالك تغير ملحوظ في كمية ونوعية المعادن وحسب السنوات المبينة في الجدول.

شكل (8-8): النسب المتوقعة لتدهور موارد الطبيعية غير الحية (المعادن) خلال (30) سنة القادمة



المصدر: بيانات جدول (8-4)

فنجد بأن نسبة التراجع في كمية المعادن في عام (2021- 2026) تقدر بــ(- 6 %) ويعود ذلك إلى الطرق التقليدية في استخراج المعادن، والتي وتؤدي إلى هدر كميات كبيرة منها. فضلاً عن قلة الخبرات الفنية والادارية وعدم وجود رقابة حكومية واضحة على الاماكن التي تُستخرج منها تلك المعادن، بينما تُقدر نسبة التراجع بحلول عام 2026-2031 بـ(-12 %) بسبب عدم وجود أي اهمية حول النشاط الاقتصادي في مجال التعدين وضعف الخدمات وقلة الاستثمار والهدر المستمر بدون تخطيط، مما يسهم في بداية نضوب عدد من المعادن ذات الاهمية الكبيرة.

ويتبين بأنه من المحتمل ان تتراجع كمية المعادن وانتاجها إلى نسبة (-19 %) خلال المدة 2031-2036، ويعود السبب إلى الاهمال الكبير للمورد الطبيعي والسحب المستمر له، الناتج من الزيادة السكانية المستمرة، مما يُعرِّض بعض المعادن إلى النضوب بمرور الوقت.

بينما من الممكن ان نتوقع تدهور هذه النسبة ووصولها إلى الادنى خلال المدة (2036-2041) لتصل إلى (- 25 %)، وفي حال بقي هذه الاهمال لتلك المعادن لفترة اطول من ذلك فيتوقع ازدياد التدهور خلال المدة (2041-2046) لتصل إلى (- 28 %)، وهذا سوف ينعكس سلباً على واقع الثروة المعدنية في العراق بشكل عام.

كما انه من المتوقع نضوب بعض المعادن مستقبلاً، خاصة تلك المعادن التي تدخل في صناعة متنوعة، نتيجة الطلب المتزايد عليها بسبب التطور التكنلوجي، وتقدر نسبة التدهور خلال المدة 2046-2051 إلى (- 33 %) أو أكثر من ذلك.

وختاماً يمكن القول ان محاربة الفساد والنهوض بالجوانب الادارية وتطوير التخطيط ضرورة حتمية لبناء الاقتصاد الوطني وخلق بيئة جاذبة لاستثمار ثروات العراق الطبيعية، بعيداً عن جميع اشكال الفساد.

خامساً: الاستجابة للتحديات للمحافظة على الموارد الطبيعية

إن المفهوم الحديث للمحافظة على الطبيعة هو الصيانة والاستغلال الحكيم والأمثل لمصادر الطبيعة، ويرتكز هذا المفهوم على عنصرين هما: الحماية والتخطيط، وإن هذين العنصرين هما من المرتكزات العالمية الحديثة والقديمة في وقت واحد لصيانة الطبيعة بهدف الحفاظ عليها للمستقبل البعيد، فالاستراتيجية العالمية الطبيعية تؤكد أن الحماية الطبيعية ومصادرها هو من ضرورات التنمية المستدامة.

ويمكن تحقيق هذه الحماية من خلال ما يأتي:

1 ـ إجراء مزيد من الدراسات والبحوث التخصصية لدراسة المنطقة وتقديم الدراسات للمعنيين للاستثمار فيها.

2 ـ تركيز العناية على الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض بعد اجراء المسوح من قبل الجهات المعنية، ومنها اقسام علوم الحياة وقسم الجغرافية وكلية الزراعة وغيره.

3 ـ جمع الأصول الوراثية للأنواع البرية والسلالات الاقتصادية، مع الاهتمام بالأقارب البرية لنباتات المحاصيل والأعلاف وحيوانات المزرعة والدواجن عبر الاقسام العلمية في كلية الزراعة والعلوم واقسام الجغرافية في الجامعة.

4 ـ تنفيذ بعض المشروعات التي تتناول المعارف التقليدية مثل مشروعات النباتات الطبية ومبادرة الثروات الوراثية، حيث يتم تسجيل المعارف والممارسات لدى المجتمعات المحلية، وذلك بتشجيع المراكز البحثية واقسام علوم الحياة وكلية الزراعة والصيدلة في الجامعة.

5 ـ حماية النبات الطبيعي من التدهور؛ إذ توجد طرائق عدة ووسائل مختلفة لحماية النبات الطبيعي وحفظه من التدهور، منها تنظيم الرعي واقامة المسيجات وتخفيف ضغط الحيوانات على النباتات الطبيعية، وتوفير مصادر الوقود لسكان البادية لغرض الحد من قلع النباتات الرعوية التي تستعمل للوقود، والتوسع في اقامة مخازن العلف الاحتياطي، وذلك لما له من اهمية للثروة الحيوانية الموجودة في المحافظة.

6 ـ إنشاء البنى التحتية وإقامة محطة لتحلية المياه السطحية والجوفية وجعلها صالحة للاستهلاك البشري، بجانب بناء شبكة متكاملة من المبازل وربطها بالمبازل الرئيسة، ما يستقطب المستثمرين وينهض بالمنطقة سكنياً وينميها اقتصادياً وزراعياً.

7 ـ منع رمي المخلفات والنفايات والانقاض في المياه والترب القريبة من المناطق الزراعية التي يتم نقلها من مدينة النجف الاشرف والمناطق المحيطة فهي تعود بالضرر على بيئة المنطقة وتسبب الأمراض للسكان.

8 ـ الابتعاد عن طرائق الري السطحي واتباع طرائق الري الحديثة التي توفر كميات من المياه تتناسب مع حاجة النبات، كطريقة الري بالتنقيط وطريقة الري بالرش للمحافظة على المورد المائي.

9 ـ خلط الطبقة السطحية للتربة بمحسنات التربة لزيادة جودتها وانتاجيتها.

10 ـ تنظيم عمل المقالع ومعامل الطابوق المنتشرة في النجف ووضع الضوابط لها.

11 ـ استصلاح الاراضي وجعلها صالحة للزراعة، وانشاء المحميات الطبيعية وأحواض الأسماك، بالنظر لسعة الأراضي وتوافر المياه في مناطق واسعة من المحافظة.

12 ـ تطوير بحيرات الاسماك الحوضية والترابية والعائمة والقيام بتحليل المياه المستخدمة في تربية الاسماك.

13 ـ تطوير بساتين النخيل والحفاظ عليها من القلع والحرق، والقيام بزيادة اعداد شتلات الحمضيات واشجار الفواكه الاخرى في مناطق مختلفة من المحافظة.

14 ـ زراعة محاصيل جديدة تتلاءم مع البيئة والظروف الموجودة وتنسجم مع حاجة الطلب المحلية، واستخدام الجينات المتطورة.

15 ـ تفعيل قانون حماية المنتجات والحفاظ على المنتج المحلي وتسويقه.

16 ـ وضع آليات جديدة لتسهيل اقامة الشركات والاندماج بين المعامل والشركات والمصانع المحلية والمعامل مع بعضها البعض حتى خارج المحافظة.

17 ـ انشاء محطات توليد طاقة كهربائية، خاصة بالمناطق الصناعية والحرفية منفصلة عن التوزيع الحضري والريفي، ويمكن انشاء وحدة توليد تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

18 ـ الحفاظ على البيئة الطبيعية وادامتها عن طريق حماية المزروعات من الحيوانات البرية والمناطق الطبيعية.

19 ـ بالنظر لوجود أراضٍ شاسعة تحتوي على الملح، فمن الأهمية انشاء معمل خاص بإنتاج الملح بدلاً عن استخراجه بطرائق تقليدية.

النتائج

1 ـ تبين من خلال الدراسة ان الترب في المحافظة مختلفة الانواع والخصائص، وهي احد الموارد الطبيعية المهمة في المنطقة، فالترب المنقولة مثلاً تتواجد شرق المحافظة في هضبة النجف وفي مناطق المنخفضات؛ إذ ان للخصائص الطبيعية السائدة اثراً كبيراً في ذلك، فحالة الجفاف الواضح فيها قد أثّرت على تماسك وبناء الترب وجعلتها عرضةً لعوامل التعرية الريحية والمائية بمساعدة عاملي السطح وقلة الغطاء النباتي. كما تبين ان محتوى الترب من المادة العضوية تزداد بالاتجاه من غرب النجف نحو شرقها وذلك نتيجة لاستغلال المناطق الشرقية منها في العمليات الزراعية.

2 ـ من خلال دراسة الموارد المائية في المحافظة تبين وجود عجز مائي ولاسيما في أشهر الصيف، ما أدى إلى عدم تطور مجاري أو جداول مائية دائمة، وأصبح واضحاً في ظل مثل هذه الظروف الدور الكبير للمياه الجوفية بوصفها المصدر الاساسي في بعض المناطق؛ إذ تنتشر الآبار بشكل واسع في ارجاء المنطقة، ويمكن الاعتماد عليها في مختلف النشاطات.

3 ـ تبعاً لخصائص المناخ والتربة والموارد المائية المتاحة؛ ظهر ان النباتات الصحراوية هي السائدة في النجف، مع وجود انواع اخرى من النباتات الطبيعية كنباتات ضفاف الانهار والنباتات المائية وشبه المائية.

4 ـ بيّنت الدراسة بأن هنالك أنواع كثيرة من الحيوانات والاسماك والطيور البرية في محافظة النجف، ويمكن جمع هذه الحيوانات بشكل يجعلها ضمن مناطق المحمية الطبيعية في المحافظة لو تم استثمارها بشكل صحيح.

5 ـ أوضحت الدراسة بأن الموارد المعدنية في المحافظة تعتمد على طبيعة المكونات الصخرية للتكوينات الجيولوجية والعوامل الطبيعية المؤثرة عليها؛ إذ ارتبط نشوء المعادن بشكل غير مباشر بالحركات البنيوية الاقليمية وقد كان للخصائص الجغرافية التي كانت سائدة قديماً دوراً كبيراً في تهيئة الظروف المناسبة لتكون هذه الرواسب، وتبين من خلال الدراسة بأن المنطقة تحتوي على العديد من المعادن التي كان لها دور كبير في مختلف النشاطات.

6 ـ للمقومات الطبيعية المتمثلة بـ(الموقع والمناخ والمعالم السطح والتربة والموارد المائية والنباتية والحيوانات البرية والمعادن) اثر اساسي في التنمية ان استغلت بالمستوى المطلوب.

7 ـ تواجه الموارد الطبيعية العديد من المشاكل في المحافظة، فتوجد الكثير من الاراضي الزراعية متروكة من دون زراعة، وضعف استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الحكومية وقلة توفر الخبرات الفنية والادارية في الكثير من القطاعات.

قائمة المصادر

1 ـ أحمد يحيى عبد، استخدام نظام المعلومات الجغرافية في دراسة التباين المكاني للموارد الطبيعية في الهضبة الغربية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008.

2 ـ إيمان عبد الحسين شعلان العتابي، التحليل المكاني للمجموعات النباتية والحيوانية في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2008.

3 ـ الدراسة الميدانية بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

4 ـ رسل علاء محسن الخالدي، التحليل المكاني للتلوث البكتريولوجي لترب محافظة النجف، جامعة الكوفة، كلية الآداب، رسالة ماجستير، 2016.

5 ـ رعد محمد داوود، معدنية واصل السلستايت والعوامل المتحكمة في توزيعه في طار النجف – هضبة النجف، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة بغداد، 2000.

6 ـ شذى عبد الكريم جاسم، إمكانية استثمار الموارد الطبيعية في منطقة بحر النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة الكوفة،2017.

7 ـ صفاء مجيد عبد الصاحب المظفر، التباين المكاني لتلوث الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2007.

8 ـ عايد جاسم الزاملي، تحليل جغرافي لتباين اشكال سطح الارض في محافظة النجف، رسالة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2001م.

9 ـ علي حسين عبود الظويهر، تحليل جغرافي لخصائص الترب في محافظة النجف، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2007.

10 ـ محمد ازهر، نعمان دهش العقيلي، آزاد محمد امين، جغرافية الموارد المعدنية العراق والوطن العربي، ط 1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل،1982.

11 ـ محمد مهدي الصحاف، وفيق حسين الخشاب، الموارد الطبيعية – ماهيتها – تعريفها – اصنافها وصيانتها، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1976.

12 ـ منى سلمان حسين، معدنية وجيوكيميائية الترب الجبسية في منطقتي النجف – كربلاء والفلوجة، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة بغداد، 2005.

13 ـ وزارة الصناعة والمعادن، المؤسسة العامة للمعادن، المديرية العامة المسح الجيولوجي والتحري المعدني، خريطة النجف الاقتصادية.

14 ـ وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية في محافظة النجف، قسم المدلولات المائية، بيانات غير منشورة.

15 ـ يحيى عباس حسن، الينابيع المائية بين كبيسة والسماوة واستثماراتها، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

16 ـ يحيى عباس حسين، المياه الجوفية في الهضبة الغربية من العراق واوجه استثمارها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983.

17 ـ P.Buringh، soils and soil conditions in Iraq،(wagenigen: H. veenman and Zonen N.V1960 ،) Map تم الرسم وفق برنامج .1،arq Gis10.6 2020

القسم التاسع

الطاقة الكهربائية في النجف الاشرف 2050

أ. د. أحمد جاسم جبار الياسري

جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد

أولاً: واقع الطاقة الكهربائية في النجف الاشرف

تعد محافظة النجف الأشرف جزءاً من السهل الرسوبي والهضبة الغربية، وتقع على ارتفاع متدرج فوق مستوى سطح البحر، يبدأ من 20-55 مترا[1]. واقتصرت محطات الطاقة الكهربائية المشيدة فيها على خمسة فقط، اربعة منها تعمل بالغاز، متكونة من إحدى عشر وحدة عاملة، ومحطة كهرومائية واحدة، متكونة من وحدتين، وبسعة تصميمية بلغت (1152.5) ميغا واط للوحدات العاملة، والتي بلغت طاقتها الانتاجية حوالي (595) ميغا واط، بسبب العديد من التحديات والتي سوف نتطرق اليها [2].

---

(1) نسرين عواد الجصاني واخرون، اثر العوامل الجغرافية في انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في محافظة النجف الاشرف، مجلة كلية التربية جامعة واسط، 2019، ص 931.

(2) وزارة الكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي 2018، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، ص5 ص7.

جدول (9-1): انواع المحطات وعدد الوحدات العاملة والسعة التصميمية في محافظة النجف الاشرف

نوع المحطة	اسم المحطة	عدد الوحدات العاملة	السعة التصميمية للوحدات العاملة (MW)	الطاقة المنتجة (MW)
محطات غازية	النجف	4	244	113
	النجف الجديدة	2	246	122
	الحيدرية	1	160	356
	الحيدرية	4	500	
محطة كهرومائية	الكوفة	2	2.5	4
المجموع	5	13	1152.5	595

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي 2018، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء، ص5 ص7.

ويظهر من الجدول أعلاه ان تلك المحطات قد تدرّجت من حيث عدد الوحدات والسعة التصميمة، واعتمدت نسبة الاعتماد في وقودها وبشكل كبير مصادر الوقود الاحفوري (الغاز) في توليد الطاقة الكهربائية المنتجة داخل المحافظة والتي تصل إلى حوالي 98 % من الاعتماد على الغاز في عملية تشغيل المحطات، وقد نتج عن ذلك الاعتماد الكبير على المحطات التي تعمل بالوقود الاحفوري وخاصة الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء العديد من التحديات الاقتصادية والبيئية، تتمثل في عدم تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية في تأمين امدادات الغاز الطبيعي للمحافظة على مستويات انتاج الكهرباء الحالية أو تطويرها مستقبلاً، بسبب غياب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في احتياطات الغاز في العراق، مما دفع الحكومة المركزية إلى استيراد الغاز الطبيعي من دول الجوار لسد جزء من هذا العجز، ومن جانب اخرى التدهور البيئي الذي تعرضت له المحافظة نتيجة الاعتماد على الوقود الاحفوري في توليد الطاقة الكهربائية.

وفيما يتعلق بواقع الحاجة الفعلية للطاقة الكهربائية والطاقة المستلمة في محافظة النجف الاشرف، يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي.

جدول (9-2): الحاجة الفعلية والمستلمة للطاقة في محافظة النجف الاشرف 2015-2021/كيلو واط ساعة

السنة	الحاجة الفعلية للطاقة	مجموع الطاقة السنوية المستلمة	الطاقة المستلمة	العجز	النسبة المئوية
2015	625000000	3616639410	301386617	323613383	48
2016	690000000	4203983674	350331972	339668028	50
2017	725000000	4659445648	388287137	336712863	53
2018	750000000	4766823607	397235300	352764700	52
2019	780000000	5549478448	462456537	317543463	59
2020	800000000	5548888427	462407368	337592632	57
2021	900000000	*2856774918	476129153	490537514	45

***متوسط لمدة ستة أشهر فقط**

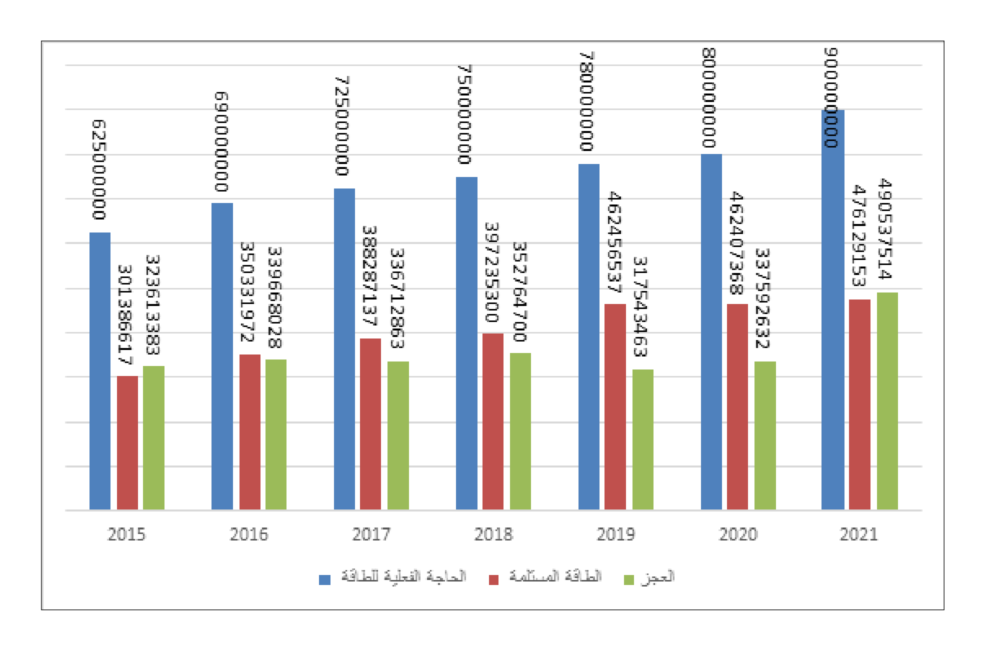
المصدر: المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط، مديرية توزيع كهرباء النجف الاشرف 2015-2021.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (9-2) ان الحاجة الفعلية من الطاقة الكهربائية في المحافظة بلغت (625000000) كيلو واط ساعة في عام (2015)، في المقابل كانت الطاقة الكهربائية المستلمة للعام نفسه (301386617) كيلو واط ساعة، بمقدار عجز (323613383) كيلو واط ساعة، وهو يمثل حوالي 48 % من الحاجة الفعلية للمحافظة. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع الحاجة الفعلية في المحافظة والتي وصلت في عام 2021 إلى (900000000) كيلو واط ساعة، إلا ان مقدار الطاقة المستلمة للعام نفسه كانت دون المستوى المطلوب، فقد بلغت (476129153) كيلو واط ساعة، وهو يمثل حوالي 45 % من الحاجة الفعلية، اي ان هنالك عجز واضح في تلبية الطلب المستمر على الطاقة. وهذا يعود إلى ان معظم محطات الطاقة الكهربائية في العراق لا تعمل بكل طاقاتها التصميمية الانتاجية، بسبب تقادم اغلب هذه المحطات، وكذلك نقص قطع الغيار واعمال الصيانة، فضلاً عن العمليات التخريبية التي تعرضت لها المحطات خلال المدة (2015-2021)، مما يعني استمر العجز في انتاج الطاقة الكهربائية مقابل الطلب المتزايد عليها.

ان هذه الفجوة بين الطاقة المستلمة (العرض) والحاجة الفعلية (الطلب) والمتمثلة في انقطاع التيار الكهربائي تفرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد العراقي بشكل عام واقتصاد المحافظة بشكل خاص، بسبب الضياع في وقت الانتاج، وتلف الأصول الرأسمالية وعدم القدرة

على الاستمرار في العمليات التجارية العادية، وفقاً لجدول زمني موثوق. كما يفرض ذلك النقص مشقة كبيرة على المستفيدين من الشبكة من المواطنين (الاستهلاك المنزلي). وأدى ذلك إلى انتشار مصادر بديلة وانتشار واسع لمولدات الديزل الخاصة؛ إذ تعتمد 90 % من الأسر في المحافظة على نوع من توليد الطاقة باستخدام الديزل الذي يديره القطاع الخاص، والذي يفرض تشغيلها المستمر تكاليف توليد عالية، تنهك المواطن، يُضاف لها الضوضاء التي تنتج عنها وتلوث الهواء نتيجة انبعاث كميات كبيرة من غاز ثاني اوكسيد الكاربون للغلاف الجوي. ويمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي:

شكل (9-1): الحاجة الفعلية والمستلمة للطاقة في محافظة النجف الاشرف 2015-2021/كيلو واط ساعة



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

ثانياً: الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية للمدة 2021-2050

لغرض معرفة مدى الزيادة المحتملة في الطلب على الطاقة الكهربائية والتدابير الناجعة لتلك الزيادة في المحافظة النجف الاشرف، علينا معرفة التوقعات المحتملة للطلب على الطاقة الكهربائية على المدى الطويل، ونأخذ في نظر الاعتبار عند احتساب التوقعات مجموعة من العوامل منها النمو الاقتصادي والتغيرات في عدد السكان عند معدل نمو سنوي

(2.8 %) في المحافظة، وكذلك التطور التكنولوجي.

إذ تبنى التوقعات على افتراض إن عدد سكان المحافظة سيتزايد من حوالي (1561213) مليون نسمة عام 2021 إلى حوالي (2001701) و(2573656) مليون نسمة عام 2030 وعام 2040 على التوالي حتى تصل إلى حوالي (3392196) مليون نسمة في عام 2050. وستتركز أغلب هذه الزيادة السكانية في مركز المدينة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي.

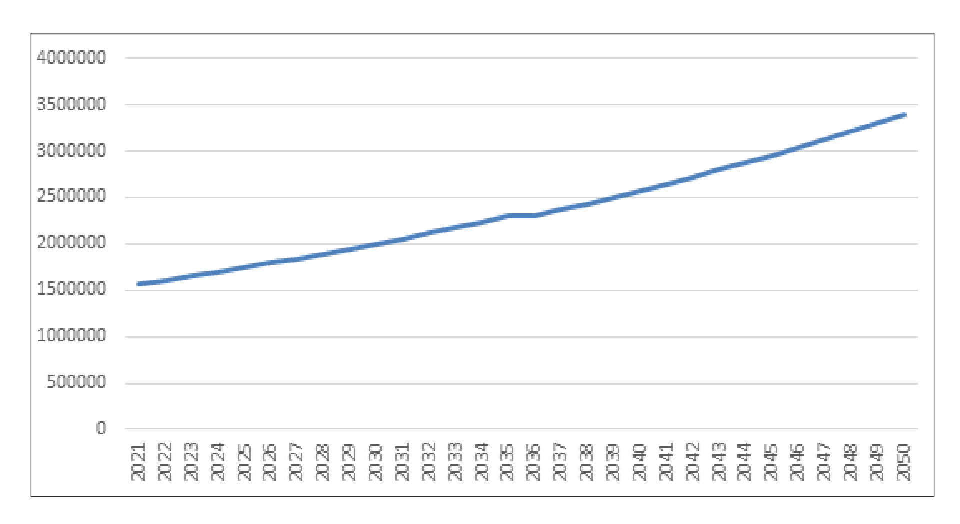
جدول (9-3): تقدير الزيادة في عدد السكان سنوياً في محافظة النجف الاشرف للمدة2021-2050/مليون نسمة

السنة	اعداد السكان	السنة	اعداد السكان	السنة	اعداد اسكان
2021	1561213	2031	2057748	2041	2645718
2022	1604926	2032	2115364	2042	2719798
2023	1649863	2033	2174594	2043	2795952
2024	1696059	2034	2235482	2044	2874238
2025	1743548	2035	2298075	2045	2954716
2026	1792367	2036	2304509	2046	3037448
2027	1842553	2037	2369035	2047	3122496
2028	1894144	2038	2435367	2048	3209925
2029	1947180	2039	2503557	2049	3299802
2030	2001701	2040	2573656	2050	3392196

المصدر: تم احتساب البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات سنة 2021 في التقرير الإحصائي السنوي، وزارة الكهرباء العراقية، قسم الإحصاء،وعلى اساس معدل نمو 2.8 %.

إن أهمية النمو السكاني كعامل من العوامل المؤثرة في الطلب على الطاقة الكهربائية تأتي من طبيعة الطلب الذي سيخلقه هذا النمو، وبخاصة إن أغلب الزيادة في الطلب على هذه الطاقة ستكون لأغراض الاستهلاك المنزلي. وبما أن الزيادة في السكان ستكون أكبر في المركز من القرى والارياف، فإنّه لا يتوقع أن تتمكن المحافظة من تقليل الطلب على الطاقة، عبر توفير بدائل أو انتهاج سياسات كفيلة بتقليص الطلب أو ضبطه. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل (9-2): تقدير الزيادة في عدد السكان سنوياً في محافظة النجف الاشرف للمدة2021-2050/مليون نسمة



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (3).

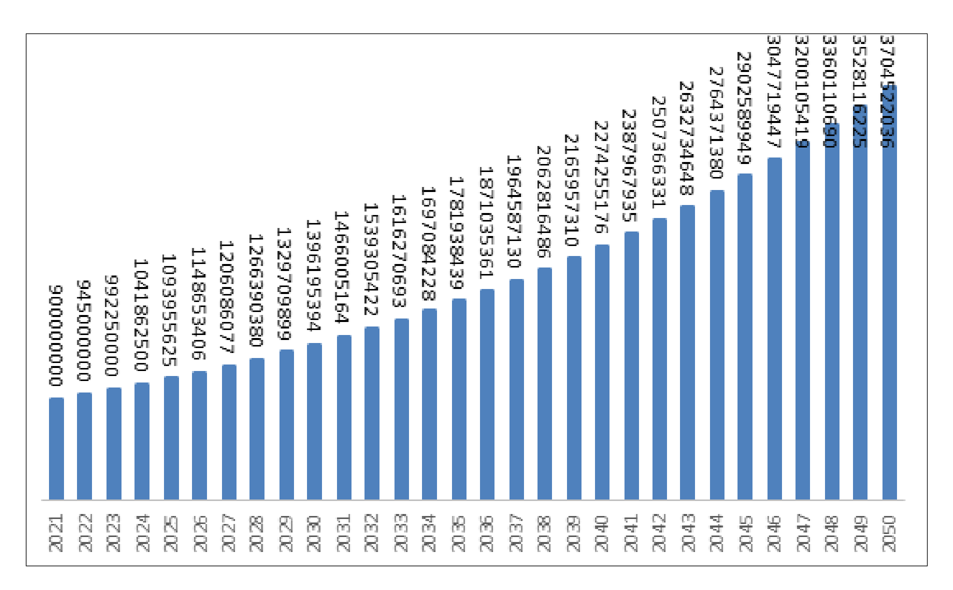
وفيما يتعلق بتقدير الزيادة في كمية الطاقة المطلوبة سنوياً في المحافظة، أصبحت هذه الزيادة من المشاكل الرئيسية التي تُضاف إلى مشكلة الانتاج والتي بقيت دون حل إلى الآن (2021)، إذ ازداد معدل استهلاك الطاقة الكهربائية بشكل كبير في العوام الاخيرة، وذلك بسبب الانفتاح الاقتصادي واستيراد الاجهزة الكهربائية وخاصة اجهزة التبريد والتدفئة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، والذي أدى إلى ظهور العجز في انتاج الطاقة الكهربائية كما في جدول (9-2)، وهذا ما دفع وزارة الكهرباء إلى اللجوء إلى القطع المبرمج للكهرباء. وعلى ضوء تلك الزيادة الحاصة في الطلب على الطاقة الكهربائية تم تقدير زيادة الطلب على الطاقة بمعدل (5%)، فمن المتوقع ان يزداد الطلب لأغراض الاستهلاك من (900000000) كيلو واط ساعة عام 2021 إلى حوالي (1396195394) و(2274255176) كيلو واط ساعة عام 2030 وعام 2040 على التوالي، حتى تصل إلى حوالي (3704522036) كيلو واط ساعة في عام 2050.

جدول (9-4): تقدير الزيادة في كمية الطاقة المطلوبة سنوياً في محافظة النجف للمدة 2021-2050/ كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المطلوبة	السنة	الطاقة المطلوبة	السنة	الطاقة المطلوبة
2021	900000000	2031	1466005164	2041	2387967935
2022	945000000	2032	1539305422	2042	2507366331
2023	992250000	2033	1616270693	2043	2632734648
2024	1041862500	2034	1697084228	2044	2764371380
2025	1093955625	2035	1781938439	2045	2902589949
2026	1148653406	2036	1871035361	2046	3047719447
2027	1206086077	2037	1964587130	2047	3200105419
2028	1266390380	2038	2062816486	2048	3360110690
2029	1329709899	2039	2165957310	2049	3528116225
2030	1396195394	2040	2274255176	2050	3704522036

المصدر: تم احتساب البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات سنة 2021 في جدول (9-2)، وعلى اساس معدل نمو 5 %.

شكل (9-3): تقدير الزيادة في كمية الطاقة المطلوبة سنوياً في محافظة النجف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9-4)

ثالثاً: العرض المتوقع من الطاقة الكهربائية للمدة 2021-2050

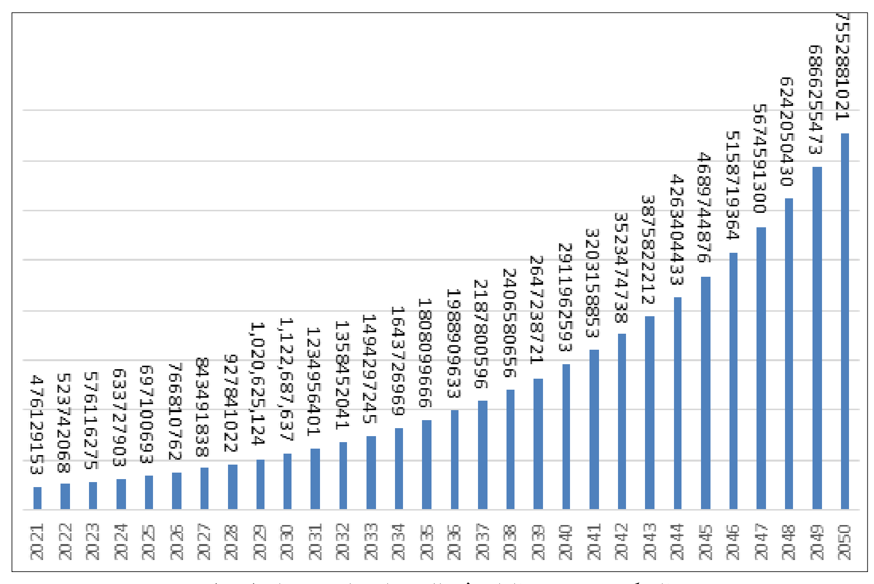
إنّ قطاع الطاقة الكهربائية في العراق بشكل عام ومحافظة النجف بشكل خاص يعاني من مشاكل عديدة وفي مقدمتها العجز المستمر عن تلبية الطلب المتنامي للطاقة الكهربائية، بسبب انخفاض الطاقة المنتجة، ومن اجل تطويره والنهوض بهذا القطاع فإنّه يحتاج إلى رؤوس اموال كبيرة لإقامة العديد من المشاريع في مختلف المراحل (الانتاج، النقل، التوزيع). لذلك نلاحظ إنّ الحكومة المركزية قد خصصت إلى وزارة الكهرباء مبالغ استثمارية وتشغيلية من اجل النهوض بهذا القطاع، إذا ما استثمرت بشكل الصحيح فإنّها ستؤدي إلى تحقيق زيادة في عرض الطاقة المنتجة. وعليه فإنّ من التوقع إنّ يزداد عرض الطاقة الكهربائية في المحافظة من (476129153) كيلو واط ساعة، عام 2021 إلى حوالي (1,122,687,637) و(2911962593) كيلو واط ساعة عام 2030 وعام 2040 على التوالي حتى تصل إلى حوالي (7552881021) كيلو واط ساعة في عام 2050.

جدول (9-5): تقدير الزيادة في كمية الطاقة المعروضة سنوياً في محافظة النجف الاشرف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المعروضة	السنة	الطاقة المعروضة	السنة	الطاقة المعروضة
2021	476129153	2031	1234956401	2041	3203158853
2022	523742068	2032	1358452041	2042	3523474738
2023	576116275	2033	1494297245	2043	3875822212
2024	633727903	2034	1643726969	2044	4263404433
2025	697100693	2035	1808099666	2045	4689744876
2026	766810762	2036	1988909633	2046	5158719364
2027	843491838	2037	2187800596	2047	5674591300
2028	927841022	2038	2406580656	2048	6242050430
2029	1020625124	2039	2647238721	2049	6866255473
2030	1122687637	2040	2911962593	2050	7552881021

المصدر: تم احتساب البيانات من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات سنة 2021 في جدول (9-2), وعلى اساس معدل نمو 10 %.

شكل (9-4): تقدير الزيادة في كمية الطاقة المعروضة سنوياً في محافظة النجف الاشرف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9-5)

وعلى ضوء ذلك نلاحظ، ومن خلال الجدولين (9-4) و(9-5)، إنّ المحافظة ستحقق التوازن بين العرض والطلب في نهاية عام 2035 بواقع انتاج للطاقة الكهربائية (1808099666) كيلو واط ساعة، وبساعات تجهيز (24) ساعة في اليوم، وكذلك تحقيق هامش احتياطي من الطاقة الكهربائية في عام 2040، مما سيجعلها قادرا على رفد الشبكة في اوقات الذروة.

رابعاً: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في محافظة النجف الاشرف

يعاني قطاع الكهرباء في العراق بشكل عام ومحافظة النجف الاشرف خصوصاً من اختلالات في القدرة الانتاجية وحجم الطلب عليه، مما جعله غير قادر من اداء دوره في تلبية الطلب المتزايد عليه، وهذا يعود إلى العديد من التحديات، وكالآتي:

1 ـ الفساد المالي والاداري: لقد برزت هذه الظاهرة وبشكل كبير للعيان بعد عام 2003، بسبب ضعف سلطة القانون وضعف اجهزة الرقابة وعدم استقلاليتها، بالإضافة إلى ضعف الجهاز القضائي وعدم قدرته على تنفيذ الاحكام الصادرة، إذ أصبح الفساد الاداري والمالي ظاهرة تصيب كل الوزارات ومنها وزارة الكهرباء ومختلف دوائرها والتي اتخذ فيها الفساد اشكالاً متعددة، منها الاختلاس والرشوة وغيرها، مما ترتب عليه اخفاق الوزارة ودوائرها في توفير طاقة كهربائية مستمرة أو طاقة منتظمة على الرغم من انفاق الوزارة على الطاقة الكهربائية حتى نهاية عام 2019 حوالي (64.9) مليار دولار[1].

2 ـ تقادم محطات انتاج الطاقة الكهربائية: توصف المنظومة الكهربائية أو محطات الطاقة بأنها قديمة وتستخدم تكنولوجيا متقادمة، وكذلك عدم استقرارها وفقدانها لعامل الثبات في كل اجزائها، وعدم قدرة دائرة الكهرباء في المحافظة على ايجاد المعالجات اللازمة لتحقيق الاستقرار مختلف اقسام المنظومة وخاصة في مجال زيادة الانتاج لمعالجة زيادة الاستهلاك؛ إذ يُلاحظ من الجدول أدناه ارتفاع نسبة الضائعات في المحافظة بين الطاقة المستلمة والطاقة المباعة، فقد بلغت نسبتها في عام 2020

(1) عبد العالي أمجد صباح واحمد جخيور، مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل استراتيجية الطاقة للمدة 2012-2030، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 15، العدد3، 2018، ص 93 ص94.

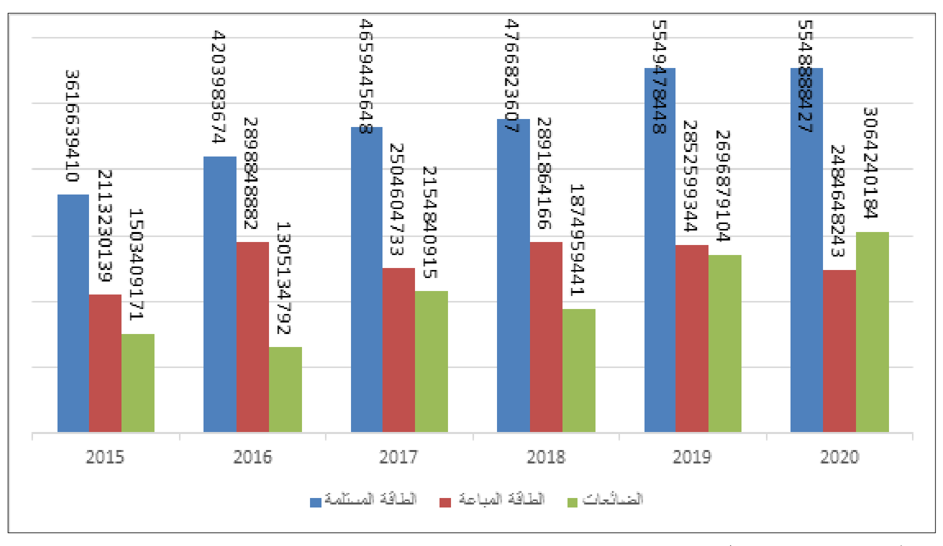
(55 %)، وهي نسبة مرتفعة عند مقارنتها بما هو مسموح بها فنياً، إذ لا تتجاوز هذه النسبة في الدول المتقدمة عن (8 %).

جدول (9-6): ضائعات الطاقة الكهربائية في محافظة النجف الاشرف2015-2020 كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المستلمة	الطاقة المباعة	الضائعات	النسبة المئوية
2015	3616639410	2113230139	1503409171	42
2016	4203983674	2898848882	1305134792	31
2017	4659445648	2504604733	2154840915	46
2018	4766823607	2891864166	1874959441	39
2019	5549478448	2852599344	2696879104	49
2020	5548888427	2484648243	3064240184	55

المصدر: بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط، مديرية توزيع كهرباء النجف الاشرف 2015-2020.

شكل (9-5): ضائعات الطاقة الكهربائية في محافظة النجف الاشرف2015-2020 كيلو واط ساعة



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9-6)

3 ـ نقص امدادات الوقود: تعاني محطات الطاقة الكهربائية من شحة الوقود، سواء من حيث الكمية أو النوعية والذي يعد المعاناة الرئيسية لمحطات التوليد الغازية والعامل الابرز في خفض انتاجيتها، وخاصة إنّ اغلب المحطات في المحافظة تعمل بالغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تدني نوعية الوقود المستخدم في المحطات الكهربائية وخاصة المحطات الغازية التي تم تشغيلها بوقود بديل مثل وقود الديزل أو النفط الثقيل، مما أدى إلى انخفاض انتاجها، وبلغت الضائعات في محافظة النجف الاشرف نتيجة ذلك حوالي (1054552647) كيلو واط ساعة في عام 2021، وهي تمثل حوالي (43 %) من انتاج الطاقة المستلمة في المحافظة[1].

4 ـ ازدياد اعداد السكان: يعد عدد السكان واحداً من التحديات المؤثرة في انتاج واستهلاك الطاقة في المحافظة، فازدياد عددهم يزيد الطلب على الطاقة وبالعكس، إذ من المتوقع إنّ يتزايد عدد السكان في المحافظة من حوالي (1561213) مليون نسمة عام 2021 إلى حوالي (2001701) و(2573656) مليون نسمة عام 2030 وعام 2040 على التوالي حتى تصل إلى حوالي (3392196) مليون نسمة في عام 2050، ومقابل تلك الزيادة في اعداد السكان سوف تكون هنالك زيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية، فمن المتوقع أن يزداد الطلب لأغراض الاستهلاك من (900000000) كيلو واط ساعة، عام 2021 إلى حوالي (1396195394) و(2274255176) كيلو واط ساعة عام 2030 وعام 2040 على التوالي حتى تصل إلى حوالي(3704522036) كيلو واط ساعة في عام 2050. ويترتب على هذه الزيادة تحقيق زيادة في المشاريع الاستثمارية والتجارية والخدمية، وبالتالي زيادة الطلب على الطاقة، مما يستدعي انشاء العديد من محطات الطاقة الكهربائية المتنوعة، خاصة وإنّ الطاقة الانتاجية للمحطات الغازية في المحافظة لا تتجاوز (500) ميغا واط، وهذا لا يكفي لسد حاجة المحافظة من الطاقة والتي بلغت (900) ميغا واط.

5 ـ ضعف وعدم تنوع الاستثمار في انتاج الطاقة الكهربائية: ويعود ذلك إنّ قطاع الكهرباء

(1) بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط، مديرية توزيع كهرباء النجف الاشرف 2015-2021.

يعاني من ضعف التشريعات الخاصة بالاستثمار، وكذلك عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الامني، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الاموال المحلية إلى الخارج[1]، ومن جانب آخر وعلى الرغم من تمتع محافظة النجف الاشرف بالإمكانات الكبيرة التي توفرّها له الطبيعة من مصادر الطاقة المتجددة المختلفة، إلا إنّه لم يستغل إلا قدر ضئيل منها، ولم يحظ بمساهمات كبيرة في الاستثمار بالإنتاج من الطاقة المتجددة لتلبية احتياجاتها الضرورية في عصر أصبح استهلاك الطاقة أسهل بكثير من إنتاجها لاسيما من خلال استخدام المصادر الأحفورية.

6 ـ التلكؤ الكبير في جباية اجور الكهرباء: تعاني اغلب المديريات العامة لتوزيع الكهرباء ومن ضمنها دائرة النجف من ضعف تحصيل اجور الكهرباء، سواء أكان من المستفيدين بالقطاع الخاص أو الحكومي التي ظلت مدينة لوزارة الكهرباء بأجور الكهرباء، وهذا يعود إلى ضعف وعدم تطبيق الاجراءات القانونية الخاصة بإلزام المستهلكين بتسديد الاجور، وكذلك ضعف محاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية. إنّ ضعف الجباية والتلكؤ في تحصيلها يؤدي إلى نقص الإيرادات، وبالتالي عدم قدرة الوزارة ودوائرها في صيانة وتأهيل المنظومة الكهربائية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

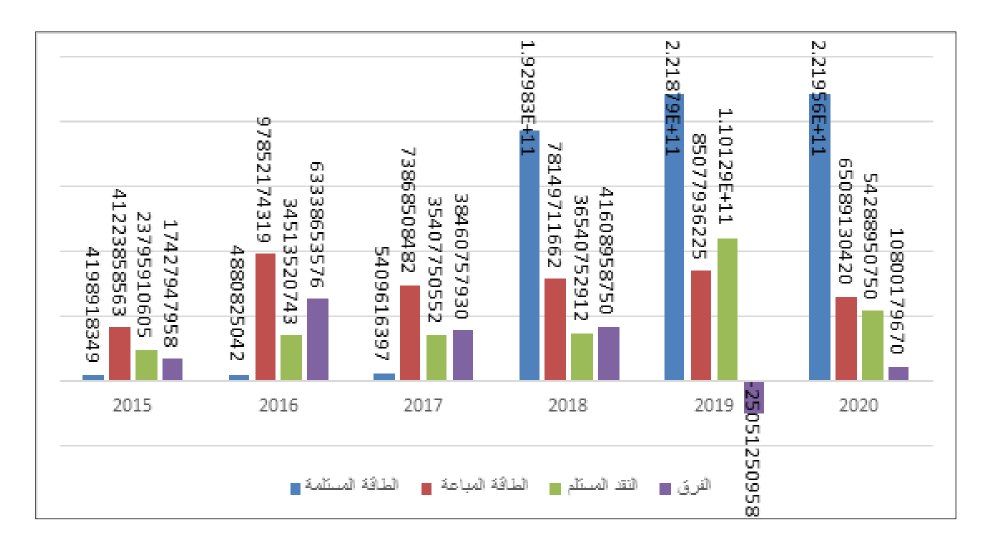
جدول (9-7): ضائعات الطاقة والنقد المستلم في محافظة النجف الاشرف 20215-2020/دينار

السنة	الطاقة المستلمة	الطاقة المباعة	النقد المستلم	الفرق	النسبة المئوية
2015	4198918349	41223858563	23795910605	17427947958	58
2016	4880825042	97852174319	34513520743	63338653576	35
2017	5409616397	73868508482	35407750552	38460757930	48
2018	192983049077	78149711662	36540752912	41608958750	47
2019	221879137920	85077936225	110129187183	25051250958-	129
2020	221955537080	65089130420	54288950750	10800179670	83

المصدر: بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الأوسط، مديرية توزيع كهرباء النجف الاشرف 2015-2020.

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2018-2020، 2017، ص153ص154.


شكل (9-6): ضائعات الطاقة والنقد المستلم في محافظة النجف الاشرف 20215-2020/دينار



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9-7)

7 ـ تأثير التغيرات البيئية: لقد أسهمت التغيرات المناخية والمتمثلة في الارتفاع الكبير في درجات الحرارة في فصل الصيف لأكثر من 50مْ، وتسببت استمرارية هبوب العواصف الترابية في تلف اجزاء عديدة من تلك المحطات، مما يترب عليه انخفاض انتاجية المحطات في توليد الطاقة الكهربائية.

8 ـ رأس المال: تعد صناعة وانتاج الطاقة الكهربائية من الصناعات الكثيفة في رأس مال لما تتطلبه من انشاء المحطات وكذلك تنظيم شبكات النقل والتوزيع وغيرها، لذلك يعد توفير المخصصات المالية واحداً من العوامل المؤثرة في رفع معدلات نمو الطاقة الانتاجية للكهرباء. وتختلف تكاليف انتاج المحطات تبعاً إلى اختلاف انواعها، إذ تعد المحطات الغازية من المحطات المنخفضة التكاليف لكيلو واط عند مقارنتها مع المحطات الاخرى، إذ تتراوح ما بين (300-350) دولار في المحطات الغازية التقليدية، وترتفع إلى (375) دولار في المحطات الغازية المركبة، حتى تصل في المحطات البخارية إلى (531) دولار لكيلو واط [(1)].

(1) نسرين عواد الجصاني واخرون، المصدر السابق، ص 949.

خامساً: السيناريوهات المتوقعة لقطاع الكهرباء في محافظة النجف الاشرف 2050

إنّ تصور المواقف المستقبلية يساعد في التعرف على الحاجات في تقدير الموارد والاموال والحاجات الضرورية من الطاقة الكهربائية من اجل تحقيق الاهداف، ويكون ذلك باتباع مجموعة من السياسات والخطط، إذ نسعى من خلال هذا الاستشراف الذي نصيغه وفقاً إلى ثلاث سيناريوهات.

يفترض السيناريو الاول استمرار آليات ادارة قطاع الكهرباء الادارة السابقة نفسها في المستقبل، اي استمرار الاوضاع الحالية بمشكلاتها وتجلياتها في المستقبل حتى عام 2050، فيما يفترض السيناريو الثاني تحسين آليات ادارة قطاع الكهرباء والقدرة على تلبية احتياجات السكان من الطاقة في الوقت الحالي والمستقبل، فهو سيناريو تفاؤلي يقوم أساساً على توافر مقدمات تراجع مشكلة التمويل، واطراد قدرة الحكومة والقطاع الخاص على تمويل مشاريع الطاقة الكهربائية، وخاصة محطات التوليد من الطاقة المتجددة. أما السيناريو الثالث فإنّه يفترض تدهور قطاع الكهرباء وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان في المستقبل، اي حصول المزيد من التدهور في نشر واستخدام مصادر الطاقة الكهربائية وعدم تنويع مصادرها (الطاقة المتجددة)، اي تراجع في قدرة الحكومة والقطاع الخاص على توفير التمويل المطلوب لتوفير الطاقة الكهربائية.

السيناريو المرجعي: استمرار اليات ادارة القطاع السابقة في المستقبل.

لقد تمّ وضع عدد من الافتراضات لغرض تحليل هذا المشهد (السيناريو) وهي كالآتي:

- بقاء ارتباط محطات الطاقة الكهربائية لمحافظة النجف الاشرف بالشبكة الوطنية، أي عدم فصلها من التغذية المركزية للطاقة الكهربائية.
- بقاء الاعتماد على التخصيصات المالية المركزية الحالية في عملية تمويل الانفاق على مشاريع الطاقة الكهربائية، وعدم استحداث مصادر تمويل جديدة.
- استمرار عملية التقشف في تخصيص الانفاق الاستثماري وعدم جذب الاستثمارات الاجنبية أو تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الكهرباء.
- عدم تغير انماط الحياة المجتمعية في المحافظة والارتفاع المطرد في مستوى طلب الطاقة الكهربائية وعدم ايجاد مصادر بديلة وذات كفاءة كبيرة.

- ضعف قدرة الحكومة المركزية والمحلية في الالتزام في خطط الوصول لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- ونتيجة لتراجع قدرة الحكومة نفترض تزايد الطاقة المعروضة بمعدل 0.5 %.
- استمرار التلكؤ التشريعي بإقرار قانون خاص بالطاقة المتجددة ووضع الخطط الاستراتيجية وفق دراسات فنية واقتصادية ممكنة التطبيق.
- استمرار ضعف الاداء الحكومي والمحلي في تحقيق الاصلاحات المطلوبة ومكافحة الفساد المالي والاداري في قطاع الكهرباء.
- استمرار الاعتماد على الوقود الاحفوري من مشتقات النفط وخاصة الغاز المستورد لتشغيل اغلب محطات توليد الكهرباء في المحافظة.
- استمرار عملية الاستثمار المتواضع في تمويل وانشاء محطات الطاقة الشمسية بقدرات متواضعة دون تطوير نظام ادارة الكهرباء والتوزيع وتوسيع وتطوير الشبكة الكهربائية.
- زيادة الاستهلاك المحلي على نحو متسارع تحت ضغط الزيادة السكانية وتنامي المدن والقطاع الصناعي دون مرافقة زيادة في اعداد المحطات الكهربائية.
- استمرار الضائعات في قطاع الطاقة الكهربائية، وكذلك عدم وجود الية نظام جباية متطور.

ووفقاً إلى السيناريو المرجعي والمتمثل باستمرار آليات ادارة القطاع السابقة في المستقبل فإنّه من المتوقع عدم وضع سياسات للطاقة الكهربائية في المحافظة تتلاءم مع التغيرات المحتملة، إذ تواجه المحافظة العديد من التحديات، منها بقاء ارتباط محطاتها الطاقة الكهربائية بالشبكة الوطنية، اي عدم فصلها من التغذية المركزية للطاقة الكهربائية، والعجز الكبير في الموازنة الاتحادية، وبقاء الاعتماد على التخصيصات المالية المركزية الحالية في عملية تمويل الانفاق على مشاريع الطاقة الكهربائية، وعدم استحداث مصادر تمويل جديدة، تزيد من صعوبة معالجة النقص الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية في المحافظة.

إنّ عملية توليد الطاقة الكهربائية في المحافظة تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي،

حيث تعتمد إمداداته على حجم الانتاج النفطي والذي يتمثل في الغاز المصاحب (الناتج الثانوي لإنتاج النفط)، وإنّ اي انخفاض أو تلكؤ في انتاج النفط الخام نتيجة ضعف الطاقة الانتاجية أو لقيود اتفاقية اوبك في تحديد الطاقة الانتاجية من النفط الخام، فمن المتوقع حصول عجز في انتاج الغاز الطبيعي، مما يؤثر في دعم منظومة انتاج الطاقة الكهربائية، مما يدفع الحكومة المركزية إلى استيراد الغاز من أي جهة أخرى، هذا من جانب. ومن جانب آخر ان استمرار الافتقار إلى المنشآت الكافية لمعالجة الغاز المستخرج يؤدي إلى تفاقم مشكلة نقص امداد الطاقة الكهربائية في المحافظة.

إنّ تلبية ذروة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية من خلال الاعتماد على الغاز المستورد في تشغيل محطات الطاقة الكهربائية يزيد من تكاليف الانتاج، نتيجة ارتفاع اسعار الغاز المستورد، فعلى سبيل المثال تقدر (اسعار الغاز الايراني) بحوالي (5.1) دولار لكل وحدة حرارية بريطانية، بينما بلغت سعر التعاقد للغاز الجاف من شركة غاز البصرة حوالي (1.7) دولار لكل وحدة حرارية بريطانية عند مستويات خام برنت الحالية على سبيل المقارنة. وعلى الرغم من ذلك يعتبر أرخص من استخدام وقود يتكون من زيت الغاز والنفط الخام وزيت الوقود الثقيل والذي يُقدر حاليا بـ 200 ألف برميل/يومياً لتشغيل محطات التوليد حسب وزارة النفط العراقية.

ومن اجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز يحتاج العراق إلى استثمار أكثر من (44) مليار دولار لمدة خمس سنوات ضمن خطة تحويل الغاز إلى طاقة[1]. في حين ينتج العراق حالياً (16) ألف ميغا واط من الكهرباء وهو اقل بكثير من الحاجة المقدرة (24) ألف ميغا واط، وتصل إلى (30) ألف وقت الذروة في فصل الصيف، مما يعني تزايد نقص الامدادات من الطاقة الكهربائية في مختلف المحافظات، ومنها محافظة النجف الاشرف التي تتمتع بتزايد عدد الوافديين اليها من المحافظات الاخرى أو من الاجانب في اوقات المناسبات الدينية.

إنّ هذا النقص المتوقع في العرض من الطاقة الكهربائية خلال المدة (2021-2050) لا يمكن معالجته على المدى القصير، ويحتاج إلى موارد كبيرة، سواء للاستثمار في انتاج الغاز

---

(1) هاري استيبانيان، الطاقة الشمسية في العراق من الفجر الى الغسق، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020، ص 10

أو مشاريع الطاقة البديلة، فضلاً عن البنى التحتية المطلوبة للحالتين سواء لمنشآت انتاج ومعالجة ونقل الغاز أو تطوير الشبكة الكهربائية لاستيعاب السعات الاضافية مع بقاء استمرار اليات ادارة القطاع السابقة في المستقبل. والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي.

جدول (9-8): تقدير حجم الفجوة بين كمية الطاقة المطلوبة والمعروضة للسيناريو المرجعي في محافظة النجف الاشرف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المطلوبة	الطاقة المعروضة	فجوة الطاقة
2021	900000000	238064	899761936-
2025	1093955625	348550346	745405279-
2030	1396195394	561343818	834851576-
2035	1781938439	904049833	877888606-
2040	2274255176	1455981296	818273880-
2045	2902589949	2344872438	557717511-
2050	3704522036	3776440510	71918474

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (9-4) و(9-5)

على ضوء الافتراضات التي وضعت في السيناريو المرجعي، ومع الاخذ بنظر الاعتبار نسبة معدل النمو السكاني في المحافظة التي تعد من المعدلات المرتفعة، والمتوقع إنّ يزداد سكان المحافظة خلال العقد الحالي وصولاً إلى (2001701) نسمة في عام 2030، وتعد من النسب العالية عالمياً، لذا فإنّ ذلك يتطلب استثماراتً هائلة في قطاع الطاقة الكهربائية، تتناسب مع النمو السكاني والاقتصادي والتي من المتوقع إنّ يصل عدد سكان المحافظة في عام 2050 إلى حوالي (3392196) نسمة، إنّ هذه الزيادة يرافقها زيادة في الطلب على الكهرباء، إذ من المتوقع إنّ يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية في عام 2025 إلى (1093955625) كيلو واط مقابل طاقة كهربائية معروضة تقدر (348550346) كيلو واط، مما يترتب عليه حدوث فجوة بين الطلب والعرض على الطاقة الكهربائية في المحافظة بعجز قدره (-745405279) كيلو واط، ومن المتوقع استمرار هذا العجز ليصل في عام 2045 حوالي (-557717511) كيلو واط، مقابل طلب متزايد على الطاقة الكهربائية للعام نفسه ليصل حوالي (2902589949) كيلو واط. ومن جانبٍ آخر من المتوقع إنّ ينخفض العجز على الطاقة الكهربائية في عام 2050 في المحافظة بعد إنّ يصل مستوى الطلب إلى (3704522036) كيلو واط، مقابل عرض يصل (3776440510) كيلو واط، وبذلك من الممكن إنّ تحقق المحافظة فائض في الطاقة

الكهربائية تصل إلى حوالي (71918474) كيلو واط، نتيجة تحقيق مستوى الاستثمار في انتاج الطاقة الكهربائية.

التزم العراق بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 بتنفيذ الخطط التنموية على مستوى المحافظات، وخاصة ضمن استراتيجية الطاقة الوطنية المتكاملة 2013-2030، لتنفيذ خطط اضافة 750 ميغا واط خلال عام 2020، تماشياً مع خطط الوزارة لإنتاج الطاقة الكهربائية في اضافة 500-1000 ميغا واط من المصادر المتجددة لتشكل 20% من مزيج توليد الكهرباء بحلول عام 2030. ولهذا التوجه اسباب عديدة منها التزام العراق بتحقيق آمن الطاقة وتنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري وانبعاثات الغازات الدفيئة وسد النقص المتزايد في انتاج الكهرباء، لكن هذه الخطوات الخجولة في ظل سوء ادارة الواردات المالية وانتشار الفساد المالي والاداري في مختلف دوائر الكهرباء لا تبدو واعدة للوصول إلى المستويات المطلوبة (20%) من انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة عام 2030 في ظل النمو السكاني وارتفاع الطلب المتوقع.

الآثار والنتائج للسيناريو المرجعي

يُفضي هذا السيناريو إلى جملة من النتائج في المستقبل، سواءً بالنسبة للحكومة المركزية، أو للحكومة المحلية في محافظة النجف الاشرف، وأوضاع السكان كمستهلكين للطاقة، ويثير تساؤلات جدية بشأن السياسات التي يجب اعتمادها في مجال انتاج الطاقة الكهربائية والواجب إتباعها.

فيجب على مستوى الحكومة المركزية أو على مستوى المحافظة التي تراكمت لديها مشكلة القطاع الكهربائي، العمل على تنويع مصادر الطاقة الكهربائية، ومن خلال انشاء محطات كهربائية تعمل بالطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، وعدم الاعتماد على محطات الطاقة التي تعتمد الوقود الاحفوري في انتاج الطاقة الكهربائية. وعليه فإنه يُثار سؤال أساس، يتمثل فيما إذا كان من الأفضل للمحافظة النجف الاشرف عدم ارتباط محطات الطاقة الكهربائية للمحافظة بالشبكة الوطنية، اي فصلها من التغذية المركزية للطاقة الكهربائية وأن تعمل على استغلال التخصيصات المالية لهذا القطاع، والوفاء بمتطلبات مشروعات البنية التحتية العملاقة في قطاع الطاقة المتوقع انجازها فيها.

السيناريو التفاؤلي: تحسين آليات ادارة القطاع والقدرة على تلبية احتياجات السكان في المستقبل.

لقد تم وضع عدد من الافتراضات لغرض تحليل هذا المشهد (السيناريو) وهي كالآتي:

- فصل ارتباط محطات الطاقة الكهربائية لمحافظة النجف الاشرف بالشبكة الوطنية، اي فصلها من التغذية المركزية للطاقة الكهربائية.
- زيادة قدرة الحكومة المركزية والمحلية على تمويل الاستثمار في مشاريع الطاقة التقليدية المركبة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا تصنيعها.
- نتيجة زيادة قدرة الحكومة نفترض تزايد الطاقة المعروضة بمعدل 0.10 %.
- تغير انماط الحياة المجتمعية والارتفاع المطرد في مستوى التكنولوجيا وايجاد مصادر بديلة وذات كفاءة كبيرة.
- تشريع القوانين التي تدعم الطاقة المتجددة وتعديل اللوائح والنظم الادارية لقطاع الكهرباء في الانتاج والنقل والتوزيع.
- الاستثمار في البنى التحتية لشبكات النقل والتوزيع وتحديث نظم ادارة الطاقة الكهربائية.
- وضع نظام رقابي متطور يساعد في جباية اجور توليد الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات.
- الاستفادة من الدول الرائدة في مجال الطاقة المتجددة من خلال التعاون الدولي مع الوكالات الدولية للطاقة والمؤسسات والمنظمات المختصة.
- استمرار الالتزام الحكومة المركزية والمحلية بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- استمرار التطور التكنولوجي وتحسين كفاءة استخدام الطاقة المتجددة، والعمل على تخفيف التحديات الفنية لاستخدام الطاقة المتجددة في ما يتناسب وضع المحافظة.

إنّ الاعلان عن سياسات متفائلة وواعدة على وفق المشهد الايجابي والمتمثل بتحسين آليات ادارة القطاع والقدرة على تلبية احتياجات السكان في المستقبل، فمن المتوقع ان تعمل الحكومة المحلية على وضع سياسات لطاقة الكهربائية في المحافظة تتلاءم مع

التغيرات المحتملة فيها. وعلى الرغم من ان المحافظة تواجه العديد من التحديات في مجال الطاقة الكهربائية، إلا انها تسعى في هذا السيناريو إلى فصل ارتباط محطات الطاقة الكهربائية في المحافظة عن الشبكة الوطنية، وكذلك زيادة قدرة الحكومة المركزية والمحلية على تمويل الاستثمار في مشاريع الطاقة التقليدية المركّبة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا تصنيعها، إذ تمثل الطاقة المتجددة حصة متزايدة من مزيج الطاقة المستقبلي في المحافظة؛ ومن المتوقع ان تنمو حصتها في مزيج الطاقة المستهلكة وتنوع مصادرها خاصة مع تغير انماط الحياة المجتمعية المستهلكين، وأن يتحقق ذلك إذا ما التزمت الحكومة المحلية ببنود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 للوصول إلى تنوع مصادر الطاقة والتقليل من الاعتماد على الوقود الاحفوري إلى مزيج من الطاقة النظيفة والمستدامة تساهم في حل مشكلة نقص الطاقة في قطاع الكهرباء بنسبة 20– 30 % بحلول عام 2030. ويعد هذا السيناريو متفائلاً جداً، وذلك لأنه يتطلب مقومات عديدة واستثمارات هائلة في البنى التحتية وتذليل كافة التحديات المالية والتشريعية والفنية.

في ضوء الافتراضات في هذا المشهد فإنّ الحكومة المحلية سوف تسعى إلى انشاء محطات توليد طاقة كهربائية تعمل بالطاقة الشمسية, من خلال الاستفادة من الموقع الجغرافي للمحافظة, إذ تقع بين خطي الطول (42.50 – 44.44) شرقاً وخطي العرض (29.50 – 32.21) شمالاً، لذا فهي تقع ضمن الحزام الشمسي العالمي والذي يمتد في الصحراء الغربية الجنوبية من العراق تمنحها هذه الميزة القدرة على انتاج طاقة تعادل 30 مليون طن من مكافئ النفط سنوياً لكل 100 كيلو متر مربع، وانتاج 3,4 مليار كيلوواط في السنة لكل 10 كيلو متر مربع منها، وكذلك تمتاز بطول بمدة الاشعاع الشمسي فتتراوح بين 2800 إلى 3000 ساعة إشعاع في السنة والتي تكافئ من 7- 6.5 كيلو واط في الساعة/متر مربع لليوم الواحد، مما يجعل موقع محافظة النجف مناسباً جداً لبناء هذه المحطات[1].

ومن جانبٍ آخر، فإنّ الحكومة المركزية سوف تسعى إلى زيادة انتاجها من الغاز لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2025، وفي ظل التطور المستمر في تكنولوجيا الطاقة والمتجددة وتكاليف الطاقة الشمسية الحالية، سوف يسمح التوجه الثنائي نحو اعتماد الغاز المحلي في محطات التوليد وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة من خلال عقود

(1) هاري استيبانيان، المصدر السابق، ص 9.

التي وقعها الحكومة المركزية خلال عام 2021 مع شركات صينية بأنشاء محطات طاقة شمسية بسعة 2000 ميغاواط تُنفذ المرحلة اولى منه بسعة 750 ميغاواط، وكذلك توقيع اتفاقية استراتيجية مع شركة ابو ظبي لطاقة المستقبل لتطوير مشاريع طاقة شمسية كهروضوئية بقدرة انتاجية اجمالية تصل كحد ادنى إلى 2000 ميغاواط. وغيرها من التعاقدات التي تم عقدها[1]. إن مثل هذه التعاقدات في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العراق من المتوقع ان تنعكس وبشكل ايجابي في تحسن انتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة نتيجة لما تتمتع به المحافظة في العديد من المزايا في مجال الطاقة المتجددة. ومن خلال هذه التوليفة التكاملية لإنتاج الطاقة الكهربائية من الغاز والطاقة المتجددة يمكن المحافظة على الطريق الصحيح للوصول إلى مزيج طاقة آمن في المستقبل. وعلى الرغم من سعي الحكومة المركزية والحكومة المحلية وفقاً لهذا السيناريو، إلا ان فجوة الطاقة الكهربائية يمكن السيطرة عليها وتقليصها، كما في الجدول الآتي.

جدول (9-9): تقدير حجم الفجوة بين كمية الطاقة المطلوبة والمعروضة للسيناريو التفاؤلي في محافظة النجف الاشرف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المطلوبة	الطاقة المعروضة	فجوة الطاقة
2021	900000000	476129153	423870847-
2025	1093955625	697100693	396854932-
2030	1396195394	1122687637	273507757-
2035	1781938439	1808099666	26161227
2040	2274255176	2911962593	637707417
2045	2902589949	4689744876	1787154927
2050	3704522036	7552881021	3848358985

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدولين (9-4) و(9-5)

وعلى ضوء الافتراضات التي وضعت في السيناريو التفاؤلي, مع الاخذ بنظر الاعتبار نسبة معدل النمو السكاني في المحافظة التي تعد من المعدلات المرتفعة, من المتوقع ان يزداد

(1) https://www.independentarabia.com

الطلب على الطاقة الكهربائية في عام 2025 إلى (1093955625) كيلو واط مقابل طاقة كهربائية معروضة تقدر (697100693) كيلوا واط, مما يترتب عليه حدوث فجوة بين الطلب والعرض على الطاقة الكهربائية في المحافظة بعجز قدره (-396854932) كيلو واط, ومن المتوقع وفقاً إلى هذا السيناريو تحقيق فائض في انتاج الطاقة الكهربائية في عام 2035 ليصل حوالي(26161227) كيلو واط، إذا ما استمرت الحكومة المركزية والمحلية بتطبيق سياسات الاستثمار والاعتماد على تنويع مصادر انتاج الطاقة الكهربائية ومنها الطاقة المتجددة. وفي المقابل فعلى الرغم من تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية خلال المدة (2040-2050)، إلا ان من المتوقع تحقيق فائض في انتاج الطاقة الكهربائية يصل في عام 2050 حوالي (3848358985) كيلو واط، اي من الممكن ان تحقق المحافظة فائضاً في الطاقة الكهربائية على الرغم من تزايد الطلب نتيجة تحقيق مستوى الاستثمار المطلوب في انتاج الطاقة الكهربائية.

الآثار والنتائج للسيناريو التفاؤلي

يؤدي هذا السيناريو إلى جملة من النتائج في المستقبل، سواءً بالنسبة للحكومة المركزية، أو المحلية في محافظة النجف الاشرف، وأوضاع السكان بشكل عام في مجال انتاج الطاقة، من خلال اتباع سياسات يتم اعتمادها في مجال انتاج الطاقة الكهربائية.

فعلى مستوى الحكومة المركزية أو على مستوى المحافظة اللتين سوف تسعيان إلى تقليص فجوة نقص انتاج الطاقة الكهربائية، فسوف يسمح التوجه الثنائي نحو اعتماد الغاز المحلي في محطات التوليد وزيادة الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة إلى تنويع مصادر الطاقة الكهربائية، ومن خلال العمل على انشاء محطات كهربائية، تعمل بالطاقة المتجددة كطاقة الشمسية وعدم الاعتماد بشكل كامل على محطات الطاقة التي تعتمد الوقود الاحفوري في انتاج الطاقة الكهربائية، من خلال استثمار التخصيصات المالية لهذا القطاع، والوفاء بمتطلبات مشروعات البنية التحتية العملاقة. وستعني هذه الزيادة في في انتاج الطاقة الكهربائية إلى زيادة في قدرة الحكومة المحلية على تطوير القطاعات الاقتصادية من خلال تشغيل مختلف المنشآت والمعامل الصناعية وكذلك العمل على زيادة الإنفاق وتمويل مشروعات البنية التحتية.

السيناريو التشاؤمي: تدهور القطاع وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان في المستقبل.

لقد تمّ وضع عدد من الافتراضات لغرض تحليل هذا المشهد (السيناريو) وهي كالآتي:

- استمرار ارتباط محطات الطاقة الكهربائية لمحافظة النجف الاشرف بالشبكة الوطنية، اي عدم فصلها، والاعتماد بشكل كبير على التغذية المركزية للطاقة الكهربائية.
- تراجع قدرة الحكومة المركزية والمحلية على تمويل عملية الاستثمار في قطاع الكهرباء، والاعتماد على المحطات التقليدية القديمة في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.
- نتيجة تراجع قدرة الحكومة، نفترض تزايد الطاقة المعروضة بمعدل0.25 %.
- استمرار التزايد المتسارع في اعداد السكان في المحافظة، بما يفوق المعدلات العالمية للسكان.
- استمرار عدم تغير انماط الحياة المجتمعية والارتفاع المطرد في مستوى استهلاك الطاقة الكهربائية.
- ارتفاع نسبة الدعم الحكومي للوقود الاحفوري، وعدم وجود نظام رقابي في جباية اجور الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات.
- تنامي الاستهلاك المحلي غير العقلاني للطاقة الكهربائي، مما يزيد من الطلب على الوقود الاحفوري نتيجة الاعتماد عليه في تشغيل محطات التوليد.
- عدم تبنّي تقنيات الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح في المحافظة، وعدم وجود استثمارات حقيقة في التكنولوجيا المتجددة، سواءً على مستوى التصنيع أو التجميع.
- عدم تشريع القوانين الخاصة بدعم الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى غياب السياسة الواقعية التي تتناسب مع الهدف للطاقة المتجددة في المحافظة.
- التراجع الكبير في الالتزام الحكومي والمحلي بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030.
- تعثّر عمليات الاصلاح الاقتصادي في قطاع الكهرباء، وتفشّي ظاهرة الفساد المالي والاداري في هذا القطاع.

ووفقاً إلى السيناريو التشاؤمي والمتمثل بتدهور قطاع الكهرباء وعدم القدرة على تلبية احتياجات السكان في المستقبل، فمن المتوقع ان تعمل السياسات الخاطئة في هذا القطاع على تدهوره بشكل كبير، إذ من المتوقع ان تواجه المحافظة نقصاً في التمويل المالي واستمرار ارتباط الطاقة الكهربائية للمحافظة بالشبكة الوطنية، وكذلك التلكؤ الكبير في التشريعات المتعلقة بتنظيم الطاقة المتجددة وعدم الاستقرار السياسي ومن ثم تلكؤ كبير في الاصلاحات المطلوبة في قطاع الكهرباء والتي تشمل العديد من الجوانب المهمة ابتداءً من تشجيع القطاع الخاص وإصلاح التعرفة الكمركية وتطوير الشبكة الكهربائية وتوسيعها. ان هذا الوضع الهش سوف يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين الاجانب في الاستثمار في المحافظة.

ان مثل هذه الظروف سوف تدفع الحكومة المركزية والمحلية إلى العودة إلى الخطط السابقة ومنها التركيز على الاستثمار في مشاريع الغاز ومنشآتها، وذلك بناءً على هدف الحكومة في حلّ مشكلة نقص الامدادات من الطاقة الكهربائية في ظل النمو السكاني وارتفاع الطلب المستمر الذي يتزايد بمعدلات كبيرة تفوق المعروض منها، إذ ان هنالك العديد من العوامل تدفع باتجاه زيادة الاستثمار في الغاز، منها ان اغلب انواع محطات التوليد في العراق وخاصة في محافظة النجف تعمل بالغاز وبكفاءة عالية، إلا انه من المتوقع، وبسبب عدم قدرة هذا القطاع على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع حجم الدعم الحكومي المقدم سواءً لإمدادات الوقود المحلي والمستورد أو تكاليف الصيانة للمحطات وشبكات التوزيع، أن تكون هناك وجود فجوة متزايدة في الانتاج، فلابد من الاتجاه نحو حلول أكثر عملية وفاعلية تستطيع من خلالها الحكومة المحلية من زيادة الانتاج إلى ما يقارب ضعف الانتاج الحالي بحلول عام 2050، ومن هذه الحلول الاتجاه نحو زيادة استخدام الوقود الاحفوري في توليد الكهرباء لسد النقص الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية والابتعاد عن مصادر الطاقة المتجددة أو التنوع في مصادر توليد الطاقة الكهربائية، على الرغم من هدف الاستراتيجية الوطنية للطاقة من الاستثمار في قطاع الكهرباء هو نشر واستخدام الطاقات المتجددة من اجل سد العجز الكبير والمتنامي في انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق مشاريع الطاقة الشمسية التي تتمتع المحافظة بتوفر مواردها عن بقية المصادر المتجددة الاخرى، في ظل الانخفاض المتوقع في الواردات المالية للحكومة المحلية والتي تكون مرتبطة بتخصيصاتها المالية عن طريق الحكومة المركزية, وبذلك سيكون من الصعوبة تمويل استثمارات كبيرة وبقدرات عالية تنتج أكثر من 100000000 كيلو واط ساعة في الوقت القريب لسد النقص الحالي المتزايد،

أو أكثر من 7552881021 كيلو واط ساعة من الطاقة الكهربائية بحلول عام 2050، في ظل عدم جود بنى تحتية تستوعب السعات الجديدة لهذا النوع من الطاقة، إذ ان عملية تحديث وتطوير النظام الكهربائي وتوسعة وتحديث شبكات التوزيع تتطلب استثمارات كبيرة جداً لا يمكن توفّرها في مثل هذه المعطيات. هذا بالإضافة إلى تكاليف الاستثمار الاولي لمشاريع الطاقة المتجددة، فضلاً عن العديد من التحديات التشريعية والفنية والاجتماعية والاصلاحات الادارية في ادارة قطاع الكهرباء الاخرى التي سبق ذكرها. وتظهر حجم الفجوة في انتاج الطاقة الكهربائية وفقاً لهذا السيناريو في الجدول الآتي.

جدول (9-10): تقدير حجم الفجوة بين كمية الطاقة المطلوبة والمعروضة للسيناريو التشاؤمي في محافظة النجف الاشرف للمدة 2021-2050/كيلو واط ساعة

السنة	الطاقة المطلوبة	الطاقة المعروضة	فجوة الطاقة
2021	900000000	476129153	423870847-
2025	1093955625	488032381	605923244-
2030	1396195394	500233190	895962204-
2035	1781938439	512739019	1269199420-
2040	2274255176	525557494	1748697682-
2045	2902589949	538696431	2363893518-
2050	3704522036	552163841	3152358195-

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدولين (9-4) و(9-5)

وعلى ضوء الافتراضات التي وُضعت في السيناريو التشاؤمي، يتطلب من الحكومة المركزية والمحلية استثمارات هائلة في قطاع الطاقة الكهربائية، تتناسب مع معدل النمو السكاني والاقتصادي، ومع زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية، إذ من المتوقع ان يزداد الطلب على الطاقة الكهربائية في عام 2025 إلى (1093955625) كيلو واط مقابل طاقة كهربائية معروضة تقدر (488032381) كيلوا واط، مما يترتب عليه حدوث فجوة بين الطلب والعرض على الطاقة الكهربائية في المحافظة بعجز قدره (-605923244) كيلو واط، ومن المتوقع استمرار هذا العجز ليصل في عام 2045 إلى حوالي (-2363893518) كيلو واط مقابل طلب متزايد على الطاقة الكهربائية للعام نفسه ليصل حوالي (2902589949) كيلو واط. ومن جانب اخر من المتوقع ان يستمر العجز في انتاج الطاقة الكهربائية حتى عام 2050 في المحافظة بعد ان يصل مستوى الطلب إلى (3704522036) كيلو واط، مقابل عرض يصل (552163841)

كيلو واط، اي ان هنالك عجز في انتاج الطاقة الكهربائية يصل إلى حوالي (-3152358195) كيلو واط، نتيجة عدم تحقيق مستوى الاستثمار المطلوب في انتاج الطاقة الكهربائية.

الآثار والنتائج للسيناريو التشاؤمي

وفيما يتصل بهذا السيناريو فإنّ قيود الموازنة العامة وضعف التخصيصات المالية ستعمل على تهميش خيارات التنويع لمصادر انتاج الطاقة الكهربائية، وتقليص الاستثمارات الموجهة لبرامج الطاقة النظيفة والمتجددة، وستهمل الحكومتان المركزية والمحلية خطط التطوير المطلوبة وخاصة في مجال الطاقة المتجددة خلال سنوات السيناريو. على الرغم من تحقيق تطورات تقنية سريعة في مجال الطاقات المتجددة عالمياً، واحتمال إنّ تأثر ذلك بتقليص تكلفة تلك الطاقات عن مستواها الحالي غير المنافس للنفط سوف يجعلها بديلاً مناسباً للنفط والغاز في مجال توليد الكهرباء على مختلف القطاعات.

سادساً: الامكانات المتاحة التي تساعد في الاستجابة للتحديات

- ان محافظة النجف الاشرف تمتلك امكانيات الطاقة المتجددة وخاصة الشمسية والرياح التي من الممكن استثمارها في مجال انتاج الكهرباء والتي تكون طاقة مكملة للمحطات التي تعتمد على الوقود الاحفوري، لاسيما في المناطق الريفية والصحراوية والتي تساعد في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المحافظة. ومن جانب اخر ان تحول تكنولوجيا توليد الطاقة من المصادر التقليدية إلى التوليد المشترك أو التكنولوجية الهجينة يساعد على تخفيض انبعاثات الكربون، خاصة إذا ما تم استخدام التكنولوجيا التقليدية والطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء فسوف يؤدي إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة (40 %) بالمقارنة مع الطرق التقليدية[1].
- العمل على فصل ارتباط محطات الطاقة الكهربائية لمحافظة النجف الاشرف عن الشبكة الوطنية، اي فصلها من التغذية المركزية للطاقة الكهربائية.
- ان استمرار عدم وجود استراتيجية واضحة وخطط مستقبلية رصينة في المحافظة،

(1) خالد عبد الله السلال، الانبعاثات الكربونية من المباني...التحديات والحلول، في تكنولوجيا ومستقبل الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2013، ص 388.

فضلاً عن استمرار الفساد المالي والاداري الذي سيرافق مشاريع تطوير وصيانة قطاع الكهرباء سيساعد في صعوبة الاستجابة للإمكانات المتاحة في تجاوز التحديات، لذلك من الضروري وضع ورسم سياسة واضحة للطاقة الكهربائية تعالج مجمل التحديات في هذا القطاع.

- التشجيع والعمل على زيادة الوعي وتغير انماط الحياة المجتمعية والارتفاع المطرد في مستوى التكنولوجيا وايجاد مصادر بديلة وذات كفاءة كبيرة.
- امكانية تحويل اغلب المحطات العاملة في محافظة النجف الاشرف من محطات تعمل بالغاز الطبيعي إلى محطات الدورة المركبة، بدلاً عن الدورة البسيطة من اجل زيادة القدرة التوليدية.
- تشريع القوانين الخاصة بالطاقة المتجددة، وكذلك القوانين التي تسهم في اشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية.
- الحد من استيراد الاجهزة الكهربائية ذات الاستهلاك العالي للطاقة الكهربائية، من خلال وضع ضوابط ورقابة على مختلف الاجهزة المنزلية والصناعية والمستوردة، بحيث تكون ذات كفاءة عالية واقتصادية في استهلاك الطاقة الكهربائية.
- توعية المجتمع على استخدام الاساليب الحديثة في تجهيز الطاقة الكهربائية والمتمثلة في اطفاء المشاريع أو المنازل بعد المغادرة منها.
- امكانية وضع آلية جديد في عملية بناء المدن، من خلال وضع قوانين للبناء تتماشى مع المواصفات العالمية، وكذلك حثّ اصحاب المجمعات والوحدات السكنية ان تكون هذه المجمعات معززة بعملية العزل الحراري من اجل ترشيد استهلاك الطاقة.

سابعاً: المشروع المقترح لإنشاء محطة ضخمة تعمل بالطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة الكهربائية

تقع محافظة النجف وسط العراق في الجزء الجنوبي الغربي من العاصمة العراقية بغداد وتبتعد مسافة 161 كيلومتر عنها وبمساحة اجمالية تقدر بحوالي 28824 كيلومترا مربعا؛ إذ تقع بين خطي الطول (42.50 – 44.44) شرقا وخطي العرض (29.50 – 32.21) شمالا. لذا

فهي تقع ضمن الحزام الشمسي العالمي الذي يمتد في الصحراء الغربية الجنوبية من العراق. إذ تمنحها هذه الميزة القدرة على انتاج طاقة تعادل 30 مليون طن من مكافئ النفط سنوياً لكل 100 كيلو متر مربع، وانتاج 3،4 مليار كيلوواط في السنة لكل 10 كيلو متر مربع منها، وكذلك تمتاز بطول بمدة الاشعاع الشمسي، فتتراوح بين 2800 إلى 3000 ساعة في السنة والتي تكافئ من 7- 6.5 كيلو واط في الساعة/متر مربع لليوم الواحد، مما يجعل موقع محافظة النجف مناسباً جداً لبناء المحطة المقترحة[1].

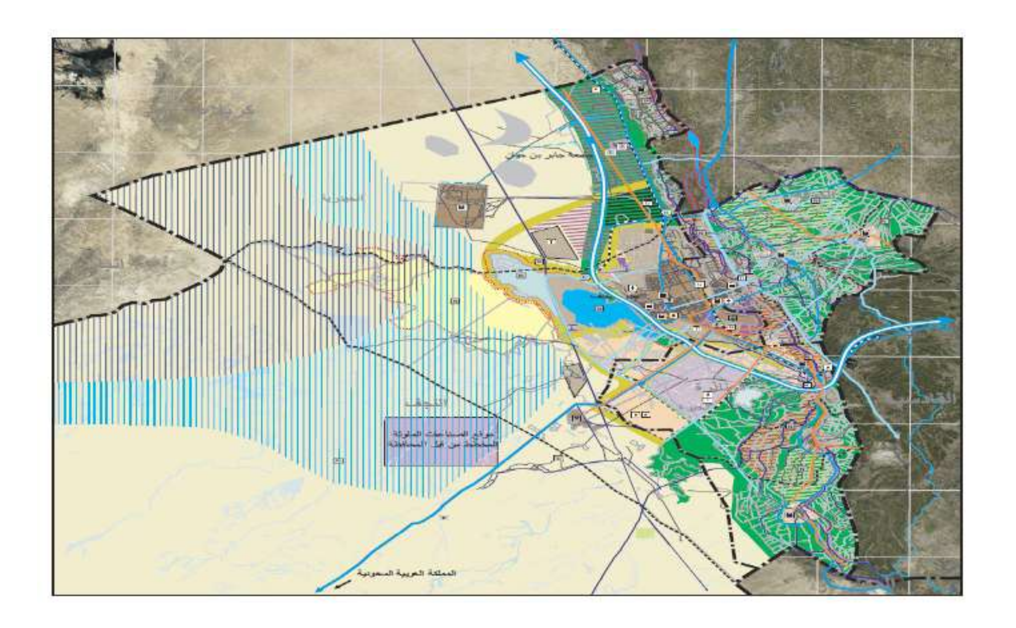
ولغرض تحديد أو رسم موقع مشروع محطة طاقة كهربائية تعمل بالألواح الشمسية في محافظة النجف الأشرف، فقد تم طرح العديد من المواقع المقترحة من قبل الحكومة المحلية في المحافظة بالتعاون مع وزارة الكهرباء لاستحصال الموافقات الرسمية بتخصيص مساحة أو موقع لغرض انشاء المشروع[2]. وقد تم تحديد موقع في منطقة الحيدرية والتي تقع ضمن الحدود الادارية لمحافظة النجف الاشرف، وهذا الموقع يبعد تقريباً خمسة كيلو متر عن الخط الناقل الرئيسي (حيدرية-نجف) وتقع جنوب غرب المدينة. وقامت هيئة استثمار محافظة النجف الأشرف وضمن الخارطة الاستثمارية للعراق المنشورة عام 2019 بطرح فرصة استثمارية باقتراح الموقع المبين بالشكل (9-7) لمحطة انتاج الطاقة الكهروضوئية وبمساحة 1807 دونم[3].

(1) هاري استيبانيان، المصدر السابق، ص 9

(2) مقابلة خاصة مع السيد مستشار محافظ النجف الأشرف لشؤون الطاقة والآتصالآت الدكتور سلام مهدي عزوز.

(3) اعلنت هيئة استثمار النجف الأشرف عن فرصة استثمارية لإنشاء محطة لانتاج الطاقة الكهربائية، باستخدام الألواح الشمسية بموجب كتابها المرقم 1247 في 2020/8/26 في القطعة الرقمة (القطعة 1) مقاطعة (1 الشبكة المنطقة الملوثة).

شكل (9-7): الموقع المقترح لمحطة توليد الكهروضوئية في محافظة النجف الأشرف من قبل هيئة الاستثمار



المصدر: هيئة استثمار محافظة النجف الأشرف، قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين، بيانات غير منشورة، 2020.

ويعد هذا من المواقع الناجحة والمناسبة جغرافياً للخلايا الشمسية لمحطة توليد الطاقة الكهربائية المقترحة، من حيث كثافة الاشعاع الشمسي وخطوط الطول العرض والارتفاع فوق مستوى سطح البحر، فلقوة الاشعاع الشمسي في هذ الموقع الأثر الرئيس في تحديد موقع إنشاء محطة شمسية.

وكما ذكرنا سابقاً فإنّ كمية الطاقة الكهروضوئية المتولدة بشكل يومي في محافظة النجف الأشرف تصل تقريباً 7- 6.5 كيلو واط في الساعة لكل متر مربع، مع الأخذ بعين الاهتمام العوامل المؤثرة في تزايد أو نقصان تلك الكمية. وبالاعتماد على تلك المعطيات يتوجّب استخدام الألواح الشمسية المناسبة لتوليد الطاقة الكهروضوئية المطلوبة، إذ ان استخدام محطات تعمل بالطاقة المتجددة وخاصة الشمسية إلى جانب محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الاحفوري سوف يساعد على تقليص حجم الفجوة بين الطلب والعرض على الطاقة الكهربائية، وتكون هذه المحطات محطات مكملة للمحطات الاخرى.

قائمة المصادر

1 ـ بيانات المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط، مديرية توزيع كهرباء النجف الاشرف 2015-2021.

2 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2017، 2018-2020.

3 ـ خالد عبد الله السلال، الانبعاثات الكربونية من المباني...التحديات والحلول، في تكنولوجيا ومستقبل الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2013.

4 ـ عبد العالي أمجد صباح واحمد جخيور، مستقبل قطاع الطاقة في العراق في ظل استراتيجية الطاقة للمدة 2012-2030، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، المجلد 15، العدد3، 2018.

5 ـ هيئة استثمار النجف الأشرف، كتابها المرقم 1247 في 2020/8/26، اعلان عن فرصة استثمارية لإنشاء محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية، باستخدام الألواح الشمسية بموجب في القطعة الرقمة (القطعة 1) مقاطعة (1 الشبكة المنطقة الملوثة).

6 ـ = = =، قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين، بيانات غير منشورة، 2020.

7 ـ مقابلة خاصة مع السيد مستشار محافظ النجف الأشرف لشؤون الطاقة والاتصالات الدكتور سلام مهدي عزوز.

8 ـ نسرين عواد الجصاني واخرون، أثر العوامل الجغرافية في انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية في محافظة النجف الاشرف، مجلة كلية التربية جامعة واسط، 2019.

9 ـ هاري استيبانيان، الطاقة الشمسية في العراق من الفجر إلى الغسق، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020.

10 ـ وزارة الكهرباء، التقرير الإحصائي السنوي 2018، 2021، مركز المعلوماتية، قسم الإحصاء.

11 ـ https://www.independentarabia.com

القسم العاشر

قطاع النقل في النجف الاشرف

أ.م.د. إبراهيم جاسم جبار الياسري

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

أولاً: واقع قطاع النقل في محافظة النجف الاشرف

يُعد قطاع النقل من القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي في البلد، وتُعدّ الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني بأنشطته المختلفة، لما يوفره من تأمين حركة نقل الركاب والسلع على المستويين المحلي والدولي، ويمارس دوراً مهماً في دفع حركة الاقتصاد من خلال تقديم خدمات النقل للقطاعات الإنتاجية والخدمية، على اعتبار ان انشاء منظومة النقل وتطويرها يجب ان يكون سابقة لأية تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية، كونها العنصر المحفّز لها. وتقوّض شبكة النقل الضعيفة في محافظة النجف، الاتصالات بين المناطق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية المحتملة بينها. ويشكّل تخلف البنية الأساسية للنقل وشبكة الطرق تشكل عقبة أمام حركة الركّاب والسلع والتجارة، وتعوق حركة الافراد من الوصول إلى المؤسسات وأماكن العمل في الوقت المحدد، كما ان زيادة معدلات نمو السكان في المحافظة وما رافقه من زيادة عدد المركبات أدى إلى زيادة الطلب على خدمات النقل المختلفة، وفي الوقت نفسه زيادة الضغط على شبكة الطرق، مما أدى إلى إحداث تلفٍ في اغلب الطرق الرئيسة والثانوية.

ومع قلّة التخصيصات المالية وارتفاع تكلفة تطوير خدمات النقل، اقتصر عمل الجهات المسؤولة على صيانة تلك الطرق بطرق متواضعة، لا تتناسب مع مكانة المحافظة، ومدّ القليل منها. الامر الذي يتطلب وقفة جادة لتنمية قطاع النقل في المحافظة بشكل يلبي احتياجاتها ويعالج المشكلات التي يعاني منها قطاع النقل من خلال تبني سياسات تسهم في إيجاد

استراتيجية لمعالجة مشكلة النقل الحضري في المحافظة واستحداث منظومة النقل المستدام للتخفيف من حدة الازدحامات والاختناقات المرورية.

يبلغ عدد سكان النجف ما يقارب (1,510,338) نسمة حسب اسقاطات عام (2019) وهي سادس المدن العراقية من حيث عدد السكان بعد بغداد والموصل والبصرة والناصرية وبابل، يعيش 71 % منهم في الحضر، والبقية 29 % في الريف[1]. كما تبلغ مساحة هذه المحافظة حوالي 28824 كم2 وتشكل 6.6 % من مساحة العراق. كما ان في المحافظة اربعة اقضية هي النجف، الكوفة، المناذرة، والمشخاب، كما تضم اثنا عشر ناحية تتبع هذه الاقضية[2]. وتميزت هذه المحافظة بأهميتها الدينية الكبيرة لكونها تضم مرقد الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، ولكونها مركزاً للحوزة العلمية في العراق، بالإضافة لذلك وجود مراقد عدد من الانبياء والصالحين فيها، كأنبياء الله صالح وهود عليهما السلام، وتم اختيارها عاصمة الثقافة الاسلامية في عام (2012). ووفقاً لهذه الاهمية التي تتمتع بها محافظة النجف الاشرف اتسمت المحافظة بالتغيير السكاني الذي كان من أسباب ارتفاعه تيارات الهجرة المتزايدة والمختلفة، فهي تميزت بعمرها الاستيطاني الطويل. فضلاً عن كثرة الزائرين الذين يترددون على هذه المحافظة لغرض السياحة الدينية. لقد أسهمت هذه المكانة الدينية لمحافظة النجف الاشرف في زيادة جذب الزائرين وجعلتها تستقبل مئات الالاف والملايين من الزائرين. كل هذه المقومات ساعدت في زيادة الطلب على خدمات النقل في المحافظة، ولعل الخصائص الجغرافية والسكانية لمحافظة النجف الاشرف تجعلها من المحافظات التي لا بد ان تضيف لمسة واضحة للنقل بشكل عام. لذلك سوف نتطرق إلى اهم أنشطة النقل في المحافظة ومن جملتها:

1 ـ المرائب

يتسم قطاع النقل في محافظة النجف الاشرف بوجود أربعة مرائب رئيسة والتي تحتوي على 77 خط لنقل الركاب، تعمل على نقل حركة الافراد والسلع من مكان لآخر، وربط المحافظة بالمحافظات المجاورة والاقضية التابعة بها. والجدول الآتي يوضح عدد الخطوط والمركبات المسجلة.

---

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018-2019، ص53.

(2) المجموعة الاحصائية السنوية، 2018-2019، ص5.

جدول (10-1): اعداد المراب والخطوط والمركبات في محافظة النجف الاشرف لعام 2020

اسم المراب	عدد الخطوط	عدد المركبات المسجلة
المرآب الشمالي	14	4901
المرآب الداخلي	28	14539
مرآب الكوفة	18	2327
المرآب الجنوبي	17	6531
المجموع	77	28298

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات قسم النقل في محافظة النجف الاشرف.

2 ـ شبكة الطرق

يعتمد النقل بشكل رئيس في محافظة النجف الاشرف على شبكة الطرق البرية، وهذا ينطبق على جميع أنواع النقل الداخلي، سواء أكان للأفراد ام لنقل السلع والخدمات. ويستخدم المختصون في تخطيط الطرق البرية أسس ومعايير مختلفة في تصنيفها، وفي الغالب يتم اعتماد التصنيف على أساس احتساب ممرات الطرق بالنظر لحركة المرور ومدى حجمها واهميتها الاقتصادية. وبهدف معرفة الأثر الحالي والمستقبلي لشبكة الطرق في محافظة النجف تم الاستعانة بتلك التصنيفات الخاصة بأطوال الطرق وانواعها.

وتتكون البنية التحتية الأساسية للنقل في المحافظة حالياً من شبكة الطرق الرئيسة والطرق الثانوية والطرق الريفية والطرق الزراعية واخرى ترابية؛ إذ تمتلك محافظة النجف ثلاث طرق رئيسة هي طريق نجف-كربلاء وطريق نجف-ديوانية وطريق الكوفة-بابل وبالإجمال يبلغ الطول (314.522) كم[1]، ويخترق بعضها مركز المدينة كطريق كربلاء نجف الذي يقسم مدينة النجف على قسمين شرقي وغربي. ولهذه الطرق أثر مهم في تنمية المحافظة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ إذ انها تعد الشريان الرئيس المغذي لها بكافة الفعاليات الاقتصادية المتنوعة التي تسهم في ازدهار التبادل التجاري بينها وبين بقية محافظات العراق، وتعمل على رفع مستوى الخدمات وتنميتها بصورة متوازنة، ويمكن بواسطة هذه الطرق استثمار الامكانات المتواجدة في كل منطقة جغرافية تابعة للمحافظة.

أما الطرق الثانوية وتسمى بالفرعية وهي الطرق التي تربط مراكز الاقضية والنواحي داخل

(1) وزارة الإسكان والأعمار، مديرية طرق وجسور محافظة النجف، الشعبة الفنية.

المحافظة الواحدة أو تربط اجزاء المحافظة إلى جانب ربطها ببقية المحافظات وبالطرق الرئيسة، ويبلغ عدد الطرق الثانوية في المحافظة (18) طريقاً، ويبلغ مجموع اطوالها (2130) كم، وهي موزعة على اتجاهات المحافظة جميعاً؛ إذ لا توجد منطقة لم يدخل فيها طريق ثانوي، بوصفها حلقة وصل بين الطريق الرئيسة والطريق الريفية.

وتأتي الطرق الريفية في المرتبة الثالثة من اصناف الطرق البرية في المحافظة، وهي تقوم بوظيفة ربط القرى بالمدن وربط القرى بعضها بالبعض الآخر، كما انها عادةً تنتهي إلى الطرق الرئيسة والثانوية، وبذلك فإنّ مواصفاتها الهندسية والفنية تختلف تماماً عن مواصفات الانواع السابقة، وتمتاز بمواكبتها للتضاريس الارضية الموجودة في المنطقة وبقلة المنافذ فيها لأنها عبارة عن مسالك ضيقة معبدة بطبقة واحدة، الامر الذي يجعلها كثيرة التعرض لعمليات الخسف والتشققات والحفر، بسبب تأثير اثقال المركبات وتأثير المياه السطحية والجوفية.

وهناك نوعين آخرين من الطرق هما الطرق الزراعية والطرق الترابية والتي تفتقر إلى كافة الخدمات والمنافذ والجسور. ويوضّح الجدول الآتي شبكة الطرق واطوالها في محافظة النجف الاشرف.

جدول (10-2): شبكة الطرق واطوالها في محافظة النجف الاشرف لعام 2018

النوع	العدد	الطول/كم
الطرق الرئيسة	3	314.522
الطرق الثانوية	18	2130
الطرق الريفية	68	323.68
الطرق الزراعية	3	31.3
الطرق الترابية	188	1427.1

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات في وزارة الإسكان والأعمار، مديرية طرق وجسور محافظة النجف، الشعبة الفنية.

3- مطار النجف الاشرف الدولي

يشكّل مطار النجف الاشرف مركزاً مهماً في منظومة النقل في المحافظة، من حيث تدفق الركاب والبضائع، فهو يستقبل ملايين الزوار من مختلف بقاع العالم ويلبي حاجة المحافظة والمحافظات المجاورة من نقل المسافرين والبضائع، ويعد المطار مفصلاً مهماً من مفاصل

قطاع النقل في العراق بشكل عام وفي محافظة النجف الاشرف بشكل خاص، فهو مرفق في غاية الاهمية نظراً للخدمات التي يقدمها هذا القطاع للمجتمع، ولما له من دور في تطوير البنى التحتية والاسهام في توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل واضفاء مظهر حضاري للمحافظة والاسهام في تحسين مستوى المعيشة.

يقع مطار النجف الأشرف الدولي جنوب شرق مدينة النجف الأشرف على بعد 6 كم، إضافة إلى قرب المطار من مدينة الكوفة التي لها أهمية دينية وتاريخية كبيرة. ويتكون المطار من مدرج إسفلتي (بقياس 3000م × 45م) مع أكتاف من الجانبيين (7.5م) وهو قادر على استيعاب الطائرات نوع C,D وقابلية توسيعه محدودة من حيث الطول لعدم وجود مسافة في المطار، وساحتان متلاصقتان لوقوف الطائرات تستوعب 15 طائرة، وبناية مسافرين كبيرة، تم توسيعها لاستيعاب أكبر عدد من المسافرين القادمين والمغادرين، بالإضافة إلى ملحقاته من برج مراقبة ومحطة وقود وصالة (vip). والجدول (10-3) يوضح حركة الطائرات المغادرة والهابطة وعدد المسافرين في النقل الدولي.

جدول (10-3): عدد الرحلات الدولية وحركة المسافرين للمدة 2017-2020

السنة	اجمالي الرحلات الدولية	عدد الرحلات الدولية من مطار النجف	نسبة اسهام مطار النجف من اجمالي الرحلات الدولية %	اجمالي عدد المسافرين	عدد المسافرين من مطار النجف	نسبة اسهام مطار النجف من اجمالي المسافرين %
2017	69642	24654	35.4	7953447	3141482	39.5
2018	71148	22469	31.6	7759469	2769537	35.7
2019	75859	17990	23.7	7711433	1978790	25.7
2020	43367	2712	6.3	1700591	267527	15.7
2021	---	4018	---	---	740506	---

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الاحصائيات الرئيسة لنشاط النقل الجوي العراقي في القطاع الحكومي والعام لسنوات مختلفة.

نلحظ من الجدول أعلاه ان مطار النجف الاشرف قد حقق نسبة اسهام تبلغ 35 % من اجمالي الرحلات الدولية عام 2017 وبنسبة 40 % تقريباً من اجمالي عدد المسافرين، وكذلك هو الحال بالنسبة لعام 2018 وهو بذلك يأتي بالمرتبة الثالثة بعد مطار أربيل وبغداد من حيث عدد الرحلات الدولية وعدد المسافرين، إلا ان هذه النسبة انخفضت خلال الأعوام

الثلاثة الماضية بسبب الظروف الصحية التي يمر بها العالم وما تسبب في توقف حركة الطيران لبعض الأشهر من السنة والإجراءات الوقائية التي حدّت من السفر، ومع ذلك فقد بدأت حركة النقل الجوي تستعيد نشاطها واخذت الرحلات الدولية بالارتفاع.

أما النقل الداخلي لمطار النجف الاشرف فنلحظ من الجدول (10-4) ان نسبة اسهامه في عدد الرحلات الداخلية وحركة المسافرين على طائرات الخطوط الجوية العراقية كانت منخفضة، كون اغلب الرحلات الداخلية تتم بين مطار بغداد ومطار أربيل، وبين مطار بغداد ومطار البصرة. والجدول (10-4) يوضح حركة الطائرات المغادرة والهابطة وعدد المسافرين في النقل الدولي.

جدول (10-4): عدد الرحلات الداخلية وحركة المسافرين على طائرات الخطوط الجوية العراقية لمدة 2017-2020

السنة	اجمالي الرحلات الداخلية	عدد الرحلات الداخلية من مطار النجف	نسبة اسهام مطار النجف من اجمالي الرحلات الداخلية %	اجمالي عدد المسافرين في داخل البلد	عدد المسافرين في الداخل من مطار النجف	نسبة اسهام مطار النجف من اجمالي المسافرين %
2017	21530	2580	12.0	1644246	56561	3.4
2018	21040	366	1.7	1632542	23682	1.5
2019	17046	356	2.1	1090748	10890	1.0
2020	5752	124	2.2	329589	5243	1.6

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الاحصائيات الرئيسة لنشاط النقل الجوي العراقي في القطاع الحكومي والعام لسنوات مختلفة.

ثانياً: تقدير الحاجة إلى النمو في قطاع النقل

تتمتع محافظة النجف بخصائص ومميزات حضارية وثقافية ودينية، جعلتها تحظى بمكانة عظيمة لدى المسلمين، حيث يتوافد إليها ملايين الزائرين سنوياً من داخل البلد وخارجه لأغراض شتى، تتجلى في أداء مراسيم الزيارات للعتبات المقدسة وزيارة المقابر، الامر الذي يخلق حاجة ملحة للطلب على خدمات النقل ويولّد زخماً مرورياً على شبكات الطرق والمرائب على حدٍ سواء.

وبهدف معرفة مدى الحاجة إلى النمو في قطاع النقل في المحافظة خلال مدة الدراسة (2021-2050)، لا بد لنا من تقدير النمو في العوامل المؤثر على قطاع النقل ومنها النمو السكاني والزيادة في اعداد المركبات. إذ ان لتقديرات السكان المستقبلية في محافظة النجف اهمية كبيرة في معرفة ماذا سيكون عليه الحجم السكاني لمحافظة النجف، ومن ثم تحديد مقدار الحاجة إلى خدمات النقل والانشطة المرتبطة به خلال العقود الثلاث القادمة.

لقد شهدت محافظة النجف شانها شان بقية محافظات العراق ارتفاعا ملموسا في مستوى المعيشة وتحسن المستوى الصحي والتعليمي الذي عمل على خفض معدلات الوفيات عموما ووفيات الرضع بصورة خاصة وهذا يعني ان معدل الزيادة الطبيعية سيزداد مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو السكاني الذي وصلت نسبة نموه كمتوسط في جميع اقضية المحافظة بحدود 2.8 % ومن المتوقع ان تتراوح هذه النسبة في السنوات القادمة حول هذا المستوى لأسباب منها تغير نمط التفكير لدى العائلات خلال الأعوام الأخيرة؛ إذ ان الاسر بدأت بالتفكير والاهتمام بتحسين نوعية الحياة الاسرية لما له من تأثير على رفاهيتها. وعليه فقد أوردنا التوقعات الخاصة بزيادة حجم السكان في محافظة النجف بناءً على اسقاطات حجم السكان لعام 2019 و2020 الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء وبمعدل نمو سكان بلغ 2.8 %. ويوضّح الجدول الآتي توقّع تطور اعداد السكان في محافظة النجف للمدة 2021-2050.

جدول (10-5): توقع تطور اعداد السكان في محافظة النجف للمدة 2021-2050

السنة	السكان
2019	1,549,000
2020	1,592,372
2021	1,636,958
2022	1,682,793
2023	1,729,911
2024	1,778,349
2025	1,828,143
2026	1,879,331
2027	1,931,952
2028	1,986,047
2029	2,041,656
2030	2,098,822
2031	2,157,589
2032	2,218,002
2033	2,280,106
2034	2,343,949
2035	2,409,579
2036	2,477,048
2037	2,546,405
2038	2,617,704
2039	2,691,000
2040	2,766,348
2041	2,843,806
2042	2,923,432
2043	3,005,289
2044	3,089,437
2045	3,175,941
2046	3,264,867
2047	3,356,283
2048	3,450,259
2049	3,546,867
2050	3,646,179

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2019، وتوقعات السكان لعام 2020 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء.

يشير الجدول (10-5) إلى ان حجم سكان محافظة سوف يرتفع من 1,636,958 نسمة عام 2021 إلى 2,098,822 نسمة عام 2030 ومن ثم إلى 2,766,348 نسمة عام 2040 وصولاً إلى 3,646,179 نسمة عام 2050، الامر الذي يعني ان حجم السكان سوف يتضاعف خلال العقود الثلاث القادمة بسبب النمو السكاني أو نتيجة الهجرة الداخلية من المحافظات الجنوبية إليها. ويوضّح الشكل الآتي تطور حجم السكان خلال مدة الدراسة.



شكل (10-1): توقع تطور حجم السكان في محافظة النجف للمدة 2021-2050

اما العامل الآخر الذي يمارس تأثيراً على قطاع النقل هو اعداد مركبات النقل؛ إذ تشهد اليوم محافظة النجف الاشرف زيادة سريعة في أعداد المركبات الخاصة تصل بحدود 238861 مركبة لعام 2020[1]، وقد شكّلت نسبة المركبات الخاصة بحدود 97 % من اجمالي المركبات في المحافظة، فيما شكّلت نسبة مركبات القطاع العام بحدود 0.4 %، وشكلت نسبة مركبات إقليم كردستان بحدود2.1 % في المحافظة بحسب احصائيات مديرية مرور النجف[2]، الامر

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للأعوام 2018-2019، ص 256-258.

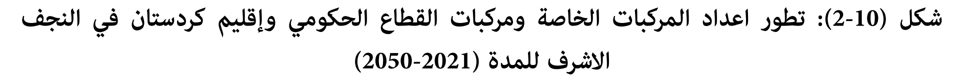
(2) وزارة الداخلية، مديرية مرور محافظة النجف، الشعبة الفنية.

الذي يؤشر ارتفاع اعداد المركبات الخاصة وهذا ناتج من ارتفاع مستوى دخل الفرد وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في المحافظة والذي يسمح باقتناء أكثر من مركبة للعائلة الواحدة.

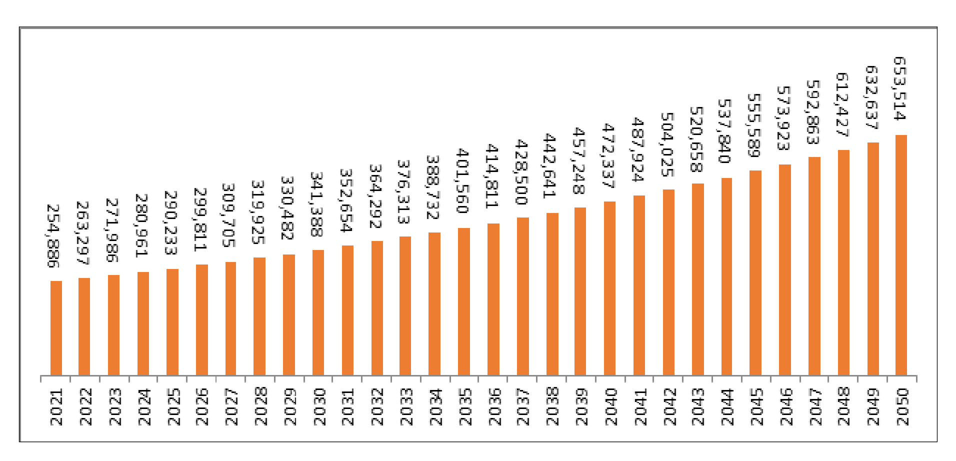
اما توقعات الزيادة في اعداد المركبات فقد بُنيت على أساس مقدار النمو في اعداد المركبات وفقاً للسياقات التاريخية لمعدل الزيادة خلال المدة 2016-2020، ووفقاً لبيانات المجموعة الإحصائية التابعة للجهاز المركزي للإحصاء ومديرية مرور النجف، حيث بلغت النسبة بحدود 3.3 %.

جدول (6-10): توقع تطور اعداد المركبات الخاصة والتابعة للقطاع العام وإقليم كردستان في النجف الاشرف للمدة (2021-2050)

السنة	اجمالي المركبات
2021	254,886
2022	263,297
2023	271,986
2024	280,961
2025	290,233
2026	299,811
2027	309,705
2028	319,925
2029	330,482
2030	341,388
2031	352,654
2032	364,292
2033	376,313
2034	388,732
2035	401,560
2036	414,811
2037	428,500
2038	442,641
2039	457,248
2040	472,337
2041	487,924
2042	504,025
2043	520,658
2044	537,840
2045	555,589
2046	573,923
2047	592,863
2048	612,427
2049	632,637
2050	653,514



شكل (10-2): تطور اعداد المركبات الخاصة ومركبات القطاع الحكومي وإقليم كردستان في النجف الاشرف للمدة (2021-2050)



وفقا لبيانات جدولين (10-5) و(10-6) فإنّ محافظة النجف سوف تشهد زيادة في اعداد السكان تقابلها في الوقت نفسه زيادة في اعداد المركبات والتي تتطور بوتائر متصاعدة من 254.886 مركبة عام 2021 إلى 341,388 مركبة عام 2030 ومن ثم إلى 472.337 مركبة، وصولاً إلى 653.514 مركبة عام 2050، مما يترتب عليه انعكاسات سلبية على حركة ومرونة النقل في المحافظة. لذلك تحتاج محافظة النجف خلال العقد القادم ومع ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة إلى زيادة في أنشطة النقل ومواجهة النقص الكبير في البنى التحتية في مختلف مجالات النقل وفتح طرق برية جديدة رئيسة وثانوية، الامر الذي يتطلب زيادة التخصيصات المالية لقطاع النقل ومديرية الطرق والجسور في المحافظة، كونها المسؤولة عن صيانة وتأهيل شبكة الطرق، ولطالما اتصفت مخصصات الاستثمار بانخفاض وضآلة مستويات التنفيذ فيها. فالإنفاق الاستثماري المنخفض يعيق إعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للنقل لمواجهة الزيادة السكانية.

وفي المستقبل وخلال مدة الدراسة فإنّ ازدياد اعداد المركبات سيولّد ضغطًا على شبكة الطرق ومن ثم المزيد من الازدحامات والاختناقات المرورية التي تؤدي إلى اعاقة حركة المركبات في المحافظة، خصوصاً في أوقات الذروة الصباحية، وصعوبة تأمين سهولة الوصول للطلاب والموظفين والأشخاص والسلع والمواد الأولية بين المناطق. لذلك سيواجه النقل في محافظة النجف صعوبة في الحركة وليس شحة في الوسائل، ويرجع ذلك لارتفاع اعداد المركبات

الخاصة، كما ان خدمات النقل الخاص لا تغطي جميع الرقعة الجغرافية في المحافظة، الامر الذي أدى إلى لجوء الافراد لاقتناء سيارات خاصة واستخدامها في معظم تنقلاتهم اليومية، فضلاً عن افتقار المحافظة إلى خدمات النقل الحكومي ذات السعة المقعدية الكبيرة والتي تسهم في التخفيف من استعمال المركبات الخاصة.

وفي ظل شبكة طرق متواضعة تبلغ اطوال شوارعها الرئيسة 314.522 كم وشوارعها الثانوية بحدود 2130 كم وغير قادرة على استيعاب تلك الزيادة المركبات المتزايدة لعدم وجود سياسة حكومية مركزية تحد استيراد المركبات ضمن ضوابط وتشريعات قانونية، فإنّ محافظة النجف سوف تعاني من تدهور كبير في منظومة النقل وارتفاع مشكلات النقل بسبب الازدحامات المرورية، الامر الذي يتطلب إيجاد خطط مستقبلية تتضمن إيجاد وسائل نقل عصرية ومستوعبة للزيادة السكانية في المحافظة وذات قدرة على استيعاب اعداد كبيرة من السكان تتمثل في استحداث وسائل النقل العام التي تتضمن حافلات كبيرة وسكة قطار داخلية (قطار الترام)، والعمل على فتح طرق جديدة رئيسة وثانوية وطرق حولية وقوسية، لما لها من دور في التخفيف من شدة الاختناقات المرورية وتعمل في الوقت نفسة على تامين سرعة الوصول.

اما الدور المستقبلي لمرائب النقل في محافظة النجف فهي تمارس دور فعال في سد حاجة النمو في خدمات النقل كونها تشكل جزءاً مهماً من شبكة النقل، لأن عدم التخطيط المسبق لهذا العنصر الفعال سوف يسبب مشاكل كثيرة تتعلق باختيار الموقع الامثل من حيث المساحة ومدى مناسبة الطرق المؤدية بشكل يحقق انسيابية الحركة للمرور اليها، فضلاً عن صعوبة تهيئة الطرق الجيدة المؤدية اليها لما يتطلبه ذلك من تكاليف مالية باهظة، مما جعل بعض المرائب تعاني من مشاكل كثيرة.

ان اختيار مواقع المرآب هو من مسؤولية الشركة العامة لإدارة النقل الخاص، كما إن من مسؤوليتها وضع التصاميم الهندسية لهذه المرائب؛ إذ يُلاحظ ان التصاميم الحالية بعيدة عن الطموح وتفتقر إلى العلمية والعملية في سد الحاجة إلى عناصر النقل الانية والمستقبلية؛ إذ يجب ان يؤخذ بالحسبان اعتماد اسس ومعايير عند اختيار موقع المرآب ومنها الكثافة السكانية للمناطق التي يخدمها المرآب، وهذا العامل يلعب دوراً ً محددا ً لعدد خطوط النقل العاملة من المرآب وإليه. ويجب كذلك ان يحقق الموقع سهولة وصول الركاب إلى الاماكن التي يرومون اليها؛ إذ ان بعض المرائب لا يلبي الحاجة النقل لضيق المساحة أي لا

توجد موازنة ما بين اعداد السكان المتزايد من جهة واعداد المركبات من جهة اخرى في ظل التطور المتزايد والسريع في هذا الجانب، كما ان بعض المرائب وبسبب الموقع غير الملائم تعاني من اختناقات مرورية وبالتالي التأثير السلبي على زمن الوصول والمغادرة للمركبات من وإلى المرآب. ان هذه الاختناقات في بعض المرائب ناجمة من انعدام التخطيط المسبق لمواقع المرائب؛ إذ ان البعض منها يفتقر إلى عوامل التشغيل الضرورية والمتمثلة بافتقارها إلى التصاميم النظامية الحديثة، وان اغلبها تعاني من مشاكل عدة، ما يجعلها دون مستوى الاداء وغير قادرة على استيعاب اعداد المركبات المتزايد، الامر الذي انعكس سلباً على مدى كفاءتها، لذلك لابد من وضع تخطيط مستقبلي بالنسبة لمواقع ومساحات مرائب المحافظة بهدف الارتقاء بخدماتها.

وبهدف مواكبة الزيادة السكانية لمحافظة النجف الاشرف فقد تم تقدير مقدار الزيادة في اعداد خطوط حركة النقل والمركبات في المراب الرئيسة في محافظة النجف الاشرف بناءً على بيانات الهيئة العامة للنقل في المحافظة لعام 2020. وقد تم تقدير الزيادة في عدد خطوط النقل بحدود خط واحد لكل عشرة أعوام ومع اتساع مساحة التوسع العمراني في المحافظة ليغطي الرقعة الجغرافية المستحدثة، اما عدد المركبات فقد تم زيادتها بحدود مركبتين لكل عام، ويرجع ذلك لكثرة اعداد المركبات الفائضة عن الحاجة في الأوقات العادية خلال السنة. ويوضّح الجدول الآتي توقع مقدار الزيادة في اعداد خطوط النقل والمركبات خلال المدة 2021-2050.

جدول (10-7): توقع مقدار الزيادة في اعداد خطوط النقل والمركبات خلال المدة 2021-2050

	المراب الشمالي		المراب الداخلي		مراب الكوفة		المراب الجنوبي	
	عدد الخطوط	عدد المركبات	عدد الخطوط	عدد المركبات	عدد الخطوط	عدد المركبات	عدد الخطوط	عدد المركبات
2021	14	4903	28	14541	18	2329	17	6533
2022	14	4905	28	14543	18	2331	17	6535
2023	14	4907	28	14545	18	2333	17	6537
2024	14	4909	28	14547	18	2335	17	6539
2025	14	4911	28	14549	18	2337	17	6541
2026	14	4913	28	14551	18	2339	17	6543
2027	14	4915	28	14553	18	2341	17	6545
2028	14	4917	28	14555	18	2343	17	6547
2029	14	4919	28	14557	18	2345	17	6549
2030	14	4921	28	14559	18	2347	17	6551
2031	14	4923	28	14561	18	2349	17	6553
2032	15	4925	29	14563	19	2351	18	6555
2033	15	4927	29	14565	19	2353	18	6557
2034	15	4929	29	14567	19	2355	18	6559
2035	15	4931	29	14569	19	2357	18	6561
2036	15	4933	29	14571	19	2359	18	6563
2037	15	4935	29	14573	19	2361	18	6565
2038	15	4937	29	14575	19	2363	18	6567
2039	15	4939	29	14577	19	2365	18	6569
2040	15	4941	29	14579	19	2367	18	6571
2041	15	4943	29	14581	19	2369	18	6573
2042	16	4945	30	14583	20	2371	19	6575
2043	16	4947	30	14585	20	2373	19	6577
2044	16	4949	30	14587	20	2375	19	6579
2045	16	4951	30	14589	20	2377	19	6581
2046	16	4953	30	14591	20	2379	19	6583
2047	16	4955	30	14593	20	2381	19	6585
2048	16	4957	30	14595	20	2383	19	6587
2049	16	4959	30	14597	20	2385	19	6589
2050	16	4961	30	14599	20	2387	19	6591

ثالثاً: تحديات قطاع النقل

1 ـ يعد قطاع النقل قطاعاً حيوياً وعنصراً مهماً في الحياة اليومية، بالإضافة إلى انه متطلب أساسي لتوفير إمكانية الوصول، وبالتالي الحفاظ على النشاط الاقتصادي الحالي، لذا فهو يُعد بمثابة قاعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي ولتحسين نوعية الحياة في المحافظة منطلقين من مبدأ (ان الطرق تخلق المدينة وفي نفس الوقت فإنّ المدينة تخلق الطرق)، إلا ان هذا القطاع واجه جملة من المعوقات الحالية والمتوقعة ومن جملتها:

2 ـ يواجه قطاع النقل في محافظة النجف الاشرف الكثير من التحديات اللوجستية والمهنية والإدارية والتقنية، والمتمثلة بنقص الكوادر المؤهلة للعمل فيه بمختلف مجالاته وخدماته.

3 ـ انعدام الاهتمام بتخطيط النقل الحضري ودراساته في محافظة النجف الاشرف، الامر الذي أثّر سلباً على شبكة النقل الحضري والتي تعاني من ارتفاع معدلات مشكلات النقل والمرور التي تأتي في مقدمتها الاختناقات المرورية والحوادث المرورية والتلوث البيئي؛ إذ لا توجد آلية واضحة التطبيق تجعل من الوزارة وسيلة فعالة في التأثير في السياسات وفي تنسيق عمل الوزارات؛ إذ بقي دور الوزارة محدوداً وغير واضح بالرغم من المهام الواسعة التي يحددها قانون التخطيط. ان غياب مثل هذه الآلية ووسائل فرض عملية التنسيق (سواء في قانون التخطيط أو تعليمات تنفيذه بين وزارة النقل ووزارة الإسكان والتعمير الموكلة اليها شبكة الطرق والجسور) يؤدي إلى ان يعتمد دور الوزارة في تنفيذ الخطط والمشاريع على الاسناد السياسي، لذلك فإنّ اغلب خطط التنمية الوطنية التي وضعت لا ترقى لكونها اجراءات أو قواعد ملزمة التنفيذ؛ إذ لا يوجد لهذه الخطط اي صلة في الموازنات العامة، فوثائق وجداول الموازنات لا تشير إلى هذه الخطط، ويرجع ذلك لعدم توفر اداة واضحة لإلزام الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها، تقابل تكاليف قائمة بمشاريع، فيما لو كان هناك مثل هذه القائمة[1].

(1) علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2018، ص339.

4 ـ النمو السكاني المتزايد يؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات النقل وازدياد الضغط على شبكة الطرق.

5 ـ تتسم إنتاجية قطاع النقل بالتذبذب الموسمي واليومي في الطلب على خدماته، سواء بالنسبة للركاب ام للبضائع، الامر الذي يؤدي إلى حدوث الكثير من المشاكل التي تؤثر في فعالية الاستثمار في قطاع النقل، نظراً للتكاليف الضخمة التي يتحملها الافراد والشركات لتوفير وحدات نقل لا تستخدم إلا في مدد محدودة (ارتفاع الطلب في أوقات المناسبات الدينية)، مما يؤدي إلى استهلاك وسائل النقل لارتباط جزء من الاستهلاك بحجم التشغيل والجزء الآخر جراء التقادم الزمني وعدم الاستعمال.

6 ـ انخفاض التخصيصات المالية في الموازنة العامة لقطاع النقل بشكل عام؛ إذ ان المتتبع لأبواب الصرف الخاصة بحصة الانفاق الاستثماري من اجمالي النفقات العامة لقطاع النقل لعام 2018، يجد ان قطاع النقل حصل على نسبة 2.5 % من اجمالي الانفاق العام[1]، فيما بلغت نسبة محافظة النجف من تلك التخصيصات بحدود 0.05 % من اجمالي الانفاق العام، وهي نسبة لا تفي بالمتطلبات اللازمة لتوفير بنية تحتية جديدة لنقل أو توسعة وصيانة وتجديد البنية التحتية الموجودة حالياً. واستناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء فقد شهدت عموم محافظات العراق انخفاضاً ملموساً في اجمالي تكوين رأس المال الثابت رغم الحاجة الماسة له، فقد بلغت قيمة ما خُصص 31944 مليار دينار خلال عام 2018[2]، وهي لا تفي بمتطلبات اغلب محافظات العراق، كونها تعاني من مشاريع معطلة وبنى تحتية تعرضت للتقادم في قطاع النقل، إضافة إلى ذلك انخفاض نسبة ما خصص للأنفاق الاستثماري بشكل عام والتي وصلت نسبتها في احسن الأحوال بحدود 22 %؛ إذ ان اغلب النفقات الاستثمارية المخصصة للبرامج الاستثمارية خلال المدة 2007-2018 لم ينفذ منها إلا اقل من نصف ما خطط لها[3].

(1) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، 2018.

(2) جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، 2019، ص513.

(3) علي مرزا، قضايا اقتصادية في العراق2003-2020 الهيكل الإنتاجي، السياسة المتبعة والأزمات الحالية، المصدر السابق، ص12.

7 ـ تتسم البيئة الاستثمارية في العراق عموما والنجف خصوصاً بمحددات عديدة تتمثل بصعوبة دخول الشركات إلى السوق بسبب افتقار البيئة التنظيمية والاقتصادية للشفافية والتي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات ومالكي رأس المال، وما تقدمه للشركات وللمستثمرين من معلومات وبيانات تساعد في إمكانية التنبؤ المستقبلي بالظروف الاقتصادية الداخلية والتي يمكن في ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار واتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة. وعليه فقد احتل العراق في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال المرتبة 172 من بين 190 دولة وبواقع 44.7 نقطة من أصل 100 نقطة لعام 2020 [1].

8 ـ ضعف منظومة إدارة النقل، لافتقارها إلى العناصر المادية والبشرية المؤهلة والخطط والاهداف، مما جعلها إدارة غير فاعلة في تقديم حلول ومعالجات لمشاكل النقل في المحافظة.

9 ـ السياسات الضريبية والرسوم الكمركية المنخفضة وسياسات الاستيراد غير المبررة تعد سبباً رئيساً في ازدياد عدد المركبات داخل المحافظة ومحافظات البلد كافة.

10 ـ ازدياد عدد المركبات التي دخلت للعراق بشكل عام وللنجف بشكل خاص بعد عام 2003 والتي ولّدت ضغطاً على الطرق ومن ثم إحداث تلف كبير في شبكة الطرق.

11 ـ قلة عدد المرائب النموذجية في المحافظة وعدم سعتها لاستيعاب مركبات خطوط النقل، فضلاً عن عدم توفر خدمات الاستراحة للمسافرين.

12 ـ انخفاض عدد الجسور والانفاق الأرضية في التقاطعات الامر الذي تسبب في زيادة الازدحامات المرورية وخصوصا في أوقات الدوام الرسمي.

13 ـ عدم وضوح دور القطاع الخاص وتدني قيمة استثماراته إلى مستويات متدنية جداً، فبحسب احصائيات البنك الدولي لعام 2017 بلغت قيمة استثمارات القطاع الخاص في قطاع النقل بحدود 120 مليون دولار في عموم العراق[2].

---

(1) البنك الدولي، تقرير ممارسة الاعمال، 2020.

https://arabic.doingbusiness.org/

(2) https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?view=chart

14 ـ التلوث البيئي الناجم عن ازدياد اعداد المركبات في المحافظة؛ إذ ان وجود اعداد كبيرة من المركبات مقابل عدم استيعاب منظومة شبكة الطرق اليها، يؤدي إلى إحداث اثارٍ سلبية في المنظومة البيئية ناجمة من التلوث الصادر عن وسائط النقل البري بنوعين هما التلوث الهوائي المتمثل بالمواد والغازات السامة التي تنطلق من وسائط النقل والتلوث الصوتي المتمثل بالضجة والضوضاء والتي هي أصوات مزعجة غير مرغوب فيها, تصدر عن المحركات المتآكلة للسيارات القديمة، الامر الذي يؤدي إلى تدهور في نوعية الحياة لأعداد كثيرة من سكان الحضر.

15 ـ أسهمت التدخلات السياسية في خلق بيئة مناسبة للفساد، ووفرت المزيد من الفرص للمفسدين في رفع تكاليف انشاء المشروعات العامة وخاصة في مجال النقل (الطرق والجسور)، ومن ثم تبديد اموال كبيرة من الاموال العامة، كما تسببت تلك التدخلات في احداث فجوة كبيرة بين المؤسسة الرقابية والانفاق العام في الافصاح عن الاداء المالي والحكومي. وبناء على التقارير السنوية الصادرة من منظمة الشفافية فقد احتل العراق مراكز متدنية جداً في تلك التقارير وعلى مدار المدة 2004-2020، فقد كان تسلسل العراق بين الدول المشاركة في هذا التقرير، وخصوصاً خلال السنوات الاخيرة من تلك المدة وبالخصوص عام 2020 هي بحدود المرتبة 160 من اصل 179 دولة مشاركة، اما مؤشر مدركات الفساد فلم يرتقِ فوق المستوى (2) درجة[1].

16 ـ انخفاض مستوى كفاءة شبكة الطرق إلى مستويات متدنية، كونها تتسم بالضيق وعدم قدرتها على استيعاب الاعداد الهائلة من المركبات، بسبب انخفاض طاقاتها الاستيعابية وعدم وجود صيانة دورية لتلك الشبكة، فضلاً عن اغلاق بعض الطرق والشوارع الرئيسة والثانوية وخصوصاً في المناسبات الدينية والتي تعد دورية في المحافظة.

17 ـ التلوث البيئي في المحافظة بسبب كثرة وسائط النقل؛ إذ يشكل قطاع النقل المصدر الرئيس لهذا التلوث لاعتماده على حرق الوقود بأنواعه، مما تسبب في انعكاسات سلبية على البيئة ونوعية الهواء خصوصاً في مركز المدينة لاحتوائها على المرائب

(1) www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi)2020 ..

الداخلية التي يتميز بوجود أكثر من 14541 مركبة تعمل طوال اليوم مسببة إطلاق غازات ضارة أهمها اول أوكسيد الكاربون واكسيدات النيتروجين الناتجة عن عمليات الحرق. فضلاً عن اثار التلوث الضوضائي الناجم عن حركة المركبات.

18 ـ التلف والتدمير المستمر الذي تتعرض له شبكات الطرق في محافظة النجف الاشرف لعدم قدرة السيطرات المرورية على محاسبة سيارات الحمل ذات الاحمال الثقيلة.

19 ـ قلة الطرق العرضية بين محافظة النجف الاشرف والمحافظات المجاورة من جهة الشرق.

20 ـ التجاوزات الكبيرة من قبل الافراد على شبكات الطرق، فضلاً عن الصعوبات التي تواجهها مديرية الطرق والجسور في استملاك الأراضي من الفلاحين بهدف شق الطرق وانشاء الجسور.

رابعاً: سيناريوهات قطاع النقل

يمثل الاستشراف مجموعة من الانشطة التي تعمل على تحسين عملية صنع القرار في المستقبل، ويكمن الهدف الاساسي منه ان تغدو عملية صنع القرار في موقف اقوى في المستقبل وفي حالة من الاستعداد لطائفة من الاحتمالات. ولا يسعى الاستشراف إلى تحديد المخاطر فحسب، ولكن يعمل أيضاً على ايجاد فرص المستقبل لاغتنامها من خلال وسائل عديدة تباينت في منهجياتها وفي مدى علميتها حتى تطوِّر اسلوب إعداد المشاهد لرصد هذا المستقبل. تقوم محاولة الاستشراف التي نحن بصددها على ثلاثة سيناريوهات يحتوي كل سيناريو على مجموعة من الافتراضات والرؤى حسبما تتطلبه المرحلة؛ إذ يفترض السيناريو الاول استمرار مشكلات قطاع النقل في المستقبل 2021-2050، فيما يفترض السيناريو الثاني حصول المزيد من التدهور في قطاع النقل والبنية التحتية له، وتراجعاً في قدرة الحكومة والقطاع الخاص على توفير التمويل المطلوب، وصولاً إلى عام 2050. أما السيناريو الثالث، فهو سيناريو تفاؤلي يقوم على افتراض اساسٍ يتمثل بتوافر التمويل المالي، واطراد قدرة الحكومة المحلية والقطاع الخاص على تمويل قطاع النقل.

السيناريو المرجعي: استمرار الواقع الحالي

يقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات هي:

- استمرار الموازنة العامة بمسارها الإنفاقي من خلال تخصيص ثلاثة ارباع الايرادات العامة كمصروفات تشغيلية مقابل ربع مصروفات استثمارية.
- استمرار النهج التمويلي الذي تعتمده الحكومة في الوقت الحاضر، وعدم قدرتها على استحداث مصادر جديدة للتمويل.
- استمرار النهج التخطيطي الحالي القائم على المنهج التأشيري من دون إلزام الوزارات والوحدات الادارية بتطبيق الخطة أو الالتزام بالخطوط العامة.
- استمرار عدم قدرة الحكومة على مكافحة الفساد المالي والاداري.
- حاجة شبكات الطرق إلى استثمارات ضخمة لإعادة التأهيل وتنفيذ المشاريع الجديدة.

جدول (10-8): تقدير الحاجة إلى شبكات الطرق في السيناريو المرجعي

السنة	متوسط المدة لتوقعات نمو السكان	متوسط المدة لتوقعات زيادة المركبات
2022-2025	1,754,799	276,619
2026-2030	1,987,562	320,262
2031-2035	2,281,845	376,710
2036-2040	2,619,701	443,107
2041-2045	3,007,581	521,207
2046-2050	3,452,891	613,073

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (10-5) و(10-6).

استناداً إلى التوقعات الخاصة بهذا السيناريو ومع استمرار الزيادة في معدلات نمو السكان في محافظة النجف وبمعدل نمو 2.8% ووفقا لجدول (10-5) وما يرافق ذلك من حدوث زيادة كبيرة في اعداد المركبات الخاصة وفقا لجدول (10-6)، فقد تم اخذ متوسطات المدة لكلا الجدولين، وكما مبين في جدول (10-8)؛ إذ نلحظ ان اعداد السكان تأخذ بالتزايد التدريجي من 1,754,799 نسمة خلال العشر سنوات المقبلة من القرن الحالي إلى 1,987,562 نسمة يقابلها زيادة في اعداد المركبات من 276,619 مركبة إلى 320,262 مركبة خلال الحقبة نفسها، مما يعني ان هناك تطور كبير في اعداد المركبات، وكذلك الحال خلال متوسط المدة

2031-2035 فإنّ الزيادة في نمو اعداد المركبات يفوق وبشكل كبير الزيادة في نمو السكان، وصولاً إلى تضاعف اعداد المركبات بمرة ونصف تقريباً خلال متوسط المدة 2046-2050، بحيث تصل إلى 613,073 مركبة، يقابلها أيضاً تضاعف عدد السكان. ان هذه الزيادة المتوقعة في اعداد المركبات والسكان ستولّد ضغطاً استثنائياً على شبكات الطرق وعلى حركة المرور والنقل في ظل افتراض نقص التمويل وانخفاض نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الطرق والجسور.

وفي ظل استمرار الواقع الحالي من عدم كفاية التمويل لاستحداث مشاريع جديدة في قطاع النقل، فإنّ شبكة طرق النقل في المحافظة بوضعها الراهن سوف تعاني من اختناقات مرورية واضحة خلال العقد الثالث من القرن الحالي وما يترتب عليه من ارتفاع معدل الضغط على الشبكة لعدم وجود تناسب بين حجم التوسع في الطرق والشوارع المعبدة واعداد المركبات الموجودة والداخلة إلى المحافظة، الامر الذي يتسبب في حدوث اثارها السلبية المتمثلة في انخفاض كفاءة الطرق والشوارع وتعرضها للتلف وعدم كفايتها للمتطلبات السكانية الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، ومن ثم ضعف قدرتها الاستيعابية للمركبات.

وتدعم هذه التوقعات غياب تنفيذ اهداف التخطيط الاستراتيجي لقطاع النقل على مستوى البلد بشكل عام وعلى مستوى المحافظة بشكل خاص على الرغم من كونها اهداف طموحة؛ إذ لا توجد آلية تلزم الوحدات الإدارية في المحافظة بتنفيذ اهداف تلك الاستراتيجية، بل تم الاعتماد الخطط التنموية التي وضعت خلال المدة 2010-2014 وخطة التنمية 2013-2017 في تحديد الأهداف الرئيسة والفرعية وتحديد المشاكل والاخفاقات التي يواجهها قطاع النقل في عموم المحافظات، كما ان الاهداف التي وُضعت فيما يتعلق بقطاع النقل لم تكن سوى اقتراحات لم يتم تطبيقها لعدم وجود متابعة حقيقية وجادة في تنفيذ تلك الإجراءات، إضافة إلى ذلك غياب الاطار القانوني اللازم لتنفيذ الخطط التنموية في العراق ولعدم صدورها بقانون ملزم التنفيذ، الامر الذي أفقدها القوة والفاعلية، لذلك فإنّ المشاريع الواردة في الموازنة تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة تمليها الحاجات الآنية، فضلاً عن السلوك المنحرف في مسار تخصيص النفقات العامة باتجاه النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية. لقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تلكؤ وعدم تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية في البلد وفي محافظة النجف بشكل خاص وعدم القدرة على إيجاد

مصادر تمويل ذاتي تسهم في تمويل أنشطة النقل المختلفة، ووفقا لبيانات هيئة النقل في محافظة النجف فإنّ الإيرادات المتحصلة من اجمالي المرائب لم تتجاوز مبلغ 2.4 مليار دينار لعام 2020.

واستناداً إلى افتراضات هذا السيناريو فإنّ قطاع النقل في المحافظة سوف يشهد في الأعوام المقبلة عدم كفاءة شبكات الطرق نتيجة عدم استحداث طرق رئيسة وثانوية، ويتم الاعتماد على النقل الخاص وما يترتب عليه من زيادة الاختناقات المرورية وصعوبة تامين الوصول إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية. الامر الذي يفرض على الحكومة المحلية إيجاد حلول للمشاكل القائمة في المحافظة.

السناريو التشاؤمي: تفاقم مشكلات قطاع النقل وعدم كفاية التمويل

يقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات هي:

- تراجع قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات التنمية الاقتصادية بفعل عوامل عديدة، أبرزها انخفاض اسعار النفط الخام أو تراجع قدرات البلاد التصديرية.
- استمرار عدم قدرة الحكومة على مكافحة الفساد المالي والإداري، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري.
- توقف عملية التخطيط التنموي.
- عدم اخذ الزيادة المستقبلية المتوقعة في اعداد المركبات بعين الاعتبار عند تنفيذ المشاريع المرورية.
- تفاقم أوضاع البنى التحتية وازدياد الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات فيها.
- استمرار معدل النمو السكاني بمعدلاته التاريخية.
- غياب التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن عملية النقل في المحافظة.
- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني في توعية اصحاب المركبات والمواطنين على ضرورة الالتزام بالنظام وبالتالي الحفاظ على سلامة المواطن والبنى التحتية التي وجدت اساسا لخدمتهم.
- ضعف التمويل والاستثمار وتدني مستوى خدمات النقل العام بسبب ارتفاع كلف تمويل تنفيذ المشاريع المقترحة.

- عدم وجود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل التشغيل والتطوير لخدمات النقل وشبكة الطرق.
- الضعف الإداري والمجتمعي في نقل تجارب دول العالم المتقدم لقطاع النقل وتطبيقها في المحافظة النجف.

ووفقا لافتراضات هذا السيناريو فإنّ النتائج المتحققة خلال مدة الاستشراف سوف تكون غير مؤاتية لقطاع النقل في محافظة النجف بسبب نقص التمويل واستمرار جائحة كورونا؛ إذ ان شحة موارد التمويل لقطاع النقل يؤدي إلى إيجاد المستوى الأدنى من الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية لقطاع النقل في المحافظة ومن ثم عدم ملائمة الطرق والشوارع للمتغيرات المتوقع حدوثها إلا وهي الزيادة السكانية الناجمة عن عدم ادراك افراد المجتمع بالآثار المترتبة على ارتفاع معدل النمو إلى أكثر من 2.8% فمن المتوقع ان يزداد اعداد السكان من 1,636,958 نسمة عام 2021 إلى 2,098,822 نسمة عام 2030 ومن ثم إلى 2,766,348 نسمة عام 2040 وصولا إلى 3,646,179 نسمة عام 2050 وما يترتب على تلك الزيادات السكانية من رغبة الافراد باقتناء أكثر من مركبة للعائلة الواحدة، وما يتسبب ذلك في زيادة الاختناقات المرورية، إضافة إلى الزيادة في اعداد المركبات الناجمة من عدم وجود تشريعات وقوانين تحد من إمكانية استيراد المركبات الحديثة والمستعملة.

ان عدم توفّر التخصيصات المالية لإيجاد بنى تحتية تعمل على توسيع شبكة الطرق في المحافظة وارتفاع مستويات الفساد، يعني اخفاق الحكومة المحلية في إيجاد السبل الكفيلة بحل مشكلة النقل وتصميم شبكات طرق حديثة. لذلك فمن المتوقع ان يبقى النقل الخاص مسيطراً على نقل الركاب والسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من ازدياد اعداد المركبات الخاصة، الامر الذي يُحدث اثراً سلبياً على شبكة الطرق وبالتالي اختناقات مرورية وازدحامات بسبب عدم وجود المجسرات التي تعمل على الغاء التقاطعات، ومن ثم الضغط على شبكة الطرق والتفاقم المستمر لأزمة النقل والتي تسبب تعقيدات كبيرة في تامين الوصول إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية خصوصا في أوقات الدوام الرسمي. ان عدم كفاية التمويل في هذا السيناريو يعني عدم قدرة مديرية الطرق والجسور في المحافظة على فتح طرق جديد وانشاء الجسور والممرات الثانوية والطرق الحولية بل يتم الاكتفاء بعمليات الصيانة لشبكات الطرق الحالية.

ويمكن ان تحدث في هذا السيناريو المزيد من المشاكل في ظل عدم توفر التمويل للحكومة المحلية، تتمثل في عدم استكمال اغلب التجهيزات والخدمات الأساسية لقطاع النقل في المحافظة وعدم تطوير الجوانب التشغيلية لعناصر هذا القطاع، فضلاً عن حجم الطلب المستقبلي على خدمات النقل؛ إذ ان من المتوقع ان تستمر الزيادة في الطلب نتيجة الزيادة المستمرة في عدد السكان (بافتراض زيادة معدلات النمو لاكثر من (2.8%) مع الزيادة المستمرة في دخلهم. ان تزايد كثافة المركبات على الطرق يتطلب تغييرا جذريا لشبكة الطرق الرئيسة والثانوية للمحافظة؛ إذ ان بقاء الطرق بسعتها الحالية سوف يؤدي إلى زيادة الاختناقات وسوف يصبح قطاع النقل عائقاً بوجه النشاط الاقتصادي لارتفاع تكاليف النقل، وهذا ما سوف يحصل في ظل عدم توفر التمويل المالي في ظل هذا السيناريو.

اما التأثيرات السلبية على البيئة الحضرية في المحافظة والمتمخضة من ازدياد الحركة المرورية نتيجة تزايد وسائل النقل من 254.886 مركبة عام 2021 إلى 341,388 مركبة عام 2030 ومن ثم إلى472.337 مركبة وصولاً إلى653.514 مركبة عام 2050،، فتتمثل في تلوث الهواء بأول أوكسيد الكاربون وانبعاث كميات كبيرة من الغازات الدفيئة الخطرة وملوثات أخرى تسهم بإفساد نوعية الهواء مثل الضباب الدخاني الناجم عن تفاعل اكاسيد النيتروجين والهيدروكربونات[1]، إضافة إلى التلوث الأرضي الناتج عن الضوضاء والاختناقات المرورية وحوادث المرور وعدم قدرة شبكة الطرق على استيعاب هذه الاعداد الكبيرة من المركبات داخل مركز المحافظة.

السيناريو التفاؤلي: تراجع مشكلة التمويل

يقوم هذا السيناريو على عدة افتراضات هي:

- تطور نهج التخطيط التنموي في البلد، باتجاه تحسين عملية التخطيط وجودة المؤسسات القائمة عليه. من خلال اعتماد اسلوب التخطيط المسبق والمبرمج عبر وضع الخطط الآنية والمرحلية والمستقبلية السليمة فيما يتعلق بإدارة وتنظيم شؤون النقل في المحافظة.
- زيادة قدرة الحكومة على تمويل التنمية الاقتصادية بفعل عوامل عديدة لعل أهمها ارتفاع اسعار النفط الخام أو تزايد قدرات البلاد الانتاجية.

(1) سعيد عبده، جغرافية النقل: مغزاها ومرماها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص210.

- قيام الحكومة برفع تخصيص الإنفاق الاستثماري إلى 40 % في الموازنة العامة، ومن ثم زيادة نسبة التخصيص الاستثماري لقطاع النقل بشكل عام والنقل لمحافظة النجف بشكل خاص.
- نجاح الاصلاحات الاقتصادية في البلاد وبخاصة باتجاه تبني اللامركزية الادارية في تقديم الخدمات العامة.
- تخصيص جزء من الايرادات النفطية الاجمالية إلى المحافظات بناءً على عدد السكان، لإنفاقها بحسب اولويات الحكومات المحلية لأغراض تمويل التنمية والبنى التحتية في قطاع النقل من خلال تطوير وعمل شبكة نقل واسعة من الطرق والعمل على تنويع وسائل النقل لدعم التطورات الاقتصادية المختلفة.
- تطور الوعي الثقافي لدى المواطنين بضرورة تفعيل وتطوير النقل العام.
- تفعيل خدمة النقل بواسطة قطارات الانفاق والقطارات المعلّقة من خلال إقامة بنى تحتية متطورة.
- إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي لغرض الاستثمار في قطاع النقل بهدف نقل الخبرات والتكنولوجيا.
- وجود قوانين داعمة لتعزيز استخدام النقل العام وتطوير خدماته بشكل يجعلها قادرة على منافسة السيارات الخاصة.

يقوم هذا السيناريو على معالجة جميع التحديات وأوجه القصور الرئيسة في قطاع النقل من خلال إيجاد توازن بين مشاريع البنية التحتية للنقل والزيادة في اعداد السكان والمركبات؛ إذ يتم اختيار الاستثمارات الرئيسة في البنية التحتية بعناية وذات مستوى عالٍ من الاستثمارات نظرا لكفاية التمويل، ليترتب على ذلك زيادة قدرة شبكة الطرق على استيعاب اعداد المركبات نتيجة التوسيع المستمر في استحداث الطرق والشوارع ومداخل المدن وأماكن الوقوف.

وفقا لهذا السيناريو يتوقع ان تنخفض اعداد المركبات في عموم العراق ومحافظة النجف خلال مدة الاستشراف، بفعل عوامل عديدة أهمها اصدار التشريعات والقوانين التي تحد من الافراط باستيراد المركبات من الخارج بفعل الضرائب الكمركية الباهظة التي تفرض في المنافذ الحدودية والعمل بقرار 215 لسنة 2009 والذي يتضمن تسقيط المركبات القديمة؛ إذ

أوجب القرار على كل مواطن عند تسجيل اي مركبة حديثة (مستوردة) القيام بتسقيط مركبة قديمة لغرض القضاء على المركبات القديمة ولتخفيف زخم المركبات في الشوارع. وبالتالي سوف يسهم تطبيق مثل هذه القرارات بتخفيض اعداد المركبات.

هذا من جانب، ومن جانب آخر العمل على إيجاد بدائل لأنماط النقل الخاص (السيارات الخاصة) إلى أنماط النقل الجماعي مثل خدمات نقل عامة وحافلات نقل متعددة الوسائط لكل من الركاب والسلع والخدمات، والتنفيذ الكامل لشبكة الطرق الرئيسة الخاصة بالباصات الحديثة، كما ان تطور الوعي الثقافي لدى المواطنين في محافظة النجف بضرورة اعتماد النقل العام (بالحافلات أو القطارات) يسهم وبشكل مباشر في التخفيف من استخدام النقل الخاص ومن ثم التقليل من حدة الازدحامات المرورية.

لعل من أهم العوامل الدافعة باتجاه تحقيق هذا السيناريو هو وفرة التمويل المالي وإمكانية إيجاد استراتيجية وطنية لتنمية قطاع النقل مستقبلاً، تقود إلى معالجة المشاكل التي تواجهها عناصر قطاع النقل ومن ثم الارتقاء بخدمات النقل. ان وجود مثل هذه الاستراتيجيات المدعومة بالتمويل المالي يساعد الحكومة المحلية في توجيه الاستثمارات صوب الطرق وانشاء شبكة من المجسرات على شبكة الطرق تعمل على نقل الحركة المرورية من جهة إلى أخرى، وخصوصاً بالطرق الرئيسة كطريق مركز المدينة والاحياء الشمالية، والطريق الرابط بين مركز المدينة وقضاء الكوفة، بهدف تجنب التقاطعات السطحية والاسهام في فك الاختناقات.

كما يتوقع في هذا السيناريو نتيجة الوفرة المالية المدعومة بارتفاع أسعار النفط الخام والقرارات الأخيرة الصادر من رئاسة مجلس الوزراء بشأن تحسين الواقع الخدمي والاقتصادي للمحافظة، العمل على استحداث النقل السككي المستدام بقطارات الترام المعلقة والمترو (قطار الانفاق) في المحافظة لمسافات لا تزيد عن 10 كم باعتبارها جزءاً رئيسياً من منظومة النقل الداخلي؛ إذ يمتاز هذا النوع من النقل بانه أكثر أنماط وسائل النقل الامنة واقل تلوثاً للبيئة واستهلاكاً للطاقة، ويساعد في التقليل من شدة الازدحامات المرورية من خلال خفض استعمال وسائل النقل الخاص، إضافة إلى كونها من انماط النقل المثالي في الوسط الحضري للمدن. كما يتضمن النقل السككي انشاء شبكة سكة حديد متميزة تربط الاحياء الشمالية بمركز المحافظة وتربط مركز المدينة بقضاء الكوفة. ان تعزيز استخدام النقل العام يسهم في تغطية الطلب المتزايد على النقل في المستقبل خصوصا إذا كانت ذو تكلفة منخفضة ونوعية متطورة من الخدمات. ان انشاء مشاريع البنية التحتية في قطاع النقل وفقا لاستراتيجية النقل

تسهم في تقليل انبعاثات ثاني اوكسيد الكاربون وتقلل من أصوات الضجيج ومن ثم تقليل آثار قطاع النقل على البيئة.

ومن المتوقع في هذا السيناريو أن يشهد مطار النجف الأشرف الدولي تطوراً كبيراً في أعداد المسافرين خلال العشر سنوات القادمة خصوصاً بعد تحسن الظروف الصحية (انتفاء جائحة كورونا)؛ إذ سيرتفع عدد المسافرين من 740506 مسافر عام 2021 إلى 5 مليون مسافر عام 2025 ومن ثم إلى 7 مليون مسافر عام 2030، وصولاً إلى 9 مليون مسافر عام 2040، وفي المقابل سوف تشهد حركة الطائرات تزايداً ملحوظاً من 4018 طائرة بين هابطة ومغادرة إلى أكثر من 30 الف طائرة عام 2025، ومن ثم إلى 40 الف طائرة عام 2030 وصولاً إلى أكثر من 50 الف طائرة عام 2040، وذلك لارتفاع الطلب على خدمات السفر إلى المحافظة وبخاصة في أوقات الزيارات. ومما يؤكد هذه التوقعات هي السياقات التاريخية لحركة الطائرات والمسافرين في محافظة النجف قبل جائحة كورونا، حيث وصل عدد الطائرات الهابطة والمغادرة سنوياً بحدود 25 الف طائرة وعدد المسافرين وصل إلى أكثر من 3 مليون مسافر خلال العقد الماضي من القرن الحالي، الامر الذي يتطلب من إدارة المطار الحالية تطوير الخدمات داخل المطار ووسائط النقل للارتقاء إلى المستوى المطلوب للمطار، وبما يضاهي أهميته، وإقامة مشاريع توسعة في أماكن وقوف الطائرات لتستوعب عدد أكثر، فضلاً عن ضرورة إقامة مدرج إضافي لمواكبة الحركة المتزايدة من الطائرات الهابطة والمغادرة.

ولعل من أهم العوامل الدافعة باتجاه السيناريو التفاؤلي هي اصدار مجلس الوزراء عدداً من القرارات التي من شأنها الاسهام في الارتقاء بمشاريع النقل العام وتطوير أنظمة الطرق وتصميم البرامج المرورية بما يضمن شبكة طرق آمنة وانسيابية، تؤدي دوراً أساسياً في نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جملة تلك القرارات هي:

- انشاء جسر الكوفة الخامس والذي يعمل على ربط طريق المطار بطريق معمل الاسمنت وصولاً إلى طريق الكوفة شرق الفرات.
- استكمالاً لاتفاقية العراق والسعودية على المضي في خطوات جديدة لتنشيط عملية التبادل التجاري في منفذ عرعر بين البلدين، فقد أوصى مجلس الوزراء بضرورة بدء العمل بطريق الحج البري (المرحلة الأولى) من خلال الربط مع منفذ عرعر أو مع طريق الحج من النجف مباشرة، في ظل وجود توجه سعودي للربط مع المحافظات

المحاذية لها. ان استكمال هذا الطريق وادخاله حيّز التنفيذ يسهم في فتح آفاق جديدة في مختلف المجالات منها الاقتصادية والتنموية والاستثمارية للمحافظة.

- التأكيد على استكمال جميع المجسرات في التقاطعات، وكذلك الأنفاق التي تعمل على تسهيل وانسيابية حركة النقل في المحافظة.

ولتحقيق القرارات السابقة الذكر فقد تم تقديم منح مالية للنهوض بالواقع الخدمي للمحافظة؛ إذ خصص البنك المركزي منحة مالية للمحافظة بحدود (5) مليار دينار، فيما قدمت وزارة الاتصالات مبلغ (5) مليار دينار، كما خصصت شركة النفط الوطنية مبلغاً بحدود (10) مليار دينار لتنفيذ اعمال تطوير شبكة الطرق في المحافظة وبالتنسيق مع محافظ النجف الاشرف، وتم منح (5) مليار دينار من المصرف العراقي للتجارة بهدف انجاز المشروعات التكميلية في البنى التحتية، وجاءت المنحة الأخيرة من هيئة الاعلام والاتصالات بتخصيص مبلغ (10) مليار دينار. ان توجيه تلك الموارد نحو الامور الأكثر احتياجاً كإعادة البناء والتنويع في البنى التحتية وانشاء مؤسسات نقل رصينة يعمل على تطوير واقع النقل وإعادة تأهيله في المحافظة بشكل يضمن استحداث النقل المستدام في ظل تأييد الحكومة المركزية، ويجعل قطاع النقل أكثر تنوعا ويضعه على المسار الاستراتيجي بشكل يسهم في احداث آفاق التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

خامساً: الاستجابة للتحديات

1 ـ ربط التخطيط العمراني في المحافظة مع الخطط الخمسية واستراتيجية شاملة للنقل والمرور ضمن رؤية مستقبلية، تسهم في التأثير على الواقع الجديد العمراني للمدينة وعلى حركة النقل والأداء المروري لجميع أنماط ووسائل النقل.

2 ـ العمل على تطوير المرائب العاملة في المحافظة وجعلها قابلة على الاستجابة للمتطلبات المتزايدة ووفق أنظمة عصرية حديثة.

3 ـ العمل استحداث النقل العام بواسطة الحافلات ذات السعة المقعدية الأكبر، الامر الذي يسهم في التخفيف من شدة الازدحامات والاختناقات المرورية ومستوى التلوث، ويعمل على التقليل من استخدام وسائط النقل الخاصة.

4 ـ العمل على توسعة الطرق الرئيسة والثانوية ورفع مستوى بعض الطرق من حيث

عدد مساراتها ومواصفاتها وخصوصاً الطرق الرئيسة التي تربط المحافظة بالمحافظات المجاورة وانشاء طرق حولية متعددة في المحافظة لما لها من دور في استيعاب الزيادات السريعة في المركبات وتحقيق كفاءة النقل داخل المحافظة من خلال تقليل الازدحامات المرورية.

5 ـ العمل على وضع عدد من الإجراءات والضوابط المالية والتنظيمية الإلزامية بهدف تقليل الاثار السلبية المتعلقة بالبيئة لقطاع النقل من خلال تقليل متوسط العمر للسيارات المستخدمة والاعتماد على وسائل نقل ذات تكنولوجيا حديثة تتميز بأداء أفضل والاقتصاد في استهلاك الوقود.

6 ـ انشاء مرائب جديدة قابلة لاستيعاب الزيادة الكبيرة في اعداد المركبات والافراد وخصوصاً في أوقات المناسبات الدينية لتوفير خدمات نقل كافية لجميع المسافرين.

7 ـ استحداث خطوط جديدة داخل حدود المحافظة لتغطية الرقعة الجغرافية للمحافظة، فضلاً عن استحداث طريق سريع يربط محافظة النجف بمحافظة كربلاء لاستيعاب الحركة المرورية المتدفقة على مدار السنة.

8 ـ العمل على استحداث طرق رئيسة تعمل على ربط شبكة الطرق الخاصة بالمحافظة بخط المرور السريع رقم (1) من خلال إيجاد طرق عرضية بين المحافظات والمدن بهدف التقليل من الاختناق والفوضى التي تشهدها شبكة الطرق الرئيسة في أوقات المناسبات الدورية (الدينية والاعياد)، إضافة إلى تخفيض التكلفة الاقتصادية لاستعمال هذه الطرق من خلال اختصار الوقت والمسافة وتحقق اعلى درجات السرعة في الاتصال بين اجزاء الدولة الواحدة وتحديدا المحافظات في الواجهة الشرقية للدولة لعدم وجود طرق مباشرة لها.

9 ـ استحداث خط ربط سككي يربط محافظة النجف بالخط السككي الرئيسي بمحافظات الفرات الأوسط (القادسية وبابل)، وخط سككي آخر يربط محافظة النجف بمحافظة كربلاء نظراً للأهمية الاقتصادية والدينية التي تتمتع بها المحافظتين، فضلاً عن كون السكك الحديدية مكملة وداعمة لشبكة النقل الطرقي بما توفره من نقل آمن للمسافرين والسلع والخدمات ولمسافات طويلة، وتسهم في الوقت نفسه في الحفاظ

على شبكة الطرق البرية وخاصة الطرق السريعة منها من التلف نتيجة مرور المركبات الثقيلة.

10 ـ تفعيل نظام التشغيل المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص وضمان عملية التنسيق في تخطيط وتنفيذ وتشغيل أنظمة النقل في المحافظة.

11 ـ تعزيز القيادات الإدارية للمرائب العامة، من خلال إعطائها الصلاحيات الضرورية مع تعزيز آليات التنظيم ومراقبة الأداء.

12 ـ مراجعة الرسوم المتحصلة من خدمات النقل، من اجل تضييق فجوة نقص التمويل وتخفيف الأعباء المالية على الدولة لتوفير متطلبات تطوير مرافق النقل وصيانتها المستمرة وايجاد نظام جباية من المستخدمين للطرق الرئيسة في المحافظة وخصوصا سيارات الحمل الكبيرة.

13 ـ إعادة تأهيل شبكة الطرق الحالية من خلال تعزيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة وجذبها وتهيئة البيئة الملائمة لاستقطابها والاعتماد عليها كمصادر تمويل خارجية من اجل النهوض بقطاع النقل في المحافظة، وذلك باعتماد برامج وسياسات اقتصادية من شأنها العمل على جذب الاستثمارات ومنح العديد من التسهيلات والمزايا التنافسية لرؤوس الاموال الاجنبية.

14 ـ إشراك القطاع الخاص في الاستثمار في مجال البنية التحتية في قطاع النقل من خلال تطوير اتفاق مشترك حول اهداف الاستثمار، الامر الذي يسهم في توفر الموارد المالية، ضمن بنود الاهداف التنموية لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 التي تضمنت العمل على تقوية القطاع الخاص واصلاح الاطارين القانوني والتنظيمي الذين ينظِّمان عمل القطاع بشقيه المنظم وغير المنظم، وفق ثلاث ركائز تطويرية من شأنها ان تؤدي إلى تحسين بيئة الاعمال والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يمكن الشركات من ان تصبح أكثر انتاجية واكثر قدرة على المنافسة[1].

(1) جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، ص4-6.

15 ـ تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع المؤسسات المالية الدولية بهدف تقديم مساعدات مالية أو منح مالية تستثمر في انشاء بنى تحتية لقطاع النقل في المحافظة.

16 ـ استحداث أساليب جديدة لزياد الطلب على خدمات النقل في أوقات الركود بشكل أكثر انتظاما كإغراء المتعاملين من الركاب داخل المحافظة بنقل طلاب المدراس وعمال المصانع باجر منخفض، والعمل على إيجاد رحلات ترفيهية وسياحية إلى خارج المحافظة.

17 ـ انشاء محطات وزنية على مداخل المحافظة، تسهم في المحافظة على شبكة الطرق من التلف جراء الحمولات الثقيلة.

قائمة المصادر

1 ـ البنك الدولي، تقرير ممارسة الاعمال، 2020: https://arabic.doingbusiness.org/

2 ـ البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، 2018.

3 ـ جمهورية العراق، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030.

4 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018-2019.

5 ـ سعيد عبده، جغرافية النقل: مغزاها ومرماها، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2007.

6 ـ علي مرزا، الاقتصاد العراقي: التنمية والازمات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2018.

7 ـ علي مرزا، قضايا اقتصادية في العراق2003-2020 الهيكل الإنتاجي، السياسة المتبعة والأزمات الحالية.

8 ـ وزارة الإسكان والأعمار، مديرية طرق وجسور محافظة النجف، الشعبة الفنية.

9 ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، للأعوام 2018-2019.

10 ـ وزارة الداخلية، مديرية مرور محافظة النجف، الشعبة الفنية.

11 ـ https://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?view=chart

12 ـ www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi).2020 ،

القسم الحادي عشر

السياحة في محافظة النجف الاشرف

أ.م.د. احمد عبد الكريم كاظم النجم

جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم السياحة

أولاً: واقع القطاع السياحي في محافظة النجف الاشرف

تتضمن الخدمات السياحية أشكالاً متنوعة من العروض المختلفة من حيث المنطلقات والغايات ودرجة التقدم التقني والفني. وبفعل التطورات الحديثة والتكنولوجيا أصبح يُطلق على الخدمات الجاذبة للسياح بـ(صناعة الضيافة)، أي الخدمات التي تتمكن من اغراء السياح، وتزيد من معدلات انفاقهم؛ عن طريق زيادة مدة الاقامة، وشراء السلع والهدايا، فضلاً عن ذلك فإنّها تحقق لهم الرضا، ومن ذلك خدمات النقل، والطعام والشراب، والايواء، وخدمات المحلات التجارية، والخدمات الترفيهية[1]، ويشمل الانفاق على الخدمات السياحية التي تقدم للسياح داخـــــل السوق السياحية من لحظة دخولهم حدود البلد المستقبِل وحتى مغادرتهم[2]. ويمكن ان نفصّلها على النحو الآتي:

1-خدمات الفنادق السياحية

تعد الفنادق السياحية إحدى العناصر المهمة في صناعة الضيافة، نتيجة للارتباط الوظيفي والخدمي؛ فهي ذات صلة مباشرة مع السياح الوافدين، وتعد الوسيلة الخدمية التي تمثل نقطة

(1) حميد عبد النبي الطائي، ادارة الضيافة (مدخل مهني)، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص45.

(2) بنيامين يوحنا دانيال، المغريات السياحية، بدون ذكر الطبعة، دار شبر للنشر والأعلام، العراق، اربيل, 2006, ص65.

استقرار السياح خارج مساكنهم الاصلية[1]، لأنها من الخدمات التي تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المجتمع المضيّف وتعد من المؤشرات السياحية المهمة، وتعد خدمات الفنادق السياحية المحور الاساس الذي ترتكز عليه السياحة بوجه عام، فضلاً عن ذلك فإنّ الخدمات الفندقية هي من القطاعات الانتاجية بحد ذاتها وتشكل احد الموارد الاقتصادية الفاعلة في التنمية السياحية وتسمى في بعض الاحيان بـ (المغريات السياحية) لقدرتها على الجذب السياحي وتحقيق اعلى الارباح من خلال زيادة مدة الإقامة.

ونظرا لما تتمتع به محافظة النجف الاشرف من مقومات سياحية، فقد تطورت معها الخدمات الفندقية؛ إذ بلغ عدد الفنادق السياحية (119) فندقاً في عام 2010، وعدد المشتغلين فيها (1122) عاملاً، في حين بلغت مجموع الاجور والمزايا ما قيمته (3413) مليون، وقد بلغ عدد السياح المقيمين ما يقارب (780098) سائحاً، في حين بلغ مجموع الليالي السياحية (3091081) سرير/يوم، لينخفض عددها في عام 2011، ليصل عددها إلى (104) فندقاً سياحياً يقابله انخفاضٌ في عدد المشتغلين ليصل إلى (791) عاملٍ وقد انعكس ذلك على مجموع المزايا والاجور المدفوعة لتصل إلى (2985) مليون دينار عراقي، وقد رافق ذلك الانخفاض تراجع في عدد السياح الوافدين إلى محافظة النجف الاشرف ليصل عددهم (553759) سائحاً لتنخفض معها عدد الليالي السياحية لتصل إلى (1527080) سرير/يوم.

خفّت حدة ذلك الانخفاض بسبب التوسع العمراني؛ إذ اتجه بعض التجار إلى زيادة عدد الفنادق من اجل تقديم أفضل الخدمات السياحية رغم انخفاض قيمة الأجور، ليزداد عدد الفنادق السياحية في عام 2012 إلى (189) فندقاً سياحياً وبزيادة عن عام 2011 بلغت (85) فندقاً سياحياً ليزداد معها عدد المشتغلين ليصل إلى (1209) عاملاً يرافقها زيادة في عدد الليالي السياحية والتي بلغت (2203810) سرير/يوم.

وعلى الرغم من انخفاض قيمة اجور المبيت للسياح الوافدين فضلاً عن انتشار وباء كورونا وما تبع هذا الوباء من إجراءات احترازية، إلا ان الخدمات السياحية بقيت في تطور مستمر في خدماتها؛ إذ بلغ عدد الفنادق السياحية في عام 2015 حوالي (247) فندقاً سياحياً وبزيادة

(1) عبير علي كاظم، دور صناعة الضيافة في تطوير اقتصاديات بعض الدول النامية المختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2011، ص19.

بلغت (33) فندقاً عن عام 2013، وقد استمرت الزيادة العددية والخدمية لتصل إلى (307) فندقاً في عام 2020 وبزيادة بلغت عن عام 2015 حوالي (60) فندقاً سياحياً كما في الجدول (1-11).

جدول (1-11): عدد الفنادق السياحية وعدد المشتغلين ومجموع الاجور وعدد السياح وعدد ليالي المبيت سرير/يوم في محافظة النجف الاشرف للمدة (2010-2020)

السنة	عدد الفنادق	عدد المشتغلين	مجموع المزايا والاجور (مليون دينار)	عدد السياح	عدد ليالي المبيت(سرير/يوم)
2010	119	1122	3413	780098	3091081
2011	104	791	2985	553759	1521080
2012	189	1209	3762	986982	2203810
2013	214	1272	5532	1255136	3484804
2014	231	1189	5121	1321212	3789219
2015	247	1033	4141	490632	4344564
2016	295	1345	4925	595801	6782192
2017	339	14161	5784	654310	7321879
2018	315	12365	4765	574321	6498762
2019	303	11987	4214	527861	6123654
2020	307	13873	50981	596432	6987321

المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة 2010، ص4، ص18؛ سنة 2011، ص6، ص20؛ سنة 2012، ص5، ص19؛ سنة 2013، ص6، ص30؛ سنة 2014؛ سنة 2015، ص6.

- جمهورية العراق، وزارة الثقافة والسياحة والاثار، هيئة السياحة في محافظة النجف الاشرف، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2016؛ 2017؛ 2018؛ 2019؛ 2020.

2-خدمات النقل الجوي

ترتبط صناعة السياحة ارتباطاً مباشراً بصناعة النقل الجوي، علماً بأن لشركات الطيران دوراُ في تنشيط حركة السياحة [1]، ويمثل النقل الجوي أحد اهم المرتكزات الاساس في تطور الخدمات السياحية، من خلال الاتصال بالعالم الخارجي والانفتاح على الاسواق السياحية المصدرة للسياح. وقد وقع الاجماع في الاوساط الدولية في الاعتراف بان توسيع السياحة العالمية يعد احد الشروط لمواصلة خدمات النقل الجوي[2]، فضلًا عن تقديم خدمات النقل لسكان المدينة بما يوفره من خدمات النقل إلى دول العالم كافة سواء المجاورة ام غيرها.

ويتكون النقل الجوي من عدة عناصر رئيسة (الطائرة، المطار، الطريق الجوي -مسارات الطائرة) والترتيب الداخلي للطائرة وخدمات الطعام والعناية بالمسافرين، ومنها التسهيلات والاجراءات الحكومية مثل الحجوزات والجمارك والامن وسلامة الطيران، فضلاً عن العناية بمكاتب المؤسسات والاقسام الخدمية مثل المظهر الخارجي للمطار وصالات الانتظار فضلاً عن ذلك استخدام وسائل الاتصال الحديثة [3].

ويمكن تقسيم خدمات النقل الجوي على صنفين اساسين، الأول: الخدمات الرئيسة والمتعلقة بعملية نقل المسافرين والمنقولات من منطقة إلى اخرى خارج نطاق المدينة أو الدولة التي تشمل خدمات نقل المسافرين والامتعة والبضائع وخدمات نقل البريد، اما الصنف الثاني فيتشمل على الخدمات المساعدة والتي تتضمن العمليات المساعدة على تقديم الخدمات الرئيسة بسهولة ويسر مثل خدمات المراقبة الجوية والهندسة الجوية وتنظيم عمليات الهبوط والاقلاع المتعلقة بالعمليات الارضية[4].

(1) محمد محسن إبراهيم العبيدي، السياحة العربية البينية وأهميتها في تنشيط الحركة السياحية في العراق دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2015، ص124.

(2) زهير عبد الله حسن، القطاع السياحي في المغرب (الواقع والافاق دراسة تحليلية نقدية مقارنة)، الطبعة الاولى، شركة البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص140.

(3) رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ، العناصر المناخية والظواهر المرافقة وتأثيرها على واقع ومستقبل النقل الجوي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،2014، ص24.

(4) دلال بالاطرش، دور جودة خدمة النقل الجوي في كسب رضا الزبون (دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية بمدينة ورقلة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015، ص10.

يمثل المطار احد ابرز خدمات النقل الجوي، ويمكن تصنيف المطارات إلى مطارات تجارية وعسكرية ومدنية وتصنف المطارات حسب نوع الرحلة إلى رحلات وسطى أو قصيرة أو طويلة أو إلى رحلات سياحية(1).

ويعد مطار النجف الاشرف الدولي احد المطارات العراقية الذي يقع جنوب شرق المدينة وبإتباع توصيات المنظمة الدولية للطيران المدني أُنشأ المطار حسب القواعد القياسية والممارسات الموصي بها التي أشارت إليها المنظمة الدولية للطيران المدني، بوصفه اساساً في معايير تصميم المطارات في العراق وأُفتتح رسمياً بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، ومن ابرز وظائفه:

- نقل المسافرين إلى دول العالم الاسلامي وغير الاسلامي، والعمل على توفير الخدمات للمسافرين مثل التسوق والطعام والانتظار في صالات معدَّة لهذا الغرض ومجهزة بأحدث اجهزة التكيف والتدفئة.
- استقبال الطائرات القادمة ومن منشأ عالمي التي تعمل على راحة المسافرين، من حيث الطاقة الاستيعابية وراحة الجلوس على المقاعد والسرعة والامان في عمليات الاقلاع والهبوط.
- يوفر وظيفة الحجز والاستقبال للمسافرين الوافدين خلال المناسبات الدينية عبر شركات السياحة والسفر.
- يعمل المطار على تحفيز دوافع السفر لسكان المحافظة والمحافظات العراقية، وذلك من خلال العروض خلال العطلة الصيفية أو المناسبات الدينية مثل التوجه إلى ايران وسوريا والمملكة العربية السعودية لأداء مناسك الزيارة أو الحج والعمرة أو إلى لبنان للأغراض العلاجية؛ إذ يوفر مطار النجف الاشرف الدولي خدمات السفر لمتطلبات هذه الدوافع مثل الحجز وقطع تذاكر الطيران وتحديد موعد الرحلات، مما يؤدي في النهاية في تكرار السفر، كما يقدم خدماته لذوي الامراض المزمنة، ويعمل على تنمية الدوافع الترفيهية، مثل التوجه نحو شمال العراق أو خارجه، مما أدى في النهاية في تنوع الدوافع السياحية، بسبب توافر خدمات النقل الجوي.

---

(1) يوسف سليمان احمد القرا، دراسة تحليلية للاعتبارات التخطيطية لموقع مطار ياسر عرفات الدولي بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية الهندسة،2014، ص40.

يمثل عدد المسافرين سواء أكانوا قادمين ام مغادرين أحد المعايير المهمة في قياس كفاءة الخدمات المقدمة في مطار النجف الاشرف الدولي؛ إذ ان النجف تشهد توافداً مستمراً للمسافرين ولمختلف دول العالم

يوضّح الجدول (2-11) أدناه ان مجموع الرحلات الداخلية للمدة (2010-2020) في مطار النجف الدولي (هابطة ومغادرة)؛ إذ بلغت عدد الرحلات الهابطة في عام 2010 (186) و(174) رحلة مغادرة[1]. وقد بلغ مجموع المسافرين (5020) مسافراً، وزاد عدد الرحلات الداخلية خلال عام 2011 إلى (389) رحلة وبزيادة (29) عن عام 2010. وقد رافق تلك الزيادة ارتفاع عدد المسافرين الوافدين إلى حوالي (526)، ثم ارتفع عدد الرحلات الجوية خلال عام 2013 ليصل إلى (547) رحلة جوية. وقد انعكست تلك الزيادة على عدد المسافرين إذ بلغ عددهم (6177) وبزيادة بلغت عن عام 2012 حوالي (170) مسافراً، واستمرت الزيادة حتى بلغ عدد الرحلات الجوية في عام 2017 (936)، ومجموع المسافرين (8954). وبزيادة بلغت عن عام 2016 ما يقارب (483) مسافراً، وبلغ عدد الرحلات الجوية الهابطة (805) رحلة جوية، وعدد الرحلات الجوية المغادرة (428) رحلة جوية، حتى بلغت مجموع الرحلات الجوية في عام 2018 ما يقارب (987) رحلة جوية، منها (476) رحلة جوية هابطة، و(511) رحلة جوية مغادرة، وقد بلغ مجموع المسافرين (9875) مسافراً. وعلى إثر المتغيرات الصحية لحائجة كورونا توقفت الرحلات الجوية لعام 2019، وفي عام 2020 بلغ عدد الرحلات الجوية إلى مطار النجف الدولي (452) رحلة منها (213) رحلة هابطة و(226) مغادرة، وقد بلغ مجموع المسافرين (4415) مسافراً، وقد عادت الرحلات الجوية إلى العمل نتيجة للتعافي التدريجي الذي رافق الإجراءات الصحية من خلال اخذ التلقيح والتباعد الاجتماعي، ونشر اللوحات والتوجيهات الصحية في المطارات الدولية.

(1) جمهورية العراق، سلطة الطيران المدني، ادارة مطار النجف الاشرف الدولي، شعبة العمليات الارضية، بيانات غير منشورة.

جدول (2-11): عدد الرحلات وحركة الطائرات والمسافرين في مطار النجف الدولي للمدة (2010-2020)

السنة	عدد الرحلات	حركة الطائرات		حركة المسافرين		مجموع حركة المسافرين
		الهابطة	المغادرة	القادمين	المغادرين	
2010	360	186	174	2427	2593	5020
2011	389	191	198	2667	2879	5546
2012	462	229	233	2854	3167	6021
2013	547	269	278	2984	3193	6177
2014	565	276	289	3128	3219	6347
2015	582	288	294	3643	3859	7502
2016	854	442	412	4356	4115	8471
2017	936	508	428	5477	3477	8954
2018	987	476	511	3938	5937	9875
2019(*)	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
2020	452	213	226	2342	2073	4415

(*) لا توجد رحلات جوية الى مطار النجف الدولي بسبب الاجراءات الوقائية لجائحة كورونا.

المصدر: جمهورية العراق، سلطة الطيران المدني، ادارة مطار النجف الاشرف الدولي، شعبة العمليات الارضية، بيانات غير منشورة للمدة (2008-2020).

ثانياً: تقدير الحاجة إلى تطوير القطاع السياحي

تهتم الدراسات السياحية بتوفير مجموعة من التسهيلات والخدمات السياحية لغرض تلبية رغبات وحاجات السياح الوافدين مع الارتقاء بجودة الخدمة المقدمة، من اجل تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو السياحي وبأقل وقت وتكلفة [1] وذلك من خلال ما يأتي:

الفنادق الخضراء (الفنادق الصديقة للبيئة):

تعني الفنادق الخضراء هي تلك الفنادق السياحية التي تُراعى فيها الظروف البيئية في تصميمها وخدماتها المقدمة للسياح، وهي على نوعين، الأول: يعتمد على التقنيات الحديثة في البناء واستعمال الاساليب التكنولوجي، والنوع الثاني يستخدم فيها مواداً تصميمية محلية

(1) فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية العقبات والحلول، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص51.

الصنع وبمعالجات معمارية بيئية ذكية، بحيث تخلق توافقاً بيئياً بين المبنى الفندقي والبيئة المحيطة به[1]. وتعد حماية البيئة السياحية وكيفية المحافظة عليها واحدة من الاهداف المهمة لزيادة الجذب السياحي[2]؛ إذ يدرك القائمون على خدمات الفنادق الخضراء انها تتطلب ممارسة رشيدة اتجاه البيئة والمجتمع [3]، وإن الممارسات التي تراعي البيئة لها مردودها الايجابي من حيث خفض التكلفة التي تشمل استهلاك الطاقة والمياه العادمة والتخلص من النفايات، وهذا يعني ان خدمات الفنادق الخضراء توفر بيئة صحية ومناسبة لاستقبال السياح الوافدين وخالية من الملوثات والامراض[4].

ويوضح الجدول (11-3) ان هناك ثمانية مؤشرات للفنادق الخضراء، يأتي مؤشر جودة الهواء في الغرف الفندقية بالمرتبة الأولى، ويمثل نقاء الهواء على تطور الحالة الصحية للمجتمع المضيف وعدم انتشار الامراض وعند تطبيق هذا المؤشر على الفنادق السياحية يتضح بأنه غير متوافر، على حين مثّلت كمية النفايات المعالجة (السائلة والصلبة) المرتبة الثانية، بسبب ان الفنادق السياحية تستهلك كميات كبيرة من مواد التنظيف والتجهيزات الغذائية وان الجهة المسؤولة عن تطبيق هذا المؤشر وزارة البيئة، وهذا المؤشر غير متوفر في جميع الدرجات الفندقية. ويشير المؤشر الثالث إلى الاستعمال الامثل للطاقة الكهربائية من خلال استثمار الطاقة الشمسية، ورغم ارتفاع درجات الحرارة والتي تصل خلال الاشهر الحارة إلى (50) م°، إلا ان الفنادق السياحية تستخدم المولدات الخاصة بها من اجل توليد الطاقة الكهربائية، مما جعلها غير كفوءة من حيث التجهيز، بينما كان المؤشر الرابع يشير إلى جودة المياه الصالحة للشرب، لكنّ الفنادق السياحية تستعمل شبكة المياه نفسها للأحياء السكنية، مما جعل ارتفاع نسبة التلوث فيها أمراً وارداً. وينصّ المؤشر الخامس على توافر

(1) هديل محمد صبحي عنتر، تحسين الواقع البيئي للأبنية الفندقية في اطار العمارة الخضراء حالة دراسية بعض فنادق الساحل السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، 2014، ص4.

(2) E. Aloj Tota¡ ro and A. Simeone، Environmental and cultural tourism، International Journal of Sustainability in Higher Education،Vol.2 No 3،2001, p161

(3) عبد المطلب محمود الخوام، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية مع اشارة خاصة لتجربة العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2001، ص181.

(4) عبد القادر ابراهيم حماد، تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة (حالة دراسة الفنادق في محافظة قطاع غزة)، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية، المجلد (23) العدد الاول، جامعة الاقصى، 2015 ص263.

خدمات الاتصالات والتكنولوجيا في المباني الفندقية، واتضح عدم وجود هذا المؤشر في الفنادق السياحية وكان لمهارة العاملين في الخدمات الفندقية الأثر البارز والمهم في المؤشر السادس، وعند تطبيق هذا المؤشر على الفنادق السياحية يتضح انخفاض كفاءة العاملين من حيث الخبرة العملية والمهنية، وهم بحاجة إلى دورات تدريبية من اجل تحسين جودة الخدمة المقدمة للسياح الوافدين.

وقد جاء المؤشر السابع ليبين توافق شكل المباني الفندقية الخارجية مع نوع البيئة المحيطة، وعند تطبيق هذا المؤشر يتضح بان معظم الفنادق السياحية لا تتوافق أو تنسجم مع استعمالات الأرض، وخصوصاً في المدينة القديمة؛ إذ تنشر الفنادق السياحية في الازقة الضيقة التي لا تنسجم مع استعمالات الارض المجاورة لها، بينما اختص المؤشر الثامن بالتلوث الضوضائي؛ إذ ان الاهتمام في تحقيق الراحة التامة للسياح وذلك عن طريق اختيار أفضل الاماكن البعيدة عن حالات الضجيج، وعند تطبيق هذا المؤشر يتضح ان الفنادق السياحية تقع في استعمالات غير مناسبة لها مثل استعمالات الارض السكنية أو التجارية أو الطرق العامة، مما جعل حالة التلوث الضوضائي مرتفعة جداً، فضلاً عن ان مواد البناء لا تحتوي على مواد عازلة للصوت مما أدى إلى اخفاض كفاءة هذا المؤشر.

جدول (11-3): تطبيق مؤشرات الفنادق الخضراء في محافظة النجف الاشرف لسنة الهدف 2050

نوع المؤشر	وظيفة المؤشر	الجهة المسؤولة
جودة الهواء في الغرف الفندقية	يقيس هذا المؤشر مدى نقاء الهواء داخل الغرف الفندقية، وعدم تأثرها بالروائح الكريهة.	وزارة السياحة والاثار
معالجة النفايات (السائلة والصلبة)	تستهلك الفنادق السياحية كميات كبيرة من النفايات الصلبة نتيجة لاستهلاكها من قبل السياح الوافدين مثل المخلفات الورقية والزجاجية ومواد التنظيف والمناديل التنشيف، لذا لا بد من اعادة استعمالها مرة اخرى بصورة لا تضر بالبيئة والاستفادة منها في مجالات مختلفة.	وزارة البيئة
الاستعمال الامثل للطاقة الكهربائية	تعمل الفنادق الخضراء على الاستعمال الامثل للطاقة الكهربائية وذلك من خلال استعمال طاقة الاشعاع الشمسي في توليد الطاقة الكهربائية.	وزارة الكهرباء
جودة المياه الصالحة للشرب	يقيس هذا المؤشر نسبة الاستعمال الحالي والمتوقع من المياه الصالحة للشرب.	وزارة البلديات والاشغال العامة
الاتصالات والتكنولوجيا	ان هذا المؤشر يقيس مدى جاهزية الفنادق السياحية للاستثمار وذلك من خلال اربعة محاور هي البيئة التنظيمية وجاهزية البنى التحتية وطريقة الاستعمال والاثار الاقتصادية	وزارة الاتصالات
كفاءة العاملين	يقيس هذا المؤشر كفاءة اداء العاملين في مجال الفنادق السياحية مثل اللغة وطريقة التعامل وحسن الاستقبال.	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
انسجام الشكل مع البيئة	يقيس هذا المؤشر مدى التوافق والانسجام في شكل المباني الفندقية مع البيئة المحيطة.	مديرية التخطيط العمراني
التلوث الضوضائي	يقيس هذا المؤشر مدى تحقق الراحة التامة للسياح عن طريق اختيار الاماكن المثلى والبعيدة عن الضجيج.	وزارة البيئة

تطوير خدمات المطاعم السياحية

إن من اهم خصائص خدمات المطاعم هي صفة الموسمية، فهي ليست نشاطاً ثابتاً في حجمه بل يتسم بتغيراته الخدمية تبعاً لحجم الحركة السياحية التي تكون متغيرة بين موسم وآخر، وبتعبير آخر فإنّها تدخل ضمن النشاط الاقتصادي؛ إذا كانت هناك رغبة من السياح في شراء خدماتها[1]؛ إذ انها مرتبطة بصورة مباشرة برغبات واذواق السياح الوافدين، لذا فيجب قبل انشاء وبناء المطعم السياحي تحديد الجدوى الاقتصادية من حيث ما يأتي:

(1) Barbara Lewis & others : Service marketing, 2nd,Prentic Hall, Europe,1996،P7.

- دراسة الطاقة الاستيعابية: من المشكلات التي تعاني منها المطاعم السياحية في النجف عدم تحديد الطاقة الاستيعابية قبل الانشاء والبناء، مما يجعل المكان مزدحماً من قبل المرتادين، والمفترض أن تحدد الطاقة الاستيعابية على اساس الايام الاعتيادية والعطل والاحتفالات المناسبات الدينية
- ان تشتمل خدمات المطاعم السياحية على خدمات ترفيهية مثل الحدائق والمساحات الخضراء وخدمات التسلية والترفيه.
- دراسة تكاليف الاثاث وتشمل (الطاولات، الكراسي، الكاونترات، الثلاجات، الاجهزة الكهربائية، فضلاً عن تجهيزات المطابخ)
- اختيار الموقع الامثل للمطاعم السياحية عن طريق اختيار أفضل المواقع السياحية التي تمتاز بسهولة الوصول.

تطوير خدمات شركات السياحة والسفر

كانت خدمات شركات السفر والسياحة ووكالات السفر محدودة، وتتلخص في خدمات الوسيط بين السائح وبين مورّدي الخدمات السياحية مثل شركات الطيران والفنادق السياحية وقطع تذاكر السفر، اما في الوقت الحاضر فإنّ عمل الشركات السياحية قد تطور واصبح يضم برامج سياحية مختلفة الانواع والاغراض، لذا يحاول العاملون فيها زيادة عرض الصور على شكل كراس من اجل خلق تصور واضح عن طبيعة الخدمات السياحية المقدمة في الفنادق والمطاعم السياحية[1]. ويجب اتباع الآتي من اجل رفع كفاءتها الخدمية وتنميتها:

أ-تقديم معلومات كافية وصادقة عن طبيعة البرامج السياحية.

ب-ممارسة الرقابة على جودة الخدمات المقدمة للسياح.

ت -الاهتمام بتأكيد الحجوزات طبقاً للبرامج السياحية قبل مواعيد السفر وبمدة كافية.

ث-زيادة عدد الرحلات إلى المنتجعات السياحية.

(1) رافع عبد الرضا جابر المحمداوي، جودة الخدمة الفندقية واثرها في السلوك الشرائي للضيف، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية السياحة والفنادق السياحية، جامعة قناة السويس، 2013، ص20.

تطوير خدمات النقل السياحي

تعد خدمات النقل السياحي ضرورية في تنمية واستثمار كافة الامكانات الخدمية، من حيث سهولة الوصول إلى الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والخدمات الترفيهية؛ إذ لا يمكن تصور تدفق السياح دون وجود طرق النقل التي تؤدي إلى اماكن القصد السياحي، وتعد خدمات الطرق العمود الفقري في تطوير الخدمات السياحية، والسبب في ذلك ان السائح لا يفتش فقط عن الفندق أو المطعم، بل يختار وسائل النقل المريحة (خدمات التدفئة والتبريد)، وسائق ماهر، ودليل سياحي مثقف، قادر على تزويده بالمعلومات الضرورية وعن طبيعة المنطقة السياحية[1]؛ إذ ان الغرض الاساس من تطوير خدمات النقل السياحي هو توفير الراحة للسائح في عملية الانتقال من مكان إلى آخر وهذا يتحقق من خلال تقديم حلول حقيقية وواقعية تتميز بالمرونة التامة عند تطبيقها إذ تواجه طرق النقل في النجف مشكلات عدة، منها ضعف عمليات الصيانة المستمرة، سواء من الناحية الفنية ام التقنية، بالإضافة إلى افتقارها إلى «اثاث» الطريق الذي يعد من ابرز خدمات النقل وعدم وجود شبكات الصرف الصحي الكافية لحاجة السكان والسياح معاً، ومن اجل تحسين كفاءة شبكة النقل لا بد من اعتماد الاستراتيجيات الآتية:

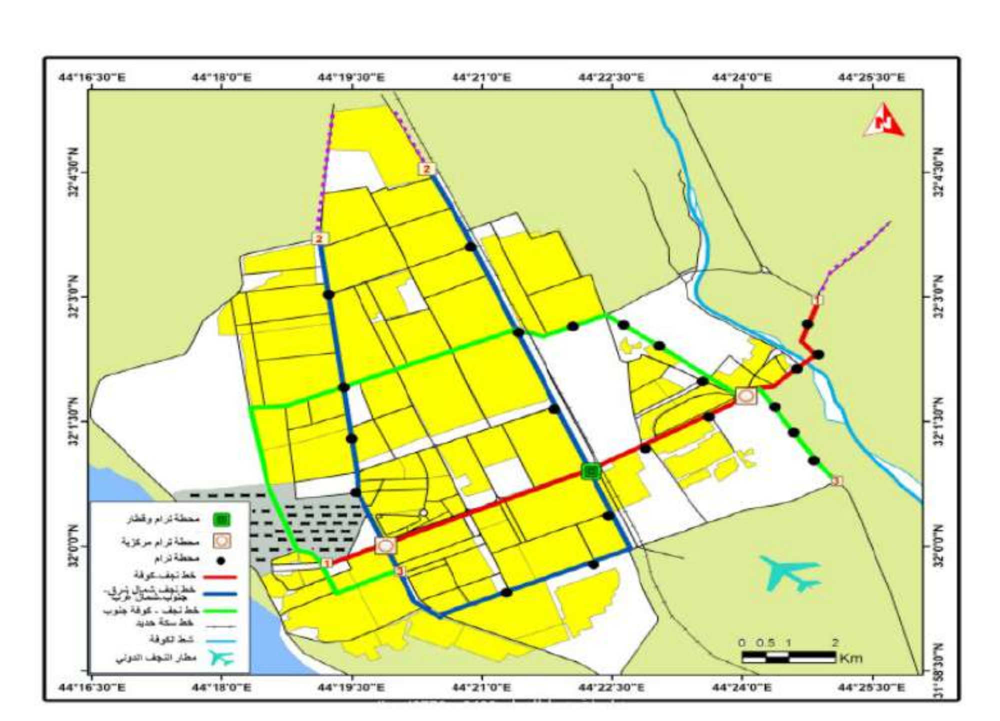
أ-**تطوير خدمات شبكة النقل الداخلية:**

توضّح الخريطة (11-1) اعتماد تطوير خدمات النقل في النجف على تنوع وسائلها السريعة والمريحة والآمنة، لذا فإنّ وجود خط الترام فيها سوف يعمل على تقليل وقت السفر، بالإضافة إلى تقليل الكلف الاقتصادية للنقل، فضلاً عن ذلك فإنّها توفّر للسائح الراحة والامان والمتعة التي يبحث عنها وتقلل من مشكلة الاختناقات المرورية، وتضيف مظهراً حضارياً يليق بالمظهر العمراني كما في الصورة (1)، وتتفادى أضرار إغلاق بعض الطرق خلال المناسبات الدينية مثل مناسبة استشهاد الامام علي (عليه السلام) وزيارة اربعينية الامام الحسين (عليه السلام). ويكون امتداد السكة على ثلاث خطوط، الاول ينطلق من المدينة القديمة متجهاً نحو مدينة الكوفة، وهذا سوف يعمل على نقل السياح من مرقد الامام علي (عليه السلام) والمقبرة ومرقد نبيي الله هود وصالح (عليهم السلام) ومقام الامام زين العابدين (عليه السلام) وصافي صفا مروراً بمسجد الحنانة ومسجد الكوفة ومسجد السهلة المبارك، وهذا

(1) حميد عبد النبي الطائي، صناعة الضيافة...، المصدر السابق، ص18.

يعني ان هذا الخط اتصل اتصالاً مباشراً بالمراقد الدينية والخدمات المحيطة بها مثل خدمات الفنادق والمطاعم وشركات السفر والسياحة وخدمات التسوق، بينما يبدأ الخط الثاني من مجسرات ثورة العشرين متجهاً نحو الشمال والشمال الغربي من المدينة؛ إذ يمثل هذا المحور احد الدوافع الرئيسة والمهمة لتوافد السياح وبصورة مستمرة، فضلاً عن تغطيته لمعظم النجف، وصولاً إلى مطار النجف الاشرف الدولي، بينما اختص الخط الثالث بنقل سكان النجف، ليشمل المنطقة القريبة من مجسرات ثورة العشرين ومروراً بمرقد الامام علي (عليه السلام) والمقبرة، فضلاً عن الاحياء الشمالية منها وصولاً إلى جامعة الكوفة في الواجهة المطلة على حي ميسان وبالقرب من مسجد السهلة حتى يصل إلى مسجد الكوفة ثم ينتهي بالقرب من معمل اسمنت الكوفة.

خريطة (1-11): خدمات الترام المقترح للنجف بحسب سنة الهدف (2050)



المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، شعبة (GIS) مقترح تطوير طرق النقل في مدينتي النجف والكوفة

الصورة (11-1): محطات الانطلاق والتوقف الترام المقترح في محافظة النجف لعام 2050



المصدر : جمهورية العراق ، وزارة البلديات والاشغال العامة ، مديرية البلدية في محافظة النجف الاشرف ، شعبة (GIS) بيانات غير منشورة

ب-تطوير خدمات شبكة النقل الخارجية

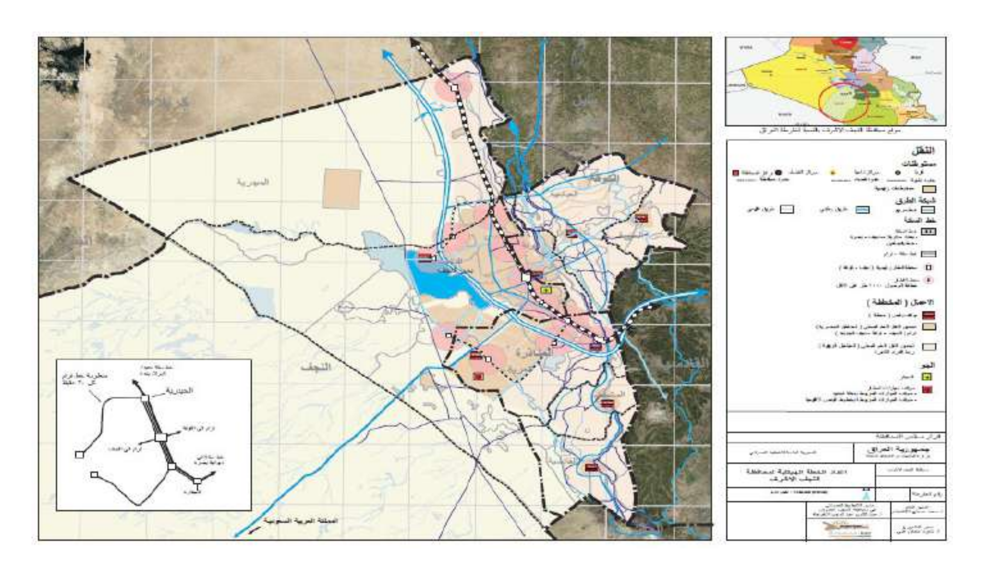
ان محافظة النجف لا ترتبط بشبكة نقل تتناسب مع اهميتها السياحية؛ إذ ان الوصول إلى المركز التجاري والخدمي فيها يكون عبر الطرق الخارجية والتي ترتكز على المحور الشمالي والجنوبي فقط بالدرجة الاساس، وقد اقترح الفريق الاستشاري المشكَّل في مديرية التخطيط العمراني للمحافظة ان يكون هناك محوران رئيسيان هما (شمال–جنوب) و(شرق–غرب) من اجل زيادة انسيابية الحركة المرورية كما في الخريطة (11-2)، من اجل تحسين كفاءة شبكة الطرق الخارجية المرتبطة بالمحافظة، وتم اقتراح مدّ للسكك الحديدية، فضلاً عن محطات ترتبط مع المترو؛ إذ يعد من انظمة النقل التي تنقل السياح إلى مسافات قصيرة بين المناطق السكنية والتجارية؛ إذ قُسّمت على المحاور الآتية:

محور المحافظات الشمالية: يخدم هذا المحور المحافظات الشمالية والمدن الاخرى التي تقع بهذا الاتجاه، مما يؤدي إلى خدمة السياح، فضلاً عن تطوير النشاط الاقتصادي بين هذه المدينة والمحافظات، لأن عملية تدفّق السياح مستمرة منها على النجف خصوصاً خلال المناسبات الدينية. ويكون ذلك عن طريق مدّ السكك الحديدية التي تربط النجف مع المدن الاخرى، عبر محطات رئيسة مخصصة لنقل السياح إلى المراقد الدينية والخدمات المتعلقة بها مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة وتصل إلى مركز المدينة.

محور المحافظات الجنوبية: إن النسبة الاكبر من عدد السياح تصل من خلال المحافظات الجنوبية التي تبعد بعضها أكثر من (400) كم عن النجف، ويمكن استعمال السكك الحديدية لهذه المسافات البعيدة، مما يتطلب هو الآخر توافر خدمات البنى التحتية اللازمة لتشغيله مع توافر أكثر من خط يصل إلى المحافظة.

محور الاقضية والنواحي: ان الامر الاساس ضمن خدمات النقل السياحي هو توفير شبكة مناسبة لنقل السياح الوافدين إلى المحافظة بشكل يغطي الحاجة الفعلية للسكان، لذا فإنّ استعمال نظام الحافلات (النقل العام) المرتبط قرب محطات الترام يكون أكثر جدوى للسياح الوافدين.

خريطة (11-2): تطور خدمات سكك الحديد لطرق النقل الخارجية المقترحة للنجف بحسب سنة الهدف 2050



المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية البلدية في محافظة النجف الاشرف، هيكلية محافظة النجف الاشرف، 2011، ص74.

ت-خدمات الامن السياحي (الشرطة السياحية)

إن الدولة التي لا تستطيع ان توفر الأمن لسكانها لا يمكنها حماية السياح الوافدين داخل حدودها، لذلك يطلق على الامن السياحي بـ(الامن الشامل)، لأنه يشمل افراد المجتمع كافة فضلاً عن السياح الوافدين لتلك المنطقة؛ إذ يشير مفهوم الامن السياحي إلى شعور السائح بالأمان، لذا يدخل في هذا العنوان الامن القيمي والاخلاقي والفكري والثقافي والعلاجي،

والعقائدي، والديني، والوظيفي والغذائي والمائي والبيئي والعسكري، لأن السائح يمارس كل هذه النشاطات داخل المنطقة السياحية[1]. ويوجد في النجف (200) عنصر يعملون في مديرية الامن السياحي، يؤدون خدماتهم من خلال ما يأتي:

- زيارة الفنادق السياحية في المدة الصباحية والمسائية والتحقق من وثائق السياح.
- تقديم التقارير اليومية والاسبوعية والشهرية للجهات الامنية المختصة عن طبيعة حجم الحركة السياحية.
- متابعة نزول السياح من حين دخولهم الفندق السياحي إلى حين خروجهم.
- تقسيم العمل على شكل قواطع المسؤولية من اجل ضمان المعلومات المقدمة لهم.
- ومن اجل تطوير خدمات الامن السياحي لا بد من اعتماد بعض الاجراءات الآتية:
- اعتماد مبدأ الخبرة والكفاءة المهنية في طريقة التعامل مع السياح وذلك من خلال التدريب المستمر.
- استعمال التقنيات الالكترونية في المتابعة والمراقبة؛ إذ تتيح تلك التقنيات مرونة عالية في الاستعمال، فضلاً عن دقة المعلومات مع انخفاض نسبة الخطأ.
- تنمية الوعي الثقافي لدى معظم العاملين في مديرية الامن السياحي.

ث-الاهتمام بالاسواق القديمة (الأسواق التراثية): يعد السوق الكبير من الأسواق القديمة والتراثية، ويضم في داخله عدة اسواق فرعية، ويمثل البوابة أو المدخل التجاري الرئيس في المدينة القديمة، وتبلغ الحركة التجارية فيه ذروتها خلال المناسبات الدينية أو خلال يومي الخميس والجمعة، لذا فإنّ العناية به تمثل بوابة اقتصادية للمدينة من خلال اتباع طراز اسلامي مميز، خصوصاً من جهة منطقة الميدان والجهة المطلة على مرقد الامام علي (عليه السلام). ويضم السوق الكبير عدة مراكز تجارية مكونة من طوابق ارضية تسمح بحرية الحركة والتسوق داخل تلك المراكز، كما تُخصص اماكن خاصة للجلوس والانتظار، فضلاً عن ضرورة توفير اصناف متنوعة من الاشجار الظلية التي تعمل على تلطيف الجو وتوفر الظل. كما في الصورة (11-2).

(1) عبد الرحمن آل حامد العلكمي، الامن جوهر السياحة، كلية التدريب، الحلقة العلمية للأمن السياحي خلال المدة (9-2012/10/11)، تونس، 2012، ص7.

الصورة (11-2): تطوير منطقة السوق الكبير في محافظة النجف الاشرف



المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات، المديرية العامة للتخطيط العمراني، مشروع التجديد الحضري لمركز مدينة النجف الاشرف، (المدينة القديمة، تقرير المرحلة الرابعة (مسودة التصميم الحضري)، كانون الثاني، 2015، ص99.

تطوير المساحات الخضراء

تفتقر المدينة القديمة إلى الحدائق والمتنزهات، وقد أُستحدثت بعض المناطق الخضراء التي تحيط بمجسرات ثورة العشرين، لكنها غير كافية، لذا فإنّ استحداث مناطق خضراء جديدة داخل المدينة سوف يعزز كفاءتها وقدرتها في استيعاب أكبر قدر ممكن من السياح الوافدين، ولغرض تطوير الخدمات السياحية في محافظة النجف الاشرف نقترح منطقتين سياحيتين:

الأولى: كورنيش شط الكوفة

تمتاز تلك المنطقة بانخفاض سعر الأرض، وتوافر المقومات الطبيعية مثل المناطق الخضراء والمياه، وهذا ما عملت به معظم الدول السياحية التي استفادت من معالمها الطبيعية ووظّفتها في المجال السياحي، مستفيدة من كافة الامكانات المتاحة. ومن اجل تحقيق التكامل الخدمي في النجف لابد من استثمار المواقع المثلى فيها؛ إذ تعد هذه المنطقة من الاماكن الترفيهية التي يقصدها سكان النجف، وتنتشر فيها مجموعة من الخدمات والفعاليات الترفيهية منها:

- **محال الوجبات السريعة**: هناك العشرات من الاكشاك المختصة بذلك والتي تقدم مختلف المأكولات لمرتاديها.

- **الألعاب الرياضية:** نتيجة لأجواء ذلك المكان يكون توافد المرتادين لغرض الاستمتاع؛ إذ يمارس الكثيرون الألعاب المنضدية وغيرها، ولهم فيها عدد من الصالات، ويمكن تطوير هذا المجال بأشكاله العصرية الحديثة.
- **المطاعم:** لقد بلغ عدد المطاعم المتخصصة (34) مطعماً متخصصاً، تقدم خدمات متنوعة، منها العصائر والمشروبات الساخنة والباردة و«الأركيلة» والمقبلات، ويكون عمل تلك المطاعم بشكل أكبر خلال فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة؛ إذ يلجأ السكان إليها، فضلاً عن ذلك فإنّ منطقة الكورنيش تضم خدمات التسلية مثل صعود الزوارق النهرية وممارسة السباحة في أحواض معزولة وأماكن اللقاءات الاجتماعية.

ونتيجة لتلك المعطيات والامكانات المتاحة فلا بد من استثمار هذه المنطقة واعطائها الاولوية التامة في تطوير الخدمات السياحية والعمل على تحسين بنيتها العمرانية، وفي مقدمتها خدمات الفنادق والمطاعم وشركات السفر والسياحة واختيار أفضل المواقع البيئية ذات الطبيعة الجميلة والمميزة[1]. وهذا يتطلب زيادة حجم الاستثمارات السياحية وفي مقدمتها خدمات النقل السياحي لتسهيل الوصول إليها وتطوير خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات السفر والسياحة والخدمات الترفيهية[2].

الثانية: منخفض بحر النجف

يمثل منخفض بحر النجف وما يمتلكه من خصائص طبيعية وبشرية الموقع الامثل لاستثمار خدمات السياحة الدينية في النجف، وتقع هذه المنطقة إلى الجنوب والجنوب الغربي من النجف وعلى الجانب الايمن من الطريق الرئيس الذي يربط بين النجف والحيرة. وتشكل امتداداً طبيعياً للسهل الرسوبي على شكل لسان يمتد عبر الهضبة الغربية من الجنوب

(1) شريفة بنت هيازع عبد الله البارقي، السلوكيات الترويحية للسياح القادمين من منطقة عسير الى محافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1432 هـ -2011، ص150.

(2) غالب صبحي عوادة غرود، مقاييس سهولة الوصول الى الخدمات العامة في المدن الفلسطينية (مدينة نابلس حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2007، ص21.

إلى الشمال من جهة ناحية المناذرة[1]. وتم اختيار تلك المنطقة لأسباب بيئية وجمالية؛ إذ ان انتشار الخدمات السياحية مثل الفنادق والمطاعم داخل الازقة الضيقة من المدينة القديمة، جعلها غير ملائمة مع استعمالات الارض المحيطة بها لاسيما استعمالات الارض السكنية، لذا فإنّ معالجة تلك المشكلة تتطلب اختيار مناطق مناسبة لها، ومن هذ المناطق منخفض بحر النجف، التي تضم تنوعاً بيئياً من مختلف النباتات والحيوانات، ومرشحة أن تكون إحدى المناطق المقترحة للمحميات الطبيعية في محافظة النجف. والصورة (11-3) مستقاة من دراسة تفصيلية حول استثمار خدمات الفنادق والمطاعم السياحية في منخفض بحر النجف والتي بيّنت إنه يمثل الموقع الامثل في تخطيط الخدمات السياحية وذلك للاعتبارات الآتية:

- القرب من مرقد الامام علي (عليه السلام) والمزارات والمقامات القريبة منه مثل ومقام الامام زين العابدين عليه السلام ومقام صافي صفا.
- بناء فنادق ومطاعم سياحية تتلائم مع اوضاع المجتمع وتتناسب مع المتطلبات السياحية المعاصرة.
- تقديم الحماية الكافية للسكان الساكنين في هذه المنطقة عن طريق نصب اجهزة المراقبة باستعمال الحاسب الآلي.

(1) علي صاحب طالب الموسوي، الخصائص الطبيعية لمنخفض بحر النجف الواقع الحالي وآفاقه التنموية، مركز دراسات الكوفة، سلسلة بحوث الخطة العلمية، السنة الثانية، العدد الثالث، دراسات نجفية، جامعة الكوفة، 2004، ص70.

الصورة (3-11): مستقبل الفنادق والمطاعم السياحية في منخفض بحر النجف



المصدر: جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية البلدية في محافظة النجف الاشرف، دراسة مقدمة من قبل شركة العقيلة الدولية في الكويت، التخطيط السياحي المقترح لمنخفض بحر النجف، المكتب الاستشاري للتنمية العمرانية.

وقد شملت منطقة منخفض بحر النجف الكثير من استعمالات الارض السياحية المقترحة كما في الخريطة (3-11)، ومن ابرزها المناطق الترفيهية والتي شغلت مساحة تقدر (1123) هكتاراً [1] والتي يمكن إقامة عدة فعاليات سياحية مثل إنشاء مجمعات خاصة لألعاب التسلية خصوصاً للأطفال والتي تسهم بشكل فاعل ومؤثر في ارتيادها من قبل العوائل خلال اوقات العطل الصيفية، فضلاً عن الزوارق المائية، وتوزعت على سواحل المنخفض المائي وبعدد نقاط اطلاق بلغت (11) محطة لغرض التسلية والترفيه وبلغت مساحتها (52.1) هكتاراً.

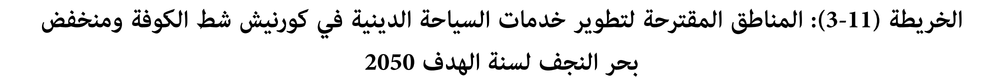
ومن اجل ان تكون محطة سياحية تم اقتراح مشاريع سكنية فيها، بمساحة (459.3) هكتاراُ، مما يسهم بشكل فاعل في معالجة العشوائيات السكنية، فضلاً عن تطوير الخدمات

(1) تم حساب المساحات المقترحة في منخفض بحر النجف اعتماداً على الصورة الفضائية باستعمال برنامج (GIS).

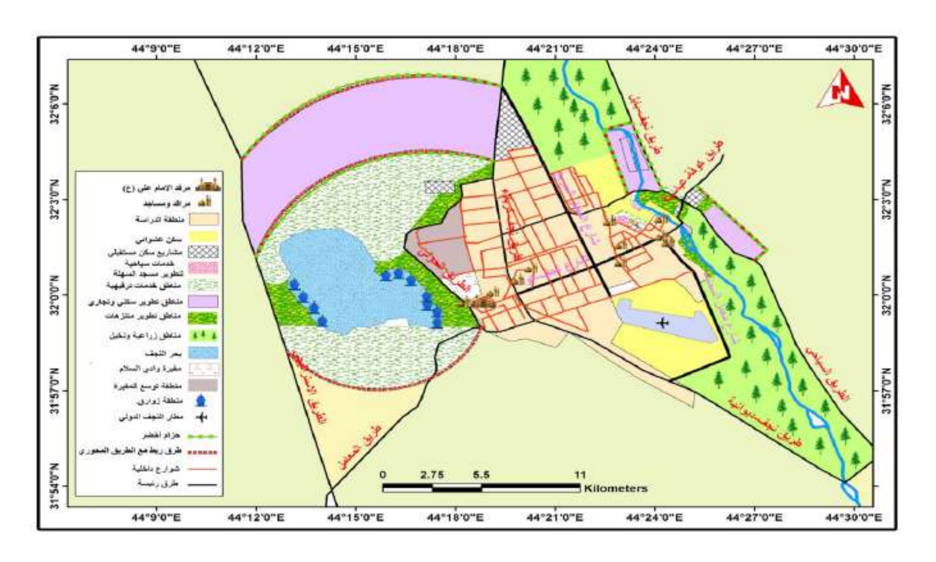
التجارية عن طريق الاستثمار الاقتصادي للمجمعات والمولات التجارية، بمساحة (987.7) هكتاراً، وهذا يسهم في انعاش الحركة الاقتصادية.

وقد مثّلت المتنزهات والحدائق اهمية سياحية في منخفض بحر النجف؛ إذ بلغت مساحتها المقترحة ضمن هذه المنطقة (978.7) هكتاراً، وتبرز اهميتها من خلال ميزتين، الاولى مواجهتها لمرقد الامام علي (عليه السلام) والثانية اطلالتها الطبيعية، على حافة المنحدر الحادة مما زاد في اهميتها السياحية من حيث موقعها الجغرافي.

وكان لخدمات طرق النقل نصيبها في منخفض بحر النجف، وجعل تلك المنطقة ترتبط معها، وذلك عن طريق فتح طرق رئيسة وربطها مع كافة الفعاليات السياحية المقترحة، وضمن اتجاهين؛ إذ امتدت الطرق الشمالية من محور طريق نجف – كربلاء بفرعين، امتد الاول من حي ابو طالب باتجاه الطريق الاستراتيجي على شكل (To way) مع اعتماد خاصية التشجير والعلامات المروية التي تعد من اولويات الطرق السياحية، اما الثاني فيبدأ من نقطة تفتيش النجف (السيطرة) باتجاه الطريق الاستراتيجي. اما طرق النقل الجنوبية فقد امتدت من حي النور باتجاه طريق المعامل لتلتقي مع الطريق الاستراتيجي. ان اقتراح الخدمات في المنخفض المائي سوف يعزز الامكانات السياحية والخدمية وتصبح من المراكز السياحية التي تستقطب مختلف الجنسيات من السياح الوافدين.



الخريطة (3-11): المناطق المقترحة لتطوير خدمات السياحة الدينية في كورنيش شط الكوفة ومنخفض بحر النجف لسنة الهدف 2050



ثالثاً: تطور الطاقة الايوائية للفنادق السياحية لسنة الهدف (2050)

بلغ عدد الفنادق السياحية في عام 2020 ما مقداره (307) فندقاً فضلاً عن (34) مطعماً سياحياً، يضاف إلى ذلك ازدياد الرحلات الجوية الوافدة إلى مطار النجف الاشرف الدولي. لكن ومن خلال معطيات تحليل البيانات للنجف واعتماداً على المعطيات المقترحة في الجدول (4-11) اتضح ان محافظة النجف بحاجة إلى تطوير تلك الفنادق، ليس أعداداً فقط وانما في جودة خدماتها الحقيقية وقدرتها على تشغيل الايدي العاملة وامتصاص البطالة واستدرار العملات الصعبة، فضلاً عن الاستثمارات السياحية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للسكان، ولهذا السبب يجب ان يرتفع عدد الفنادق لسنة 2050 إلى (575) فندقاً سياحياً، منها الدرجة الممتازة (200) فندقاً وبنسبة تبلغ (34.78 %)، والسبب في ذلك ان هذا النوع من الفنادق يمتاز بالتنوع الخدمي الذي يحقق حالة الرضا للسياح الوافدين إلى النجف فضلاً عن ذلك فإنّها تمتاز بتشغيل أكبر قدر من العاملين ذات التخصصات السياحية.

اما فنادق الدرجة الاولى فإنّ المحافظة بحاجة إلى (150) منها وبنسبة تبلغ (26.09 %)، لما توفره من خدمات سياحية مشابهة لفنادق الدرجة الممتازة إلا في بعض الخدمات الفاخرة، اما حاجة المحافظة إلى فنادق الدرجة الثانية فتبلغ (150) فندقاً سياحياً، وبنسبة (19.2 %)،

وذلك لملائمة اسعارها للسياح الوافدين وتقديم الخدمات للسياح بما يتلاءم ورغباتهم، وبحسب الجدول رقم (4).

وقد تبلغ حاجة المحافظة إلى فنادق الدرجة الثالثة (75) فندقاً سياحياً، وبنسبة (13.04 %). ان توافر هذا النوع سوف يعزز قدرة المحافظة على استيعاب السياح الوافدين فضلاً خدماته التي تلاءم ذوي الدخول المحدودة من السياح، على حين إن حاجة النجف إلى فنادق الدرجة الرابعة هي حوالي (50) فندقاً سياحياً وبنسبة (8.70 %). ويمكن ان تنعكس اثار تطور الطاقة الايوائية إيجاباً على وضع النجف.

جدول (11-4): مستقبل الخدمات الفندقية وتطور طاقتها الايوائية لسنة الهدف (2050)

الدرجات الفندقية	عدد الفنادق السياحية المطلوبة	النسبة المئوية(%)	الغرف الفندقية المطلوبة	النسبة المئوية(%)	الاسرة الفندقية المطلوبة	النسبة المئوية (%)
فنادق الدرجة الممتازة	200	% 34.78	10932	% 32	121457	% 29
فنادق الدرجة الاولى	150	% 26.09	8738	% 26	110765	% 26
فنادق الدرجة الثانية	100	% 17.39	5436	% 16	101876	% 24
فنادق الدرجة الثالثة	75	% 13.04	4879	% 14	56230	% 13
فنادق الدرجة الرابعة	50	% 8.70	3924	% 12	32687	% 8
المجموع	575	%100	33909	% 100	423015	% 100

المصدر:

- **جمهورية العراق، وزارة السياحة والاثار والثقافة، تقديرات هيئة السياحة في محافظة النجف الاشرف، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.**
- **جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية التخطيط العمراني في محافظة النجف الاشرف، شعبة التصاميم، بيانات غير منشورة.**

رابعاً: سيناريوهات

لقد ناقش تقرير الامم المتحدة تحت عنوان السياحة وجائحة كورونا انخفاض الايرادات السياحية العالمية والتي قد تصل إلى 3.3 تريليون دولار، وذلك بسبب اجراءات قيود السفر المتبعة وإغلاق المرافق السياحية، وفيما يأتي التوقعات الخاصة بمستقبل السياحة.

السيناريو المرجعي (استمرار الأوضاع الحالية في الاستثمار السياحي والآثاري)

لا يوجد لحد الان ما يشير إلى انفراج الازمة السياحية، وانما تتحدث الدراسات الطبية عن وجود موجات كثيرة من وباء (COVID-19)، وان المدة المقبلة ستكون هي الاشد تأثيراً على القطاع السياحي الذي لا يزال يعاني من خسائر مادية كبيرة.

ومن جهة أخرى يعد الاستثمار السياحي من أكثر الاستثمارات تنوعاً، وذلك لكون المجالات التي تمتد إليها متنوعة، من حيث المكان والزمان ونوع القطاع الذي يمثله أو المؤسسة أو التنظيم، ويمتاز النشاط السياحي بكونه طويل الاجل سواءً أكان بصورة منفردة أم مجموعة مشاريع منتظمة، وعلى هذا الاساس فهو يختلف عن الاستثمارات الاقتصادية الأخرى. وتكون هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر من خلال الاستثمار في الفنادق السياحية الممتازة، المدن السياحية أو الاثرية والقرى والمجمعات السياحية، المطاعم السياحية، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في القطاعات المكملة مثل قطاع الصناعة، أو الزراعة أو الصحة والخدمات العامة في الدولة[1]. ويتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر توافر عدد من الأمور الاساسية لضمان نجاح العملية الاستثمارية واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن هذه العوامل: الأمان، السيولة، العائد، استقرار العملة، مستوى الدخل. لذا لا بد من تهيئة المناخ المناسب لها وتوفير عوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي والسياحي فيها، والعمل على حماية رؤوس الأموال الأجنبية من الضرر أو المصادرة، مع وضع قواعد منتظمة لتحويل أرباح المستثمرين وتعديل القوانين والتشريعات على أن يكون للدولة دور في تحديد أنواع المشاريع المرغوب فيها.

وفي حالة استمرار حائجة كورونا وما تبعتها من اجراءات وقائية، فلا بد من اتخاذ مجموعة من التطبيقات العملية التي تخدم محافظة النجف الاشرف، منها الاعتماد على السياحة المحلية

(1) تغريد سعيد حسن، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي - تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013، ص71.

أو ما يسمى بالداخلية والتي تعمل على زيادة الترابط بين السكان وتعزيز الجوانب الاثرية والتراثية، وهذا يساعد في الاستفادة من الدخل السياحي واستثمار وقت الفراغ من خلال تعزيز البيئة السياحية المستدامة[1]. ومن جانب آخر الاهتمام بالسوق السياحي الداخلي وتعزيز المنتجات السياحية التي يمكنها منافسة الاسواق الأجنبية، وهذا سيؤدي إلى المزيد من التخصص والخبرة، وبالتالي ينعكس أثرها على التأقلم مع السياح المحليين والأجانب ضمن الموارد المتوفرة.

ان الاهتمام بالموارد السياحية تساعد على انتعاش المنشآت المحلية والتي لها الدور الفاعل والمؤثر في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ويكون تأثيرها على زيادة الوعي الثقافي السياحي بالنسبة للسكان المحليين، وفي ضوء ضعف الخيارات التسويقية في ترويج الخدمات السياحية واقناع الضيوف بجودة الخدمة المقدمة، فإنّ ذلك يؤكد الحاجة إلى دورات تدريبية للعاملين في القطاع السياحي مما يعمل على زيادة الخبرات والمهارات.

السيناريو التفاؤلي (تطوير الموارد السياحية)

يعد الهدف الاساس لأي عمل سياحي هو تحقيق مستويات اداء عالية مع الحفاظ على الموارد السياحية المتاحة، باتخاذ القرارات الفعلية والمتعلقة بالسياسات والممارسات الخاصة بكيفية ادارة الموارد السياحية. ويوجد طريقان لإدارة القطاع السياحي، الاول هو الاسلوب الذي يفترض ان وزارة السياحة العراقية هي الموجّه وتقع تحت تصرفها جميع الموارد السياحية وكيفية استثمارها، وهذا ما يتم اعتماده في الدول النامية التي لا تسمح للقرارات ان تُتخذ إلا من قبل ذوي الخبرة والاختصاص مركزياً. في حين يُتبع الاسلوب اللامركزي للتعامل مع المشكلات الادارية في مجالات الاستثمار السياحي وتنظيم الموارد البشرية والتغلب على البيروقراطية والعزوف عن المشاركة، مما يساعد على توزيع عادل ونافع للتنمية السياحية المستدامة. اما عن الاسلوب الانسب في تطوير الموارد السياحية فيقتضي وجود توازن بين (المركزي واللامركزي) مما يحقق التعاون وسد الثغرات في طبيعة استثمار الموارد السياحية، وهذا يتم من خلال دراسة حجم التسهيلات المحيطة بالموارد مع تحديد اولويات الاستثمار السياحي.

---

(1) مفيدة نادي، صابرينة مغتاب، السياحة المحلية كبديل استراتيجي للنهوض بالقطاع – دراسة حالة عينة من السياح الجزائريين، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد (1)، المجلد (6)، 2021، ص109.

وتقع على عاتق القطاع الخاص مسؤولية النهوض بالقطاع السياحي والتعاون المشترك مع مؤسسات الدولة ذات العلاقة من اجل تهيئة المناخ المطلوب لجذب السياح والاهتمام بنوعية المنشآت والخدمات السياحية وتطوير الكفاءات البشرية وتنمية مهاراتهم وفتح الابواب امام المستثمرين ورجال الاعمال ومنحهم الفرص الكافية لإعادة تأهيل الخدمات والمنشآت السياحية، دعماً للاقتصاد الوطني.

لا يرى معظم الخبراء والمهتمين بالقطاع السياحي أن تُعاد أزمة عام 2019؛ إذا ما أُتبعت الإجراءات الوقائية المشددة، وتشير التوقعات ان (43 %) من المستجيبين لمسح منظمة السياحة ان هذا القطاع سوف ينمو ولن يتوقف وانه الاكثر تعافياً من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ما سيعكس آفاقاً جيدة لظهور فعاليات جديدة مثل السياحة الثقافية والسياحة الالكترونية، كما ان مدة الغلق ساعدت في اكتساب المهارات التدريبية والمحاضرات التخصصية للعاملين في القطاع السياحي، وذلك من خلال تدريب الموارد البشرية المتخصصة وتطوير المواهب وكسب الخبرات اللازمة في هذا المجال.

ان اصلاح القطاع السياحي يحتاج إلى العديد من المتطلبات الضرورية من اجل تشجيع المسافرين إلى اماكن القصد السياحي، منها المحافظة على سعر الصرف وتقديم الخدمات المصرفية ومبادرات حكومية للتمويل مثل مبادرات البنك المركزي وتجهيز الفنادق السياحية بالخبرات البشرية المتدربة والسيطرة على الاستقرار الأمني، مع الاهتمام بالبنى التحتية والحفاظ على الاماكن الاثرية والتراثية، وهذا يتطلب وضع برنامج اصلاحي من ذوي الخبرة لإعادة هيكلة متكاملة، بهدف إحداث تنمية سياحية مستدامة، تتماشى مع التطورات الحالية والمستقبلية.

وعلى فرض الاضطلاع بهذا الدور فإنّ السياحة سوف تمثل أحد اهم القطاعات الاقتصادية المهمة، وتشكل مصدراً مهماً للعملات الصعبة وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل؛ إذ يستطيع قطاع السياحة ان يوفر وظيفة عمل واحدة من بين اربع وظائف جديدة في المستقبل.

وقد توقّعت منظمة السياحة العالمية ان تطبيق الاصلاح المؤسسي للمنظمات السياحية سوف ينعكس أثره إيجاباً على نمو الليالي السياحية وبنسبة (10 %)، وتوقعت الدراسات نمو الايرادات السياحية بنسبة تبلغ (30 %).

إن هذا السيناريو يعتمد على تحليل البيئة السياحية الداخلية في تحديد نقاط القوة والضعف والبيئة الخارجية في التعرف على الفرص والتهديدات من اجل تحديد التوجهات الاستراتيجية مستقبلاً، ويبن الجدول (5) التحليل البيئي لقطاع السياحة والسفر (SWOT)، وهذا يساعد اصحاب القرار في تشخيص المشكلات التي يعاني منها القطاع السياحي وايجاد الحلول المناسبة

جدول (11-5): التحليل البيئي لقطاع السياحة والسفر (SWOT)

البيئة السياحية الداخلية	
نقاط القوة	نقاط الضعف
تنوع الخبرات والكفاءات البشرية في القطاع السياحي	1-قلة الدورات التدريبة للعاملين في القطاع السياحي مما يعزز من جودة الخدمة السياحية
توافر العديد من المنشآت السياحية والفندقية	2-عدم ملائمة الهياكل العمرانية لمتطلبات الحداثة في البناء والتصميم وفقاً للمعايير التخطيطية
اهتمام اصحاب المراكز التجارية بتطوير الخدمات السياحية	3-عدم وجود دعم مالي لأصحاب المشاريع السياحية من حيث الضرائب والمنح المالية
توافر مقومات القصد السياحي وعلى وجه الخوص مقومات السياحة الدينية	4-التركيز على مقومات القصد السياحي الديني دون الاعتماد على الانواع الاخرى مثل السياحة البيئية والصحراوية والثقافية والعلاجية والرياضية
تطوير النظم التكنولوجية والتسويقية الحديثة والاعتماد مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات السياحية	5- الاعتماد بشكل بسيط على مصادر التحول الرقمي في تنفيذ السياسيات التسويقية للقطاع السياحي
البيئة السياحية الخارجية	
الفرص O	التهديدات T
1-نمو الطلب السياحي الداخلي والخارجي	1- ارتفاع مستوى الاسعار والتجهيزات المطلوبة
2- الاستقرار الامني في معظم الاقضية والنواحي	2- انخفاض مستوى الوعي السياحي والبيئي للسكان المحليين
3- زيادة معدلات فرص العمل في المنشآت السياحية	3- ارتفاع مستويات التلوث البيئي بمختلف اشكاله وانواعه
4- ادت التطورات التكنولوجية إلى زيادة الرغبة في السفر والسياحة	4- ضعف شبكات الانترنت وعدم توافر الدعم الفني بشكل فعال
5- تطور الخدمات السياحية أدى إلى رفع مستوى التصنيف السياحي	5- تعدد الازمات والكوارث المستمرة مثل (CO-VID-19)

السيناريو التشاؤمي

بما ان لدى قطاع السياحة لديه روابط مباشرة وغير مباشرة مع العشرات من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لذا فإنّ أي جائحة مثل وباء كورونا أو أي أزمة سياسية واقتصادية قادمة

يمكن ان تؤثر على سلسلة الفعاليات السياحية. ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية فإنّ حوالي (80 %) من شركات السفر والسياحة هي عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة ليس لها مصادر مالية للبقاء والصمود بوجه الكارثة، وعلى ضوء ما سبق يمكن ان يترجم الركود أو الازمة إلى خسارة ملايين الوظائف وبالتالي زيادة معدلات البطالة والفقر.

إن حدوث مثل تلك الازمات تدفع المنظمات المحلية والعالمية إلى الشروع بجملة من الإجراءات الوقائية والاستباقية، منها فرض قيود على حركة المسافرين وبأشكال مختلفة وأخذ اللقاحات، والمسح، والحجر الصحي، والفحوصات الطبية، وعدم السماح للسياح الدخول والاقامة إلا بنسبة محددة، وتعليق الرحلات الجوية مؤقتاً، مما يضع القطاع السياحي امام واقع حرج.

ونتيجة للقيود المفروضة على القطاع السياحي فقد رجّحت بعض الدراسات انخفاضاً كُلياً في الرحلات يقدر بحوالي (54 %-70 %)، وهذا يعكس انخفاض عدد السياح وبنسبة تبلغ (20 %-30 %)، وحسب توقع منظمة السياحة العالمية فإنّ القطاع السياحي سيخسر ما بين (5-7) سنوات من النمو المتوقع.

ان عدم وضع الاستراتيجيات التنموية للقطاع السياحي برؤية 2050 سوف ينعكس سلباً عليه وعلى تمويل ميزانية الدولة، بافتراض إهمال تأهيل المواقع السياحية بخدمات البنى التحتية وتقليل التخصيصات المالية للمواقع الاثرية وتراجع خدمات الطاقة الكهربائية وخدمات الطرق والمطارات الدولية، وعدم الالتفات للنشاطات السياحية الاخرى مثل السياحة البيئية والصحراوية والثقافية والعلاجية والتراثية والرياضية والمهرجانات والترفيهية.

التحديات

- الافتقار إلى جودة الخدمة السياحية الملائمة في ظل التطورات الحديثة.
- عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة تتيح الفرص للمستثمرين الاكفاء في تقديم أفضل العروض والخدمات.
- عدم وجود تشريعات سياحية واضحة يتعرف عليها السائح من اجل الحفاظ على النظام العام.
- انعدام المراكز التدريبية التي تعمل على زيادة كفاءة العاملين في القطاع السياحي، مما يسهم في تعزيز الارتقاء جودة الخدمة المقدمة.

- الاعتماد على السياحة الدينية فقط في حين ان محافظة النجف الاشرف تمتلك الكثير من الامكانات السياحية مثل السياحة البيئية والصحراوية والثقافية وغيرها.
- شحّة الدعم المالي من قبل الجهات المختصة، مما جعل القطاع السياحي يعاني الكثير من المشكلات.
- عدم الاهتمام بشؤون المتاحف والدور التراثية والفلكلور السياحي التي تمثل البوابات الرئيسية في اهتمام السياح.
- ضعف التعليم السياحي، مما لا يلبي الاحتياجات الاساسية لسوق العمل السياحي.
- عدم وجود دراسات تخصصية تلقي الضوء على حاجة السوق السياحي ومتطلباته الحالية والمستقبلية، لتعطي اصحاب القرار الرؤية الواضحة في معالجة نواحي الخلل وتعزيز نقاط القوة
- ضعف القدرة الاستيعابية في مركز المدينة لاستقطاب السياح، بسبب عدم تنوع الفعاليات السياحية، وهذا يؤثر سلباً على التجربة السياحية.

الاستجابة للتحديات

- ينبغي تحسين توافر البيانات والمعلومات للقطاع السياحي، لأن توافرها يسهم في الكشف عن اهمية تحليل المشكلات التي تواجه المهتمين في هذا المجال، فعند حدوث الكوارث ومواجهتها يتطلب وجود بيانات تفصيلية تكاملية وشاملة
- **تحالفات الكترونية:** أثبت الواقع خلال استمرار الجائحة ان التواصل مع الناس بواسطة الوسائل الالكترونية والتكنلوجية يمكن أن يكون مفيداً جداً في تطوير الخبرات العلمية والثقافية، ويساعد على التواصل المباشر مع الجمهور السياحي بدون انقطاع، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الجمهور وسوق العمل السياحي.
- **مخاطبة الجمهور بالأساليب التسويقية الجديدة:** ان قطاع السياحة والسفر هو من القطاعات المتأثرة جداً بالظروف الصحية والأمنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أشكال التعبير الثقافي، وذلك من خلال تسويق الفيديوهات من جهات القصد السياحي إلى السياح.

- **المهارات التدريبية والابتكارية:** يحتاج قطاع السفر والسياحة إلى الايدي العاملة الكفؤة التي تمتلك الادوات الابتكارية والتقنية في التعامل مع الاجراءات الجديدة للسفر.
- **الاستقطاب السياحي الجديد:** على سوق العمل السياحي التواصل المستمر مع السياح من خلال وسائل الاتصالات الحديثة لتكوين طبقة سياحية جديدة يسهل التعامل معها في ظل الظروف الحالية، فالروابط الاجتماعية والعاطفية لها القدرة في التأثير واستقطاب السياح ذوي مستويات اجتماعية مختلفة، وهذا بالتأكيد سيحول الطلب السياحي من الاعداد الهائلة (الكمية) إلى نوعية جيدة للسياح، وهذا سيخلق انتعاشاً سياحياً جديداً للمنطقة.
- **تنوع العروض السياحية:** أدت التغيرات والتطورات التي سادت سوق السفر والسياحة وخصوصاً خلال مدة الجائحة إلى الانتقال من العروض التقليدية إلى العروض الجديدة، مثل التحول من الخدمات التقليدية إلى الخدمات الرقمية الذكية مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتراثية، وهذا سيعكس اثره في تغير الفعاليات السياحية حسب المتطلبات الحالية.
- **مشاركة السكان في اتخاذ القرار:** ان اشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات السياحية يسهم في تحسين عروض شركات السفر والسياحة وخلق فرص متكافئة للذكور والاناث وكسب ثقة المسافرين باستمرار وربط الخدمة السياحية بالذكاء الرقمي والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي.

الخاتمة

تعد دراسة القطاع السياحي في محافظة النجف الاشرف والاطلاع على واقع الخدمات السياحية التي تقدم للسياح الوافدين من الاولويات المهمة والضرورية لاستشراف مستقبل المحافظة حتى 2050، ومعرفة نقاط القوة والخلل المفترضة، لأنها سوف تساعد المختصين في تقديم المعالجات التي تخدم سوق العمل السياحي وتحدد متطلباته الحالية واتجاهاته المستقبلية في ظل التغيرات الجديدة، والتبعات اقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية وأثرها في مختلف نواحي الحياة العامة للإنسان.

لقد تميزت محافظة النجف بتوسع عددي في الخدمات السياحية، لكن نتائج الدراسة اتجهت إلى تقدير حاجة القطاع السياحية إلى التطور كماً ونوعاً والتي تمثلت بدراسة الفنادق الخضراء (الفنادق الصديقة للبيئة) مع تقدّم خدمات المطاعم السياحية وشركات السياحة والسفر، فضلاً عن تحديد حاجة المحافظة إلى خدمات النقل السياحي الداخلية من خلال اقتراح نظام الترام ومحطات انطلاقه وتوقفه وشبكة الطرق الخارجية التي تضمنت مجموعة من المحاور الرئيسية.

ونتيجة للمعطيات الحالية والمستقبلية ودراسات المسح الميداني للدراسة فقد تم اقتراح منطقتين للجذب السياحي وتزويدها بالمرافق الخدمية وهي منطقة كورنيش شط الكوفة ومنطقة منخفض بحر النجف، كما توصلت الدراسة إلى تقدير الحاجة المستقبلية لتطور الطاقة الايوائية لسنة الهدف عام 2050 والتي بلغت بمجموع ما مقداره (575) فندقاً سياحياً.

ووضعت الدراسة ثلاث سيناريوهات، الاول المرجعي الذي تضمن الاعتماد على السياحة المحلية وسبل تنميتها واستثمارها نحو الأفضل لكن بشكل مُتَوانٍ، في حين ركّز (التفاؤلي) على اتخاذ مجموعة تدابير تسهم في تعزيز جهات القصد السياحي لتحقيق قفزات نحو السياحة الإسلامية والعالمية 2050، يضاف إلى ذلك فإنّ الاصلاح المؤسسي للمنشآت السياحية كان من أبرز اتجاهات هذا السيناريو. وقد ناقش السيناريو التشاؤمي احتمال اهمال الأخذ بالمتطلبات العصرية وزيادة قيود السفر بسبب انتشار جائحة أو أزمة ما مما سوف يؤثر بشكل مباشر على اداء الفعاليات السياحية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التحديات واقتراحات للاستجابة للتغيرات الحالية والمستقبلية.

قائمة المصادر

1 ـ بنيامين يوحنا دانيال، المغريات السياحية، بدون ذكر الطبعة، دار شبر للنشر والأعلام، العراق، اربيل،2006.

2 ـ تغريد سعيد حسن، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القطاع السياحي - تجارب مختارة مع التركيز على الواقع العراقي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013.

3 ـ جمهورية العراق، سلطة الطيران المدني، ادارة مطار النجف الاشرف الدولي، شعبة العمليات الارضية، بيانات غير منشورة.

4 ـ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاءات التجارة، تقرير مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي لسنة: 2010، 2011، 2012، 2013، 2015.

5 ـ جمهورية العراق، وزارة الثقافة والسياحة والاثار، هيئة السياحة في محافظة النجف الاشرف، شعبة التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، 2014، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

6 ـ حميد عبد النبي الطائي، ادارة الضيافة (مدخل مهني)، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005.

7 ـ دلال بالاطرش، دور جودة خدمة النقل الجوي في كسب رضا الزبون (دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية بمدينة ورقلة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015.

8 ـ رافد عبد النبي ابراهيم الصائغ، العناصر المناخية والظواهر المرافقة وتأثيرها على واقع ومستقبل النقل الجوي في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2014.

9 ـ رافع عبد الرضا جابر المحمداوي، جودة الخدمة الفندقية واثرها في السلوك الشرائي للضيف، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية السياحة والفنادق السياحية، جامعة قناة السويس، 2013.

10 ـ زهير عبد الله حسن، القطاع السياحي في المغرب (الواقع والافاق دراسة تحليلية نقدية مقارنة)، الطبعة الاولى، شركة البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991.

11 ـ شريفة بنت هيازع عبد الله البارقي، السلوكيات الترويحية للسياح القادمين من منطقة عسير إلى محافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1432 هـ -2011.

12 ـ عبد الرحمن آل حامد العلكمي، الامن جوهر السياحة، كلية التدريب، الحلقة العلمية للأمن السياحي خلال المدة (9-2012/10/11)، تونس، 2012.

13 ـ عبد القادر ابراهيم حماد، تعزيز مفهوم الممارسات الخضراء في القطاع الفندقي لضمان التنمية السياحية المستدامة (حالة دراسة الفنادق في محافظة قطاع غزة)، مجلة الجامعة الاسلامية للبحوث الانسانية، المجلد (23) العدد الاول، جامعة الاقصى، 2015.

14 ـ عبد المطلب محمود الخوام، العلاقة بين الاستثمارات السياحية والتأثيرات البيئية مع اشارة خاصة لتجربة العراق «، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد،2001.

15 ـ عبير علي كاظم، دور صناعة الضيافة في تطوير اقتصاديات بعض الدول النامية المختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.

16 ـ علي صاحب طالب الموسوي، الخصائص الطبيعية لمنخفض بحر النجف الواقع الحالي وآفاقه التنموية، مركز دراسات الكوفة، سلسلة بحوث الخطة العلمية، السنة الثانية، العدد الثالث، دراسات نجفية، جامعة الكوفة، 2004.

17 ـ غالب صبحي عوادة غرود، مقاييس سهولة الوصول إلى الخدمات العامة في المدن

الفلسطينية (مدينة نابلس حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، 2007.

18 ـ فيصل شياد، تنمية السياحة العربية البينية العقبات والحلول، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.

19 ـ محمد محسن إبراهيم العبيدي، السياحة العربية البينية وأهميتها في تنشيط الحركة السياحية

20 ـ في العراق دراسة تحليلية مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،2014.

21 ـ مفيدة نادي، صابرينة مغتاب، السياحة المحلية كبديل استراتيجي للنهوض بالقطاع – دراسة حالة عينة من السياح الجزائريين، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد (1)، المجلد (6)، 2021.

22 ـ هديل محمد صبحي عنتر، تحسين الواقع البيئي للأبنية الفندقية في إطار العمارة الخضراء حالة دراسية بعض فنادق الساحل السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تشرين، 2014.

23 ـ يوسف سليمان احمد القرا، دراسة تحليلية للاعتبارات التخطيطية لموقع مطار ياسر عرفات الدولي بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية – غزة، كلية الهندسة، 2014.

24 ـ E. Aloj Tota¡ ro and A. Simeone , Environmental and cultural tourism, International Journal of Sustainability in Higher Education ,Vol.2 No 3,2001.

25 ـ Barbara Lewis & others: Service marketing, 2nd, Prentic Hall, Europe,1996.

القسم الثاني عشر

المنافذ الحدودية في النجف الأشرف

د. حسن عبد الله احمد حسين

جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد

أولاً: واقع المنافذ الحدودية في النجف الأشرف

إنّ المنافذ الحدودية بجميع أبوابها البرية والجوية والبحرية هي المناطق المؤشرة والمعلومة رسمياً ومعترف بها دولياَ، وتستخدم لغرض التنقل والتبادل التجاري وفي بعض الحالات للاستعمالات العسكرية، كما تؤدي المنافذ دوراً مهماً في عصب الاقتصاد الوطني للدولة وإمكان إشراكها في تنمية الاجتماعية، من خلال استخدامها في تصريف منتجات البلد، وكذلك التنقل بين الدول لأغراض سياحية أو دينية أو رسمية وحتى للعلاج والدراسة في الخارج. ويتطرق هذا القسم إلى واقع ومستقبل المنافذ الحدودية في محافظة النجف الأشرف والبحث في دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمدينة، وكذلك لما تشكله النجف من منطقة سياحة دينية على مستوى العراق والدول الإسلامية، ولما تمثله من موقع جغرافي مهم للعراق.

وتعد منافذ النجف المتمثلة في مطارها الدولي، وطريق النقل البري (جاري العمل بهِ حالياً) رافداً مهماً لها كونهما ايراد مستقل. وللنجف الأشرف مكانة دينية بارزة في نفوس المسلمين في أرجاء المعمورة إذ يزورها ملايين من الزوار والسياح خصوصاً في المناسبات الدينية وقد كانت وما زالت جامعة للعلم والفقه والأدب ولا غرو ان تتبوأ هذه المكانة والمنزلة السامية وثراها الطاهر يحتضن رفات الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). لذا فأن المنافذ التي تحويها المحافظة لها دور بارز للمدينة وللدولة العراقية. وقد تم وضع الدراسة

(المنافذ الحدودية في النجف الأشرف) لبيان واقع هذه المنافذ، وتقدير واقعها والتحديات التي تحول دون تبوئها مكانتها اللائقة، وكذلك تضمين السيناريوهات اللازمة لرسم دراسة حيوية حول هذه المنافذ.

وتجدر الإشارة إلى أن النجف الاشرف تمتلك منفذين مهمين أحدهما بري والآخر جوي يتمثلان في: طريق النقل البري المسمى قديماً بـ(الحج البري) بين العراق والسعودية والذي يعتبر قيد التنفيذ حالياً، والنقل الجوي المتمثل في مطار النجف الدولي.

طريق النقل البري (النجف - السعودية)

في 28 تموز/يوليو 2021 قدّمت محافظة النجف الاشرف طلباً إلى الحكومة بشأن مشروع طريق الحج البري، إذ طالب محافظ النجف من خلال وثيقة رسمية رئيس الوزراء (بالإيعاز لوزارتي التخطيط والاسكان والاعمار والبلديات، من اجل المباشرة بمشروع طريق الحج البري الرابط بين النجف والمملكة العربية السعودية)، مشيراً إلى ان المشروع طريق استراتيجي ومهم، كونه يربط محافظة النجف الاشرف بالمملكة العربية السعودية، ويربط ناحيتي النور والشبكة وعدداً من القرى الواقعة في بادية النجف والمدينة الصناعية. وأضاف كذلك ان هذا الطريق تضرر بسبب ارتفاع مناسيب بحر النجف التي تسببت بدورها في تضرر مسافات طويلة من الطريق، لذا شكّل هذا الطلب بداية إدراج المشروع ضمن مشاريع الدولة ومفاتحة وزارة الاسكان والاعمار والبلديات والاشغال العامة للمباشرة به[1].

وبالرجوع قليلاً فإن مشروع طريق الحج البري تم اقراره عام 2011 وتمت المباشرة به عام 2013، لكن نتيجة إلى الأزمة المالية التي شهدها العراق، وكذلك الحرب التي دخل بها مع التنظيمات الارهابية (داعش)، وكذلك بسبب جائحة كورونا فقد توقف التنفيذ. وفي 6 تشرين الثاني 2021 أعلن محافظ النجف عودة العمل في مشروع طريق الحج البري الذي وصفه (الشريان الاقتصادي للنجف)، بطول يبلغ (240كم) وبكلفة (33) مليار، وفي تقرير أصدرتهُ وزارة الاعمار والاسكان بيّنت فيهِ إن «انشاء طريق الحج البري له اهمية استراتيجية في تطوير وتوسيع شبكة الطرق بالإضافة إلى كونه يمر بمناطق اثرية وتاريخية، حيث يعتبر من اقصر الطرق التي تربط العراق مع المملكة السعودية، مما

(1) وكالة الانباء العراقية، 29 تموز/ يوليو 2021

https://www.ina.iq/131544--3-.html.

يساهم في تسهيل حركة السياحة الدينية في موسمي الحج والعمرة، وكذلك تنشيط التبادل التجاري وتشجيع المشاريع الخاصة بالصناعات الانشائية لوجود مواد متعددة في الاراضي على جانبي الطريق لأغراض صناعية وجذب المستثمرين لإقامة مشاريع استثمارية»[1].

وبيّنت محافظة النجف الاشرف أن الجانبين العراقي والسعودي اتفقا على فتح مناطق تبادل تجارية على كلا الجانبين وستسهم هذه المناطق في إنعاش الحالة التجارية والاقتصادية للمحافظة، فضلاً عن إنْماء المناطق الزراعية والصناعية والسكانية في المناطق التي يخترقها الطريق وفي مقدمتها ناحية الشبكة (شبِجة) الحدودية، فمشروع النقل البري له آثار ايجابية على القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسكنية، خاصة انه سينعش الحالة الاقتصادي لعشرات القرى التي يمر بها هذه الطريق، ويرسّخ العلاقات العراقية السعودية، وكذلك يرسم طريق مستقبلي للنجف يسهم في تعزيز التنمية.

ويرى الباحث ان هذا الطريق في حال الاستمرار في انشائه وبدء العمل به اصولياً فستكون له اهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية سوف تنعكس على محافظة النجف الاشرف بشكل خاص والعراق بشكل عام، وهناك رغبة ملحة من الجانبين العراقي والسعودي في الاسراع في إحياء طريق الحج البري ابتداءً من مدينة النجف الاشرف وصولاً إلى المدينة المنورة؛ إذ يمثل أقصر طريق بينهما الان، فمن النجف الاشرف إلى الحدود العراقية السعودية ما يقارب 250 إلى 300 كم، فيما تبعد المدينة المنورة مسافة 900 كم من خط الحدود. وبتفعيل هذا الخط سوف تنتعش جوانب عديدة منها اقتصادية وسياحية وبيئية وأثرية وامنية. ويمكن التمكن من ذلك من خلال النقاط الآتية:

أ ـ الجانب الاقتصادي: ان انشاء طريق الحج البري أو الحاج العراقي كما يُسمى قديماً وبناء المنطقة الحرة على الحدود بين الطرفين سوف يكون له مردود اقتصادي كبير جداً على الطرفين العراقي والسعودي، وسوف ينعكس على الجوانب الاخرى كافة ذات العلاقة كالسياحة والصناعة والزراعة وغيرها الكثير من الجوانب الحياتية الاخرى. وتعد السوق العراقية من اهم اسواق منطقة الشرق الاوسط جاذبية، وذلك للعوامل الآتية:

(1) اذاعة INN شبكة أخبار العراق، 28 تشرين الأول/ اكتوبر 2013، http://aliraqnews.com.

- الامكانات المالية الضخمة التي يتمتع بها العراق بسبب الثروة النفطية الهائلة.
- الكثافة السكانية والتي تصل إلى 40 مليون نسمة تقريباً.
- حاجة السوق العراقية إلى المواد الاولية المصنّعة والبضائع للنهوض في ارساء البنية التحتية.
- القدرة الشرائية الكبيرة نسبياً التي يتمتع بها المواطن العراقي وهي عامل استهلاكي مشجع.

وهذا ما يجعل الكثيرين يفكرون في كيفية الحصول على موطئ قدم في هذه السوق المغرية جداً، ولهذا خططت السعودية – وسوف تكون هي والعراق مستفيدين من هذا المشروع – من اجل احياء طريق الحج البري وانشاء المنطقة الحرة على الحدود بين البلدين واختيار أقصر الطرق واقلها كلفة لوصول المنتجات السعودية إلى الاسواق العراقية.

كما أن السوق السعودي كبير جداً للكثير من المنتجات الاولية التي تدخل في الصناعات الاولية والبضائع المصنعة وسوق ضخم للاستيراد والتصدير إلى انحاء العالم كافة. كل هذه العوامل الاقتصادية المغرية إذا ما فُعّلت بشكل صحيح فسوف تكون ايجابياتها كبيرة للطرفين وستكون فرصة جيدة من اجل ايصال المنتجات العراقية إلى السوق السعودي أيضاً والتي بدورها تُنقل إلى الاسواق الاخرى. وسوف يحفّز هذا المشروع الصناعيين العراقيين على تطوير منتجاتهم حتى تستطيع منافسة المنتجات الاخرى وتفرض وجودها كماً ونوعاً في الاسواق العالمية.

ب ـ **الجانب السياحي:** يحتل هذا الحقل بين العراق والسعودية اهمية اقتصادية كبرى، حيث موسم الحج والعمرة من الجانب العراقي وزيارة العتبات المقدسة لآل البيت عليهم السلام من الجانب السعودي، وتعد النجف الاشرف مثالية في الموقع وللأسباب الآتية:

- موقع مدينة النجف الوسطي بين الشمال والجنوب، وكذلك وجود مرقد الامام علي عليه السلام.
- قرب النجف الاشرف من جميع العتبات المقدسة والعاصمة بغداد، وهذا يعطيها موقعاً متميزاً عن باقي المدن العراقية الاخرى في سهولة الوصول إلى المناطق كافة.

وبانتعاش الجانب السياحي سوف يصاحبه انتعاش تجاري واقتصادي مجدي للطرفين

العراقي والسعودي، وبإحياء طريق الحج البري وبناء المنطقة الحرة وتوفير المستلزمات كافة سوف يشجع كذلك زوار الدول المجاورة للعراق والتي لا تمتلك حدوداً مع السعودية وخاصة تركيا وسوريا ولبنان وغيرها من الدول الاخرى من اجل سلوك هذا الطريق مروراً بالعراق (النجف الاشرف). ومن المؤكد فإن هذا الانفتاح السياحي سوف يُنعش القطاعات الاخرى كافة وتصبح مدينة النجف من المدن المهمة السياحية جداً وما يرافقه من معطيات ثقافية وسياسية واجتماعية مثمرة لكلا البلدين.

ت ـ **الجانب البيئي:** ان احياء طريق الحج البري سوف ينهض بالبلدات الصغيرة والقرى التي يمر بها (الرحبة – الحمام – ناحية الشبكة –اشراف – واكصة – مغيثة – جميمة)، وينعشها اقتصادياً، فإذا اهتم بها المسؤولون سينتج:

- تتحول إلى اماكن استراحة وترويح للسائحين بسبب وقوعها على جانبي الطريق، وخاصة عندما تتوفر اساليب الراحة الجيدة والتي تجذب السائح وتثير فضوله للتوقف في هذه الاماكن.
- نتيجة للنقطة السابقة فسوف يشجع على زراعة وبستنة الاماكن المجانبة لهذا الطريق حيث توجد الآبار في كل مكان أو يمكن ايجادها بسهولة.
- إنّ إكثار الزراعة في هذه الصحراء سوف يغير مناخها ويقلل العواصف الرملية التي تهب من السعودية على العراق.
- تشجيع الناس في محافظة النجف للسكن في هذه المناطق وتخفيف الزحمة السكانية التي تعاني منها اصلاً. اذن سوف تكون هناك مردودات بيئية رائعة، من حيث الانتاج الزراعي والحيواني وتحسين الاجواء البيئية للمنطقة في حالة احياء طريق الحج البري.

ث ـ **الجانب الأثري:** ان معظم المناطق التي سوف يمر بها طريق الحج البري هي مواقع اثرية، يرجع تاريخها إلى أكثر من ألف عام في عهود الدولة العربية الاسلامية كـ (منارة زبيدة – المغيثة – ام الكرون – بركة حمد – شبجة) وغيرها الكثير لم يُكتشف بعد، وبإحياء هذه المناطق الاثرية السياحية يمكن ان تُنمى المنطقة برمتها ويُجلب إليها السواح والزوار والآثاريين، وهذا بدوره سيكون عامل مهم في تشجيع احياء هذه الاثار القديمة وترميمها لتصبح فاعلة وتتكلم عن تاريخها بنفسها.

ج ـ **الجانب الأمني:** عندما تكون هناك حركة تجارية وسياحية فسوف يكون هناك تركيز على الجانب الامني من اجل حماية هذه المنجزات وضبط الحدود ومنع الارهابيين والتهريب اللذين يكلفان الدولة والمجتمع الكثير من الخسارة الاقتصادية والامنية والاجتماعية.

ح ـ **الدبلوماسية:** ان نجاح الجانب الاقتصادي والسياحي وغيرها سوف يحفّز على تفعيل الدبلوماسية والحوار بين البلدين من اجل الحفاظ على هذه المكتسبات التي يجنياها الشعبين العراقي والسعودي، وهذا بدوره سوف ينعكس ايجابياً على تطوير العلاقات بين البلدين نحو الافضل وعلى المدى البعيد.

خ ـ **دعم الهيئة العامة للكمارك:** لا يخفى ما لدائرة الكمارك من دور كبير ومهم في دعم الاقتصاد الوطني ورفد ميزانية الدولة بالإيرادات المالية التي تحققها من خلال الرسوم الكمركية المستقطعة من البضائع الداخلة إلى العراق عبر المنفذ، حيث ينص القانون العراقي فرض رسوم كمركية على البضائع الداخلة عن طريق المنافذ الحدودية، إلا ان الرسوم تختلف باختلاف نوعية السلع، فهناك رسوم تصل إلى (5 %) كما هو الحال بالنسبة للمواد الكيمياوية، وتصل رسوم بعض المواد الغذائية إلى (15 %)، في حين تختلف هذه النسبة في المواد الغذائية من مادة لأخرى، وهناك بعض المواد معفية من الرسوم الكمركية في بعض الاحيان. وبذلك فإنّ هذه المنفذ سوف يدعم ميزانية العراق من خلال ما تؤول إليه من بضائع وسوم عن طريق النجف الاشرف.

د ـ **دعم حركة الاقتصاد للمحافظة:** يعد قطاع النقل شريان الحياة الاقتصادية وأهم قطاعات البنى التحتية، نظراً للدور الهام الذي يلعبه، ويتسم الاستثمار في مشروعات النقل بمنافعه الكبيرة التي تتحقق لفترة طويلة وانعكاساته الاجتماعية الهامة، فضلاً عن ان طريق النقل البري سوف يسهم في التنمية على المستوى الاقليمي من خلال تسهيل عمليات التبادل التجارية بين العراق ودول الخليج العربي، مما يحقق تطويراً هاماً في الانشطة الصناعية والتجارية والزراعية، وتحقيق النمو الاقتصادي ورفد الاقتصاد الوطني العراقي.

ذ ـ توفير فرص العمل: للمنافذ البرية دور كبير في تكثير فرص العمل، خاصة في ظل البطالة المرتفعة التي تعاني منها محافظة النجف؛ إذ تسهم في تشغيل اعداد كبيرة من الايدي العاملة في مختلف المجالات، منها اعمال المناولة والشحن والتفريغ، فضلاً عن القيام بالأعمال الادارية المتبعة في المنفذ، كما أن توفّر الايدي العاملة له دور كبير في عملية النقل

البري وخاصة نقل السلع التجارية بين المنفذ البري الحدودي بين العراق والسعودية، إذ يعتبر العنصر البشري الاساس الذي تقوم عليه العملية لما تتطلبه من جهد بشري في انجاح مهماتها. ولا تقتصر عملية النقل على قائد المركبة بل تتناول جوانب مختلفة ومتعددة من مضيفين واداريين وميكانيكيين وعمال صيانة خدمات ومنفّذي مشاريع العمل ومهندسين لمختلف الاختصاصات وتوافر ملاكات بشرية كافية للارتقاء بمتطلبات التطور الحاصل في قطاع النقل، باعتبار الزيادة في مهام هذ القطاع تستوجب ان تقابلها زيادة في العنصر البشري، وهذا يعني توفر فرص عمل لمختلف الاختصاصات واستيعاب فائض البطالة لمحافظة النجف، وبالتالي تحقيق هدف اقتصادي مهم وهو تقليل نسب البطالة.

ر ـ دعم السياحة الدينية: للطريق البري دور هام في دعم السياحة الدينية لمحافظة النجف، لما لها من مكانية عالمية، ومن ثم يعزز هذا الطريق زيادة فرص السياحة ووفود المسلمين إلى المحافظة، مما يدعم حركة المدينة الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما حركة الفنادق والاسواق مما يحقق مورداً مالياً مهماً لدعم موازنة العراق بشكل عام وموارد النجف المالية بشكل خاص.

وتأسيساً على ذلك ولكون الطريق يمثل بوابة اقتصادية واجتماعية ذات مكسب كبير لمحافظة النجف الاشرف بالأخص، فقد شهد هذا الطريق اهتماماً رسمياً لأحياء المناطق الزراعية والاقتصادية. وإلى جانب هذا الإطار، فلابد كذلك الأخذ بجهود جوانب أخرى، ومنها ما تقوم به وزارة الثقافة من أجل ادراج المواقع الأثرية قرب المنفذ الحدودي لضمّها ضمن لائحة التراث العالمي، وهناك تقدم واضح في هذا المجال، خاصة بعد زيادة وفد من اليونسكو وتقديم التقارير له من قبل المحافظة والتي تبيّن أن هذه المواقع مشتركة بين العراق والسعودية، ويمكن استثمارها سياحياً واقتصادياً.

مطار النجف الأشرف الدولي

يقع المطار في الجنوب الشرقي من مدينة النجف على ارتفاع (32م) فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من مدرج واحد وبناية للمسافرين وساحة لوقوف الطائرات تتسع لـ(4) طائرات. وتم افتتاحه في (11 أيلول/سبتمبر 2008)، والتعاقد مع مجموعة من الشركات لتشغيله[1]. ويبلغ متوسط عدد الرحلات اثناء الايام الاعتيادية (19) رحلة يومياً، ويتضاعف

(1) رافد عبد النبي الصائغ، مطار النجف وتأثيره على السياحة الدينية في محافظة النجف الاشرف (زيادة الاربعين دراسة خاصة)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 52، الجزء 1، 2019، ص440.

العدد اثناء المناسبات الدينية ليصل إلى (100) رحلة يومياً أو أكثر. ويتعامل مطار النجف الاشرف الدولي مع أكثر من (35) شركة طيران دولية ومحلية[1]. ويخدم موقعه خمس مدن رئيسية في منطقة الفرات الأوسط وهي النجف وكربلاء والحلة والديوانية والسماوة، آخذين بنظر الاعتبار تقارب المسافات نسبياً بين هذه المدن، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول (12-1):

جدول (12-1): المسافة بين مدينة النجف ومحافظات الفرات الاوسط

المدينة	المسافة كم
نجف كربلاء	78
نجف بابل	60
نجف الديوانية	65
نجف السماوة	155

المصدر: مهدي صبري المرياني، اهمية مطار النجف في مدن الفرات الاوسط، المؤتمر العلمي السابع لوزارة النقل، 2008، ص4.

وتجري في مطار النجف الدولي مشاريع تطوير في امكانيات سعة الساحات لوقوف الطائرات؛ إذ شهد توسّع في ساحة وقوف الطائرات من (3085 م2) عام 2013 إلى (49786 م2) لتتسع إلى (10) طائرات، وبعد ذلك شهد المطار توسعة لتصل إلى (55399 م2) في عام 2016 لتتسع لـ(14) طائرة، وفي عام 2017 تم توسيع ساحة الوقوف إلى (173900 م2) لتتسع لـ (26) طائرة[2]. مما يعني خلق مرونة كافية في استقبال عدد كبير من الطائرات في آن واحد، وكذلك زيادة عدد الوافدين وخصوصاً في المناسبات الدينية في كل سنة، مما ينعكس ايجابياً على الواقع السياحي والاقتصادي والاجتماعي لمحافظة النجف الاشرف.

في مطار النجف هناك مدرج واحد حالياً (بطول 3 كم وعرض 45 متر). وأبرز ما يتميز به عن باقي المطارات وبشهادة عدة خطوط جوية بالمقارنة مع مطارات عالمية هو الخدمات الأرضية الجيدة والسريعة للطائرات، وقد تبيّن ذلك جلياً في المرحلة السابقة، حيث انعقد

(1) اسراء طالب جاسم واخرون، دور واهمية مطار كربلاء الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة كربلاء، مجلة الباحث، العدد 31، 2019، ص389.

(2) زيارة ميدانية للباحث لمطار النجف الاشرف الدولي، دائرة التخطيط والمتابعة، في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

مؤتمر القمة العربية في بغداد 28-29 آب/أغسطس 2021، وتم إغلاق المطارات لمدة اسبوعين عدا النجف وأربيل. وعلى الرغم من كثافة الطائرات (تحويل الطائرات إلى مطار النجف بسبب غلق المطارات الأخرى) وقلة الكادر التشغيلي في الساحة (انتقاله كدعم وإسناد في مطار بغداد) تجاوز المطار تلك الفترة بنجاح وتميز واضح.

من أبرز المشاكل التي كانت تواجه المطار هو صغر ساحة وقوف الطائرات مع زخم الخطوط الجوية الراغبة بالتشغيل فيه. أما الآن فقد بدأ مشروع توسعة الساحة ليستوعب أكبر عدد من الطائرات، وكذلك البدء في تطوير صالة المسافرين لتستوعب أكبر عدد من المسافرين الوافدين والمغادرين. إن التوسع المستقبلي للمطار ضروري جداً وذلك بسبب الموقع الجغرافي المهم وإقبال شركات الطيران للتشغيل فيه، خصوصاً في مواسم الزيارات، فهو ممر حدودي مهم لكثرة الاقبال عليه، كذلك تطوير الخدمات داخل المطار ووسائط النقل للرقي إلى المستوى المطلوب للمطار بما يضاهي اهميته.

وتنعكس اهمية مطار النجف الدولي على الواقع الديني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذلك العسكري، ويمكن توضيح ذلك من خلال انعكاساته على هذه المؤشرات من خلال الآتي:

أ ـ السياحة الدينية: تأتي اهمية مطار النجف الدولي من مكانة المدينة التي يقع فيها، فإنّ حركة الزائرين إلى هذه المدينة تشكل محوراً أساسياً في عمليات تشغيل المطار، الامر الذي ينعكس إلى اهميته الدولية والمحلية، خاصة إنها تضم خمس مراقد دينية، كذلك تعد مقراً للمرجعية الدينية للمسلمين الشيعة في العراق وبعض البلدان الاسلامية، ومنها تصدر الفتاوى الدينية التي يتبعها الملايين، وتعد مهد الحركات العلمية والادبية في العراق، فإنّ قدوم الكثير من طلاب العلم من جنسيات مختلفة للدراسة في الحوزة العملية والتعرف على العلماء من عوامل الطلب المهمة والمؤثرة في السياحة الدينية في المحافظة. وفيها المقبرة الكبرى (وادي السلام) كموقع للسياحة الدينية وهي نموذج تاريخي تمتاز به ارض النجف، ارض الغري لتكون مقبرة اسلامية عامة يؤتى لها من الاقطار الاسلامية، وهي من أكبر مقابر العالم ومدفن للكثير من العلماء والملوك الوزراء والأمراء والسادة والمسلمين عامة عبر التاريخ، ومن بين ثنايا هذه المقبرة الواسعة الارجاء مدافن بعض الانبياء عليهم السلام. لذا فإنّ المراقد الدينية والمقبرة يعدان من عوامل الطلب على النشاط السياحي لكثرة الوافدين اليها، وأضفى هذا التاريخ الزاخر لمدينة النجف عليها وعلى مطارها اهمية كبيرة.

ب ـ الجانب الاقتصادي: ان قطاع النقل الجوي كما هو معروف واحداً من البنى التحتية المهمة لأي اقليم جغرافي، وهو وسيلة مهمة توفر للإنسان الحركة المكانية عبر النقل السريع، ونظراً للدور الها الذي يلعبه هذ القطاع في التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، لذا فهو مطلب اساسي لضمان التنمية، وإحدى معايير قياس تطور الدولة يكون هو بمدى تطور هذا القطاع فيها. وقد حقق مطار النجف الدولي خلال اعوام تشغيله (2008-2021) نسب نمو عالية وتطور مطرد في عدد المسافرين القادمين والمغادرين، اضافة إلى نقل البضائع عن طريق الشحن الجوي، عدا سنتي (2020-2021) التي شهدت حظر المطارات في العالم أجمع نتيجة مخاطر وباء كورونا. وقد حقق المطار واردات مالية متزايدة خلال السنوات 2008 إلى 2019؛ إذ يتم يفرض رسم مالي على المسافرين تستوفيه ادارة المطار مقداره (15) دولار، لذا يمكن حساب الواردات المالية للمطار خلال هذه السنوات من خلال الجدول الآتي:

جدول (2-12): الرسوم المالية المتحصلة من المسافرين في مطار النجف الدولي للمدة (2008-2019)

السنوات	عدد المسافرين	مبلغ الرسم	الواردات المتحصلة
2008	2239	15 دولار	33585
2009	107842		1617630
2010	131749		1976235
2011	186280		2794200
2012	496033		7440495
2013	787146		11807190
2014	1143182		17147730
2015	1406726		21100890
2016	1671897		25078455
2017	1611694		24175410
2018	1349502		20242530
2019	1420530		21307950
المجموع	10314820		154722300

- **سعدون شلال ظاهر، اهمية مطار النجف الاشرف الدولي للنقل الجوي العراقي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 28، 2018، ص36.**
- **وزارة التخطيط العراقية، مديرية احصاءات النقل والاتصالات، احصاء نشاط النقل الجوي في القطاع الحكومي والعام، (2018-2019)، ص7.**

يتضح من الجدول ان الايرادات المتحققة من اجور المسافرين بلغت (154722300) مليون دولار خلال السنوات (2008-2019)، علماً إن هناك ايرادات اخرى يتم استقطاعها من رسوم البضائع الداخلة للمطار، ولم نتمكن من الحصول على بياناتها، وغيرها من المبالغ المتحققة من الاكشاك والسيارات التي تدخل المطار. وقد ساهم المطار في التطور الاقتصادي للمدينة من خلال زيادة اعداد الزائرين اليها وما ينعكس على تطور المدينة وانتعاشها اقتصادياَ، وخاصة في الخدمات الفندقية والمطاعم وحركة الاسواق، وكذلك في تسهيل عملية دخول المستثمرين والشركات العربية والاجنبية للمشاركة في بناء العراق من خلال المشاريع الاستثمارية في المحافظة والمحافظات القريبة.

ت ـ السياحة الدينية: تعد السياحة الدينية الرافد الاقتصادي الاهم لأن النجف الاشرف مركز استقطاب ديني إسلامي، ويمكن أن يؤدي المطار فيها بتهيئة الظروف الملائمة لجميع الوافدين للمدينة وتنشيط الحركة السياحية في العراق عموماً والنجف الاشرف وكربلاء المقدسة خصوصاً، ويدل نمو الحركة السياحية ونشاط الجذب السياحي وخاصة السياحة الدينية على ارتفاع المدخولات المالية والاقتصادية للعملية التنموية وما قدّمه مطار النجف الدولي من مساهمة كبيرة في زيادة اعداد الزائرين.

ث ـ الجانب الاجتماعي: حقق مطار النجف الدولي تطوراً كبيراً لمدينة النجف الاشرف من خلال توافد الزائرين إلى المدينة واختلاطهم مع سكانها واطلاعهم على ثقافات ولغات متنوعة، وأصبح بإمكان طلبة العلوم الدينية من شتى انحاء العالم والعلماء والمفكرين وكل الزائرين ان يأتوا للزيارة وطلب العلم بسهولة عبر مطار النجف خلال ساعات قليلة، وعليه فقد أضحى المطار نافذة حيوية مهمة ساهمت في الانفتاح على العالم، فضلاً عن تفعيل الحركة العلمية خاصة في المؤتمرات التي تقام في النجف، وحضور الاكاديميين والشخصيات في العالم، وفي المقابل أيضاً سفر المثقفين من مدينة النجف للمشاركة في الكثير من المعارض والمؤتمرات التي تقام خارج العراق وبكل سهولة، وساهم المطار في توفير فرص سفر للمرضى للعلاج في دول العالم.

ثانياً: تقدير حاجة النجف الاشرف لزيادة المنافذ الحدودية

لا خيار أمام محافظة النجف الاشرف في المستقبل سوى توسيع بواباتها على العالم الخارجي، والمضي في مشروع فتح منذ حدودي جديد مع المملكة العربية السعودية، ليكون نافذة للتعاون وزيادة التبادل التجاري وتسهيل حركة الحجاج بين البلدين، ولما كانت النجف تجاور المملكة العربية السعودية حدودياً فإنّ هذا المنفذ يعد أمر حيوياً، اقتصادياً واجتماعياً، لما له من مزايا عديدة. فضلاً عن قرب النجف من عدة محافظات كما ذكرت في الجدول (12-1) وهي كربلاء وواسط والديوانية وبابل، وبعضها يحثّ الخطى نحو مشاريع المنافذ، فعلى سبيل المثال أعلن العراق في (30 أيلول/سبتمبر 2021) عن فتح منفذ الجميمة بالمثنى، وفتح منذ عرعر في (12 شباط/ فبراير 2021) في كربلاء امام التبادل التجاري بين البلدين، وأيضاً بدء مشروع مطار كربلاء الدولي الذي اطلقته العتبة الحسينية المقدسة والتي حققت به نسب انجاز متقدمة والذي يستوعب (2.5) مليون مسافر ومخطط زيادة قدرته الاستيعابية إلى (20) مليون مسافر خلال العشرين سنة القادمة[1].

سيصبح هناك ثلاث منافذ قريبة إلى النجف مع المملكة العربية السعودية، تتمثل بمنفذ عرعر ومطار كربلاء (محافظة كربلاء) ومنفذ الجميمة (السماوة)، ويمثل ذلك تحدياً صريحاً من ناحية الجدوى الاقتصادية طالما تعددت المنافذ، لذا فإنّ النجف بحاجة إلى الاسراع في اكمال طريق الحج البري الرابط مع السعودية وحثّ وزارة الاعمار والاسكان على تسهيل كافة الاجراءات التي بدورها تعزز من سرعة تنفيذ هذا المشروع، لما يقدم مزايا تجارية وعلاقات اقتصادية واجتماعية ثنائية بين الطريقين العراقي والسعودي، كذلك على حكومة النجف المحلية العمل على ادخال مشاريع تطوير في مطار النجف الدولي من ناحية الطاقة الاستيعابية وزيادة مساحات المطار من اجل الاستجابة لزيادة عدد الرحلات وزيادة مساحات وقوف الطائرات.

كما يلزم العمل على التغلب على معضلة عدم وجود تخصيصات مالية كافية لفتح منافذ أخرى، خاصة في ظل الظروف المالية التي يمر بها العراق في الوقت الحالي، ولكن كما ذكرنا تكمن الحاجة إلى الاسراع في تنفيذ الطريق البري، وكذلك ادخال تطورات مساحية وفنية على مطار النجف الدولي وزيادة القدرة الاستيعابية له في الفترة القادمة.

---

(1) العتبة الحسينية المقدسة https://imamhussain.org/arabic.

ثالثاً: التحديات التي تواجه المنافذ الحدودية في النجف الاشرف

المنفذ البري

- على الرغم من مرور أكثر من عقد على إقرار مشروع المنفذ الحدودي النجفي مع السعودية فإنّ العقبات الكؤود ما زالت ماثلة امامه، وتأتي في المقدمة الازمة المالية التي شهدها العراق وكذلك تزعزع الامن في البلد خاصة مع الحرب التي دخلها العراق مع التنظيمات الارهابية (داعش) وتراجع اسعار النفط العالمية، وكذلك أزمة كورونا ليتم ايقاف هذا المشروع.
- تشهد منطقة بحر النجف والبادية التي يخترقها طريق الحج البري خطر زحف التربة وهطول الامطار الجارفة، وكذلك مخاطر السيول القادمة من السعودية، دون وجود قنوات تصريف لهذه السيول، الامر الذي يعقّد من انشاء هذا الطريق مع وجود هكذا مخاطر جغرافية، وخاصة ان هذه المنطقة (منخفض بحر النجف) خارجة عن خدمات المحافظة منذ عدة سنوات، فإنّ هذا الامر يشكل تحدياً كبيراً في عرقلة مشروع طريق الحج البري ما لم تتدخل الحكومة المركزية بوضع خطط استيعابية يمكن من خلالها انشاء سدود أو قنوات تصريف لمعالجة هذه المشكلة.

المنفذ الجوي

- من الناحية الجغرافية يواجه مطار النجف الدولي مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة مثل العواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف الامر الذي يؤثر فنياً على عمل المطار، وكذلك التأثيرات المحيطة به سواء الطبيعية أو الطوبوغرافية وموقع الاقليم وطبيعة التطور التكنلوجي في وسائل النقل. هذا الامر قد يشكل عاملاً سلبياً على عمل المطار.
- من الناحية المالية والادارية: واجه مطار النجف الدولي قضايا فساد متعددة منها الفساد المالي والاداري، وما يدل على ذلك صدور عدة كتب من هيئة النزاهة والحكومة العراقية باعتقال بعض مسؤولي المطار واتهامهم بتهم مختلفة، وما شهده المطار من حملات تظاهر من قبل المواطنين النجفيين واقتحامه وتأخر الملاحة الجوية، وعزل مدير المطار السابق، وشيوع استغلال المطار لحساب مشاريع خاصة

وسيطرة الاحزاب السياسية على وارداته على حساب المواطن النجفي، وما زالت هذه التعقيدات مستمرة إلى الان، فضلاً عن تعدد الجهات المسيطرة على المطار وهدر الواردات المالية.

- من الناحية الفنية: رغم التوسع الذي شهده المطار في ساحة وقوف الطائرات إلا انه ما زال قاصراً عن التوسع بشكل أكبر واستقبال رحلات أكثر، نتيجة تقييده بمناطق سكنية لا يمكن الاتساع نحوها، وما زال للمطار مدرج واحد، وهذا ما يولّد ضغطاً في عدد الرحلات، وكذلك فإنّ المنظومة الملاحية لرصد الطائرات لا زالت عاملة في ظل أنظمة اعتيادية، وعلى الرغم من إنها توفِّر سبل الامان للمسافرين ولكن ما زالت لم تضاهي انظمة الملاحة العالمية.
- لم يشهد المطار توسعاً كبيراً في قاعات الاستقبال والمغادرة، وهذا ما يولّد ضغطاً على العاملين فيه، خاصة في فترات الزيارات الدينية، ما يزيد من عرقلة الرحلات الجوية وتأخيرها، إذ لا توجد القدرة والمرونة الكافية في استقبال أكبر عدد من الزائرين.
- التعاقد مع شركات الطيران الناقلة التي لا تستخدم التكنلوجيا الحديثة في محركات الطائرات، وهذا يساهم في التلوث البيئي وحدوث الضوضاء، لا سيما أن المطار تحيطه المناطق السكنية من ثلاث اتجاهات.
- صعوبة الحصول على قاعدة بيانات عن مالية المطار وإدارته، ولم يكن هناك تعامل شفاف ومرن من قبل الجهات المسؤولة فيه، بالتالي فإنّ أي باحث سوف يواجه تحدي عدم توفر البيانات، ولا يمكن وضع دراسة دونها لتطوير المطار والكشف عن اهميته الاقتصادية والاجتماعية له وتأثيرها على محافظة النجف وسبل تطويره.
- على الرغم من ذهاب واردات المطار الضخمة إلى ادارة محافظة النجف لكن ذلك لم يقضي على العجر الذي طالما عانت منه، وكذلك معالجة تراجع الواقع الاقتصادي للمدينة والاجتماعي مثل مؤشرات الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.
- وكان لكورونا الأثر البارز في توقف الرحلات الجوية بين الدول مما سبب في الغاء النقل الجوي لأكثر من سنة ونصف، الامر الذي عرقل تحقيق ايرادات مالية لمحافظة النجف وتراجع الحالة الاقتصادية، وركود الاسواق المحلية.

رابعاً: سيناريوهات المنافذ الحدودية في النجف الاشرف

ان الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وبيان تحدياته يمثل فرصة لصناعة النجاح في المجتمعات الحديثة بشكل عام، وتحقيق التنمية والنمو بشكل خاص؛ إذ لا بد لكل من يبغي النجاح أن يمتلك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، وخاصة في ظل تزايد الاهتمام بالاستشراف نتيجة للتطورات والاحداث والمتسارعة في شتى مناحي الحياة، والذي استلزم من الجميع - افراداً ومؤسسات- الاهتمام بتحديد المسارات البديلة، وملاحقة المتغيرات الجديدة ومواكبتها[1].

تشمل الابعاد السياسية لاستشراف المستقبل تطبيقه في توقع مستقبل العلاقات الدولية والسياسية والدفاع والأمن وتطبيقه في مختلف القطاعات الحكومية والخدمات الحكومية، والأمر نفسه ينطبق على استشراف مستقبل البنية التحتية والتوقعات على الطلب والتوسعات القادمة في هذا المجال ووضع الخطط لها[2].

وبالطبع هناك تحديات أمام هذا النوع من الدراسات متمثلة في التغيرات فائقة السرعة في الاقتصاد والمجتمع والعلوم والتكنولوجيا، وضغوط المتغيرات الخارجية التي تدفع سريعاً باتجاه إلغاء الحدود والقيود، ومن ثم أصبح لزاماً على الدول أن تتحسب لردود الأفعال الخارجيـة لأي قرار داخلي والاستجابة الداخلية لأي تغير خارجي، وإعداد حسابات دقيقة للتأثير المتبادل بين الداخل والخارج، وذلك بشكل أو بآخر مهمة الدراسات المستقبلية[3].

ومن اجل النظر في أبعاد التغيرات المستقبلية ونتائجها على واقع النجف الاشرف من خلال المنافذ الحدودية المتمثلة في (المطار الدولي – طريق الحج البري) وإمكانية تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها وبلوغ الخطط التي تتبناها الحكومة العراقية والحكومة المركزية، تم وضع ثلاث سيناريوهات هي:

---

(1) حسن عبد الله احمد, التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية: الاشكالات والحلول مع التركيز على العراق, اطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة, كلية الادارة والاقتصاد, 2021, ص154.

(2) عواطف شاكر محمود، دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة دراسة تحليلية نظرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 19، 2017، ص67.

(3) حسن عبد الله احمد, المشاهد المستقبلية لإمكانية بلوغ اهداف التنمية المستدامة, مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2021, ص3.

السيناريو المرجعي: استمرار الوضع الحالي

يفترض هذا السيناريو ان هناك مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات سوف تبقى على ما هي عليه، من وضع اقتصادي واجتماعي ومؤسسي وسياسي وبيئي، وانعكاس هذه المؤشرات على مستقبل النجف الاشرف من خلال بقاء المنافذ الحدودية تعمل على مسار واحد دور تغيير أو تطوير. فتم اختيار مجموعة من الافتراضات وفق المؤشرات الموضوعة أعلاه ودراستها بشكل يبين مدى التغير الذي تشهده منافذ النجف الاشرف:

- الافتراض الاول: من جانب طريق الحج البري فإنّ استمرار حالة التلكؤ من قبل وزارة الاسكان والاعمار، وعدم تحقيق نسبة إنجاز مقبولة سوف ينعكس على واقع أهمية هذا الطريق، أي أنه سوف يسبب هدراً اقتصادياً لعامل الوقت، على اعتبار ان هذا الطريق ذو مورد اقتصادي مهم، وكذلك على المستوى السياسي والاجتماعي، وخاصة ان محافظة النجف قد قدّمت العديد من الكتب الرسمية على إسراع الوزارة بتنفيذ هذا المشروع ولكن الاستئناف به بطيء نسبياً. فوفقاً لهذا الافتراض الواقعي فسوف يكون التأخير ومنافسة الآخرين للنجف هي السائدة.
- الافتراض الثاني: من المعروف جغرافياً أن منطقة بحر النجف الذي يمتد بها طريق الحج البري معرضة لمخاطر مناخية متعددة، إذ تتعرض هذه المنطقة في كل سنة إلى أمطار غزيرة وسيول شديدة متأتية من السعودية في فصل الشتاء، إذ تجرف هذه السيول العديد من المناطق التي يمر بها طريق الحج البري، ولم تتدخل المحافظة والحكومة في السيطرة على هذه الحالات الحرجة، خاصة ان الناس هناك قد قدّمت العديد من الشكاوى والطلبات إلى الحكومة المحلية والمركزية لعمل قنوات تصريف السيول أو بناء السدود لكن دون أي جدوى، فهذا الأمر قد يعرقل عمل طريق الحج ويسبب مشاكل اقتصادية وتجارية بين البلدين، طالما إن هذا الموضوع باقٍ على حاله.
- وفي ظل الافتراض الثاني ففي حالة أكملت الحكومة الطريق فإنّ هذه التغيرات المناخية سوف تعيق الاستثمار في بناء المطاعم والفنادق ودور الاستراحة وغيرها، هذا يجعل الجانب الاقتصادي سيء للغاية ودون أي جدوى، خاصة ان المسافة بين

النجف والسعودية بعيدة نسبياً وتحتاج إلى مناطق استراحة المغادرين والوافدين، مجهزة بالفنادق والمطاعم وغيرها.

- الافتراض الثالث: أيضاً بالنسبة لطريق الحج البري فإنّ عدم جدية الحكومة ممثلة بوزارة الاعمار والاسكان على تجهيز الطريق يبين وجود مؤشر سلبي.
- الافتراض الرابع: فيما يتعلق بالسكان بلغ معدل النمو السكاني في محافظة النجف (2.6 %) وبلغ عدد نسماتها المحافظة (1.471،592) مليون نسمة[1]، لذا فإنّ الاستمرار بهذا المعدل يؤدي إلى الضغط على حجم الموارد المتوفرة حالياً فيها وكذلك على حجم الموارد العامة للدولة، وأن انشاء طريق الحج البري سوف يعزز وضعها الاقتصادي ويحقق استجابة ممكنة لهذه الزيادة، خاصة انه سوف يوفر فرص عمل متعددة من خلال الاستثمار في المناطق التي يمتد فيها، لذلك فإنّ انشائه يعد امراً ضرورياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
- الافتراض الخامس: ما زالت المناطق الذي يمر بها طريق الحج البري (منارة زبيدة – المغيثة – ام الكرون – بركة حمد – شبجة)، ذات خدمات منعدمة، مع انها تمثل أرثاً حضارياً لهذه المنطقة، إذ لم تتبين أي بوادر للحكومة المحلة والمركزية لتقديم الخدمات والاعتناء بها وتزيينها لجعلها مناطق سياحية تدرّ ايرادات مستقبلية للدولة من خلال توافد الزائرين من خارج العراق وكذلك جعل منظرها إيجابي بالنسبة إلى حجاج البيت الحرام. كذلك بالنسبة للخدمات الداخلية للمحافظة فما زالت تعاني العديد من الشوارع الرئيسية والخدمية فيعا إلى اهمال الحكومة المحلية وعدم الاعتناء بها، وبما ان النجف مقبلة على حدث اقتصادي مهم لذا لا بد من الحكومة تقديم كافة الخدمات التي تعرض النجف الاشرف بأبهى صورة امام الوافدين من الخارج.
- الافتراض السادس: فيما يتعلق بمطار النجف الاشرف الدولي ما زالت الاتهامات تدور حول بيروقراطيته وسيطرة الأحزاب على موارده المالية، على الرغم من إنه قد شهد

(1) هدى عيدان البريعي, واقع ومستقبل مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة النجف 2030, مجلة البحوث الجغرافية, العدد 29, 2021, ص102.

العديد من التغيرات الادارية من خلال إقدام الحكومة باعتقال مدراء عاميين وحدوث المظاهرات المناهضة له، ولكن ما زال الامر متعلق بيد الاحزاب السياسية المسيطرة عليه وعلى ايراداته المالية، دون استفادة المجتمع النجفي من ذلك.

- الافتراض السابع: ما زال مطار النجف الدولي يشهد تراجعاً في عدد الرحلات اليومية وقد توقف لفترة طويلة كما أسلفنا نتيجة ازمة كورونا التي عصفت بالعالم، وفي حال بقاء العالم في مواجهة موجات مختلفة من الأوبئة فإنّ المطار قد يشهد توقفاً تاماً ولفترات أطول، حتى وان كان هناك لقاحاً عالمياً آمناً، وهذا ما قد ينعكس سلباً على ايرادات المطار وموازنة المحافظة، ويزيد من حجم التوقف في الاعمال، وبالتالي حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية من بطالة وفقر وغيرها.
- الافتراض الثامن: ان تراجع حركة الطيران الدولي في أي ظرفٍ كان سيؤثر على السياحة الدينية في محافظة النجف والمحافظات القريبة، وركود الاسواق والعمل وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. لذا لابد من العمل على تنمية السياحة الدينية وتقديم الخدمات لهذا الاتجاه كون النجف تعتمد عليها بشكل كبير.
- الافتراض التاسع: ما زال مطار النجف الاشرف لم يشهد أي تطورات أو توسع على مستوى الهيكلي (المدارج وساحات وقوف الطائرات وقاعات الاستقبال)، ونلاحظ في المناسبات الدينية (زيادة الاربعين وغيرها) وزيادة عدد الرحلات، إن هناك حالة من الضغط والارباك تحدث داخل المطار، حيث ان الطاقة التصميمية لم تستجب إلى عدد الوافدين أو المغادرين، علماُ أن المطار تحيط به العديد من المناطق السكنة ذات التعداد السكاني المرتفع، وبالتالي سوف يؤدي الامر إلى حالة ضغط وارباك على الشارع النجفي والناس.
- الافتراض العاشر: ان الاستمرار في التعاقد مع شركات الطيران ذات التكنلوجيا المحدودة سيضاعف من حالات التلوث البيئي وكذلك الضوضاء، مما يزيد من حجم المخاطر البيئية في المناطق القريبة على المطار.
- الافتراض الحادي عشر: إن عدم شفافية المطار في توفير البيانات المالية إلى الباحثين والاكاديميين يخلق حالة من الشكوك اتجاه عمله، وبالتالي عدم القدرة على إحداث أي تطورات بينية أو اقتصادية تعزز حالة الثقة بين المواطن والحكومة المركزية.

السيناريو الثاني: السيناريو التفاؤلي (تطوير المنافذ)

يفترض هذا السيناريو ان هناك مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات إذا توفرت فسينعكس ذلك إيجاباً على تقدم في الأوضاع الحياتية كافة ومستقبل النجف الاشرف على نحو العموم، ويكون ذلك من خلال نهضة المنافذ الحدودية وإحداث تغيرات للتطوير. وقد تم اختيار مجموعة من الافتراضات وفق المؤشرات الموضوعة أعلاه، ودراستها بشكل يبين مدى التغيير الذي قد يشهده مستقبل المنافذ في محافظة النجف الاشرف:

- الافتراض الاول: في حالة عمدت الحكومة من خلال وزارة الاسكان والاعمار والتعاون مع الحكومة المحلية على انشاء طريق الحج البري بخطوة جدية وتحقيق نسب انجاز متقدمة فإنّ هذا سوف يولّد جدوى اقتصادية مهمة للعراق والنجف بصورة خاصة، وينشّط الحركة السياحية، وبالتالي يدعم الواقع الاقتصادي ويعزز موقفه اقليمياً ويمهّد لعقد اتفاقيات تجارية تحقق حالة التنمية له وللمحافظة.
- الافتراض الثاني: وضع بوادر جدية من قبل وزارة الاعمار والاسكان والدفاع المدني في السيطرة على التغيرات المناخية في منخفض بحر النجف الذي يمتد به الطريق، وانشاء العديد من قنوات تصريف المياه وانشاء السدود وكذلك الخزانات، خاصة ان العراق بحاجة كبيرة إلى التنويع في مصادره المائية، وبالتالي سوف ينمو القطاع الزراعي في تلك المناطق التي تتمثل بمساحات ضخمة وخصبة.
- الافتراض الثالث: ان جدية الحكومة في اسراع تنفيذ الطريق سوف يحفّز حركة الاستثمار في تلك المناطق من خلال انشاء الفنادق والمطاعم ودور الاستراحة، مما يخلق فرص عمل وفيرة لأبناء المحافظة، ويقلل من حجم الاشكالات المجتمعية ويمكّن من السيطرة على الوضع الاقتصادي بجدوى متقدمة، وكذلك يبعث على التشاركية بين القطاع الخاص والقطاع العام، ليحقق حالة من التنمية الاقتصادية.
- الافتراض الرابع: أن تقديم الخدمات المهمة إلى المناطق التي يمر بها طريق الحج البري واعادة تأهيلها سيزيد من الاهتمام السياحي بها، سواء من داخل العراق أو خارجه، وزيادة عدد الوافدين لها، وتحقيق موارد مالية تعزز التنمية المستدامة وخلق التنمية الخضراء بها مما يجعلها مناطق سياحية مهمة، ويمكن الاستثمار بها واحداث حالة التنمية المناطقية.

- الافتراض الخامس: بوجود ادارة حازمة ورقابة جدية واتخاذ وقفة حقيقية من قبل المحافظة يمكن الحد من السيطرة البيروقراطية على موارد المطار، وتقليل حدة السيطرة عليه، وبالتالي تحريره من الكثير من القيود، وتعزيز المورد المالي للمحافظة، مما يجعله قادر على احداث خدمات كبيرة وفرص وفيرة لتحقيق الازدهار الاقتصادي والسياحي، ويقلل من حجم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- الافتراض السادس: في حال انخفاض حجم الاصابات بفايروس كورونا والسيطرة على الموجات الأخرى ستنفتح افاق كبيرة لحرية التنقل الدولية، وزيادة عدد الرحلات، مما يعزز تنمية السياحة الدينية وزيادة الايرادات المالية بملايين الدولارات إلى المحافظة، ويجعلها قادرة إلى خلق فرص التنمية وزيادة حجم الاستثمارات الداخلية وامتصاص فائض البطالة وتقليل حجم المشكلات المجتمعية، مما يعني عودة الحياة الطبيعية إلى الاسواق والاعمال وحركة الفنادق والمطاعم وانهاء حالة الركود.
- الافتراض السابع: في حالة زيادة عدد الرحلات الدولية وفق ما ذكرنا فإنّ هذا الامر يحتاج إلى توسع هيكلي وتصميمي لمطار النجف الدولي، بالشكل الذي يجعله قادراً على أن يستجيب لأعداد الوافدين خاصة في المناسبات الدينية.
- الافتراض الثامن: إن إيقاف التعاقد مع شركات الطيران الناقلة التي تستخدم تكنلوجيا قديمة في محركات الطائرات، سوف يقلل بالتأكيد نسب التلوث البيئي والضوضاء والحدّ من المخاطر البيئية على المناطق المحيطة.
- الافتراض التاسع: وضع نافذة تعامل مع الباحثين والأكاديميين بتوفير جميع مستلزمات البيانات والدراسات التصميمية والهيكلية، لإعداد دراسات تسهم في إحداث حالة تطور واقعي وشامل على ارضية المطار وهيكله المعمول به.

السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي (تراجع المنافذ القائمة)

يفترض هذا السيناريو ان هناك مجموعة من المؤشرات أو المتغيرات يمكن أن تؤدي إلى تراجع المنافذ الحدودية وحالة التغيير والتطوير. فتم اختيار مجموعة من الافتراضات وفق المؤشرات الموضوعة اعلاه ودراستها بشكل يبين التوقعات التي سوف تشهدها منافذ النجف الاشرف:

- الافتراض الاول: إهمال الحكومة ووزارة الاعمار الاسكان في انشاء الطريق البري والتراجع عن القرار في ظل الازمة، بمعنى العزوف عن امر اقتصادي مهم ومورد اقتصادي للعراق ومحافظة النجف بالخصوص، وزيادة حالة السخط اتجاه عمل الحكومة مما يخلق حالة من الارباك المجتمعي وتهديد التنمية الاقتصادية للبلد وانخفاض حجم الايرادات المالية للموازنة. وكذلك هدر حالة التجارة بين العراق ودول الخليج وليس فقط السعودية.
- الافتراض الثاني: عدم وضع خطط جدية من قبل الحكومة العراقية فيما يخص الأحوال المناخية والتضاريسية المحيطة بمنطقة بحر النجف المتمثلة بالسيول والامطار، وهذا يمنع من انشاء طريق الحج البري وبالتالي التنازل عن اهم مورد اقتصادي وتجاري حيوي، وتركه عرضة إلى التخريب، وعدم امكانية الاستثمار فيه.
- الافتراض الثالث: تراجع الحكومة عن قرار التخصيص المالي في ظل الازمة المالية وتراجع ايرادات النفط وزيادة الضغط على الموازنة العامة، قد يثنى الجهود عن انشاء المشروع مما يخلق حالة من التراجع الاقتصادي للعراق وكذلك محافظة النجف.
- الافتراض الرابع: زيادة معدل النمو السكاني إلى (5%) افتراضاً سوف يولّد حالة من الضغط على الموارد المتاحة الامر الذي سيزيد من حجم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مستوى المحافظة والعراق، وبالتالي تراجع حالة التنمية.
- الافتراض الخامس: في ظل تراجع الخدمات المقدمة إلى المناطق التي يمر بها طريق الحج البري سيقود هذا إلى إفناء هذه المناطق وتقهقر واقعها الحضاري وخلق حالة من السخط وعم الاستقرار الامني.
- الافتراض السادس: زيادة سيطرة الاحزاب على الموارد المالية للمطار وعدم رجوع هذه الايرادات إلى المحافظة، بالتالي ستخلق حالة من الهدر المالي ويزيد من عجز المحافظة في تنفيذ أي مشروع داخلي، وكذلك تراجع الخدمات في محافظة النجف.
- الافتراض السابع: زيادة حدة موجات الأوبئة، وبالتالي غلق المطارات الدولية، مما سينعكس على السياحة الدينية في محافظة النجف التي تعتبر مورد هام في نشاطها الاقتصادي، وكذلك غلق الفنادق والمطاعم وتراجع حجم الايرادات المالية وزيادة حدة المشكلة الاقتصادية والاجتماعية وركود الاسواق والعمل بشكل أكبر.

- الافتراض الثامن: زيادة الركود الاقتصادي في الأسواق والاعمال في ظل تراجع السياحة الدينية للمحافظة، وعدم توافد الزائرين للمدينة.
- الافتراض التاسع: عدم احداث تغييرات هيكلية وتصميمية لمبنى المطار، مما يخلق حالة من الارباك للمسافرين، مما قد يفضي إلى تراجع عدد الرحلات وتوجّه الوافدين إلى المطارات الاخرى في العراق مما يزعزع بنية المطار المالية ويضر في حركة المدينة من الناحية السياحية والاقتصادية.
- الافتراض العاشر: زيادة التعامل مع شركات الطيران المتأخرة في التكنلوجيا، مما يؤدي إلى إحداث حالة من الضرر البيئي وزيادة الضوضاء واصابة السكان في المناطق القريبة للمطار بأمراض السرطان وغيره ويزيد من عدم امكانية الحكومة في توفير الخدمات الصحية للمرضى.
- الافتراض الحادي عشر: الاستمرار في عدم التعاون مع الباحثين والاكاديميين، مما يزيد من عزلة المطار وعدم ثقة الناس به وبإدارته.

خامساً: الاستجابة للتحديات

في ضوء السيناريوهات التي تم ذكرها اعلاه يقترح الباحث مجموعة من الاجراءات التي من الممكن ان تحقق معالجة حقيقية للمنافذ الحدودية لمحافظة النجف الاشرف والمتمثلة بطريق الحج البري ومطار النجف الدولي. من هذه الاجراءات:

1 ـ توجّه حكومي جدي من قبل وزارة الاعمار والأسكان للإسراع بتنفيذ طريق الحج البري وتحقيق نسب إنجاز حقيقية، وتسهيل التمويل المخصص إلى هذا المشروع الذي يخلق فرصاً اقتصادية عديدة.

2 ـ ضرورة التعاون المشترك بين وزارة الاعمار والاسكان ووزارة الموارد المائية في وضع خطط انقاذ للظواهر المناخية والعمل الجاد على بناء قنوات تصريف مياه الامطار والسيول وانشاء خزانات مائية وسدود جزرية والسيطرة على هذه التغيرات لتسهيل عملية الاسراع في انشاء الطريق.

3 ـ توجيه محافظة النجف الأشرف لتقديم الخدمات للمناطق التي يمرّ بها طريق الحج

البري واعادة ترميم الطرق المؤدية إليه، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لخلق حالة من التطور والتنمية المناطقية.

4 ـ تعاون الحكومة المركزية مع الوزارات العاملة بإنشاء الطرق من خلال تقديم المساعدة الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع. وكذلك التعاون مع الجانب السعودي لتسهيل العمل.

5 ـ توجيه المحافظة إلى توفير الأمن للشركات العاملة في انشاء الطريق والمنفذ الحدودي، مع الأخذ بنظر الاعتبار إنه يبعد عن مركز المدينة مئات الكيلومترات، وخشية من وجود بعض حالات السطو وقطاع الطرق وغيرها من الامور الخارجة عن القانون.

6 ـ لابد من توجّه حقيقي من قبل المحافظة لإنهاء التدخل السياسي في عمل المطار، وكذلك لابد من الرقابة المالية القوية والفورية لمعالجة هذه المشكلة.

7 ـ عدم السماح بإنشاء تجمعات سكانية أو منشآت صناعية بالقرب من المطار لإعطائه فرصة للتوسع والتطور، وزيادة المناطق الخضراء المحيطة بموقعه. والاستفادة من العشوائيات القريبة، خاصة أنها ذات مساحة كبيرة، وتحويلها إلى ملكية المطار، لشأن التوسيع.

8 ـ توسيع المطار من ناحية ساحات الوقوف والمدارج والقاعات من أجل تحقيق رفاهية أكبر للوافدين، خاصة في المناسبات الدينية التي تشهد زيادة عدد الزائرين إلى العراق. والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمسافرين المغادرين والوافدين وتنظيم اجراءات السفر وجعلها أسرع.

9 ـ العمل على توفير قاعدة بيانات من قبل ادارة المطار عن اعمالها بصورة مرنة وشفافة لتسهيل عمل الباحثين والاكاديميين لتقديم افكار مبتكرة تساعد على تحقيق تنمية فعلية للمطار والمحافظة.

10 ـ تسهيل اجراءات استثمار القطاع الخاص (الخاص والأجنبي) في المناطق التي تحدّ طريق الحج البري مثل انشاء المطاعم وموقع الاستراحة والفنادق وغيرها.

11 ـ الارتقاء بمستوى الخدمات الموجهة إلى المناطق التي يمر بها طريق الحج البري وجعلها مناطق سياحية مهمة توفر مورداً مالياً كبيراً للموازنة العامة.

12 ـ إدراج المناطق الأثرية الواقعة على طريق الحج البري ضمن لائحة التراث العالمي للاستفادة منها سياحياً واقتصادياً.

13 ـ ضرورة الحد من التعاقد مع الشركات التي لا تستخدم التكنلوجيا الحديثة في المحركات لتقليل حالات الضوضاء والتلوث البيئي.

الاستنتاجات

- تعد النجف الاشرف واحدة من اهم الاماكن السياحية الدينية في العالم، كونها تشرفت بضم مرقد الامام علي (عليه السلام)، والعديد من المراقد المطهرة، وكذلك وجود الحوزة العلمية التي تعد مكان توافد طلبة العلوم الدينية.
- ان تطوير المنافذ الحدودية أمر في غاية الأهمية لمحافظة النجف الأشرف التي تشهد زيادة اعداد الوافدين خلال السنة للزيادة والسياحة وغيرها. كما إن مطار النجف الدولي يقدّم خدمات إلى محافظات الفرات الاوسط بابل وكربلاء والديوانية وكذلك السماوة.
- أن لأنشاء طريق الحج البري الرابط بين العراق والسعودية من خلال محافظة النجف ذو اهمية اقتصادية وتجارية واجتماعية وسياسية ودينية كذلك.
- لا زال مشروع طريق الحج البري يعاني من نسب انجاز متدنية، وقد شهد توقفاً لسنوات عديدة نتيجة الازمة المالية ووباء كورونا.
- يساهم مطار النجف بشكل فعال في تنشيط حركة السياحة الدينية في محافظة النجف والمحافظات المجاورة، وبالتالي يعزز من تنشيط الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة.

قائمة المصادر

1 ـ إذاعة INN شبكة أخبار العراق، 28 تشرين الأول/ اكتوبر 2013، http://aliraqnews.com.

2 ـ اسراء طالب جاسم واخرون، دور واهمية مطار كربلاء الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية في محافظة كربلاء، مجلة الباحث، العدد 31، 2019.

3 ـ حسن عبد الله احمد، التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية: الاشكالات والحلول مع التركيز على العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، 2021.

4 ـ حسن عبد الله احمد، المشاهد المستقبلية لإمكانية بلوغ اهداف التنمية المستدامة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021.

5 ـ رافد عبد النبي الصائغ، مطار النجف وتأثيره على السياحة الدينية في محافظة النجف الاشرف (زيادة الاربعين دراسة خاصة)، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد 52، الجزء 1، 2019.

6 ـ زيارة ميدانية للباحث لمطار النجف الاشرف الدولي، دائرة التخطيط والمتابعة، في 1 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

7 ـ سعدون شلال ظاهر، اهمية مطار النجف الاشرف الدولي للنقل الجوي العراقي، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 28، 2018.

8 ـ العتبة الحسينية المقدسة: https://imamhussain.org/arabic

9 ـ عواطف شاكر محمود، دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة دراسة تحليلية نظرية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد 19، 2017.

10 ـ مهدي صبري المرياني، اهمية مطار النجف في مدن الفرات الاوسط، المؤتمر العلمي السابع لوزارة النقل، 2008.

11 ـ هدى عيدان البريعي، واقع ومستقبل مؤشرات التركيب العمري والنوعي لسكان محافظة النجف 2030، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 29، 2021.

12 ـ وزارة التخطيط العراقية، مديرية احصاءات النقل والاتصالات، احصاء نشاط النقل الجوي في القطاع الحكومي والعام، (2018-2019).

13 ـ وكالة الانباء العراقية، 29 تموز/ يوليو 2021 .https://www.ina.iq/131544--3-.html

تُعد مدينة النجف الأشرف واحدة من أهم المحافظات العراقية، بسبب تاريخها الحضاري العريق ومكانتها الدينية السامية ومركزها الاقتصادي المرموق، لذا وانطلاقاً من التزام مركز الرافدين للحوار (R.C.D) بأن يكون منصّة حوارية وعلمية تضع في مقدمة أولوياتها إعداد الدراسات ذات الجدوى الحقيقية، فقد أخذ على عاتقه تشجيع الأقلام المبدعة للكتابة في جوانب هذه المحافظة المختلفة وتعزيز وترسيخ الوعي العام بضرورة الارتقاء بها محلياً وإقليمياً وحتى على مستوى العالم، من خلال وضع ابحاث متخصصة لكشف واقعها الحالي واستشراف مستقبلها، وإمداد الجهات المعنية برؤى وأفكار جديدة، تساعدها على تنفيذ برامج عصرية وخطط استراتيجية حديثة، تستجيب بأسلوب مدروس ومستدام للتوقعات المحتملة حتى عام 2050، والمتمثلة في زيادة معدلات الكثافة السكانية وتسارع النمو الحضري والتوسّع العمراني، فضلاً عن إيجاد الحلول المؤسسية والفنية في مجال تخطيط بيئة حضرية وريفية أفضل للجيل الحاضر ومراعاة احتياجات أجيالها اللاحقة.

استغرق المركز مدة زمنية ناهزت العام لإعداد الخطوط الأولية والعامة للدراسة والاجتماع بالباحثين والاستماع إليهم ومناقشتهم حول طريقة جمع البيانات والمعلومات المطلوبة قبل وأثناء وبعد كتابة دراساتهم الشاملة التي بحثت بصورة دقيقة عن مصادر القوة ونقاط الضعف على الساحة النجفية واقتراح السياسات والفرص المتاحة أمامها والآليات الفاعلة المفضّل استخدامها من قبل الحكومتين المحلية والمركزية.



www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

ISBN 978-1-7747219-4-0

